



٢٠٥

حاشية

فصول البدايع في اصول الشرايع

لشمس الدين احمد بن حمزة الفناري المثوفي
سنة ٨٣٤ هـ جمع فيه اصول البزدوى ومحمول
الرازي ومختصر ابن الحاجب وغير ذلك
واقام في عمله ثلاثين سنة وكتبه محمد
شاحاشية عليه وتوفي سنة ٨٣٩ هـ ولخصه
الشيخ يوسف بن ابراهيم المغربي الحنبلي
وسماه كشف الشوارد والموانع

من كشف الظنون عن

اسامي الكتب

والفنون

ط
٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله الذي شرع شوارع الشرائع التي بالجملة الاسمية
دلالة على الدوام والثبوت وقتداء بكتاب الله على قراءة الرفع
وهي أشهر لاكثر وهو وان كان في الأصل خبرا لكنه جعل انشاء
كجميع الفاظ العقود لما كان مقصود الكتاب اثبات الأدلة
من حيث ينسب إلى المشروعات بالاثبات يعني بيان كيفية
استيفاء من الأدلة بتمهيد الأصول وتفرع الفروع ليستحكم
معرفة أحكام الوقعات ضمن تحميد ذكر الشرع ثم الشوارع اعني
الطرق والأدلة ثم الشرائع المنسوبة هي اليها ثم ذكر ان الحكمة أحكام
أحكام الوقعات استيفاء لوجوه الاشارات المعنوية ولما كان
لحسن وجهها ان يكون مجموع اللفظ والمعنى وان جاز الكفاية
بأحدهما اختار ان يكون عبارة تلك الاشارات المعنوية متضمنة
للاصطلاحات المخصوصة بالأصول والكتب المشهورة المصنفة

فيها اوفى الغرض التي هي مقاصدها كل ذلك اما بطريق التورية
أو التوجيه قوله شرع هو الاظهار والبيان لغة قال الله تعالى شرع
لكم الآية قوله الشرائع جمع الشريعة وهي الكيفية المبينة من جناب
الله ورسوله قولاً وفعلاً وعقلاً اعني الذين المفسر بالوضع الالهي
السابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما فيه نظام المعاش
ونجاة المعاد والشوارع جمع الشارعة وهي الحادة والمراد طرق معرفة
الشرائع من الكتاب والسنة والاثار والقياس والاجماع فاضافتها
بمعنى اللام ولا يناسب ان يراد تفصيل الشرائع الموصلة الى سعادة
الدارين لقوله تعالى الذين آمنوا الآية على ان يكون الاضمار بيانه
كقوله والريح تهب بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على الجبين
الماء لان احكام الاحكام انما هو بالادلة لا تفصل الشرائع سودا يريد
بالحكم احد الاحكام الخمسة او اثباته بفعل المكلف والاثار الثابت
بالادلة الاربع فاضافة الاحكام الى الوقائع جمع وقبعة بمعنى
الواقعة على الآخر بمعنى في وعلى الاولين بمعنى اللام والمراد بالعموم
والخصوص معانها اجمعي لا المصدري وعطف قوله فنصب على شرع
بالفاء التفسيرية لان نصيبا ولهداية كانشاب اظفار المنية
استعارة مكنية وتخيلية عن اظهار الشرائع الموصلة للعامة
الى البغية وكذا رفع اعلام الرواية وهي الكتاب والسنة والاجماع
واعلام لدراية وهي علل الاقيسة ومناطاة الاحكام عبارة عن غاية
اشتغال العلماء بهما وتحقيقهم طرقهما ورفع درجاتهم بسببهما كما
قال والذين اتقوا العلم درجات فالاعلام على الآخر قوله حيث لم يثبت

معنى اعلام الرواية اي الكتاب والسنة والاجماع منه
معنى أصله
واذا المنية انشبت اظفارها
الفيت كل تسمية لا تنفع

على رفع استدلاله بفعلهم على رفع شأنهم وشهرة بيانهم في تحقيق
 الكتاب وتنقيح السنن حسب المكان لا كما في نفس الأمر كما لا يسبر
 نورها ثم التصدي بعدهما للاعتبار بالامثال وهو لقياس فقوله
 للاعتبار متعلق بآيتهن وضوءا ولم يشر إلى الإجماع صريحا لأن شأنه أن يجمع
 مع كل من الثلاثة وإن يستدبره **قوله** نهاية القوى لا كما هو عليه في نفس
 الأمر وهو بحر لا تنهي عجائبه ولا تنقضي غريبه **قوله** والصلوة على محمد
 هي عبارة عن الوصلة والرابطة الشريفة بين الرب والعبد كانت
 بواسطة الملائكة أولا وكل نسبة لها انتساب إلى المنتسبين فقد
 يسمى باعتبار كل باسم مني بما من الحق رحمة كما جاء في حديث المعراج قف
 فإن ربك يصلي وبما من الخلق ودعاء وتضرع وبما من الملائكة ^{سطوة} المتوسّطة
 استغفار فالمراد كما قيل مجموع الثلاثة المستوفاة في آية الصلاة
 لأن المطلق ينصرف إلى الكامل والمراد مطلق الوصلة والمعاني محتملة
 فالعموم المشترك المعنوي فعني وأصلي أطلب حصول المعاني المشتركة
 بوجه يوافق مرتبته وجوامع الكلم ما دلّت على معاني كثيرة مع قلة
 اللفظ من الفاظ القرآن والحديث وهي إشارة إلى الإفادة وبجامع
 الحكم التي هي مناطة الأحكام من مصطلح الأناام إشارة إلى النصوص
 المعلولة بعلة منصوصة أو مستنبطة **قوله** حاوي فاعل للمعنى
 من باب إضافة الصفة إلى موصوفها بمرتين على التناويل ^{غريب}
 وكذا قوله شامل أما اتمية إرشاده فأنه خاتم النبيين ومبعوث
 المرسلين وبآية الحديث فشريفته جامعة للشرائع كلها وأما
 اعمية كومه فأنه رحمة مرسلة إلى الكافة **قوله** من سلوة متعلق

قوله النهوض والنهوض القياس إلى انتفاض الشيء
 القيام لأجله منه

بالإرشاد والمراد من الأمام بالفتح الطريق اليسير والاعدل الأقوم
 دينه فعنايه ما أكثر عدلا وأبعد من الظلم فما أحسن في تحريم الخمر
 دفع الظلم على نفسه بأذهاب عقله وغيره بالتعدي عليه وكذا
 في تحريم الخنزير الذي يغير طبع أكله إلى الخبائث على ما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام الرضاع بغير طباع وأما أكثر اعتدالا وبعدا
 عن الانحراف إلى طرفي الإفراط والتفريط في الأمور التي يجمعها
 العدالة وهي الحكمة بين الجزية والبلاء والعهدة بين الفجور
 والحمود والشجاعة بين التهور والجهن والسخاوة بين البذير
 والبخل والأقوم الأشد استقامة والأقل اعوجاجا عن الحق
 فإن الله تعالى وإن كان آخذا بنا صيبة كل دابة وهي على صراط
 مستقيم لكن استقامة الطريق للنبي لا سيما المحمدي عليه
 السلام أكمل وطريقه أقرب وهو طريق السنة والجماعة الذي عليه
 الصحابة والتابعون والسلف الصالحون **قوله** بين شأنتا المباني
 المشهور أن الشبهة عبارة عن ما يشبه الحق وليس بها والمراد هنا
 أعم ما ذكر كادلة الخصوم ومما يشبهه الوارد وليس به واحترز بقوله
 القادحة إلى آخره عن المناقشات اللفظية الواردة على العبارة
 مع وضوح المقصود والواهيبة الساقطة مع إيضاحه فالشبه
 المدفوعة هي الموردة على حدود المشايخ أو براهينهم وأصول
 مذاهبهم كالتي أوردتها السمرقندي في شرح المنار والقاعاني
 في شرح المغني والمقتنازي في التلويح وابن الحاجب وشرح مختصر
 على أصول مذاهب الحنفية والمراد من جناب قبيل الجلال جناب ذي

قوله جامع الكلم من الكتاب والسنة وجامع
 فهم معاني النصوص

على حذف المضاف وإطلاق الوصف على الموصوف والشبهة
 المجازية مبالغة تنزيل الوصف منزلة الذات نحو حضرة القدس
 ومقر الأسر وهذه العبارة مستعملة في لسان العلماء والحكماء **قال**
 الإمام جل جلاله عن أن يوزن بميزان الاعتزال وقال ابن سينا
 جل جلاله الحق عن أن يكون شريعة لكل وارد أو يصل إليه الواحد
 بعد واحد والفاض مبالغة من فاض الماء فيضاً وفيضوضه
 إذا كثرت حتى سالت من جانب الوادي فكان الوهاب ما زاد على وضعه
 فسأل عن جوابه والمراد بالمذهبين والمقصدين مذهب الخنفية
 والشافعية لمتكفل هذا الكتاب لتحقيق أصولها ولم يعطف فيه
 التلخيص لانه بقسميه بيان لما قبله على اللف والنشر **مرتباً** ^{جود}
 التلخيص لشمول عرفانه لانه لغة الضم فضمه لشتات لمباني إشارة
 إلى أن أكثر الكتب المصنفة في أصول الخنفية والشافعية المسائل
 فيها مختلطة بالمبادئ ومقدمة عليها وضعا على خلاف ^{الطبع}
 فهنا ضم المبادئ إلى المبادئ والمسائل إلى المسائل وقدم المبادئ
 فصار معرفة المبادئ شاملة لها بحيث لم يبق شيء مما يتوقف عليه
 المسائل إلا وقد بين فيها فيشمل معرفة المسائل أيضا عند ذكرها
 لحصول ما يتوقف عليها بجملة ما ووجود التوفيق بيان لكل الحسنة
 لانه عبارة عن جعل الأشياء متوافقة في الحصول والفهم برفع
 تباعد المقدمات الواجب ترتيبها أو بدفع تناقضها ^{هنا} ^{اللاج} ^{ظا}
 كما يقال اليقين لا يزول بالشك فبينا قضيه قولهم الضد لا يجامع
 الضد فيدفع بأن المراد عدم زوال الحكم وكذا من قصد أن يكفر بعد ^{عنه}

سنة يكفر في الحال فيدفع بأن العزم كفر حاله دليل التبدل كشد الزنار
 فلا ينافي قولهم الاستصحاب حجة دافعة وكذا تناقضها منع طورية
 الماء بأصاها لعاجل كجار فيدفع بأنه لو قيل به بعد الإصاها لغير زوال
 النجاسة اليقينية عن محلها وهذا هو الموجب لزوال الطهورية
 وبقاء الظاهرية ونحو ذلك قوله وكيف لا يتوقف تشديد
 ركن أصول الخنفية على هذا التشديد في التشديد ولولا ذب ما
 ذكره واعدد امن الغادات لما صح دعوا صحة الفقه الخنفي منا
 ولا التعويل ولا جاز تقليد لما بان من ضعفه فالأمر على هذا
 للتعليل أو هو من قبيل وضع المظهر موضع المضمرة إشارة إلى عدم
 الجواز في المصلحة والتعليل على الثاني إشارة واذ لم يحز التقليد
 كيف يجوز اجتهد متصل بنفسه المذهب فساداً مؤكداً بما فساداً
 فلا يراد الخصم وأما تأكيده فله عدم الذب عنه قوله ولا كذا في الخلق
 أي لا يريد بهذا السعي أي كما يريد في القوم جاها عند الأمر
 بمدد البقاء ليتسبب به إلى توقيف الأقبال أو توقيف الأقبال أو
 توقيف الأموال **قوله** ويخصر إنما زاد على المختصر قوله مقصوده ^{لغوي}
 الأولى الإشارة إلى أنه حصل لكل في الجزئيات لا حصل لكل في الأجزاء
 فالألفس استعماله في العلوم وثانينا لوضوح صحة معنى الظرفية
 المعنوية فيه فان الكليات ظهورها في جزئياتها كذا المختصار
 الظهور فلا يحتاج في تصحيح الظرفية إلى أن يقال المظروف الفاظ
 الكتاب والظرف معانيه كما فعله المتفان لأن الإبهام في معنى
 الظرفية باق بعد مع أن الألفاظ قوال المعاني فالانسيب ^{عكس} ^{للك}

قوله المضاف إلى الموصوف والشبهة
 المجازية مبالغة تنزيل الوصف منزلة الذات
 ومقر الأسر وهذه العبارة مستعملة في لسان العلماء
 والحكماء قال الإمام جل جلاله عن أن يوزن بميزان
 الاعتزال وقال ابن سينا جل جلاله الحق عن أن يكون
 شريعة لكل وارد أو يصل إليه الواحد بعد واحد
 والفاض مبالغة من فاض الماء فيضاً وفيضوضه
 إذا كثرت حتى سالت من جانب الوادي فكان الوهاب
 ما زاد على وضعه فسأل عن جوابه والمراد بالمذهبين
 والمقصدين مذهب الخنفية والشافعية لمتكفل هذا
 الكتاب لتحقيق أصولها ولم يعطف فيه التلخيص لانه
 بقسميه بيان لما قبله على اللف والنشر مرتباً جود
 التلخيص لشمول عرفانه لانه لغة الضم فضمه
 لشتات لمباني إشارة إلى أن أكثر الكتب المصنفة
 في أصول الخنفية والشافعية المسائل فيها مختلطة
 بالمبادئ ومقدمة عليها وضعا على خلاف الطبع
 فهنا ضم المبادئ إلى المبادئ والمسائل إلى
 المسائل وقدم المبادئ فصار معرفة المبادئ
 شاملة لها بحيث لم يبق شيء مما يتوقف عليه
 المسائل إلا وقد بين فيها فيشمل معرفة المسائل
 أيضا عند ذكرها لحصول ما يتوقف عليها بجملة
 ما ووجود التوفيق بيان لكل الحسنة لانه عبارة
 عن جعل الأشياء متوافقة في الحصول والفهم
 برفع تباعد المقدمات الواجب ترتيبها أو بدفع
 تناقضها هنا الاج ظا كما يقال اليقين لا يزول
 بالشك فبينا قضيه قولهم الضد لا يجامع الضد
 فيدفع بأن المراد عدم زوال الحكم وكذا من قصد
 أن يكفر بعد عنه

قوله المضاف إلى الموصوف والشبهة
 المجازية مبالغة تنزيل الوصف منزلة الذات
 ومقر الأسر وهذه العبارة مستعملة في لسان العلماء
 والحكماء قال الإمام جل جلاله عن أن يوزن بميزان
 الاعتزال وقال ابن سينا جل جلاله الحق عن أن يكون
 شريعة لكل وارد أو يصل إليه الواحد بعد واحد
 والفاض مبالغة من فاض الماء فيضاً وفيضوضه
 إذا كثرت حتى سالت من جانب الوادي فكان الوهاب
 ما زاد على وضعه فسأل عن جوابه والمراد بالمذهبين
 والمقصدين مذهب الخنفية والشافعية لمتكفل هذا
 الكتاب لتحقيق أصولها ولم يعطف فيه التلخيص لانه
 بقسميه بيان لما قبله على اللف والنشر مرتباً جود
 التلخيص لشمول عرفانه لانه لغة الضم فضمه
 لشتات لمباني إشارة إلى أن أكثر الكتب المصنفة
 في أصول الخنفية والشافعية المسائل فيها مختلطة
 بالمبادئ ومقدمة عليها وضعا على خلاف الطبع
 فهنا ضم المبادئ إلى المبادئ والمسائل إلى
 المسائل وقدم المبادئ فصار معرفة المبادئ
 شاملة لها بحيث لم يبق شيء مما يتوقف عليه
 المسائل إلا وقد بين فيها فيشمل معرفة المسائل
 أيضا عند ذكرها لحصول ما يتوقف عليها بجملة
 ما ووجود التوفيق بيان لكل الحسنة لانه عبارة
 عن جعل الأشياء متوافقة في الحصول والفهم
 برفع تباعد المقدمات الواجب ترتيبها أو بدفع
 تناقضها هنا الاج ظا كما يقال اليقين لا يزول
 بالشك فبينا قضيه قولهم الضد لا يجامع الضد
 فيدفع بأن المراد عدم زوال الحكم وكذا من قصد
 أن يكفر بعد عنه

الظرفية فيحتاج في تصحيح مثاله الى ما افاد في الاستناد من انها
استعارة تبعية كما في زيد في نعمة لان المعاني لكونها مقصودة
من الالفاظ من اولها الى آخرها شابهت الظرف في الشمول على قول
المؤلف وشابه تعلقها تعلق الشمول على قول السكاكي فاستعير
لها لفظ في الثانية دفع ان يتوهم ان المختصم العلم فليس حصر الكل في
في الجزئيات لعدم صدق اصول الفقه على كل باب منه فيكون
حصر لكل في جزائه فيحتاج الى التكلف في عدم مقدمات الشروع
من جزائه الكلفة لقولي بالقلب كما فعله صاحب المواقف في
شرح المختصر ولذلك التكلف الذي فيه جعل مورد القسمة عند
الحصر ما تضمنه الكتاب فليفتهم الثالثة التنبية على قاعدة كلية
هي انه كلما قيل للباب والكتاب في كذا يراد ان مقصوده مختص فيه
واذا قيل في الكتاب كذا فصولا يراد انها اجزؤه وعليها اول الفتا
القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان وفيه مقدمة
لتعريف لعلمين والغرض منهما وفصلان لضبط معانيهما
والكلام فيهما قوله تكملة بجزائه الى التاليف في علمي الاصول والفروع
قوله وما يتبعه الى ان مقصود الحاشية معرفة مسائل الاجتهاد
الذي هو بذل المجهود لطلب ترتيب الاحكام على الادلة ومسائل الفتوى
التي هي في الحقيقة من مسائل الفقه مقصودة بالعرض لتي هي معرفة
شان المجتهدين قوله ان ما يتضمنه الكتاب الى اما مسامي العلم وما يتو
عليه يريد به ما متعلق بمسماه الذي وضع علم العلم بازانة وما يتو
عليه ذلك وغيرها اجنبى عن المقصود فيدفع ما يقال ان المشي

مكرر في الحاشية

التصديقات فالدلائل والرد والاياد وغيرها خارجة عن القسمة
قوله وذلك الى المطلب اما هلية للموضوع واما مباديعي معرفة
هلية للموضوع وثبوت ومعرفة ما يتوقف عليه برهنية المسائل من
التصورات والتصديقات فانها عدا من لجزء العلم كما سنصرحه وذلك
لان معرفة ثبوت الامر للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء وعلى معرفة
ما به يعرف الثبوت فتصور الموضوع من المبادئ والتصديق بموضوع
الموضوع من مقدمات الشروع اذ لا يتوقف عليه معرفة المسائل
بل كون الشروع فيها على بصيرة ومعرفة اجمالية بتفاصيلها
قوله والمختصر استقر في الخريد بالاستقراء حصر الحكم العقلي به قطعاً
لكن بنفس الاستقراء الهام لا بدليل عقلي اخر وبالعضل ذلك وانما
قال يتبع جزئيات جزء الكتاب دفعا لما يقال ان تتبع ههنا لاجزاء
الكتاب لا الجزئيات والاستقراء انما يطلق على تتبع الجزئيات
فنجيب بانه ايضا تتبع الجزئيات بالنسبة الى مطلق جزء الكتاب
اعني ما يتضمنه الكتاب وهو المورد لقسمة الحصر وانما وصف الجزئيات
بالمقصورة دفعا لما يقال ان تتبع عدة اشياء انما يتصور بعد
وجودها وجزئيات جزء الكتاب حين الوضع والترتيب لم يوجد
بعد فكيف استقر فاجاب بانها ان لم يوجد في الخارج حينئذ
لفقد وجدت في التصور وذلك كاف قوله لا عقلي يريد ان العقل
اذا قطع النظر عن استقراء ما يتضمنه الكتاب لا يجزم بالخصيار
مقصود كل باب من ابواب اصول الفقه فيما ذكر فيه فاعلم مقاصد
اضعاف اضعافه الا يرى الى اصول الجوامع فان اكثرها غير مذكورة

في هذه الأبواب أما إذا استقرآ فإنه يجزم باختصار ما يتفق
 الكتاب في هذه الأبواب إذ الاستقرآ تام مفيد للقياس المقسم
 المعدود في البراهين المنطقية كما عرف فليست القضية التي
 موضوعها ما ينضمه الكتاب ومجملها أحد الأقسام وكذا القضايا
 التي موضوعاتها أحد الأقسام ومجملاتها عنايات تلك الأقسام
 شئ منها مطلب لا يجزم العقل بأحد طرفيه أصلا مثل جلوس غراب
 الآن على منارة الاسكندرية كما يتوهم بل يجزم به بالاستقرآ التام
 كما في كل قياس مقسم ولكن من رام جزما لا يحصل بالاستقرآ بل
 بدليل آخر فقد ركب شططا ونجا وزحدا معهودا وما قاله
 التفاتنا في فني من أن وجه بعده أن القسم الآخر مرسل بعده
 لأنه أن اعتبر الاستقرآ فلا ارسال وأن اعتبر حكم العقل بغيره
 فكل من مقدمات الحصر يتوجه إليها المنع فلا وجه للتخصيص
 الآخر لا يجزم العقل بطرفيه فيه فسبحا أحدهما بطرفيه فالشئ
 للتكرار بطرف ما أي طرف كان والآخر بطرفيه فالمراد بالنقاء
 الجزم لطرفيه أحد احتمليه وهو انتفاء الجزم أصلا من قبيل قوله
 ولا ترى الضرب بها ينجر أي لا ضرب أصلا قوله بالبصيرة أي يريد
 بها البصيرة الكاملة تجري على القاعدة الأصولية القابلة أن
 المطلق ينصرف إلى الكامل غاية الأمر أن يراد الكمال النسبي المخصوص
 عرفا بالبصيرة الكاملة بالشروع فيه عبارة عن غير ذهنا
 وخارجا بالتصديق بموضوعية موضوعه المفيد تميز مقصوده
 الأصلي عن مقصوده العرضي وغرضه بمعرفة ما يدته الباعث على

أول من قول ابن عمر في وصف
 لا تفرغ إلا ربنا هو لها

طلبه والمجد فيه إن عناه وعدم تضييع وقته فيه إن لم يعنه
 وعلى الجزم بأن شروعه ليس بعيب واستمداد بمعرفة ما فيه
 حصوله ليلتقاه بجزم الاستعداد له لكن إجمالا أو يتفضل
 من المبادئ المعدودة من الأجزاء **قوله** تمهيدات أي مقدمات تهدي
 المقصود منها وتسوية فالمقصود إثبات أن حق كل طالب علم أن
 يعرفه قبل الشروع بأحدى جهتي وحدته الذاتية والعرضية ليكو
 شروعه على البصيرة المذكورة فالتمهيدات الأربع الثلاث الأولى
 منها البيان صفراء فالأول لبيان أن كل علم كثرة يضبطها جهة
 وحدة ذاتية وعرضية والثاني لبيان تمام أجزاء كثرته والثالث
 لتمييز ذاتية جهة الوحدة الضابطة عن عرضيتها والرابع لبيان
 كبرها فهذا هو ضبط الكلام فيها والمراد بالحق في المدعى ليس الواجب
 شرعا حتى يعاقب على تركه ولا الضروري عقلا مطلقا حتى يمتنع
 الشروع بدونه بل اللازم المتقدم لشروع من يريد أن يكون شروعا
 بالبصيرة الكاملة أي شتماء على الأعراض المذكورة فهذا هو
 الكلام في مقدمات الشروع **قوله** شئ واحد حقيقي واعتبارية
 يقسم لوحدة الموضوع كما سيبحي فالحق في فيما نحن فيه الدليل شرعي
 والاعتباري كما لو جعل موضوع علمنا الأدلة الشرعية الثلاثة
 أو الأربعة أو الخمسة **قوله** باعتبارها وضع علمه بأن آله إشارة
 إلى دليل أن جهة خصوصية البحث عن الأعراض الذاتية جهة ذاتية
 كان يقال علم أصول الفقه هو العلم بالأدلة الأربعة الإجمالية
 من حيث يستنبط منها الأحكام الشرعية الفرعية فالعرضية

لواردها نحو ان يقال قانون يعرف به استنباط الاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية كانه قيل قانون يعرف بمسائل
الفقه **قوله** لكون موضوع المسائل متعلق بقوله فيما بعده عن موضوع
والمبادئ حرن له فالعلوم المتعارفة كالمبادئ الاولى لكل علم والمسل
المبينة في علم اعلى من جنسه اي مما يجانسه في كونه من العلوم الشرعية
او العقلية والعربية كالمبادئ الكلامية التي لم يبين ههنا او
خلاف جنسه كالمبادئ العربية التي لم يبين ههنا المحققة عند
روم التحقيق من جنسه واخلافه كالمبادئ الكلامية والعربية
التي ثبت ههنا هذا اذا كان علم اعلى منه من جنسه اما اذا لم يكن
علم اعلى منه فيبين فيه كالمسائل الميزانية في علم الكلام الذي
لا اعلى منه شرعا وقيل اذا لم يوجد اعلى منه تبين في ادنى لكن
لا اعلى وجه لدور كما نبين في الاصول ان الواجبا ما يجبر او معين
واما مضيق او موسع وبالجمل كتنصيرات الاحكام الخمسة ونوعها
واحكامها فهي فقهية اذا لم يبحث عنها باعتبار استفادتها من
الادلة الاربعة **قوله** لنقد مهابها الى تقدم مقدمات الشروع على
الشروع الموقوف عليه العلم بالمدون المشروع فيه **قوله** فماهية
العلم وذلك لان الكلام في علم المدون وهي القضايا المبرهنة
الاحدية من حيث هي باحثه عن الاعراض الذاتية لموضوع واحد
حقبة او اعتبارا وكل ماهية مركبة عن العارض والمعرض
يكون اعتبارية بنا في كون ماهية نفس العلم من حيث هو احدى
الكيفيات النفسانية المحققة محققه **قوله** كالحيوان يعنى ان

الحيوان اخذ محمولا على الانسان باعتبار ربه المشتل على الحيوان
والصورة المعدنية والنفس النباتية والحيوانية والناطق اخذ
محمولا على الانسان باعتبار نفسه الناطقة لان الحيوان محمول
على البدن فقط والناطق على النفس فقط والالتبائنا بتبين
النفس والبدن بالتجرد وعدمه فلا تحمل احدهما على الآخر فوضو
احدية جمع تلك الحقايق كذلك يكون لواحق كل منهما من لواحقه
بالضرب الاول من الشكل الاول لان الحقايق المتوسطة ايضا يكون
محمولة فان قلت فيكون الانسان مجردا وجسما وجمادا ونباتا ونا
وغير ناطق وغيرها وهذا جمع النقيضين والضدين قلت اما
اذا اعتبر كل جزء بشرط عدم الآخر في تبائنا ولا يحمل احدهما
على الآخر ولا كل على المجموع كالأجزاء الغير المجموع بعينها واما اذا
اعتبر كل بشرط الآخر واعتبر من حيث هو من غير تعرض لما به تبائنا
فليس جمعا للنقيضين والضدين كحمل الحار والكامض على الم
والسكجيين من حيث انه جامع بينهما او من حيث انه حلو في
الجملة او حامض في الجملة فان الصدق ببعض الاعتبارات كاف
في اصل الصدق والمسئلة المذكورة في كتب الحكمة وشرح الاشارة
ويسمى مسئلة اعتبارات الكليات فالانسان لما كان انموذج جميع ما في
العالم وجامعا لحقايقه وصورة لكل منها بحسب مرتبة الجماع
للمراتب كلها كان روحا مجردا باعتبار مرتبة وروحا مثاليا باعتبار
اخرى وجسما بسيطا ومركبا معدنيا ونباتيا وحيوانيا كذلك الى ان
صار انسانا باعتبار مرتبته الجامعة للمراتب السابعة فله خواص

كل مرتبة باعتبارها وجميع هذه صار مقدا على جميع أنواع
المخلوقات ومفضلا وحكما عليها اذ عصمه الله تعالى عن الاخراج
عن عدل السلطنة فرأى من آياته الكبرى كما انصف بقوله تعالى
ما زاغ البصر وما طغى **قوله** وفايده اي وحق كل طالب علم ان يعرف
فايده لا غرض منوط بها الا يحصل اليها انما زاد قوله ان يجزم
يقول كما قيل ليل يكون طلبه عبثا ليل يقال العبث لا ترتب عليه
فائدة فمن الجائز ان ترتب على طلب علم ما فائدة وان لم يعلم تلك
الفائدة قبل الشروع فيه قوله وان كانت الفائدة عائدة الى السبب
دفعه لا استكمال زاده على كلام الابمهرى رحمه الله دفعا لما
يقال ان الله تعالى مختار حكيم لا يفعل الا عن قصد ولفائدة
واذا كانت فعالة مقصودة لفائدة كان مستكملا لها سواء
سميت غرضا او لم يسم اذ لا يغنى بالكمال الا ما حصوله اولى وهو
مح لان المستكمل بالغير ناقص في ذاته فاجاب بان الاستكمال
انما يلزم لو كانت لفائدة عائدة الى ذاته تعالى لا الى العباد وليس
كذلك ولذا لم يسم غرضا بل حكمة ومصلحة ونيط باحكام الاقيسه
الشريعه بحسبها ورد الفلاسفة بان عود الفائدة الى العباد
اما مقصوده فتحصيله استكمال ولا فقد تحقق فعله بلا قصد
واختيار كذا في شرح الاشارات وجوابه من وجهين الاول انه مقصود
بمعنى توجه رادته اليه لا بمعنى ان له مصلحة في ذلك فلا يلزم منه
الاستكمال وذلك كما يفعل بعض الكرماء المتخلفين بالكرم منا من
مواصاة مقل محتاج فاجاده لاسيما وهو في معرض هلاك من الجوع

وخصوصا بقدر ما يستدجوعته لمحض الشفقة والمرحمه من غير
قصد حصول مصلحة لنفسه من ثناء او ثواب او عوض فان المخلوق
والتحقق بالوجود نقصان بذلك وفعل الله الذي هو اكبر من
وغنى عن العالمين وكل عطاء متناه بالنسبة الى لامتناهى سلطنته
اقل من حد سد الجوعه بالنسبة اليه لانه نسبة المتناهي الى غير
المتناهي كيف لا يكون كذلك الثاني ما اشار اليه الشيخ رضي الله عنه
في تفسير الفاتحة وهو على تقدير تسليم كونه استكمالا لان جميع ^{المخلوقات}
اذا قدرته صور صفاته ولا فاعل غيره تعود الفائدة ولو الى
نفسه ليس استكمالا من غيره بل من نفسه لنفسه وذلك دليل
كما له لادليل نقصانه فهذا كما يفتر بعض صفاتها الى البعض
ويتوقف بعض افعاله على البعض سواء سمي لتوقف عاذا او عقليا
بل ليس المبحث في الحقيقة الا من قبيل هذه الطريقة فليفهم
قوله فمن مقدمة الشروع رد لقول مولانا قطب الدين الرازي
الله ان معرفة العلم بحده لا يمكن الا بالاطلاع على التصديقات
المفصلة التي هي مسأله وليس ذلك مقدمة الشروع فمقدمة
الشروع لا يكون الا معرفته برسمه وحاصل رده ان نفس التصديق
اجزأوه الخارجية كاعضاء زيد والتحديد ليس لها بل بالعقلية
ولا امتناع في تقدم التصور بها كما قلنا **قوله** والاضافة من حيث
يصح تركها مح زاد قوله والاضافة من حيث يصح تركيبها لانها من
اجزاء المركب الاضافي فلا بد من ذكرها والضمير في تركيبها ظاهر ان
يعود الى الامور الثلاثة اي بيان معانيها المقصودة للتركيب المرادة

حال أفرادها والمعنى من التركيب جميع النسبة مع المستبين
 لا التركيب الاصطلاحي فالأولى أن يعود الضمير إلى إضافة أي من حيث
 يصح لتركيب الإضافة ويكون من باب إضافة العام إلى الخاص **قوله**
 بخصوصياتها قيد بل يتحقق كونها معاني أخرى إذا اطلاق عليها ^{لكونها}
 مما ينشأ عليها غير يقتضي النقل قوله فلا مورد نفي لا يراد صدر الشريعة
 رحمه الله على تعريف الأصل بالمحتاج إليه بانه غير مانع للفاعل والقوة
 والغاية والشروط فان كلاً منها محتاج إليه ولا يسمى بالأصل إلا لما
 وجه لنفي أمران الأول أنا لانم أنه تعريف بالأعم وغير مانع لم لا يجوز
 أن يكون التعريف بالمحتاج إليه عرفاً للبعض ولا تنحاح في الاصطلاح
 وعدم اطلاق هذا المصطلح الأصل على الأمور المذكورة ممنوع الثاني
 أنا ولين سلمنا أنه تعريف بالأعم لكننا لانم عدم جوازه على مذهب
 المتقدمين لانه لا تعريف في الجملة ومن قوانين الاكتساب فلا بد
 تدوينه في المنطق المتكفل لبيان جميع قوانينه **قوله** قبل يروى أن
 هذا التعريف للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وهو بعمومه يقتضي
 تناول علم الكلام وهو الاعتقادات وعلم الأخلاق والآداب وهو
 الوجدانيات ولا شك أن أعلى الكل وأقدمها اعتبار الاعتقادات
 لذلك سمي كتاباً بصنفه فيها الفقه الأكبر فمن أراد نماز العلوم الثلاثة
 فيه بقوله اعتقاداً أو بقوله عملاً أو بقوله خلقاً وجملة الكلام فيه
 أن الإمام حافظ الدين رحمه الله ذكر في المستصفى أن مدار أمور الدين
 متعلق بالاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والآداب
 فالاعتقادات خمسة الإيمان بالله وبملائكته وبكتبه وبرسوله وباليوم

الآخر وبالقدر خيره وشوره من الله تعالى والعبادات أيضاً خمسة
 الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات أيضاً خمسة
 المعاشيات المالية والمناكحات والمخاصات والأمانات والشركات
 والمزاج أيضاً خمسة مزجئة قتل النفس كالقصاص و مزجئة هناك
 السر كحد الزنا ومزجئة سلب المال كحد السرقة الصغرى والكبرى ومزجئة
 هناك العرض كحد القذف ومزجئة خلع البيضة كالقتل مع الردة أما
 مزجئة سلب العقل كحد الشرب فهو ملحقة بحد القذف ومزجئة ^{مخلع}
 كما يفهم من قول علي رضي الله عنه أنه قال من شرب سكر ومن سكر
 هذى ومن هذى فترى فارى عليه حد المفترين والآداب أربعة المعاشيات
 والسياسات الحسنة والأخلاق الجميلة والمعاملات فالاعتقادات
 مقصود لفقه الأكبر والوجدانيات مقصود علم الأخلاق والآداب
 الثلاثة الباقية مقصود لفقه هذا محصور كلامه وأقول فالفقه
 بعدما أخرج منه قسم مما سماه الحكماء حكمة عملية وهو علم الأخلاق
 بقى تحته قسمان علم تدبير المنزل كالنكاح والطلاق والنفقة على
 العيال وغيرها وعلم السياسات كالقصاص والحدود والضمانات
 والتعازير ونحوها غير أن قسماً من علم الأخلاق وهو معرفة وظائف
 شكر المنعم كوظائف العبادات المشروعة بقى تحت الفقه فإذنا بالوجدانيات
 غير هذا القسم فنقول في ضبط الأقسام لثلاثة التي تتعلق بها الفقه
 أن الأعمال إما أن يقصد للآخرة أو للدنيا والأولى قسم العبادات
 والثانية أما أن يتعلق ببقاء الشخص والنوع في منزله المخصوص
 أو منزله المشترك كالمدينة من حيث جلب النفع وهو المعاملات

قلان يحوط بيضة الاسلام
 وبيضة قومه ودخل في
 بيضتهم أساس

شرات

كالمناكحات والمبايعات والمخاصات ومن حيث دفع الضر وهو المزاج
 والعقوبات وهذا أولى مما فعله في التلويح من تخصيص المعاملات
 المنزلية والعقوبات بالمدينة وذلك في غاية الظهور **قوله** فالمعرفة
 لكونها ادراك الجزئيات عن دليل المعرفة يطلق تارة على ادراك البسيط
 والعلم على ادراك المركب وهو الموافق لتعديتها الى منفرد واحد ^{تعدية}
 الى منفولين ولتعلقها بالله تعالى دونه ولعدم صدورها من
 الله متعلقة لغيره اذ الخلق بالنسبة اليه تعالى كلها مركبات من
 الحقائق كما علم في علم المشايخ وقد يطلق على ادراك الجزئيات والعلم
 على ادراك الكليات وذلك اما عن دليل او تقليد فالمراد بالمعرفة
 ههنا ليس المعنى الاول لان الكلام في الاحكام ولا ادراك الجزئيات
 عن تقليد لان المقلد لا يسمى عارفا والعرف املك فتعين ارادة
 ادراك الجزئيات عن دليل قوله واحتمال المعاني الصحيحة ^{للتصحيح} كفى
 دفع لما يقال ان كلاما من التوجيهين يفسر لا عام بالاختصاص ولا لالة
 عليه بوجه كما عرف فاجاب بان الخاص محتمل العام وان لم يكن موجبه
 فيحمل عليه اذا كان فيه تصحيح هذا ان لم يكن مع قرينه حالية
 او مقابلة مخصصة تام معها فللعام دلالة مجازية على الخاص
 وقد عرف كما يحكى ان الدلالة المجازية مطلقة التزامية وان كانت
 لزوما عاديا لان المجاز مطلقا طريقة طلاق الملزوم على اللازم ^{القول}
 في لما قيل ينسب الى امير المؤمنين على رضي الله عنه **قوله** ^{تفسيره} وسبجي
 اشارته الى وجوب الاحتراز عن العيب والى ان تنسب العلم المستعمل
 في التعاريف بالملكة استعمالا للعام في الخاص او بالاصول والقواعد

استعمالا للعلم في المعلوم لا ضرورة يدعوى ان كتابه بل الاول محل
 لاقتضائه ^{لأن} ان لا يكون العلم لقواعد الخوض مثل كونه ملكة علمية
 ولم يعهد **قوله** كالجنس لما مر من بشير به الى ان ما يذكر في شرح اجزاء
 التعاريف من انها كالجنس كالفصل فيبين على كون تلك الماهية
 اعتبارية فانها محدودة حدود الحقيقة مشبهة بها فكذا اجزاؤها
 باجزائها لا على ان يكون رسما كما ظن واللام يستعمل ذلك النسبية
 في الماهيات الاعتبارية وقد استعملوا كما في تعريفات الكلمة والكلا
 والكليات **قوله** العلم بالحقائق والصنابع الخ يريد به العلم بالمفردات
 اعني التصورات فهو كقولهم خرج العلم بالذوات والصفات حيث فسرهما
 في التوضيح بالتصورات لا كما فهم لبعض من العلم بذات الله وصفاته
 فاعترض بانه لا بد من ذكر الافعال قوله والمراد بها الدفع ان يتوهم ان
 المراد بها نفس الاشياء الخمسة او السبعة او التسعة على ما يبعد
 في موضعه حيث يسمى احكاما تكليفية ولدفع ان يراد بالاحكام النسبية
 التي من نفس الايجاب والسلب التي هي التصديق والامكان العلم
 بتلك الاحكام التصديق بتلك التصديقات ولا معنى له وتصورها
 وليس نفس الفقه الذي هو عين المسائل بل هو تصوره ما يحده او
 برسمه فليفهم **قوله** ولا المفسر حاصله ان شهرة تفسير الفقهاء
 الحكم بما ذكر كما سيجي بوجه ان المراد هنا كما حكم بجوازه لكن اراد به اذا
 افضت الى تكلفات مشتملة على التاويل والتدقيق لا بد من ارتكابها
 لدفع الارادات الواردة تارة على تعريف الحكم وطورا على تعريف الفقه
 لو اريد ذلك على ان الحكم المفسر بذلك هي تلك الاحكام كما قالوا وقد

قلنا انما ان الفقه ليس علما بانفسها اريد فرعاتها في انفسها
بل التصديق بنسبتها الى افعال المكلفين اي ادراك ان النسبة لها الى
افعالهم واقعة فان قلت فليكن المراد بالتصديق بها التصديق
لافعالهم قلت فلا شك في اولوية التصريح والاحتراز عن التأويل
في مقام التعريف مع علوية الخلاص عن التكلفات المذكورة قوله
بالخطاب ايضا اي لانفسه لان نفس الخطاب هو توجيه الكلام لانفسها
فهو بحقيقته دليل الحكم لانفسه قال الذي عرف به الحكم هو مجاز الخطاب
وهو ما ثبت به من الوجوب وغيره لاحقيقته والذي يقال في سياجه
لان الخطاب هو اللفظ ليس بشئ بل هو توجيهه قوله والحكم ايجاب
جواب آخر مبني على منع قوله ان الحكم ما ثبت بالخطاب ولما ورد على قوله
ذلك انه مخالف لتغيرهم عن انواعه بنحو الوجوب ايجاب بان اطلاقه عليه
مجاز من باب اطلاق اسم الشئ على اثره المقصود به كما يقال العلم سعادة
والجهل شقاوة لا فضايلهما اليهما قوله وهو عين الوجوب جواب ثالث
حاصله الايجاب المعنى عنه بالخطاب عين الوجوب المعنى عنه بالحكم فيجوز
تعريفه بالخطاب وذلك لان النسبة المعينة بين المنسبين لا ريب انه
يكون لتلك النسبة نسبة الى منسبها ويكون لها باعتبار كل نسبة
اسم كالضاربة والمضروبة للضرب فالنسبة التي بين الله وفعل
المكلف يسمى باعتبار انتسابها الى الله ايجابا ونحوها كما مر يسمى باحده
وقد يسمى باعتبار انتسابها الى فعل المكلف وجوبا وحرمة فالقبيلان
واحد بالذات مختلف بالاعتبار والتعريف بناء على اتحاد الذات قوله
ونخرج يعني يورد بان التعريف غير جامع لتكليف الصبيان بالضمائيات

قوله والوضع الاول في اللفظ والثاني في المعنى
المختصين عن هذا الحكم الوضعي على تعريف الحكم به منته
المدى بان تعريف الحكم التكليفي فقط فلهذا يرد قوله
قوله او نحوها ككونه علامة او علة او
عنيزة او رخصة منته

مثلا لان افعالهم ليس افعال المكلفين مع انه حكم شرعي فقهي فيجاء بان
تعلق الخطاب به لما كان باعتبار وليه كان تعلق الخطاب في الحقيقة
بفعل وليه وهو مكلف وصدق الشئ ببعض الاعتبارات كاف في
اصل الصدق فكان جامعا فلا ينافيه قولهم تعلق الضمان بفعل الصبي
من باب ربط الحكم باسبابها اي وضعي لان كونه وضعيا في حق
الصبي لا ينافي كونه تكليفيا في حق وليه قوله ونخرج نحو انما اي
مع انه تكليفي فهذا ايراد وقوله ولزوم التكرار ايراد آخر اي بين العملية
التي في حد الفقه وبين لفظ الاطلاق والافعال التي في حد الحكم اذ كل
منهما للاحتراز عن العقائد والاخلاق كما قال في التوضيح ان من زاد
قوله عملا في حد ايج رحمه الله تعالى فقد احتراز عن علم الكلام والاخلاق
فاحد القيدين يعني عن الاخر فان قلت الحكماء يقسمون العلوم الى نظرية
وعملية ويعدون علم الاخلاق احدا لاقسام الثلاثة للعلمية فكيف يحتز
عنه بالعملية قلت هم يريدون بالعملية المتعلقة بالتدوين والممارسة
والرياضة سواء تعلقت بالجوارح او لا ونحن انما نزيد بها المتعلقة
بمباشرة الجوارح فاجواب عن كلا الارادتين المراد بافعال المكلفين
ما يشمل الجوارح وفعل القلب والعملية ما يخصها فتعريف الحكم
يشمل العقائد والاخلاق وتعريف لفقه يخص بالجوارح ويحتز
عنهما قوله قال الابهرى وفيه حرارتان اما في المتن من جواز اراده ما هو
خطاب الله اعم مما هو في نفس الامر وفي زعم المجتهدين الظاهر من النسبة
الايقاعية نفس لا يقع بدليل وضعها لما ادى اليه راي المجتهدين فان
الذي يودى اليه رايه اما ايجاب او سلب وقد مر ان ارادة الايقاع لا يصح

والا كان العلم به تصديقا بالتصديق فان قلت لعل المراد بها وقوع
النسبة لا اذ راد وقوعها قلت اجزاء التصديق اربعة لا خمسة فلا
شيء فيه بعد المحكوم عليه والمحكوم به الا نسبتان الحكيم والحكم ويعبر عن
الاربعة في زيد كاتب بقولنا الكتابة لزيد واقعة فالكتابة هي المحكوم
بها وزيد محكوم عليه واللام عبارة النسبة الحكيم وواقعة عبارة
الحكم اما نفس وقوعها فهي النسبة الخارجية التي يؤول بها الحكم المفهوم
من الكلام اعني ادراكها فقد يطاق بها وقد لا وعليه مدار الفرق
بين الانشاء والخبر ولا شك ان راي تلك المجتهد لا يتأدى الى نفس
تلك النسبة الخارجية بل الى ادراكها قوله فان قلت في التوضيح خرج
وجوب الايمان وجوب التصديق بقيد الشرعية ومجته الاجماع بقيد
العملية لانها اثبات موضوع اصولا لفقه في كلاميه وههنا اخرج
كلا القسمين بقيد العملية فقد اعترف بدخول الوجوبين في الشرعية
فمن الحق منهما قلت لما افسر فيه لشرعية بما يتوقف على الشرع حكم بخروج
الوجوبين لتوقف الشرع عليهما فاغرض عليه في التلويح بمنع توقف
الشرع على وجوب الايمان وجوب تصديق النبي بل توقفه ليس الاعمال
لنفسها مجازا استعارة الوجوبين من الشرع فاراد هنا ان يقصر المسألة
ويتخلص عن المناقشة في التمثيل فاخرجها بقيد العملية اذ لا شك ان
مسألة الوجوبين اذا كانت شرعية كانت اصلية غير ان لنا ان
تلتزم الصحيح لتمثيل التوضيح بان نقول الحكم بان الوجوب غير شرعيتين
لتوقف الشرع عليها ليس مطلقا بل بالنسبة الى من يقول لا
او من ولا اصدق الشيء ولا اقبل شرعية ما لم يجب على ما لم اعلم

وجوبها على ولا شأن ان الشرع موقوف على الوجوبين بالنسبة
اليه فالحكم بهذا التوقف لما منع لتوقفها عليه صهاق بهذا
الاعتبار والصدق ببعض الاعتبارات لا سيما في التمثيل كاف في
اصل الصدق وسيجي توضيح هذا البحث في موضعه ان شاء الله تعالى
قوله لا يتعلق به نسبه الى ان المراد بالعملية هنا ما يتعلق بشئ
الجوارح ولذا قال في التوضيح فمن اراد الاحتراز في تعريف الفقه للايمان
عن الاعتقادات والوجدانيات زاد عملا بخلاف العملية التي في قسم
الحكمة الى النظرية والعملية فان المراد بها ما اثبتنا ان عملها لم يعمل بها
ولم يكن بالجوارح بل بالقلب كالصغر والسكر وغيرها قوله وليست
من مسائلنا الخ جواب عما يقال حجية الاجماع مبرهنه في اصول
الفقه فكيف عدت من مسائل الكلام بانه هنا من المبادئ التي
رام لحقيقته اما الاول فلانه بيان هئية موضوع العلم وكل ما كان
كذلك لا يكون من مسائله والا لتوقف على نفسه فلا زاد اثبات كل
مسألة موقوف على ثبوت الموضوع لتوقف على اثباته واما الثاني
فلان حجية الاجماع والقياس لم يبرهن في علم الكلام تعين اثباته
ههنا بخلاف الكتاب والسنة فانهما اللسان فلم يجزج اليه ههنا قوله
قوله قول مقلدي الخ جواب عن افعال علم المقلد مستند الى ظن مقلده
وهو الى حد الادله فيستند علم المقلد ايضا لكن بالواسطة وحقيقة
الجواب ان توسط التقليد يدفع صحة الاستدلال كما سيبي قوله
ليس بدليل بناء على ان ليس وجوب عمله مستند الى هذا حتى يكون دليلا
في حقه بل الى ظن مقلده مجتهدا والحق ان يقال لانه في الحقيقة تمسك

قوله وبالاعتبار وهو قول من اراد التفصيل لم يمس

بالتقليد وانه لا يصلح دليلا كما سيجي قوله وان كان ثابت بمجموعهما
 في النفس قرا او لم يقرأ كما في نفس الحافظ كما هو مختار الاشعري قوله
 فكان علمه نقل بعد الشهر ستا في رحم الله كتابه المستفي بهاية الاقدام عن
 الشيخ ابي الحسين الاشعري رحمه الله ان الحق ان الكلام يطلق على ^{معنيين}
 على الكلام النفسي وعلى الكلام اللساني وقد يقسم الثاني الى حالتين
 له ما للتركيب بالفعل وما للتركيب بالقوة وبين الكل بالصدق كالنسيان
 الاول والسكوت للثاني والحرس للثالث ثم نقل مولانا عفيف الدين رحمه
 الله هذا فقال الشيخ لما قال الكلام هو لمعنى النفس فهم الاصحاب ان المراد
 مدلول اللفظ حتى قالوا بحدوث اللفظ وله لوازم كثيرة فاسد كعدم
 التكفير انكر كلامية ما بين الدفتين لكنه علم بالضرورة من الدين
 انه كلام الله تعالى وكلامه عدم المعارضة والتحدى بالكلام بل المعنى
 كما يطلق على مدلول اللفظ يطلق على الامر القاي بالغير وهو مراد الشيخ
 هنا اعني المعنى القاي بالغير شاملا للفظ والمعنى قايما بذات الله ^{سبحانه}
 وتعالى وهو المكتوب والمقروء والمحفوظ وهو غير القرات والحفظ
 والكتابة الحادثة كما هو المشهور من ان القرآن غير المقروء وما قالوا انه
 مرتب الاجزاء قلنا لا نسلم بل المعنى الذي في النفس لا ترتيب فيه ولا
 تقدم ولا تاخر كما قام بنفس الحفظ ولا ترتيب فيه بل الترتيب
 يحصل في اللفظ لعدم مساعده الادلة وهو الحادث وبجمل الادلة
 الدالة على الحدوث على حدوته جمعها بين الادلة من شرح المواقف
 لا يهري قوله لانه منه كما يفهم من تعريف ابي حنبل رحمه الله قوله ويريد
 عليه وهو مذهب في الاسلام قوله ان الحكمة التي توجبه الاقوال الفقه ^{الحكمة}

قوله وقيل قاله من الحاجب وقيل معنى الوصفية
 اي يقع في عبارة بن الحاجب

وكل ما هو الحكمة هو العلم مع العمل توجبه لثاني الفقه هو الحكمة وكل
 حكمة يقارن بها الخير الكثير فالفقه يقارن بها الخير الكثير ولا يقارن
 ذلك اذ كان مع العمل توجبه لثالث الفقه مصطلح شرعي وكل مصطلح
 شرعي مراعى فيه المعنوي للفوق توجبه الرابع الفقه مندوب اليه وكل
 علم مجرد عن العمل غير مندوب اليه من الشكل الثاني توجبه الخامس
 الطائفة المتفقهة موصوفون بالانذار المقصود به الحذر وكل موصوف
 بالانذار المفيد للحذر لا يستحق المدح ولا فعله تزجج بروج ويترأ بالاعمال
 قوله وبالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ويل للجاهل مرة وللعالِم
 سبعين مرة قوله امر اخر وهو انه لو اشترط العمل في الامر بالمعروف لكان
 ان لا يوجد الا في غاية البندرة وهو مهتم بشأنه في اقصى لغاية لانه
 قوله فلا ركان وما سيجي في احكام الوضع واقسامها من تقسيم كمن
 الى قسمين لا ينافيه لان المورد عن معرف بالمقوم والركن المقوم
 لا يزيد على قسمين الكل خارج عنهما قوله فثبتت الواسطة وهي المصدق
 المركب للكبرى عندهم قوله وما يلحق بها وهو الذبيحة وجواز الغاريس
 فيها بالاجماع قوله ولا مشاحه جواب عما يقال لا يكون مقوما ولا
 يتفي الشيء بانتفائه كيف يكون ركانه قوله بان المراد معرفة النفس
 مالها وما عليها قوله الاستقراء والمجموع جواب عما يقال الاحكام جمع معرف
 مستغرق فهو كما لعرف الذي اضيف اليه كل فيراد به المجموع قطعا فلا معنى
 للترديد فاجاب بمنع عدم الفرق بينهما قوله اذ لا دلالة ان اريد العهد
 الخارجي والنصف والاكثر قوله واردة الاستغراق ان اريد البعض في
 الجملة قوله وردا له رده صاحب تنقيح بوجوه ربعة قوله تكثيرا بمعانيها وهي ^{النشأ}

قوله المقصود به وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 استدل على الشيطان من الف عابده وامثاله

قوله من اقر بالمجموع كقوله او اكثر
 عن الجنب كما في نسخة خلت لا يتزوج النساء
 قوله لان حقيقة الجمع ومجان الاستغراق كما في قوله
 والمهل فيقول الى ارادة مطلق البعض
 قوله ولا يحل ان اريد ان بعض كان منه
 قوله بمعانيها وهي انشاء مضبوط معلومة منه
 قوله بان الدلالة اي دلالة لفظ العلم عليه

مضبوطة معلومة قوله فبالاجماع اذ لا يعلم الجزم بنفس الحكم العملي في حق
 الا بالجزم لوجود العمل به عليه قوله لا في نفس الامر لان كل ما هو مظهر
 المجتهد واجب العمل به وكل ما هو واجب العمل به قطعاً معلوم بثبوته
 قطعاً في نفس الامر وهو المراد في نحو قوله خبر لو احدى وجوب العباد
 العلم قوله ومجوزية جواب عما يقال اقضى ثبت بهذا ان الحاصل الجزم
 بوجوب العمل والفتوى لا الجزم بنفس الاحكام فاجاب بان المراد بالحكم
 بمجوزية وجوب العمل والفتوى هي مجوزية نفس الاحكام في حقه وحق
 مقلديه انتقالاً من الاثر الى الموثر اذ الاحكام العملية وجوباً مباشرة
 او جوازها او كراهتها او حرمتها او نذرها فالجزم بها في ظنة الجزم بوجوب
 العمل بما افاده دليل الظني من هذه الخمسة ليس علمته شيئا غيره فهو علم
 بنفس الاحكام الخمسة من حيث تعلقها بالعمل والمباشرة وليس علماً
 بوجوب المباشرة عن ذاك العلم بوجوب المباشرة مسئلة في اصول الفقه
 وليس عين الفقه قوله وجوب العمل بالاجماع لان الاجماع على الاثر
 المخصوص دليل الاجماع على مؤثر فهذا اثبت المقدمة الطوية في الكبرى
 قوله لان الفقه والفرق بين العبارتين ان العلم بالاحكام الخمسة من حيث
 تعلقها بالعمل الذي هو الفقه يكون وجوب العمل عارضا على المعلوم
 به بسبب ظن المجتهد والعلم بوجوب العمل بالاحكام الخمسة عند ظن
 المجتهد مسئلة في اصول الفقه قوله كما هو الحق والازم ان لا يكون
 الصحابة فقهاء لان علمهم في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم قطعي
 غائباً اذ لا قياس ولا اجماع للغير بوجوده وذلك لان تخصيص العلم
 مسمى في القرآن بالفقه كما مر لا يثبت قوله على الجواب الثاني لان تحصيل اليقين

في حق العامل وهو المراد هنا وذا
 لا ينافي جواز عدم بؤنة

قوله وفي حق مطلق على قوله من حيث تعلقها بالاحكام العلم بوجوب العمل
 تعلقها بالعلم بها في حقها في نفس الامر قوله بغيره لان كونها بغيره
 نظراً الى نفس الامر لا ينافي كونها مفيد اليقين في حقها وفي مقلديه
 خبر الواحد قوله وفي الاثر الى الموثر وهو قوله او احدى وجوب العباد
 قوله واصحابه جزم لا يثبت مع حصول الظن بشهادته قوله
 وعند المأثور كاصلية براءة الذم من ادلة من سلكه فقال

قوله اما الجواب جواب ابن الحاجب
 من

من الادلة الذي هو خاصه المجتهد لا يحصل اليقينية قولها على الجواب الثاني
 واعتراض لوجوب رتبة ذكرها التفناز في التلويح قوله الى كل مجتهد
 الظهور في الجملة ولو لحد او اثنين قوله ولا اعم فللكل بالطريق الاول
 ولذا طواه المعترض قوله في التعيين وهو التعيين الحاصل من الاستفاد
 العرفي لما ذكره قوله وهي المراد اي المراد معرفة المسائل المجمع عليها
 ان وجدت كما في بعض زمن الرسول عليه السلام لا وان لم يوجد كما في زمنه
 عليه الصلاة والسلام وبهذا سقط الاعتراض الثاني قوله لنفسه
 اي لتحقيق الفقهه دور لان معرفة نفسه لتلك المسائل فرع فقاهية
 اذ لولاها لم يعتبر ظنه فلو كانت معرفتها جزءا لفقاهة توفقت فتاها
 عليها ولزم له ور قوله لدى المجتهد في طلب لكل انما قيد المجتهد بقوله
 في طلب لكل لا للاحكام التي نزل الوحي بها لفايدتين احدهما اعلام ان
 المراد بالمجتهد هنا المعنى اللغوي لا الشرعي حتى لا يلزم من تعريف
 الفقه بالاجتهاد دور وثانيها دفع ان يقال فيلزم ان يكون من ثبت
 لديه حكم او حكمان مما نزل به الوحي فقيها اذ اوجد فيه لشرطان الاختزان
 قوله والاول هو هوذ لو اشتراط ظهور الاكثر لم يندرج اكثر ما ثبتت بحج
 الواحد ولا المشافهة بها وحده تحت مفهوم لفقه وليس كذلك قوله
 باعتبار ذلك وانما قال ذلك المعنى اشارة الى اعتبار بعينه والاختزان
 عنه من حيث هو فعل ما او معنى واصل ذلك ان الصفة المشتقة
 ما دل على ذات غير معين باعتبار معنى معين بنسب اليه كما سيحكي
 والذات نوعان ما دل على ذات معين كالاعلام او على ذات غير معين
 لكن باعتبار معنى غير معين كالرجل والفلام والذات قوله فمطلقاً اي

قوله ولا اعترض البعض هو صاحب التلويح

قوله لا يجزى والا كان مقدماً

بقيد الاختصاص لا باعتبار معنى معين بل يراد انتشا والذات اليه
 في الجملة لذا قال في الخلاصة حلف لا يدخل بيت فلان ولم ينو دخلا بنا
 هو ساكن فيه باجارة او بعارية بحث عندنا وقيل اذا نقل المستقيم
 متاعه اليه قوله والاختصاص جواب عما يقال هذه الادلة ليس كل
 منها مختصا بالفقه بالتعريف المذكور بل منها ما يمتسك به في الاعتقاد
 والوجدانيات كالكتاب والسنة والاجماع قوله بحسب لطافة الانسان
 ثم يقيد بها بالفرعية ليتناول استنباط الاخلاق والعقائد من الادلة
 الاربعة فان حصول السعادات الدينية بحسن المعاملات وعون الزجر
 ووصول الكرامات الاخروية بالعقائد والاداب والعبادات قرينة على
 الكل قوله والكرامات الاخروية لقوله تعالى الذين آمنوا وكانوا يتقون
 لهم البشري في الجنة الدنيا في الآخرة لا تبديل للكلمات الله ذلك هو
 العظيم قوله اجيب بان الادلة انما قال اجيب ثم قال وتحقيقه لان
 القول بان ادراج الادلة التفصيلية تحت قواعد الاستنباط لا يشفي غليل
 المسائل لان معنى اندراجها كون اعيان الادلة التفصيلية موضوعات
 لقواعده او صغريات بها فلا بد من معرفتها لتحقيق الاحكام المقصودة
 وحاصل التحقيق المذكورة من حيث هي مرتبة على قواعد استنباط
 يكفي فيها اصول الفقه لا مطلقا اذ من حيث احتياجها الى المستنبط
 منه لا بد من معرفة علم الفقه فان اريد باللازمة في السؤال الكفاية
 الاولى فمسئلة وبطلان الثاني ممنوع وان اريد مطلق الكفاية فالاملا
 ممنوعة قوله في التصديق قيدا ولما يساويها ويشملها ولو على سبيل
 التقابل قوله التصديق لانه الذي من مقدمات الشرع فان تصور

قوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة

قوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة

قوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة

الموضوع واجزائه وجزأته واعراضه وجزئيات اعراضه هي مباديه ومعرفة
 هئية الموضوع اعني كونه ثانيا هي التي جعلت اجزاء العلم لان البحث عن
 ثبوت الاحوال الشيء يستدعي بيان ثبوت ذلك الشيء لئلا يتوهم ثبوت
 الحكم لما ليس بثبات ولكن لان البرهنة على المسائل لا يتوقف على ثبوت
 لغاية تقدير الثبوت في البرهنة لم تعد هئية من المبادىء التصديقية
 وان زعم ذلك قوله او النفع فيه كالبحت عن العبارة والاشارة والادلة
 والاقتضاء وكالبحت عن ان المحازاوى من الاشترار قوله ان لم يكن
 المبحوث قول التفتيح يشمل على دعوىين الاولى ان لم يكن المبحوث عنه
 اضافة شيء الى آخر اختلفت المسائل ولا يجوز تعدده الثاني ان كانت
 الاضافة جاز ان يكون الموضوع كلا المضافين بيان الاولى ان
 المبحوث عنه اعني جهة البحث اذ لم يكن رابطة لكل من المسائل
 الى كل من الموضوعات ولو بوجه لم يعد الوحد الاعتبار في اقرار العلم
 وهذا ظاهر ولا شك ان الربط الشامل بالنسبة الشاملة وهي
 المرادة بالاضافة فاذا لم يحصل تلك الرابطة الشاملة كان تعلق
 بعض المسائل عن بعض الموضوعات منقطعا فيلزم اختلاف المسائل
 المحدود ومنه يعرف بيان الثانية وفيها بحث اما في الاولى فلانا
 لانفسم انه يلزم من عدم الربط التام بالاضافة المذكورة عدمه
 اصلا لا يجوز ان يحصل الربط التام لسبب آخر كالانقسام الى اصناف
 بدنا الانسان في البحث الظني عن احوال الاغذية والادوية والامراض
 والاخلاط وغيرها وكالمقدارية في الخطوط والسطوح والاجسام
 التعليمية في الهندسة واما في الثانية فلان ان يكون المبحوث عنه

قوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة

قوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة
 بقوله في القسم العاشر في هذا الموضوع والمبادىء المسماة

الاضافة ويجعل الواحد لذاته المعبرة في افراز العلوم بنسبة
 الاعراض الى احد المضامين كما قلنا واخترنا في الاولة ويمكن ان يجاب
 عن البحث الاول بان الوحدة الجامعة المعبرة في افراز العلوم اذا
 الابدان بتحقيق الاضافة المذكورة وذلك لان جهة البحث التي هي
 التامة لا بد ان يكون محل نسبة جميع مسائل ذلك الغرض الى الغاية
 المطلوبة منه كالاتصال الى المجهول اذ النفع للمنطق وكاثبات
 الاحكام الشرعية او تصحيحه في علم الاصول فلا يتحقق الوحدة الجامعة
 الا اذا تحققت هذه حتى في الطب فان صحة البدن وازالة مرضه
 نسبة بين البدن باجزائه وجميع الامور المذكورة فيه اعراضها
 موضوعات الهندسة فامر واحد في الحقيقة هو المقدار مع ان
 النسبة المقدار المقصود معرفتها ومعرفة خواصها شاملة بها
 وعن البحث الثاني بان قوله فجاز ان يكون كلا المضامين جواز ان
 لا يجعل الموضوع الاحدهما ايضا كما اخترناه تعليلا للكثرة المشبهة
 وهو الى الوحدة الجامعة ما امكن والله تعالى اعلم قوله اذا كان اضافة
 شئ الى شئ علمنا فقد مر بنا كيفية البحث عن المضامين اعني الاولة
 والاحكام واما في المنطق فكما يبحث عن الاقيسة الافتراضية والاستثنا
 بانها كذا وكل قسم منها ينتج كذا نتيجة وعن النتائج بانها يتبع اخذ
 المقدمات ولا يحصل عن السابطين والخزئين في شكل كذا او يحصل
 المطالب الاديع من الشكل الاول الى غير ذلك فيكون موضوع المنطق
 العقولات الثانية الشاملة للاقيسة والنتائج المعلومات التصويرية
 والمقدمات بقرينة من حيث الابطال والعقولات التصويرية والمقدمات بقرينة

قوله وقيل بالصاحب التفتيح وقوله واراد اورد
 التفتيح في محله

من حيث الوصول والموصول قوله ومنع اللازم اي منع بطلانه لانه
 المقدمة لانفسه قوله ان المراد ان وعلم ذلك بما عطف على قوله لا
 المسائل وما مثل به فان اللازم هو المجموع اي تجاوز تعدده بلامناسبة
 او بمنااسبة فالزم مثل هذا الاختلاف الممثل به في المسائل وذا لم
 يقل بجوازه احد قوله ولا شأن ان الموضوع لا يقال اقصى ما ثبت
 بهذا ان لا بد من المناسبة التامة بين محمولات الموضوعين ومن
 اين يلزم ان لا يحصل المناسبة التامة الا اذا كان البحث عن الاضافة
 ويكون الموضوعان هما المضامين لانا نقول لان المناسبة التامة
 لا تحصل الا اذا كان محمول كل مسألة من مسائل ذلك العلم متعلقا
 بكل من الموضوعين في الجملة ويكون التعلق بهما جهة البحث فيها
 وذا لا يحصل الا بان يكون نفس النسبة بينهما اذ انما فيها كما
 في المنطق والاصول فان قيل موضوع علم الهندسة والطب متعدد
 كما ذكر وليس البحث فيها عن اضافة شئ الى آخر قلنا اما موضوع
 الهندسة فواحد وهو المقدار كما قلنا واما البحث في الطب فعن
 اضافة شئ الى آخر لانه يبحث اما عن حفظ البدن على صحته او عن
 تصحيح البدن ان عرض مرضه والامران كلاهما نسبتان بين البدن
 واجزائه كالا وكان والامزجة وغيرها وبنسبة لادوية والاعذية وفي
 الجملة من الستة الضرورية وغيرها فليفهم قوله من حيث الصحة
 توجيه ايراد الرافعي ان كل ما هو موضوع بحديثه ينبغي ان يكون
 معلوما من جهة ما هو موضوع حتى يطلب العلم باعراضه وكل ما كان
 جهة البحث كان جهة مطالوبه المطلوب فالحقيقة اذا كانت جهة البحث

قوله ثم هذا الترتيب
 بناء على هذا البحث

قوله ان هذا يجري اولوية كون الموضوع
 واحدا بهذه العلة

كانت سببا للطلب ومعلومة قبله فلو كان بيانا لنفس الاعراض
المطلوبة كان سبب طلب الشيء غير المطا ومعلوما قبل العلم به فففيه دور
من وجهين وتوجيه جوابان السبب والمعلوم حيثية الاستعداد
لذلك الاعراض لا نفسها فاختلفا وهو منظور فيه من وجهين الاول
البنقضي يمثل علم السبب والثاني انه قد صرح في شرح المطالع باتحاد
الجهتين وفرق بانها قيد عارض في الموضوع وجزء داخل في المسائل
وتوجيه الجواب الحق من وجهين الاول ان اعتبارها قيد موضوعية
واثباتها جهة المطلوبة والثاني ان السبب ان اريد به سبب الحق
فليس ذلك قيد للموضوع وان اريد سبب اللاحق والحمل فليس كذلك
المعلوم والمطلوب هو الحق لا اللاحق ولذا افرق بان ذلك القيد يعتبر
بحارضا على الموضوع ليختص جهة الطلب وجزءا للمسئلة وهو غير
المحول لا على الحمل قوله واورد على الثاني الايراد مع جوابه لقطب الدين
الرازي قوله بان المراد حيثية الاستعداد الخ بالحيثية التي هي سبب
لحونها المعبرة قيد للموضوع قوله ان حيثية الصحة فقيده بالحيثية
فيما هو جزء الموضوع معناه قيد للموضوع في صحة موضوعيته
غير مستفاد من المحولات وفيما هو جهة البحث معناه قيد هو
بحل المحولات ومستفاد منها وهو سبب لخصوصية حملها قوله
واعتبارها غيرها وهو القيد والسبب لانفس الصحة التي هي محل
تفاصيل المحولات فما هو السبب ليس نوعا للاعراض المقصودة وما
هو نوع ليس سببا ولين سلم ان الصحة هي السبب لكنها سبب البحث
واللاحق بمعنى ان حصولها لكونها غاية داع الى البحث عن تلك الاعراض

قوله كان سببا للطلب
الاعراض ولا تثنى ان
الحيثية هي سبب الحق
فليس ذلك قيد للموضوع
ان السبب ان اريد به سبب الحق
فليس ذلك قيد للموضوع
ان السبب ان اريد به سبب الحق
فليس ذلك قيد للموضوع

لا انها سبب للحق في نفس الامر فثبت ان قيد الحيثية ليس بيانا
لنوع الاعراض بل بيان لسبب البحث عنها وحملها ولما تقرر في
الجواب ان الصحة معتبرة في الموضوع ولا شأن انها معتبرة في المسائل
ايضا لانها مقصودة من المسائل شرعا في الفرق بين الاعتبارين
وجه ظهر به بطلان الاستعداد^{الثاني} بالحاصل ان حيثية الشيء اعتبارا
في كلا القسمين ويكون سببا للبحث واللاحق في كليهما لكن خذوها
اذا كان جزء الموضوع يكون سبب صحة الموضوعية ومقتضاها لها
واذا كانت جهة البحث يكون سبب الحمل وداعيا اليه وفي الكل سميها
بمحولات تفصيلية المحولات سواء كان غاية كالصحة في الطب ولا
كالتي في العلم الطبيعي قوله بالاعتبار وذلك اي لا قيد ليس مستفادا
من اعتبار المحولات وحملها قوله لا يكون بيانا بل سبب البحث واللاحق
قوله يفيد اليقظة الاستدلال على الكثرة فيه بالعدة المؤثرة وهو سلامة
الطبيعة وفي الهيئة باثر الكثرة عليها كما علم في اول التذكرة قوله فهذا
الاختلاف في جواز وحدته للعلمين وامتناعه قوله للاختلاف السابق
في ان القسم الثاني من الحيثية معتبر في الموضوع قيد له باعتبار
المحول ومعتبر في نفس المحول قوله على التفصيل السابق ان كان
اعلى منه والافقيه وفي ادنى قوله الاحكام الخمسة نحو كل من لا يقر
يثبت احكام الخمسة قوله واثبات وجوب العلم اذ بعضها يثبت
وجوب العلم والعمل وهو القطعي بثبوت اوله وبعضها وجوب العمل فقط
وهو الظني بثبوت اوله ولا يصدق كل منها يثبت وجوب العلم
والعمل نعم يصدق كل منها يثبت ثبوت العمل وان لم يثبت في الوجوب الذي

رها

قوله لا يخرج الى الفرق وقد فرق بذلك هذا الفصل

قوله لا تثنى ان الحيثية هي سبب الحق فليس ذلك قيد للموضوع

اولاً بامانة قوله ولم يعتبر الواحد جواب ما يقال لم يعتبر المعين من قسمي
 المحولين حتى يعد غريباً لكونه لاحقاً للموضوع بامر اخض فلا يكون اثباتاً
 من المسائل المذكورة في ذلك العلم وجوابه انه لو عد غريباً ولم يذكر في ذلك
 العلم الباحث عن احوال الاعم مع ان الاخض لم يجعل موضوعاً برأسه
 ادعى الى ان يكون ممالاً غير مبين في علم ما ولا يجوز ذلك لتعلق الاهتمام
 بشأنه ثم شرع في قاعدة ان الاخض متى يجعل موضوعاً برأسه حتى
 يتم هذا الكلام قوله فقبل الامر الكلي قاله قطب الدين الرازي في شرح
 المطالع قوله جزء منها كبحث النفس وكائنات الجو وغيرها قوله
 الاخر منه علم الفروسة وعلم البزاة وعلم الاحجار قوله والمجسمات نوع
 من المقدار لانها بمعنى الاجسام التعليمية قوله والطب لان كون الجسم
 جسم الانسان ذاتي لبدن الانسان قوله كالحسن موضوعاً هاء عرضاً
 بل كان واختلافها بالاتصال والانفصال قوله كعلم السماء موضوعاً هاء
 الاجرام البسيطة العلوية والسفلية واختلافها من حيث الحركة
 الحاصلة من الطبيعة والشكل وغيره قوله موقوفة على معرفة الباري
 والحق مذهبنا اعني ما سوى الله تعالى من العقول والنفوس وسائر
 المجرى الحادثات من الافلاك والعناصر وسائر الجواهر والاعراض كلها
 حادثة حد واما زمانياً لان الزمان هو الامتداد المتوهم للوجود وهو المراد
 بقوله واما الوجود لكن لا مطلقاً بل عند قومه الترتيب بين الموجودات
 في الوجود فيعتبر الزمان لكل ما يغير فيه الترتيب اعني النسبة الى ما قبله
 وما بعده وذلك متحقق فيما عدل الحق تعالى وقد دللنا عن العالمين الذي
 ليس لذاته من حيث هو نسبة مع الغير بل لا موجد بالنسبة الى ذاته من

قوله ما بحث النفس نوع من الاجسام قوله الى ان يعتبر نوعاً
 كائنات الجو نوع من الاجسام قوله الى ان يعتبر نوعاً
 منها موضوعاً متوهم النفس نباتاً او حيواناً او انساناً

قوله المتحركة فالمركبة ليست ذاتية ولا شئ
 قوله ايضا فالاصناف ليست ذاتية لكنها
 نسبية منه

حيث هو المنزه عن كونه زمانياً فضاءً عن وقوعه في سلسلة
 الترتيب كما انه منزّه عن كونه مكانياً مع ان وجود المكان والممكن
 في الحقيقة منه قوله وهذا التوجيه المشتمل على المقدمة لقائلة بان
 غير الكتاب من الادلة مستندة اليه في الحجية قوله غير قدرة الله تعالى
 والمراد قدرة الخلق لا قدرة الكسب قوله سبعة وعشرون وانما يقل سبع
 باعتبار الاحكام الاول الله تعالى موجود والثاني العالم حادث والثالث
 محمد رسول الله والرابع العجزة دليل صدقه والخامس ان لا تأخر الا
 لقدرة الله تعالى جل وعلا السادس ان الافعال كلها مخلوقة لله تعالى
 عن رجل السابع ان الله تعالى قادر على كل شيء فليس له عند التفصيل
 ثلاثة ويذكر ذلك يبلغ تسعة اما ان الكتاب حجة فهو فيها وان كان
 في الكلام لكنه لتمامه بصدق الرسول لم يعتبر على حدة قوله فيما قلد
 قيد بذلك ولم يقيد بما هو المشهور من قولهم فيما قلد واحد الاثنين
 في النقيضين لعله يدعي امتناعه ولا يرد ذلك على ما ذكرنا لو قوينا قوله
 لم يكن في الشرع وكان مبادى في جميع النظرية فلا يرد ان عدم وجود
 العلم الاعلى لا يقتضي كونها مسائل هذا العلم اذ يجوز ان يكون مبادى
 علم المسأل في ادنى منه كما ان نفى الجزوتناهي لا يبعد مبادى اثبات الهوي
 قوله وفي المنطق جواب اشكال هو ان يقال لو كان تصور ما يقع في
 محولات غاية علم ما من مباديه لكان تصور ما يقع في جميع محولات
 كل علم من مبادى المنطق لانه آلة لكل قوله جزئيات الاحكام كالحكمة
 المستفادة من ايجاب النقيض فانها جزئية من مطلق الحرمة قوله
 وليس اثباتها شروع في فائدة تفسير الاحكام بتصورها اي ليس

قوله حكماً حال من مفعول الاعتبار قوله لان حجة الكتاب
 دليل بان كان كسب الاختيار من الكلام منه قوله مخلوقة لله
 تعالى وان كان كسب الاختيار من الكلام منه قوله مخلوقة لله
 منع اذ بعد ثبوت ان جميع الافعال على امتناع من قوله
 تعالى لا يتوقف ذلك على المعجزات التي لا يدركها العقل قوله
 الله تعالى لا يتوقف ذلك على المعجزات التي لا يدركها العقل قوله
 المذكور منه قوله وعدم التوقف على الامور التي لا يدركها العقل قوله
 العلم ما بحث النفس نوع من الاجسام قوله الى ان يعتبر نوعاً
 كائنات الجو نوع من الاجسام قوله الى ان يعتبر نوعاً
 منها موضوعاً متوهم النفس نباتاً او حيواناً او انساناً

تقصد يفها من المبادئ قوله من تصوير جزئيات الاحكام اما على غير
المختار وهو جواز تجزئ الاجتهاد فالدور غير لازم لجواز ان يكون بعض المسائل
مبادئ لبعض في علم واحد لكن لما لا يتوقف هذه عليه ليل ايد وور وكذا
يجوز ان يكون بعض مسائل العلم الادبي مبادئ لبعض المسائل الاعلى اذ لم
يدر سلسلة التوقف كما ان اثبات الهيولى موقوف على نفى الجزء واثبات
تناهي الابعاد وهما مسئلتان في العلم الادبي قوله بجميع مسائلنا الاضافة
للعهد والمعهود لمسائل المنصوصة والجمع عليها مع الاستنباط الصحيح
منها والمراد من العلم بجميع مسائلنا التهيؤ له كما مر في حد الفقه قوله
فلما اخرج جواب عما يقال فلما ابتوتها لم يثبتوها ههنا وهذا موضع
بيان الهيئته قوله في الحرمة بالاذى والمنصوص تيان الرجل لا اللواطة
مطلقا قوله وان كانت اعم تداخل الاقسام كون احدها اعم من الاخر اما
مطلقا او من وجه وهو غير جائز لان الاقسام متباينات والاكلا
تقسم لشيء قسميه وقسم الشيء قسميه فاذا قسم الموجب للعلم والمجوز الى
السنة مثلا ثم السنة الى المتواتر والاحاد كان تقسيما للشيء الى نفسه
والى غيره وكما لزم هذا لزم كون قسم الشيء قسميه وقسم الشيء قسميه
وكذا في قولنا الموجب للعلم الكتاب والكتاب القطعي الثبوت لما قطعي
الدلالة كالمحكم او ظنيها كاظاهر قوله والمراد بالوحى اجاب عما يقال
كيف يكون الوحى مورد القسمة الى السنة وهو غير صادق على بعض
اقسامها كاجتهاد الرسول فقال يجوز ان يكون القسم اعم من المورد من
وجه وقوله والمراد اجاب فان عن هذا قوله مع تداخلها لانه السنة
والقياس صادقان على اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم وكذا على

قوله وهو عدم جواز تفريد ان يكون عندنا ما يخرج
الى جميع المسائل منه قوله في بعض المبادئ قوله
الكتانية واجب على كل واحد من البعض وقوله

قوله في صورة اخرى لا تميز ان القياس يظهر لا يثبت منه
قوله وكذا اجاب عما يقال فلم يبين هليته ههنا كما بين
هليته ارجو ان يثبت

لناؤها القول وقياس
الرسول عليه السلام

قوله ما اوجى نفسه كما اوجى نفسه قوله والاجتهاد كافي
صادق لنفسه قوله في كل منها الى اربعة اقسام السنة والجماع
والقياس منه قوله في اقسام الاقسام لانها قسم الاقسام
لان اجاب العلم او يجوز به كما ان لا تواتر الجواب بعد تحقيقها
تبيين

القياس المنصوص لعلته قبل لزم ان يكون موجبا للعلم ويجوز له قوله
ومنه الاستصحاب ان استصحاب الحال عمل يحكم ثبت بالكتاب والسنة
او الاجماع او القياس في زمان البقاء بشرط عدم المزيل وكذلك العمل بالظاهر
او الاظهر عمل باستصحاب الحال في ابقاء ما كان ثابتا باحد الدلائل الشرعية
على ما كان جتمع قوله حين قصت اى قص الله تعالى ورسوله عليه الصلوة
والسلام من غير نسخ قوله لانه محمول على شبهة السنة او لقول النبي عليه
الصلوة والسلام صحابي كالنجوم الحديث قوله اى الى كلامه القديم لما ثبت
ان المذهب الحق ان صفات الله تعالى جل وعلا وتعلقها قديمة ولا
شك ان تستحق كل جوهر وعرض وانما هو بحسب تعلق قدرة الله تعالى
جل وعلا وارادته به فيكون تكوينه الشخصى في الازل متعلقا به لكن
بحسب وقته المعين اذ لا يتم استعداد قبوله لذلك الوجود ^{المختص}
الاح ولا شك ان الالفاظ والحروف المشخصة ايضا من جملة الال
الموجودة فيكون كذلك وكذلك كان المذهب الحق ان الافعال كلها
مخلوقة لله تعالى جل وعلا والاسباب قابليها غير ان اعتبار الخلق
والكسب معامادام يكون لجهة المظهرية وحكم الامكان والكثرة
فيه معارضة او غلبة في ظهور الاعراض من ذلك المظهر اما اذا كانت
السلطنة لجهة الوحدة والوجوب وكان حكم الكثرة والامكان مغلوبا
ومستهلكا تلاشى قدرة العبد وارادته في جنب قدرة الله جل وعلا
وارادته المعبر عن هذه الحالة بحوالا نانية والتوكل التام كان الصادر
من الالفاظ والحروف كسائر الافعال بحض جهة الحقاينة ومنسوبا
اليه تعالى وتقدس كما قال فيسمع وبى ينطق وبى يبسط فليفهم

قوله وكذا اشترى من قبلنا نسخة بالكتاب والسنة
سنة

عارض

ومن اراد مزيد التحقيق فعليه بما لازمة مطالعة كلام المحققين قوله
فالكلام النفسى شروع بعد تحقيق المراد منه في بيان حقيقته وانه
ليس خارجية لانه نسبة وليس عين العلم لتأصل ثبوته حيث لا خارجي
ولا عين الارادة لتختلف باها قوله والثاني المدلول فلزوم الظن بالشئ
من العلم والظن بمقدامته مع القرين لا ينافي ما سيجي من انه ليس بين
الظن وبين شئ آخر ربط عقلى اى من حيث هو وهذا ما قلنا ان
عدم الربط العقلى لا ينافي اعتباره في الربط الشرعى قوله للفظ
الوضعية اذ بها استنباط الاحكام عن ادلتها التى هي الكتاب والسنة
والاجماع الموقوف عليهما من حيث الحجية والسند والقياس الموقوف
من حيث الحجية والاستنباط منها **قوله** وبني اختلاف يعنى ان فهم المعنى
للحكم بالوضع ان كان المراد به اعم من فهمه بالقرآن وهو فى المعانى المجازية
ومن فهمه بدونها وهو للمعنى الحقيقية كان الفهم لازما كليلا لاطلاق
اللفظ واحساسه فكان المناسب ذكر شئ لانه مستغرق بالزوم
وان كان فهمه من اللفظ كان الفهم بالنسبة الى المعانى المجازية
حاصلا تارة اى ان وجد لقرآن دون آخرى اى ان لم يوجد مع انها من
مدلولات الفاظ النصوص التى تستنبط اكثر الاحكام الشرعية منها كعام
الذى خص عنه البعض والمطلق المراد به المقيّد وغيرها فالمناسب
استعمال اداة من ادوات الابهال ثم يقول والادل اول لتوافق تعريف
الدلالة للفظية الوضعية تعريف مطلق لدلالة التى اعتبر فيها
القرآن كما مر قوله والموقوف على العلم جواب ما يقال الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم به موقوف على العلم بهما كما فى كل علم نسبة

قوله بالنسبة الدائمة الاختيارية نفسى بان
قوله الامعية فيه اى فى الخارج نفسى لقوله
استنباطية قوله ولا ارادة بها كما تعود القام
زيد فى الخارج قوله وفيها مقاصد كقوله لافاده
استغنى ولا يريد الاظهار عصبية قوله الكفاف
استغنى بالدلالة التوصل الى المعنى

فلو توقف العلم بالمعنى الموضوع له او جزئيه على العلم بالوضع واز
والجواب واضح **قوله** بان ينتقل الذهن من الكل الى لا يمكن دلالة
التضمن دفعا لما فى شرح المطالع من انه لا يتصور لتقدم الجزء
على الكل ذهنا وخارجا وذلك لما سيجي ان ذلك لازم فى العلم بالاجزاء
بالاجزاء اما التفصيل اعنى متميز الكل عن الآخر فيجوز تأخير عن
العلم بالكل قوله بعكس الحد لان الانتقال فيه من التفصيل الى الا
كما عرف قوله فيتبعان وانما ذكره ههنا تبينها على ان الحكم بتبعية التضمن
للمطابقة مذهب المنطقيين واما فى نظر الاصوليين ففيها بالذات
كما سيجي قوله وقيل لزوما عقليا فقط توجيهه يراد ابن الحاجب ان
اللزوم العقلى اعنى الو بالاختصاص الواحد فى حد الالتزام لم يكن جامعا
ومنعكسا للدلالات التزامية على اكثر المعانى المجازية لفقده فيها
وهذا اليراد مبنى على معدمتين آ ان المعانى المجازية مدلولات التزامية
آ ان اللزوم العقلى مفقود فيها فاجيب بان اللزوم منها يتحقق
بالنسبة الى معية القرينة فزعم التقنا زانى انه منع للمقدمة الاولى
توجههم بان المنقسم الى الدلالات الثلاث دلالة اللفظ وحده والمعانى
المجازية ليست مدلولات له وحده بل مع القرينة فلم يكن من المدلولات
الالتزامية وكأنه زعم ان القائمين باللزوم الذهني غير قابلين بحوار
الاستنباط باعتبار المعانى المجازية او ما يكون بانه استنباط خارج
عن الدلالات الثلاث وقد نص فى متن المطالع بان دلالة التضمن الالتزام
مجازية فلا دلالة فيها بلا قرينة والتوجيه فيه ما فهمه الاهرى انه
منع للمقدمة الثانية وقوله يتحقق اللزوم العقلى فيها بسبب القرينة

مئة

قوله وليس بشئ اعترض من وجهين ذكرها الا بهرى احدها باثبات
 ان اللزوم العقلي للمعنى المجازي بالنسبة الى الدال مغنود بان يقال
 من الابتداء الدال على المعنى المجازي ما اللفظ ملاحظة القرينة فقد
 قرع عدم لزومه له واما معونتها فالدال الذي هو اللفظ لم يلزم له المعنى
 لزوما بئنا فلزم في اثبات ابطالها وهو عود على موضوعه اي اصله
 بالابطال وثانيتها اثبات فقد اللزوم من الابتداء منجرا الى بعده في مثله
 ما كانت القرينة المجازية للصرف عن ارادة الحقيقة كيرحمي ما رايته اسدا
 يرمي اذ لا فائدة لتقدير الرمي الا للصرف عن ارادة الهيكل المفترس فلم يند
 القرينة لزوم المعنى المجازي في امثاله العديدة قوله وفي الجوابين اي
 في جوابي الجواب وهما لا تبيان المقدمة الثانية المنوعة بوجهين لا شئ
 في كل منهما اما في الاول فباختيار الشق الثاني وهو ان الدال اللفظ ^{معونه}
 القرينة قوله فلم يكن المعنى المجازي لازما بئنا للفظ قلنا انما لا يكون
 لولم يغفل اللزوم في اللازم البين بما يعم اللزوم بالقرينة ما لو فسر به كما
 اشير اليه في تفسير الدلالة فيكون لازما بئنا غاية الامر ان يكون
 عبارة عن نفى اللازم المتوسط لاعتن نفى المعين مطلقا وعن نفى ^{سطه} الو
 المطوية فلا يتأني فيه معونة القرينة المقرينة الظاهرة لاهل العرف
 لم يكن في الجواب نقض لموضوعه واما عن الثاني فيمنع ان المعنى المجازي
 الذي قرينه لدوران معنى الحقيقة ليس لازما بالقرينة فان مثله
 انما يحتاج الى الصرف فقط وبعد الصرف يكون لازما للمسمى في لولم يكن لازما
 بعد الصرف ايضا لم يكن مفهومه فضلا عن ان يكون مفهومه التزاميا
 لما كان هذا اللزوم العقلي المستفاد من القرين مما منع الاكثرون اعتباره

قوله فانه مغنود في اكثرها بخلاف الخلق والكل
 واللزوم على الجزاء واللازم

قال والتحقيق ما اشترنا اليه ان اعتبر في تعريف الدلالة والبيات
 اللزوم الاعم المشار اليه بقولنا ولدفع القرين يحصل مثل هذا
 اللزوم العقلي في الجميع فلا يعد في اشتراطه في الالتزام وذكر متى
 في تعريف الدلالة الوضعية وان لم يعتبر ما يعم المعونة بالقرين
 لم يحصل اللزوم العقلي في اكثر المعاني المجازية بشرط في الالتزام
 ما يعم اللزوم العقلي والعمادي وان يتعين بذكر اذ في تعريف
 الدلالة الوضعية وقال التفنا زاني هنا وكان استعارة في
 شرح المطالع هذا الاختلاف مبني على التفسير للدلالة انه اذا
 فيكون المعاني المجازية مدلولات التزامية ويكتفي منها اللزوم ^{العمادي}
 او يمتقي فلا يكون المجازية التزامية لا بشرط اللزوم العقلي وفيه
 بحث من وجهين اما قران المفسرين بقي لعلهم في زعمهم لا يجوز
 الاستنباط بحسب المعاني المجازية او يجوز وانه بلاه لاله من الدلا
 الثلاث مع ان وجود الاستنباط منحصرة في العبارة والاشارة
 والدلالة والاقصنا وانها غير خارجة من الدلالات الثلاث كما
 علم ان التفسير فرع معرفة الحقيقة وتابع لها فينبغي ان يكون
 الاختلاف فيه للاختلاف فيها لا بالعكس واليه اشار في المتن
 قوله على اعتبار القرين القاعدة فيه ان اقسام الشئ اذا جاز
 اجتماعها على الصدق في محل من جهات واعتبارات كان من ^{الامور}
 النسبية وكان تمايزها وتباينها بالاضافات والحيثيات كالاب
 والابن في المتوسط بينهما وكما كليات الجنس المجمعة في اللون
 فانه جنس لا يميز نوع المكيف فحصل للكيف خاصة للجسم عام

لا

قوله قد يتأخر جواب ودر لعمري قد تقدم مطلقا فالتفصيل
 بالجنس فلهذا من غير انما لا يكون الاخر وهو المراد بقوله شرط
 لا بد ان يكون في جوارحه في الفهم التفصيلي وهو في مقدمه
 في الجملة اذ جواز تأخر الخاص لا ينافي وجوب تقدم العام فيقضي
 افاده

للانسان فكذا الدلالات الثلاث المجتمعة فيها وضع الكل والجزء
 واللازم كما اذا فرضنا وضع الشمس للحرم والضوء للمجموع **قوله** ولذا
 قالوا الاجزاء العقلية اي ولان اللازم سبق فهم هو الجزء في الجملة
 كان الجزء العقلي المحمول معتبرا بالاشراط وهو المعنى العام اما اذا
 اعتبر شرط لا فلا يكون جزءا خارجيا ان وجد في غيره وصورة ان
 لم يوجد وكل ما هو جزء خارجي يكون تقدمه لازما في الوجود لاني
 الفهم الذي يجب فيه فيكون ان يتاخر في الفهم **قوله** ثم فهم الجزء جواب
 ورد لما يقال فهم الجزء لا بد ان يستلزم فهم الجزئية فلا بد ان يكون
 تفصيليا ولا يتصور الا على ما جاب بانه م ولذا قيل التضمن لا
 يستلزم الالتزام وجودا عند الجمهور **قوله** وعندنا المطابقة
 والتضمن واحدة بالذات اي فهم واحد لتمام الموضوع له وهو ^{المجموع}
 وان تعدد بالاضافة اليه من حيث هو والكل من الجزئين
 وذلك لوجوه ان سلب تعيين الوضع الواحد لاهو مع اللزوم كفي
 الالتزام ان الانتقال فيما ليس الا من الموضوع الى الموضوع له لا
 من الموضوع له الى آخر ان قلت عند المنطقيين سلب فهم التعيين
 بعد الوضع لزوم الجزء للكل وتعيين فهمه لفهمه كما مرعية لزوم
 غير الوضع اجاب بقوله والا اي ان كان فهم الجزء بعد فهم الكل ^{انتقال} بال
 اليه من الكل للزومه وتبعيته **قوله** بالنسبة متعلق بالواحدة إشارة
 الى ان وحدهما انما هي بالنسبة الى تمام الموضوع له لانه الملاحظ
 في الوضع فهو المعبر في تحقيق حقيقة الدلالة الوضعية لا الى المعنى
 المراد الذي هو في التضمن بعض الموضوع له لانه الملاحظ في الارادة

فتعدد

فتعدد الابداء والعنى المراد كلا وبعض لا ينافي وحدة الدلالة
 وكل المعنى وضعا فالمراد بالمعنى في المتن المسمى لا ما عني مطلقا ثم ان
 هذه الدلالة الواحدة بتعدد بالاضافة الا بهر ينعقد ذلك
 ان اجتماع الدلالات لثنتين التضمين تعيين الدلالة المطابقة والتغاير
 بالاعتبار ان اعتبار الدلالات بالنسبة الى كل من الجزئين يسمى تضمنا
 وان اعتبر بالنسبة الى المجموع يسمى مطابقة فقال ونبه على مثله
 في الحد والمحد وقلت فدلالة اللفظ على احد جزئي المسمى كما اذا
 نصبت ما يمنع عن ارادة الكل والجزء الاخر لما ان لا يكون تضمنا يخرج
 عن الدلالات الثلاث ويكون لا متحذا بالذات مع المطابقة فالتضمن
 قسمان ولا فائيل به او يكون كل تضمن متحد معها باعتبارها
 الى الاخر غير باعتبارها فلا يحكم عليه بانه دلاله لفظية مطلقا
 ولا بانه في ضمن المطابقة لا بعدها ولا بعد تبعيته لها مطلقا
 مع قوله في شرح المختصر وما يقال انه يتبعها توسع قبل ذلك لما كان
 القصد في الوضع الى معرفة المجموع فالحق ما ذكرناه وفي صورة تفسير
 القرينة المذكورة الدلالة على الكل وكذا الفهم بالقرينة لتعيين
 المراد لا لفهمه **قوله** الى ان المطابقة والتضمن لفظية لا يقال قد
 علم ان الدلالات الثلاث اقسام اللفظية الوضعية فكيف حكم على بعضها
 بانها عقلية لان المراد باللفظية الوضعية في المورد ما للوضع ^{مدخل}
 في الفهم فيها وههنا ما يكون تعيين الوضع سببا لفهمه **قوله**
 فلا يرد لنقض نقض الغرض الى استدلال استاده امام الحرمين على
 منهجية الالتزام في الحدود بكونها عقلية **قوله** لانها دلاله وان

نظام

قوله لا ينافي اي الفهم وهو الدلالة هو سبب عند الوضع
 الذي سببه انه الملاحظ فكم

كونه الة على تمام الموضوع له **قوله** في الالة اللفظية ولذا فسرنا باذا
 وجود اللزوم العادي في الالتزام بل معتبرة في تعيين الارادة وان
 اعتبرت في مطلق الالة ان عدم الاعتبار في الاخص لا ينافي ^{اعتبار} الالة
 في الاعم **قوله** ودلالة المركبة جواب عما يقال في دلالات الثلاث اقسام
 دلالة المفرد فلا حصر ودلالة المركب خارجة عنها اذ لا وضع في المركب
 فاجاب بمنع ان لا وضع فيه بل يعتبر فيه وضع المادة لغناها ^{الهيئ}
 التركيبية للهيئ المعنوية فهي غير خارجة عنها في كل من اقسامها
 الخمسة عشر وذلك لانه دلالة المركب ما على مدلولي مفردة مطابقة
 او تضمنين او التزاميتين او مختلفتين فيه من احدى الثلاث واما
 على مدلول واحد لمفرد به فخمسة غير المطابقة من المضمن والالتزام
 واما على مدلول احدى مفرديه فتلاثة اما مطابقة او تضمن او التزام
 واما على خارج عن الكل فهو واحد ^{الالتزام} والمجموع خمسة عشر **قوله**
 بل في الحدود اي لا يستعمل في الحدود وما يدل بالالتزام على كل الحدود
 او بعضها ولا ما يدل بالتضمن على كل الحدود وان جاء ذكر ما يدل
 بالتضمن على بعض الحدود كذكر الحيوان الدال بالتضمن على الجسم
 الذي هو بعض الانسان **قوله** واللزوم اعتباري جواب عن شكك
 الامام في اللزوم لنفسه بان اللزوم اما ان يمكن ارتفاعه عما بين الامر
 والملزوم او لا والاول لا دفع اللزوم فلا لازم ولا ملزوم ^{هه} والثاني
 يقتضي اللزوم بين اللزوم وبينها فينتقل الكلام اليه ويتسلسل فاجاب
 بان اللزوم امر اعتباري والتسلسل فيه غير ممتنع اذ لا يتحقق الارتباط
 اعتبره العقل ^{منقطع} فانقطاع اعتبار **قوله** صادق جواب عما يقال لو كان

قوله الحيوان المقتضى ان يتلخص به وان كان نفسها اللفظ
 لا دلالة له

اعتباريا لم يكن واقعا ومتحققا كاجتماع المنع بضمين فلم يكن لزوم
 اصلا فاجاب بما يوجهه ان الاعتباري قسمان كاذب يفرض عقلا
 فرض المتنوعات وصادق في نفس الامر كاعتبار المجازاة بين المتماثلين
 واللزوم من الثاني **قوله** وصادق الشيء لا يستلزم وجوده كصدق
 السلوب جواب عما يقال اذا كان اللزوم صادقا كان متحققا فيلزم
 التسلسل في الامور المتحققة فاجاب بان صدق الشيء في نفس الامر في
 الخارج لا يقتضي وجود الصادق كصدق السلوب والاهدام وهذا
 ما يقال لا يلزم من تحقق الحمل الخارجي تحقق مبدء المحول في الخارج
 بخز يد اعمى وذلك لان الحمل والوضع من المعقولات الثانية الطارئة
 للنسبة الذهنية التي مررتها غير النسبة الخارجية فان الوضع ^{نسبة}
 هذه النسبة الى الموضوع والحمل نسبتها الى المحول فلا يقتضي شيئا منها
 من حيث معقولية الاشياء طرفيه في العقل والاثبات اعم من الوجود
 الا ان يكون القضية خارجية فيستدعي وجوب ذات الموضوع في
 الخارج لا وجود عنوانه فضلا عن عنوان المحول **قوله** قيل كون الدلالة ^{لن}
 هذا القول في المواقف وتوجيهه ان الاستدلال بالكل على الكل لا
 يتصور لان الكليتين ان دخلا تحت ثالث كالانسان والناطق تحت
 الحيوان فهما جزئيان اضا فيان فيندرج قسم التمثيل اذ المراد في
 هذا التقسيم بالجزئ هو الاضا في كان يقال الانسان جسم قياسا
 على الناطق لا اشتراكهما في الحيوانية المقتضية للجسمية وان لم يدر خلا
 تحت ثالث كانا متباينين غير مشتركين في امر فلم يكن بينهما تعلق
 يتوسل به الى تعدد حكم احدهما الى الاخر بان يجعل حدا وسط فتعدى

حكم احدها الى الآخر حتى في التمثيل كما قلنا ان المخصر بالمخصر مقدر متقابل
تحت وكل مقدر كذلك ابوي فالمقدر المخصوص ابوي مشترك بينهما ^سابوي
به الى تعدى حكم احدهما وهو ثبوت الاكثر الى الآخر وهو الاصغر فعرف
قوله في المتن فلا تعدى الحكم الاكثر يريد به ثبوته الى الاصغر فهو واضح
بقول المواقف فلا يتعدى حكم احدهما الى الآخر قوله فاما بالكل
المراد بالكل والجزئي في هذه الاقسام الاعم والاخضر ولو بوجه واليه
الاشارة بما سياتي ان الجزئي الاضافي هو المراد ويعرف ذلك بنسبة
موضوع الصغرى الى ما به الكبرى يتحقق فحينما ذكره من مثال القياس
العقلي كون موضوع الصغرى احضر واضح وانما سمي قياسا لان
القياس في اللغة المساواة يقال فلان يقاس بزيد ولا يقاس بـ
اي يساويه ولا يساويه وفي القياس العقلي جعل النتيجة المظهر
مساويه للمقدمتين في المعلوماتية لانه احد نوعي اقسام الجمل
بالمعلومات وهو المقصد بقى ما في مثال الاستقراء فلان المدعى
ان كل جسم متخيز فصار كل جسم ماملكي وعنصري وكل منهما متخيل
فموضوع الصغرى وهو كل جسم اعم مما لكل منهما يتحقق الكبرى وهو
كل ملكي وكل عنصري واما في مثال التمثيل فلان قولنا المخصر بالمخصر
ابوي لانه جزئي من جزئيات المقدر المقابل بحده وكل جزئي منها كالحط
بالخطه مثلا ابوي فلا استدلال فيه بخبري به يتحقق الكبرى على جزئي
آخر هو موضوع الصغرى لاشتمالها على العلة المشتركة فان قلت
قولنا كل جزئي لعم من الفرد الواحد الجزئي لغير موضوع الصغرى
فلا استدلال فيه بالكل على الجزئي قلت نعم لما سيجي ان كل كبرى بالنسبة

الاصغرها

صغرها اعم ولكن الملاحظ في التمثيل في جزئي واحد من جزئيات
الكبرى لكفايته فيه فتصح التمثيل ولو ببعض الاعتبار ان كانت
لتوضح حقيقة التمثيل قوله لان الكلين ان دخلا توجيهه ان قوله
ان لم يدخل تحت ثالث لا يتعدى حكم احدهما الى الآخر كلي انعكس
بعكس لنقيض الى اننا كلما تعدى حكم احدهما الى الآخر دخلا تحت
ثالث فكانا جزئيين اضافيين ولا شك ان التعدى ثابت في كل
استدلال فيكون كل استدلال استدلالا بجزئ من على جزئي وكذا
تمثيلا لا يقال ليس لسؤال عن عدم ذكر الاستدلال بين الكلين
مطلقا بل بين كلين لا يندرج احدهما تحت الآخر والا كان استدلالا
بكل على جزئي وعكسه وقد فرغ عن ذكرها فمثلهما ان لم يدخل
تحت ثالث فلا يعدى وان دخلا كان تمثيلا قطعانا نقول
بل التوجيه يقتضي ان يكون السؤال عن عدم ذكر احد الاقسام ^{بعض}الاصغرها
المستصورة عقلا وهما الكليات مطلقا المتبنيات حتى لو سئل
فلم يذكر الاستدلال باحد المتبنيات على الآخر كان في غاية البعد
من التوجيه ولين سلم فينبغي ان لا يتعرض ايضا مما دخلا تحت
ثالث فيكونان جزئيين والاستدلال بينهما تمثيلا لما فرغ عن ذكر
التمثيل ايضا فان قلت انما تعرض له دفعا لنوهم ان يراد بالجزئي
الحقيقي فلا بعد تمثيلا قلت فينبغي ان يتعرض لكلين يندرج
احدهما في الآخر دفعا لنوهم ان يراد في الاقسام السابقة الجزئي
الحقيقي فلا بعد قياسا او استقراء قوله لان الملاحظ في التعدى
في كل قياس استدلال صحيح فان الاستدلال الغير الصحيح لا يتوجه

السؤال عن عدم ذكره لان الفصل مقصود لذكر الاستدلالات
الصحيحة وكل استدلال صحيح لا بد ان يلاحظ فيه ترتيب الصغرى
والكبرى كما بينا وكل ما لوحظ فيه ترتيبها لا بد ان يلاحظ فيه خصوص
الصغرى وعموم الكبرى كما سيحقق بناء على ان مرجع كل استدلال
هو الحكم على ذات الاصغر بفهم الاوسط والمفهوم من حيث
هو في العقل اعم من ذات الاصغر وان تساواه في الوجود فان قلت
ملاحظة ترتيب الصغرى والكبرى في التمثيل لا يكاد يصح لانه استدلال
بأحد الجزئين على الآخر وهما متباينان فكيف ساقى بينهما اعني الكبرى
من الصغرى قلت عموم الكبرى فيه بعموم الجامع المجعول حدا وسط
لكن بثبوت حكم الكبرى بالجزئات يسمى استدلالا بالجزئ على الجزئ
احالة الامر على ما ينتهى اليه صدق الكبرى ثم نقول لما فرغ من الاقسام
السالفة من الاستدلال التام اخلين مطلقا اما بالكل على الجزئ
او بعكسه وبالمساوي وهو الاستدلال بقى من اقسام المتباينين
الاستدلال بأحد المتساويين على الآخر فهو المتعين لان يراد بالكلين
في السؤال عن سبب عدم ذكرهما فلذا عيناها للسؤال واجيبنا عنه
لما اخترناه **قوله** وكذا في الاقتران اجواب عما يقال الحكم بان الملاحظة
في التعدي في كل استدلال خصوص الصغرى وعموم الكبرى كيف
ساقى في الاستدلال بالشرطيات وكيف يتعين الصغرى والكبرى
فيها خصوصيا وعموما فاجاب بان تغنيهما في الاقترانات الشرطية
واضح الاستدلال فيها ليس بالعموم الاوضاع والتفادير الذي
في كبراهما على بعضها الذي في الصغرى واما في الاستدلالات

بالجزئ على الجزئ

الاستثنائية

الاستثنائية الشرطية فالمنفصلات منها يعود الى المتصلات المركبة
من غير أحد الجزئين ونقيض الآخر حسب الانفصال المعتبر جمعا او منعاً
او معاً ثم يرجع في المتصلات الى الشكل الاول فان كان الاستدلال
فيما يوضع المقدم يقال مضمون التالي متحقق للزوم وكل ما هو
متحقق للزوم فهو متحقق وان كان رفع التالي يقال مضمون المعنى
منفي للزوم وكل ما هو منفي للزوم فهو منفي قوله ولو مجزأ
اي في اطلاق المرشد على ما به الارشاد فان مورد القسمة اذا كان
ما يطلق عليه جازان يعنى المعنى الحقيقي والمجازى وان يعنى الحقيقي
المشتركة في اللفظ **قوله** وخصل الثاني يعنى عم الدليل في اصطلاح
الاصول لجعله شاملا لملايرها والامارة الارى ان المادة
المذكورة في هذا الفقه تبادل الامارات وخصل في اصطلاح
الفقه الدليل بالقطع وهو البرهان وسمى الظنى امارا والاصح
اياها في الاصطلاح حين علم بالنتبع **قوله** فوقعه في الترتيب
او الحركة فيما فرغ عن ترتيبه وهو مجموع القولين بحصل الحاصل
وهو **قوله** بخلاف المنطقيين اي القول بان الدليل هو الاصغر
واقع بخلاف قوله انه هو مجموع الصغرى والكبرى في الجملة والافتراء
الشرطية او ما يؤول اليهما في الاستثنائية كما يجي فليتناول الجميع
قال قولان في القياس البسيط وهو المشتمل على صغرى واحدة حقيفة
او حكما فصاعدا الى اقوال اربعة او اكثر في القياس المركب وهو المشتمل
على ما فوق الواحدة من الصغرى والكبرى بحيث يكون نتيجة الاولين
صغرى كبرى اخرى وهلم جرا فان ذكرت نتيجة الاولين يسمى القياس

نات

موصول النتائج وان لم يذكر مقصودها **قوله** او لو سلمت اي لو سلمت القضية
 لزوم عن المجموع لذاته قول آخر اي مغير للمقدمات الحقيقية وان ذكرها
 لمادة مجتمعة او متفرقة **قوله** بطريق الكسب وهو اللزوم من ترتيب
 المقدمات المذكورتين حقيقة او حكما لا يخصها وكسب التصديق فيه
 واستلزام القضية لمركبه لعكسها ليس كذلك **قوله** في الاستثنائي
 كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث
 فالمقدمة الاولى وهي التي فيها مادة النتيجة مجموعة وليست عنها
 اذ لا حكم فيها وهو دفع ما يقال النتيجة في القياس الاستثنائي
 مذكورة وليست قول آخر **قوله** واحدى المقدماتين دفع لما يقال
 احدا للمقدماتين كغيرها كانت اي وان لم يكن بينها وبين الاخرى ارتباطا
 الذي بين الصغرى والكبرى لازمة من مجموعها مع انه بالنسبة
 اليها ليس قياسا فلا يمنع هذا القياس ولو سلم انه قياس فليس ^{النتيجة}
 قول آخر فلا يجمع حده والجواب منع لزومها من المجموع والا تأخر العلم
 بها عن العلم بالمجموع وليس كذلك لان الجزء مقدم على الكل في التقاطع
 ووجوده في اليقينيات **قوله** فيتناول الصناعات بشرع في الفرق بين
 ما سلف من تفسيره لدليل وبين ما سيأتي من قولهم يستلزم
 المجموع لذاته هو قول آخر وذلك لانها اعم منه اما عموم قولهم يكون عنه
 قول آخر فلتناوله ما اذا كان في المجموع بسبب وافضل الى النتيجة
 بل اللزوم كالظنيات والشعريات وما فيه لزوم زعم او يلزمها الا في
 نفس الامر كالمفالات فيندرج فيه الصناعات الخمس وكذا يتناولها
 لزوم لا ذاتي بل اما المقدمة اجنبية كما في قياس المساوات على ما علم ان

صحته موقوف على صدق تلك الاجنبية او لمقدمة غريبة تشتمل على
 حدود غير حدود القياس كما بواسطة العكس واما عموم قولهم لزوم
 سلمت فلا نه يتناول الاولين فيندرج فيه ايضا الصناعات
 لصيده بتقدير التسليم وان لم يتناول الاخرين لتقيده باللزوم
 الذاتي هو المفهوم من كلام المتنازلي وفيه نظر لان غاية تقدير
 التسليم ان يفيد صحة المقدمات ولا يلزم منها اللزوم الذاتي
 لما سبقت في ان ليس بين صدق المقدمات الظنية وبين شئ
 ما ربط على يجوز الخلقة مع صحة العلم سمة عادة كما اذا قلنا هذا
 غيم رطب وكل غيم رطب يمطر وان كان الاولى يقينية والثانية
 ظنية يجوز ان يختلف عادة ولا يمتطيل ويزول ظن المطر بسبب
 مع بقاء العلم لرطب ان قلت كيف قال المنطقيون بان هذا ^{التفسير}
 يتناول قياس الصناعات الخمس قلت لعلمهم ذهبوا الى ان المراد
 لو سلمت القضية بالزوم عنها لذاتها تسليم قول آخر وسليم الشئ
 قد جامع كذبه في نفس الامر اما اللزوم فلمصون الدليل واما ان
 اللزوم هو التسليم المحتمل بحسب مادته ان يختلف لما ثبت عندهم
 واعترف بثبوت في شرح المقاصد من وجوب كون المقدمات
 مناسبة للمطقطعا او ظنا او فرضا بحسب حال المطط فالاولى
 ان يتمسك في عموم التفسير لثاني من الثالث بانه يتناول ^{الدليل}
 الذي لم تسلم مقدماته بخلاف الثالث وبهذا يكون الثاني اعم
 من الاول ايضا كما يكون الاول اعم من الثاني من جهة عدم ^{تقديره}
 باللزوم الذاتي وبطريق الكسب حيث بعد عكسا القضية المركبة

لو لو دل ظن المطر

مدلولاً ونتيجة على الأول والثاني فالأول أعم من الثالث من كل وجه ومن الثاني من وجهين وهذين والثاني أعم من الأول والثالث من جهة تقدير التسليم فقط واخص من الأول في ذلك الوجهين ومن الثالث من جهة تقيده بالكسب هذا كله إذا أريد بالاستلزام الذاتي أما إذا أريد ما عليه الأصوليون من أن لا يختلف عند اللازم أصلاً وإن كان لمقدمة اجنبية أو بمرتبة كما سيشرح به في الترتيب يكون عموم الأول منهما من جهة تناوله الصناعات الخمس ومن الثاني فقط بعدم تقيده بطريق الكسب ولقائل أن يقول القضية المركبة بالنسبة إلى عكسها داخل في التفسير الأول والثالث فإن ثبت عندهم أنها قياس دون البسيطة بقي الحرف بينها وبين البسيطة بالنسبة إلى عكسها مع أن اللزوم في العسرين ينسق واحد حراره وكون أحدهما متعذره والآخر ببسيطة غير متر في نسق اللزوم وإن ثبت تناسبهما فغير جامعين للبسيطة إذ ليس فيها قولان وإن لم يثبت شيء منهما فغير مانعين للمركبة المذكورة وبهذا يعلم أن التفسير الصحيح هو الثالث ولما عذر أيضاً أن نظر المبطل في حجة الحق لا يفنده لعدم تسليمه كما أن نظر الحق في شبهة المبطل لا يفنده العلم لذلك وأما تفسير أدلة الصناعات الخمس لبرهان هو المؤلف من مقدمات يقينية والخطابة من ظنية أو مقبولة والجدل من مسلمة أو مشهورة والشعري من تخيلات مرغبة ومنقورة والمغالطي بما ليست بحجة لكن إن استعملت على أنها يقينية فسفطة أو على أنها مسلمة فمناغية

قوله للظن بحيث أنما لم يفسر بأن الظن لا يستلزم شيئاً مع أنه لا يكون الدليل خطابياً لأنه الموافق بقوله في ثباته لانتفاء الظن عما مع بقاء سببه والامتنع الربط بتناولها والمقصود في غير البرهان يعني لزوم الظن استلزامه معاً فإذا علم عدم لزوم الظن من العلم شيء علم عدم لزومه من الظن بالأولى قوله الكلامي أي لما علم تخلف الظن عن دليله عادة علم أن ليس مراد شارح المختصر بالبحث في قوله وفيه بحث مذكور في الكلام بخير اللزوم العادي بين الشيء والظن كما ظنه الكرماني قولاً بأن المراد باللزوم عندنا هو العادي سيما كان هو متحقق في الظني وذلك لما مر أن دليل انتفاء الربط شامل له فإن الظن المدلول ينتفي عادة كما ينتفي عن العلم مع بقاء سببه والعلم به وابعاد من قوله قول التفتازاني هو أن العلم والظن بالنتيجة بخلافه عادة لاستناد جميع الممكنات إليه تعالى ومعنى الاستلزام الاستعقاب العادي فيجوز أن لا يخلق الله الظن عقيب الأمانة لأنه مع أنه بيان لعدم الربط بين الظن وبين ما البيان لا يسمى بحثاً يرد عليه أمران ^{فغير} أن الظن بالمدلول بعد دليل الظني أن كان لسنة الله تعالى ينتفي ^{فغير} أن لا يتخلف لقوله تعالى ولن تجد لسنة الله تبديلاً لا يرى أن العلو العادي يقينيات وأن الحق فيها معجزة أو كرامة ^{فغير} أنه سوى بذلك بين العلم بالمدلول من اليقينيات وبين الظن من الظنيات فكيف حصل به الفرق المقصود ههنا قوله ولا بيان أي ليس المراد به بيان أن الدليل الظني لا يستلزم لذاته شيئاً بوجه حق أن يذكر في الكلام وإن لم يذكر كما زعم الأبهري والوجه هو الذي نقله في المتن وذلك لبعده من

وجوه آما ترى ان الانسان لا يسمى حشاشا ان الحواشي غير راجحة لانيها
 استحقا فيه لا حقيقة كما قال **تم** ما اشار اليه بقوله على ان فيه حشا
 وهو نقص ذلك البيان بالبرهان مع اعترافه باستلزامه **ولذا**
 النتيجة والافسد لغرض المسوق له الكلام ههنا وهو الفرق بين
 البرهان والامارة لا يقال احتمال الكذب في مقدمتي البرهان ولو في
 احديهما منقطع لكونها يقينية لا ناقول ان اريد بالاحتمال في مقدمتا
 الامارة الاحتمال الامكاني في ليس الامر في البرهان كذلك وان اريد
 العقلي فالموجود بالفعل في الامارة الاحتمال المرجوح فان لم يتوقف ^{حشا}
 فلا ظن والكلام فيه وان بقي فرجحان المرجوح او مساواته في الحال
 متمنع ووقوعه في الاستقبال احتمال مكاني كالكذب في مقدمات
 البرهان فلو اعتبر في البرهان ايضا **قول** الذي اعلم اي بل هو إشارة الى
 ان بناء انتاج البرهان على الاستلزام الذاتي والربط العقلي حق
 منع ذلك في الامارة بشعركونه احاسا وهو **تم** عندنا وقد تقرر
 في الكلام ان استلزام البرهان للنتيجة عادي عندنا وتوليدي ^{عندي}
 المعترلة كذا وجهه الاستناد قوله بخلاف الدليل قدر ان الدليل
 عند المنطقيين نفس القضايا المنتجة للمط وعند اصوليين
 هو الذي يستنبط بالتأمل فيه وترتيب المأخوذ منه وهو موضوع
 الصفري في الشكل الاول فشره فيما سلف لعودنا في الاشكال اليه
 على تسهيده عن قريب فتقسيم الدليل الى النقل والعقلي ان اريد به
 عرف المنطقيين مثلث باعتبار وسمي باعتبار اما الاول فبناء على
 ان المراد بالنقل المحض ما كان كل من مقدماته القريبة مانه بالنقل

اعتبر

وان توقف صدقها او صدقنا قلها على العقل والعقلي المحض **تم**
 يتوقف اصلا على النقل فحصل قسم ثالث يكون بعض مقدماته القريبة
 مأخوذة من النقل دون البعض فسمى مركبا نحو زيد انسان وكل انسان
 مكرم لقوله تعالى ولقد كرمنا الآية او مكلف لقوله تعالى انا عرضنا
 الامانة على التكليف الآية ومثله في شرح المقاصد بمثالين الوضوء
 عمل وكل عمل فصحة الشرعية بالنسبة قلب كبراه متعرض بالظاهرة
 عن الخبث واستقبال القبلة وستر العورة ونفس النبوة وهذا
 بالاجماع فالتمسك في صحة العمل لقوله انما الاعمال بالنيات ليس لا
 فيما هو المقصود لذاته جمعا بين الأدلة اما في حكم العمل وهو ترتيب
 النوازل فعلى عمومته **تم** الحج واجب وكل واجب فتاركه عاص فلت كلتا
 هاتين المقدمتين نقلتان كما لا يخفى واما الثاني فبناء على ان يرد
 بالنقل ما لا يكفي فيه العمل فلا واسطة بين كفايته وعدمها اما
 تقسيم الدليل على عرف الاصول فهي قطعا لان ما اخذ المقدمات
 انما يكون دليلا صحيحا اذا اشتمل على جهة الدلالة اي على امر ثابت
 له مستلزم للمط كما سيحكي فان كان استلزام المأخوذ بواسطة امر
 ذلك للمط حكم العمل فالدليل عقلي كالعالم بيقين يستلزم عقلا
 وجود الصانع المعبر والافتقار كالأدلة الشرعية الاحكام والوجوب
 الكلي فيه انما حج شرعية وكل ما هو حجة شرعية بوجوب موداها كما
 اداه ولا معنى للمركب فيه اذ جهة الاستلزام الواحد لا يركب بل قد
 يتعدد ويختلف قوله مثل المسائل السبعة المسالفة اي صحة
 مثل المسائل السبعة المسالفة اي في حق النقل الشرعية الآية اي ^{فيعقل}

المحض والادار اذ يتوقف صحة كل نقل شرعي عليها فلو توقف شيء
 ومنها على شيء من النقل الشرعي دار والمراد ان تنتهي سلسلة التوقف
 بالآخرة الى العقل لان ثبت صحة نقل نقل آخر منته الى عقل محض مثاله
 في الشرعيات الشهادة المبينة على التزكية المستفادة من عدالة
 المزمع قال في شرح المقاصد يتوقف النقل على ثبوت الصانع ونعته
 الانبياء انما هو في الاحكام الشرعية وفيما يقصد حصول القطع
 وصحة الاحتجاج على الغير لما في مجرد مارة الظن فيكفي خبر واحد
 او جماعة يظن المستدل صدقه كالمقبولات عن بعض الانبياء او
 العلماء والشعراء حتى لو جعل العلم الحاصل بالتواتر استدلالا لما
 يتوقف النقل القطعي ايضا على اثبات الصانع ونعته الانبياء وفيه
 بحث من وجوه الاول ان الكلام لما كان في الاحكام الشرعية الثابتة بالنقل
 الشرعي كان الخبر من واحد او جماعة خبر اعلى صاحب الشرع فكيف يكفي
 في الظن بما اخبر قبل ثبوت صاحب الشرع اذ لو كان خبر الولي والعالم
 من عنده فهذا لا يستعمل ككلامه والثاني ان المنقول عن مخبر عن
 احد لا يقبل ظنا بمضمونه وان ظن صدق هذا الناقل الا اذا ثبت
 صدق ذلك المخبر ووجود الآخر المخبر عنه اذ غاية الظن بصدقه
 في نقله ما صدق المخبر عنه ووجود الآخر الذي اخبر عنه فلا بد منها
 الا ترى المنقطع ليس حجة اجماعا وان المرسل والموقوف ليس حجة في
 مذهبه مع القطع بصدق الراوي الاخر ولا وجه الى ردها في الطائفة
 لولا انها لا يوجب الظن والثالث ان الكلام في النقل الشرعي باعترافه
 فلما حصل بالتواتر فيه كيف لا يتوقف على اثبات الشرع والشارع قوله

ويثبت

ويثبت اي المركب من العقلي والنقل يثبت غير ما يتوقف عليه النقل
 وغير مطلب لا يتدر العمل على تعيين احد طرفيه كوحدة الصانع
 فان ثبوت الشرع لا يتوقف عليها وليست بحسب لا يكون للعقل فيها
 مدخل فيجوز اثباتها بالنقل نحو قول هو الله احد ولا اله الا الله في
 ستة وثلاثين موضعا من القرآن فانه قطع الثبوت والدلالة للعقل
 اذ لو كان اثبتين مثلا فان عجز احدهما عن قبض ما جزم الآخر فزال
 والافجواز التقيض يقتضي ان لا يكون جزم الآخر جزمها هو كما موافقتها
 فان كانت العجز عن المخالفة بينهما او في احدهما فذاك والافجوازها يقتضي
 جواز عجز الآخر وجواز المحال محال قوله بالوضع وضع ما فيه من الالفاظ
 للمعنى المفهوم ليندفع احقاق غيره مما يصح ارادته في الجملة قوله بالوضع
 لما قران الفهم من اللفظ وحالا موقوف على العلم به قوله وكلاهما
 ان صحا اي رواية الاحاد والقياس ولم يكن خلل في شروط حجتها
 فمع هذا ان لا طريق الى العلم اليقيني بالوضع لان معناه ان العلم
 بالوضع يتوقف على العلم بعصمة الرواة كما وقع في شرح المقاصد
 فان عصمة الاحاد وان ثبتت لا تقيد اليقين قوله والثاني اي الارادة
 لا علم بها كما زعم فان الموقوف على هذه الاعداد نفسها والعلم بها انما
 يتوقف على العلم بهذه الاعداد ولذا قال في الاخر فلا سبيل الى الجزم
 الشرايط وعدم الموانع بل غاية الظن ولا يقيد الظن في نفسه الا
 الظن قوله والاضمار والمراد بها ما يكون بحيث يعتبر المعنى الموضوع
 له او المسوق له لولاها قوله في ابطاله ان قلت لا يلزم من عدم
 ترجيح العقل ابطاله فلعلمهما يتساويان قلت المراد لو كان المعارض

لح

العقلي لرجح او ساواه وايا كان لم يعد النقل العلم لوجود معارضة
وهو المطلق **قوله** العقلي الصحيح وذلك لان وجوب احد الطرفين بالبرهان
الصحيح يمنع امكان الطرف الاخر لما علم في الطبقات فيمنع ما يقتضيه
امكانه نعم يرد عليه ان يحكم النقل الثابت بالبرهان العقلي مع
ان يمنع ايضا بمجرد احتمال المعارض لانه في حكم ذلك العقلي الثابت
هو به وسيجي الإشارة اليه **قوله** بقراين مشاهدا ومتواترة فالقرآن
المتواترة كالقواعد لصفية والخوية لمنقولة تواترا وكالتواتر ^{صل} الحاصل
في نقل جواهر الالفاظ المقررة والقران المشاهدة من القران
الحالية لدالة على ارادة المعاني المعينة وعلى الاعدام المذكور نحو
ترتيب الاحكام المرتبة على تلك المعاني حرارا كثيرة بحيث تنفذ
القطع بانها هي المرادة فاكثرا لاحكام شرعية القطعية تثبت
بالنصوص المحفوظة بهذين التوحيين من القران وهي المسماة
بقطع الثبوت والدلالة **قوله** مما علم قطعا يعني ان من جملة القران
المتواترة المعين علماء عاديا عدم استعمال الكلام في خلاف الاصل
عند عدم القرينة الصارفة والحكمة انه لولا انقلب لانها موضوع
له الكلام ايها ما وعاد الامر على موضوعه بالنقض والعلوم العادية
التجريبية معدودة من مبادئ العلوم اليقينية لاسيما اذا انضم
اليه القران السالفة فبعد القطع اذ لولا ذلك لبطل الخطاب
بالجبريات وامتنع حصول العلم بالنقل المتواتر والتوالي باطله
اجماعا بعد هذه كلها لو وجد المعارض العقلي لزم تعارض القواطع
كما في العقليات فينبغي المعارض بمجرد كما فيها اما في الشرعيات التي

يمنع ثبوتها بمجرد العقل بناء على ان لا محال له في تعيين السلب
او الايجاب فلا معارض لها من العقل وكذا من الشرع اذ الادلة
الشرعية محصورة فتعلم عدم المعارض منها ايضا ضرورة انحصارها
واما في العقليات فقال في المواقف فيها توقف ورده في المتن
وذلك في غاية الوضوح رد معلقا على ما سلف ان النقل الحكم
القطعي لدلالة بالقران المذكورة الدالة على عدم ارادة خلاف
الظ والقطعي الثبوت لنقله بالتواتر او المشاهدة بمن قطع عقلا
بصدقه بمنع بمجرد احتمال المعارض العقلي والا لزم كذبه ان يترج
وبعارض القواطع ان لم يترجم لما بين حصول العلم القطعي من
التقليدات في الشرعيات والعقليات قسمه الى نوعين نوع يقطع
جميع الاحتمالات لانه قطع الثبوت للتواتر وقطع الدلالة للقران
الدالة على العدمات المذكورة ونوع يقطع الاحتمالات الناشئة
عن الدليل لحصوله مما ليس فيه قرآن خلاف الظ ولا قران الظ
وهذا يفهمه علم لان عدم قرينه خلاف الظ اعم من قرينه عدم
خلاف الظ والاول يسمى علم اليقين وهذا يسمى علم الظانين **قوله**
على ان الحق جواب آخر عن قول المواقف ان افادة النقل السقين
في العقليات المحضة مبني على انه هل يحصل بمجرد النقل الجرم
بعد معارض العقلي وهل للقرينة مدخل في ذلك ولا قطع فيها
وذلك انه يشعربان افادة الدليل السقين يتوقف على الحرم بانها
المعارض وهو م بل انما يتوقف على نفس استفا المعارض الا يرى
انه يفيد اليقين مع عدم حضور المعارض بالبال اصلا لا اجالا ولا

تفصيلاً فضلاً عن خطور انتقائه ثم أين الجزم بانتقائه نعم يجب أن
 يكون بحيث إذا لوحظ المعارض جزم بانتقائه بمجرد الدليل الذي يقا^{رضه}
 كما في العقلية والنقلية المستندة إليها قطعاً للمعارضه
 فيها كما لنقص الإجمالي للدليل على ما علم في علم الخلاف وجعله في شرح
 المقاصد جواباً عما يقال أفادة الدليل القطعي عقلياً كان أو نقلياً
 اليقين موقوفه على العلم بعدم المعارض كما ذكر في استدلال الخصم
 ثابتاً العلم بعدم المعارض بها حيث قلتم لما أفاد القطع بالمدلول
 أفاد الجزم بمجرد عدم معارضه لأن وجوب أحد النقيضين بناءً
 ما يقتضي مكان الآخر دور فاجاب بأنها موقوفه على عدم المعارض
 لا على العلم به لحصولها مع عدم خطور المعارض بالنال أصلاً وأجابه
 أيضاً بان الثابت بأفاده اليقين التصديق لحصول العلم بعدم
 المعارض لا نفيل العلم به ولعمرك لا السؤال بشئ ولا جوابه هذا أما
 الأول فلأن قوله للدليل القطعي كما يفيد العلم بالمطيقيد الجزم بعدم
 المعارض ليس قولاً بان الأفادة الثانية مستعارة من الأفادة الأولى
 وباسمه هابل قول بان الأفادتين إمران شئ واحد هو الدليل القطعي
 كما ان وجود النهار وضياء العالم إمران لطلوع الشمس وليس أحدهما
 مستفاد من الآخر ولا موقوفاً عليه وأما الثاني فقلته صلح لا عين
 تراخي الخصمين فانهم حكموا بأفاده المحرم بعدم المعارض لا التصديق
 بهذا الجزم على أن بين الجوابين تنافياً فان التصديق بالعلم بعدم
 المعارض إنما يحصل من أفادة اليقين لو كان العلم بعدمه من مقدمت
 أفادة اليقين وقد تفاه في الجواب الآخر **قوله** المفهوم أي مفهوم
 الأوسط

الذي اعتبر ذات الأصغر من جزئياته وكان النطق بالاندراج
 الذي هو شرط الانتاج مبنياً على ذلك ليكون الحكم بالأكبر على جميع
 جزئيات الأوسط التي منها الأصغر وبهذا يعلم معنى قوله ولأن
 الكبرى يشتمل **قوله** والاحتياج إلى الصغرى كقولك هذا وضوء
 وكل وضوء صحيح للصلاة في أثناء الوضوء مع أنه لا يكون وضوء ولا
 صحيحاً إلا بعد تمامه **قوله** على ما فسرناه أي على أن يجعل البيان
 حقيقة الشكل الأول **قوله** وبينهما أي بين الشكل الأول والثاني
 الاستثنائي الذي وضع فيه لمقدم فكلما كان هذا انساناً
 كان حيواناً في قوة قولنا كل انسان حيوان وقولنا لكنه انسان
 في قوة هذا انسان فالترجع ظاهر وسيظهر مثاله بقواعد
قوله وينبغي أيضاً أي ينبغي ثبوت الأمر للدليل في الصغرى
 إذا كان الشكل الأول قياساً اقترانياً من الشرطيات فالأقتران²
 بتشديد الياً، مضافاً إلى الشرطيات كقولنا كلما كان العالم
 متحركاً أو ساكناً كان متغيراً وكلما كان متغيراً كان حادثاً فأكبر
 في الصغرى بثبوت الأوسط وهو كان متغيراً عند الدليل
 وهو العالم أي عند كونه متحركاً أو ساكناً لاله وهذا لا ينافي
 كونه راجعاً إليه بقواعد التراجع لكن الغرض الإشارة إلى حقيقة
 مفهوم الشرطيات أن الحكم فيها بثبوت التالي عند المقسمة أو
 مباينته عنه **قوله** السالب يكون موجباً سالب المحمول كما في المثال
 المذكور فاذا بدلنا قولنا لا شئ من الجسم بعرض إلى قولنا كل جسم
 هو ليس بعرض عاد إلى ثاني الثالث وإذا عينا موضع الصغرى

ايضا وقلنا كل من المولدات الثلاث مؤلف وكل منها ليس بعرض
 عاد الى اول الثالث واذا عكسناها وقلنا بعض المؤلف مولدات
 ثلاث وكل منها ليس بعرض عاد الى ثالث الاول واما مساواة المولدات
 السالبة المحول للسالب في المعنى فيسبغ تحقيقها في الشكل الاول
 انه لا فرق بين ثبوت السلب وسلب الثبوت في عدم استدعاء
 وجود الموضوع بخلاف المعدول **قول** والجزئي كما يقال في خاص
 الثالث مثلا وهو بعض رج ولا شيء من با نحو بعض الجسم
 مؤلف ولا شيء من الجسم يعرض فبعض الجسم ليس بعرض فاذا
 عنا موضوعه وقلنا كل من المولدات الثلاث مؤلف صارت
 الصغرى كلية فعكسناه وقلنا بعض المولدات الثلاث ولا شيء
 منها يعرض فبعض المؤلف ليس بعرض من رابع الاول اما في بعض
 المؤلف حيوان ولا شيء ومن المؤلف بحجر فبعض ليس بحجر اذا عينا
 موضوعه وقلنا الجسم الحساس حيوان صارت الصغرى شخصية
 في حكم الكلية فعكسناه وقلنا بعض الحيوان جسم حساس ولا
 شيء من الجسم الحساس بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر من رابع الاول
قول الاصغر اذا وقع محولا لا يجعل موضوعا بالعكس المستوي
 كما مر في المثالين وكذا الاكبر اذا وقع موضوعا لجعل محولا بالعكس
 المستوي كما في اول الثاني وثالث اما اذا اجتمع اي كون الاصغر
 محولا والاكبر موضوعا كما في الشكل الرابع كما يجوز العماد المذكور
 يجوز قلب المقدمتين وعكس النتيجة ففي اول ضروبه نحو كل ب ج
 وكل ا ب ينتج بعض ج اذا اقلنا المقدمتين ينتج كل ا ج فيعكس

الى المطلوب الجزئي وتنعكس الكبرى الى بعض ب ا فينتج من ثالث
 الثالث المطلوب **قول** مدلهما اي محولا موضوعه محولا وبالعكس
قول ويجوز توسيط جواب ما يقال ان هذا انتاج بواسطة المقدمة
 العربية التي حدودها مخالف حدود القياس وهي عكس التقيض
 وانه لا يجوز فاجاب بجوازه عند الأصوليين على ما مر **قول** ولا نسف
 في بيانه كما زعم المتأخرون ان قولهم في بيانه لولم يصدق كل ما ليس
 بـ ليس ج يصدق بعض ما ليس بـ ج وينعكس الى بعض ج ليس
 بـ وهو ينا في كل ج ب غير صحيح بل القصد ج ليس كل ما ليس بـ
 ليس ج وهو اعم من بعض ما ليس بـ ج بجواز صدق السالبة لعدم
 الموضوع وانه الموجبة قلنا ليس كل ما ليس بـ ليس ج سالبية
 المحول وكل سلب سلب ايجاب فهو في معنى بعض ما ليس بـ ج **قول**
 اذا جعلت جهتها ا ب بيانه ان الممكن اعم القضايا والامكان اعم
 الجهات مع ان جعل الجهة فيها جزء المحول تقيض لانقلابها ضرورة
 لان الامكان للممكن ضروري كما كان الكتابة للوثنان ضروري اذ
 اذ لم يكن في وقت ما كانت الكتابة مستنعة في ذلك الوقت فاذا
 وقعت وامكنت بعد لزم انقلاب الممتنع ممكنا وانه مح فاذا كانت
 الامكان وهو اعم الجهات كذلك كان غيره من الجهات التي هي اقرب الى
 الوجوب ولي ان يكون كذلك لان حضرا الامكان بالذكر والباقي ظاهر
 وسيحقق مع ظهوره ان شاء الله تعالى قوله ولم اراد بالفكر هنا انتقاء
 النفس بما فسر بانتقال النفس في المعقولات لا بما فسر في الواقف
 بان المراد به الحركات التخيلية كما قال في شرح الاشارات ان الفكر قد يطلق

على حركة النفس بالقوة التي آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ
 اى حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات واما اذا كانت
 في المحسوسات فقد يسمى تخيلا قوله من حيث هو ظن ولو اريد بالظن
 الغالب لا يتناول التعريف ما يطلب به اهل الظن فيندفع الاعتراض
 بان الظن قد لا يكون مطابقا وهو جهل فيمتنع ان يكون مطلوباً
 وذلك لان مطلوبة الظن من حيث ظن يصح ان لا يستلزم طلب الاع
 طلب الاخص حتى يكون جهلا فيمتنع طلبه قوله لان المعرفة لا
 معرفة احدهما موقوفة على معرفة كل منهما بل لان كونه اخفى باعتبار
 كنهه لا يتميز في الجملة المعتبر ههنا قوله بحيث يودى وذلك لان
 الحاصل اعم من اليقينية فيتناول المراد الكاذب وقوله المبادئ
 اعم من ان يتأدى بالفعل ولا يتأدى لفساد الصورة فيتناول الفاسدة
 فاذا قيل بحث يودى ان دفع الفساد ان لان حيثية الادراك العقل
 لصحة المادة والصورة كما سيجي قوله بتحديد العقل ويتضمن التحدين
 معنى التجرى السابق بالتفسير لما ر قوله عن الفعالات وقريب منه
 تفسيره بملاحظة المعقول للحصول المجهول ويراد بالمجهول الحاصل
 عند العقل واحد كان او اكثر تصورا كان او تصديقا علما كان او ظنا
 او جهلا مركبا ولا يفتقر الى شئ من التكاليفات قوله يفيد العلم
 قد يفيد انما قال في القطعيات لان النظر في الظن لا يفيد العلم
 وفاقا وانما قال الشروط اي بان لا يعقبه شئ من اضداده كالنوم والغفلة
 والموت اذ لا علم غير ان ذكر الصحيح معنى عن قيدا لقطع لان النظر في
 الظن لطلب العلم يكون فاسدا قوله خلافا للسمينة وجمع من الفلاسفة
 السنية كغريته قوم بالهند وخرقوا

الصورة

السمينة كغريته قوم بالهند وخرقوا
 قائمون بالتأنيخ

الطبعيات والآليات حتى نقل عن ارسطوانه قال لا يمكن تحصيل
 المعنى في المباحث الالهية انما الغاية القصوى فيها الاخذ بالاول
 والاخلق قوله بان المعلم بالمطاي العلم بهذا المط وهو ان النظر يفيد
 العلم لان المدعى عنده مهمة فان قيل الشكل الاول معلوم بالضرورة
 فكذا العلم المهمة بالضرورة كيف وان هذا المدعى لا يصلح نظريا ولا
 يمكن اثباته بالنظر للزوم الدور والتناقض وليس لمراده ههنا ان
 العلم بمطلق النتيجة بعد تمام النظر ضروري ونظري وان كان الخلافة
 قائما في ذلك ايضا اذ لو اريد ذلك لم يترتب على كل من السببين السؤال
 والجواب المذكوران عقبيه قوله ضروري اي حاصل بحض القدرة
 القديمة عن غير ان يتعلق به قدرة العبد كما هو مذهبه في كل مطلوبة
 وانما قدرته على استحضا والمقدمتين وملاحظة وجود النتيجة
 فيها بالقوة وههنا زيادة معنى يقتضى كونه ضروريا وهوانه لو كان
 نظريا يلزم الدور والتناقض قوله ومنا من قال بنظرية وفيه دور
 من جهة توقفه على الدليل وعلى استلزامه لدلول وهو معنى الفاذ
 ونناقض من جهة كونه معلوما لكونه وسيلة وليس بمعلوم لكونه
 مطلوبا وهذا معنى قوله اثبات النظر بالنظر تناقض سم قوله
 بانه اثبات قبل اثبات هذا المدعى كاثبات كل مدعى بالنظر توقف
 على افادته لا على العلم بافادته فمن اين يقتضى اثباته ان يعلم هذا المدعى
 قبل نفسه كما ان تصور المرسوم يتوقف على اختصاص الرسم على العلم
 باختصاصه جاب عنه لتفنازي بان صدق المطلوب يتوقف على
 صدق المقدمات المرتبة والتصديق على التصديق بها ويكون مستلزما

الطبعيات

للمطلوب بديهية واكتسابا لان العلم بوجوده اللازم يستفاد من العلم
 باللزوم وبوجود اللزوم بخلاف التعريف بالخاصة فان اللزوم ^{متحقق}
 بين التصورين قول فيه بحث فانه مشعر بان العلم بالمقدّمين
 المترتبين لا يكفي بالعلم بالنتيجة بل لا بد بعدهما من العلم باللزوم
 ولو في الشكل الاول البديهي الانتاج لان الكلام في مثله وليس كذلك
 اما اول فلان البديهة تنافيه واما ثانيا فلما علم ان العلم باللزوم
 مستفاد من نفس الكبرى او ما يقوم مقامها من شرطية القياس
 الاستثنائي وايضا ان كفاي اللزوم في نفس الامر الانتقال فكيف في
 القياس والا فلا يكفي من التعريف نعم الفرق بينهما متحقق لا بما ذكر
 بل بان التصورين في الحقيقة تصور واحد اما يختلفان اعتبارا
 بالاجمال والتفصيل ومعنى الانتقال بتحصيل الكل بعد تمام التفصيل
 كما حقق بل الجواب الحق ان افادة النظر عين استلزام الدليل الذي
 هو مفهوم الكبرى فلا يحصل بدون العلم به لا بد من العلم ^{بذلك} بالنتيجة
قوله يمنع كونه اثباتا وحقيقة الجواب ان نفس الشيء بحسب الذات
 قد يغيره بحسب الاعتبار فيقال في الاحكام **قوله** لا يثبت بالنظر
 وبهذا لا يخل ما يورد على الكل الاول من ان العلم بالنتيجة لما توقف
 على العلم بالكبرى الكلية التي من جملة افراد موضوعها موضوع النتيجة
 لزم توقف النتيجة على نفسها وكونها معلومة قبل ان يعلم وهو
قوله فلا يلزم اثبات الشيء بنفسه ومن هذا التمثيل يعلم ان هذا
 الاختلاف بين الرازي وامام الحرمين انه ضروري ونظري في قضية
 مفهوم عنوانها النظر نحو النظر قد يفيد العلم بالنتيجة او كل نظر صحيح لا

في الانظار الجزئية ليرد ان بعضها بديهي اتفاقا كما لشكل الاول
 وبعضها نظري الانتاج كسائر الاشكال فكيف يختلفان اما حصول
 المطبوع كل نظر صحيح من الانظار الجزئية فعلى التفصيل المذكور
 واختلافه في ذلك بالنظرية الضرورية على ما يروى انما هو بتحقق
 شرايط الانتاج وملاحظة الرجوع الى الاول ومنها التفتن كيفية
 انذراج الاصغر تحت الاكبر الحق ان حصوله ح ضروري عقلي او عادي
 او توليدي على المذاهب **قوله** كالحسابيات اذ لا يتصور تردد في ان
 الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين اربعة **قوله** وهو الايجاب انما
 الايجاب انما قال لا ينتج بالواسطة ولم يقل كما هو المشهور ان يوجب
 فعل لفاعله فعلا آخر لا يرد على ظاهره ان ايجاب النظر للعلم بالنتيجة
 ليس كذلك لان العلم ليس بفعل وكذا النظر على اكثر التفاسير وان
 لم ترد في الحقيقة اذ معنى الفعل ههنا هو الاثر الحاصل بالفاعل لا
 التأثير الا يرى ان الحركة ايضا ليست ناثيرا وقد اتفقوا على ان حركة
 اليد وحركة المعنّاج فعلا ن لفاعل واحد **قوله** فاجابوا وبانه لا
 يفيد التعيين لكونه قياسا شرعيا وان ادى تصوره قياسا منطقي
 بان يقال لو كان النظر مولدا للعلم لكان تذكره مولدا لعدم الفرق
 واللازم باطل **قوله** بين منع الجامع منع وجود مجامع بين الاصل
 والفرع اذ ابتداء النظر لا يشاركه في عدم المقدور به **قوله** ومنع
 الحكم اي لا يمكن ان التذكر لا يولد العلم عند كونه بقدره العبد انما ذلك
 عند كونه سائحا للذهن من غير قصد العبد فانه يكون فعل الله تعالى
 جل وعلا فلو قلنا يتولد العلم عنه لكان ايضا فعل الله تعالى جل وعلا

فلا يصح تكليف العبد به قوله عدم مقدورية التذكرة والقياس المركب
قياس يستغنى فيه عن اثبات حكم الاصل بالدليل الموافقة الخضم فيه
فان كان مع منع علة الاصل يسمى مركب الاصل وان كان مع منع وجود
العلة في الاصل يسمى مركب الوصف فالخضم في الاول بين منع العلة في
الفرع او منع الحكم في الاصل وفي الثاني بين منع العلة في الاصل ومنع
الحكم فيه وهذا البحث من الثاني قوله بانه واجب صرح بذكر الوجوب
ليلا يحل الاستلزام على الاستصحاب العادة اذ يصير هو المذهب الاول
بعينه وقد صرح الامام الغزالي رحمه الله تعالى جل وعلا بانه مذهب
اكثر اصحابنا والاول مذهب بعضهم وهذا هو ما نقل عن القاضي
ابي بكر وامام الحرمين بان النظر يستلزم العلم بطريق الوجوب استدلال
الامام الرازي رحمه الله على الوجوب بلزوم نتيجة الشكل الاول ضرورة
وكذا في جميع الدوائر العقلية كتصور الاب لتصور الابن ووجود
الجوهر لوجود العرض وعلى بطلان التولد بان العلم في نفسه ممكن
فردا اعتراض المواقف بانه لما كان فعل القادر متع ان يكون واجبا
فانه الذي ان شاء فعل وان شاء ترك من غير وجوب عليه او عنه
لا يقال المراد الوجوب بالاختيار لا بالقول فيجوز ان لا يقع بان
لا يتعلق به القدرة والاختيار ويكون هذا هو مذهب الاول بعينه
والجواب بان وجوب الاثر كالعلم مثلا بمعنى امتناع انفكاكه عن اثر آخر
كالنظر لا يسا في كونه اثر المختار جازا الفعل والترك بان لا يتخلقه ولا
ملزومه لا بان يخلق الملزوم ولا يتخلقه وجواز التركة اعم من ان يكون
توسط ولا توسط وهذا كالتولدات عند من يقول من المعتزلة

بكونها بقدره العبد فالخاضع ان اللزوم عندهم عقلي حتى يمنع الانفكاك
بطريق خرق العادة كالأحراق للنار سم وا قوله ذهابهم الى هذا انما يصح
ان لم يقولوا باسناد جميع الحوادث الى الله تعالى جل وعلا ابتداء بلا
واسطة اما اذا قالوا به كما هو مذهب الاشعرى وهو المذكور والمنصو
في كتب هذه الآئمة فلا يصح القول بوجوب اللزوم بعد وجوب الملزوم
وهو ظاهر الا بالعادة قوله حقيقتها والتخلف لما منع غير قاض في
الاستلزام كما في كل علة عند القائلين بها قوله وهو العلم اذ لا
لغيرها ولا تصديق قوله فلو كان كسبيا قيد به ليلزم ضروريته
على تقدير عدم كسبية قوله وكل شئ يعلم به قدرا اما ان يراد
بتصور كنهه الذي فيه النزاع او بتعلقه والاول ممنوع وسيجي
سندة والثاني غير مفيد اذ لا يلزم من تعلقه تصور كنهه كتنطق
الرؤية ولا من تصوره تصور كنهه هذا هو حاصل الجوابين
مستبوق لكونه مقيدا بالمسبوقية في علم كل احد بنفسه من
جهة وفي علمه بانه عالم من جهتين فقول المسبوق الضروري
اما تصور كنهه العلم الخاص وتعلقه وحصوله الاول لم ضرورة
ولين سلم فمنع مسبوقية قوله لكونه مقيدا قلنا لا نعم بل هو
خاص وانما يكون مسبوقا بالعام لو كان ذاتيا له للخاص والخاص
من المقيد والثاني مسلم وغير مفيد اذ لا يلزم من تعلقه تصور
كتعلق الرؤية ولئن لزم تصوره لا يلزم تصور كنهه والسند ان
مباينان في علم كل احد بنفسه والثاني هو المتأني في علمه بانه
عالم فليفهم قوله وبكونه عالما لا تصوره اذ لا ضرورة لريته

وليس سلم فلازم مسبوقية قوله فيه النزاع ولكون الجواب الاول
اشمل قدمه وان كان الثاني معلوما في ترتيب البحث قوله كسبية
تصور ولم يقل كسبية تصور او كسبية كل علم الجواز ان لا يكون
مطلق العلم والتصور ذاتيا لمرادهم اجزاء الحق يلزم من كسبية
الكل كسبية الجزء لكن تصور مطلق العلم جزء التصور علم جزئي
كما ان تصور مطلق المضاحك جزء التصور مضاحك مخصوص
وان لم يكن جزء التصور زيد فليفهم قوله على ذاتياته انه كشاذ
يلزمه رفع الحجاب بين البصير وحقيفة المدركة او بين القوة العاقلة
وصور الاشياء الثابتة في المبادئ العالية او انه حصول تلك
الصور في العاقلة او نفس الصور كاحصاة او تعلقها بالاشياء
او صفة تعلق فالاولان للاشرافيتين والوسطان للمشائين او
الاخران للملئيين قوله او بالمثل ويحتمل معنيين قوله كاعتقاد
الواحد لتمثيل مفرد من افراده ويسمى تعريفا بالمثل او التشبيه بما
يشبه في الحصول ولذا مثله بمثلين قوله كانهطباع الصورة
تناسب لقول بانه انفعال وان كان الحق انه كيف عند المشائين
ويمكن حمل الطباع الصورة المنطبعة توفيقا بين القولين كما لا
فرق بين حصول الانطباع ونفسه قوله بالاشارة اي بالاشارة
اي بآثاره نقل الرسوم وابطالها او اراد بالتحديد ذكر القول
الجامع المانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات على ما هو المذكور
في المفتاح قوله بشرط حصوله ذاتيا له انما قال ابن الحاجب بشرط
حصوله ولم يقل المعنى الحاصل لئلا يفهم منه ذاتية الحصول ايضا

على ما هو الظاهر من تلك العبارة فان تعدد الذات مناف للبساطة
قوله عين رفعه وهذا اولي مما قال ابن الحاجب انه رفعه يستلزم
تأثيره فانه لا يقتضي لذاته اللوازم كذلك وان كانت
عارضه قوله قيام المعنى فقال المدركة اما صورة فيكون محسوسا
واما معنى فيكون معقولا قوله كما توهم بناء على ان العلم من الكيفيات
النفسانية وانفعال فيكون عرضيا فيراد بالمعنى في مفهومه العرض
وليس بشي لان صدق الشيء لا يقتضي ذاته ولا كلام في ان
مفهوم العرض ليس ذاتيا للاعراض والنزاع في مفهومات
الاعراض التسعة قوله قائله قول لا يجتمع فيه القابل مع المقبول
بل على التعاور قوله لاحتماله عن الموصوف وذلك لان جزئه لا
موجب من ضرورة كما في الضروريات وحتى كما في المحسوسات
حال الجهل ونظر صحيح كما في البرهانيات او عادة كما في العاديات
ومنه يعرف حال الجهل فان جزم الجاهل ليس عن موجب صحيح
فكانه ليس عن موجب اصلا تقدير وهذا معنى قول التفتازاني
في شرح المقاصد ان المراد بعدم احتمال النقيض عدم تجوز العالم
النقض لاحقيقة كما يجوز في الظن والوهم والشك والاحكام كما يجوز
في اعتقاد المقلد او موجب له وفي الجهل اذ ليس له موجب صحيح
قوله على تقدير التشكيك وعند من قال بان له نقيضا ينبغي ان
يقال لا تعذر له نقيض الا باعتبار الحكم فلو قيل لا نقيض له او
اولا يعتبر له نقيض بدون اعتبار الحكم لكان شاملا للمذاهب
قوله لان التناقض لان النقيضين يجب ان يكون ثبوتيهما

قوله المنصف بما صفة كاشفة للجهل
قوله ان المراد متعلقة وموقفة
بلا يذهب

كان مستلزما لذاته انتفاء الآخر وتصور الانسانية والاشياء
 ليس كذلك نعم كذلك اذا اعتبر الحكم وجزم ذهن باحديهما **قوله**
 وخطا بينه وبذلك الاعتبار يخرج عن التعريف كالجمل المركب
 وربما يجاب عنه بانه لا يميز في التصور لخطا ولا في الجهل المركب
 اذ لا موجب صحيح فيهما والحق اخرجهما بذلك الوجه الذي في المتن
قوله احدهما ادق انما جعله ادق لوجه الاول انه جواب تسليمي
 والجواب مع تسليم بعض المقدمات يكون ادق والثاني انه صحيح
 سواء كان الاحتمال بالمعنى الاول الذي يشترط فيه اجتماع القابل
 مع المقبول او بالمعنى الثاني الذي لا يشترط فيه ذلك والثالث
 ان اضافة النقيض الى التميز جعل كونه علما بالقياس الى الحاكم
 لا بالقياس الى نفس الامر وهو التحقيق فان الاعتقاد الصحيح للمقلد
 ليس صلا **قوله** وانفسه باعتبار الخلاف والافتقار فان قلت
 هذا كله انما يصح في الحالة الحاصلة التي تعلق به الحسن فيها انما
 في الحالة الراهنة فلا احتمال انقلابا سلبا يجاب وبالعكس بناء
 على التجانس وثبوت لقاد ر عند من يقول به قلت لا يمكن محتمل
 لو لم يحصل الجزم ببقاء تلك الحالة ايضا بالعادة فانها موجبة
 للبقاء ايضا كما قال الله تعالى جل وعلا ولن تجد لسنة الله تبديلا
قوله وهي الخارجية حصول القيام من زيد في الخارج وان لم يعترض
 ذهن ولا ذهن او غرض عددهما **قوله** وباطلاقه اي باطلاق
 الاعتبار واحد اعم من ان يكون فاعلا الادراك مخلوقا او قديما او
 واجبا **قوله** وما عنه الذكر فالذكر الحكمي هو ذكر ما يسمى محكوما عليه او

قوله جعل الحكمي احتمالا لا اجتماع في القابل
 المقبول فالسليم المطلق الاحتمال اعني
 الآخر والا فلا تسليم بالمعنى الاول منه
 وبهذا الاعتبار ما قيل معنى خيال
 تخويز الحاكم لنقيض حقيقة كما في الظن
 والوهم والاشك او حكما كما في اعتقاد المقلد
 لا موجب للجزم والجهل المركب اذ لا صحة
 لموجب الجزم فيه حتمه

محكوما به عند اهل العربية وان كان في صورة الشك خوارزدي قائم
 مما فيه الشك في النسبة وكذا ما فيه الوهم بالنسبة لان ما فيه
 الطرفين يسمى محكوما عليه ومحكوما به فما عنه الذكر الحكمي اي ما من
 شأنه ان يلحقه الذكر الحكمي هو النسبة الحكمية لا الحكم فهي مورد القسمية
قوله اذ فرض تحققه وهذا شرط لا اعتبارا التقسيم لا انه جزء لمورد
 القسمة وبين اعتبار المجموع من القيد والمقيد واعتبار الجزء ^{المقيد}
 خارجا بون بين **قوله** بالمعنى الاول بمعنى الادراك المتعلق بنفس
 النسبة لا بمعنى المتعلق لمصونها الذي هو الادعاء **قوله** نقيض ذلك
 النفسى وانما قال ذلك النفسى ولم يقل نقيض النفسى إشارة الى ان المراد
 ليس النفسى من حيث هو بل شرط فرض تحققه بين المتعلقين ^{لحوق}
 الحكم حتى يمكن اعتبار النقيض ولذا قال فلا اثبات النفي وللنفي اثبات
قوله لو قدر ان ذكرنا ما قال لو قدر اشارة الى ان كونه حكما او وهما او
 شك ليس موقوفا على حضور الاحتمال بالفعل عند المدرس فضلا عن
 دوام حضوره على تقدير وقوع النقيض كما في لها فليفهم **قوله**
 وههنا يعلم الى آخره اي عند جعله مساويا للحكم وتخصيص انتقايه
 بصورة الشك والوهم **قوله** على مطلق ربط القلب كما اطلق فيما
 مر على ما يقابل العلم والظن ايضا يطلق على ما يشملها ويقابل الوهم
 او الشك فقط **قوله** لا الارتباط م بل هو كمال العقود خلافا للمعلوم
 وهذا لا ينافي الارتباط به **قوله** حقيقة حيث لا يصدق ان على علم
 واحد والمراد بالعارض الساذجية من التصور والمقارنة شرطا او
 شرط من التصديق **قوله** ومما لا يصدق بل كل واحد مما يتركب منه الاعداد

مع اعتبار القيد

بل حضوره

كما جعل من ورود الحكم والادعاء ليس التصورات الاخر
 ولا يلحق الوحدة الاعتبارية كما في مطلق
 الخمسة او العشر او غيرهما

فيلزم الدور والتشمل والمزوم الباطل بطلان هذا نقض جمالي بالنسبة للمجال
 وهو المستعمل في العلوم العقلية حتى قيل المعارضة في العقولات
 كالنقض للدليل والتوجيه في ذلك ان يقال ان صحيح دليل المعلن ثبت
 مطلوبه لكنه لا يثبت ولو ثبت يلزم المالح الذي الزمه المعارض من ثبوت
 مدلول المعلن اذ يقال لو ثبت به مطلوب المعلن وقد ثبت نقيضه
 بدليل المعارض يلزم اجتماع النقيضين وهو محال ولما توجه ^{النقض}
 الذي نحن فيه بالتخلف كان يقال الدليل لنا قص على ان جميع العلوم
 لو كان كسبيا لزم امتناع الاكتساب لخلق في ذلكم هذا حيث اكتسبت
 به على ذلك التقدير فلا يكاد يصح اذ لا نسلم ان هذا الاكتساب على
 ذلك التقدير ما في نفس فلا نتفاه ذلك التقدير فيه ولما في
 زعمنا بطلان ذلك التقدير وانما جهد كل الجهد لاظهار بطلانه
 وفرض وقوع ذلك التقدير فما هو ترتيب لزوم الدور والمزوم لالتوقف
 صحة المقدمات على ذلك الغرض والاركان مجموع الشريطة تاليا
 بمقدم نفسها وهو محال **قوله** على ذلك التقدير ان يكون جميع العلوم
 كسبيا **قوله** الى نظر حينئذ اي حين التقدير **قوله** انما يتوجه بيان
 النقيض **قوله** في كل منها لا في كليهما جواب عما يورد ان الاقسام
 تسعة لا يلزم من بطلان اثنين ان يتعين احد السبعة الباقية
 لان التقسيم اذا نزل في كل منها لا يريد اقسامه على الثلثة فاذا بطل
 اثنان تعين الثالثة **قوله** كالسوفسطائية او في الحسيات فقط ^{فالمذكورة}
 خمس طوائف **قوله** لان البسيط دليل الامر من **قوله** مطلوب بالرسم انما
 قال بالرسم وكان المقصود ما ما بدونه تنبيهها على ان كسب البسيط

لا يكون لا بالرسم لانه لا يحدد وعلم بذلك ايضا ان الرسم ربما يعرف
 كنه الحقيقة ولا فلا تحديد **قوله** والاعتراض ذكره مولانا عظمى الدين
 رحمه الله في شرح المختصر **قوله** واورده عن انكر كمال امام الرازي رحمه الله
قوله فيما يطلب من وجهيه انه مشعور به وغير مشعور به **قوله** والا
 لم يتصور شي لا استدعاء كل تصور شي بوجهها سابقا هو التصور
 فيستدعي آخر وهلم جرا **قوله** وهذا الجواب المذكور قيل بقوله ^{واجب}
 باختيار كذا **قوله** المطلوب كالجنس والعرض العام **قوله** ما ليس
 بحاصل بل وما ليس بماض ما قد حصل **قوله** والتحقيق والفرق
 بين المذكور في التحقيق وما قبله من وجهين الاول ان ما قبله شرط
 حضور الاجزاء في الحد والخاصة في الرسم حيث حكم عليها بانها
 معمورة ووجه الطلب الى تعيينهما وتميزهما لا الى احضارهما وما في
 التحقيق جواز ان يكونا معرضا عنهما الثاني ان المذكور في التحقيق
 جواز انتقال الذهن الى مفعول عنه بخلاف ما قبله **قوله** مسبوقا
 بتصوير المتطاول انتقاله الى المبادئ **قوله** لا استحضرها فقد
 جاز التصور بما ليس مستحضرها صار مستحضرا **قوله** فلا نسلم استلزام
 الجمع اذ صورة الفصل غير صورة الجنس في العقل ولا علاقة بين
 الصورتين الذهنيتين والعموم والخصوص باعتبار التحقق الخارجي
قوله ونوع التحصيل وهذا هو المراد بنقل التحقيق **قوله** كلينا في الآخر
 فرد ودان عكس نقض قولنا كل مشعور ^{قوله} متمنع طلبه ^{قوله} كل ما لا يتمنع
 طلبه ليس مشعورا به وعكسه بعض ما لا يكون مشعورا به لا يتمنع
 طلبه وهذا يناقض القول الآخر العادل كل غير مشعور به يتمنع طلبه

قوله الى مشعور عنه فقد تصور ما ليس بحاصل بل
 بمعية الانتقال من المبادئ الى المطلوب

قوله فيكون موضوع العكس له بعكس نقيض حدهما **قوله** والجواب
عام لان مورد القسمة العام المتناول لا يعدمه فان ذكر ذلك لا
كان في حكم المذكور **قوله** لانعاكس الموجبة الكلية كما هو رأي المتأخرين
فان عندهم بعكس الموجبة الكلية بعكس النقيض الى السالبة الجزئية
وعكس النقيض عندهم جعل نقيض المحمول موضوعا وعين لموضوع
محمولا فيكون عكس نقيض قولنا كل مشعور به يمتنع طلبه ليس كل
مالا يمتنع طلبه مشعور به وهو سلبية جزئية لا ينعكس ^{بالعكس}
المستوي لا يسمي الله تعالى **قوله** ولو سلم المغاير في الحقيقة
يرد تصورات متعددة على الأجزاء او لا ثم تصور واحد على المجموع
ثانيا **قوله** كل من الجزئين وكل من الجدار والسقف والصحن ليس
نفسا لبيت **قوله** ويتعرف لا يتوقف عليه المازني الى اخره جواب عما
يقال ان المذكور في الحد لنا قصر هو الجز فكيف لا يطلع به على
ذاتي او فكيف لا يتوقف عليه حصول شيء من اجزاء الماهية
قوله لمباحث ذنك الاصلين الى اخره كما سبب التصور وكاسب
التصديق وجزئها مادة وصورة **قوله** انما هو مع القرينة الى اخره
وهي الاختصاص لسابق ذكره لا العلم بالاختصاص كما ظنه الامام
الرازي **قوله** باحد الامرين كما زعم في شرح المطالع **قوله** كان اسما
آه لانه لو كان بسيطا كان العرف ايضا بسيطا بالاولى والبسيط
لا يحد **قوله** لان يعتبر وعدم اعتبار لعدم التعيين **قوله** انما به
الشيء ولم ينل ما به الجسم لتتناول العرض لكن مراده ما به الشيء المحقق
والمحصل بدليل قوله وان يكونا في الماهية المحققة فلا يرد ان هذين

التعيين ليس اعتبارا

التعريفين يتناولان المادة والصورة بالمعنيين الآتين **قوله**
فالمعتبر من المادة يسمى جنسا فان قلت ان كان الجنس معتبرا عن
جزءه والفصل عن آخره كانا متباينين فلا يحمل كل منهما على الكل ولا
احدهما على الآخر قلت معنى ان الجنس معتبر عن المادة انه معتبر عن
الكل باعتبار المادة والفصل ايضا معتبر عن الكل لكن باعتبار ^{الصورة}
وذلك للشبه بين المادة والجنس في ان يحصل كل منهما بالجزء الآخر
فان تقوم المادة بالصورة كما ان يحصل الحصة الجنسية وتخصص
الجنس بالفصل **قوله** لا ينافي بان الحمل بينهما بسبب اتحاد الهوية
الخارجية **قوله** والحسن بل في الذهن الواو في قوله والحسن للتفسير
ولذا لم يعد الجار بخلاف قوله بل في الذهن وفي نفس الامر فانهما
محلان لا محل واحد **قوله** وفي المفارقات عقول ونفوس مجردة
قوله والامور الذهنية جواب سوال الامام الرازي **قوله** من حيث
هي مفرداته وهو مركب منها **قوله** وان اعتبرها الفعل العقل
يحصل الهيئة والافلا **قوله** مما يكنه ولا كما في الرسوم والحدود
الناقصة **قوله** ومعرف المعرف جواب عما يقال انه معرف اخضر من
مطلق المعرف والاخصر لا يميز الاعم عن جميع ما عداه بل بعض
الاعم اذ لا مساواة **قوله** باعتبارين الاول باعتبار كونه مقيدا
والثاني باعتبار كونه جنسا له **قوله** كعني الشيء اخضر من مطلق
المعنى ومساو له بذاته لان كل معنى ومفهوم شيء لغوي وهو المراد
قوله مفهوم ما وذا كما تعرف المعرف للمعرف **قوله** وعكس اي كلام يوجد
المحدود لم يوجد لحد **قوله** ويلزم الجمع اي يلزم الانعكاس لعرفي او

مطلق لا انعكاس **قوله** عن ذاتية الكلية المركبة هو مراد ابن الحارث
بقوله المركبة **قوله** النوعية الحاصلة هذه ايضا صفة كما شفه
للتوعية كما مر في الجنسية **قوله** ولا يلزم كون الترتيب جزءا
عن اشكال مقدرا لان الترتيب لما كان جزءا من وجود المحدود كان
جزءا من ماهية تساويها اجاب بان تساويهما في المفهوم والتعقل
لا في الوجود والتحقيق ثم ورد ان التساوي وغير كاف بل الواجب
الاتحاد بين الماهية والوجود فمتنع ذلك بل الواجب الاتحاد في
الماهية بين المفعول والموجود في الاجزاء التي تتعلق بالتعقل
كما بين الشخصين ومنه اي لا يلزم من كون الترتيب جزءا من وجود
المحدود كونه جزءا من ماهية المحدود **قوله** كما بين الشخصين
فان الشخصين مشتركان في الماهية لا في الشخصين مع
ان كل شخص جزء من ذلك الشخص لا اشتراك آخر فيه **قوله**
فالجزء الصوري اي الترتيب جزء صوري بوجود المحدود للماهية
قوله للمحدود اي لوجوده وعينه **قوله** في تمامية المبدل اولى
واستدل على ذلك بقول ابن سينا في الشفا **قوله** فيما يتعلق
به التصور اي تصور المحدود وليس للترتيب من ذلك **قوله** جزء من
المحدود ليس جزءا آخر هو الترتيب **قوله** لا المجموعان اي مجموع العلول
لانه مبين للعلل واثرها متاخر عنها ولا مجموع الاثنين للثلاثة
لان تركيب لعدد من الوحدات **قوله** واما ان الجنس اذ الاعداد لا
يتركب من الاعداد **قوله** لم يوجد منه الانواع اذ لا يوجد الانواع
الا حيث يكون الجنس فصل مقسم وليس هنا كذلك **قوله** وفيه منع

قوله الحاصلة صفة كما شفه للصورة المسببة
قوله ولا يلزم اي لا يلزم من كون الترتيب جزءا من
وجود المحدود وكونه جزءا من ماهية المحدود

قوله تصور المحدود بوجوب تصور الكل على الجزئ
اذا الاعداد لا يتركب من الاعداد منه

مذكر صدر الدين في شرح المواقف منه

لانا المراد

لان المراد بالتخصيل ان كان التقوم يختار تحصيله بها ولا يلزم كون
جنسا لان تحصيل الجنس بالفصل ليس بمعنى التقوم بل بمعنى المعلق
والتعليل به يختار تحصيله لاهما ولا يتم عدم جزئيهما ح وانما يلزم
لم يكن متقوما بهما **قوله** للمحدود من فصل فلا بد له من جنس ومن فصل
اخر في المركب من متساويين ان كان **قوله** سواء كان بالالة ولولاها
لم يتناول المورد قسم الجزئ **قوله** مثال الموجود في احد الازمنة فمثلا
الفعل والانعالي **قوله** ومفروض الوجود كما فيما لم يوجد اصلا يمكن
وجوده وامتنع **قوله** موجودا فيه لا بمعنى ان لا ينعدم كل فرد منه
منه **قوله** كمقدورات الله تعالى معنى عدم تناهيهما انها لا ينهي
الى حد لا يوجد بعده مقدور ولا بمعنى وجود الكل بالفعل **قوله**
ومعنى الشراكة مطابقة لا مطابقة في العقل لكثيرين في الذهن كما
الذهنية للاشخاص المتعددة من جزئ **قوله** وان امتنعت كما
في الكليات العرضية وشريكا لباري لما كان تصور الجزئ مانعا
عن وقوع الشراكة فيه ومطابقته لكثيرين صار تصور عله لعدم
تلك المطابقة في الجزئ مستلزما لتصوره مستلزما لعدمها
ففرض وجود المطابقة لكثيرين في الجزئ يستلزم عدم ملزوم
عدم المطابقة وهو عدم التصور الا لازم للعرض فيستلزم عدم
العرض فالعرض استلزم عدم نفسه فيمتنع فلذا صار فرضا
ممتنعا لا فرضا ممتنع بخلاف فرض صدق الكليات العرض على
كثيرين اذ فرضه وان استلزم تصوره فتصوره ليس مانعا عن
صدقها على كثيرين كما يمنع في الجزئيات **قوله** فرغت الذات لان

وان كان التعليل به

ول

قوله كون متصور جزئيا فمتنع العدم
لا يستلزمه الخلف الخالف منه
الغير المتعقل لا معقول
ذلك البعض

التقدم الذاتي حاصل لرفع كل جزء على رفع الكل مع معيتهما
في الخارج **قوله** ألا يتعقل إذ لو حصل يتعقل بعض الذاتيات كان
فهم الذات قبل فهم ذلك البعض ذاتيا وقد فرض ذاتيا معقلا ولم
أيضا أن لا يكون ذلك البعض بحيث لو لم يفهم يفهم الذات وهو
آخر **قوله** ومن لوازمه لأن الاستغناء عن العلة والتقدم من
لوازم الجزئية **قوله** فعليه نفس الذات سواء كان نفس الماهية
أو جزئها فإن السواد اللونية للسواد ليس بعللة ولا فعند عددها
لا يكون السواد سوادا ولونا وتحقيقه أن كون الماهية ماهية
غير مجعولة فلا يكون له علة كما تحقق في علم الكلام **قوله** هذا إذا
كان فهم الذات إلى آخره كان يقال هذا الشئ المترابي إنسان لأنه
حيوان ناطق أو يقال حيوان لأنه إنسان فالتعليل بالانسانية
لثبوت الحيوانية أو لا ثم للحكم بها بواسطة **قوله** ومقوميته يعنى
إذا كان المحمول مقوما للموضوع نحو الإنسان حيوان سمي الحمل ذاتيا
في غير صناعة التحديد ما فيها فالمسمى اتيا نفس المحمول المفسوم لاجله
قوله لاخراج الشخص ولولا أن الشخص ذات لما كان الشخص ذاتيا **قوله**
وكل من الكليات كالاقسام الأربعة للجنس أو للنوع **قوله** اختلاف
المفروضات فإن الجنس السافل يعرض للحيوان من الجواهر وكذا من
كل مقولة لشئ وكذا النوع السافل يعرض للإنسان وغيره من الجواهر
وغيره من المعقولات وكذا العالى والمتوسط والمفرد **قوله** كجنس الأجسام
إلى آخره مثالان للكليات الأخيرة إذ فوقهما مطلق الجنس مطلق النوع
وفوقهما الكلى وفوقه المضاف فالمضاف جنس الأجسام أى واحد

قوله ومنع لرفع أى عن الماهية عند تصور
واجب الآيات للماهية عند تصورها

صدق

صدق عليه **قوله** لأنه بعضه وبعض الشئ لا يكون اخص منه والى
وجدا للكل بدون الجزء **قوله** عموما من وجه لأن بعض كل من تمام مشترك
إذا وجد بدون تمام مشترك في تمام مشترك آخر كان كل من تمام مشترك
أو البعضين موجودا بدون الآخر وقد وجد لكل في الماهية التى كالوا
فيها فتحقق عموم من وجه **قوله** وفيه فساد أن أحدهما جعل الثقيلة
فضلا وهى ترادف الحركة عند المتكلمين لأنها مخصصة في لا يثبت عندهم
وأخص عند الحكماء من الحركة وثانيتها أن العرض ليس جنسا للأعراض ولا
مساويا لجنس الحركة اعنى الكون **قوله** جعل النوع فإن الظلم نوع من
الشروط أنواع أخر لأن الشرع عبارة عن فقدان الشئ كماله فذلك
يتصور من حيث القوة العنصرية والشهوية والعقلية ومن أنواعه
الأخلاق الذميمة والآلام والغموم وغيرها **قوله** في تعريف المتقيا
الأب حيوان متولد من منطفعة شخص آخر من حيث هو كذلك **قوله**
يخرجه عن الكمال له لا مكان أن يقال شئ بغيره لكن لا يكون حدا **قوله** في
الفرد يزيد على الزوج إذ لم يصدق حد الفرد على الواحد ولا يصدق
حد الزوج على الاثنين فلا يصدق حد الفرد على الثلاثة فلا حد الزوج
على الأربعة وهلم جرا **قوله** للاشتباه هذا تعليل أن الحفاء لا يتحقق
إلا في التعريف الرسمى والظهور لظهوره لا يحتاج إلى التعليل يعنى أن
الحفاء القاج في صحة التعريف بما يتصور في الرسم لأنه تعريف بالأمر
البيّن فربما يحصل الحفاء في نفس الأمر للاشتباه فيه كما في التعريف
بالأخفى في مسمى مثاله وربما يحصل في الانتقال بأن لا يكون بين الشئ
جميع أفراد المرسوم بين الاستغناء عن جميع ما عداه كما تر من تعريف العلم

قوله لا يعمل بالان مبا خفا فافتر إلى الوجود قوله لا يسمي
جنسا لعمومه أو لا يسمي لافتر عموما قوله على أنه لا أى
لا يسمي جنسا لأن اخصوص لا يحط للفصلية لا لا يسمي
قوله الإجماع لا يثبت بطلب أو لا يثبت لا يثبت

قوله لا فليس كاف ذو تعبير لا يكون في الألف منه

على الوثنية فلا يصدق حد الفرد
على الثلاثة ولا حد الزوج

في نفس اللازم

قوله ما يقال الخ قال بعض التأخرين منه

كأمر

قوله ومنه منع أي من منع الذاتية قوله فإساقفيا لا قياسا فقهيا منه

قوله فلا بد فيها من كونه في الإكتمال

قوله مطلقه نحو الإنسان نوع

بالمطابقة **قوله** بهذا الخفاء أي الخفاء المراد في التعريف بالاختفى قوله
بوجه آخر كما في تعريف النار المحسوس بالنفس لمعقول **قوله** من وجه كاف
ولا يلزم ظهوره بالكنه حتى يتوقف الثبوت على تعقل الحدود **قوله** لا على
تعقله أي على تعقل الحد لتعقل المحدود به ونحن ما الزمنا الدور
الأعلى تقدير كون الاستدلال على تعقل المحدود بتعقل الحد لا على
الحد للمحدود فان بطلان ذلك كان من لزوم ثبوت الشيء لنفسه **قوله**
بخلاف العرضي فانه يكتب بالبرهان ليتوصل به إلى تصور الملزوم
المرسوم وكذا يجوز ان يكتب تصور المرسوم به من البرهان على تقدير
جواز اكتساب التصور من التصديق اذ الفساد ان المذكوران على التقديرين
في الحد الحقيقي غير لازم فيه **قوله** إلى انه اثبات ونفي انما قال ذلك حتى
لا يرد مثل السماء فوقنا بانه لا يحتمل الكذب والسماء تحتنا بانه لا
الصدق ولم يقل مثل ما قالوا انه بالنظر إلى مفهومه لان مفهوم الجزء
هو المجموع الحاصل من مفهوم المحكوم عليه والمحكوم به ولعمري فما يورد
في مثل قولنا الله عالم او موجود انه لا يحتمل الكذب بالنظر إلى مفهوم
المجموع انما بالنظر إلى انه اثبات ما ونفي ما فلا خفاء في احتمالها **قوله**
وهذه القسمة اعتبارية أي تمايز أقسامها وتباينها بالاعتبارات
فلا ينافي فيها عدم تباينها بالحقيقة كما يتصادق مانعة الجمع الموجبة
مع مانعة الخلو السالبة وبالعكس وكلتا المانعتين مع الحقيقة
وغير ذلك **قوله** ومفيدة نحو الإنسان العالم الكلي نوع **قوله** فسمية
جواب عما يقال الجزئية ليست قسمة للكلية لاجتماعهما في الوجود
وقد جعلتها فسمية **قوله** والآية الكريمة جواب عما يقال كيف يكون

المهملة

المهملة ملازمة للجزئية والآية الكريمة وهي ان الإنسان لفي خسرة
ولست في قوة الجزئية والامام اصح منها الاستثناء **قوله** اما الشخصية
فستعمل في المجته لان استعمال **قوله** محصلة يعني ان لهذا القسم
اسمين في الاصطلاح **قوله** باقسامها الخمسة أي الازلية والذاتية
والوضعية والوقعية والمنشورة **قوله** باقسامها الاربعة أي الامكان
العام والخاص والآخر والاستقبال والاستعداد **قوله**
باقسامها الثلاثة أي الازلي والذاتي والوضعي **قوله** فالإدبيات
اعني سلبية المحول ومطلق السالبة **قوله** من الضروريات على المذهبين
الاثنيين **قوله** والحق ان ذلك أي كون الانتفاء الثاني لانتفاء الأول
قوله لطريق العكس كل من الدليلين بواحد من العكسين **قوله**
لما مر ان الانتاج بواسطة عكس النقيض ايضا مقبر عند الأصوليين
قوله لان كلامهما استغراق بخلاف ما سبق من تعريف الموضوعات
اللغوية **قوله** بينهما انفصال اذ لا ينعكس الموجبة الكلية كنفسيها
قوله منشاء اللزوم فان صدق الحجريه يستلزم كذا الإجمادية وصدق
الإجمادية كذب الحجريه اما كذب الحجريه لا يستلزم صدق الإجمادية
أي الحيوانية كما في الخشب يستلزم صدق الحجريه فبينهما منع الجمع لا
الخلو واما الإجمادية والحجريه فبينهما منع الخلو لا الجمع فالصور الأربع **قوله**
بما ذكر **قوله** لنقوض لثلاثة أحدها هذا الإنسان وليس بناطق والثاني
هذا حجر وليس بجاد والثالث هذا جاد وليس بحجر **قوله** لا يخرج الموضوعات
أي من شرط التناقض في الشخصية بقوله ان لا يكون اخلاق فان
التناقض لا يتحقق اذا اختلفت القضيةتان بالموضوعين المتماثلين

قوله بلغت ثمانية عشر الف سنة في الثلثة منه

وكذا كذب الإجمادية كما في الخشب

ولا يريد الاخراج من قيد الاختلاف اذ المهم الادخال فيه **قوله**
 وارجح الغير منهما ضرورة ما ادرج في الموضوع مد رجاء في المحمول
 وبالعكس **قوله** فقولنا زيد حيوان بالضرورة وزيد ليس بحيوان
 بالامكان ليسا بنقيضين في اعتبارنا حتى يرد ان تناقض شخصيتين
 الموجهتين كما يشترط فيه الاختلاف بالايجاب والسلب يشترط فيه
 الاختلاف في الجهة بل هما في قوة قولنا زيد ضروري حيوانية وزيد
 ليس بممكن حيوانية فهما كقولنا زيد انسان وزيد ليس بحيوان
 ولا تناقض بينهما فكيف يرد ان هذا تناقض والشرط المذكور فيه
 لا يكفي **قوله** بان المبادر وهذا كما قال في شرح المطالع في تعريف
 المنطق بالمبادر الى الذهن من الانتقال هو لذاتي **قوله** هو لذاتي
 لان الاصل في كل شيء يلزم شيئا هو اللزوم الذاتي قوله بواسطة
 بتدليل اذ المبادر من التدليل هو تبديل العكس وليس ذلك
 بموجود **قوله** لازمة المقدم بالنسب والمعنى لزمنا الاخرى التي هي
 ملزومة المقدم هذه الشرطية التي هي لازمة المقدم نظيرها
 كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا حساسا وكلما كان انسانا كان
 حساسا فالاولى كان الشيء حيوانا كان حساسا فالاولى وهي ملزومة
 المقدم والشروط الباقية متحققة لازمة للثانية اللازمة ^{المقدم}
 لان تاليها اذا لزم مقدمها اللازم لمقدم الاولى فقد لزم تاليها
 الثانية لمقدم الاولى وحصل مفهومه الاول بخلاف العكس اذ عرفت
 فانعكاسا لسالبة الكلية سالبة جزئية كالمستصله الاولى وانعكاسا
 السالبة الجزئية التي هي لازمة للسالبة الكلية سالبة جزئية كالمستصله

في الجهة

كلما كان الشيء انسانا كان حساسا
 وكلما كان الشيء حيوانا كان حساسا

الثانية فيكون الاولى لازمة للثانية التي سلف بيانها وتحقق ثبوتها
 فثبتت كما هي **قوله** بالرجوع في كل شكل ونعتبره في بعضه كما فعله
 ابن الحاجب وهي الرجوع المطلق **قوله** في كل فتح قول والاوضح ان لمية
 الانتاج الرجوع الى الشكل الاول ولمية الحكم به بملاحظة الرجوع مطلقا
 للدليلين المذكورين فان الانتقال في كل من الضروب التي ذكر القوم انها
 منتجة من نتائجها بملاحظة الارتداد الى انما راجعة استدلال
 باثر الرجوع عليه فهو التي فيتنعاضد تلك الملية وهذه الانية في ان
 لا انتاج الا بالرجوع ولا حكم للعقل بالانتاج الا بملاحظة كاثبت
 بالدليلين وهذا لا ينافي بيان الانتاج في الجملة بما صورته غير الرجوع
قوله لتقوية الملية آه لان انتفاء دليل ما يوجب انتفاء المدلول
قوله بالانية الى آخرة وهي الرجوعات الجزئية في المنتجة وعدمها في
 غير المنتجة **قوله** في الموارد الجزئية هي الضروب المنتجة وغير المنتجة **قوله**
 هي مناط الامر وجودها مناط الانتاج **قوله** كوجود هيئة الشكل
 الاول فاللمية وجود هيئة الشكل الاول كان يبنى عليها ابتداء او تجديد
 بعد الرد فيحكم بالانتاج او يعرف وجود الانتاج وينتقل منه الى
 وجود هيئة الشكل الاول ابتداء او بعد الرد وحاصل الطرفين
 ان يقال كلما وجد هيئة الشكل الاول او بعد الرد وجد الانتاج او
 كلما وجد الانتاج وجد هيئة الشكل الاول ابتداء او بعد الرد هو
 المفهوم من شرح الابري رحمه الله وفيه ^{بمعنى} الاظهر ان المراد بالانبيات
 الانتاج بالطرق الاخر غير الارتداد فان اثبات الانتاج ببيان ارتداده
 الى الشكل الاول واشتماله على هيئة لا يكون برهاناً بل ليلاً لانه

ابتداء

اثبات بوجود العلة المقضية ولان المدعى الانتاج وانما يكون انتاجا
لواثبت بوجود الانتاج اشتماله على هيئة الشكل الاول وليس كذلك
فلاذالك دليل ولا هذا مدلول في شئ منه ويمكن ان يجاب عنه
بامكان ان يعلم الانتاج في الاقيسة المنتجة بذكر القوم ويكون معنى
تعاضا الكلية والاشية معرفة ارتباط الانتاج بالرجوع الى هيئة
الاول من وجهين ان مدلوله يفيد الانتاج وذلك ظاهر
ان كل ضرب حكموا عليه بانه منتج يوجد فيه عند التامل الرجوع وكل
ضرب حكموا عليه بعدم انتاجه لا يوجد فيه وهذا التوجيه هو
مختار فيلزمهم قوله باستقرار الجزئيات بان سمين في كل ضرب من
كل شكل قيل بانه منتج بالرجوع الى الشكل الاول وجود هيئته فيه
وفي كل ضرب قيل بانه غير منتج لعدم وجود هيئته الشكل الاول فيه
قوله بان المدلول انه لان القول وهو العلم بالانتاج قوله بدونه يعني بدون
ملاحظة الرجوع قوله و الفرق ما بينهما انه لان القول باختصار المدلول
في دليل غير لقول بان انتفاء الدليل يوجب انتفاء المدلول سواء
لزم منه اول قوله بواسطة عكس النقيض فالقياس قولان فصلا
يلزم منه قول آخر كما نقله بن الحاجب قوله بل ذلك فالقياس قول
مولف من قضايها اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لا آن يفسر ^{الذاتية}
بما اسلفناه قوله هذا الخلاف في ان توقف الانتاج في الاشكال
الآخر على الشكل الاول من جهة ان الطرق منتهية اليه والاشكال
مرتدة اليه فالعلم به لملاحظة الارتداد قوله تحت النقيضين وهما
طرفا القضية المذكورة وطرفا عكس نقيضها قوله كدنيا الطوف

اي جزئيات الفروض المنتجة منه

وهو ان يتخلل عنه اللازم اصلا
منه

حيث

حيث حصل منه ان ما ليس ينتج من السباع هو الطواف وعكس نقيضه
ما ليس بطواف من السباع بحس قوله والصغرى وهي لا شئ مرجح
قوله ما ذكرناه من كونه مفهوما واحدا تعلق به السلب في الصغرى
والكبرى قوله وان لزمه ثبوت السلب في الصغرى ايضا قوله الى الشكل
الاول والتكرار يجب فيه ليحصل الانتاج البتين قوله بعض الافاضل
هو قطب الدين الرازي رحمه الله تعالى قوله لا ينافي فيه اي لا ينافي كونه
في قوة متكرر الاوسط قوله في الضرب لثاني اي المركب من السالبة
الكلية والموجبة الكلية قوله لكن في الرابع ^{وهو كل ما ليس بليس} ~~ان المركب من السالبة~~
~~الجزئية والموجبة الكلية~~ قوله عكس النقيض وهو كل ما ليس بليس
اصح قوله عكس النقيض الى آخره فان قولنا لا شئ مما ليس بعكس
نقيض لقولنا كل اب عند المتأخرين قوله فلاولا اولى لان قطر المسافة
بقي لا معارض مطلقا اي من كل وجه قوله وفيه ايضا بحث لان
حكم الايجاب به حاصلا ان السالبة الجزئية الواقعة صغرى ملازمة
بحسب المعنى للموجبة الجزئية السالبة المحمول كما عرف فلك الملازمة
يفيد فايدتها ويتبع موقعها فلا حاجة الى جعلها موجبة سالبة
المحمول حكما اما قبل صيرورته شكلا اول فظاهر للزوم تركيب الشكل
الثاني من موجبتين او كون الضرب لرابع ضربا ثالثا واما بعد ^{المعروفة}
فللزم كون الشكل الثاني منتجا للموجبة بيان للزوم ان الحس
المقدمتين ح هو الصغرى لموجبة الجزئية السالبة المحمول لا الكبرى
السالبة الكلية المحضة اذ الخمسة بحسب المعنى لا الصورة ^{المشتمل}
على الحسيتين الجزئية والسلب هو الصغرى وقد عرف ان السالبة

قوله ذلك اي المقدمة الكلية
الانها سالبة

المحول كالمسألة المحضنة معنى وأما ان النتيجة موجبة وان كانت
سالبة المحول وكان من الواجب ان يكون نتيجة الشكل الثاني سالبة
الاشكال يعتبر بحسب تعيين صورة النتيجة موضوعا ومحمولا ولا شك
ان تلك النتيجة بحسب الصور موجبة وان لازمها السالبة المحضنة
لكن ذلك بحسب المعنى قوله موجبتين بعضه هو ليس ب وكل ^{ما ليس} ب قوله
وضربا ثانيا بعضه هو ليس ب ولا شئ من ليس ب قوله موجبتين
بعضه هو ليس ب وكل ما ليس ب ليس ^ب قوله سالبة المحول لان
الموجبة الجزئية سالبة المحول هي خسر المقدمتين لاشتغالها على
الحسنتين معنى فستبعها النتيجة ^{قوله} في قوة السالبة المحضنة اي
لان المقدر بالاتفاق ان نتيجة الضرب الرابع من الثاني سالبة
محضنة جزئية ولا قابل بانها موجبة فالحاصل ان اعطاء حكم
الايجاب ليشمل اما على عدم ارتداده الى الشكل الاول والآخر ^{والا}
مع محذور ارتداده ^و اما تكلف مستغنى عنه ^{قوله} الا ان يؤخذ آه
مرتب على قوله للضرب الرابع طريقان في البيان فان اخذ عكس النقيض
على مذهب المتأخرين لوضح كان طريقا ثالثا مشتملا على فضيلة
الثاني بحسب الصورة وفضيلة الاول بحسب المعنى لقصر المسافة فيه
ايضا لكنه ليس بمناسب لان بيان الانتاج به غير مستعمل لا عندنا
ولا عند القائلين بذلك المذهب ومرتب على قوله فالطريق الاول
اولى لقصر المسافة الا ان يؤخذ عكس النقيض على مذهب المتأخرين
فلا يكون الاول اولى بذلك لاتحاد مسافة الطريقين ^{قوله} وليس
بمناسب المذهب الا ان يجعل كبرى لا على انه عكس النقيض بل على انه لازم

ليس

لان الصغرى كذلك

ن والفرض
بما محذور

من لوازم الكبرى ومن الجائز اقامة اقامة اللازم مقام الملزوم
^{قوله} وليس بمناسب لان مختارنا مذهب المتقدمين ولان المتأخرين
القائلين به غير قائلين بجواز الانتاج باعتبار عكس النقيض اجمالا
^{قوله} ويندح اي من جواز اخذ لازم مقدمة من مقدمات النفا
مقامها بناء على ان اللزوم لذاتي عندنا ان لا يتخلف عنه اللازم
اصلا لاما لا يكون بمقدمة غرضه مخالفة حدودها ^{القياس}
^{قوله} موجبة سالبة المحول نحو بعضه هو ليس بولا شئ من ليس
ب فبعضه ليس ب وهو المط ^{قوله} فان كانتا موجبتين آه لان المحول
في الصغرى مطلقه والموضوع في الكبرى بعض افراد المعينة
فلعل الاصغر ليس منها ^{قوله} فان كانتا موجبتين كلية كانت
او جزئية ^{قوله} ويتعين جوابا ^{الموضوع} اشكال قوله وعند جعلها جوابا
اشكال اخر ^{قوله} لا سلبه الى آخره لا عما ثبت له سلبية لان النسبة
السلبية لم يتكرر على ما هو المفروض قوله ففكسها جزئية ان كانت
الكبرى هي التي تعكس ^{قوله} وعكس الصغرى ان كانت الصغرى هي التي
تعكس ^{قوله} منع الجمع فستلزم كذب النقيض صدق العين قوله
فكس الصغرى سالبة سالبة فلا يلا في الاصغر والا كبر لكن لا ^{مطلقا}
بل اذا جعل الاصغر موضوعا على مقتضى صورة الشكل الاول بان
يقرر الصغرى في موضعها ولا ينتقل الى موضع الكبرى ردا الى صورة
الشكل الرابع ^{قوله} وكذا عكس الكبرى سالبة فلا يتلقى الطرفان ^{مطلقا}
اي عند جعل الاصغر موضوعا بمقتضى رده الى الشكل الاول وعند
جعله محمولا بمقتضى رده الى الشكل الرابع ايضا لان كلنا المقدمتين

قوله لازم الكبرى هو لا شئ من ليس ب
قوله

قولہ بفعل الذاری الی امام فخر الدین الرازی رحمہ

من كون مطلق الدوام لا ما يكون الدوام المخصوص وهو لدوام المعقبات
المخصوصين لا بين الصمد فيمن لا زما كما لا يلزم من لزوم مطلق الحيوان
للإنسان كون الحيوان المخصوص كالفرس لازما فلا يرد أن اشتراط
الكلية مغن عن اشتراط الدوام ولا يجاب أيضا بأنه تفسير لها
كما فصل التفنن إذ في فان الدوام شمول الألامية والكلية شمول الأمور
والتقدير والاول اعم ومباين فكيف يكون تفسير الثاني ويمكن
أن يقال ذكر الدوام بعد ذكر الكلية لا بد منه لأن المراد بالوضع
والتقدير الاوصاف لا الأزمان هو المفهوم من كلام الكاتب في
الجامع ويمكن أيضا أن يقال المفهوم من الكلية دوام النسبة
بين المقدم والتالي ومن الدائمة دوام حصول مفهوم المقدم والتالي
اخص من وجهين الأول كون الدوام معتبرا في الحصول لا في الصدف
كما هو الثاني كون سببية دوام حصول المقدم لدوام حصول الثاني
معتبرة أيضا على ما يفهم من باب السببية غير أن سببية الأول والثاني
على ما هي المشروطة في اعتبار ائمة العربية اعم من السببية الخارجية
كما في قولنا كلما طلعت الشمس اضاء العالم والذهنية كما في قولنا كلما اضاء
العالم طلعت الشمس فليفهم ولا يلزم من الكلية والدوام اللزوم لأن
شمول الاوضاع والتقدير والأزمان اعم من أن يكون مع وجود
بينهما وعلى صفة امتناع الانعكاس ولا يكون مع ذكر اللزوم مغن عن
ذكر الدوام كما وقع في المطالع والشمسية لو ارادة الدوام المخصوص
بالخصوصيتين المذكورتين فليفهم قوله بالغة الى نصف النهار فلا
يقال لكن الشمس طالعة فهي بالغة الى نصف النهار قوله من صدق الثاني

ضراع

مفهوم التالى و دام حصول

اي موقوف عليه وهذا اولى من قول المنطقيين صدق لا نقا قية
بجعل الا نفا فيه الخاصة والعامة منه
موقوف على صدق احد الطرفين فلو توقف صدق احدهما على صدق
لدار الجواز ان يكون لاحد الموقوف غير الاحد الموقوف عليه فلا نسلم
لذولم لدور **قوله** ليس بجيدا الى آخره فالاولى ان يقال الاقتصار على
الدوام مبني على ان الدوام لا ينفك عن اللزوم في الواقع نظرا الى علمته
التامة فان الفرق بينهما مبني على ان العلم بعلة اللزوم معتبر في اللزوم
دون الدوام **قوله** من وضع احدهما الى آخره لا وضع الاخر لعدم العلم
باللزوم ولا رفعه لعدم العلم بالعناد ولا من رفع احدهما رفع الاخر
للدليل الاول ولا وضعه للدليل الثاني **قوله** وبين منافيته كما يقال
بالعلم اما متغير او ليس بجاد لكنه متغير فليس بجاد فهو حادث
قوله واما لا لتباسه مثال المصادرة كل انسان بشروا وكل بشرا ناطق
فكل انسان ناطق ومثال جعل الوسط احدا المتضاميين زيد ذؤاب
وكل ذي اذن فزيد ابن ومثال الدوري الصريح كل انسان ناطق وكل
ناطق ضاحك بالقوة فكل انسان ضاحك بالقوة ثم ثبت كل ناطق
ضاحك بالقوة بان كل ناطق انسان وكل انسان ضاحك بالقوة ومثال
الدوري المضمر قول الفلاسفة الجوهر المفرد بط لان الواقع في وسط
الترتيب ن منع عن التلا في فمابه تلاقهما غير ما به لا تلاقهما **قوله**
عكس الوجهة آه فالغلط في المآرة حاصل من ذلك الابهام **قوله** من حيث
الصورة بل حاصل من ايهام العكس **قوله** رعاية شرايط التناقض الى آخره
زيد ليس بضاحك بالفعل وكل ما ليس بضاحك ليس بانسان فان
نقيض ضاحك بالفعل ليس بضاحك دائما **قوله** وجعل ما ليس آه

قوله يدل على ادوات الشرط كما ذكره الابهري رحمه الله

قوله يجعل اللوم للجنس فلا يكون الكبرى كلية ممتدة

تارك قرآه ما تيسر من القرآن تارك الامور وكل تارك المأمور به في
الصلوة تفسد صلوة **قوله** العرضي لدقالي اخر نحو النفس لئلا
متخير وكل متخير جسم فان التميز بواسطة عرض تعلق البدن **قوله**
قاده الالهام الى آخره وحده ضمير لقياد ههنا بجنسية معنى وجمعه
في واقد رهم لجمعية لفظا **قوله** في حد الانف آه انف ذو تعبير
لا يكون الا في الانف **قوله** لا مستدر ككاظن ولا يلزم من عدم
افادته التميز عدم افادته مطلقا **قوله** كما يتناولها المقرولا نم
ان المراد في تعريف القرآن او الكتاب بالمقرؤ وهو المحفوظ والمكتوب
ذلك بل ما هو كذلك بالفعل فان الصفات فيما سيتصف بها بما
اتفاقا كما سيحكي ولذا قال المحققون كصاحب التحقيق وغيره انه
تعريف للقرآن الذي يتعلق به الاصولي ويستنبط منه الاحكام لا
للفنسي الذي يبحث عنه في الكلام كيف وط ما ينكره بعض
الاصوليين كالمعتزلة **قوله** فاما ما هو المراد آه فيخرج به الكلام ^{النفسي}
قوله المراد بالحكمة الى آخره في تعريف المفرد بالحكمة المعرفة بالفرد
لاختلاف الافراد **قوله** من مطلق العلم به بمعنى الادراك اذا فسره
قوله من المقسم وهو الكلمة عند من قيد اللفظ بالوحدة **قوله**
والاعم الى آخره جوابا لشك **قوله** من الاعم هو الاعم من الكلمة ^{قوله}
اذا كانا مطلقين آه اما اذا كان احدهما اعم من وجهه كالا سم من الكلمة
فلا **قوله** في وضع اخر كالقسمين الاخيرين **قوله** على جز المعنى لكن الوضع
تعلق بمجموع اللفظ ليكون مفردا لمعنى فيكون كلمة **قوله** وحين انفرزه
كما قيده الهندي في شكوك الكافية **قوله** بالمركبات المجازية نحو طلع النزال

قوله الكلام في ترديدها الى في نفسها منه
قوله قبل قاله الابهري رحمه الله تعالى منه

أي ظهر المحبوب بل نحو شابت لمة الليل وقامت الحرب على ساق أن لا
 دلالة لها على جزء المعنى المطابق أصلا فيخرج عن حد المركب ^{يدخل}
 في حد المفرد والواجب عكسه **قوله** بهينه وضعافا له ليدخل
 الأفعال المستعارة للأنشاء ويخرج نحو نزال ونزال **قوله** لما وقع
 لكلا في الآتي آه في نحو الأفعال الناقصة وبعض المضمات والموصولات
قوله فبقى الاعتبار جواب اشكال ذكره قط الرازي رحمه الله في شرح
 المطالع **قوله** والمؤثره جواب اشكال آخر له فيه **قوله** كما ههنا ههنا لما
 مر أن المعتبر في حد تعدد الثلاثة وتنوعها **قوله** لنفس الحقيقة
 آه بخلاف نحو بشري وذكرى وغيرها من الجنس **قوله** لنفس الحقيقة
 وجعله الجميع أقسام لعهد ميل إلى مذهب السكاكي لأنه الحق وهو
 المناسب لمذهب الأصوليين **قوله** وصفه آه بخلاف المستغرق لكل
 مضاف إلى نكرة ذم يعتبر فيها حضور الأفراد **قوله** مطلقا أي من
 حيث الوجود والتخصيص **قوله** من حيث التخصيص آه بخلاف النكرة
 إذا لا اعتبار فيها للتعين بالتخصيص وكذلك اسم جنس **قوله** معناه
 نحو رسول فعضى فرعون الرسول **قوله** كعكسه آه لأنه للسهي ذاتي
 وللقوم مستفاد من الغير **قوله** والرهط والقوم آه فجميع من دخل
 هذا الحصن وقد دخل غيره معا يفيد استحقاق الكل لنقل واحد
قوله أو على سبيل البدل آه لا يقال هما إذا تقيدا بالاول وتناولا بدلا
 كان اسم الجنس لنكرة فلم عدا عامين دونه لانا نقول لأم انهما مثله
 بل من شأنها استغراق الأفراد ان تعددت وقرى بين عدم الاستغراق
 لعدم تعدد الأفراد وبين عدم الدلالة عليه مثلا لو قيل كل شمس كذا لا

فتبع

قوله أو في حكمها نحو ركب الأمير منه

شك

شك في عمومته مع أنه لا يتناول الأفراد واحدا العدمية فكذا الأول
 الذي هو المفرد السابق لو كان له أفراد متعددة كان ما ومن متناولين
 له استغراق فالبدلية هنا انشاءت من عدم صدق الأول على فرد
 معاوثة من وضع اسم الجنس وهذا بحسب حقيقة الأول إذا صار
 عنها بخلاف مسألة كل من دخل أو لا حيث صرف ثمة من الأول
 الحقيقي إلى المجازي الاعتباري للصاروف وهو لفظ مقتضى للتعدد
 فيما دخله وتحقق ذلك في الاعتبار كما سيجي **قوله** الأفراد المقيدة
 إلى آخره فانه يتناول الأفراد فرادى على سبيل الشمول لا البدل
 يستحق كل من العشرة النقل إذا قيل كل من دخل هذا الحصن أو لا
 وقد دخل العشرة معا بخلاف من دخل أو لا فانه يبطل النقل
 لانعدام الأول وهو الفرد السابق ولم يعتبر عموم الأول كإماعة كل وإذا
 دخلوا مرتبا كان الأول فيهما وفي الجميع **قوله** ففي احتمالها كما قالوا من
 انهما يحتمل الخصوص والعموم **قوله** لم يشترط الاستغراق أي الجنس
 نحو أنت طالق طلاقا **قوله** فالله على الماهية آه تقسيم آخر كاللزم من
 التقسيم الأول **قوله** بين سلب الثبوت آه أي بين سلب الذاتية
 وذاتية السلب والحق في الفرق أن العبارة الأولى بسلب الذاتية
 أمما الثانية فيحتمل ذاتية السلب لأنه أن جعل قيد الحثية قيدا
 لثبوت السلب فلها وان جعل قيد الإثبات السلب فلا إذا لا يلزم
 من إثباته من إثبات الشيء لذات الشيء ثبوت له بلا واسطة وبلا ^{انفكاك}
قوله والجمع الغير المستغرق كالذين آمنوا إذا لم يرد الجميع **قوله** ومن
 اللفاظ إلى آخره قاعدة كل ما وضع لان يطلق بصحة الإطلاق

قوله مقيد خبر البتة المعبر عنه

كما في جميع الصفات فقد اعتبر فيه تعيين المعنى لاقتضاء صحة ملا
ومنه أسماء الزمان والمكان والآلة اماما وضع لان يطلق لتمييز
المسمى بهذا الاسم لا لغيره فان لوحظ حين الوضع مناسبة خاصة
بين الاسم والمسمى فكذلك اعتبر فيه تعيين المعنى كما في القارورة وان لم
يلاحظ المناسبة بل مجرد التمييز بالتعيين كالرجل لم يعتبر فيه تعيين
المعنى ومنه نحو الا فني والاجدل والاخليل على المختار لان ملاحظة
صحة الاطلاق والمناسبة غير معلومة فكل امر زائد لا يعلم وجود
فلاصل عدمه **قوله** فالمدال على الماهية تقسيم اخر كما لازم من التقسيم
الاول **قوله** بين سلب لثبوت اي بين سلب لذاتيه والحق في الفرق
ان العبارة الاولى بسلب لذاتيه اما الثانية فتجمل اذ اية السلب
لاننا جعل قيد الحيزية قيد لثبوت السلب فلها وان جعل قيد
لاثبات السلب فلا اذ لا يلزم من اثبات الشيء لذات الشيء ثبوت له
بلا واسطة وبلا انعكاس **قوله** كما يسمى اللفظ اعتذار عما يقال جعلت
اللفظ في التقسيم لثالث كلياً وحزبياً وقد سمت الكل فيما مر الى
الذاتي والعرضي في الجواهر والاعراض فينبغي ان يجوز كون اللفظ ذاتياً
للجواهر لكونه كلياً والعرضي لا يكون ذاتي الجوهر **قوله** مثلاً بالنسبة
اي اقل المعنى الكثير ان يكون اثنين وفيه ايهام على ما لا يخفى **قوله** وكونه
قسم لشيء جواب ما يقال كيف كان المجمل والمأول والمفسر في المشتركة
وكل منها مشترك فجوالبه مشترك باعتبار ذاته غير مشترك باعتبار
عارض النسبة الى الكل دابة او عارض التفسير والتاويل **قوله** المجاز
الحقيقة آه على المذهبين الاتي بياهما فان قلت قد ذكر في كتب المنطق

ان كون المعنى مجازياً موقوف على ان لا يترك استعمال اللفظ في المعنى
الاول اذ لو ترك سمي منقولاً لا مجازاً فيكون المجاز مستلزماً للحقيقة
قلت ذلك على مذهب من قال بالاستلزام والقول بالحقيقة ^{المعجزة}
على ما ذهب اليه الاصوليون كما سيجي وهو الحق بنا فيه فالصواب
ما قلنا من ان تسميته في المعنى مجازاً يشمل فيه المجزى في الوضع الاول
او غلبة الاستعمال في الثاني كما يشمل ما عليه استعماله في المعنى
الاول لكن لا بد من اعتبار الجواز عن موضعه الاصل في قوله من
الاصطلاح الى الخ وفي الحقيقة نوع منه **قوله** يسمى مرجحاً فالمرجح
نوعان شاذان لم يكن طبق نظيره كحيوة وغيرها **قوله** كان الربوا
بجمل بمعنى زائد ثبت شرعاً كالقبول والزكوة واذا عين علم حرمة
الربوا بالتامل تصير ما ولا قوله وسجود الملائكة اي من كل وجه
فحكم اي قوله تعالى جل وعلا فسجد للملائكة كلها جميعون **قوله** من
وجه كالدابة في ذوات الخواف وكالعام او القاصر والمطلق مع
غيرها من الاقسام المذكورة **قوله** المنقول غالباً كان نفسه كالأكل
من الخنطة في غير القضم ومجوزاً اصله حقيقة كوضع القدم في
دار فالان قوله ومن المجاز متعارف كالمجاز الغالب المجاز المجزى حقيقة
وغيرها مما هو مستعمل عرفاً قوله والفاضل لله تعالى حيث لا يستعمل
فيه لعدم التوقيف قوله بخلاف النحلة لان شهرتها في الانسان
الطويل مع انتقال الذهن الى غيره فتجمل بالفهم قوله صارت مجازاً
عرفياً واصطلاحياً قوله لا كالانسان والناطق فانها متساوية
لامترادفان لعدم اتحاد المفهوم قوله غير لثالث وهو الواحد والكثير وتو

ان الحمد معناها وان تعددت الالفاظ كلها في المترادفة قوله والا
فكلا لثاني فكل من الاقسام الاربعة قوله تركيبا تفسير لتوافق
لفظا قوله غير معينة اي موضوع لا يعتبر تعيينه فلا ينافي فيه جملة
المعنى قوله وعلى ذات غير معينة اي اسم جنس لا صفة ومعنى غير
معين هو ما خذ الاشتقاق اما عدم تعيين ذاته قط والام يكن
نكرة واسم جنس واما عدم تعيين معناه فلان ذلك المعنى لا يلزم ذاته
فلو تعين لتعنت كذا قيل وفيها بحث اما في الاول فلنقضه بنحو
القارورة واسم الزمان والمكان فانها نكرات وقد حكم بتعين الذات
فيها واما في الثاني فلنقضه بالصفات اللازمة الشاملة نحو انطلق
والضاحك بالقوة فانها تلازم ذوات الانسان مع انها صفات
ولان الاعتبار بالزوم لذوات مفهومه فكل صفة كذلك كالضمان
والعالم واما لذوات الحقيقة التي بها يوجد فليس الرجل كذلك والصواب
ان يقال عدم تعيين الذات ان لا يعتبر في ذاته حين الوضع الا انه شئ
ما كما في الصفات بخلاف القارورة واسم الزمان والمكان وعدم
المعنى ان لا يعتبر ^{حين} الوضع تميز ذاته الغير المعينة لقيام هذا المعنى بما
لا يقوم فتعين المعنى ان يعتبر ذلك التميز اذ لا يعتبر تميز ما له المعنى
الا اذا اعتبر تميز المعنى مما يقايله فوضع الرجل ليس تميز ذاته بالزوم
قبل الاطلاق بل لان تميز الذات بها ووضع الضارب لان يطلق لتمييز
الذات بمعناه قبل الاطلاق وهذا ما يقال ان اعتبار التسمية تميز
الاسم من بين الاسماء وان لم يتحقق معناه حتى يجوز تسمية الاسود بالاحمر
واعتبار الوصف بتمييز الموصوف بمعنى الوصف وصحة اطلاق الوصف

لذلك فلا يوصف بالاحمر لانه حمرة قوله وغير هذه فيما كان يقال
بين هذا الانسان وهذا الشاطق تساوي بينهما وبين هذا الحيوان
عموم مطلق وبينه وبين هذا الابيض عموم من وجه قوله ورجعه
اي التباين ورجعه اي التساوي قوله ورجعه اي العموم لمطلق الى
الموجبة الكلية على الخاض نحو كل انسان حيوان والسالبة الجزئية
عن العام نحو بعض الانسان ليس بانسان وقوله ورجعه اي العموم
من وجه الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية من الطرفين فلا بد
اي في العموم من وجه قوله بنقيضه لا مكان العام حيث اعتبر صدق
في كل من الاقسام الاربعة اما في غير التباين فظ واما فيه فلان
المراد ان يصدق احدهما على شئ ولا يصدق الاخر عليه اصلا ولا
صدق في نقيضه لا مكان العام والشبهة اذ لا يصدق في نقيضهما
عليه قوله من حيث هما اذ من حيث انهما نقيضان خارجان عن هذا البحث
قوله في صدق الكليات ونما قال في صدق الكليات احتراز عن صدق
عنوان الموضوع عليه في الحقيقة والخارجية فان الاعتبار فيه ان كان
نفس الصدق محققا او مقدرا عند الفارابي لا امكان فرض الصدق
فللموضوع في كل ممتنع معدوم امكان فرض الصدق وان كان الصدق
ممتنعا محققا او مقدرا وليس له امكان نفسا لصدق في الخارج محققا
او مقدرا فلذا استتمت القضية ذهنية لاحقية ولا خارجية واما
عند الشيخ بن سينا رحمه الله فالمعتبر في الحقيقة هو الصدق ^{الفعل}
لكن على تقدير فرض الوجود لا بالفعل في نفس الامر ولا مع الفرض ^{بالفعل}
بل لو فرض وجوده فرض بالفعل او لم يفرض لان معنى كل ج وهذا الخص

من تفسير لغارابي مفهوما ومساو له ذاتا فكل منهما اخضر من امكن
 فرض الصدق في الكليات المذكورة هنا التحققه فيما يمتنع صدقه على شئ
 في الحاح ازالا وابدكا لكليات الغرضيه قوله كما في الكليات الغرضيه
 ومنها نقايض الامور العامة قوله لان السلب دليل على ان التباين
 الجزئي اعم من التباين الكلي والعموم من وجه قوله ولا نقض آه توجب
 النقض بالامر الشامل ان يقال يلزم من تساوي نقيضتي المتساويين
 ان يصدق كل ما ليس بممكن عام ليس بشئ وبالعكس لكن لا يصدق
 ان لا شئ يصدق عليه الاشياء والامكن وجوابه ما مر من ان الاعتبار
 في صدق الكلي امكن فرض صدقه وذلك متحقق في الكليات الغرضيه
 وان امتنع الصدق بالفعل والامكن كليا بل جزئيا اذ الفرض الممتنع
 من خواص الجزئيه وتنزيل الدليل المذكور على نقيض الامر الشامل ان
 يقال كل ما ليس بممكن عام ليس بشئ وهذه سالبه جزئيه سالبه
 المحمول فيستلزم الموجبة المحصلة القابله بعض ما ليس بممكن عام
 شئ لان سلب السلب ايجاب وهذه الموجبة كاذبه اما لانها يقتضي
 صدق احد المتساويين العينيين بدون الاخر واما لعدم موضوعها
 والموجبه تكذب بذلك لاقتضا صدقها وجود الموضوع غير الوجه
 الثاني وهو المذكور في شرح المطالع نيا سب ان لا يعتبر ولا يكفي امكن
 فرض الصدق بل يعتبر الصدق بالفعل وليس كذلك فذا قدمنا الوجه
 الاول قوله ولان بعض توجيها التنزيل الدليل بحيث لا يرد النقض
 قوله ونقيض الاعم توجيها النقض انه لو صدق ان نقيض الاعم اخضر
 لصدق كل ما ليس بممكن خاص لكنه لا يصدق اذا ما ليس بممكن خاص اما

والا فليس كل ما ليس بممكن
 عام ليس بشئ

واجب

واجب وامتنع وكل واجب وممتنع ممكن عام فما ليس بممكن عام ممكن عام
 قوله والانتساوي النقيضين ان اى اذ لو لم يصدق نقيض الاخضر على
 كل ما يصدق عليه نقيض الاعم نحو كل نقيض الاعم نقيض الاخضر لصدق
 بعض نقيض الاعم عين الاخضر لان سلب السلب ايجاب وهو صدق
 الخاص بدون العام ولوضوح هذه المقدمة وبانها لم يتعرض له بل تعرض
 للآخرى وهي صدق بعض نقيض الاخضر بنقيض الاعم فان دعوى دعوى
 العموم دعوى مقدمتين موجبة كلية على الخاص وسلب جزئي عن
 العام كما مر فيقضي بانها لما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخضر فلو لم
 بعض نقيض الاخضر ليس بنقيض الاعم وهو سلب جزئي لصدق ايجاب
 الكلي اى كل نقيض الاخضر نقيض الاعم فكان بين النقيضين تساوي
 فكذا بين العينيين نقيضا النقيضين وقد مر ان بين نقيضتي المتساويين
 تساوي ^{لان العينيين} قوله كل ما ليس له المقدمة القابله كل ما ليس بممكن خاص اما
 واجب وممتنع قوله من طرف اى الوجود والعدم قوله قلنا اذ ضروري
 الطرفين ممتنع فلا يصدق كل ممتنع اى المقدمة الاخرى قوله ولا
 كليا والام يتحقق مع الجزئيه قوله وهو الكلي الطبيعي لا كما روي ان
 الطبيعة من حيث هي كلى طبيعي اذ هي ليس من حيث هي بكنية
 والام يتحقق مع الجزئيه بل من حيث هي معروض الكلية ومعتبر العموم
 كلى طبيعي كما علم في شرح المطالع قوله من حيث انه اى المفهوم الكلى قوله
 وقد ادرجت ولذا لم يصطح على خصوص النوع او الجنس لا على خصوص
 الفصل او الخاصه والعرض العام قوله ههنا اى في علم الاصول قوله
 اعتبارا للخصائص والتفاوت وان كان في هذه الثلاثة قوله وسمى بشرط ^{الخصر}

نعم ان كان كذلك
 لا جرم عين جمل شيئا شديدا

فلا يخفى اما ان يكون بين المفهومين الكليتين تفاوت فاحش اولافان
كان فهما نوعان والمقول عليهما جنس لهما وان لم يكن فالمقول عليهما
نوع وهما فردان اعتبارا لمختصين قوله من حيث هو هو وجود لكونه جزاء
فلا يتحدد هويتهما وهو مراد القوم بالكل الطبيعي في غير هذه المسئلة
وان لم يكن عنوية على ما هي لواجب قوله لان جزء فان الماهية المحلولة
كزبد وعمر وموجوده لا شك في وجودها ومطلق الماهية جزءها
قوله والالتفات للجنس والنوع على الكل اي النوع والشخص قوله كيف
يحكم بالاتحاد فيه لا يقال معنى اتحادها الخارجى وحدة ما يصدقان
عليه لاننا نقول على ان الاصل عدم التاويل لاسبيل اليه لان كل ما يفرض
انه شئ هو ما يصدق ان عليه صح حملها عليها وحملها عليه لان الحمل
كلها او جزئيا لا بد من جريانه من الطرفين فاذا لم يكن المحمول والنوع
موجودا بنفسه بل معنى وجود كل منهما وجودا صدقا عليه لم يكن
ما فرضناه موجودا بنفسه موجودا كذلك ان هتف على انه يلزم التسلسل
وعدم الانتهاء الى موجود بنفسه وهو خلاف ما عليه نقل من خط
كاتبه قوله فذلك فقد صار موجودا لان مفروضه موجودا عاجا
قوله ووجود الطبيعة الاول ان الشخص امر اعتبارى عندنا والثاني
كون الموجود الواحد موجودات غير متناهية قوله حكما بالاتحاد
ولو قيل المراد اتحاد وجود ما صدقا عليه فقد بان جوابه قوله معقولا
فيكون الموجود الواحد موجودين قوله وعرضا فيكون مقروضا موجودا
قبله قوله ولين سم اي الوجود متخير فذلك الاستحالة في الواحد بالشخص
والوجود اي بالاعتبار لا شخص قوله يلزمه الخصوص في معنى وجود

في الوجود

لا تخم

وجود كل حصية منه في شئ قوله والمحق فالحق انه عار ومجرد من حيث
ان الصورة الذهنية حاكية له اما من حيث انها محكية فلا ولمراد هو
الاول قوله اعلم اي الوقوع واللا وقوع اعم من الايقاع والانتزاع والايحاء
والسلب قوله كما بعد الاستفهام هو اعم من قوله بعد معرفة الاستفهام
وحرف النفي كما علم في موضعه قوله ولوسم نحو الصدق مطابقة الحكم
للواقع او للاعتقاد اولها والكذب عدمهما قوله القسمان اللفظ
الكثير للمعنى الواحد والكثير قوله معرفة احكام الشرع آية هذه
التقسيمات من حيث يرجع النظم والمعنى الى معرفة احكام الشرع
واستفادتها منها فمما احتراز عن تقسيمها الى القصص والمواضع
والامثال والحكم والمواعظ وغيرها كما قاله صاحب التحقيق لا عن
تقسيمها الى نحو الكلام الابتدائي والطلبى والانكارى او الى نحو الجملة
الاسمية والفعلية وغيرها او الى نحو الفعل والاسم والحرف واسم
الفاعل والمفعول مما يتعلق بقواعد العلوم العربية كما زعم القاعاني
فان جميع مقاصد العلوم العربية التي يتعلق باستفادة المعاني
المطابقة او التضمنية والالتزامية داخله في التقسيمات المذكورة
او ملاحظه اقلها في الحقيقة والمجاز والمحمل والمفسر اما نظره في كلام
صاحب التحقيق كان القرآن الوارد في القصص والمواضع وغيرها
مندرجة في الطرق المذكورة في هذه التقسيمات فلا معنى للاحتراز
عنه فافسد من توجيهه فاولا لان ما ذكره من المحترز عنها ايضا
مندرج اذ لا خروج عن المتعابلات في كل قسم وثانيا لان تباين
اقسام كل تقسيم لاقسام التقسيم الاخر اعتبارا كما ذكره فالاندرج

وهما
قدرة القسمان الاخران اي اللفظ الكثير للمعنى
الواحد والكثير للمعنى

باعتبار لا ينافي عدم الاندراج باعتبار آخر في امثالها ومنه يعلم ان
 جملة الاقسام على التقسيمات ايضا فاسد لان الاقسام في معناها
 غير انها حاصلة من التقسيمات المبينة على الاعتبارات المختلفة فتبين
 الاقسام الحاصلة يكون اعتبارا بالان الاقسام الحاصلة لا تكون
 اقساما ولا قسيمات كما زعم قوله واستفادتها جواب اشكال هو ان
 يقال لا حاجة الى التقيد بالحيثية فان احكام الشرع متعلقة بكل
 من اجزاء القرآن قلها حرمة قرآنية على نحو الجنب والحايض فاجاب
 بان الاستفادة من البعض والكلام فيها وهي غير تعلقها بالكل
 قوله ومعناها اي جميع الاقسام للنظم لا ان بعضها للمعنى ولا
 ان الكل للمعنى لكن لا للنظم من حيث هو لفظ وصوت بل من حيث
 دلالة على المعنى عند السامع المستفاد من الوضع قوله العجز
 يعني ان اعتبار العجز من حيث المعنى شامل للعجم والعرب وهو حجة على
 الطائفتين فيكون الاعتبار في الاعجاز ما به العجز الشامل لهما وبهذا
 يعلم ان نظر القاعاني بان التحدي ليس مع العجم وحدهم بل مع العرب
 العرباء والقادرين على مثل شعراء القيس ايضا ليس بشئ قوله
 بالجموع آه اي باللفظ والمعنى قوي اما باللفظ قبل اغتاه العلية
 الغاية الباردة على بلاغة كل بليغ كان نحو امرئ القيس وغيره واما
 بالمعنى فلما ذكرنا من الاخبار عن الغيب سلامة عن التناقض والكذب
 واشتماله على الضوابط الكلية المشتملة على الجزئيات والشرائط الغير
 المتناهية من العلوم النظرية والعلمية باقسامها الستة وغير ذلك
 من القصص والعبر ومثل هذا الاعجاز كما انه قوي شامل ايضا لان اعجاز

قوله بان الاعجاز الذي هو ذاتي القرآن اوله
 المساوي على القولين منه

قوله وان الاعجاز جوب قوله الاعجاز بمعنى تام
 كما في نحو العجم منه

آية الغلبة كالنيرة

اللفظ

اللفظ بحيث لا يتقدر على الايتان بمثل احد من العرب العجمي شملها وليس
 هذا الاعجاز منخص بالعجم كما عجز شعراء امرئ القيس حتى يظن انه
 غير شامل واما انه اشمل من الاعجاز بالمعنى لان الاعجاز بالمعنى من
 الحيثيات المذكورة يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم كالا
 ولا سيما القدسي وسبجي ان الاعجاز للقرآن ذاتي فينبغي ان لا يوجد
 في غيره وليس ذلك بالجموع فان قلت ذاتي الشئ يكون شاملا لا فراد
 والاعجاز فيما دون قدر السورة وهي ثلث ايات غير متحقق مع انه فراد
 ولذا اشترط الصاحبان في فرض القراءة ثلاث ايات وآية طويلة
 قلت لا يم عدم تحققه فان الذاتي اعجاز صورة من جنسه لا اعجاز
 كل لفظ او كلام او انه في نفسه وليس سلم فيتحقق باعتبار انضمامها
 مع طرفيها قريبا وبعد كما سيجي بحث الكتاب وبه يسقط نظر القاعاني
 في ان الواجب في الصلاة مطلق القرآن لا القرآن المعجز حتى يتم
 الاستدلال بالاعجاز قوله باحد الوجهين اي اما بالطلب المتأمل
 والاستفسار كما في غير المتشابه واما بكم عنان ذهنهم عن رجاء
 الوقوف كما قال فخر الاسلام وهذا اعظم الوجهين بلوى قوله
 يظهر المراد وسبجي ان الحق ان يفسر بالاظهار قوله لان الدلالة لا
 الا لفهام والوقوف والفهم اما اول فلان الدلالة صفة اللفظ
 اولا وصفته لاولية كونه بحيث يفهم منه فان الفهم وما في معناه
 صفة الفاهم اولا واما ثانيا فلان الكلمة كلمة قبل الاستعمال ولا فهم
 بالفعل قبله وذلك لان عبد القاهر رحمه الله فسر الكلمة بكل لفظ دللت
 فلا بد ان يتحقق الدلالة في كل كلمة فلو فسرت بالفهم المتأخر عنه

قصار

قوله وبعضهم في بيان ظهور المراد وهو صاحب
 التفكيح وسبجي ان الحق ان يفسر بالاظهار
 قوله كيفية الدلالة انها بالعبارة او اشارة غيرها

الاستعمال لم يكن قبله كلمة قوله مخاطب الزكي والغبى فان الذي يناسبه
 من العبارات الحسنة الدلالة والاعتبارات اللفظية الرعاية
 ما لا يناسب لغيرها قوله ليقدم في الذكر بذلك الاعتبار كما فعله
 فخر الاسلام ومن تبعه وحين وجد وجد الجواز فلا يحل على الخطاء
 لما قيل ولا تظن لكلمة خرجت من في اخيك سوأما وجدت له
 محله فان قلت فلم يقدم وجوه الوقوف بذلك الاعتبار فان
 الوقوف ايضا عام الاستعمال وما الفارق بين القسمين قلت
 الفارق هو ان الذي في اقسام البيان من ظهور المراد هو الحاصل بسبب
 الوضع فناسب ذكرها عقيب اقسام الوضع والذي في وجوه
 الوقوف هو الحاصل بسبب الاستعمال فالحاسب ذكرها بعد اقسام
 الاستعمال فليفهم قوله من جواز اجتماع كباين الما وال مشتركة
 فان الاول قسم للثاني باعتبار التاويل الطاري قسم له باعتبار اصل
 الاشتراك قوله اي لا يضم القرينة معناه عدم اشتراط ضم القرينة
 لا اشتراط عدم ضمها ليلزم المناقاة بين الظاهر والنص فان الحق
 امكان اجتماعهما في الكلام لو احدا ما بالنسبة الى معنى واحد كما في نحو
 اقيموا الصلوة واقروا الزكاة ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
 شيء عظيم فمن ظاهرة في الاقامة والابتداء والاتباع ونص فيها ايضا
 لسوقها لهداية القرينة كالحال والمقاليه واما بالنسبة الى معنيين
 نحو احل الله البيع وحرم الربا فانها ظاهرة في الاحلال والتحريم نصان
 في التفرقة الى اجتماعهما بشير لفظه فخر الاسلام ان النص ما ازاد وضوحا
 على الظاهر منه شتما على وضوح الظر وزيادة وكذا الكلام في قوله المنس

قوله تعالى ولا تظن لكلمة خرجت من في اخيك سوأما وجدت له
 محله فان قلت فلم يقدم وجوه الوقوف بذلك الاعتبار فان
 الوقوف ايضا عام الاستعمال وما الفارق بين القسمين قلت
 الفارق هو ان الذي في اقسام البيان من ظهور المراد هو الحاصل بسبب
 الوضع فناسب ذكرها عقيب اقسام الوضع والذي في وجوه
 الوقوف هو الحاصل بسبب الاستعمال فالحاسب ذكرها بعد اقسام
 الاستعمال فليفهم قوله من جواز اجتماع كباين الما وال مشتركة

قوله تعالى ولا تظن لكلمة خرجت من في اخيك سوأما وجدت له
 محله فان قلت فلم يقدم وجوه الوقوف بذلك الاعتبار فان
 الوقوف ايضا عام الاستعمال وما الفارق بين القسمين قلت
 الفارق هو ان الذي في اقسام البيان من ظهور المراد هو الحاصل بسبب
 الوضع فناسب ذكرها عقيب اقسام الوضع والذي في وجوه
 الوقوف هو الحاصل بسبب الاستعمال فالحاسب ذكرها بعد اقسام
 الاستعمال فليفهم قوله من جواز اجتماع كباين الما وال مشتركة

ما ازاد وضوحا على النص ولذا قال هنا ايضا في النص ورويه الواو
 في المفسر مع شئ بلقط مع قوله ورويه نمازاد الواو بنيتها على ان فهم
 مقصود النص كما يتوقف على قرينة السوق يتوقف على دلالة الصيغة
 ايضا ذكره في سائر الاقسام قوله لغرض واستعارة يصح تعليلا
 لا مكان الدرك العقلي ويصح تعليلا للخفاء المقدر ان يمكن درك
 خفايه الحاصل لغرض وكذا التوجيهان في لازدهام معانيه قوله
 او غيرها فدخل مجموع اقسام الخفاء في التشابه ولا خفاء في صحة تاويل
 الاقسام الثلاثة منها فلا وقف عندهم في قوله تعالى جل وعلا الله
 بل يجعلون قوله تعالى جل وعلا والرسخون معطوف فاذا لم يروه عليهم
 ان الله تعالى جل وعلا ذم تاويل التشابه فكيف صح جوازه اجماعا في
 في الاقسام الثلاثة اجابوا بان الذم ليس مطلقا بل ذم الزايغين
 اي اهل البدع والاهواء بالتاويل الذي يشتهونه لا ما يؤول كان لا
 ريب انه خلاف الظاهر لا بما اختلف قال ابو بكر الصديق رضي الله تعالى
 عنه لله تعالى عز وجل في كل كتاب سر وسره في القرآن هذه الحروف
 قوله خلاف الظاهر اي التاويل الفاسد الذي سئل عنه هو ميل اليه
 طبعه كالمجسم والكلامي من حيث حملوا النصوص على معان توجب
 المجسمه والمكان قوله اراده الحصر في القرآن كما في قوله تعالى جل
 ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل
 الله وآخرون يقاتلون ونفسير اخر باعبارهم تفسير للشكوة
 بالمعرفة وفيه غلط ومغلطه القائل بل المراد واغيارها
 لا اغيارها مستغرقا قوله اي مقصود لا كما في النص من ان يكون
 او عدم ارادة الحصر كما في تفسير الساعية

قوله تعالى ولا تظن لكلمة خرجت من في اخيك سوأما وجدت له
 محله فان قلت فلم يقدم وجوه الوقوف بذلك الاعتبار فان
 الوقوف ايضا عام الاستعمال وما الفارق بين القسمين قلت
 الفارق هو ان الذي في اقسام البيان من ظهور المراد هو الحاصل بسبب
 الوضع فناسب ذكرها عقيب اقسام الوضع والذي في وجوه
 الوقوف هو الحاصل بسبب الاستعمال فالحاسب ذكرها بعد اقسام
 الاستعمال فليفهم قوله من جواز اجتماع كباين الما وال مشتركة

قوله تعالى ولا تظن لكلمة خرجت من في اخيك سوأما وجدت له
 محله فان قلت فلم يقدم وجوه الوقوف بذلك الاعتبار فان
 الوقوف ايضا عام الاستعمال وما الفارق بين القسمين قلت
 الفارق هو ان الذي في اقسام البيان من ظهور المراد هو الحاصل بسبب
 الوضع فناسب ذكرها عقيب اقسام الوضع والذي في وجوه
 الوقوف هو الحاصل بسبب الاستعمال فالحاسب ذكرها بعد اقسام
 الاستعمال فليفهم قوله من جواز اجتماع كباين الما وال مشتركة

ف قوله على ان لا يراد الا واحد بيان حاله عند صاحب المذهب كما سببا
بغير الاسلام وجه الله تعالى وان لم يكن موضعه وليس قيد المقصود
فلا يخرج به المشترك على مذهب من قال بعمومه قوله لاصطلاحنا في
ان الماثل من الأدلة الظنية لا في العموم والخصوص فان ما ضربنا
اعم لان تعيين احد المحتملين اعم من تعيين المحتمل المروج قوله وهو
محكم جواب عما يقال انه لا نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فحينئذ يكون ما ذكرت من الامثلة محكما لا مفسدا قوله والقول بان
الكل رد لاعتراض ابن الحاجب حيث قال لكل معنى واحد فكيف
يفرق بينهما بان لكل معنى التبعيض واجمعون التفرقة قوله والسفير
السفير الرسول سمي به لانه يكشف عن مراد المرسل والسفير بياض
النهار سمي به لانه يكشف عن اخلاق المرء واحواله قوله وقيل بخلاف
القول بانه مصيب في مقدمات سبعة لان مذهبه ان المجتهد
المخطئ فخطا ابتداء وانتهى كما سيجي في مباحث الاجتهاد قوله بعد
الطلب فان الطلب طلب ما يصدق عليه من المحتملات والتأمل
تعيين ما هو المراد منها بالرأى قوله والمعنى مجازي وانما قال مجازي
ولم يقل مجاز لان خبر الاطلاق وقد قال الحقيقة في اللفظ ومجازي
الاطلاق فكذلك المجاز اذا قيل باللفظ فيكون الحقيقة المطلقة
على الاطلاق والاستعمال والارادة مجازيا واطلاقها مجازيا فلهذا
تنبيه على ان المجاز كذلك اي حقيقة في اللفظ ومجاز في الامور الثلاثة
كالحقيقة قوله في مورد القسمة اي مورد قسمة النظم والمعنى في العشر
قسما قوله له واللان وضعها وان كان نوعيا لم يلاحظ فيها الوضع الاول

قوله على ان لا يراد الا واحد بيان حاله عند صاحب المذهب كما سببا
قوله بغير الاسلام وجه الله تعالى وان لم يكن موضعه وليس قيد المقصود
قوله لا يخرج به المشترك على مذهب من قال بعمومه قوله لاصطلاحنا في
قوله ان الماثل من الأدلة الظنية لا في العموم والخصوص فان ما ضربنا
قوله اعم لان تعيين احد المحتملين اعم من تعيين المحتمل المروج قوله وهو
قوله محكم جواب عما يقال انه لا نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله فحينئذ يكون ما ذكرت من الامثلة محكما لا مفسدا قوله والقول بان
قوله الكل رد لاعتراض ابن الحاجب حيث قال لكل معنى واحد فكيف
قوله يفرق بينهما بان لكل معنى التبعيض واجمعون التفرقة قوله والسفير
قوله السفير الرسول سمي به لانه يكشف عن مراد المرسل والسفير بياض
قوله النهار سمي به لانه يكشف عن اخلاق المرء واحواله قوله وقيل بخلاف
قوله القول بانه مصيب في مقدمات سبعة لان مذهبه ان المجتهد
قوله المخطئ فخطا ابتداء وانتهى كما سيجي في مباحث الاجتهاد قوله بعد
قوله الطلب فان الطلب طلب ما يصدق عليه من المحتملات والتأمل
قوله تعيين ما هو المراد منها بالرأى قوله والمعنى مجازي وانما قال مجازي
قوله ولم يقل مجاز لان خبر الاطلاق وقد قال الحقيقة في اللفظ ومجازي
قوله الاطلاق فكذلك المجاز اذا قيل باللفظ فيكون الحقيقة المطلقة
قوله على الاطلاق والاستعمال والارادة مجازيا واطلاقها مجازيا فلهذا
قوله تنبيه على ان المجاز كذلك اي حقيقة في اللفظ ومجاز في الامور الثلاثة
قوله كالحقيقة قوله في مورد القسمة اي مورد قسمة النظم والمعنى في العشر
قوله قسما قوله له واللان وضعها وان كان نوعيا لم يلاحظ فيها الوضع الاول

قوله لا كما

قوله لا كما اي لا الاعم كما يستند اليه فقط وكما يستند اليه الى الوضع
والى القرابين كما في المجاز اذا لا بد في فهم المعنى منه من معرفة الوضع ثم من
وجود القرابين لصارفة من الموضوع له قوله لاخذة واخذة من الحق بمعنى
العقد واخذة من الحق بمعنى الثابت قوله كالاكيلة التي اكلمها ^{السبع}
من الشاة ونحوها وكما نطبعة التي ماتت من النطخ قوله المستعمل اي في
المعنى لان المراد بالاستعمال يكون ذلك لا ذكوا اللفظ فقط ولا يدخل فيه
لفظ ذكر في الكلام ولم يرد به معنى فيكون مثله مبهلا قوله لتناوله
المذهبيين اي لتناوله مذهب من يشترط النقل في احاد المجازات
فان وجود العلاقة غير كاف لصحة التجوز عندهم قوله بل كتابتهما غافلا
كنايتهما مجاز لان كناية الاصوليين قد يكون مجازا كالمجاز الغير المتعارف
وقد يكون حقيقة كالضمائر والحقيقة المبهمة والنسبة الى متعارف
المجاز كما ان مجازهم قد يكون كناية كالاول وقد يكون صريحا كالمجاز ^{المتعارف}
فبين الكناية والمجاز عموم من وجه عند الاصوليين ومباينة عند
ائمة العربية قوله فليست بكنايات هذه العبارة يحتمل وجهين وقد
قيل بهما ان ينبغي كونها كنايات مطلقة وهو المشهور وان شئ كونهما
كنايات عن الاطلاق وان سلم كونها كنايات في الجملة وهو الذي اختاره
القاعاني قوله لا كنايات قال القاعاني فليست كناية حقيقة لصدق
تعريفها عليه وهو ما لا يعلم المراد منه الا بالقرينة ولان المراد منه
ليس مطلق البينونة بل المخصوصه وذلك لا يعلم الا بالقرينة ولان
البينونة اعم من البينونة النكاحية وغيرها والعام لازم للخاص فيكون
الانتقال من لازم الى المألوم فنقولنا هذا لعدم استقرار المراد

البينونة

قوله على ان لا يراد الا واحد بيان حاله عند صاحب المذهب كما سببا
قوله بغير الاسلام وجه الله تعالى وان لم يكن موضعه وليس قيد المقصود
قوله لا يخرج به المشترك على مذهب من قال بعمومه قوله لاصطلاحنا في
قوله ان الماثل من الأدلة الظنية لا في العموم والخصوص فان ما ضربنا
قوله اعم لان تعيين احد المحتملين اعم من تعيين المحتمل المروج قوله وهو
قوله محكم جواب عما يقال انه لا نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله فحينئذ يكون ما ذكرت من الامثلة محكما لا مفسدا قوله والقول بان
قوله الكل رد لاعتراض ابن الحاجب حيث قال لكل معنى واحد فكيف
قوله يفرق بينهما بان لكل معنى التبعيض واجمعون التفرقة قوله والسفير
قوله السفير الرسول سمي به لانه يكشف عن مراد المرسل والسفير بياض
قوله النهار سمي به لانه يكشف عن اخلاق المرء واحواله قوله وقيل بخلاف
قوله القول بانه مصيب في مقدمات سبعة لان مذهبه ان المجتهد
قوله المخطئ فخطا ابتداء وانتهى كما سيجي في مباحث الاجتهاد قوله بعد
قوله الطلب فان الطلب طلب ما يصدق عليه من المحتملات والتأمل
قوله تعيين ما هو المراد منها بالرأى قوله والمعنى مجازي وانما قال مجازي
قوله ولم يقل مجاز لان خبر الاطلاق وقد قال الحقيقة في اللفظ ومجازي
قوله الاطلاق فكذلك المجاز اذا قيل باللفظ فيكون الحقيقة المطلقة
قوله على الاطلاق والاستعمال والارادة مجازيا واطلاقها مجازيا فلهذا
قوله تنبيه على ان المجاز كذلك اي حقيقة في اللفظ ومجاز في الامور الثلاثة
قوله كالحقيقة قوله في مورد القسمة اي مورد قسمة النظم والمعنى في العشر
قوله قسما قوله له واللان وضعها وان كان نوعيا لم يلاحظ فيها الوضع الاول

المراد جواب عن الاول وقولنا وعندهم لعدم الانتقال جواب عن الثاني
فوجه الاول ان المعبر هو الاستتار في مراد اللفظ الذي سمي كناية
لا الاستتار في مراد المنكسر والا كان كما فيه مخفاً عما من فنون ^{العلم}
كناية وليس كذلك ان قيل ما من لفظ الاوقية خفاً والخفاً فيما
فيه ليس في المراد بهذه الالفاظ بل في المراد بالتكم بهذا الكلام ^{ولست}
خصوصية البيئونه مستفادة من لفظ البايين والا كان مجازاً
لان اطلاق العام على الخاص بخصوصه كالطلاق المطلق على المعيد
معدود من اقسام المجاز المرسل وقد عترفوا عن آخرهم ان الفاظ
الكنايات ليست مجازاً ان كان نقله هو ايضاً بل مستفادة من النية
التي لم يشترط الالها وتوجيه الثاني انه لو بني على الانتقال من العام
اللازم الى الخاص الملزوم فاما من حيث انه لازم ولا يصح ان اللازم
من حيث انه لازم لا انتقال منه كما اعترف ائمة العربية وامامهم ^{فمن}
ملزوما فيكون مجازاً ولا شك ان الملازمة لم يعتبر مساوية من الطرفين
لان ادعاءهم الابهام في جهة البيئونه ينافي فيه فان مبناه اعمية
البيئونه ولو سلم اقتضى ان يكون ذكر العام وارادة الخاص كناية
مطلقاً لان العام لازم الخاص مطلقاً والتفصيل منهم بخلافه
قوله استتار المراد لان موضوعها اللغوية مرادة والابهام في متعلقها
كما في جاءني زيد فانه صريح لا ينافي فيه الابهام في انه جاء ما شيا او
راكباً وفي الدار او في المسجد بخلاف طويل الجاد فان موضوعه اللغوي
غير مراد فاستتر مراده وكذا نوؤمة الصخي وغيره قوله لا يراد ^{الحقيقة}
اذ لو اريد غيرها فاما بدونها فقد صرف عنها بلا صارف او معها

قوله وعندهم والاختلاف في التتميم
وغيره من هذه
فمنه المسكت تفضل
بعضه ينطق
الضحي
ثم

فالا

قوله ثم جرد لراة الموضوع لم جرد على الفرق الاول وقوله
ولا انتقال من اللانم جرد عن الثاني منه
قوله اول من جنس الشبه اى من حيث الاختلاف خلاط النسب **مس**
وقا العبد ومنه زوال الملك لصحة الخلط والفقير قول
الخاص الى كسوف لم من كل وجه ومن وجه
وقا وقوله صالح التقي

[illegible]

نوع الحكم على نوع العلة من عالمها
واقاما لاحاله وهو بدتبت

جنسه على نوعه او بالعكس وعلى جنسه شرعا واما بالطرده ومع انه غير
معتبر عند المحققين فذا بوجوه الحكم عند وجود العلة شرعا فلا يختص
عن التزام مقدمة شرعية في بيانها قوله جهتان لانه الاصل هنا
بمعنى الراجح المتقدم في الاعتبار وذلك الاعتبار اما لاهل اللغة
او للمشريعة عند الاستدلال باعتبار الاول مباد وبالثاني مسا
قوله كانه فعل في الوجوب فان فعل حين ما يشك انه موضوع للوجوب
او الندب يصدق عليه انه موضوع مستعمل وضعا فيهما لكن لا معا
اذ على تقدير استعماله وضعا في احدهما لا يستعمل في الآخر اذ لا يخلو
المشترك انه مستعمل وضعا في كلا المعنيين لكن في زمانين لا يقال
هذا المنفرد يخرج بقوله من غير ترجيح لجرمان الترجيح فيه فان الترجيح
عند الموجب للوجوب وعند النادب للندب كما سيجي لانا نقول معنى
قولنا من غير ترجيح لاحدهما على الآخر كترجيح الحقيقة على الجاز وهذا
المفرد حين ما شك في وضعه لا يتعين له ماهو الموضوع له فلم يكن
فيه تحقق الترجيح الاستعمالي اذ المحقق فيه لترجيح الوضع في الين
قوله كالامكان الخاص فانه ليس مستعمالا في السلب على سبيل البدل
فليس مشتركا بالنسبة الى سلب الطرفين بل المشترك مطلق الامكان
بين المعنيين الخاص والعام قوله غير متناهية بالنسبة الى حال
كل واحد واحد من المستعملين اذ المراد الافراد الممكنة الوجود لا
ما يدخل تحت الوجود بالفعل قوله والجهد التي جوابا لشكال هو ان
حاصل الدليل ان المشترك تحت وضعه لاستيفاء المعاني الغير
المتناهية وكيف يصح ذلك والمعاني التي وضع لها المشترك حمل

قوله مطلقا حال من العلم والصدق او سببا حال من
الصدق والعقبة قوله المنفرد والشك في جعله اخرج المقتر
قوله لا يخرج اى هذا المنفرد جوابا لشكال يبنى الترجيح لانه ترجيح
استعمال لا وضعية

قوله في قوله المانعة عن الحقيقة وسمى قوله صارفة
لحصوله على ما سيجي منه

معلومة
متناهية كيف وعدم تناهيها تمتنع فان الواضع هو العباد او
الله تعالى جل وعلا ولكن باعتبار حاله لان وضعه لتفاهم كما
سيجي و تمتنع عدم التناهي في احواله واعتبار انهم قوله ان اريد
بها المختلفة ولاشك ان الاعداد المختلفة غير متناهية لانها امور
اعتبارية يتقطع باقطاع الاعتبار العقلي فان العقل غير قادر
على الاعتبارات الغير المتناهية لان كل اعتبار يقتضي زمانا وز
المعتبر متناهية عندنا على ما فسرنا فلو لم يكن لخصوصها وان
كان لخصوص القديم والحادث لكونه مشتركا لفظيا لاختلاف
حقيقتها ما اذا اعتبر خصوصهما قوله لو كان الاختلاف لما ثبت في علم
المتناهي ان الماهية في نفسها لا تقتضي تفاوت وانما يحصل التفاوت
باعتبار تفاوت قابلية الافراد بما يكون وجوده من ذاته يكون واجبا
وبالا فلا قوله مغاير بالحقيقة الا يرى ان علم الله تعالى جل وعلا هو
لا حصول صورة الشيء في العقل كعلمنا والالزم ان يكون ذاته تعالى
جل وعلا محل الحوادث قوله وعن هذا اي ويستفاد عن هذا ان كل
مشكك زائد على ما يقال عليه ولا يلزم ان لا يكون تفاوت كما قاله قوله
مراجعة في الاستعمال والمراد من قوله من غير مرجح في تعريف المشترك
وهو عدم الترجيح في الدلالة قوله منع المقدمة اي الكبرى وهو قوله
ولا شيء من التفاهم التفصيلي يحصل مع ذلك على منع الصغرى
وهي قوله وانما المقصود التفاهم التفصيلي المؤلف لقرنها في الذهن وتو
في الاهتمام لكونها كليها كما عرف في موضعه قوله وفيه بحث لجواز كونه
محفونا بامور يضطر العقل الى الجزم بسلبها والتحان البحث فيه هو ان

بالمصلحة لا في متناهية
قوله على تقدير تسليم واردة في المعاني المختلفة او الاعتبارية
قوله من اعتبار التوالم هو كالمحتاج
قوله ويتولد على الدليل الثاني منه

يقال مساواة المنفرد انما يلزم في الدائر بين الانفراد والاشتراك ولا يلزم منه الاحتياج الى الاستفسار في كل لفظ بل في اللفظ الذي فقط والاصح ان يقال الشوك عارضه بالنسبة الى الانفراد عروضا ^{شبهة} على الوحدة والاصل في كل عارض عدمه **قوله** ^{سم} انما قال الثالث تنبها على سبق الدليلين على ان الاشتراك خلاف الاصل احدهما انه عارض والاصل في كل عارض عدمه والثاني انه اقل والاقل مرجوح والثالث ان فيه مفسدة للسامع والمتكلم والاصل ما فيه عدمها **قوله** وان كان حصول الفائدة فاختيار الجوار على القضا لا يهاجم الجمع المتضادين هما الخشيش والخيار وان لم يكونا مترادفين ^{هنا} هنا فذا صارا بها ما لمطابقة لا مطابقة حقيقة وفي اختيار الحسن على الخشيش وان كان بمعناه واظهر منه في ذلك المعنى وجودا ^{اشارة} النظر حقيقة لا ابهاما لانها باعتبار المعنى المراد وان كان اعتبار الترادف باعتبار معنى اخر قوله وغير ذلك نحو اظهار وفور الرغبة والنشاط والارتياح كما في الكشف عند تفسير قوله تعالى جل وعلا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم قوله اي بدون الانتقالين التفسير يدل على انه لفظا غير وفيه ابهام فانه لفظ ابن الحاجب والابهام انه يحتمل ان يراد به اما دون الانتقال مطلقا كما في الحديث وقضايا قياتها معها وان يراد ما دون الانتقالين فغيره بالثاني كما سيجي قوله باسمها اي بان هذا اللفظ حقيقة في هذا المعنى او مجاز قوله واحدها كان يقول هذا اللفظ في هذا المعنى مستعمل في الموضوع له وضعه تحقيقا او في غيره او خاصتهم ما كان نقول هذا اللفظ لا

قوله احدها للقافية او الوزن ^{اشارة} قوله لسان الكلام نحو انك انت علام الغيوب او الخاطب نحو انك لمن المرسلين او اظهار التمسك والتحنن ونحو في هذه العظم ^{اشارة} قوله يعرفان بسكون العين من المعرفة

بفتح قوله وليس في الاخرين جواب سوال توجيهه ان الحد والخاصة كاسان فكيف عدم التحصيل ^{مقيد} لما ضروريا وحقيقة الجواب منع المقيد اي لان انهما كاسان ههنا فان المراد بالكسب ما فيه الانتقال الثاني لان المبادى حصلت بالتعليم ونص اهل اللغة ثم ولو سلم انهما كاسان لكن التصور والمراد هنا كسب التصديق بالحقيقة والمجازية لا كسب تصور الحقيقة والمجاز قوله لجواز ان يكون جواب عما يقال نفى جميع المعاني الحقيقية عن محل الكلام انما يصح لو علم المراد وعلم ان ليس ذلك المراد من المعاني الحقيقية فاجاب بمنع ذلك التوقف لجواز ان يكون حصل كحقائق معلوما سابقا ^{المتناول} اهل اللغة قوله ان ورود الدورات انما قال ورود الدور مطلقا الصريح المورد في الاعتراض الاول والدور المضمر المورد في الاعتراض الثاني حيث يندفعان بهذا فعلم ان الجواب الثاني اشمل ودافع للاعتراض بخلاف الاول فانه مخصوص بالاعتراض الثاني قوله ^{اشارة} سواء علم المعنى الحقيقي والمجازي بعينها او الحقيقي بعينه وعلم ان غيره مجازي فهذا يعني ايضا قوله بصحة سلب ونعزم صحة سلب بعد صحة سلب الحقيقي عن محل الكلام ان المراد الحقيقي فيندفع الاعتراض قوله ولا منافاة بجواب سوال توجيهه ان صحة السلب تعريف بالقرينة الصارفة وهي قرينة المجاز لا اشارة المجازية والفرق بينهما ان قرينة المجاز لا ثبات المعنى المجازي بصرف الارادة عن الحقيقة واما المجازية لا ثبات كذا اللفظ مجازا حقيقة قوله وهو وان كان جواب ما يقال ان الامارة غير ملزمة انعكاسها كما التزم في الحد فلا وجه للارادة

لا نفى معناه عن هذا المحل او صرح ص ^{اشارة} لا نفى معناه عن هذا المحل او صرح ص

قوله ولين ^{اشارة} قوله ولين

قوله وعلى عكس الحقيقة ^{اشارة} قوله وعلى عكس الحقيقة

بأنها غير منعكسه قوله **والا** كان متواطفا لمبادر بكسر الدال وهو الاحد
 الدائر ليس تبادره على انه المراد والموضوع له **والا** كان متواطفا فلم يلزم
 كون المشترك حقيقة فيه ليلزم كونه في المعين مجازا وانما يلزم لو كان
 تبادر غير المعين وهو الاحد لدائر على انه المراد وكذا المبادر بالفتح اي
 المسوق وهو الاحد المعين من معاني المشترك لانه يسبقه الاحد الدائر
 في فهم المخاطب عند عدم القرينة ليس كونه مسبقا به وهو سابق
 عليه على انه المراد فلا يقتضي مجازية المشترك في المعين يقتضيها
 لو كان تبادر الاحد الدائر وسبقه على احد المعين على انه المراد
 والموضوع له بل على انه لازم المراد المعين المجهول ذاته قوله وسيظهر
 ضعفه بان المقصود تبادر لغيره على انه المراد والموضوع له وهذا
 التبادر ليس كذلك **والا** كان متواطفا قوله غير واضح بالنسبة الى
 من يعتبر فهمه للتبادر وهو المخاطب فان التبادر المذكور في العلامتين
 هو بالنسبة الى المخاطب وهذا هو الاحد الدائر من المعنيين او من
 المعاني المعينه سواء كان تبادره على انه المراد والموضوع له كما عند
 من يجعل معنى المشترك الدائر بين الوضعين الاحد الدائر كالسكا
 او على انه لازم المراد كما عند من يقول بان الاحد الدائر من معاني
 المشترك وهو الجمهور اما الاحد المعين من الشئ والاشياء فان
 علم المخاطب ذاته فالبحت ليس فيه وان لم يعلم ولا يتبادر الى فهمه
 هو بعينه قطعا لاحتمال اللفظ كالمعنيين عنده بل يتبادر في فهم
 المخاطب ولا الى الاحد الدائر لكن عند علم بان المراد معين منهما يكون
 تبادره على ان الاحد الدائر لازم المراد الذي هو المعين الغير المعلوم

قوله **والا** كان متواطفا لمبادر بكسر الدال وهو الاحد
 الدائر ليس تبادره على انه المراد والموضوع له
 كان حقيقة في العدد المشترك فكان متواطفا
 قوله **والا** كان متواطفا لمبادر بكسر الدال وهو الاحد
 الدائر ليس تبادره على انه المراد والموضوع له
 قوله **والا** كان متواطفا لمبادر بكسر الدال وهو الاحد
 الدائر ليس تبادره على انه المراد والموضوع له

قوله غير واضح اي في حق التبادر الى فهمه للمخاطب لان الضمير
 في احدهما للمعنيين مستعمل

الذات

الذات ويكون هذا المعين مبادر بالفتح الدال اي مسبقا بفهم الاحد
 الدائر ويكون لاحد الدائر مبادر بكسر الدال اي سابقا فهمه على فهم
 الاحد المعين هذا هو التحقيق نعم بين الاحد لا بعينه وبين الاحد
 المعين الغير المعلوم الذات فرق من وجوه لكن لا بالنسبة الى فهم
 المخاطب وتبادر معناه الى فهمه الاول ان الاحد لا بعينه معلوم
 بالاجمال والعموم والاحد المعين المجهول الذات معنى غير معلوم في ذاته
 فهما كان يقال جاء في زيد في موضع فيه زيود فبين غير المعلوم وبين
 المعلوم بالابهام يؤن بين الثاني ان الاحد لا بعينه يحتمل قصد
 العموم لا سيما في سياق النفي لانه منتشر كما علم في جاء في احد
 والاحد المعين الغير المعلوم ذاته لا يحتمله لانه فرد مقيد ولا
 يلزم من انتفاء المقيد انتفاء جميع افراده فلعل انتفاءه بانتفاء
 قيده كما جاء في ما جاءني رجل بل رجلا ونحوه في ان لا ريب فيه
 بالنسبة يوجب الاستغراق وبالرفع يجوز الثالث ان الاحد لا
 بعينه يحتمل عدم احتمال فيجوز صدقه على المعين كما هو المراد فيما نحن
 فيه واعتبار عدم التبعين فلا يجوز صدقه على المعين اما الاحد
 المعين المجهول ذاته فالواجب صدقه على المعين فضلا عن صدقه
 عليه قوله كما مر في التنبهات السالفة في تقسيم الواحد للكثير قوله
 بعدم المانع حاصلة ان العلم بعدم الاثر لا مانع يتوقف على العلم
 بعدم المؤثر اذ لو يعلم عدم المؤثر الذي يصلح مصلحة مزاحمة لمفسدة
 المانع لصح بوجوده فيكون عدم الاثر مانع من تأثيره وقد فرض بان
 عدم الاثر لا مانع قوله بخصوصية المقضي وهو الوضع حتى يحكم بعدمه

جاء في رجل لا امرأة ولا يراد به معية
 وان يقال

قوله قد يطعن كما لا يخفى لانه قد يحتاج قوله ولا يتعكف اي ليس
 بالاحد مادة الحقيقة مستعمل

على العلم بعدم ذلك المقتضى قوله وهو لو وضع فيعلم ان عدم الاثر
 لا مانع اذ لو لم يحكم بعدم ظهور العقل ان يوجد المورث يكون عدم
 الاثر مانع قوله بخصوصه المقتضى وهو لو وضع حتى يحكم بعده فبتوقف
 على العلم بعدم ذلك المقتضى قوله وهو لو وضع فيعلم عدم الاثر لا
 بمانع اذ لو لم يحكم بعدم لجواز العقل ان يوجد المورث يكون عدم الاثر
 مانع قوله فيما عدا المقيد مثلاً الخلة لما لم يطرد في مطلق الطول علم انه
 مجاز فيما عدا سيرة الترويض والسؤال القرية لما لم يطرد في مطلق الجراد
 وغيرها علم انه مجاز فيما عدا سؤال اهل القرية او اهل البساطا في
 عدا ما يصح مسنولاً عنه فكذلك انزل عليه الامثلة الثلاثة فلا نقض
 اذ لم يختلف حكمها بل الثلاثة ايضاً حقايق مفيدة كالمثاليين ولا دور
 ايضاً اذ لم يؤخذ عدم المانع قيداً في عدم الاطراد حتى يلزم منه
 التوقف على العلم بعدم الوضع قوله في المقيد لا في المطلق ليقا^{بعدم}
 اطراده وعدم صحة اطلاقه على بعض افراد المطلق قوله لما اشعرت
 فاما ان يكون مشتركاً بينهما او مجازاً في احدهما لكن المجاز اولى على ما
 سيجي قوله ولا ينعكسان اي ليس عدم التزام التقيد ولا عدم
 التوقف على صحة التفسير ما رتبين للتحقيقه لان العدميين قد يوجد^{ان}
 في المجاز كالمجاز في غير المضاعف وغير صورة المسألة - قوله في مطلق^{معنى}
 اي سواء كان جزءاً او خارجاً شكلاً او كيفاً وكما وطرفاً او وضعاً او
 نسبة او غيرها قوله والالم يفهم فلا يخفى ليس ظاهر البتة الاسد
 ليس مشتهراً بذلك والموجود ليس ظاهراً انتفاءً عن غيره قوله
 والتعيين جواب سوال وهو ان يقال فهم المقصود انما هو بسبب القرينة

قوله كما لم للعقل ان لا يتصور اليه ليس شياً
 له تعلق وحقيقة القدرة شئاً للقلوب
 منه

وكما يحصل بها صرفاً للفظ عن الموضوع له يحصل فهم المراد ايضاً
 والجواب ان الملتزم بالقرينة هو لصف لا التعيين كما في نحو رايت
 اسداً يرمحاً وفي الحمام حيث لا يقتضي شئاً منهما الشجاعة قوله
 والاقتضال الصوري فلا اقتضال الصوري اربعة الاستعداد^{والكون}
 عليه والاول اليسر والمجاورة قوله على مذهب المتقدمين انما قال على^{منه}
 المتقدمين لان المتأخرين لا يعدونه من اقسام المجاز ولذا لم يتناولوه
 حدهم المذكور فيما سلف قوله كالمسك الخ كونه بالفعل في نظر المتكلم
 ولا يلزم منه كونه في الواقع كذلك لانه لا يتصور الا من عالم الغيوب
 فلا يرد فطر التقناز ان يثقل قوله اعصر خراش اربقت قوله ففنية حنيفة
 عند ارادة عين الموضوع له ولا يرد المستعمل من الصفة في فرد من
 افرادها بخصوصية فان مجازيتها لكون المستعمل غير ما وضع لها من
 المعنى لان الخصوصية غير ملحوظة في وضعها فاطا اصل ان التقسيم^{كما في التقناز ان}
 هنا باعتبار الزمان لا باعتبار الحدث والجمع قوله حيث لا يثقل اي لا
 باعتبار ان ينزل التضاد منزلة التشابه والامكان اطلاق احد الضدين
 وارادة الاخر استعارة قوله كرضي الله عنه في قوله تعالى جل وعلا والله
 ورسوله اخوان برضوه باعتبار ان الضمير لله فانه اطلق رضي الله تعالى^{في}
 جل وعلا واريد رضي رسوله صلى الله عليه وسلم لطلوها في قوله
 في العنب فانه فيه اعتبار لتسبيب لقائي واعتبار الاول اليه وكما في
 المشكلة البديعية وكما في مثل الجزئية والكلية والاطلاق والتفديد
 او المضمون لعموم جسد مجاز اجتماعهما في محل وكما في استعمال الماضي
 في المضارع وعكسه حيث عدم رساله باعتبار الاول والكون عليه ويجوز

قوله في قوله تعالى انما قال على
 في النسبة والادارة في الوزن وغيرهما في الكلام كما في اللفظ
 قوله بالزيادة والنقصان فيسبب المجاز في اللفظ

انما ان التقسيم حاصره

قوله لان ما له والمراد بالادارة هي ان لا يلائم المطلق قوله
 العلم والميزان في احوالها في الجوز على الكل وعكسه مستبعد

في رضوه

ان يكون استعارة تشبيها للمضارع بالماضي في تحقق الوقوع ولما فيه
 به في كونه نصيب العين وواجب المشاهدة ومحكي الصورة قوله على الهيولى
 فان الهيولى ليس متصلا ولا منفصلا بل المتصل هو الصورة الحسية
 في الحقيقة فاطلاق المتصل على الهيولى اطلاق لاسم العلة الصورية
 على المسبب قوله الشرطية والمنشروطية ثلثان والسببية والمسببية
 ثمانية واقسام الحلول خمسة واقسام الكلية والجزئية سبعة
 والكل اقسام الملازمة والمجاورة الخارجية والملازمة الخيالية قسم
 اقسام والذخيرة قسم والكل اقسام الزوم والاتصال المعنوي
 العيني لا الزموني ثلثان واللفظي ثمان اوثلاثة والكل اقسام
 الصوري والاتصال المعنوي قسم هو الاستعارة فان اعتبر اقسامها
 من التخيلية والتحقيقية والمحتملة والاصولية والبتعية والتهكمية
 والتلخيصية والتجريدية والترشيحية والاستعارة المكنية وشمولها
 المشاكل والمطابقة والمناسبات وغيرها في فصل اقسام على
 الثلاثين وان عدت قسما واحدا يحصل ثلاثون وانما يعتبر اقسام
 المجاز العقلي ولم يعد لان الكلام في المجاز الذي هو اللفظ لا ينشئ
 عنه حدة وليس لعقلي كذلك لان العلم مذهب لسكاكي فيندرج تحت
 الاستعارة لانه عنده استعارة بالكنية قوله عدم المانع اما ذكره
 نعيم الجواب على مذهب من لا يقولون لتخصيص العلة لمانع فانهم يجعلون
 عدم المانع خزا من العلة فافهم قوله بدون استعماله ومنه يعلم عدم
 ورود اعتراض الامام الرازي على عبد القاهر رحمه الله تعالى جل وعلا
 بان المجاز ترتيب على الموضوع له فان وجد في الاستعمال فذاك والا فلا

قوله فلا تغفل عن النكتة وهي جواز اجتماع
 الاعلامات بالاعتبارات مسته

قوله والمصدر على العمل واللفظ على الملا والشرط على الشرط
 وقوله في العلم والعلم او العلوم فان تحقق ذاتها تمام العلم
 شرط لتحقيق العلم مسته

بد من وجوده في الواقع فكيف لا يستلزمه وذلك لان الموضوع له عام
 يصح استعماله فيه لا يكون حقيقة ولا يلزم من وجود العام وجود
 الخاص وهذا معني ما قاله النفاذ في رحمه الله في شرح التلخيص وظن ان
 مذهب الشيخ حق يعني به عبد القاهر قوله محال اي ممتنع على الله تعالى
 لو كان هو لوضع وغير متحقق في العاقل لو كان العبد قوله لم يعد المعاني
 المفردة وانما لم يقصر على ذكر المعاني مطلقا حتى يستغنى عن هذا التناول
 اتباعا للقوم وتكريرا للتنبيه على عدم الصحة القول بان فائدة الوضع
 افادة المعاني المركبة ليس لابل هي افادة المعاني مطلقا قوله لا مدخل
 لها وهذا جواب آخر عنه من سياق كلامهم ولم يسبقني احد بذلك قوله
 في كل موضع اشارة الى طعن في مذهبه ايضا والحق من هذه المذاهب
 مذهب الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة
 وهو المختار عند اصوليين قوله ومعتقد جواب عما عسى ان يقال لان
 انه لا بد له من التاويل بل يكون كذا كما هو معتقد الجاهل قوله في مطلق
 المجاز انما قال في مطلق المجاز لان المجاز الذي نخص فيه وهو نحو انت الربيع
 البقل ليس لتصرف فيه شاملا لجميع هذه الوجوه كما سيصرح بذلك
 فالنصرف في اللفظ بالزيادة نحو ليس كمثل شئ وبالنقصان نحو سوال
 القرية وبالنقل في المفرد نحو الاستعارة المصروفة الاصلية على المقد
 المختار وبالنقل في المركب نحو الاستعارة التمثيلية على مذهب الجمهور
 من نحو طارت به العنقاء وسال به الوادي كان المستعار منه محققا
 او معتدرا والتصرف في المعنى بالزيادة كجعل المطلق من جنس المتبد
 واطلاق اسم المتعبد عليه من غير اعتبار وضع اسم المتعبد ولذا لم يجعل

قوله وتحقيقا بخيار ان لا يجاز في هذا المختار ان لا يجاز في المختار
 قوله ومثبت عليه كما فعل المجاز ان لا يقصد العاقل ترتيبا
 قوله ولا يغفل عن اعتبار ان لا يكون في المختار

قوله وفيه سبيل يستحق التعميم لا بل استعمال قوله حقيقة
 لان عدم الوجودان ودره على عدم الوجود وقد عذر عن
 المجاز ولا حقيقة بالسياسة المسته قوله والافق مذهب انك
 قوله ومن قال ان كاسكا في المؤلف قوله والافق مذهب انك
 طعن في مذهبها قوله ومن نفي المجاز المركب كالمختار
 قوله ولم يستغنى ذلك عن نفي الاشياء وهو ان انفعال العباد
 الى الله تعالى خبر وعاد بالواسطة فيه مسته قوله كما لم

اطلاق اسم الكل على الجزء مجازاً من اعتبار وضع الاسم بل سماه حقيقة
 قاصرة وبالنقصان فكسسه فذكر المطلق وإرادة المقيد نحو علمت
 نفس وعكسه نحو فاحا ومرسنا مسرجاً وبالنقل كالأستعارة
 المصروفة عند من يراها مجازاً عقلياً وكذهب الرازي في اثبت
 الربيع البقل حيث لم يعتبر وضع الطبيعة التركيبية ليعتبر عملها
 فيكون مجازاً لغوياً بل اعتبر التشبيه بين الأسنادين وجعل أحدهما
 من جنس الآخر لينقل من الآخر إليه وإنما قال لم يعتبر النقل المعنوي
 في المركب ولم يجعلوا الأقسام ثمانية لأن النقل في المعنى جعل المعنى
 المنقول فرداً المنقول إليه وهذا لا يتصور إلا في شئ واحد من المسند
 أو المسند إليه والأسناد في حال من أحوال الثلاثة وعن هذا
 ذهب ابن الحاجب إلى أن لا مجاز إلا في المفردات لكن التحقيق تجوز المجاز
 المركب إذا اعتبر النقل في اللفظ نحو طاربه العنقاء قوله كما ظن ظنه
 المتفانين وليس إلا بعض الظن لأن شيئاً من الأسنادين ليس
 من رواد فالآخر في شئ من الأمثلة الثلاثة المذكورة هنا وكذا
 غيرها قوله من حيث أنه فرد أو من حيث أنه فرد حقيقي لا يكون ثبوت
 الأنبياء إلا لافعال الحقيقية فلا يكون قرينة للاستعارة كما لو قيل
 اثبت الله بل من حيث أنه ليس بحقيقي ثبوت الأنبياء له قرينه كما
 أنه من حيث أنه فرد منه في الجملة جعل لفظ الربيع كأنه اسم جنس
 الفاعل الحقيقي قوله وتخيلاً لأن تسميتها تخيلية عندهم لتخيّل انبياء
 لازم المشبه به للمشبه لا لتخيّل صورته يثبت للمشبه ومشبهه
 محققه للمشبه به كما هو عند السكاكي حتى يخص تسميتها استعارة

قوله لا لغوي أي عدم اعتبار وضع الطبيعة التركيبية

قوله لا غير فاعلم أن التفتانين في جملة كثر الأفعال
 المتأخر أسند إلى القائل قوله يتركب بها في ذكر السكاكي فيحتاج
 إليه

قوله جعلت اسم لاشتغالها من الالتفات من اللزوم إلى اللزوم

تخيليه

تخيليه يكون المبتدأ مخيلاً كما هو عند كذا عنده قوله وتصرّفها
 ضمير لتثنيه لابن الحاجب والسكاكي وهذا لا ينافي ما اختاره السكاكي
 في كتابه من أن الاستعارة سواء كانت تبعية أو مكنية مجاز لغوي
 لا عقلي لأن المراد بالمجاز اللغوي ما اشتمل على نقل الاسم عن موضعه
 إلى محل آخر وقد تحقق ذلك في مذهبهما ولأن تمام أمرهما بالتصرف
 اللغوي والعبارة للعواقب قوله في ملا بسطة الظرفية فأنما سماه
 عقلياً لأن التصرف في الأمر العقلي بل لأن النقل واقع في الأسناد
 الذي هو امر عقلي وإن كان كونه محلاً وموضعاً له مستنداً من اللغة
 قوله واعتباره يريد الفرق بين مذهبي عبد القاهر والرازي رحمه الله
 جل وعلا بعدما اشتركا في اعتبار النسب في الأسناد ولذا لم يتفرق
 المذهبين الآخرين إذ الفرق بينهما وبين الأولين ظاهراً والنسبية
 معتبر عند ابن الحاجب في الفعل اعني في مصدره وعند السكاكي
 في فاعله قوله في ملا بسطة الظرفية فأنما سماه عقلياً لأن التصرف في
 الأمر العقلي بل لأن النقل واقع في الأسناد قوله ليس مذهباً إلا
 أي اثبت الربيع البقل والافعال لمذهب في الاستعارات التمثيلية
 عند من يراها مجازات لغوية لا عقلية قوله وقذا اعتبرها صفاً
 الكشاف رحمه الله في ختم الله وطبع الله آه هذه تسعة وجوه
 توضيحها في ختم الله تعالى على قلوبهم الأول يشبه عدم نفاذ الحق
 فيها بالختم أي المختومة لجامع عدم الاستفاعة فيطلق عليه الفعل
 استعارة مصرفة تبعية الثاني أن يشبه حالها بحال شئ ضرب جاز
 بينه وبين الاستفاعة به فيطلق لفظه عليها مركباً استعارة تمثيلية

قوله واستعارة المكنية لا تخيلية عند من لا يميز بين إثبات ما هو
 هذا لأن النسب يكون قربة فذكر أن المجازات النسبية مختلفة
 فبذلك إذا كان النسب مختلفاً كما في اثبت الربيع البقل

الثالث ان يشبه القلب بذلك الشيء ويراد به هو قربه نسبة المختوم
 التي من لوازمه اليه استعارة بالكناية فالمعتبر في كل من هذه الاستعارة
 التمثيلية والمكنية نقل الحتم بالقلوب الرابع ان يشبه حال قلوبهم
 وقع ختم الله تعالى عليها محققة كقلوب لا غنام البلد والمجاين لا
 يفهمون شيئا ومقدرة او مفروضة كذلك في تمثيلية يعتبر فيها
 مجموع الحتم وصدوره من الله تعالى جل وعلا وتعلقه بالقلوب الخامس
 كون الاستناد مجازيا الى المسبب لان عدم نفاذ الحق فيها انما هو بسبب
 جعلهم الله تعالى جل وعلا على عدم الاستعداد السادس ان ترك القسر
 الى الايمان يستلزم كونهم محل القسر وان من شأنهم القسر الى الايمان
 وذلك يستلزم كونهم محتوما على قلوبهم من جانب الله تعالى وعلى
 فذكر اسناد ختم قلوبهم الى الله سبحانه وتعالى وارادة ترك قسرها
 الى الايمان ذكر اللازم وارادة الملزوم بالواسطتين السابع ان يشبه
 حالهم التي زعموها من قولهم قلوبنا في اكنة مما تدعونا اليه كحال
 محققة لهم فاديت باقية المحققة تهكم مسلة او اطلاقا لاحد
 الضدين على الآخر الثامن من ان يشبه صفة قلوبهم بصفة ما ختم
 الله في التمكن ويطلق لفظه عليها مسلك يعتبر فيها مجرد اسناد
 الحتم الى الله تعالى جل وعلا لا مجرد تعلقه بالقلوب كما في التمثيل
 الاولى ولا المجموع كما في التمثيل الثانية لتاسع ان يشبه القلوب
 بختم الله تعالى جل وعلا في تمكن عدم الانتفاع وحصرها ما ان
 يكون ذكر ختم الله كناية ايمانه عن تمكن عدم نفاذ الحق فليس
 بموجه لان التمكن رديف ختم الله لا مرد وقد فلا انتقال خبر المرد وفي

بحال قلوب
 الا غم من لا يفهم شيئا

اصرارهم على الكفر
 وذلك يستلزم

فليس

فليس كناية قوله بالواسطتين الاولى الى الاصرار على الكفر حتى يتحقق
 انهم محل القسر والالغاء قوله وان يكون حكاية فيكون اسناد الحتم الى
 الله تعالى جل وعلا على زعمهم فيجتمعا ان يكون في زعمهم حقيقة
 وان يكون مجازا واما حكاية قول الغير على وجه لا يراد من عنده
 نفسه فتجتمعا الوجهين المذكورين قوله لكن باعتبار نسبة الى
 نسبة الفعل وهو الحتم والتغطية الى مجرد الفاعل والمسلة التي
 كانت باعتبار المجموع الحاصل من نسبة الى الفعل وتعلقه بالفعل
 المخصوص قوله دون اسماء الافعال فانها من المنقولات المناسبة
 فيكون مجازات لغوية فلذا حكم بان اهل اللغة يعرف معناها بخلاف
 الموضوعات المبتدأة قوله بان المناسبة ملاحظة في الجملة اي
 يجوز ان يكون ملاحظة ولذا قسمها فيما تسمى بالمتناسبة و
 لا يها قوله ومن ادعى وقال الحقايق الشرعية بمعنى ما هو متعارف
 اهل الشرع ثابتة وبمعنى ما وضعه الشارع للمعان المخصوصة غير ثابتة
 لان هذا مذهب النفاذ بعينه قوله ومتبع اذا المعنى اللغوي كالصلاة
 اما الدعاء او الاتباع ومنه المصلي للجملة لا يتبعه السابق الى الجملي
 قوله ثبت اصل الدعوى وهوانها لم تقرر في المعاني اللغوية بل نقلت
 الى المعاني الاخر الشرعية فورد عليه لم لا يجوز ان يكون مشتركا بين
 الدعاء او الاتباع وبين ما قام مقامهما في المنفرد الاخر فاجاب
 بان الصلاة فيما قام مقامهما ليس بالوضع اللغوي وهو ظاهر ولا
 الشرع لان المسلي الشرعي هيئة الشريعة من جميع الافعال والاقوال
 لا ما قام مقامهما وهيئة الشريعة بعمومها واشترائها المعنوي

ان يشبه الحتم بغيره
 ان يشبه الحتم بغيره
 ان يشبه الحتم بغيره

بيننا وصلاة المنفرد الاخرى ومقابلتها قوله وهو ممنوع لان في
 الاعم واثنان الاخص لا يصح ولان في الشرط واثنان المشروط لا
 يصح قوله ولا معنى مشترك يفهم من قوله ولا معنى مشترك في جواب
 ما اورد وفي تقسيم بن الحاجب المستثنى متصل ومنقطع ولا تم
 تعريف كل منهما تاسا انه لم يعرف المستثنى بتقسيمه بامر مشترك
 بينهما وهو الواقع بعد الا لان ذلك الامر ليس لفظة المستثنى وهو
 بازيه كما انه لا يشترط صلاة ذات اركان وصلاة المصاحب في ترك
 الصلوة موضوعا بازيه قوله والمروق الشرعي بان يوضع حرف لعني
 في اللفظة فيستعملها الشارع في اخر قوله ومنعت لان التبعية بهذا
 المعنى غير معهودة ولان الاسم الغير المصدر الاصل ان لا يشترط منه
 وان نشق قيتا ويل تضمين المصدر الاصل عدمه ولان الافعال
 مستعملة كالمصادر فلما زاد يجعل احدهما اصلا ودون الاخرى قوله
 اي ما ليس في مفهومها وبهذا التفسير يندفع ما يورد ان المعنى
 ليست حقايق لدالاتها على المعاني والنسب القائمة بالغير مع ان
 الاستعارة فيها اصلية وانما الغاعلين والمفعولين دالة على الذوات
 مع ان الاستعارة فيها تبعية وذلك لان دالة المصادر والقها لحة
 للموصوفية اما على الاعراض التي ليست بنسب وعلى مفهوم النسب
 اسم كمفهوم النسبة والذي لا يصلح للموصوفية ما اعتبر فيه ما يصدق
 عليه النسبة وهذا تحقيق قلما يوجد في كلام القوم قوله طلفتان وعرض
 عليه في شرح المنهاج بانه لا يجوز ان يكون اخبارا عن الحال ويكون
 وقوع الطلاق لذلك ولم يلتفت اليه لظهور ضعفه اما اولا فالان وقع

قوله بين اللفظة المستثناة عما ذكره في الشرط
 قيل عرنا في دار الدنيا
 وكل صبيحة ملآن يادى
 لدو الموت وبنو الخراب
 قوله انتما في جمل اخذ جواب جملة
 قوله اي ما ليس في مفهومها
 قوله اي ما يورد له وهو التفسير عند الكاظمي في قوله
 وهو التفسير عند الكاظمي في قوله
 اي بتفسيره عند الكاظمي في قوله
 اي بتفسيره عند الكاظمي في قوله

اللفظ لا اضي وعند التزام الخروج عن وضعه بصارا الى اقرب مجازاته
 وهو عدم اعتبار حكاية ما في الخارج والنقل الى الحال يستدعي طرح
 زمان واثنان زمان آخر وطرح خارج واثنان خارج آخر محكية وما
 ثانيا فلاننا وان سلمنا تساويهما لكن لا خارج هنا في الحال ايضا يكون
 اللفظ الخبر حكاية عنه واداله قوله عليهما اي على المراجع الى الحكم
 والمراجع الى المعنى قوله لجواز ان يكون في مثل المثل وفيه بحث لان
 الكناية عند اصوليين كما مر مجاز كيف وهذا اعني ذكر في المثل ليس
 يصح حقيقة لما مر فيكون مجازا ففيه وقوع فيما فرمته فلا يصح جوابا
 من طرف الفاعل ولذا ذكر من عنده وجه آخر وبين فيه انه ليس بتكبا
 للمجاز تعريبيه بان في الوجه الاول ذلك وانما لم يصرح باطلاله لانه لو
 بان المراد في مثل المثل لكن نفيه في المثل دهايا الى ان صدق السابله
 بعدم الموضوع فانه محتمل الكلام وان لم يكن موجبا له يصار اليه
 وهي ههنا دفع التناقض كارد به الوجه الثاني لكان شيئا قوله
 وذكر المثل جوابا شكالا مقدروا انه لما كان الاعتداء في قوله فاعتدا
 مستعارة من خراف الاعتداء كان ينبغي ان لا يذكر مثل ادبنا تناسي التشبيه
 فاجاب بان ذكره لا ينافي ذلك او مبناها تناسي التشبيه لني وقعت
 لاجله لا تناسي كل تشبيه فتشبيه الاستعارة في الآية في كون الجزاء مثل
 الاعتداء في الجنس والآلة والمحل قوله اما جملة على ارباب وهذا المحل المذكور
 في شرح المنهاج للسيد العبري ويعود من وجوه الاول انه ارباب غير ناشد
 من اللفظ بل من استعماله بخلاف الايهامين بين الاولين والثاني ان
 اطلاق الفعل اما ان يصح اطلاق الصفة التي بمعناه كالقائم من نحن

قوله فتعبد بآدم قاله انتفاذان في حصة تعالى منه
 مثل
 واردة في المثل

قسنا اولاد كان فيه مذهبين فان صح فلام ان فكر بالمعنى المراد وهو
 المكر لا يصح اطلاق المكار عليه بمعنى المجازي وان لم يصح فلا وهم وان
 وقع فلا اعتبار له لعدم سببه المعبر وان كان سببا مرجوحا وانما
 ان ايهامه مع المانع الصريح عنه ممنوع والرابع انه انما يوهى اطلاق نحو الماكر
 لا نحو الماكر المفيد للمبالغة قوله فبعد البعد الانتقال اليه ولانه لا محذور
 في ايهام ذلك الجوار مع المانع الصريح عنه قوله ذكره في المقاصد ولذا ذكره
 ابن الحاجب في المبادئ وبعض الاصوليين ذكره في المسائل للجهتين
 قوله اغبنيته استقرأ قال الاموي في تحصيل الحصول قال ابن جني اكثر
 اللغة مجاز لان قوله قام زيد يفيد المصدر المتناول لكل افراد المتع
 صدورها منه وهو ضعيف اذ المصدر يفيد الماهية دون كليتها
 وجزئتها وقال قولك ضربت زيدا مجازا او ضربت بعضه واعترض محمد بن
 متوبه بان المتالم كله وهو ساقط اذ الكلام في لفظ الضرب وهو اساس
 الحيوان بعنف دون التالم ثم قوله ضربت زيدا مجازا من وجه آخر اذ
 زيد عبارة عن الاجزاء الباقية من اول عمره الى آخره وبالمعنى شيئا منها
 وقوله رابت زيدا مجازا اذ المرئى لونه وشكله وسطحه دون اجزائه كما
 هذا لفظ ولم يجب عن الامثلة اما عجز او اختيار المذهب والجواب
 ان الواضع انما وضع الضرب لاحداث الدق والمثل العنيف في جزء مما
 يتعلق به ولذا اذا اريد التميم في محله يصح به ويقال ضربت كل جزء من
 اجزاء زيد وما لم يصح لا يفهم وعدم الفهم بدون التصريح او القرينة
 اشارة انه ليس موضوعا له وكذا وضع الروية لتعلقها بصفة البصر
 مما وقع مفعولا له من اجزائه او اعراضه وذلك لان المتفاهم الممكن ذلك

قوله ما في النزاع اذ الظاهر ان النزاع في غير الاملام
 قوله ذكره في المقاصد وذكره ابن الحاجب في المبادئ وبعض
 الاصوليين ذكره في المسائل للجهتين

والوضع باعتبار لانه الواضع اما العباد والله تعالى لكن باعتبار
 حالهم قوله الاوخرية فان قوله رابت اسدا يرمى من قوله رابت
 رجلا مثل الاسد في الشجاعة يرمى قوله بافادة اللذة التخلية وهذا
 اللذة التخلية اعم من ان يكون لذة خاصة ناشية من خصوصية المحل
 رابت بجر من المسأ موجه لذهب لذته ناشية من غرابته واعم من ان
 يكون لذة عامة حاصلة في كل مجاز ناشية من زوال الدغرة النفسانية
 الكائنة بالتردد بين عدم ذكر الحقيقة وبين نصيب القرينة قال
 الاموي في تحصيل الحصول بلطف الكلام يحصل من ان لفظ الحقيقة
 توقف على المقصود بتمامه فلا يسبق اليه شوق والمجاز الذي هو ذكر اللذة
 يوقف عليه من وجه دون وجه فيعاقب بسبب الشعور والخرمان
 لذات وآلام النفسانية فلا حيلة كان التعبير بالمجاز الذي قوله فنفيد
 تحقق المعنى الجامع له اشعر بهذا ان المراد بالمراد في قولهم مطابقة تمام المراد
 بمراد الكلام لا المراد باللفظ المجازي فتدرج تحته فهم تحقق المعنى الجامع
 وفهم مقداره وفهم للمبالغة فيه وسرعة هذه التفهات فربما يكون
 سرعة الفهم من تمام المراد وبهذا التوجيه حصل قوا تداسقوط اعتراض
 التفقاز اني بان لا مدخل لكون المستعار منه محسوسا مستعارا للمعقول
 في ذلك وذلك لان مساعدة الوهم للعقل مد في تحقق المعنى ثم سقوط
 الاعتراض بان دلالة المجاز مع القرينة ودلالة الحقيقة لا يحتاج اليها
 فهي اوضح لان المراد ووضح مقصود الكلام لا وضح دلالة اللفظ على
 الموضوع له فم هذا مدخل في ذلك لكن لا يقاوم انتقاده وجود حقيقة باستعار
 المحسوس للمعقول ^{قوله} ان سرعة التفهم مأخوذة في نطق الكلام من حيث افادتها

قوله كالمطلب للتحقيق والفتيح وهو الذي بالصفحة

فتفهم ان كالدغرة

اللذة وماخوذة في مطابقة تمام المراد من حيث دخولها تحت الإرادة فلا
 تكرار وليس ذكره ههنا بعد ذكره في تلطف الكلام تكرار لانه تلطيفا
 باعتبار افادته اللحن ومطابقة لتمام المراد باعتبار اندراج سرعة النظم
 تحت المراد قوله وكما في مجاز مشوق يرتأى في كل مجاز يشبهه للترين او
 الاستطراف وفي كل مجاز مطلقا بناء على ما ذكره الارموي من ان كل
 مجاز مشوق لفهم مراده لانه لكونه فيها من وجه دون وجه يوم الدعاء
 النفسانية الحاصلة من تعاقب لذات الحصول والامر المحرمان بخلاف
 الحقيقة الغير المحتاجة الى القرينة والحاصل بعد الشوق والطلب لذ
 المناسقي لا تعقب قوله في المشترك ايضا آه لكن ذهب لبعض الى اعتبار تحفة
 في المشترك بالنسبة الى المنفرد الحقيقة فذكر اهله يتحقق فيها الفوائد
 المذكورة في المشترك بالنسبة الى ما ليس بمشترك وهو المعبر في المنهاج
 وعليه جرى ههنا ايضا أكثر الشرح والاوليق ما ذهب اليه المتأخرون
 كالا بهري وغيره من بيان تحقق تلك الفوائد في المشترك بالنسبة الى الجان
 لان الكلام في الترجيح بينهما وانما لم يعتبر فوايد الجان بالنسبة الى المشترك
 البتة لان النسبة الى الحقيقة اعم منها الى المشترك لانها يشمله قوله
 ولين في قوله كالصنع المشتمل على موضوعا لكل من يموت من الصراعة
 ثم خص في الاستعمال الخويلد بن نفيل بن كلاب لموته منها قوله وابوها ثم
 وابو علي شيئا كذا في المنهاج ولم يذكر المصنف لانه لم يعرف من علماء الأصول
 ولانه لم يقله صريحا ولا استدلال عليه بما ذكره في تحقيق المحصورات سموي
 عليه نظر كاذب خف من ضرب • سلماء جذر اضار بها
 ماد قد ذهب العدل له • كالخاف فخذ تضر بها

قوله تلطف النظم في قوله لا يريد ان التعقيب مشترك
 لفظي بينهما قوله والحق قال العبد رحمه الله

قوله من كسور الالمصنف لم استعمل على رعايته
 قوله كالمصنف خص وضع المصنف في الذي من انما هو من غير

هذه ابيات كتبها المصنف في محض
 لتعلقها بعبارة الماتمة فادخلها في النسخ
 ههنا لا ضارة فلا لا يرى لها تعلقا
 وما بعدها

اذم هذا لتغيراتهم ذكروا امثلة تعربها
 قوله القيد هو الثبوت هذا محصل النظر الذي ذكره السيد في شرح المنهاج بان
 الضارب ليس من له الضرب مطلقا بل من السبب له الضرب فيتناول الماضي
 والحاضر والمستقبل قوله فلا طريق الى معرفته هذا بحسب الظاهر كلام على السند
 واستفسار من المعدل وكلاهما غير موجه اما بحسب الحقيقة فليس كذلك
 بل الحاق الاصل الدليل بزيادة اقسام منفصلة الشرطية وابطالها للغيرين
 المدعى بوجهها قيد وجود المفهوم في كونها حقيقة ان لم يعتبر اصلا
 كان حقيقة في المستقبل وان اعتبر فاما في الحال فقط فيكون مجازا في
 الماضي وهو المدعى وفي الحال وفي الماضي فان اعتبر دخول الزمانين كان
 مشتركا لفظيا والمجازا ولى مع انه لم يقل به احد وان اعتبر عروضا
 فلا يعرف الا بالانفصال لان الاصل عدمه ولا نقل اذ لو ثبت فلا نزاع والقول
 بالشي بلا دليل حق كعدم لقول به مع الدليل قوله ليسوا بكافين لا يقال
 صحة قوله ليسوا بكافين لغة مبنية على ان العرف على ارادة الحال ففناه
 ليسوا بكافين في الحال لا نقول صحة صحة النفي مطلقا من امارات
 المجاز وكل ما دل على المجاز دل على انه ليس بحقيقة والى هذا السؤال
 والجواب المارين مرة اشار بقوله ولا تعقل من النكتة قوله بالمبحث
 الثالث في ان اسم الفاعل عتوت هذه المسئلة بان اسم الفاعل لا يشق
 لا كما قال الجمهور بان المشتق لا يشق باعتبار امر لا يقوم بل انما
 او بالغير ليلابرد ما يرد على ظاهر عبارتهم من نحو الكي والحداد فانها
 مشتقان من مكه والحديد ولا يقومان بالموصوف بهما فقد اوردتهما
 القاضي الارموي في تحصيل الموصول ليلابرد من طرق المعتزلة واجاب بان

قوله القاضي في الارموي رحمه الله والبيضاوي جهة
 قوله لا يشق لا الثبوت حتى يكون النفي المقيد وهو سلب
 النفي المطلق

قوله ان بنسبها كما فعل في المنهاج والتحصيل

الكلام في المشتق من المصدر ولو اجاب بان كونهما مشتقين بناء على
 بالمنسوبة اليه والحداد بالمنسوبة اليه وصانع الحديد كان اشمل واوجه
 قوله بان مقتضى التأثير بالاختيار قول قال القاصي الارموي رحمه الله تعالى
 جل وعلا في كتابه المسمى بالبيان معترضاً على هذا قلنا انه تعالى جل وعلا
 ان لم يمكن الاختيار ايجاد العالم في غيره ذلك الوقت كان موجبا بالذات ايضا
 ذلك الاختيار ممكن لانه يعدم عند الاجاد فعلته ليست غير ذاته
 لاستناد كل ما عداه الى اختياره ولا لازم ذاته سوى ذاته والا لعدم
 محال وان امكنه اختيارا ايجاد العالم في وقت آخر لم يترجح احد الاختيارين على
 الآخر الا لمرجح لا يكون لاختيار آخر لا متناع التسلسل بل ذاته وعند ذلك
 افرق اهل العالم فرقا قيل يجوز للمختار ان يرجح احد الامرين لا لمرجح اتخذ
 الاخرين لا لمرجح كالحارب والشارب واكل احد الرغيفين المتساويين
 وقيل الترجيح بصفة الارادة ذاتية والذاتيات لا يعمل ككون العلم
 وقيل علمه الاراني يقتضي تعيين الوقت والا لا انقلاب جهلا وكذا الامتناع
 والوجوب وقيل لمصلحة لا يحصل الا في ذلك الوقت فهذه اربعة اقول
 نقل عن الفلاسفة الاعتراض على الاول بان تجوز الترجيح بلا مرجح
 يوجب تعذر اثبات الصانع علينا ولان امتناعه مركز في الفطرة
 وفي الامثلة شعور بالمرجح ولا تشع بالشعور وعلى الثاني ان ذاتي
 الارادة الترجيح في الجملة اما ترجيحها المعين فلا يقع الا على وجه الجواز
 بخلاف اصل الترجيح وعلى الثالث ان العلم بالوقوع سبب للوقوع التابع
 للايقاع التابع لقصد الايقاع فلو كان قصد الايقاع تبعا للوقوع
 لزم الدور وعلى الرابع ان الكلام في اختصاص ترتيب الحكم بالمصلحة لذلك

الوقت

الوقت كالكلام في الاول وليس للوقت تأثير ولا فاعله لا يتوقف
 على المصلحة واللام يكلفا لكافرا بالايان مع انه يعلم انه لا يؤمن ولا
 لا يجوز ان يفعل لغرض هذا كلامه ولم يجيب عنها عجزا او اختيارا وقول
 في الجواب عن الاول ان الترجيح بلا مرجح بمعنى وقوع الممكن بلا علة
 هو الموجب لتعذر اثبات الصانع والمركز في امتناعه في الفطرة
 السليمة حتى في فطرة البله والصبيان والمجانين والحيوانات لا يؤمن
 بفاعل مختار بل ادع كما عند الغايلين بالاجاب والكلام في الثاني
 وهو واقع في الامثلة فانها ممكنة بل واقع ومنعها سفسطة
 وعن الثاني الترجيح المطلق ذاتي للارادة المطلقة والمعين للمعينة
 لوجوب المناسبة بين العلة والمعلول وعن الثالث بان سعة
 العلم للوقوع ان كان بمعنى الحكاية فسلم كما يقول الفلاسفة
 بالعلم الفعلي لكل احد لكن التبعيات الاخر بمعنى توقف وجود التابع
 على وجود المستبوع فالمتكرر للحد الاوسط وان كانت بمعنى المتوقف
 في الوجود فمنسوعة كما في كل علم فعلي وعن الرابع ان المصلحة السليمة
 بالحكمة ليست غرضا اذ الغرض ما يتوقف فاعلية الفاعل على
 تحصيله كما مر في صدر الكتاب وافعال الله تعالى ليست كذلك
 ولا يجب ان يكون تعيينها ولا كيفية ترتيبها ولا علة اختصاصها
 ذلك الترتيب بذلك الوقت معلومة لنا بل ولا مقصودة
 في اختياره بل للمختار ان يختار الفعل في اي وقت كان والمحال ان
 المصلحة يترتب عليه ولو لم يتوقف فعله عليها والا لكانت
 غرضا ومكتملا اقله انه حكيم وفعل الحكيم لا يخ عن مصلحة وان

تعالى مدد في منتهى

نقل بموجب رعاية الاصلح فكيف الكافر ليس أشد من خلق الشيطان
فالمصلحة عنده والحكمة عنده وليس من لوازمه علمها بها فليفهم
قوله وجوابه جهتين حاصل الجواب الاول منع ان الخلق الذي هو عين
المخلوق بالدليل المذكور من المشتق منه الذي هو المبحث حتى يكون الخلق
باعتباره من المشتق الذي هو المبحث وحاصل الجواب تسليم ان الخلق
من المبحث وانه غير المخوق وانه اما متجدد ولا يلزم التساوي قديم ولا
يلزم قدم العالم قوله وفي الاعتبار غيره اذ لو كان في الخارج غيره
يكون اما حادثا فمتسلسل او قديما فيلزم قدم العالم اما لو كان ^{اعتباريا}
فلا يلزم التساوي في الاعتبار وهو غير محال قوله بالزمان يعني ^{الاستفسار}
علة تجدد ذلك للنسبة وعلة اختصاصه بزمان دون زمان
وقد مر ان ذلك مقتضى طبيعة المختار لا يعقل كما ان مقتضى طبيعة
الاجباب المقارنه بالاعتقال قوله القول بان لاينا في بين المذهبين
قاله شارح المنهاج السيد العبري رحمه الله تعالى حل رعا قوله في
انضمام لفظ آخر وانما يؤول الى هذا اذا جعل في في قولهم في غيره بمعنى ^{الآ}
السببه كما قالوا في قوله تعالى يذركم فيه اي يترككم ويترككم بسبب
هذا الجعل وانما يعبد في مثله الى في اشارة الى جعل السبب معدنا
بحصول السبب فجعل فيما نحن فيه ذكر الغير وهو التفسير بمعنا المحصول
دلالة الحرف على معناه الافرادى فليفهم قوله فحاصل معناه ان الحرف
ما كان مشروطا وان كان حذف المتعلق بما رتب ^{حائرا} دلالة القرنيه في
بعض الحروف كالماء وكان قد قوله الاول ان وضع اللفظ اما خاص ذكره
لما علم في الجامع ان الرجل اسم للذات فيتناول البصبي والحضي لرد قولها

قدرة مع كونه معللة به رد لما في الشكاح من انه معللة فيناحية
بقدر القول بانها لا يكتب الا بالكتابة قاله في الوانف حجة
قد لا لا يعرف ولا يتصور فانه حصول كل شيء في نفسه ليس هو
واذا جاء هذا المعلق بها في دلالة القرينة في بعض المرات
فلا بد ان قد حصل

قوله وقد لا يغني عنكم
والجواب ان قد يغني
كل ما كان قد يغني
قوله فليس يصعدون كما ذكره
العلماء

في تحت اية الموارث نحو وان كانوا اخوة رجالا ونساء وان كان بورت
كلاثة وفي اليمن اذا حلف لا يكلم رجلا فتكلم صبيا حث قوله بخلاف
الاشارة لكن كون الموضع له كليا مع كون آلة الموضع ايضا كليه
لا ينافي عدوه معرفة فان الكلي يجوز كونه معرفة اذا اعتبر حضوره في الذهن
كما في تعريفنا للحقيقة فالموصول لما وضع الكلي لا من حيث هو هو بل باعتبار
حضوره في الذهن بحاله معلومه الانتساب اليه عدم معرفة وان كان
كليا قوله يقتضي المعية لا بالمنقوطة من فرق نحو يقال زيد وعمرو
بمعنى اختصم كما فعل مثل القاعا في ههنا باختصم فانه لا يصح مشا
لان الاختصام يصح اطلاقه عرفا وان تعاقب الحضورمان والضربان
وليس من الواجب معيتهما بخلاف يقال المنقوطة من تحت قوله وثبت
الحرمة جواب اشكال هو ان يقال الطلاق لاخير بغير المصدر في غلظة
الحرمة فيتوقف الاول على الآخر فيقعن جملة وتقرير الجواب ان زيادة
مقصود الشئ وتاكيد ليس بغير ابل تقرير ونبيينا قوله بخلاف انت
طالق ثلاثا جواب ما يقال ان غير المدة خول ينبغي ان تبين لا الى علة
عند قوله انت طالق ثلاثا فيفوت محل التصرف فلا يقع الا واحدة
مع ان الثلاث هي الواقعة اجماعا قوله وثبت الثالث لتأنيث كل
الاعبد الثلاثة يقتضي تسعة اقسام ثم يتحقق الثاني بتضعف
الثالث فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في التسعة ببلغ ثمانية عشر
اه قوله فلا فرق لو كانتا ان الاخير في مسألة الاختين مغير للمصدر فيوقف
المصدر عليه بخلاف مسألة الامتين قوله كما في الوصية اه كان يوصي
بنساء الرباطات والتناطير والمساجد وانما قيد بالتوافل لانه لو اوصي

فقد كان بالمشايخ في الجرح
وقد كان بالمشايخ في الجرح
وقد كان بالمشايخ في الجرح

قوله في الجمل
أركبوا ساجدوا وقولوا
فتساجدوا في أحد يدي وقولوا
الباب بعد ما كتبه
قوله عند الاتفاق فتسجد في الموضع فانه يقع قول
ويبدأ فيه الموضع منه وهو إذا واسطه ثم يتم على التسجد في الموضع
في طائفتين وطائفتين وطائفتين دخلت الدار
بعد الفريضة طائفتين

قوله عند الاتفاق في هذه
وبعد انبه التوقيع منه
قوله فاحذر ان لا تكونت طائفتان وطائفتان دخلتا
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى بعد ما ايسر بعد الفهم لما كان
قوله وان شاء الله العلي والنكمل

قوله في آخر
قوله وعند محمد رحمه الله تعالى
الثاني في قوله
قوله في الجوز ان الحق نفوذ كان دخلت او ان شاء الله والتميم
بالثاني علم انه لم يلحقه بهيمة
لغرض الاعتناء بقوله
في الاعتقاد

قوله الخوراني الحنفية
بالثاني علم انه لم يجز
قوله عنده عند ابي حنيفة انه تعالى الخوراني اعطاء
اقوالا من زعموا انه تعالى الخوراني اعطاء

قوله عندي عندي عندي
وعندي عندي عندي

بالنوافل والفريض قدم الفريض في الآء وان آخرها الموصى قوله
 ولا تعارض لجامه بان يقال لو كانت للترتيب لفهموه ولما سألوه
 ايضا لان سؤلهم حين كونه للترتيب يجوز ان يكون لاحتمال ارادة الجمع
 يجوز ان انه غالب الوقوع فيصالح ليراث الشبهة بخلاف ما لو كان للجمع
 فان احتمال ارادة الترتيب يجوز ان يصالح ليراث شبهة كونه مرادها
 لانه مغاوب نادى قوله كما مر لحسن المعارضة بان لو كان للترتيب لما
 حسن الاستفسار لان المعنى المجازي خلاف الظاهر لا يحسن الاستفسار
 بناء على احتماله والاحسن في كل لفظ لان احتمال المجاز قائم في كل لفظ
 قوله ما وجوب السعي جواب عما يقال اذا كان المراد من الآية بيان انما
 من المشاعر ولا يقتضى ذلك وجوب السعي فمن اين فهم وجوب قوله
 وان احتمل الاباحة اذ مثله يستعمل في المباح ولذا قال عطارد بخلافه
 ان السعي ليس بواجب بل مباح قوله واختيار عبادة ورفع ^{الحاج} جواب
 عما يقال لما كان من الموابج فلم اختيار عبارة استعمالها في المباح اكثر
 واشيع وتوجيه ان السعي بينهما لكونه مشابها لعبادة التزمين
 كانا فيهما في الجاهلية توهم ان فيه جونا فلهذا اختير عبارة نفى
 الجناح قوله بعد ترجيح التقديم اه وههنا اشارة الى الجواب عن توجيه
 استدلالهم بان الواو لو كانت للجمع لما سألوه وتوجيه الاشارة ان
 السعي لما كان محلا في حق تعيين ما منه الحركة واليد سألوه لرفع الاجال
 اولان التقديم في الذكر لما كان دليل قوة الاهتمام بالمقدم اورثه شبهه
 في وجوب تقديم المقدم وجترهم على اطلاق الواو فلذا سألوه ولا
 يلتفت الى ما قاله القاعا في ان كون الواو للجمع المطلق لا ينافي الترتيب

في الوجود فلهذا سألوه لان الاصل ان يجري المطلق على اطلاقه وعدم
 المناقاة لا يصح منشاء الاستفسار قوله لا يوجب في آية الوضوء
 بين اعضا الوضوء من وجوب تقدم غسل الوجه ثم اليدين ثم مسح
 الرأس ثم غسل القدمين لانهما متعاطفة بالواو ولا ترتيب فيه
 لا يقال رتبوا الى الوظائف بالفاء المرسة بلا موطى فيجب تقديمها
 فيجب ترتيبها لباقيها اذ لا قال بالافضل فلما الفاء للترتيب المجموع
 على ارادة الصلاة لا للترتيب الى الوظائف فقط قوله في احد القسمين
 من الاقسام التسعة وهما التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
 مع ايرام خلا في المقصود والاربعة الباقية التي لا عطف فيها كمال
 الاتصال وشبهه وكما لا الانقطاع وشبهه قوله وفي هذه نظراء
 النظر الامام عبد العزيز البخاري رحمه الله جل وعلا ولم يذكر وجهه
 فيمكن ان يكون وجه النظر ان قوله لا كل بدخولها يشتر بان تمام الجملة
 الناقصة لو كان بمثل ما يتم به الاولى لا يرد طلاق فلا بد بدخول نفسها
 وليس كذلك فان دخول فلا بد ليس مثله بدخول المخاطبة بل مثله دخول
 المخاطبة مرة اخرى ويمكن ان يكون وجه النظر ان ما يتم به الثانية
 ليس مجرد لشرط بل طلاق فلا بد بدخول الدار ولا شك ان طلاق فلا
 غير طلاق المخاطبة بل مثله واذا وجب ان يكون بعض ما يتم به
 الثانية مثل ما يتم به الاولى كان جميع ما يتم به الثانية مثله لا عينه
 لان المركب من العين وغير العين غير عين قوله والجواب ان التمسك
 هو جواب عما اورده التفنان في رحمه الله في شرح التقيع من ان المحي
 امر كل يمكن ان يستند المحي الواحد الى شخصين واكثر فاي حاجة يدعون

من ما يمكن تبعا من الاهتمام بالمقدم لوجوه عديدة منها ان
 قوله لا يوجب واحدة او في غير ذلك بالواو والمذكور بالاتفاق
 من لا يفتقر الى الترتيب لانهما متعاطفتان فيكون حلفين يقع في كل منهما

انت طالع اقول كونه في الجز المقصود وقرب وادان ذلك
 من وجب متعلق بالاصل لا يعلق عليه وان كان فاعمل اذ وجب
 فالعطف عليه اولى والعطف على الشرط ههنا خاطا والاصل
 من وجب ثلثة فاعلى كليا ولا حاجة اليه اولى ويستفهم هذا

تقدير المحي للآخر ولذا يعد النخاة من عطف المفرد على المفرد لا
عطف الجملة على الجملة قوله وكونه من عطف المفرد فيبين وجههم
الايهري ان النخاة صرحوا ايضا بان حرف العطف قائم مقام العامل
وذلك بما ذكرنا من الاعتبار لا باعتبار ان العامل ههنا مقدم
حذف واقيم حرف العطف مقامه واسقط من هذا اعتراض
القاعا في بخوجا الزيدان والزيدون اذ لا حرف عطف يقام
مقام عامل آخر والمحي لم ينسب من اول الامر الى المجموع بدون الالتفات
والتبعية حتى يقبل اللاحق فيما ذا في عين المذكور او مثله فكيف
يقاس ذلك بهذا قوله لعدم كمال الاختيار ومن الواجب للعبادة
المحضه والالابية فيها من كمال الاختيار ليمتاز عن العادة ولذا
اشترط لوجوبها البلوغ الذي لا يحصل كمال الاختيار والعقل لا
معه غالباً قوله كقوله تعالى ادليك هم الفاسقون لعدمها آية
لعدم المناسبة بينه وبين الجزاء فلذا عطف على الجملة اشارة الى
قوله عدم منعارقه في الاصول والعربية يندفع بها شبهة التقا
لمورده ههنا ولا داعية ظهورها لم يصرح بذكرها وهي هذه آيات
الاصل عطف الخبر على الخبر والانشاء على الانشاء فلا يعدل عنه
ما امكن ان لا يجا طيب الجماعة بكاف الخطاب المفرد وبالعكس فلا
يصار اليه عند الامكان بل عند الضرورة وعدم محل آخر كما في قوله
تعالى فاعفونا عنكم الآية ان صورة الجملة معتبرة في مناسبة العطف
وفي سائر المقاصد المرعية في علم المعاني كما في قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك وانتم تشكرون وكما علم في مسئلة انت

قوله ويكنى في الاما من جازعاً اوردته التقا في وجهه استعمل
جاء في قوله من ان الصبي لو كان من اهل العباد ما صاح
منه ادا الاما وانفردت

قوله ان الخبر في الكلام جازعاً من ان الخطاب المفرد لا يرب
في رد السكارة منتهى
قوله اما الاما اي محل الوجود على الحال باقية قوله لا يمكن اي
وهي السكارة اي محل الوجود على الحال باقية قوله لا يمكن اي
بالواحد والآخر على الحال باقية

وانت مريضة فبا الاول يندفع اعتراضه بجواز عطف الخبر على الانشاء
عند اختلاف الاعراض وبالثاني يندفع اعتراضه لجواز افراد كاف
خطاب بسم الاشارة في خطاب الجماعة كما في الآية المذكورة وبالثالث
يندفع اعتراضه بان جملة والذين يرمون في تقدير ارحله الذين يرمون
على المختار ولا في مذهب مبتداء صورة ومعنى وفي مذهب صورة فاق
ذلك اولى وبان الانشاء الواقع خبر مبتدأ مؤول بالخبر فصيح عطف
واولئك هم الفاسقون اذ وجوب التاويل ممنوع بل غير صحيح كما في
كيف زيد ولا في الاصل رعاية صورة الانشاء المفردة في الشائبة
معنى والتاويل في امر آخر رعاية الحكم اللفظي لا التحصيل المعنى قوله
ومن شأنها ان لا تسبق آية من حيث فهمها من اللفظ وان جاز سبغها
في الوجود لانها مهيئة للهينة الحاصلة وقت تعلق العامل وحين
كان عدم ثبوتها اعني الحرية قبل الاداء معلوما ولا بد لها من سبب
ويصلح الاداء سببها لها فقصدها ثبوتها اعني الحرية قبل الاداء
معلوما سببها ونعنيها بالاداء قوله وقصدها ثبوتها اي
قصدها ثبوت الحرية بالاداء بمعنى ان اديت الفات خروم بقصده
تعلق الاداء بالحرية بمعنى ان صرحت حراد الى الفاء وان جاز في
المقارن ان يعتبر كل منهما معلقا ومعلقا به كما اعتبر في نحو
انت طالق وانت مريضة عند نية الحال ديان ان الطلاق معلق
بالمرض وذلك لان المتكلم لا يعلق الالما يمكنه تنجزه ففي مسئلتى
التحرير والتامين ما يمكنه تنجزه هو التحرير والتامين لا الاداء والتاويل
فيجمل على تعليقهما في تلك المسئلة ما يمكنه تنجزه هو الطلاق لا التحرير

قوله ان قلت تعدد التعيين لا حال على عملها وجعلها
في معنى جواب الامر في الحال لئلا في لان منهما
وهو الآخر والقارن فكيف جعل على قلت اما اذا كان
حالا مقدرة فظروا اذا لم تغير كذا فلان المساق
لا مفسدة عرفية بعد متنازع فاست

وقد ثبت صحتها حاشية اخرى على اوصى المؤلف
سلكه فقال جل وعلا بان لا يلتفت اليها من
قوله لا ايجاب لثبوت جواز قياسها على قول احد الثقات
فما انتها

بالاداء

فيجعل على تعليق الطلاق قوله بدلالة حال المعاوضة اه فيكون الالف
اي وجوبه شرطا لصحة المعاوضة وبدلا فيها وانما جعل الثاني
شرطا دون الاول كما في اد الى الف وانك حر وانزل وانت آمن
لان الف عدة ان ما هو مقصود المتكلم يجعل جزاء وما هو وسيلة
اليه يجعل شرطا بعد حمل الواو على الحال بدلالة نقيضه وههنا
مقصود الطالبة الطلاق والالف وسيلة فيجعل الاول شرطا
والثاني جزاء وفي سبيل التخيير والتامين بالعكس هذا هو المعول
عليه قوله وهو المعلق اه فعنا طلقني طلاق معلق بالترام
الالف لانها صرحا بان قولها طلقني بالالف في معناه وكذا قول
الزوج طلقت معناه طلعت طلاقا معلقا بالترام الالف الذي
الترامه قوله اذ لا يصلح للضرب حيث لا يضرب ضربية بذلك
لان الضريبة وهي الوظيفة التي ياخذها المالك لا يزيد على اربعة
وعشرين وثلاثين في شهر ولا يبلغ الالف ولا يقتضي سبق عقد
واصطلاح ولم يوجد ولا يصلح ايضا للايجاب لان المولى لا يستوجب
على عبده شيئا فتعين قصد تعليق الحرية والالف قوله من
الوجوه للنفط اه الثلثة التي احدها نفطى وهو ان الاصل الحقيقي
ولا يصلح معنى المعاوضة مغيرا لانه في الطلاق زايدها ثانيا
ان قصد التعليق فيما يمكن للمتكلم تخيره ولا يمكن للمرأة الطالبة تنجز
الطلاق وثالثها ان المرأة الطالبة لا طلاق ترتب مقصودها
بدون التعليق بالاولى فلا مقتضى لجل كلامها على التعليق بخلاف
ما قاله عليه والاخير ان معنويان قوله والاستدلال بدخولها

جواب

جوابا شكال هو ان يقال دخول الفاء على الجزاء عقيب الشرط والفاء
للتعقيب فان استفيد كونه للتعقيب من ذلك الدخول لزم الدور
والجواب ان المستفاد من الدخول العلم بكونه للتعقيب لانفس الكون
فلا دور كما في كل برهان في قوله وهو ما لا يعد فاصلا بل يعد في
العادة ان الثاني عقيب الاول وان كان بينهما ازمان كثيرة كقول
تعالى ثم خلقنا النطفة الالية وقوله تعالى لم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبغ الارض مخضرة قال تاج الكردى في اصوله وفي الاستدلال
بدخول الفاء على الجزاء بحث وحمل شارحه البحث على سوال الدور والمذكور
فههنا اجاب عنه وظنى ان حشته ليس كذلك بل هو ان فاء الجزاء
لا يقتضى التعقيب فكيف يستدل به على انه للتعقيب لا يرى
ان الامام ابا حنيفة رحمه الله تعالى قال تكبر القوم مع الامام مع
ورود قوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر الامام فكبروا ولا يروى في قوله
تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والاستماع والانصات
مع القراءة لا بعدا والجواب عن هذا ان يقول لاشك في ان وجود الجزاء
معلق بوجود الشرط وموقوف عليه والموقوف يقتضى سبق فان لم
يوجد الزمانى فلا بد من الذاتي فالتعقيب في مثله لو لم يكن زمانيا
كان ذاتيا وعقليا ولا ينافيه المعينة الزمانية التي فيها الخلاف
قوله ثم الثاني مما قاله الشافعي لان فيه قولاً بالترتيب كما ان المعطوف
والمعطوف عليه واما ان الثاني اقرب مما قاله الشافعي رحمه الله تعالى
جل وعلا في كونه بمعنى الواو قولاً يستعدد الواجب ومغايرة المعطوف
للمعطوف عليه وان لم يكن فيه ترتيب بخلاف ما قاله الشافعي رحمه الله

كأن الجزاء

علقة فخلقنا العلقه مضغعة فخلقنا المصفغة
عظما فخلقنا العظام كلها

قوله فاضربها مع مظهر ان شغل بعد اذ او تترك الاستحسان
زمانا بعد كما مر فاست

بقره قولاً بمغايرة

قوله من وجه واحد
قوله من وجه واحد
قوله من وجه واحد
قوله من وجه واحد

فانه قابل بوحدة الواجب **قوله** اي اعرا به اعجام اه فليس تفسير المعطوف
عليه وقد ظن التفتازاني في جوابه ان في القول بالتفسير ايضا ^{تعبيرا}
لان المفسر يتبته بعد المعتر في قولنا فيه ترك الحقيقة من كل وجه
اشارة الى رده لانه لما قال بان الواجب درهم واحد فقد قال بعدم
التعدد في الوجود وحقيقة الفاء التعدد في الوجود لا في الترتيب
قوله ولذا دخل على اذ ياداه هذا جواب عن تمسك آخر الشافعي رحمه الله
وهو قوله تعالى ليس لهم فضل الله من يشاء ويهدي من يشاء فان
تبينه بفضل الاضلال والهداية قلت المفسرون لم يفسروا الاضلال
هكذا بل قالوا معناه فيفضل الله بعدا لبتين من يشاء بايثارة ابطال
ويهدي من يشاء باتباع الحق **قوله** كقول رؤية يريد آه اوله الشعر
لا يستطيع من يظلمه نقل فخر الاسلام اول هذا البيت هكذا اما
الزنجشيري فروى في رسالته الزاجره عن الخطيب انه قال الشعر
وصف وطويل سلمة اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه زلت الى الخفيص
قدمه يريد ان يعر به فيجمع قوله والغرور اذ لم يكن اه جواب هذا آه جواب
اذا قال قطع بدونا لفاء ينبغي ان يضمن ايضا لانه غيره والغاضا
من فاجاب بقوله والغرور قوله واعتبار الحكم لا ينافي الجزائية آه
جواب شكال هو ان يقال لم لا يجوز ان لا يكون دخول الفاء هنا كونه حكما
لما قبله بل كونه جز لا شرط المقدر بمعنى اذا جاء الشتاء فتاهب فقال
اعتبار كونه جزا اذ يصلح اجتماع الاعتبارين في بعض الامثلة كما يفرق
وتصح الجزائية بدون الحكمة في مسألة قاطعة وفي مسألة فهو جز لان
الكفالة ليست بسبب القطع ولا البيع سبب الجزائية كما ان تجي ^{الشتاء}

كونه جزا والشرط المقدر بمعنى
اذا جاء الشتاء فتاهب فقال
اعتبار

سبب التاهب وبالعكس في مثل كتب فقر مط اذا لا يصح ان كتب فقر مط
اللهو الا مبتا ويل قوله كما ظن التفتازاني فاعترض به انه ليس
ولذا جاز ان يقال سقاء فارواه قوله يعني للاشباع فيقال سقاء
مقدار يكفي الارواء فارواه وكذا الاطعام قوله والتقدم الواجبة
جواب ما يقال لا بد من تقدم العلة فكيف يتقاربان او يتحدان
قوله والاعتاق بواسطة اه في كل من يشترى يعتق فكذا فيما نحن فيه
قوله وقريب منه وانما قال وقريب منه اي مما نحن فيه لانه ليس
في حكمه من كل وجه حيث لا يقع عن الكفارة هنا بينها عند الشراء
لان الشراء هنا شرط محض لا عليه فيه بل بينها عند البيع فالشراء
ايضا شرط محض ثم علة جزء العلة للعق قوله فيقع عن الكفارة
آه هذا مرتب على اصل المسئلة فان قوله صلى الله عليه وسلم فيشترى
فيعتقه لما كان بمعنى ان الشري نفس الاعتاق صح ان ينوي عند الشراء
الكفارة كما صح عند الاعتاق خلافا للفرق والشافعي لا يجت فاما علة
العق القرابة لا الشراء والشراء شرطه وذلك لان الشري اثنان الملك
والاعتاق ازالة وبينهما منافاة والجواب نقلا ان قوله عليه الصلاة
والسلام شري القريب اعتاق ينفيه وعقلا انا لانسلم ان العلة القرابة
فقط بل العلة ذات وصفتين وهو الملك والقرابة ولان الشراء علة
لاحد وصفينها كان علة العلة قوله فان ما قبل الفاء مقصود من الاخبار
آه قيد بها دفعا لما اوردته التفتازاني من ان التاهب ليس مقصودا
من مجي الشراء وكذا التارك من ذهابه لدولة وغيرها قوله حكما آه وانما
قال حكما دفعا لما اوردته صاحب التحقيق من ان هذا المذكور في عق الكسب

قوله منها اي من الاخبار بها وعلة الاخبار بها بدليل
فيما ساقى مقصود من الاخبارات

الخروج

قوله ويظهر اثره عنده اي عند الامام الى حقيقه رحمه الله
جل وعلا عليه السلام
قوله قلت للمسلم ان لا يرضى اللفظ حتى ينال ان العطف
بنافية والوضع ناظر الى المعنى مستل

کا

وفي ذلك يشترط الوصول المشتركة مع
قوله وفيه بعض ما مر أنه افعال بلا ضرورة والمعتبر من ذلك
بالجسمية الفاعل أو كونه ^{مفعول} قوله في رواية (الخ) ^{هو المذكور}
ومع روايته فليس المراد هو ضمير ^{مفعول} كيف عن يمينه ^{هو المذكور}
في الحديث قوله فلا اشكال كما لخصه القناري رحمه الله
قوله ونيل الترتيب بالإقترانه قاله صاحب الكشاف قوله
وبقوله لا يزيد الشهادة قاله صاحب السمع وفي بعض
النفاير

قوله بواسطة الرضا قول زفر رحمه الله تعالى جرد
قوله كالمنا من لحنه التفارادى والقاعاني اجمعهم
قوله بصرفي القصود اذ في الكلام نحو رابا بن زيد
وكلمته يرجع الى ابن دوزيد
والشرط والجزاء على حدتها وهو العبد ايضا
وهي تقدير

اشارة الى ما ذكره شمس الائمة رحمه الله تعالى ان العطف انما يجعل ما تقدم
 كالمعاد ضرورة الحاجة الى تصحيح آخر كلامه فان قوله لا بل هذه غير مفهوم
 المعنى وهذه الضرورة تندفع بصرفها الى الطلاق او الى الشرط فلا يصار
 الى غيره من غير ضرورة وقوله وعدم الشك اشارة الى ما ذكره في الاسلام
 في شرح الجامع لعدم صحة الوجه الثالث ان قضية العطف بهذه اقامة
 مقام الاول الذي تم به الكلام بعينه فاذا اعتذر بطل الاول وجب
 الشك في ذلك بعينه فلو فرد بالشرط والجواب بطلت الشك وذلك
 مما ينافيه العطف قوله فيجعل العطف على المستثنى آ كما يحتمل العطف
 على المستثنى منه ويكون عشرة دراهم مستثنى من الف درهم ودينار
 قوله ولا على المستثنى منه لذلك لان الدينار يكون مستثنى منه ويكون
 الدراهم مستثنى من الالف والدينار وفيه استثناء الدراهم من الدينار
 قوله مبني على ضمان العقار وذا عند محمد والشافعي ما عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله فلا ضمان لان غصب العقار غير منصوص عندهما
 قوله وقيل تلفها بالقرار وهو قول شمس الائمة انه ضمان بالانفاق فيضمن
 عند الكل كالضمان بالشهادة الباطلة قوله هذه الاحكام فلذا ذكره
 الفخايج المشايخ المشددة في الامثلة ههنا ينسبها على ذلك وان لم
 يكن المشددة من حروف العطف قوله بخلاف قوله لا اجيزه اه وهو
 الموافق لما تقر في العربية ان النفي راجع الى القيد اي يقيد رفع قيد
 الحكم بذلك كما قال عبد القاهر في لم يك القوم اجمعون وهو موافق لما يتألف
 في المعقول نفي الكل قد يكون بمعنى احد اجزائه ونفي الموصوف مع الصفة
 قد يكون بنفسها وابطال الصفة ليس بطلا للموصوف ويتبين على هذا

فيكون قيمة الدينار ايضا مستثنى منه

قوله الثاني الذي لا يحتمل عدم الاجازة
 بل يجعل مستقفا قوله ان شراده نفسه بغيره
 العبد والمولى لا بهند جرت الترتيبات

كت خلافة مذكرة في آخر القسط من قوله واوام وفي كتاب بيان
 حقايق الحروف ان او يحج على ستة اوجه ايهام الشك والاشياء
 التخيير الاباحة التفصيل وبمعنى الاقرار فقط له كما في تعميم الكلمة
 وغيرها وبمعنى الاول الاصل في الجميع هو الاول لرجوع الباقي اليه اذا
 لم يكن في الكلام ما يوجب زيادة عليه كشف قوله وفي وضع ما ح
 اذا وضع لفظ الشك لمعناه لكن ذلك ايضا لقصد افهام معنى
 الشك وهذا اشارة الى ما ذكره التفات راني من ان ما ذكره من
 ان وضع الكلام لا افهام على تقدير تمامه انما يدل على ان او لم يوضع
 للشك والاشياء ايضا معنى يقصد افهامه بان تخيير المتكلم
 المخاطب بانه شاك في تعيين احد الامرين وتوجيه لرد ان الكلام
 الذي يستعمل فيه وكلام وضع للافهام لا يكون المقصود بذكره
 الشك بل الشك انما يحصل من عدم التعيين وعدم افهام التعيين
 فالشك مع او شئ يحصل من عدم افهام مفهوم ما اجيزه وكل
 كلام وضع دلالة على التعيين لا لوضعه لذلك فيكون حاصلا في
 مقامه لامنه ما ان التشكيك والشك قد يخبر بهما باللفظ وضع لهما
 نحو شككت وشكك الامام في نفي اللزوم فمن حيث يقصد بهما افهام
 وجود معناه لا ان يقصد بهما ايجادها والنفي ههنا هو لا الشك
 لا الاول فليحقق مع ان فرقه بين الشك والتشكيك في ان قصد
 الافهام بنا فيها بعيد لا اذا نافي التشكيك لا لازم لاظهار الشك
 فقد نافي الشك فان منافي منافي للزوم قوله ولان هذا مظهر آه
 دليل بان على اذ او لم يوضع للشك لان قولنا لا احذر ان ازيد عليه معنى

قوله ايهام الشكين تارة والتشكيك والايهام للتفصيل
 قوله تعالى جرد وعادانا اذ اياكم على هذا او على خلافه
 بين

قوله اما الاول يعني انما يدل الشك في الخبر كما قال
 كثير من ائمة العربية والاصول
 رافق مفهومات اجازة وفكر كلام وضع

قوله منبج لا يجزى للتخيير لانه في الاشياء والوضع كما امرت
 الشر

قوله او افهامه من ذلك انما بان بقوله احذركم طاعة الله
 فمع هذه او هذه او هذه لا فرق بينهما وذلك في سائر الجمل

مستتر بين جميع موارد استعماله وهو معنى الاطراد فلا ترد في
 فهمه ولو قلنا للشك لوجب ان نقول بانه للتشكيك ايضا في موضع
 والتخير والاباحة في آخر كما قالوا فيفرض الى اشتراك اللفظ
 والاصل عدمه قوله الا ان يكون من له الخيار معلوما الى آخره
 استثناء من الاخيرين لا من مجموع الاربع حتى لو كان من الخيار
 معلوما في فصل الثمن لا يصح لان جواز ثبت الحاقا بشرط الخيار
 كما سيحكي وذلك انما ثبت في المبيع دون الثمن ولان الحاجة اليه
 في الثمن ليس مثل الحاجة في المبيع فيرد الى القياس والاجرة في الاجارة
 مثل الثمن قوله وهذا الخيار في المبيع جواب عما يقال لم يحظر
 في المبيع الى ثلثة اذا كان من له الخيار معلوما ولم يحظر في الثمن
 وان كان من له الخيار معلوما فاجاب بان ثلثه لاحاقه بخيار الشرط
 وذا يدخل المبيع لا الثمن وكذا جواب عن قياس زفر والشافعي رحمهم
 الله الحظر في المبيع على الحظر في الثمن فقال الفارق ان الاول في
 معنى خيار الشرط دون الثاني قوله يورث ويخبر المستحق جواب
 عن قولها خير الزوج لان بيان الاجال من المجل والالتزام منه
 ترجحه ان رضا الملتزم غير كاف في قطع النزاع بل القاطع له
 رضا المستحق وهو المرأة فلذا خيرة ثلثها قوله وهذا الحظر جواب عما
 يقال المعلق في خيار الشرط هو الحكم دون العقد وههنا المعلق
 نفس العقد فهذا فوق ذلك فكيف جاز اللاحاق قوله وعدم جواب
 عما يقال لما جاز خيار الشرط عندهما في اكثر من ثلثة بعد ان كانت
 المدونة معلومة ينبغي ان يجوز خيار التعيين في اكثر من ثلثة ايضا

قوله عن موضع المعاملات لان ثلثه المعاملات
 لقطع المنازعات قوله وبيان الاجال من المجل فلذا خيرة
 الزوج لا المرأة لان الالتزام منه والاجال منه

اجابة عن قوله لو جاز رضاها

قوله والاعاد على موضوعه اذ لو لم يرد ما تعلق به الاختيار والقول ولم
 يجر غيره عند الفعل لضيق الامر عليه ولم يكن التخيير للتوسعة في
 الارتفاق بما هو الايسر كان عايدا على موضوعه بالنقض قوله
 اوجب الخمي وسعد بن مسيب قوله من انواع قطع الطريق الخ
 في قوله جل وعلا انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون
 في الارض فسادا ان يصلبوا الخ قوله وحملوا جوابا ان ثلثه رابعا وهو
 النفي قوله وينفوا بالقتل لان القتال بالتخيير لا يجعل النفي جزاء
 رابعا قوله قلنا ذكر الاجزاة اربعة الخ وهي القتل والصلب والقطع
 والنفي اى الحبس قوله والتفصيل اما القضية الخ وهي قبل النفي
 فقط واخذ المالا فقط او كلاهما والاخافه فقط الا ان الموجد
 طائفة يعتبر من كل تلك الطائفة لان العبرة بالطوائف لا بالاشخاص
 قوله والمراد بارادة الاسلام جواب ما يقال من يريد الاسلام يكون
 كافرا فكيف وجب نسبة هذا الحد قوله ولا جنائيات في كفارة
 البمين الخ اشارة الى الفرق بينه وبين كفارة اليمين وكذا سائر
 الكفارات لكفارة الحق وكذا جزاء الصيد اذ ليس فيها جنابة متنوعة
 قوله بين الاجزاة اربعة وهي القتل فقط والصلب فقط والقتل
 مع القطع هي المرادة ههنا بالاجزاة اربعة للسياق لا مطلق
 الاجزاة اربعة المفردة ليتناول القطع فقط والحبس فقط
 اذ لا قائل بالاكتفاء بهما قوله وقيل خير الامام اى يصح بناء المنقول
 من حيث ان الحكم هو اى خبر في الحكم بينها وبناء الفاعل اى خير الامام
 الطالب اذ كان لهم مدع وطالب منهم لموجب جنائهم قوله وفي

قوله وعندنا على سبب العلم كما سأل به التكليف على سبب
 القدرة الحقيقية

قوله واما الحديث بخير انكروا به بن عباس رضي الله عنه وفي رواية
 ابي هريرة ابا بردة هو بن عباس رضي الله عنه وهذا الصحيح

قوله لان المدعي لا يستحق اخلاط الاجزاة فيندرج تحت
 الاجزاة القدرية

الحديث رواية الجواب عن قولها ولقوله عليه الصلاة والسلام ومن
 قتل واخذ المال صلب توجيه الجواب بان ما ذكره هو رواية ابن صالح عن
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ما رواه للحجاج بن ارطاة عن عطية
 العوفي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من اخذ المال وقطع
 قطعت يده ورجله من خلاف وصلب فقد تعارضت الروايات
 في حديثه وسقط الاحتجاج به ووجب التمسك بما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعربيين حيث امر عليه الصلاة والسلام بقطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف وامر بتركهم في الحرم حتى ماتوا فقد جمع بين
 القطع والقتل ولم يتعارض الروايات في هذا فاخذ به ابو حنيفة
 رحمه الله كذا في الكشف قوله والمقصود به بيان جواب آخر عن تمسكها
 بالحديث توجيهه ان المقصود من قوله صلى الله عليه وسلم ومن
 قتل واخذ المال صلب بيان ان الصلب لا يكون الا عند اجتماعها
 لا بيان ان في الصلب لا يكون عنده والباء في الاختصاص للاتحاد
 اي هذه الحالة اتحدت الصلب خاصة لها فالصلب مخصوص بها
 ولا يكون في غيرها لانها مخصوصة بالصلب لا يكون معها غيره
 قوله وقيل ينبغي بغيره ان قال التفنن في شرح التقيح وفيه
 بحث لان ايجاب العتق انما هو على ما يصدق عليه انه احد الشئين
 لاعلى المفهوم العام اذا احكام يتعلق بالذوات لا المفهومات
 وكانه حسب انهما قالان ايجاب العتق على مفهوم الاحد مطلقا
 وهذا جراءة عليها وهاشاهما ان بغير شيئا لا يمكن ولا يتصور
 من ادنى عاقل ميز بل مرادها ان هذا الاخذ المهور يستعمل فيهما

قوله في الجواب اخذ المال في السرقة الصغرى من
 جوار اخذ المال كما في السرقة الصغرى من

عاما لم يعتبر فيه التعيين صالحا لها على السوية وذا لا يصلح لمن يعتق
 هذا الا بان يصرف ما لم يعتبر فيه التعيين الى ان يعتبر فيه حاله بالنية
 او متا بالبيان وذلك محتمل لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدم
 ولذا وجب لنية لارادة العين بخلاف الاخذ المقتل فانه لمعين مبهما
 لم يفهم ولذا فرق بينهما بالمختص والعموم وجعل الواحد والاحد
 في معنى المعتل لا المهور وغير ذلك من الفروق قوله لانه مثل المذكور
 صورة ومعنى فلا يصح ان يتقيد المثل معنى فقد ما يمكن تقديره
 صورة ومعنى وهذا مراد شمس الائمة الرضى رحمه الله بوجوب تقدير
 المفرد فلا يرد ما قل لا شمل الوجوب بل يكفي ان يكون المقدر من جنس
 ولا يتخذ المذكور بدليل ما قال المحمد في الزيادات قال رجل ثلثة اعبد له
 انتم احرار وهذا او هذان مدبران فقولوه وهذا عطف انتم وخبره
 لا يصلح خبرا له وما قال ابن الحارث جيلو قلت زيد والعمران حاضران
 جا ز تقدير زيد حاضر وذلك لان في هذين المثالين لا يمكن رعاية
 صورة المذكورة في المقدر وانما ادعاء من الوجوب فيما يمكن ذلك كما
 في مسئلتنا فليفهم قوله ان لا يجتمع في احدهما لو قال هذا احرا وهذا
 اخر الظاهر قصد الايقاع في الثالث في الحال لان افراد الخبر بالذات
 اماره افراد بالحكم المستقل لا شريك كما في مسئلة ان دخلت الدار فانت
 طالق وزينب طالق لا يتعلق الثاني بالشرط لا افراد خبره بالذكر وليس
 هذا قياس عطف المقدر على عطف الملقوط بل قياس عطف المقدر على المقدر
 على عطف الملقوط على الملقوط فان نسبة المعطوف الى المعطوف
 عليه نسبة واحدة اذا كان كلاهما مقدرين فليفهم ونقول افراد

فليفهم وقد فعلت نفس عبد ابن يعقوب
 الفرق بينه وبين الواحد

قوله الثالث في التفنن في رجم الله تعالى

بالتقدير اشارة شريكه بما ذكر فيه الخبر لا بما قدر فيه الخبر وهو الجملة
 الاولى المذكورة اجزاؤها لا يجاب العطف في عطف على المعقوف وذلك لان
 شأن الجملة الناقصة ان يعطف على التامة قصد للتشريك فيما
 به بعينه او بمثله كما مر ولا يقال لو عطف على الاولى يكون التقدير
 هذان حران وهذا فيكون الترتيب بين الثاني وبين مجموع الاول
 والاخير لانا نقول لا قابل به اذ لا نالكذ هين فلما بطل العطف
 على الثاني ذهبنا الى العطف على المجموع اى على المعقوف فيها الحاصل
 المجموع لانه كما ان الاستقلال بالتقدير اشارة انه ليس معطوفا
 على الناقصة كذلك الفصل بين الاول والاخير اشارة انه لم يقصد
 على الاولى بانفرادها محل على العطف على المعقوف منهما قوله فلان على
 الف ولفلان اة وفي قوله فلان على الف ولفلان او فلان كان
 النصف الاول والنصف الاخر ^{والنصف الثاني اشارة الى} وبين الاخرين كذا في شروح الجاه
 قوله وما بعدها شبهة بالواو من حيث ان كلا من المذكورين مراد
 لا عين من حيث واحد مقصود على الافراد والاجتماع ليس يحتم فيه
 بخلاف الواو ففيه شبهة الحقيقة من هذا الوجه قوله ولذا صح
 يصح ان يقال ما جاء في احد بل اثنان بمعنى واحد كما صح ما جاء في
 واحد بل اثنان وكما صح ما جاء في رجل بل رجلان قوله ولا تقطع
 منهم اثما او كفورا اى المراد لا تقطع منهم لا اثم الى الاثم ولا الذم
 الى الكفر وان دعوا الى ما ليس اثما ولا كفرا فلا باس وهذا لا ينافي كون
 كلهم كفرة وقيل الاثم عتبه والكفور الوليد لان الاول كان ركاتا
 للثم والاخير عاليا ومبالغا في الكفر قوله الى نفى العموم اى واردة الاجماع

قوله الجواب بالكون سلم استغفار

انظر

قوله في النفى قيد بالنفى لان ائمة اللغة ذكر وان
 المهور لا يستعمل في الاثبات قوله ولا واحد منهما
 قيد به ليعلم ان المراد التعيين لا الاعداد
 قوله فلما لا عين لان اصلها لا يخاف عليكم ان
 النساء اى ليس عليكم تبع لزوم المهر مع

الذي

الذي هو معنى الواو قوله كقوله تعالى لا تأخذوا سنة
 اقوى من نفى النعم يكون ذكره بعده تدنيا وباعتبار ان اثبات النوم قو
 من اثباتها يكون رقيقا قوله جواز الجمع فيها اة وقريب منه ما يقال
 ان التحية لمنع الجمع والاباحة لمنع الخلو غير ان المراد منع الجمع من حيث
 الامثال بالامر في امر الوجوب لا يكون الامثال الاباحية والجامع لا يكون
 جمعه من حيث الامثال كالاتى لجميع خصال الكفارة والمراد بمنع الخلو
 منع في مقصود الامر في امر الوجوب منع ليوجب الواجب وفي امر الندب
 منع ليوجب المندوب وفي امر الاباحة منع لتوجب ما اباحه فمقتضى
 بامر الوجوب كانهما لفتنا اذ في ضيق العطف قوله فاهما دخل اة هذا
 اوضح واوضح من سياق كلام فخر الاسلام رحمه الله تعالى فانه ذكر
 المسئتين في سياق ان او للتخير في الابتداء وان دخل الأفعال كما
 هو كذا حين دخل الاسماء ففهم من ظاهره ان او للتخير في المسئتين
 واعترض بانه ليس بصحيح وليس موافق لروايات الكتب المشهورة لان
 الفعل المنفى نكرة في سياق النفي فتقتضاه عموم النفي لا التخيير بين
 العددين فقول في ما يلي مقصوده بالتمثيل للتخيير مثال الاثبات
 وانما ذكر مثال النفي للتبيين على ان اقتضاء او عموم النفي اذا وقع بعد
 النفي لا يختص بالاسماء بل يعم الأفعال قوله وجواز غير ما انا قال
 هكذا اشارة الى ما قال الحصري ان معنى التخيير فيها ان يمثل باحديهما
 لان لا يجوز الا التفرد باحديهما فان جواز غير ذلك الفرد الذي مثل
 به بالاباحة الأصلية ولذا حيث لا اباحة أصلية لا جواز للجمع
 بخلاف مثال الاباحة اذا امتثال في نفيها بالمجموع وفي اثباتها بكل منهما

قوله وهما الايمان ذكر مع الثاني الايمان ايضا اذ لا خير
 مع عدمه مست

قوله فلو تبين ان معنى المدة لان الاستثناء يمنع
فقط القران منها ويجب اباحة قراها مع

قال من القيس
بكيسا حيا لا يدرب دونه
واقنعنا انا لا خشان بقصير
نقله لا تبك عينك انك لمكنا او نوت ففقدنا

ولما لا يدخلها

وبالمجموع فليفهم قوله لانه بعد رفع الخطر لان الابرار يوجب خطر الدنو
فالاستثناء عن الابرار رافع لخطرها قوله فبعضي لمة باناءه لان
النفى المحلوف عليه قوله من احديهما فقط لانهما كما في لا اقرب هذه
او هذه ومع ان الاحدي بعناه قوله فصار كالمعرفة الخاصة خصوصا
الشخص اذ هو الذي يمنع دخول كل لا خصوص النوع والجنس كقول رجل
وكل اثنان فكل ما لا يدخله كل خاص وعكس نقيضه كل ما ليس بخاص
يدخله كل ولا يلزم منه كل خاص لا يدخله كل اذ الموجبه لا يتعكس
كنفسها ولا عكس نقيضه وهو كل ما لا يدخله كل فهو عام فيه لفظ
ونشر مرتب في الموضوعين قوله على ايها التميمي بالنفي آ لا يقال فاجاب في
بني احد من اهل المدينة ولا يقال ما جادني احد من نسوة المدينة
قوله وكذا دخل فيها آ جواب عما يقال لو كان لا باحة لماز للبايع
الرجوع في حقوق البيع ولم يجز قوله و فرق الطحاوي آ بين العبارتين
وهما قليل وكثير وادخل او خارج حين كونها بالواو او باعتبار كون
او ههنا مساويا للواو قوله واما لفظ آ باختلاف الكلام بان
يكون المعطوف عليه اسما والمعطوف فعلا او احدهما ماضيا والآخر
مضارا قوله او يتوب عليهم في عذابهم واستصلاحهم حق
يقع توبتهم ويعذبهم قوله فان تحريه يدعوا عليهم فقد روي
في سبب نزول الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم استاذن ان يدعوا
لهم عليهم فنهى عن ذلك وروى انه لما شج عليه الصلاة والسلام
يوم احد ساله اصحابه ان يلعنهم ويدعوا عليهم بالهلاك فقال عليهم
الصلاة والسلام ما بعثني الله لعانا ولكن بعثني داعيا ورحم الله

اهد قوى

اهد قومي فانهم لا يعلمون فنزلت قوله فان دخل آ والغاية صالحة لان
اول الكلام خطر وتحريم محتمل الامتداد بخلاف ما سيجي من قوله وانه لا
ادخل هذه الدار ابدا او لا دخل هذه الدار اليوم فان الوقت لا يصلح
غاية للمؤيد فيحمل على التحريم ملتزما الكفارة باحدى اليمين كشف قوله
وذا واجب آ اي جملة على العطف على المنفى اذ لو عطف على المنفى لكان
تقديمه وادخل وذلك لا يجوز لعدم التصدير باللام والتعجيز
بالنون في جواب القسم المثلث وذلك بشرط قوله قال محمد رحمه الله ونوى
التحريم وذلك لان الظ هو الغاية عنده فيجب نية العطف قوله
دون الثانية ليس لآ آ لا باحة الاقسام الثلاثة الباقية وهي
وعدم دخولها ودخول الثانية فقط قوله في التزام الكفارة باحدى
اليمينين آ كانه قال ان حنث في هذا اليمين او في هذه اليمين فعلى
كفارة قوله اولم ادخل هذه الدار اليوم آ فحنث في احديهما لزمه جزاءه
وبطل الآخر قوله وحتى بين الاسماء للغاية آ قال فخر الاسلام رحمه الله
فيكون اي كلمة حتى في محل العطف حقيقة قاصرة اي من حيث انها
لم تخلص لمعنى الغاية قوله ولا تاكلوا آ اول آي قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله تعالى حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون فالقائلة تمتد وقوله وقبول الجزية يصلح له
منهيا وقوله جل وعلا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم الآية فالامتناع
من دخول بيت الغير مما يمتد والاستبذان تصلح منهيا له قوله
تعالى ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا الآية فالامتناع
من آاء الصلوة جنبا مما يمتد والغتسال يصلح منهيا له قوله

قوله عطف النصب على المفعول هذا الوجه من عبارة فخر الاسلام
من ان الاختلاف بالنفي والاثبات فانه ما قل مع

قوله وهو عطف العطف والدخول كما في اي عدم دخول الغاية تحت
الغاية وقيام معناها مع
فقد وجدتموها اي التقديم والتوسط والتأخر في الوجود
وقد لم يكون استثناء فيه معناه خوض القوم حتى زيد
فغضبان مع

فالسببية بمعنى كانه لما سببته بين المجازاة وبين الغاية لان الفعل
الذي هو سبب ينتهي بوجود الجزاء عادة كما ينتهي بوجود الغاية **قوله**
وقوله تعالى وزلزوا اول الآية قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
وكما بانكم مثل الذين خلوا من قبلهم قوله وان لم يبدء لقوله تعالى عز وجل
فانلوا الذين يلونكم من الكفار ولتجدوا فيكم فلفظه قوله واستطاله ^{للشدة}
اي الغاية علامة على انتهاء صدر الكلام كالميل للطريق والمثارة
للمسجد كما عرف من ان شأن علامة الشيء ان يعرف بها من غيرات
يضافي اليه لا وجودا ولا وجوبا كالحصان مع الرجم لا التاثير اي لا
تاثير الغاية في انتهاء صدر الكلام اولا تاثير المنفي في اتحاد الغاية
واثباتها كحدود الدار اعلام انتهاءها وليس للدار اثر في ايجادها
قوله عن الضرب المستداه ومنه يعلم ان امتداد الصدر قد يعتبر
في المثال ^{في المثال} وقد يعتبر في المنفي كما في قوله تعالى لا
تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأنسوا والاعتماد على القرابين
قوله اي ان لم يكن مني اتيان آه فسر به هذا الغايدتين التبيين
من اول الامر على ان الاولى ان يستعار للقاء كما سيجي لا الوار
تم التصريح بكيفية العطف ان العطف مراعي بحسب المعنى لا بحسب
اللفظ كما توهم استغناؤا في والجرم حتى تغدوم لم يكن معه لف
لانح معطوف على المنفي لا على النفي والاما انصب المنفي عليهما
معا وفسد المعنى ولم ينقل عن احد من العلماء الجزم في هذه ^{المسئلة}
وفي امثالها وقد ذكر فخر الاسلام قوله حتى تغدي بالالف وقوله
وكذا ان لم آتاك حتى اغديك بالياء المنصوبة وكذا في كتب الزيادة

قوله وزلزوا اول الآية قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة وكما بانكم مثل الذين خلوا من قبلهم قوله وان لم يبدء لقوله تعالى عز وجل فانلوا الذين يلونكم من الكفار ولتجدوا فيكم فلفظه قوله واستطاله اي الغاية علامة على انتهاء صدر الكلام كالميل للطريق والمثارة للمسجد كما عرف من ان شأن علامة الشيء ان يعرف بها من غيرات يضاف اليه لا وجودا ولا وجوبا كالحصان مع الرجم لا التاثير اي لا تاثير الغاية في انتهاء صدر الكلام اولا تاثير المنفي في اتحاد الغاية واثباتها كحدود الدار اعلام انتهاءها وليس للدار اثر في ايجادها

قوله والسببية فاعية آه فصار شرطية فعل الايمان على وجهين سببا للجزاء اي ان يغفر له او يوزن فيه فانه لا يصح سببا للتعذيب

نعم ان العطف مراعي في المعنى على معنى ان لم يكن مني اتيان فتغدي
او فتغدي كما فعل مثل ذلك في قولهم ما تأتينا فتغدينا بالنصب اي
لا يكون من ان اتيان فحديث وكما ان الفاء ثم متعين للعطف ولا يصح
لفظ المنصوب معطوفا على لفظ المرفوع بل اكتفى بالعطف بحسب
المعنى فكذا هنا هذا ما عندنا والله تعالى اعلم قوله حتى تغديني لان
الايمان ليس فعلا ممتدا ولا التغدية منهيا له بل داع اليه قوله
بغذاء الفيز عند الاباحة وهو قوله عليه الصلاة والسلام لودعيت
الى كراع لاجبت ولذا قيل ترك الاكل عند الاباحة اساءة ودليل
للعداوة حتى اوجس الخليل صلى الله عليه وسلم حصه في نفسه
ولم يعتبر لعود اليه آه جواب ما يقال بشرط البر تصور الوجود في الزمان
الثاني فلما اذا بحث في الحال قوله للسببية آه اذ ليس فيها المكافاة ^{ساة} بالموافاة
مع ان العلماء ذكروها نظيرين للمجازاة قوله لا اذ اعني الفورية في شرط وجود
الفعل بصفة الاتصال قوله غير مترآه اي يجمل على انه لم يتغدي عقب
الايمان لكنه تغدي في مجلس الايمان غير مترآه عن ذلك المجلس نقله
صاحب الكشف عن بعض الحواشي قوله بعيد على عدم التراخي آه اي معنى
قوله غير مترآه غير مترآه عن اليوم قوله وعلى عدم التراخي آه حمله شاح
التفريق قوله بعد آه له وجوه من البعد آه عدم ترتيب ما بعد الفاء
على ما ذكر قبله فرضا يئان آخر بلاد لال عليه السلام وجود الايمان
في وقتين والاصل عدمه من وجهين قوله للتعقيب اكثر اي اكثر منها
لمجرد الجمع والوصل قوله كالاستعانة آه في قولهم بالقلم وبتوفيق
الله تعالى جل وعلا قوله فيعتبر شرابطه من القبض آه في راس مال السلام

قوله وعلى وجهين فاعية آه فصار شرطية فعل الايمان على وجهين سببا للجزاء اي ان يغفر له او يوزن فيه فانه لا يصح سببا للتعذيب

وهو العبد ومكان الإيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قوله أن لا يزاد له وسيجي
 ايضاً ان الأصل لا يتعدى بالحرف اذا امكن ان يتعدى بنفسه قوله مع صحة
 التعدية آ جواب عن ان يقال لم يجعل البناء للتعدية في قوله ان اخبرتني
 بقدره فلان حق يكون مثل قوله ان اخبرتني ان فلان اقدم قوله بذلك
 الفعل آ وهذا لا يثبت في ما ذكره الخويعون ان قولنا ان اخبرتني ان فلان اقدم
 في تاويل قدوم فلان لانه لا يقتضي ان يكون في حكمه من جميع الوجوه
 كيف وهم قائلون ايضاً بانه يجوز عسي ان يجمع زيد مع عدم جواز عسي
 زيد خرج وجه قوله فالأصل ان يزداد هذا اعم من ان يزداد للتعدية
 او للصلة اما الثاني فلهذا لا ضرورة فيه واما الأول فلا نه متعدد
 بنفسه كما انه يتعدى بالبناء والأصل الرجح تعديته بنفسه ليسبق البناء
 على حقيقته قوله من حيث انه خبره خبراً صغيراً ^{يقال} الخبر الخبر مثل يضرب بعكس
 ما يضرب تسمع بالمعدي خير من ان تراه اي لمن رؤيته خير من خبره
 كان هذا يضرب لمن خبره خير من رؤيته قوله لما يصلح دليلاً على المعرفة
 آ فلذا صار ينطلق على الحق والباطل يقال خبر صدق وكذب قوله لان
 الأصلان يستدعيان وانما لم يعدد الأصلان بهذه الستة ^{التي} لانه
 لو قال لاحد حكم وامر واعلم واذن واقدرا لا يكون شيء منه تخيراً
 بل الزاماً ولو قال شيء او ارد او ارض او حب كان تخيراً بل الزاماً ^{هكذا}
 قوله بمشيئة فلان او بحكم فلان كان معنى الأصلان في الأول تخيراً لا
 في الثاني بل تخيراً وتحقيقاً للوقوع كذا في زيادات شمس الأيمن قوله فيراد بها
 عرفاً اي في قوله انت طائق بامر وكذا غيره يقع الطلاق في الحالف في
 هذه الاشياء الستة اضيف الى الله تعالى والى العبد فلا يكون

هذه الالفاظ الستة بهذه الفروق مسند الزيادة والاختلاف

استثناء

استثناء ولا تعليقاً وتعليقاً قوله كالأربعة السابقة كما تفيد في الأربعة
 السابقة وهي المشيئة والإرادة والرضا ^{المختار} قوله فيقع لاي الطلاق لتحقق
 شرط وهو مشيئة الله تعالى قوله تنبت بالدهن وفي وجه جعل البناء
 للملازمة والحال اي تنبت ذهنية وذات دهن يذكروا في الكشف
 قوله وشعرتان لم كذا في خلاصة الشافعي كذا في المصنف وقبل لا يدين
 ثلث شعيرات عندهم قوله فاكفي فيه بقدر الى آخره وذلك ليس ^{مطلق}
 البعض لا يحصل المقصود وهو وضع اليد لمطلق البعض ولو
 مقدار شعرة فلا يد من المقدار فاذا اقتضى المقدار كان بمجمل قوله
 عن هذا اي عن انه لا يقتضي التعدى بلا واسطة الى الآلة استيعابها
 عادة وانه اكتفى بالأكثر الذي له حكم الكل قوله التبعض اي لما مر ان المراد
 بالبعض القدر الذي يحصل به المقصود لا مطلق البعض وانما قال
 هذا اولى من اثبات اجماله بالقياس على سائر الاعضاء ولم يقل هذا هو
 الوجه لان الاستدلال على ذلك الوجه ايضاً بقوله لو فرض مطلق
 البعض لكان الزايد على الأقل وهو المراد بمقدار المقدار عنده
 فرضاً كما لا يرد على الآيات الثلاث مع ان الاستيعاب عنده سنية
 استدلال صحيح واما طعن في اثبات الاجمال بالقياس وفي عدم ^{التأويل}
 بعزل الوجه لاحتمال البناء على فرضية الترتيب عنده وقول ^{التنزيه}
 ان المسح هو المسح ^{بباطن} الكف بعيد لان الباطن ليس بشرط اجماعاً
 ولا الكف ولا مجرد التمسك ظاهر اذ لمس طرف من شعرة لا يسمى مسحاً
 ظاهر ابل الاقرب ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية من انه امرار
 اليد وقوله الأصابع لدفع الأسالة المشروطة في الغسل لا يرى ان

عبارة الكشف
 بالدهن في موضع الحال اي تنبت وفيها
 الدهن
 قوله لانه اي لا يقتضي استيعاب الجمل ^{مسحاً}

حقيقة الغسل ليس هو الاسالة فقط وكذا المسح وقوله ايضا ان هذا
 الخلاف مبني على الخلاف في الترتيب بعد اذ بيان الاجال لا بد منه عند
 الحنفية باحد الطرق الثلاثة المذكورة هنا وبوجه اخر ولا يثبت
 الاجال بعدم اشتراط الترتيب وهذا في غاية الظهور كيف وعدم تأدية
 المسح بما في ضمن غسل الوجه انما في اشتراط الترتيب بين الوضوءين
 او لا فكيف يمتنع عليه قوله وربما يقال آه قاله صدر الشريعة في
 شرح الوقاية اذا البمين فيه للمنع آه يعني ان المصدر ههنا كالملاحظ
 نكرة عامة في سياق النفي والشرط او الشرط الذي بمعناه بدليل
 الاستثناء كما يقال ان اللام في ان الانسان لنفي خسر الاستغراق بدليل
 الاستثناء لان المصدر ههنا لكونه يتناول الفعل فقط عام فان
 تناول الفعل غير كاف في عموم المقدر فقول صاحب الكشف ما دل
 على تناول المخصوص الواقع ههنا ليكون مثل لا اكل فان الاول عام
 دون الثاني وهذا مثل الاول بدلالة الاستثناء وكذا لا اتيك الا
 اليوم والا كما فانه عام يجوز فيه نية التخصيص بخلاف لا اتيك
 فقط قوله على بعض التقادير آه فلا يقتضي ذلك الاحتمال وجوب
 الاذن لكل زوج كما توهم التفتاذا في قوله لا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيْقُ بِالْحَظَرِ
 الخطر هو التردد ههنا الامر المتردد الذي هو بهدوان يقع وان
 لا يقع قوله قبل كلامها اذا ابتداء آه قيد به لان كون كلامه قبل
 كلامها في نفس المبحث غير متصور قوله تعليق التثنية آه على معنى
 بل ان اعطيني لغا فانت طالق ثلاثا قوله وتعليق التزام المال
 بالثلاث آه على معنى ان طلعتني ثلاثا فلان الف على قوله من ذنوبكم

قوله لا يلزم من التمسك من وجه لعدم التاخي في ضمن
 غسل الوجه التمسك من كل وجه كما يقتضيه بقوله الرابع قوله
 الحديث او حديث مغيرة بن شعبه صاحب

قوله ان اذن كلامه فخير هذا هو المذكور في السبوط لعدم
 الذهاب والتقدير الباء من

قوله حتى ليس له الرجوع توضيح كونه مبنيا على اثنين
 قوله عند اي عند اي حنفية رحمه الله تعالى جل وعلا
 قوله اي السافة الحارة
 لاسم الجزاء على الكل من

فينا آه اي في امة محمد عليه الصلاة والسلام فرضا او تقديرا قوله وفي
 المغفرة آه جواب ما يقال لا تصح زيادة من في الاثبات في غير مذهب
 الاخنس فاجاب بانه في معنى النفي قوله وصلة في يغفر لكم من ذنوبكم
 كما جاء في آخر الاحقاف يا قومنا اجيبوا داعي الله وآمنوا برسوله يغفر
 لكم من ذنوبكم الآية وانجبر كان امة محمد عليه الصلاة والسلام وكذا
 الانسبل اولى والقرآن يفسر بعضه بعضا فالظاهر بذلك ان يكون
 من زايدة لتناسبه وان احمل عقلا ان يغفر بعض الذنوب لبعض
 امة محمد عليه السلام والكل لبعضهم وهذه الزيادة اما على مذهب
 الاخنس وهو المستدل اولان في المغفرة معنى عدم المواخذة فغير
 موجب قوله ولو اريد مصطلح النحو وايضا لا بد من التميز في المذكور كما
 قال في الجامع في جواب قولها ان من في حق قوله من شئت من عبدي
 عتقه فهو حر فشاء عتق جميع عبده ليميز عبده من عبده غيره
 ولا شان ان عبده بعض من العبيد مطلقا فلا ينافي كون من
 للتبعيض والقبيلين معا كما قال الامام ان التميز على هذا التقدير ليس
 تميزا في المذكور فلما كان الشرط التميز في المذكور ولا شان ان هذا
 التميز ليس موجودا في جميع معاني من مثالا في قولنا خرجت من البصرة
 يفيد تميز البصرة عن الغير في كون الابتداء منه وكذا القياس في
 غيره سمع منه سلمه الله تعالى جل وعلا قوله من دراهم اي لو كانت
 تبعيضية لما اختلف الكلام اي لما اختلف عرفا الكلام اذ لم يتعارف
 ان نوى بعد كلام تام فيه مبهم بمن التبعيضية بل بمن البسيطة
 او فقول المراد زيادة من مع مجرورها وانما سماها زيادة لان الكلام

قوله اي ليس تبعية بل بيانية والبريد بها انها
زايدة فلا فرق قوله ان كان ما في يد من الدراهم
الاولى من الثانية فان فيه تبعية منطق

يتم بدونها بخلاف المسئلتين الاخيرتين قوله لان الواحد والاثنين
بعضها آه يعني جعل شرط حثته في المسئلة الاولى ان يكون ما هو غير
الثلاثة مما في يده بعض الدراهم وذلك واحدان وجد في يدها اربعة
واثنان ان وجد فيهما خمسة والواحد والاثنان بعض الدراهم فقد
حث فيصدق وجعل شرط حثته في الثانية ان يكون ما هو
غير الثلاثة مما في يده دراهم والواحد والاثنان ليسا دراهم فلم يوجد
شرط حثته فقد نشأ الفرق بينهما من من التبعية قوله ان الصلة
قد يراد بها آه قال القاعاني ولا بالتبعية ما غير لبدن فظ واما
البدل فلا لانه ليس سدا لكل لعدم اتحاد المفهومين ولا البعض ان
ليس له دراهم بعض ما عبر عنه بما ولا لا شتمال اذ لا بد فيه من ضمير
المبدل ولا الغلط وهو ظ وكذا في قوله تعالى فاجتبوا الرجس من
الاولئان وفي المنكر ايضا ان ابدال النكرة من المعرفة لا يحسن قال
وهذا ما الهمت به ولا ريب في انها مقدمات واهية لجواز اتحاد مفهوميها
وان يكون الدراهم بعضها ما عبر عنه بما وان يعني لام المعرفة عن
الضمير كما في الخبر اجملة على ان الظان يكون عطف بيان وكونه اسما
مختصا غير ملتزم قوله واما راتها الاختلاف اي اختلاف النظم نحو
اجعلني على ما في يدي دراهم فان الدراهم غير منتظمة بما قبله لا يتقد
او تبعية وكل منهما خلاف ظاهر المقام لان الكلام قد تم بدونه بخلاف
مسئلتين الجامع او يريد اختلاف في العرف في الكلام لان المتعارف
في مثله ان يبين ما بمن والمراد من الاختلاف اختلاف النظم ومن
اختلاف النظم ان يبدل الاعراب الاصلي بالتبعي بدونها قوله بخلاف

الثانية آه لو اورد فيها من وكان المراد بعد ايرادها عينه قبله
قوله لانها غاية الاسقاط غير المذكور ظن آه ظنه في الكفاية حيث
قال في قوله تعالى وايدكم الى المرافق معناه فاغسلوا ايديكم واسقطوا
ما ورا المرافق فجعل قوله تعالى الى المرافق غاية للاسقاط المقدر في
يكون الغاية غير داخل في المعنى وهو الاسقاط ابدانا بان الا
عدم الدخول قوله لما يصح لغيره عن قوله تعالى اتوا الصيام
الى الليل قوله كسئلة السمكة آه فان صدر الكلام في اكلت السمكة
الى راسها مبتدأ والغاية وهي الراس فيكون الاسقاط ما وراها
ويدخل الراس بخلاف من البارية الى الصياح قوله ولذا يفسد
العقد آه اي باطلا كما بالنا بيد قوله نحو لا يكله آه لان النفي
يقضي التابيد فالغاية لا سقاط ما وراها فدخل في البين
قوله فلا يجبان آه اي لا يثبت الحرمة في رجب والكفارة لو كمله قوله
فان عدم ترتيب آه لا يقتضي عدم التحصيل لعدم ما يترتب لا
عدم تحقيق ما عليه بترتيب لو وجد قوله فانه جزء موجب للفظح
اي على ما حققنا وذلك لان المقصود بالثاني ليس مجرد مفهومه
ليرد الاول ولا مجرد ذاته ليرد الثاني بل ذاته ترتيبه على ذات الاول ولا
شك ان تحقيقه بهذا الوصف يقتضي تحقق ذات الاول اما لكونه
ملا خطافي التحقيق وهو الدليل الاول ولما لكونه جزء من هذا المجموع
المقصود بتحقيقه عرفا وهو الدليل الثاني فليفتهم قوله وفي النظر فيه
آه معناها اشتمال ما يسمى نظرا حقيقة او حكاية قوله من باب اشتباه
المعروض آه فان جزء العدد هو مفهوم الواحد لا ما صدق عليه من

قوله خوات طائف الى شهر وخوات اجلت الشهر في شهر فانه
من خارج في العرض غير يقتضي الخروج وقوله واخرجه
من غايته انما غير ليدني لانه من اقسامه كما جعله
صاحب التلخيص حيث جعله ضمما لها مستطاع

قوله ولا يقبل التوقيت معطوف على الصلة
قوله فاخرج القائم بنفسها
فعله في المعنى وغير مستطاع

قوله في رواية الحسن وسلمان لا يكله في رجب
رما في ظاهر الرواية وهو ان كان كادسه في رجب مستطاع
قوله ضرورة انه اي التوليد بدوخل
الاولى مستطاع

المعدود فليس شئ من المعدودات جزءاً لمعدود آخر بل للمجموع المركب
 منه ومن غيره لو كان قوله اذا لم يعقد مضافاً له نحو في زمن دولته
 فلان والا فمن الحقيقة قوله او زيادة ^{في نفي} والمنقسم الى الحقيقة والمجازية
 فيما سبق هو الزمانية والمكانية لان فصل لظرفيه قوله بخلاف آية
 آة فقد قطع بالعرفان الاصطبل لا يتبع الدابة في الاخذ كيف وقد
 قيل بعدم امكان نصب العقار قوله لان التعليق آة ولان العلم لكونه
 تابعا للمعلوم لا يصح ان يراد به حقيقة وأريد تعليق الطلاق به لان علم
 الله تعالى وقوعه موقوف على وقوعه فلا يصح توقف وقوعه على
 علمه كذا قال القاعاني وفيه نظر لان معنى كون تابعا اصالة متبوعه
 في كينيته وكونه حاكما له على ماهو عليه لا ان وجوده بعد وجود
 المعلوم فاذا صح تقدم العلم في الوجود صح ان يتعلق وجود المعلوم به
 كان يقال ان تعليق علم النجار بصنعة مرغوبة للكسبي لو وقع بها قوله
 فان استعمالها في المقدور آة وتحقيقة ان القدرة عندنا مفسرة
 بصنعة توثر وفق الارادة فيخرج العلم لانه غير مؤثر والقوى الطبيعية
 اذ ليس وفق الارادة وكذا النباتية فلما كان تعليقها حسب الارادة
 كان معنى تعليق الطلاق بها ان اثر الله تعالى وفق ارادته في وقوع
 الطلاق فانت قصها ^{ظروفا} في معنى ان شاء الله فانت طالق قوله فانت
 استعمالها في المقدور آة فيكون على حقيقة فيراد تعليق الوقوع بها
 لا يقال القدرة ازلية فهي موجودة والتعليق بالموجود تنجز لا نقول
 المراد بها حال التعليق تعليقها والا يكون كلام العاقل لغوا واذ غير اذلى
 في غير معلوم الثبوت فيصح شرط قوله كالقدرة آة فان كل معدود اثر

قوله فظلاله اي الظرف كآلة لا ينفك الكلام
 قوله حينئذ اي حين اتصاله بالواسطة قوله نبيه يوم
 اي نبيه صوم والام يكن صوما قوله ضربا لكمة اي مدة
 التفويض والتخيير متطعة
 ف
 اتمرة فرة نفي ملكا او في الاصطبل دابة تركا

القدرة وليس كل معلوم اثر العلم كالمعلومات الالهية والجمانية
 من الافلاك وغيرها قوله انت طالق واحدة اي حيث يطلق واحدة
 اذا اريد الظرفية ومع الواو وسين اذا اريد معنى مع قوله ولا يصح
 مباشرة التامين ليس في يده قوله وليس بدخوله اي كونه ذا حظ
 قوله ولولم يدخل صا رفيا اي اذا لم يتعلق التامين بالبعثرة وهو
 زايد عليها قوله فلا يصح قياس لكونه شاذا قوله اسماء الظروف آة
 ذكرها في باب الحروف لان المراد بها الكلمات كأم وهذه ما يتعلق به
 الاحكام الشرعية العديدة واما شبهها بالحروف من حيث استعمالها
 متعلقة بشئ اخر وان كان بين المتعلقين فرق قوله ان وصف
 الطلاق متعلقها اي نحو انت طالق قبل او انت طالق بعد قوله
 فلذا كان الايقاع لانه الذي يملكه احراز عن الالغاء قوله فضي ^{التكفير}
 في قوله تعالى وكذا قوله تعالى لنفد البحر فيل ان تنفذ كلمات ^{يستحيل}
 وجوده قوله بخلاف البعد المقيدة فانه يقع مضافا الى ما بعد
 القيد وقيد بالمقيد لانه في البعد المطلق يقع حالا قوله ثنان
 للحلية قوله للجمعة ليل يشمل الكل اما في الصورتين اللتين يقع فيهما
 الغير ليدخل بها ثنان فظ واما في واحدة بعدها واحدة فلا ت
 معناها واحدة بعدها واحدة اخرى او قعتها والاشكال في قوله
 قبل واحدة فان القيل لما لم يقتض وجود البعد ينبغي لا يلزم من هذا
 وقوع الثانية فدفعه ليس بان الثانية لولم يقع لزوم الغاء قوله
 قبل واحدة لاحتمال ان يقصد بذكر البتة على رعاية سمة الفرق
 وعلى انها سبعة الى ان يشتهى كذا اخرى ان كانت امة واخرين ان كانت

قوله وانته الطلاق المذكور على الاثر فان المعلق
 بما يعلم وقوعه ابد يلغى فاستعمل لا لغاية
 بقوله وفاعل شئ من الامة قال انه غلط عند الناس
 قوله والصيغة مشتركة جوا بين قولهم عهد جميعا

حرة بل ان المراد بمثلها عرفا واحدة قبل واحدة واقوعها كذلك وايا
 كان فيقع مثل وقوع الاولى وانما يفهم ذلك لكونها في يد كالاو في
 التلاق نحو قبل دخولك الدار بخلاف لعل ان على ذلك لكونها
 في يده كالاو قبل دخولهم لان الاقرار خبر يقتضي تحقق الخبر به اولا
 قبله فليفهم قوله واخرى بعدها فان البعدية فيه صفة لما قبله
 وفيه ضمير بحسب اللفظ ولما بعده بحسب المعنى قوله وقوعها فان
 البعدية فيه صفة لوقوعها وهو ما بعده ولا كناية فيه لكنه بحسب
 المعنى صفة لما قبلها والعبرة بالمعنى قوله وهي كونه وههنا ولا
 لا يجب دخوله بل يجوز لكون الية منكر بخلاف اذا كان معرفا **قوله**
 غير انقضاء صفة مع انه ليس باجماع اجمع عليه الاصوليون الحق
 معهم لما عرف في النحوان ضا بطنتهم غير مضبوطة قوله او الجملة
 والتعليق لاحدهما وذا لان حصولها مبني على سببية الشرط للجزاء
 المرغوب في الجملة والمهرب في المنع وسببية المحقق لغير المحقق غير
 متحقق قوله قل ان كان للرجحان ابراز له في معرض فرض المحال تنكيت
 الحضم الا اذا وعلى اعتقاد الحضم قوله وان كنتم في ريبه لا ابراز المذكور
 او للتغليب قوله فيجمل آية اي اظهر الغنى من نفسك تزينا وتكليف
 الجميل او كل الجميل وهو الشتم المذاب تعففا قوله ثقات المقام اه اي ثقات
 في الامور الشرعية فكيف في الامور اللغوية لا كسبويه وغيره قوله
 والنقلة مفعول مطلق اي نقلا مخصوصا موافقا للمذكور قوله
 وطريقة اي طريقا اذا مشترك بين الوقت والشرط قوله والقرابة آ
 اي القول بان المشكوك منزلة منزلة المقطوع به قوله لوجود النكته آ اي اذا

قوله ولهذا ان هذه الاصول الثلاث

قوله غير محصور ان لا يكون عدد الضمان
 لا صوليين قوله الفرق بين المصنفين
 معنى الاستثناء ومعنى الصفة

الثقات كالامام ابي حنيفة ومن تبعه في النحوق الاسلام
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
 قوله والجواب عن التفتازاني رحمه الله تعالى

الحق ان كل معدول عن وضعه فله نكته لان كل ما فيه نكته صح اعتبارها
 يكون معدولا به عن وضعه قوله لمحق لورود آية انه استعمل في الوقت
 المبهمة دون الشرطية فباء الشرطية ولي ان يرعى فيه معنى الوقت
 المبهمة لان الابهام المتحقق حتى يلايمها لا ينالها بخلاف التعيين غالبا
 قوله ولا تعجبك التفتازاني فانه في غير محله **قوله** ميل الامام ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى قوله عن ذلك اي مع لزوم المجازات قوله اي لا يما ايهاما
 ملايما للشرطية قوله قبل قاله التفتازاني في شرح التفتيح قوله في
 ذلك اي في استعمالها في الشرط من غير سقوط معنى الظرف وانما حصل
 هذا السؤال باذنا وفيه احتج الى الاجوبة المذكورة ان صحت ولم يور
 في معنى بناء على ان الظرفية في معنى يلزم الشرطية في غير الاستفهام وان
 الابهام الذي فيه يلايمها فلهذين الامرين فهم ان معنى موضوع لجمع
 الامرين فلم يكن ثمة مجاز بخلاف اذا فان طرفية مجردة عن الشرطية
 كثيرة بل غالبية ومع ذلك مدلوله متحقق الوقوع وتحققه ينالني
 فنا سب ان يكون في الشرط وان استعمل فيه مجازا فورد لو سلم هذه
 المجازية كان جمعا بينهما اما لو كان مشتركا بين الظرف المحض والشرط
 المحض كما هو مختار الامام لم يرد قوله مضمنا لامرارة منوية قوله في
 الاقسام الستة وهي المبتداء الموصول صلته فعل او ظرف والموصوف
 بهذا الموصول والنكرة الموصوفة صفتها فعل او ظرف قوله في مطلق
 الوقت يعني به في الوقت المطلق عن قيد التجرد عن الشرطية او عن قيد
 التحقق المنافي للشرطية وحاصله انه مستعمل في الظرف والشرط معا
 لما سيجي من ان المقصود استعمال اسم الجز في الكل وعموم المجاز على هذا

مع الظرفية

شمول الاجزاء لا شمول الكل الجزئيات على ما هو المتعارف قوله ففي
 الاول اي ففي معنى الشرط ^{الذي} هو مجازة قوله لازمه اي لازم الشرط وهو لازم
 قوله تعيين للشرط اذا اقرر ان الاكوارم متحقق قوله وهذا الوقتية آه
 مختار الاصوليين من مشايخنا ان لا جمع بين الحقيقة والمجازا كان
 بينهما منافاة اولها كما سيجي قوله وفي الثاني نظر على حدة قوله وفي
 الثالث ايضا نظر توجيها ان القول بعموم المجاز انما يصح ان لو كان
 استعماله للوقت والشرط معا بطريق اطلاق اسم الجزء على الكل كما
 صرح به هذا الفاضل المجيب وانما يطلق اسم الجزء على الكل مجازا ان
 لو كان الكل لازما للجزء والجزء مقتضيا له اذ التجوز اطلاق الملزوم
 على اللازم والوقت ليس ملزوما لهذا الكل وانما يستلزمه ان لو استلزم
 الشرط واقضاءه وهو لا يقتضيه وكيف يقتضيه ويتضمنه والشرط
 لا بد من ابهامه وتناهي اللزومين ملزوم تنافي الملزومين واذا لم يكن
 الكل لازما لم يكن خاصا به والجزء انما يستعار للكل اذا كان الكل
 خاصا به كالرؤية للعين فانها المقصود من الرئية وههنا ليس الكل
 خاصا بالجزء كما قلنا قوله لا يقتضي آه بل اذا كان مبهما بل اذا كان معينا
 ينافي فيه قوله والكل آه تحقيق المنافاة اوله قوله لا يقتضي آه بل اذا كان
 ليس خاصا كما لا يستعار لفظ الارض لمجموع الارض والسماء لذلك
 قوله بمعنى متى فلها ان يطلق نفسها بعد المجلس قوله في ان التعويض
 آه لقوله طلق نفسك قوله هل سعي آه كونه بمعنى متى ولا كونه بمعنى
 ان قوله ان لم يفد التقيد بقوله اذا شئت لكفاية قوله طلق نفسك
 كما في ان شئت وانما قيد به لتفيد فائدة جديدة وهي كونها طاعة بمعنى

وهو معين

شادت فانه لولاها لاقتصر على المجلس قوله ان الاصل آه بل انما ثبت
 التعويض باجماع الصلابة على خلاف القياس قوله في الاقتصار كما
 ظن ان لو كان اذا بمعنى متى لم يقتصر ولو كان بمعنى ان اقتصر فلا
 بالشك قوله خاتمة سماها خاتمة لان كيف ليس من ادوات الظرف
 والشرط عند البصريين ولا ما يشابهها ويلحق في بعض الاستعمال الادغام
 ما ولكنه ما لا بد من بيان حاله في حق المسائل الشرعية الفقهاء كسائر
 حروف المعاني وكلماتها فثبت به قوله نحو كيف تبارى حالها سيرك
 قوله بمعنى لا ينبغي اي للانكار والتعجب والتعجب قوله على اي حال آه
 وكذا المعنى في انت طالق كيف شئت اي على اي حال شئت فالمقصود
 انه حقيقة في معنى اي حال استغما ما فيستعار بمعنى اي حال
 الموصول في هذه الامثلة وقد يستعار بمعنى نفس الحال كما حكى
 قطرب ففي هذين الوجهين يكون كيف منصوبا بنزع الخافض وفيما
 يستعمل على حقيقة يكون حالا مع الفعل ومنصوبا بنزع الخافض
 مع الاسم اي على حال زيد فقولا بمعنى اي حال حاله التوضيح
 بمعناه اسما وفعل لا تصحيح للفظ اذ من الواضح ان ليس فيها
 مضاف محذوف مقدر اذ لا حاجة اليه ولا سيما مع الفعل
 قوله بعد وقوع اصلها آه وهذا الوجه مما يقال ليس للحرية لحوال
 متنوعة تجري فيها التفويض بعد وقوع اصلها لان الحرية ايضا
 متنوعة كالعق بالمال ومجاناة التدبير والعق بمنزلة او معتق او
 ومؤجلا قوله في غير المدخول بها آه اذ لا مساع لتفويض حال الطلاق
 بعد وقوع اصله في غير المدخول بها بخلاف المدخول بها فيها اي في

اي على اي حال شئتوها والى اي حال يصنع بها

المسلمين: عما قاطلا قوله ما لم يشأ، أي العبد في العتاق
والمرأة في الطلاق **قوله** فاذا شئت قال في المبسوط اذا قال انت حر
كيف شئت عتق عند أبي حنيفة رحمه الله ولا مشية له ولا يقع
عندهما رجما الله تعالى جل وعلا ما لم يشأ وقال الامام عبد العزيز
رحمه الله في شرح اصول الفخر الاسلام رحمه الله لو شأ عتقا على مال
او الى اجل او شرط او شأ التدبير فذلك بط عنده وهو حر وعلى
قياس قوله ينبغي ان يثبت ما شأ بشرط ارادة المولى ذلك
وحارايته في كتاب هذا كلامه **قوله** فكما قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى جل وعلا **قوله** ونبأه كما فعله صاحب التنقيح **قوله** قيام
العرض أي الموصف بالعرض أي بالاصل لو كانا امرين فهو واحد
وبقي الآخر **قوله** او حيث شئت يقتصر على المجلس في الكل **قوله**
اولنا نسبة ذاتيه بين اللفظ والمعنى واعلم ان القول بان بين اللفظ
والمعنى مناسبة ذاتيه هو الموافق لمذهب المشايخ والمحققين ^{فيهم}
فانهم ذكروا الكل حرف يقع في اول الكلمة او وسطها واخرها
فلو وقعها في الاول خاصية ليست في وقوعها في الوسط والاخر
وعلى هذا يكون ولكن لكل يستعمل فيه الكلمة دخل في تلك الخاصية
فعلى هذا لا ينافي لما ذكرناه وضع الكلية لمقتضادين واستعمالها ^{فيها}
وجعلها علما بالنقل لاختلاف الأحوال فان الوضع لمقتضادين ليس
في حال وعلى هذا وتمام التحقيق في علم الحقائق **قوله** انما قال في تحصيل
المحصل لو كانت دلالة الألفاظ لذاتها لما اختلفت الامم ولا يفتدى
اليها كل عاقل ولم يختر شيئا من الدليلين لان فيهما نظرا اما في الاول

فلجواز ان يكون اختلافا لا م فيه كاختلاف العقلاء في فهم الملازمة
العقلية التي هي معنى الاختلافات العلمية يكون بعضها حقا بدلالة
العقل وبعضها باطلا لمعارضة الوهم واما في الثاني فلان تحقق الزمان
العقلي لا يقتضي فهمه فضلا من فهم كل احد **قوله** وكما في خدمه
حيث يتحرك اوراقه وازهاره وثماره قارة يمينها واخرى شمالا وغيرها
من الجهات **قوله** تساوي النسبة أي نسبة اللفظ الى المعنى لولا الدلالة
الذاتية **قوله** كالحديث أي كتحصيل الحدوث بوقته **قوله** واللغوية
وهي علاماتها لدلالات **قوله** لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء وربما ^{يتمسك}
في ذلك بقوله تعالى جل وعلا ان هي الا اسماء سميت بها اذ الذم
انما يصح لو كان غيرها من الاسماء توقيفيا وليس بشئ فان الذم
لتسمية الاصنام بالالهية وقيل لا اعتقاد تحقق الهية في الصنم ^{الاول}
اظهر والثاني مبني على ان الاسماء هي المسميات **قوله** والتحصيل جواب
اشكال مقدر وهو ان يقال ان الدليل مخصوص بنسبة الاسماء من العلم
والدعوى كانت عامة فلا يرد على المدعى فاجاب بوجهين **قوله**
طاراه فالاسماء في الاصل بمعنى مطلق الكلمات وهو المراد **قوله** لا أول
التعليم وقيل التعليم هو الفعل الصالح لمحصل العلم يقال علمت تعلم
والاقرار على الوضع كذلك العلم الحاصل بعد الوضع بايجاده تعالى
وقد سئلنا انه ينافي وضع آدم عليه السلام لكنه لا ينافي وضع من
سبقه من خلق الله تعالى جل وعلا كذا في تحصيل المحصول **قوله**
فالاهام فان اريد الهام التحصيل والتعيين لا يصح **قوله** فالجمل على
المعنى وهو ان يراد بالتعليم الهام مصلحة الشئ **قوله** بان هذا اقرب

قوله وضع له أي للتفصيلين او الضدين ^{لذلك عليه}
أي التفصيل والضم **قوله** وبالمعنى أي المقتضى
للمقتضى منهما ولا يختلف أي في الحقيقة والاختلاف
قوله يستلزم الثاني دالة الكائنة على نسق واحد
قوله الدلالة المقابلة الواقعة لها بالطبيع ^{موجبه}
قوله والطبيعية كما يليها من المقتضى ^{موجبه}

قوله اما في الاول اي علمناه صنعة لبوس ^{موجبه}
قوله تصحيا بالادخل وهو العلم بخلق الطبيعة ^{موجبه}

لان قدرة الاستنباط صفاها والاختلاف لا لفظ ليس كذلك قوله
 وفي صلوحه آله لان الارادة الاتفاقيه وكذا التعارف راجع قوله اساس
 الشرع اي علما غير مقتبس قوله لادم آله فلا يقتضي التوقف لادم بعد
 الارسال كذلك القوم قوله بوضعه وهو الله تعالى جل وعلا على فرض
 الجيب ليكون حال العلم بالوضع عارفا بآله تعالى جل وعلا فلا يكلف
 معرفة الله سبحانه وتعالى بعد علم اللغات وليس كذلك ان علم اللغات
 المستلزم لمعرفته بالضرورة ولا تكليف بالضرورة قوله او التعلق
 الى قسمي الحكم التكليفي والوضعي قوله القسم الاول في الحكم آله لولا ان الاشياء
 سلمه الله تعالى جل وعلا الحسن والقبح شرعيان كالبها لا شرعيين
 ايجابا ونسبانا والكل توليد عقل عند معتزله فالشرع بينه في
 البعض احيانا والكل ايجاب حتى عندنا حقا ^{بعض} للعقل ^{بعض} في بعضها
 احيانا هذي فروع ثلث في مقاسيناه فافهم وقد عجزوا عن ميز
 مغزنا قوله لا بمعنى انه لا يوصف بالحسن والقبح فغل
 لذاته بديع قوله كما في وظائف العبادات آله المقدرة اذ كما في وجوب
 صوم آخر رمضان وحرمة صوم اول شوال قوله شرعا اي في الكل وبهذا
 يخالف مذهبنا قوله والعقل آله ولذا قال مشايخنا الحسن والقبح
 من مدلولات الامر والنهي عندنا مطلقا اما اجمالا في الكل لان الحكم لا يامر
 بالقبح ولا ينهي عن الحسن واما تفصيلا في البعض لان العقل يفرق
 بتوفيق الله تعالى جل وعلا ان سبحانه وتعالى حكم بحسن الصدق والنافع
 لكذا وقبح الكذب والضرار كذلك امكننا على مناسبة مصالح العباد وان لم
 يفهم الحكم في البعض الاخر كقادر العبادات وقبح شرب الخمر ولو قليلا

قوله والمراد اي بالآية رسول الله قوله ففهم من عموم
 ادم عليه السلام قوله لا يقال فيه تعديل الا بفتح

قوله بوضع ما اى لا يعين وهو الله تعالى جل وعلا

قوله اي العقل كاهلهم انهم انقلب ومعرفة صدق الله تعالى في ذلك
 انه من حكم الله والقبح فبما خست الله تعالى جل وعلا وقبحه
 ولا غنى عن ذلك الا على السبيل الى فهمه كما عند المعتزلة
 ما حكم بوجوبه كذا حكم الله تعالى جل وعلا وقبحه
 انما يستعمله على خلق التبعية بين العقل والامر
 الغزوة للثلاث آيات من العقل والامر
 فمفروق فالفرق اقله بين العقل والامر
 التي منها وبين الشاهد آله ففهم من بعض ما يتوقف
 الشرع عليه ولو قدر روده ثم ففهم من بعض ما يتوقف
 وروده ثم عدم جواز التبعي الشرع ما قطع العقل بحسنه والاعمال

وغير ذلك

وغير ذلك ولذا قال صاحب الميزان هما من مدلولات الامر والنهي فيهما
 حكمت عقل ومن موجباته فيما لا يفهم وقالت الاشعرية واصحاب
 الحديث وطائفة من مشايخنا هما من موجبات الامر والنهي وهو مذهب
 عامة اصحابنا الشافعية رحمهم الله جل وعلا ولا مدخل للعقل في حكمته
 وجهة شرعية في شيء من الشرايع وقالت المعتزلة وبعض غالب من
 اصحابنا العراقيين هما من مقتضيات الامر والنهي ومدلولاتهما الاقتصار
 الثانية سابقا بالعقل في الكل ليس علينا معرفة وجهه وتعلوه وتعذر
 هذا هو البحث المحرر المذكور في كتبنا لان الفقهاء قالون بان حسن
 بعض ما حكم الله تعالى جل وعلا بحسنه وكذا القبح مما يفهم عقلا قسموا
 الاحكام الى المعقول وغير المعقول معلة بمصالح العباد والاصل
 فيها التعليل ويجوز القياس عليها ثم قسموا الحسن الى ما هو حسن لذاته
 والى ما هو حسن لغيره ثم قسموا الحسن لذاته الى ما لا يقبل حنة السقوط
 كالإيمان بالله سبحانه وتعالى والصلوة وكذا ايقاع الكفر والى ما لا يقبله
 لكن لا يلزم منه ان يكون موجبا كاطنة لمعتزلة لان حكم العقل مشوب
 بالهوى اي يلبس بحكام الوهم ولان الاجاب لله تعالى جل وعلا بناء على
 ان اسناد الانفعال والحوادث اليه ابتداء واختيار العباد وان رفع
 بواسطة الخبر في متعلقه لكنه في نفسه ضروري فلذا قلنا ما بالعقل
 كفاية بحال ولان فيه التوفيق بين الادلة المشبهة لاعتبار العقل والدلالة
 على ان العبرة للشرع لا للعقل وعلى هذا التوفيق بحال قول ابى حنيفة رحمه
 لا عذر لاحد في الجهل بالخلق لقيام الاتفاق والانفس قول مشايخنا وما
 بالعقل كفاية بحال قوله عند المجتهد اعني اذا تحقق خطأ المجتهد تحقق ان ذلك

قوله وانما انصاف الاحكام هو ان لا يفتقر الى ما لا يفهم من الخطا جواب السالك في
 المسألة جواب السالك في المسألة

الحكم ليس حكم الله تعالى جل وعلا اذ لم يبق مظهرنا للجهنم مادام مظهرنا
كان الله تعالى جل وعلا قوله لا ايتيه لا اختلافا باختلاف الاعراض
كالضرب للناديب والتعذيب وباختلاف امر الشارع الى احوال الناس
بديع في زعم الفاعل وان ترتب عليه فائدة في نفس الامر ومثله في فعل
الله تعالى جل وعلا ليس عينا لان ترتب الفائدة على مقتضى حكمته
كاف فيه قوله من وجه لان اجتماعهما في العسل المفيد واخرتهما في
العسل المهلك وان كان لذينا وفي الصفات قوله لا يقال له وانما اورد
هذا السؤال لما سيجي ان هذا المعنى ايضا مما فيه النزاع وان كان محل
النزاع اشمل منه واذا كان كذلك كان المعترلة قائلين بعقلية فا ورد
انه شرعي قطعا ولا احتمال للنزاع المعترلة فيه قوله او يكون آه هو معنى
قولهم ما للتا در العالم بحاله ان ينعله بمعنى نفى الحرج هو المذكور في
التنقيح وما لفاعله مع العلم والقدرة فعلة بمعنى الحرج هو المذكور في
البديع قوله لكن بالثالث آه اما فعل العاقل فحسن قبل الشرع بالاول
والثالث بعده بالطبع كذا في البديع يعني بذلك ان الحسن بالمعنى
الاول والثالث شرعي وعقلي والثاني شرعي فان اراد الاتفاق على ذلك
فمنوع كاعلم في المرصاد وان اراد انه كذلك عند الاشعرية فالاعم عقليته
المعنى الثالث فلهذا لم يذكره قوله بتقدير وجوده آه فكان الواجب
والمندوب ما موراه قبل ورود الشرع قوله يستلزمها اي استلزام
بمجموع المعنيين الثاني والثالث لا يستلزام كل منهما لان كل منهما
بعض المعنى المتنازع فيه فكيف يستلزم الكل لا يقال المجموع ايضا
لا يستلزم المعنى المتنازع فيه لتحقيقهما في فعل الله تعالى جل وعلا

قوله لا يجزى بعض الاصطلاحات في الاشعرية

بدون

بدون المعنى المتنازع فيه لانه ليس مناطا للثواب لانا نقول معنى كونه
مناط للثواب كونه مناطا له لوجوده في العبد فانه المحتاج الى الثواب
وهذا المعنى صادق على فعل الله تعالى جل وعلا لان فعله سبحانه و
الممكن العبد وور من العبد مثاب عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
تخلقوا باخلاق الله تعالى وامتناع صدور بعض افعاله من غيره لا في
كونه مناطا للثواب على تقدير الامكان قوله بها اي بالحسن والقبح قوله
آله للبيان اي لبيان حكم الله تعالى جل وعلا في البعض لا لفهم الخطاب
او لمعرفة صدق الناقل فقط كما ظنه الاشاعرة قوله ليس مطلقا بل في
بعض الاحكام خلافا للمعترلة فانه في الكل عندهم قوله كوجوبه فان
وجوب الامتثال باوامر الشرع ونواهيها موقوف على وجوب معرفة
الله تعالى جل وعلا ووجوب النظر فيها ووجوب تصديق النبي صلى
الله عليه وسلم وغير ذلك من المسائل السبعة المسالفة اذ لولا هذه
الامور لم يثبت الشرع فلو لا وجوبها لم يثبت وجوب الامتثال به وواجب
تركه فلو توقف هذه الوجوبات واحرمات اضدادها على وجوب
الامتثال بالشرع بان ورد في ذلك نص يجب به فان وجب الامتثال
بدون ذلك النص بهذه الوجوبات فقد دار وان وجب بنقل آخر نسخا
قلت هذه الوجوبات بمعنى ضرورة الوجود مسلمة فاما بالمعنى
المتنازع وهو كونها مناطا للثواب في الاجل والمدح في العاجل فلا
فلنا لا شك ان هذه الامور مناط لها ولا يمكن ان يكون بالنقل اذ لا
والاوتيان شيئا عند المكلف موقوف على هذه الوجوبات عنده اذ
له ان يقول لا اكتفت الى نقل ما لم يثبت هذه الوجوبات عندي فلا

عندم اي عند المعترلة
قوله لا يمكن ان يثبت
بمعرفة اضافية وذلك في هذا القول
قوله قد يعبر فيها العقل بحكم الله تعالى

نقل

يمكن الزامه فلو توقفت ثبوت هذه الوجوبات عنده على شيء من العقل
 لزم الدور وسيجي توضيح التحقيق قوله تصديق النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يقال قدر ان العقل آلة معرفة صدق الناقل عند الساعة
 ايضا وهذا مقام ذكر ما فيه الخلاف لا نأقول المذكور هنا ليس معرفة
 صدق الناقل بل وجوب التصديق وكما بينهما وايضا توقف معرفة
 الصدق على الشرع لو فرض ياقي بالدور وظاهرا لتوقف ثبوت الشرع
 عند المكلف على معرفته اما توقف وجوب التصديق على ثبوت الشرع
 فرضا لا يوجب الدور الا بعد بيان ان ثبوت الشرع موقوف على وجوب
 التصديق وذلك غير ظاهر فلا بد في بيانه من بناء على ان هذا التوقف
 على تقدير ان يقول المكلف لا اصدق ولا اجتهد في معرفة صدقة
 ما لم يجب التصديق والمعرفة عندي مح يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت
 ان معرفة الصدق والتصديق واجبان عليه فاذا استفيك
 الوجوب من الشرع توقف على ثبوت الشرع وجاء الدور او التوقف
 اليه قوله الدعوة في الاصح خلافا لبعض المشايخ حتى ان منصور رحمه
 الله لا العقل بخلاف عمل الكواجر لضعف البنية قوله ان لم يعتقد الكفر
 بخلاف ما سيجي من كفرها صريحا قوله وكذا لا يريد ان قلنا هذا
 يتا ما ذكره النجاشي الزاهدي في القنية الهاتين من زوجها قلنا ^{بناؤه}
 لانه معتزلي وعندهم العقل كاف كما مر قوله خلافا لاشاعة اذ كفره
 ليس معتبرا عندهما لعدم بلوغه الشرع وجوب الايمان فلا يعذر
 قابله قوله وعلى هذا يحمل قول ابي حنيفة رضي الله عنه على ان العقل
 معتبر شرطا قال الامام عبد العزيز رحمه الله في شرح اصول فخر الاسلام

والحاصل ان المكلف اذا قال لا اتقن ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الله
 وجوب توقفي لازم الشرع على معرفة وجوب فلو استفيك من الشرع
 لتوقف معرفة على ثبوت الشرع وهو موقوف على الزامه مح

من خط ابنه ابنه الله نبيا تامنا
 منه سلم الله تعالى محم

وذكر الامام نور الدين في الكفاية ان وجوب الايمان بالعقل مروي
 عن ابي حنيفة رحمه الله وذكر الحاكم الشهيد في المستقى عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا عذر لاحد بالجهل الخالق لما
 يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه وسائر خلق ربه
 واما في الشرايع فمعذور حتى يقوم عليه الحجج وروى انه قال
 لو لم يبعث الله تعالى جلا وعلا رسولا لوجب على الخلق معرفته
 سبحانه وتعالى بعقولهم قال وعليه مشايخنا من اهل السنة
 حتى قال الشيخ ابو منصور في الصبي العاقل انه يجب عليه معرفة
 الله تعالى جلا وعلا وهو قول كثير من مشايخ العراق قالوا لان
 عقل الصبي اذا اكمل كان كعقل البالغ فيجب عليه ما يجب بالعقل
 وانما التفاوت في البنية فلا يجب عليه عمل الاركان فيجهلون حد
 رفع القلم عن ثلاث على الشرايع قال وهذا القول كالاول الا في
 جعل العقل موجبا فعند الاولين ليس الا معذرا لا يجاب الله
 تعالى جلا وعلا كالخطاب ثم قال والصحيح الاول لان الاجاب على
 الصبي مخالف لظواهر النصوص وظواهر الرواية قوله وعدم
 الاستقلال به جوابا شكالى يرد عليهم توجيهه ان الحسن والقبح
 اذا ثبتا لافعال لصفة فيهما لم يكونا لصفة فيلزم الخلف لان
 الصفة لا يتحقق بدون الموصوف فيكون ثبوتها لافعال المجموع
 الصفات والذات لا للصفة فقط كما قالوا فاجاب بان توقف ^{الصفة}
 على الذات الموصوفة في التحقيق لا يقتضي ان يكون الموصوف مدخل
 في الاقتضاء ويكون جزءا من العلة فيكون العلة هو المجموع كما ان

علمنا علة تامة لعلنا لمتنا عند مبني الاحوال منهم وليس خبر علقها
 بان يكون تمام علة العالمية هو العلم والعالم معا والثابت للوصف
 حكمه المشروط لاجل الوصف والمقتضى فيه مجرد الوصف الثابت
 للمجموع حكم المشروطة بشرط الوصف اذ المقتضى فيه المجموع والوصف
 شرط الاقتضاء **قوله** عدم موجبة القبح **قوله** فلا اقتضاء على مذهبهم
 الاول كما في المشروطة في وقت الوصف اذ لا اقتضاء ذاتي اعني بالاولا ^{سطرة}
 وعلى الثاني كما في المشروطة لاجل الوصف فلا اقتضاء لوصف فيه
 وعلى مذهب الجبائية ايضا كذلك لكن لاجل وصف محتمل للحسن والقبح
 وان كان بعينه لازما للذات ويتوقف تعيين احدهما على اختيار
 خارجي وهو شرط التعيين لا الاقتضاء **قوله** كلطم البيت ^{طبع} نظيره
 لزوم الحركة الى المركز لذات الجسم بشرط كونه خارجا عنه ولزوم السكون
 وعدمها لذاته بشرط كونه في المركز على ما قيل **قوله** لا يختلف آه اشار به
 الى ان هذا الاختلاف يستلزم المختلف **قوله** ومقصودنا آه جواب
 ما يقال ان الامثلة الجزئية لا تصلح لقضية الكلية **قوله** لا ثبات
 السالبة الجزئية اي ليس كل حسن وقبح ذاتيا وقوله لا اثبات السالبة
 الكلية اي لا شئ منهما بذاتي **قوله** كما هو المراد آه كما قيل ان في المعارض
 لمندوحة عن الكذب وقوله يتخلص به عن الكذب ليندفع به اعتراض
 البديع **قوله** ذاتي حقيقي آه لا ذاتي اعتباري كما قال الجبائية لان
 الكلام مع غيرهم فيسقط اعتراض البديع بجواز صدق الحسن والقبح
 بالاعتبارين **قوله** من توجيهنا آه اما من الشق الاول فلان الحسن اذ
 القبح اذ كان لازما لوجود الفعل وجوبا كما لا يخبر المحرر فكما يمتنع وجود

قوله بمن الإضافة وتحتها ليس من المبحث عندهم

الجسم بدون التجزؤ ولو باعتبار لا يوجد الحسن ولو باعتبار فلا يتصف
 بالحسن تارة والقبح اخرى ولو باعتبارين وجهتين واما عن الشق
 الثاني فلان استحقاق المدح والثواب بصفة في فاعل الفعل ^{لنا}
 يحصل بسببه حسن لنفس الفعل بل كان قبحه باقيا كان مناطا ^{للذم}
 والعقاب والفرض انه مناط للمدح والثواب هـ وان حصل ^{فالقبح}
 بالذات قبحا لازما لوجوده قد خلا عنه ومنه علم حصول الحسن
 لاهون الامرين في الامثلة المذكورة **قوله** لا تنافي للوازم آه
 لان اللوازم المتنافية لا يجتمع فلو اجتمعت للزوم ^{بدون اجتماع}
 لوازمها وجد الملزوم الذي عدم لازمه بدونه والملزوم بدون
 لازمه لذاتي ممتنع الوجود لا بدون لازمه بلجهة واعتبار فلا زور
 هذا على غير الجبائية ولم يرد عليهم **قوله** ففيل قاله البديع وبعض
 شروح المختصر **قوله** في الكلام آه وهو فرض غير لازم والملازم على تقدير
 غير لازم غير لازم **قوله** يتصف آه وهو تم فالشروط عندنا لوازم ارادة
 الله تعالى جل وعلا وعند الفلاسفة لوازم الاخبار المقصود بالذات
 وعند المعتزلة لوازم منع الاطراف الربانية **قوله** ففيل آه لم يلتفت
 الى ما يقال من ان قبح الكذب ليس لكونه خبرا او لازما ذلك والا كان
 الخبر قبيحا مطلقا ولا لعدم وقوع المخبر عنه لان العدم لا يؤثر ذلك
 لجواز ان يكون العدم شرطا لتأثير الخبر ولا الى ما يقال لو كان قبح الكذب
 او الظلم لذاته لازم تقدم المعلول على العلة لتقدم فحكما على وجودهما
 والاجاز فعلهما واما القبح الذي هو الوصف الشبقي بالعدم لان الشرط
 اعدام وذلك لان المتقدم الحكم بالقبح على تقدير وجودها لانفس ^{بالفعل} القبح

قوله لما الاعتراض لصاحب البديع هـ

ولان الاعداد شروط التأثير لا نفس المثرات كما مر ولعامه ظهور ركاكة
هذه الادلة لم يلتفت اليه والى امثاله **قوله** وكذبه حسن آه ولنا ان
نقول غاية ما في هذا الدليل ان لا يكون الحسن او القبح في هذا المثال
وهو قوله لا كذب عن ادراكه او اخباره به ذاتيا ولا يلزم ان لا يكون ذاتيا
في موضع اصلا على ما ذهب اليه من جواز الامر بـ **قوله** والاشاعة
آه وقد مر انها لا يفيد انهم شيئا وقوله امراضا في الاضافات
لا وجود لها فلا قيام **قوله** ثبت المدعى آه ان الحسن صفة وجودية
لصدق نقيضه على المعدوم المقتضى لعدمية نقيضه **قوله**
وان لم يصدق آه لصدق الحسن فلم يكن وصفا ذاتيا كما هو مذكور
قوله هو وجود آه ان اراد ثبوتنا نسلم لكن المدعى الوجود الخارجي
وان اراد وجودا خارجيا فممنوع وارتفاع النقيضين هو ارتفاع
السلب والثبت في شئ واحد لا ارتفاع الوجود الخارجي عن الشئ
ونقيضه كالاتناع والامتناع وسائر الامور الاعتبارية
قوله وان كان الاختصاص الى الذي فسر الحكماء القيام به وقوله
اعم من التبعية التي فسر المتكلمون القيام بها **قوله** عند الغالين
لكن البحث مع المعتزلة وهم من المتكلمين **قوله** واما بطلان اللازم
وهو امتناع قيام المعنى بالمعنى **قوله** وقيام الاعراض آه اي ما سمي
اعراضا في المختارة بها **قوله** كما للهوى آه فانها قائمة بالصورة
للمصورة في التخييل لان التخييل عبارة عن صحة الحكم على الشئ بانه ههنا
هناك وهذا الحكم للصورة التي هي الاستدراك الجوهرى لسائر
سائر الجهات اولا وبالذات وبواسطة للهوى التي هي محل لها فهو متقوم

بها **قوله** وفي غيرها اي قيام ذلك في غير المختارة بها وان لم يسم اعراضا
وقوله كما في صفات الله تعالى وفي نفس التخييل وصفات المجردات **قوله**
حقا لا بانه ان شيئا منها ليس صفة ذاتية **قوله** اثنان وعشرون
آه من الالوان والاكوان والطعوم والروائح وغيرها مما في عدد اول
شرح التجر يد **قوله** على السلبية آه لان الصدق المعدوم سوقوف
على السلبية فلا سفيقت السلبية فيه من صدقه على المعدوم
وكان دورا **قوله** كاللا معدوم آه فان السلب فيه ورد على المعلوم
المنقسم الى الموجود والمعدوم فيصدق عليهما فالسلب كما يرد على
المعدوم والوارد على المعدوم ليس موجودا **قوله** فاللازمة آه
ممنوعة اذ لا يلزم من عدميته الحسن والاحسن اي اعتباريتهما
لا ذاتيتهما ارتفاع النقيضين بحسب الصدق **قوله** بحسن آه يعني ان
عن المختار كالفعل الواجب والاتفاق لا يوصف بالحسن والقبح
العقليين لانه لا يوصف بها مطلقا فلا يرد ما في البديع انه
بافعال الله تعالى جل وعلا وبالحسن والقبح الشرعيين **قوله** رجحان
المرجوح آه لا يقال اللازم جواز رجحانه لانا نقول ولئن سلمنا فالتحجج
لما كان محالا كان جوازه كذلك لان جواز المحال محال **قوله** ونفى تأثير قدرة
العبد آه وانما قال نفى تأثير قدرة العبد ولم يقل نفى قدرة العبد
لان الاشاعة قائلون بوجود قدرة العبد بلا تأثير حين لم يقولوا
بتأثير قدرة العبد لزمهم القول بالحرر معنى اذ وجوب الفعل لا باختيار
العبد وقدرة حريته فيه القدرة فلا يقدم القول بالاختيار لوجود
القدرة الغير الموثرة لانه قول به صورة لا معنى له وبذلك يفرقون الفعل

قوله كان دورا او مصدرة على المطلوب من

الاختياري من الاضطراري كما سيجي قوله وامام الحرمين آه فيجب الفعل
مع الاختيار لانه يترجح فقط قوله وهذا من اهم مهمات الدين ^{سط}اي التوسط
او اثباته قوله فلا نزاع في الحقيقة يعني ان النزاع بين شئى الحالى ^{لزم}م
عند التحقيق نزاع لفظي اذ هو عبارة عن نزاع ترتفع بتحرير المبحث
وهذا كذلك فاذا اريد بالعدم سلب الوجود كما نريد نحن فلا حال بل
هو معدوم لان الوجود مسلوب مما سموه حالا وهو امر اعتباري واذا
اريد به عدم الملكة اي عدم ما من شأنه الوجود الخارجي المسمى عندنا
بالوجود فلا عدم في الامور الاعتبارية كالا وجود فاهو قسم من عدم
عندنا حال عندهم قوله لثانيه اي المقدمة الثانية قوله لان سلسلة
آه اي علة جميع السلسلة الامكانية اللامتناهية اذ نفسها وكون
الشئ علة لنفسه ^{لزم}مع والآن تقدم الشئ على نفسه بالوجود واما كل
واحد منها وذا يستلزم كون بعضها علة ضرورة وكون البعض علة
ممتنع لان ذلك البعض اما ليس علة لشي منها او علة لبعضها دون
البعض وعلى التقديرين ليس علة لجميع السلسلة والمفروض ذلك
هتف واما ذلك البعض علة لكل من افراد السلسلة فهو علة لنفسه
واعلله وهو دور لا يقال لعله علة المجموع من حيث هو لانا نقول
حينئذ يكون علة للاجتماع لا الافراد ونحن في طلب علة الافراد ^{الاول}
منه ان يقال علة الاجتماع ممكنة فعلية اولى بتلك العلية ولانها
لا يمكن ان يكون علة الاجتماع عللها فعلتها خارج عن جميع الممكنات
فهو الواجب لا يقال اللازم خروجها عن هذه السلسلة ^{الممكنات}لا عن جميع
الجواز ان يكون لها سلاسل لانا نقول بل هي السلاسل ترتب وتوقف

قوله وهذا التوسط او اثباته مت

السلسلة

في شئ من افرادها ام لا فان كان فقدال الى سلسلة واحدة وان
لم يكن لا بد لكل منها من علة خارجة فان كان بين العلل ^مالخارج
من السلاسل ترتب فقد لزم وحدة السلسلة والا كان كل منها
واجبا وتعدد الواجب وذلك محال ^{الشر}قوله ولا علة له فلزم التناقض
آه جواب عما يقال الثابت بهذا الدليل وجوده ^{لزم}لوجوه الواجب لا
لاستحالة الشر فليس الدليل وارد على الدعوى وفي هذا ^{لزم}الدليل
على صحته فايده ان آه يثبت الواجب من غير جعل بطلان الشر
مقدمة له لا كما ظنه السقنازاني في شرح عقايد ان بطلان
التسلسل مقدمة مطوية ههنا اذ لولاه لا يمكن ان يكون كل
ممكن معلولا لما قبله لا الى نهاية فلا يحتاج السلسلة الى علة
خارجة وذلك لان الترديد في علة المجموع ^{لزم}غير المتناهي فرضا
لا في علة كل واحد اثبات بطلان التسلسل من طرف المبدأ
فقط كما هو الحق لا يقال فلا يلزم من اثبات الواجب انتهاء السلسلة
ح لان الواجب علة لجميع العلل والمعلولات الغير المتناهية من
عرضها لانه شئى طولا ^{لزم}ليلا انتهاء السلسلة لانا نقول ^{جمعها}جميعها
ليس امر غير وجودها فاذا اوجب لكل من واجب وجب ذلك
لوجود شئى من افرادها قطعاً اذ لو لم يتوقف وجود شئى من افرادها
على الواجب لم يتوقف وجود المجموع ايضا عليه وذلك نظراً ^{لزم}للفرض
توقفه عليه وبذا علم ان تمامه لا يتوقف على ابطال الشر قوله
لان سلسلة مجموع الممكنات آه بحيث لا يبقى ممكن خارجا عنها ولا
يكون فيها غير الممكن فاندفع بذلك للتقيد الاول بجوز السلاسل

وتوقيف واحدة منها الى فرد في السلسلة الاخرى واللقيد الثاني
في النقص بسلسلة اخذ فيها الواجب مع جميع الممكنات وذلك
لعدم ثاقب الدليل فيها اذ يمكن ان يكون بعضها على مستقلة
للجميع بان يكون علة لشيء منها ولا يكون معلولا اصلا وذلك
الشيء ايضا لا يكون معلولا لغيره لامتناع توارده على مستقلين
على واحد بالشخص والعلة المستقلة هي المراد هنا قوله لها علة آه
يريد بها تمام العلة الفاعلية اعني العلة المستقلة لانها موجودة
اذا المفروض تركيبها من محض الموجودات وممكنة لتركيبها من الممكنات
قوله لجميع السلسلة آه فلا بد له من علة اخرى كنفس هذه العلة
وعلاها قوله هفاذ فرضنا ان الجملة لا يتوقف لجهة الفاعلية
الا عليه لم يكن كذلك قوله فلزم التناهي آه لان الواجب المفروض
علة مستقلة اقل استقلاله ان يكون مؤثرا مستقلا في واحد من
تلك الجملة فذلك الواحد لا يمكن ان يكون معلولا لغيره والا لوارد
علتان مستقلتان عليه فوجد معلول لاعلة له من الجملة فتأهب
قوله على تقدير عدمه آه ولزم ايضا عدم معلولية بعض من الجملة
لفرد منها مع فرض ان كلا منها معلول لواحد من الجملة قوله وبرهان
التطبيق آه توجيهه ان اريد بالتطبيق توافي الحدين اخترا ان
لا تطبق بين الجملتين قوله فينقطع قلنا عدم توافيهما لا يوجب
الانقطاع اذ لعله لعدم الحدين والنتائيتين وان اريد بالتطبيق
ان يوجد في احد الجملتين ما يقابل بشي من جملة الاخرى الى
نهاية فنفس التطبيق مسلم لكن هذا لا يوجب تساوي الزايد ولنا

وانما يلزم لو كان لشي من الجملتين حديثه عنده فيعرف عند ذلك
التناقض والتساوي فاما قيل الا انتهاء فحال حتى لو قيل لكل واحد
من احدي الجملتين بخسة من الاخرى لصح مع افافرضنا زيادتها
بواحد فقط وان اريد لا تفقد في احديهما آه لا يوجب نفسه التساوي
كما نقول معلومات الله تعالى جل وعلا ومدوراته سبحانه وتعالى
غير متناهية والمعلومات ازيد وكما نفرض من مجرد المعلومات او
المقدورات جملتين بعد طرح عشرة من احديهما في الاخرى وكما يقول
الفلاسفة الدورات القمرية اكثر من الدورات الزحالية بكثير ولا
يلزم تساويهما مع عدم الانقطاع فيهما وكما نفرض جملتان من الدورات
الغير متناهية كذلك وكما ان تضعيف اثنين مرارا غير متناهية
اكثر من تضعيف الواحد كذلك فعلم بهذه الامثلة ان عدم الانقطاع
بمعنى توافي الحدين لا يوجب الانقطاع وان التطبيق بمعنى امكان ان
يقابل بين الافراد لا يوجب تساوي الزايد والناقص لان امكان
ابقاع المقابلة كما يكون للتساوي يكون لعدم التناهي فلا يستلزم
الاول على التعيين قوله لا يوجب نفسه او وجود التطبيق ولو
اخترناه قوله وكذا غيره آه من البراهين المقتضية لبطان سلسلة
المعلول ايضا في انها ليس بشي كالبرسي والسلي والمساوي وغيرها
قوله ولا شك ان الثاني موجود آه وان لم يعده المتكلمون في الامر
فحال الاول التسلسل لا يقال لان لم يلزم التسلسل او الايقاعات
الغير المتناهية وانما يلزم لولم ينته الى ايقاع قديم لانا نقول ج يلزم
جبر المتحرر على الحركة كجبر الريح الاغصان عليها والفرق بين الضروري

واللازم وحيث ثابت من وجوه سيظهر ذلك ولين التزم الجبر بلزوم
لم يصح هنا اذ يلزم بالاستناد الى القديم ولو بواسطة قدم الامر
حدوثه حسا قولا فيقول الكلام آه فاندفع عنه دليل بطلان
التسبوت فيها عدة من الاعتراضات آ النقض بالجملة الماخوذ فيها
الواجب مع جميع الممكنات لانه يجوز ان يكون بعض تلك الجملة ^{مستقلة} ^{عللة}
للجملة لا يحتاج الى غيره بالعلية اما اذا كان ممكنا فيحتاج نفسه و
الى غيره بالعلية فلا يكون فاعله مستقلة ^{قوله} ^{النقض} ^{المقتضى}
هان الخارج عن هذه الجملة يكون ممكنا في سلسلة اخرى لا ندرج الاخرى
في سلسلة جميع الممكنات ^{ان} ^{الاستعداد} ^{الى} ^{الواجب} ^{عرضا} ^{الينا} ^{في}
الذهاب الى غير النهاية طولا لان الواجب اذا صار علة مستقلة
فلا يقل من ان يوجب جزا من الجملة لا يوجبه اخر والا لتوارد ^{عنتها}
مستقلتان عليه فيكون معلولا لاهله من الجملة فينقطع به
سلسلة التأثير وقد فرض غير منقطع ^{هذه} ^{ان} ^{وجود} ^{الجميع} ^{ليس}
زايدا على وجودات الاجزاء فلا يحتاج الى علة غير علة الاجزاء لتدبر
في علته وذلك لان المرتب بين الاجزاء لما كان ماخوذا كان زائدا
عليها بالهئية الجديدة كالكرسي وان لم يكن زائدا بحصول الصورة
المشوقة كالنبات بخلاف العشرة ويحتاج مثلا الى العلة ^{انه} ^{لما} ^{زاد}
في المجموع ^{هذه} ^{لم} ^{يكن} ^{المجموع} ^{نفس} ^{الاجزاء} ^{يلزم} ^{من} ^{كونها} ^{علة} ^{له}
كون الشيء علة لنفسه وذلك لان كون الوجودات علة للمجموع ^{تقتضي}
الوجودات علة للوجودات والهئية فيستلزم كون الشيء علة لنفسه
ان الموجد للكل لا يجب كونه موجدا لكل جزء والالزم في مثل الكرسي

اذ يصدق ان الجملة

هه

هه

يختلف

يختلف المعلول ان قارن العلة وجود الخشب وتقدمه على العلة
ان قارن وجود الهئية وذلك لان الكلام في العلة المستقلة
والنجار للكرسي ليس كذلك بل المستقل مجموع فاعلى الخشب والهئية
^{قوله} ^{يلزم} ^{التس} ^{انه} ^{لو} ^{كان} ^{موجودا} ^{كان} ^{موقعا} ^{ويلزم} ^{مخال} ^{لان}
فيكون معدوما او حالا ^{قوله} ^{احدهما} ^{يقال} ^{الوجود} ^{نفس} ^{الموجود}
او قوله او كليهما كوجود الوجود او وحدة الوحدة ^{قوله} ^{فلزم} ^{الخبر} ^{آه}
لان العرض عدم توقف الا شرح الاعلى الايقاع المستند الى التكوين
القديم من غير اعتبار تحلل امر يسمى بالا اختيار اذ الكلام في نفسه
^{قوله} ^{ولان} ^{الحدوث} ^{انه} ^{منع} ^{لا} ^{استدلاله} ^{بقوله} ^{لحدوثه} ^{بعد} ^{العدم}
على وجوده ^{قوله} ^{ومعنى} ^{تجدد} ^{مثله} ^{آه} ^{من} ^{الامور} ^{العدمية} ^{الاعتبار}
^{قوله} ^{عليه} ^{قاي} ^{مقام} ^{الفاعل} ^{قوله} ^{كافيا} ^{اذ} ^{لا} ^{يستلزم} ^{من} ^{توقف}
وجود الشيء على امر كون ذلك الامر كافيا في وجوده ^{قوله} ^{فلنا} ^{آه} ^{حاصله}
ان الابداد اما موجود لكن قديم فلا يلزم من عدمه الوجود بالابداد
وموجد وقدمه لا يقتضي قدم الحادث في المختار واما معدوم وحال
فلا يلزم كونه من جملة الموجودات الموقوف عليها ولا ان يكون له ايجاد
آخر لان الابداد لا بد منه للوجود لا للمعدوم ولما فيه ^{قوله} ^{السؤال}
الاول ^{آه} ^{وهو} ^{في} ^{السؤال} ^{الاول} ^{منع} ^{كون} ^{الابداد} ^{جملة} ^{الوجودات} ^{الموقوف} ^{عليه}
لانه ليس بوجود وفي السؤال الثاني منع لزوم عدم الابداد مطلقا اذ لا
يلزم من عدمه في ذلك الزمان عدمه مطلقا ^{قوله} ^{وهذا} ^{يعلم} ^{آه}
والاستدلال الذي ذكره في شرح التنقيح عليه وذلك من وجوه ^{لا} ^{معرج}
على شيء آ ان الوجود يتوقف على الوجوب في نفس الامر لان العقل يحكم بانه

في مثله

^{قوله} ^{عليها} ^{اي} ^{على} ^{العناية} ^{المذكورة} ^{قوله} ^{منع} ^{لزومه} ^{اذ} ^{لم} ^{يجب} ^{وجوده} ^{عند} ^{وجود} ^{الجملة} ^{مطلقة}

^{قوله} ^{ولا} ^{يلزم} ^{له} ^{اي} ^{لخذ} ^{الاعتبار} ^{مطلقة}

ما حاصل ان ذلك الذي من العقل من ان ما كان له الوجود
موقوف على الوجوب الخارج ولا يصح ان يكون له الوجود
ليس الخارج والعقل على العقل ولا يصح ان يكون له الوجود
لا حقيقة في العقل من طرف الوجود ومن كل مناهي العلم
توقف الوجود العقل على الوجوب الخارج على الوجوب
العقل ولا يصح للوجود الخارج توقف

ما لم يجب لم يوجد وهذا ما ساد ما أولا فلان الموقوف على الوجوب عند
 العقل نفس الوجود وحكم العقل به الثاني غير المبحث وغير حق الاول كمن
 وما سميناه علة تامة وان كانت ناقصة في زعمه اذا وجدت وجد
 المعلول قطعاً يتوقف هذا الملازمة الخارجية على اعتبار معتبر اذهن
 ذاهن او حكم حاكم واما ثانيا فلان الوجوب باعتراف اعتبار عقلي فمن
 شأنه ان لا يتحقق عند عدم الاعتبار مع تحقق العلة والمعلول فكيف
 يحتاج اليه المعلول واما ثالثا فلانه اعترف في الابدان بانه ليس جزء من
 العلة التامة لكونه اعتبارا عقليا حاصل من نسبة العلة الى ^{المعلول}
 فهو في الذهن متأخر عنها وفي الخارج غير متحقق واعترض على المتصر
 بذلك كيف جواز ان يكون الوجوب جزءا من العلة التامة وقد اعترف
 بانه ايضا اعتبار عقلي وقد ذكر المحققون ان الابدان والايجاب ^{الوجوب}
 نسبة واحدة بالذات متعده بالاعتبارات مع ان تقدم الابدان على
 الوجود مما يلاحظ عقل كل احد بخلاف الوجوب فادعاء هذا مع انكار
 ذلك مما يقتضي به العجب ما رابعا فلانه اعترف بان الوجوب ايضا
 اثر العلة التامة فيكون معلولا لها وكل علة تامة فعولها ما لم يجب
 لم يوجد ولو كان اعتبارا عقليا تعين دليله فالوجوب وجوب ينقل
 الكلام يلزم التساوي اعتبارا وجوبات غير متناهية فان وجب تحقيقها
 او اعتبارها جاء الاستحالة وان لم يجب بناء على ان للعقل ان لا ^{تعتبر}
 ولذا قيل بعدم استحالة التساوي في الاعتبار فقد وجد معلولا بلا
 وجوب واما خامسا فلانه لو صح لزوم تقدم الكل لازم وكونه
 وسطا في الشبوت لا في التصديق فقط لوجود كل لازم فكذلك الكلام في

لزوم للزوم الى غير النهاية ولا يكون النظر الصحيح علة تامة للعلم
 بالنتيجة بل مع وجوب العلم بها والكل خلاف ما قالوا به واما سادسا
 فلان القول بان وجود المعلول بعد وجود العلة وغايته ومادته
 وصورته موقوف على وجوبه ولا شك ان ما يكون جزءا للعلة التامة
 لا يكون غيره من الاجزاء مقتضية لوجود المعلول اظهر حالا من ان
 يحتاج الى البحث فيه فلنعرض عنه ^٢ ان وجود المعلول لو لم يجب
 بعد وجود العلة التامة بل امكن عدمه كان وجوده رجحانا ^{حالا}
 المتساويين من غير مرجح وعلم فساد من المتن وجواز الرجحان ^{المذكور}
 وتصححه ورتوبه ^٣ ان العلة التامة لو لم يعدها الوجوب بالاولوية
 فجواز الطرف الآخر بلا سبب رجحان للمرجح وبسبب يكون عدمه جزءا
 من العلة التامة فليس ما فرضنا تامة ههنا وفساده من وجوه ^٤
 ما من جواز رجحان المرجح ان اريد مرجحيته قبل الرجحان وعدم
 لزومه ان اريد حال الرجحان لانه يلاقي الترجحة التي تحصل به ^٥
 انا اخترنا ان وقوع الطرف الآخر بسبب وان عدم ذلك السبب جزء
 من العلة التامة لكن لا يلزم الخلف لان عدم هذا السبب يجوز
 ان يكون وجودا من جملة الوجودات الموقوف عليها المقيدة بالاولوية
 بان يكون عدم ذلك ^{الوجوب} سببا لعدم المعلول لعدم ذلك لعدم هو عين
 الوجود الاول ^٦ انا نقول لما افاد العلة التامة اولوية الوجود لعدم
 لا يقع مادامت وان امكن فينبغي لترديد في ان وقوعه بسبب ^{اولا}
 كما لو افاد ^{الوجوب} على مذهبه فان الوجوب بالغير لا ينافي الامكان الذاتي
 فيجري الترديد المذكور في وقوعه لا يقال وقوعه على ذاته ممكن وعلى

هذا ممنوع لا نأقوله الممكن الغير الواقع مادام غير واقع كالممتنع بالغير
بل هو هو فهذا حاله لثمة التي عولوا عليها وعند ظهور فسادها
يقع دعوى ان العلة التامة مطلقة على بعضها كدعوى ملكية ما
يمنع وجوده قوله بل الوجود والوجوب آيه يعلم من هذه المباحث ان
وجوب الفعل يترجم الاختيار والواجب لاحق فقط او مقارن
ولا وجوب سابق فاذا كان الوجوب لايقا او مقارنا كان الفعل
قبل وجوده مقدورا لا ضروريا فيجوز وصفه بالحسن والقبح
العقليين قوله وليس بممتضا لغيره اي لا متقارن في التعقل
قوله لا بد في العلة التامة آيه اي العلة التامة **قوله** لانها اي
العلة التامة هي الموجودات المحضنة **قوله** وانتفاء الواجب
آيه في الجملة اي في الازل ولذا قال بعضهم هنا او حدوث الواجب
قوله من وجود اجزائه فيمنع ان لا يتوقف الاعلى المعدومات قوله
ولا الى الثالث المركبة من الوجود والمعدوم قوله وينقل الكلام
اليه الى هذا الزوال الحادث ان هذا الزوال الوجود الجزئي ان توقف
بعد وجود ما لا بد منه على عدم ما ان يتوقف على عدم سابق
قديم فيقدم الحادث او على عدم لاحق فذا اما زوال وجوده او زوال
عدم وهذا مما في شرح القبيح من نقل الكلام الى ان الجبر انه
معدوم صار موجودا او موجود صار معدوما اذ الاول حين
كان زواله زوال عدم والثاني حين كان زوال وجوده قوله وزوال
العدم قلنا ربما يكون زوال امر اعتباري وزواله لا يكون وجودا
كما علم من زوال المحاذاة لزوال الضوء قوله اذ لا كان آيه والاشنان

في الاثنين اربع صور آيه الاختيار الازلي وهو تعلق التكوين الازلي
وجوديا بوقت وجود الحادث وبغير الوقت اتفاقا وعينه الطبيعة
الخاصة للاختيار آيه الاختيار الازلي عدما وهذا اظهر صحة ^{اختيار}
الحادث وجوديا فحدثه من التكوين القديم كحدث الحادث منه
حين كونه قديما آيه الاختيار الحادث عدما عند المتجدد وصحته اظهر
قوله لزوم قدم المعلول كما قال ومن البين انه لا يلزم قوله الى بعض
والامر الكلي اعتبار عدم المانع الذي هو جزء من كل علة تامة كما تقرر
في موضعه قوله مقتضى طبيعته آيه ومن الجائز عند الفلاسفة
ان يقتضى الطبيعة لاستنادها الى الدوام دواما لنوعها ^{نقضا}
لافرادها كما في الزمان ويسمى طبيعة غير قارة قالوا ولا منافاة
لان مقتضى الطبيعة ليس دواما وانقضاء بجهته واحدة حتى يمنع
بل دواما لنفسها بتجدد افرادها وانقضاء لكل من افرادها ولا منافاة
بينهما كما ظن قوله وفرضه وانه آيه كالفلك عند من يقول بدوامه
قوله لجواز ان يكون اما قال لجواز ان يكون هذا الموجود آيه ان
يورد فيقال لما لم يكن غيرها والموجودات الاولى مستحقة فقد تحقق
هذا الوجود ايضا مع لارمه ايضا وان كان عدما فيلزم قدم الحادث
لقدم تلك الوجودات مع لوازمها وانتفاء الواجب فاجاب بان
العدم يمكن ان لا يكون لزومه لشي من تلك الموجودات بجهة استنادها
الى الواجب حتى يلزم احد المحذورين بل بجهة اخرى وعند اختلاف
جهة الزوم لا يكون لازم الا لازم لازما قوله على عدم الجزئين انما
قال لان ليندفع ما ظن ان ماهية الحركة اعتبارية لا محققه فلذلك

طبيعة

خالفت طبيعة أفرادها فان مطلقها يقتضي مكان البقاء ^{وذا}
امتناعه وذلك القول بعدم كونها محققة قول المتكلمين ^{بعض}
من غيرهم والتمثيل على القول المشهور للفلاسفة وليس استناد
بقائها في الافلاك الى الارادة الجزئية للنفوس الفلكية قاله
مدخل في هذا البحث كما ظن بل ذلك لتصحیح عدم تناهي الحركة
الفلكية عندهم مع صدورهما عن قوة جسمانية لا يقدر على
ما يتناهي **قوله** السابقين فيتركب عليهما من العدميين اللاحقين
للجزئين السابقين ومن الموجودات والعدم ان لا زمان للجزئين ^{السابقين}
بمقتضى طبيعتهما المتناهيمة لا جهة استنادها الى الواجب **قوله**
مخالفا للجمهور **قوله** فان قلت المقصود بخلل الامر لا اعتباري سواء سمي
حالا او لم يسم ولا ضرر من تسميته حالا الا من حيث العبارة وذلك
مما لا بد منه لوجوب لتعلق بين العلة والمعلول قلت لتعلق الذي
بين العلة التامة والمعلول لا يمكن ان يعد من اجزاء العلة التامة
والا فالعلة يتم معه لا قبله هف ومع ذلك فالعلة التي تمت معه
لا بد لها من التعلق بالمعلول فينقل الكلام اليه فان كان معدودا
من اجزاء العلة التامة فكذا واذا لم يكن من اجزائها فمطلابه واقع
للمحذورات اجمع بان يكون العلة التامة ازلية وكذا فخلقها ^{بحسب}
الوقت المعين كما تحقق **قوله** والمعتزلة يفسرون **قوله** تفسيرين منقوضا
بمسئلة الهارب من السبع ونحوه فان فيها ارادة ولا تصور للنفع
الخاص باحد الطرفين **قوله** ولا مجرد وجود القدرة ^{ولا ما سيجي ان}
القدرة اذا لم يؤثر كان المؤثر المنفصل موجبا والفعل مجبور ^{لا بد من} فالقدرة

المتشابهة

تنافيه

تنافيه **قوله** وانكاره عناداه فعلم ان القول بوجود القدرة مع القول
بالجبر مما لا يجتمعان فلما اعترفوا بالاول ينفي الثاني وهو المطلوب **قوله**
كان اسناد وجوده اي وجود ذلك الفعل الاختياري قوله فلا
يسألها **قوله** ان كان ممن يصر فيها الى اطلاق نفسه قوله وللعبد اختيارا
جزئيا **قوله** لما اثبتوا عدم الاختيار في فعل العبد فقد اثبتوا الجبرية
الا لا فرق بينهما والفرق بوجود القدرة بدون تأثيرها في الاختيار
دون الجبر لما لم يظهر في حق الفعل وصيغته لم يظهر في حق الناعل
ايضا لا يقال عدم تأثير القدرة في الاقدام لا ينافي تأثيرها في امكان
الاجحام وبذلك يتضح الفرق بينه وبين الجبر لا نأقول ضرورة
الاقدام كيف لا ينافي امكان الاجحام بمعنى سلب تلك الضرورة
واضح ما ذهب اليه المحققون ان الفعل الاختياري يصدر من العبد
ممتزجا من جهتي الوجوب التقديرية الالهية والامكان الوقوعية ^{العبدية}
وهو معنى قول فخر الاسلام ان للعبد اختيارا وان كان ضروريا
ثم التكليف لكونه لا صلاح ظاهر العبودية وتغير مصطلحها بمعنى
على الجهة الامكانية الناطقة الى الظاهر واختصاص الاجاد لمن له
الوجود الحق بوجوب رعاية الجهة الاولى في الكل اي في كل موجود فن
نظر الى الثانيه فقط كالمعتزلة غلط في تشريك الاجاد ومن ^{نظر} الى الاولى
فقط غلط في ترتيب التكليف لظاهري على الاحدي الباطني الحقيقي
ولا مقصود من التكليف ارجع الكثرة الظاهرة النسبية الى
الاحدية الباطنة الحقيقية مع العبادات بكثرة التوجه والخصور
وفي المعاملات بمراعات العدل والموافة وفي المزاج بالمنع عن

الاعراض والمخالفه قوله انه استدلال آه اى الاستدلال على صفاته
 المثبت لكون فعل العبد ضروريا قوله ما لا يرجح الاختيار آه
 لا ما يختار من ذراع كما هو عند المعتزلة قوله احدا الطرفين آه
 تعيينا موثرا كما في القدرة او غير موثر بل حاكما كما في العلم قوله
 يتوجه اى الدليل الزامهم بما عندهم قوله ولذا اى لان الفعل
 المختار بلا مرجح لا يكون ضروريا ولا اتفاقا قوله انها اى المقدمه
 القايله بان المختار بلا داع يرجح تعاقبا وانما قال قيل وقد قاله
 الابهري رحمه الله تعالى جل وعلا مبتينا بان المقرر عند الاشاعره
 انه يجوز للقادر ان يرجح فعله لمجرد الاختيار بلا داع كما في شبهة
 نحو مسئلة الحارب وبذلك قالوا بعدم وقوع تكليف المحال وان
 جوزوه اشارة الى ان لقائل ان يقول هذا بينا في ما قالوا في الفرق
 بين الاختيارى والا ضرورى في ان الاول قدرة بلا تأثير او
 الاختيارى حيث لا تأثير لقدرة كما مر قوله فان اختياره ^{يحتاج} فلا
 الى مرجح لان الاحتياج شان الحادث قوله ولان التكليف اى
 ولان فعل العبد لما استند الى فعل الرب تعالى وتقدس واختار
 الحق كان تكليف العبد به تكليفيا بما لا يطاق وذلك لا يحتاج الى
 مرجح اما لقدمه واما لان الحاجة الى المرجح لا يمكن ان وجبت لا امكان
 ولا طاقه فلا حاجة قوله فقط آه اى الاختيار والحاصل بالنظر
 الى حال العبد نظا كاف في التكليف لما ان شرع التكليف لا يطل
 الظاهر وربطه بالباطن الواحد قوله العقب والحسنه الذى ذكره
 البعض عن البعض قوله على الكبرى وهى قولهم وكل غير مختار ^{المعتل}

فيه بحسن ولا قبح قوله واستدلاله صرح بذكر السند توضيحا انه
 ليس بقياس قوله فحسن نسا عده ان لا وجوب على الله تعالى جل وعلا
 قوله ما لا يليق الا لاثابة او العقاب قوله يستحق مذمة آه فلم يكن
 بين الاضطرابية فضلا عن الاتفاقية وبين استحقاق العقاب
 منافاة قوله على عبا وته آه لانه بالنظر الى نفسه جان و مستحق للمذمة
 بما يقتضيه ظاهر العقول والاراء وكون مستند اختياره الظاهر
 اختيارا كحق وخلقه في نفس الامر لا يمنع العقل عن الحكم باستقباه
 كما لا يمنعه عنه استناد خالق الاعضاء والقوى اليه سبحانه وتعالى
 قوله استحقاق المذمة آه فاذا كان الثابت للاليم عدم استحقاق
 العقاب بار تكايب القبايح على تقدير المجبورية كان استحقاق العقاب
 كانه استحقاقا للعقاب مقتضيا لعدم المجبورية ويكون بينه
 وبين المجبورية منافاة قوله وعن الثالث آه مع انه كلام على السند
 واستنبعا د بصحة ذلك المستند يصح السند ويوشى بالعقول قوله
 باختلافه بالزام الجمع بين الالزامين المتنافيين قوله الجهتين
 كما ان الحركة ذاتية بطبيعة الجسم بشرط الخروج عن مركزه وعدمها
 ذاتي لها بشرط كونه في مركزه قوله والثالث آه لزوم قيام العرض
 بالعرض وقوله للوجود فيجب ان يكون موجودا قوله كالتبايح الصادرة
 فيمكن بالقول بان تركها واجب عقلا عليهم مع نفي التعذيب شرعا
 قوله والما وجه عندي آه وجهه الا وجهية انهم ربما يستغنون في الاول
 استلزام استحقاق التعذيب لنفس التعذيب فلا يتم التقريب
 اما ولا فكما في الصبي لما قل فان الصبي عرف ما نفع عن التعذيب

شرعا لكونه مظنة للرحمة طبعاً وأما تأنيهاً فلجواز العقوبة على احتمال
 التقوية وتقديرها وعدم الترتيب على احتمال قاده في اللزوم أما في الثاني
 اعني من لم يبلغه الدعوة وقد بعث الرسول فهم مصرحون بتعذيبه
 فيكون تعذيبه لزماً الزامياً لكنه غير واقع بدلالة الآية اذ المراد
 ببعثة الرسول ثمرتها وهو ايصال حكم الله تعالى جل وعلا كما في قول
 البعثة قبل بلوغها الى الناس فان الزام الحجية بالايصال حقيقة وذلك
 ظاهراً وحكماً كما دراك زمان التجربة في حق الايمان يقال لا استلزام
 في الثاني ايضاً لان المراد عذاب الاستيصال كما قال في الكشف استدلالاً
 بالآية المعادة لانا نقول تخصيص بلاد ليل والسياق لا يقتضيه فهو
 كقولهم المراد بالرسول العقل قوله من قوله يثايمه اي يثايم من ثايم
 قبل بلوغ الدعوة اذ لا محال فيه لاحتمال العفو المترتب على التوبة
 بخلاف الاول قوله ما انه اشارة الى اربعة عقليته يزعمون انها
 ناهضة على جميع المعتزلة من الجبائية وغيرها توجيه الاول ان
 الحسن والقيح لو لم يكن لتعلق الطلب كما هو مذهبنا سوا كان لذات
 الفعل او لصفة موجبة حقيقة او اعتبارية كان لتعلق الطلب
 بالفعل لذلك المعنى وكل ما ثبت لعله منفصلة لا يكون ذاتياً لما
 ثبت له فلا يكونا لتعلق ذاتياً للطلب وانه ذاتي قوله حينئذ اي حين كان
 الحسن ذاتياً لان المطلوبية اذا كانت ذاتية لم يكن ناشية من
 الطلب فكان الطلب الشرعي بلا تعلق له بذلك المطلوب لان طلبها هو
 مطبق لمحال قوله فليس شئاً توجيه الجواب ان ما هو الذي في الطلب
 تعلقه الى مطلوباً من حيث هو مطلوب ما والذي تعلق بخصوصية

التوبة

التوبة

والا في بين مطلوبية المعنى لذاته ومطلوبية
المبهم بالامر

المطلوب

المطلوب ليس ذلك بل تعلقه الخاص بخصوصية المطلوب اي خصوصية
 تعلقه لا اصل تعلقه فلا يتم التقريب بل نقول لان سلم ان التعلق
 ذاتي للطلب فقد ينزل المتعدي منزلة الاوزم ولن سلم فذا تعلق
 ما لا التعلق المعين ولن سلم فذا تعلق التعلق غير حسن المعلق قوله
 بتقدير تسليمه انهما لا يتبعان الموجود قوله بانصافهما اي بانصاف
بما في قوله لا نفس الا تصاف اعني انها وسط في التصديق
 لا في الثبوت قوله باحد التفسيرات كوافقة الغرض ومخالفة قوله
 مشتركة اي مشترك فيها قوله المختلفات كالعقائد المتنوعة قوله
 فلا يندفع آه ولا في ما قيل ولن سلم التوقف على العلم بالوجوب والوجوب
 الشرعي ثابت نظر اوم ينظر ثبت عنده اوم ثبت لظهور المعجز ومكان
 الدعوى وعقل المدعو وتمكنه من النظر المفروض ان قصر ذكره في البيع
 وذلك لما سيجي ان المكلف لو قال لا انظر ولا اسدق ما لم اعلم بوجوب
 لم يكن امكان النظر والشرع وهو معنى الاضمار بخلاف ما لو كان وجوبه
 عقلياً لان الواجب العقلي قد ينادى قبل بلا طلب الزام وبلا تجد
 وبلا مناظرة بل يخلق الله تعالى العلم الضروري بوجوبه كما بمشاهدة
 المعجزة كيف وشان العقل ان يتبع مدركاته طلب اوم يطلب اما
 شان الشرع ان لا يتبع ما لم يثبت وحديث التفريط فيه ما فيه
 لان الوجوب اذا كان شرعياً ولم يثبت الشرع عنده كان المكلف
 عاه ما لا الوجوب في زعمه ومثله لا يوصف بالتفصيل كما يتم في
 مفارقة زاعما عدم الماء وهو كان موجوداً في قرية او في رحله لكن لم يعرف
 به مدة عمره وكالمصلي زاعماً عدم تلاوة وهو كان متروكاً لم يكن حيث لا

علا الوجوب باسم التوقف

بها

الشرع

يؤاخذ به وصح الصلوات المترتبة عليه ولو علم به بعدها نعم الجمل
 باحكام الشرع بعد علمه بالتكليف لا يعد عذرا بخلاف ما لو كان ^{هو}
 عقليا فانه عالم بان له عقلا فهو واحد لالة الوجوب في زعمه فلو لم ينظر
 ولم يصدق بما لما بان عنده التما كان مقصرا الا يرى ان شأهق الجبل
 انما لم يجب عليه الايمان عندهم اصلا وعدنا اذا لم يدرك مدته التجربة
 مع ظهور المعجزة في نفس الامر وثبوت عقله وتمكنت من النظر لانها لم تظهر
 عنده ولم يبلغه الدعوة فبلوغ الدعوة اما ان يعتبر مطلقا واذا ثبت
 لا سبيل الى الاول والواجب قبولها من كل احد ولم يكن لاثبات النبوة
 فائدة ولم يتميز النبي صلى الله عليه وسلم من المتنبين فتعين الثاني
 قوله اذ يرداه دليل كون المقدمات نظرية قوله بامرأة المرأة ^{تقف الوجوب}
 عنده وثبوت له موقوف على علمه به بالدليل قوله لا يجب المراد
 توقف ظهور الوجوب عنده على العلم بثبوت في نفس الامر بالدليل لا
 توقف الوجوب في نفس فلا دور قوله على الحادث بل يجب عليه نظرا
 لم ينظر علم بوجوبه ولم يعلم وعدم العلم من تقصيره ^{قوله} حتى ثبت
 وسيجي ان هذا يرد على تقدير شرعيتها مطلقا لا على تقدير عقلية
 بعض الحسن والقبح كما في المسائل السبعة ووجوب النظر لا يصح
 ان يقال على تقدير عقليتها لا ثبت الوجوب عندي ما لم انظر لحوال ان
 ثبت بخلق الله تعالى جل وعلا العلم الضروري فان الحكم العقلي كثيرا
 ما لا يتوقف على التوجيه الاختباري فضلا عن التعمل فيه قوله لا
 يندفع له انه لا يمكن الزامه الشرع وهو معنى الافحام قوله للكشف ^{لذا}
 قال علماؤنا للعقل ان يعرف حكمه حكم الله تعالى جل وعلا في بعض الوقايح

من في

ل

لا ان يوجب قوله النصوص اما نصوص الاشاعة فكقوله تعالى
 جل وعلا في بعض الوقايح وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد
 مر ومنها قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل علم به
 ان حجة الله تعالى جل وعلا قايمة لهم على تركهم الايمان قبل الرسل مع
 وجود العقل ومنها اخباره تعالى جل وعلا في غير موضع ان خزنة النار
 يقولون للكافرين الم ياكم رسل فيقولون بلى فيلزم منهم الحجة بذلك
 لا بالعقل ومنها قوله تعالى جل وعلا ذلك ان لم يكن ربك مهلك
 القرى بظلم واهلها غافلون اخبر ان الاهلاك قبل ارسال الرسل
 كان ظاهرا مع وجود العقل واما نصوص المعتزلة فمنها قصة ابراهيم
 عليه الصلاة والسلام حيث استدل قبل الوحي بالكوكب ^{والقمر} والشعر
 وكذا بالجوم فجعل الله تعالى جل وعلا استدلاله حجة على قومه حيث
 قال وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ومنها ان الله تعالى جل وعلا
 عابا الكفار في غير موضع بان يسيروا في الارض فينظروا ولو كانوا
 معذوبين لما عذبوا بمطلق الزك وفيها نحو قوله تعالى عز وجل سنزيهم
 اياتنا في الافاق وفي انفسهم ولم ينظروا في ملكوت السموات والارض
 ايات للموقنين وفي انفسكم افلا تبصرون فقال نصوص تعارضة
 ما دل كل عند الخصم ^{بلا} يوافق حذبه فيكون ساقطة في حق المتك
 مع ان ادلة المعتزلة لا تدل على ايجاب العقل بنفسه ولا سيما في الكل
 وادلة الاشاعة لا تدل على ان العقل ملغي ولو في فهم حكم الحكم فكانت
 النصوص موافقة بمذهبنا قوله لوجب الشكر على تقدير ثبوت العقل
 في الجملة قوله فائدة اي في حكم الآخرة المختص بها من الفوائد وان حكم

بحسن الفعل الدنيا ويمن حيث تعلق الشائبة في الدنيا مع الثواب
في العقبي فلا تناقض بين هذا وبين القول بالحسن والقبح العقليين
بالتفسير السابق قوله في أكثر الناس أنه لا يكون أكثرهم مكلفين بالشكر
مع أن المعرفة واجبة على كل عاقل والشكر وسيلة إليه ووسيلة
لواجب واجبة **قوله** فإن الوجوب أه لا فائدة مقصودة **قوله** لولم
يرتباه وإن لم يقصد بترتبه عليه في الإيجاب **قوله** عليه ثوابه
أي أحدها لا بعينه يعني يكون كل من الوجوب والإيجاب لفائدة وإن لم
يكن لقصد فائدة حتى يلزم الاستكمال فلا يكون عبثا لأن العبث بلا
فائدة فيه لا مالم يقصد فيه فائدة لتزده أفعاله تعالى جل وعلا عن
الأعراض **قوله** ولم يتعلق أه فان الأمان عن تعلق الذم بتركه ربما يترتب
على المشقة الناجزة التي في الفعل فيختار عليه عقلا وإيضاحا بما يترتب
احتمال الثواب في الدنيا والآخرة كما قال الله تعالى جل وعلا نحن وليكم
في الخلق الدنيا وفي الآخرة على مشقة تعب الشكر عقلا **قوله** على تعب
الجهد فان الأقدام على تعب الجهد لحفظ النفس واجب عقلا
لأن منفعة تربو على تعب الجهد وقوله وسيلته لأنفس الأفعال
والأعم جميعها السؤال في البديع **قوله** لأن أول المكلفين ولا مكلف
قبله حتى يفيد في حقه نفى التعذيب قبل البعث **قوله** بأن الجان
وهم مكلفون قبل آدم عليه السلام **قوله** كيف الإمكان ^{أي} وجود المكلفين
ولا يجب وجودهم بالفعل **قوله** العذاب لدينوي أه كعذاب الاستقبال
بدليل السياق وإنما اختار هنا تقييد العذاب بالدينوي مع أن الأصل
عدم التقييد كما مر في إبطال مذهب المعتزلة مطلقا بتيبها على أنه ماول

ويجوز أن يكون هذا المقدم من الاستدلال منسبا
على مذهبهم وقد الجواب من المعتزلة منسبا على
مذهبهم هذا المقدم منهم

كما مر توفيقا بينه وبين ما يعارضه من النصوص فلا يكون حجة في
القطعيات بل العهدة كما مر أن يوقف بينها بالقول بأدراك العقل
الحسن والقبح في بعضها **قوله** وقيل عدم أه قاله الإمام الرازي رحمه الله
تعالى جل وعلا الفرق بين القولين أن الأول معناه أنا نعلم أن الله
تعالى جل وعلا حكما فيها لكننا لا نعلم على التعيين والثاني أن لا حكم فيها
لله تعالى جل وعلا وقيل الأول توقف عن الحكم لعدم السمع والثاني
توقف في الحكم لتعارض الأدلة أو لعدم الدليل على التعيين **قوله** على
أصول المعتزلة أه أن الحكم للعقل لا على مذهبه فلا بعد على تقدير كونه
حاكما أن لا يحكم فيما لا يستقل بأدراك جهة حسنة وقبحه إلى أن يرد
الشرع أو يقول مراده بعدم الحكم عدم تعلقه وتعلقه حادث فصيح
أن يوصف بالعدم لأن الثاني للعدم هو العدم وإنما أخذه لأنه على ما هو
المختار من قدم الصفات وتعلقها لأم **قوله** كالأية كقوله تعالى جل وعلا
قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما إلا **قوله** عقلا أه بالمعنى المتنازع فيه كما
مر في صدر البحث **قوله** ويحيى مثله في الخطر أه بأن يقال إن أريد أن
لا حكم بالحل فسلم ولا يستلزم الحكم بعدم الحل وإن أريد خطأ الشارع
بعدم الحل فلا شرع وإن أريد حكم العقل بعدم الحل بنا قضا ^{المفروض} لأن
أن لا حكم للعقل **قوله** لأنه الأصل أه من قبيل اطلاق المصدر على
المفعول به **قوله** على قول الشيخ أه وعلى مذهبه يقول كما هو الموافق
لأقوال المشايخ رضوان نسبة الزمان من الأزل إلى الأبد إلى أنه
تعالى كنسبة ماء جار يذهب بتفاحة بعد تفاحة وهم إلى
من ينظر لجميع الماء دفعة فان التقدم والتأخر عنها بالنسبة

قوله ورد الثاني في رده صاحب المنهاج

قوله والجواب ذكره في المنهاج في البديع

الى اجزاء الماء لا بالنسبة الى الناظر كذلك نسبة جميع اجزاء الزمان
 الى ذاته تعالى وتقدس واحدة وانما التقدم والتأخر بالنسبة ^{النسبة}
 فحينئذ لا حاجة الى قيد اذا ظهرت اتمل قوله لا يجبه ^{فسر} ولذلك
 البيننا وى قوله تعالى جل وعلا لكم ما في الارض جميعا انه خلق لكل
 للكل لا كل فرد لكل فرد حتى يلزم اباحة جميع ما في العالم لكل واحد
^{لا} ^{للمتعلق} ^{ببعض الافراد} ^{تعلقه} ^{آه} ^{فيتناول} ^{المتعلق} ^{ببعض الافراد}
 قوله لكن لا بانفراده لان حقيقة الجمع يقتضي الاجتماع لما فوق
 الاثنين فيسقى الايراد بنحو خواص النبي صلى الله عليه وسلم هذا
 الدفع لشارح المنهاج قوله واما دفعه آه اى دفع السؤال بانه
 لا يتناول حكم كل مكلف بخصوصه قوله لان ذلك اى المذكور من
 المقابلة او باعتبار التقابل قوله بكل فعل لان الاستغراق بمعنى
 كل فرد لا مجموع الافراد قوله لكونه دليلا آه فى الاستدلال بالحكم هو
 اثر حكم اخر عليه قوله وسببا آه فى التعليل بحكم هو مؤثر فى اخر على
 وجوده قوله او مانعا للحكم كخيار الشرط او السبب لشرط التعليق
 عندنا قوله بان قيد حيثية آه اى بافعال المكلفين من حيث هو
 لعم قوله والحرمة فقط كما هو مذهب الاستاذ اى اسحق قوله على
 ان الخ متعلق بقوله لو قيل بكفاية التكليف الضمنى قولنا جارا ^{على}
 قاعدة ارادة قيد حيثية من انه انما يراد فيها يختلف باختلاف ^{المعتزلة}
 الاعتبار والحكم منه حينئذ صح التعريف بلا احتياج الى ذيفات
 الامرين قوله الاضافات ^{آه} وليس الحكم فيها الا اذا كان من الخطاب
 ما يكون حكما وغير حكم بالاعتبارين وذلك متحقق فى نحو القصص ونحو

والله خلقكم وما تعملون اذا اكنفى فى كون الخطاب حكما بالتكليف
 الضمنى وكما سيصرح بان نحو كتب عليكم الصيام خبر باعتبار وحكم
 باعتبار ذلك حاصل ان امثال هذه لما كان حكما باعتبار لم يكن فى تناول
 الحد آياها محذورا لان الصدق باعتبار كافى فى اصل الصدق ^{بغير}
 لكون ما صدق عليه من افراده ولا ثم ان كلاما من امثالها ليس حكما
 باعتبار بما يطلب به شئ فان قيل فيتوالت تعريفاتنا يخرج ما يناسبها
 لا ما يغايرها فلما كانت تلك الخطابات بحيث يكون غير حكم باعتبار
 لا يخرج حين كونها معتبرة بذلك الاعتبار عن تعريف الحكم مع انها
 ليست احكاما بذلك الاعتبار فلا بد من ارادة قيد حيثية لآخرها
 قلنا لا حاجة الى الاضمار لذلك لان وصف الخطاب بالمتعلق بذلك
 ايماء الى ان تسميته حكما لتعلقه بفعل المكلف للتكليف فيخرج
 بذلك ولن سلم الحاجة الى الاضمار فيتركب على ما ذهبنا اليه لوجود
 ما يصحبه وهو كون الحكم مما يختلف بالاعتبار اما قبل تحقق هذا فلم
 يكن للذهاب اليه وجه قوله قيد حيثية ولوقلنا يترتب الحكم على ^{المشتق}
 يدل على عليه ما خذ الاشتقاق فيدل قوله بافعال المكلفين على
 عليه التكليف ولا حاجة حينئذ الى تقدير قيد حيثية لما بعد عن
 الصواب لا بانه سلم الله تعالى قوله ولا يفسر بان يفسر بالفائدة
 المنسوبة الى الشرع مطلقا حصلت منه وامكن حصولها من غيره
 كمفهومات الاخبارات قوله بل بما حصوله اى لا يحصل الا به قوله فخرج
 الاخبارات ^{آه} لا مكان حصولها بالحسن وغيره قوله على فهمهم المراد
 من الفهمين التصوران فان اراد ان التوقف بين حصولي الذاتين

لا يقتضي التوقف بين المتصورين فكلم من حاصل لا يتصور **قوله**
 حتى يدور فان الدور في توقف المتصور من الطرفين لا في توقف
 المتصور من طرف الحكم وتوقف الحصول من طرف الفائدة الشرعية
 قوله والتحقيق تحقيق كيفية التوقف **قوله** على تصورها لانه جزء
 مفهومه **قوله** لا الحكم فكلم من مستفيد فائدة شرعية لا يعرف
 ما الحكم **قوله** ان الحكم كما على حصول الخطاب وتصوره **قوله** كلام نشائي
 لان الفائدة الشرعية على ذلك التفسير حاصل ومستفاد من خطاب
 الشرع فلا بد من الاطلاع على الخطاب لا يقال فتوقفه على تصور
 الخطاب توقفه على تصور الحكم لانه عين الخطاب لانا نقول بل الخطاب
 ذاته ولا يلزم من تصورات الشئ تصور حقيقة وانما يلزم لو كان
 ذاتيا لافراد وليس الحكم كذلك ان اذكم من غايه للخطاب لا يعرف ماهية
 الخطاب **قوله** نسبة ذهنيه يريد بها النسبة المفهومة من الكلام
 وبالحاجية الخارج من مفهوم الكلام لا بالتحققه خارج الذهن
 فان نحو علمت ونهت نسبتها الحاجية انما هي في الذهن قوله من
 غير الخبر كالا حساس لقيام زيد **قوله** والثاني بحسب زمانه ^{بعض}
 والقضاء او غايته كالصحة والفساد او تعلق الحكم به كالحسن
 والقبح او نسبة بعضه ^{بعض} بالسببية وعدمها الى بعض او عروضا لغيره
 كالعزيمة والرخصة **قوله** حقيقة موجودة والا لما قامت بالموجود
 قوله ولذا قلنا ان الخطاب التكويني في الازل والمكون فيما لا يزال **قوله**
 فهو تعلق القول قوله والمختلفين كما فعله فخر الاسلام لاتحادهما ذاتا
 قوله وسقط الاعراض في المنهاج والتفريع بان الوجوب ما ثبت بالخطاب

لا عينه فليس قسما منه قوله فاسد لان الوجوب اثره لا عينه ومن
 الواجب صدق المقسم على الاقسام **قوله** التي لا تخصي ان قبل لما كان
 الفعل مقدورا كان عدمه ايضا مقدورا لان النسبة القدرة الى
 الضدين على السوية قلنا المقدور الامتناع عنه والافتقار عنه
 ولا يغني بالكف الا اذا له اما عدمه من حيث هو ثابت من الازل
 فكيف يكون مقدور المكلف فيما لا يزال قوله ومنه اي من عدم
 جواز التركيب بلا عذر وجواز معه قوله بجميع الوقت لانه يخرج الزمان
 الموسع كالصلي **قوله** بل مفسدة لان الترك اذا قيد بجميع الوقت
 يفهم ان شأن كل واجب ان يعقب تركه في جميع الوقت سببا للعقاب
 بل لا يتسبب للعقاب الا تركه في جميع الوقت لان المعرف لا يسمي ^{الفصل}
 القريب يكون مساويا للمعرف مفهومهما كما يساويه عموما ومخصوصا ^{وليس}
 الواجب المضيق كذلك وهذا هو المعنى بالافساد لان لا يتناول الحد
 المضيق اذ يتناول له لانه كما يتسبب للعقاب تركه جزر يعقب بتركه في
 جميع الوقت ايضا **قوله** وكون المراد بالفعل ما خذ صيغة الطلب او
 بالكف يعني لما ورد على تعريف الوجوب عكسا وتعريف الحرمة طردا ^{بنحو}
 كف نفسك عن الزنا فانه طلب لفعل هو كف فلا يكون وجوبا بل حرمة
 وانه وجوب وعلى عكس هذا بنحو لا تكف عن الصلوة فانه طلب للمنع ^{للمنع}
 عن الكف فيكون وجوبا لحرمة وانه حرمة اجاب الشراح عنهما ^{جهين}
 الاول ان المراد بالفعل ما هو ما خذها فهو فعل غير كف فالكف في كف
 نفسك فعل غير كف وطلبه طلب فعل غير كف فيكون وجوبا لحرمة
 وكذا المط في لا تكف المنع عن ما خذ الصيغة فيكون منعا عن الفعل

يتسبب

لا تكف

ما خذ صيغة الطلب فكذا

وكفا عنه فيكون حرمة لا وجوبا ونقول المراد بفعل غير كف ما صدق صيغة
الطلب فالكف في كف نفسك فعل غير كف والمنع في لا تكف فعل هو
كف ونقول المراد بفعل مقدر بعد الكف إذ معناه طلب فعل غير كف عن
الفعل هو ما خذ صيغة الطلب لا أن المراد بالفعل المذكور ذلك بدليل
أن خذ الحرمة طلب لفعل هو كف وليس ذلك الفعل ما خذ صيغة
الطلب أصلا فالأصل أن الوجوب طلب غير كف من الفعل المأخذ
له فكف طلب لا لكف من مأخذه بل لنفس مأخذه فيكون وجوبا
ولا تكف طلب لكف عن مأخذه فيكون حرمة الثاني أن المراد بالكف
مدلول الصيغة فالكف في كف غير كف الذي هو مدلول الصيغة
وفي لا تكف عين الكف الذي هو مدلولها ومنه يعلم أنه لو كان مأخذ
صيغة الطلب بمدلول المادة حتى يكون المراد أن ما هو مدلول المادة
فعل كفا كان أو غيره وما ليس مدلول المادة ليس فعلا كما منع عن الكف
في لا تكف لكان توجيهها رابعا قوله وليس لها آة لأن صيغة الأمر
والنهي المفيد لهما لا للوجوب والحرمة لجواز استفادتهما من غير
الأمر والنهي كما في المثالين المذكورين قوله وحرم عليكم الميتة لأن
ما خذ الطلب في الاثنين الكتب والتحريم وهما ليسا بمطلوبين قوله
في تعريف الوجوب آة لأنهما فيهما يكون الفعل كفا يجتمعان بالاعتبارين
فلا حاجة إلى إخراج آة قوله بالنسبة آة لأنه يصدق عليه أنه طلب فعل
هو غير كف بل الصداق أنه طلب فعل هو كف قوله الذي يشك آة فيما
العقل على تركه وكذا بما يظن أو يعتقد بوجوبه فيخاف لكن أقصر على ذكر
الشك لأنه أدنى ففلم منه حال الظن الاعتقاد بالاول قوله نشك في

وجوبه فلا يخاف العقاب على تركه قال التفات إلى رحمه الله هذا
لا يصح لأن احتمال الوجوب كاف في الخوف قلت فيناول تعريف
الواجب بجميع ما لم يعلم حكمه ولا قائل بوجوبه بل أو بأباحتها قوله
واجب آة أنما يتعرض للجواب الصحيح عن الإراد بكف نفسك
عن الزنا ولا تكف عن الصلوة أدهاء لظهوره وإحالة على فهم
الناظرين فإن العبرة للمعاني والمقصود منها ولا شك أن المقصود
بالذكر في كف نفسك عن الزنا هو الزنا والنهي عنه فيكون حرمة
وفي لا تكف عن الصلوة هو الصلوة والحث عليها فيكون وجوبا
ولا عبرة للصنع كما ذكره وفيه بحث فإن من المقرر أن الأمر للوجوب
والنهي للحرمة فمن ضروريته أن يكون كف له ولا يكف لها وأيضا إذا
فرضنا صدور هذين اللفظين من الشارع لم يستفد من الأول
الآية ومن الثاني الآياتها والجواب أن كون الأمر للوجوب والنهي
للحرمة سلم لكن اعتبار المعاني جعل قوله كف عن الزنا في معنى لا تزنا
والنهي للحرمة وقوله لا تكف عن الصلوة في معنى صل والامر للوجوب
والتحقيق أن حرف كل أمر إلى النهي عن يقتضيه وكل نهى إلى الأمر بيقضيه
يمكن لا امتناع فيه فالمناسب في التسمية بالوجوب والحرمة اعتبار
مقصود التركيب لكونها معنيين كما مر وفي التسمية بالأمر والنهي اعتبار
لفظه لكونها لفظين ولا نزاع في التسميات قوله وقال القاضي آة
يندفع به ما أورده في المنتهى أنه إن أراد بالذم ذم الشارع فليس
في كل واجب وإن أراد ذم المستتر عنه فهو حكم للوجوب متأخر عنه وقوف
عليه فتعريفه به دور فاجاب بأن المراد ذم نظر الشارع به أو بدله

فيتناول كل الواجبات فلا يحتاج الى ما اجاب به الشيرازي من ان الوقوف
 على الوجوب لزم والموقوف عليه تصدره فلا دور حيث رده
 التفاتنا ان بانه من توابع الماهيات التي لا يتاخر لوجوبها بالزمان ^{منها}
 لا يصلح للتعريف لعدم اللزوم وليس بشيء فان المراد ما من شأنه
 ان لا يلزم تركه شرعا لا لزم بالعقل وهو ظ ومنه يعلم فساد قوله
 ان هذا التعريف انما يصلح لقصد التمييز بالنسبة الى من يدم ^{بالجملة}
 فهذا كتعريف المعرب بما يختلف آخوه باختلاف العوامل **قوله** على المشتق
 عليه آه اي التارك في نفس الامر **قوله** ولم ينص بالدم اي لا نص عند
 لوجوبه **قوله** لا يوصف بالوجوب وان فرضنا انه واجب في نفس الامر
قوله كما ذكره لغزالي في جواب هذا السؤال وبه يعلم ان الفقه ^{بالاحكام}
 التي ادعى اليها الاجتهاد لا الثابتة في نفس الامر **قوله** في جزء منه
 سواء كان الوجوب مقتدا بول الوقت ولا بخلاف ما ظنه التفاتنا ان
 ان الاحتياج الى قيد بوجه ما لا دراجه انما تحقق كان الموسع واجبا
 في اول جزء من وقته اذ لو كان في جزء منهم منه لم يتحقق تركه لا بتركه
 في جميع الوقت وذلك ترك واحد ليس فيه جهتان يلحق الذم
 باحديهما دون الاخرى فلا حاجة الى القيد وكذا في الكفاية انما يحتاج
 اليه لو وجب على الجميع اما لو وجب على واحد منهم فتركه بترك الكل ^{فيعلم}
 جوابا لكل فيعلم الجواب من المتن **قوله** مع صدق التارك عليه اجواب
 عما اورده الشيرازي ان الاحتياج الى قيد بوجه ما لا دخاله انما يصلح ان
 سمي تاركا الموسع في جزء تاركا للواجب وهو م فاجاب بان المذكور في
 تعريف الواجب بما يدم تاركا ليس لترك الواجب والا كان تعريف الشيء

بدم تاركا

بنفسه بل التارك المطلق ولا شك ان التارك في جزء يكون تاركا ^{مطلقا}
 لان المطلقة الوقتية يستلزم المطلقة واذا صدق انه تارك فلتر
 حاله ان يلحقه الذم باحديهما وهو عدم الايمان به في الاجزاء ^{الآخر}
 ايضا ولا يلحقه الذم بالآخرى وهي الايمان به في شيء منها وكذا الكلام
 في الكفاية **قوله** لان المطلقة الوقتية تركه في جزء من الوقت يستلزم
 المطلقة تركه بوجه ما **قوله** وعلى واحد بخلاف ما ظنه التفاتنا ان
 قوله مل كنه القاضى والجواب الآتى من طرفه **قوله** وموسع ان اراد
 بها غير واجبة على تقدير انتفاء العذر او مطلقا باعتبار اضافتها
 من حيث انه مكلف فلا يتم ذلك بل يصدق عليها انها واجبة في الجملة
 ويذم تاركه شرعا بوجه ما وان اراد انها غير واجبة على تقدير العذر
 فليس كذلك لادم اصلا بذلك القيد والاعتبار وهذا هو حقيقة
 الجواب الذي يتم به هذا الكلام **قوله** غير واجبة عند الاصوليين
 والالزم تكليف الغافل في الاولين وعدم جواز الترك في الثالث
 لكنه جائز لقوله عليه الصلاة والسلام فاقبلوا صدقة لا سيما
 من يقول بوجوب القصر في السفر **قوله** ويذم المكلف آه قبل ذم المكلف
 بتركها على تقدير عدم لقضائها وما اخترناه لان القضاء وان كان حاكما
 للاداء فهو واجبا اخر لا يرى ان هذا البحث منات في الواجبات ^{كقوله}
 التي يغوت بالقضاء وقتها بالقضاء كالجهر بتكبير الشريك وتكبيرات
 العيدين **قوله** بالعذراء فالجواب الساقط وجوبه بعد نزع من الواجب
 فاندراج تحت حد الواجب ليس بمجذور **قوله** لا يتمشى ويتمشى اصل
 الجواب **قوله** ورد اي الجواب من طرف السائل **قوله** الى ذلك القيد وهو تقييد

بمنزلة سجدة السهو قوله والواجبات آه ومنها آداء الأمانة كما ان قضاء
 الحقوق وقضاء الحج الفاسد قضاء فالآداء والقضاء من اقسام المأمور
 به موقتا كان او غير موقت عند المنع فيه قوله آداء بالنسخ نحو ان الله
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأطيعوا أوصيائه وأطيعوا الله وأطيعوا
 زكوة أمركم قوله لفظاً ثم رآه فيجب أن لا يفتى في أن الأمر حقيقة
 في الطلب الجازم او مطلق الطلب جازماً بل الحكم اوجبا او مساوياً لكن
 التحقيق وهو مذهب الجمهور انه حقيقة في الجازم والراجح فيدخل
 في الثابت بالأمر الواجب والمندوب وان كان صيغة الأمر مجازاً في
 الندب فان الأحكام الثابتة بالألفاظ المجازية ثابتة بالنسخ لا محالة
 ولا يدخل المباح الأعلى قول الكعبين كآداء الأمانات والزكاة والمندوبات
 والكفارات اذ لم يعتبر كون العبادات موقته عندنا قوله فعل خارجي
 كفعل الصلوة او ايتاربع العشر قوله أحدكم عينه فعلم منه ان قوله
 بالأمر ليس للاحتراز بل لبيان ما وجب به الآداء وانتهى إليه نفس الوجوب
 قوله وربما يفسر الآداء وقال التفتازاني رحمه الله الأولى ان يفسر
 بالأمر بما علم بثبوته فيصح تسليم عن الثابت بالأمر وان لم يصدق تسليم
 ما ثبت وجوبه بالأمر وان كان الواجب وصفاً في الحاصلات العينية
 والمثلية بالقياس الى ما علم بثبوته بالأمر لا ما ثبت بالسبب في الذمة
 وفيه نظر اذ لا يدخل في تعريف الآداء قضاء الديون لما تقرر من ان
 الديون تقضى بأشغالها لا بأعيانها فلا يصدق عليها انها عين ما علم
 بثبوته بالأمر بل مثله الا ان يذهب الى ذلك التاويل انه اقرب طرق تفرغ
 فاخذ حكم عينه فلا فخلص منه قوله نفس الواجب وانما تعبر الشايع عن
 المراد منه ما يعم القصد منه

فعل الواجبات بتسليمها مع ان حقيقة التسليم في الأعيان الباقية
 لا في الأعراض إشارة الى ما ثبت عندهم ان الواجبات الشرعية لها
 حكم الجواهر او ارادوا بالتسليم إخراجها من العدم الى الوجود فان تسليم
 كل شيء بما يناسبه فالسليم على الأول حقيقة لا يحتاج الى القرينة
 وعلى الثاني مجاز وقرينته ما سيجي أنفا في تفسير وجوب الآداء
 انه طلب إجماد الواجب فاقم الإجماد مقام الآداء المفسر بالتسليم قوله
 بتسليم مثل الواجب فرضا كان او واجباً لانفلا قوله والمراد جواب
 اشكال هو ان يقال ليس مثلاً للفرض في إخراجها من العدم الى الوجود
 في الموقته يعني كما ان الآداء في العبادات الموقته يكون في وقتها
 وفي غير الموقته كسجدة التلاوة وآداء الزكاة وصديقة الفطر والكفارات
 يكون مطلقاً اي ابدأ وفي جميع العمر وهذا على مذهب عامة الأصحاب
 ان الأمر لا يقتضي الفور وعلى مذهب بعض القائلين بالفور قولاً بان
 تعيين اول الوقت الامكان بمعنى فعل فيه وان اختلف في الثاني
 والثالث الى آخر الأمر فيكون آداء مطلقاً وكذا القضاء في الموقته
 يكون بعد الوقت وفي غير الموقته يكون مطلقاً وانما يتصور في غير
 العبادات كقضاء الحقوق لمعتادة على ما سيجي تفصيلها لا في
 لعيادات لان التسليم في غير الموقته منها آداء مطلقاً على مذهب
 الجمهور كما بينا وقضاء على مذهب القائلين بالفور لكن يكون
 قضاء العبادات الموقته لان الفور عندهم توقيت فقوله القضاء
 في الموقته بعد اوقاتها وفي غير الموقته مطلقاً كالآداء في الموقته
 في اوقاتها او في غير الموقته مطلقاً ينبغي ان يؤخذ ان ما في حقوق

العبادة وفي حقوق الله تعالى كما سيحكي تفصيلها قوله ويستعمل
 آية مجازا شرعيا لتباين المعنيين مع اشتراكهما في تسليم الشيء إلى من
 يستحقه وفي إسقاط الواجب **قوله** فاذا قضيتهم أي أديتم مناسككم
 في تسليم العين والمثل **قوله** مجازا شرعيا فالأبد من قرينة **قوله** وشدة
 الرعاية في المزوج عما لزمه وذلك بتسليم العين لا المثل **قوله** نحو الذئب
 يأذو وللغزال أي يجتال ويشكل فيحتك ويخدعه وهذا مثل في
 مقاساة وفي معاناة له لرجاء نفع يعود إليه في عاقبته **قوله**
 تفصيلهما إذا وقضاه وقيل ^{قوله} الإدا ^{قوله} بجميع الأوصاف الواجبة كما
 وبعضها قاصرا وإنما يصح لو كانت الجماعة واجبة لاستتة موعدة
قوله المشروعة قطعا يريد بها ما يوجب تركه انما يخرج به الآداب
 والوتر في رمضان والوقفيات والعديد تركهما لظهوره **قوله**
 كصلوة المسبوق فإذا الصلوة كلها بالجماعة كاملة إذا كلها بالأنفرد
 قاصر زائد قصوره وبعضها بها وبعضها به فان أدى الأول بالأنفرد
 فقام بها قصوره وان أدى الأول بالجماعة فإذا يشبهه القضاء
قوله قبل فراغ إمامه بخلافه لاحق وقوله عليه السلام جواب سؤال
قوله إجماع الإمام لا التزامه مثله **قوله** لا بعينه رد لقول زفر رحمه الله
 تعالى جل وعلا فانه جعل اللاحق كانه خلف الإمام حقيقة **قوله**
 وهو المتبع فلذلك قيل إذا تشبهه بالقضاء ولم يقل عكسه **قوله**
 ويجوز جواب أنه اجتماع الضدين **قوله** باعتبارين لأن المنافي للآ
 الأصل هو حقيقة القضاء لا شبهه **قوله** فاقام أي نوى الإقامة
قوله باعتبار الإدا لانه مؤد في الوقت وصلوته للصلاة الجواز اقتداء

عما يقال

المقيم بالمسافر ابتداء فكذلك بقاء قوله الإدا لان المغير عترض على
 القضاء دون الإدا والمثل بطريق القضاء انما يجب بالسبب الذي
 وجب الأصل فمالم يغير الأصل لا يتغير المثل كما في القضاء المحض بعد
 الوقت **قوله** بعده لغوت ملتزمه اذ المسبوق لم يلتزم مع الإمام إلا
 ما بقى ولم يفت أدؤه ذلك الملتزم فلم يعرض المغير الأعلى الإدا المحض
 فغير مطلقا للولف سلمه الله تعالى جل وعلا لو اقتضى مسافرا مثله
 ثم طرى مغير لفعله مقبل فراغ كان من إمامه فكذلك الإدا المحض في
 إمامه خلافة مغير من بعده كحضر قاض بعد غيره . ابطال
 فصلينه كما لكلامه يكون كالمسبوق في الإتمام **قوله** كالغدي به
 الغدي والغداة البذل الذي يتخلص به عن مكروه توجه اليد قوله
 لا باجماع القائلين وهو مراد فخر الإسلام بالاجماع **قوله** جهدهم قدر
 جهدهم بالضم الطاقة وبالفتح المشقة **قوله** بجديش الختعية
 أي سماء بنت عيش من المهاجرات قالت يا رسول الله اذ ابى ادرك الحج
 وهو شيخ كبير لا يستمسك على الرحلة فيجربني ان اجمع عنه فقال عليه
 الصلاة والسلام ارايت لو كان على ابيك دين ففقضيته اما كان يقبل
 منك فقالت نعم قال فدين الله احق **قوله** بل الامر وهو المذهب
 وهو اختيار شمس الأئمة حج في المبسوط **قوله** وغيره قال عليه الصلاة
 والسلام لسائله يحيى عن ابيك وعمرى **قوله** واحتاط في باب العبادة
 وقال عليه الصلاة والسلام ان تؤدى فضل ما بينهما قوله للفقير
 كما في آلاء من فضة دزله ما يثان وقبضه ما ية **قوله** فيجربى الربوا الأوى
 إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في صوم يوم الشك

بعضه كبره من شرج البز وى منه

انه تعالى جل وعلا نهي عن الربوا فيقبل منكم **قوله** في الصحيح احتراز
عن رواية محمد بن مقاتل ان صلوة يوم بمنزلة صوم يوم **قوله** قيا سا
عليه من غير معنى بعقل **قوله** والصلوة مثله وليس بقضية بالقيام
حتم **قوله** فان وجب به والصوم حسن بواسطة قهر النفس **قوله** فيها
اي بتلك الخصلة اخذ **قوله** اذا تطوع لفدية الصوم قال محمد بن حنبل
ان شاء الله تعالى جل وعلا واهمية الصلاة جوابا لشكال **قوله**
بالاكل والشرب لاهية لارحال عنهما **قوله** بظاهر النص وهو **قوله**
تعالى جل وعلا والبدن جعلناها لكم الآية وقوله عليه الصلاة والسلام
ضحوا فانها سنة ابيكم الحديث **قوله** كما في سائر العبادات
المالية كالزكاة وصدقة الفطر لان معنى العبادة وهو مخالفة الهوى
بازالة المحبوب من يده يحصل به **قوله** طعام الضيافة فان لنا ضياف
الله تعالى يوم العيد ولذا كره الاكل قبل الصلوة ليكون اول ما يتناول
من طعام الضيافة ومن عادة الكريمان يصنيف باطيب ما عنده
قوله لازالة الاثام كما قال تعالى جل وعلا اخذ من اموالهم صدقة تطهرهم
بها **قوله** ولذا حرم على النبي واسبابه لشرفه صلى الله عليه وسلم **قوله**
والغنى الى الدماء لعدم حاجته نقله الشارع اي نقل معنى القرية
قوله لان المذبح باق وان انتقص بالذبح كشات القصاب **قوله** لا
بطلان اصل الملك فلذا جاز الامور المذكورة **قوله** بالعين آية يرتب على
قوله يحتمل ان يكون التصديق اصلا **قوله** بالاحتمال وهو احتمال كون
التصدق اصلا **قوله** وعملنا بعده مع احتمال ان لا يكون معتبرا **قوله**
احتياطاً كما قلنا بوجوب لفدية في الصلوة **قوله** لا على انه مثل لها اي

قوله عنده لا عندها اي عند محمد بن اسحاق
جل وعلا عليه

التصدق للتضيحية قال الامام عبد العزيز رحمه الله تعالى جل وعلا
في شرح اصول الفخر الاسلام والغرض من ايراد هذه المسئلة في اثنا الكلا
ان معنى التصديق في النقل لا التضيحية حاصل ايضاً من وجه لان
التصدق تنقيض للمال بايصال منفعة الى الفقير والتضيحية تنقيض
المال بالاراقة والتنقيض مع ازالة التمول عن الباقي فيكون بينهما
نوع مماثلة **قوله** في العام القابل وقد قدر على مثله من كل وجه **قوله**
خلاف الفدية اذ من وجب عليه الفدية اذا قدر على الصوم لسقط
عنه الفدية وينقل الحكم الى الصوم لانه المثل الاصل في الباب **قوله** اد
لا يترد سنة ^{سنة} وهي وضع اليد في الركوع لسنة هي رفع اليد في تكبيرات
العيد **قوله** ولان تكبير الركوع آية وليس في حال محض القيام اذ قال محمد بن
الله تعالى جل وعلا يكبر وهو يهوى **قوله** فكان لها اي كان تكبير الركوع
مثلاً لتكبيرات العيد **قوله** والتحريم حيث لم يشرع مثلاً في الركوع **قوله**
في الاخيرين وينصر ما ذهبنا اليه من قضاء السورة في الاخيرين بالجهر
في الجهرية ما روى عن عمرو بن عثمان انها فعلا في المغرب والعشاء كذلك
قوله ما الفاتحة الفاتحة عن الاولين جواب عما يقال لما وجب قضاء
السورة التي هي دون الفاتحة في الوجوب مع عدم القدرة على المثل
باعتبار شبهة الاداء فلان يجب قضاء الفاتحة التي هي اكد في الوجوب
من السورة مع القدرة على المثل الشرعية الفاتحة في الاخيرين فلما كان
اولى **قوله** لاصلوة الابفاحية الكتاب كما مر بخلاف السورة فانها اداء
اذ لم يسبق فيه **قوله** من جهة القضاء الذي هو صرفه بماله من الفعل
الى ما عليه وكلامنا في جهة الاداء وشبهه **قوله** على ان صورة التكرار

على الركعة

فلا يرد الايراد بان احدهما لما انتقلت الى الشفع الاول حكاهم سبق التكرار
 قوله وسنية السورة في الشفع الاول وهو لما خذ بها عندهم قوله
 وبهذا طعن يحيى في الجامع يعني بهذا الذي ذكره عيسى طعن على محمد
 رحمه الله تعالى جل وعلا في الجامع الصغير يحيى بن اكرم قوله وطره جوابه
 يمنع مشروعية الفاتحة في الشفع الثاني فلا محضها ليصرف ما عليه
 ومنع ان السورة سنة ولين سلم فنع انها في الشفع الثاني ليست
 في محابها من كل وجه ليكون بدعة وينع امكان الفاتحة الاخرى
 شرعا في الشفع الثاني اداء اوقضا كما مر قوله كره المغضوب الى الغضوب
 منه حتى لو باع الغاصب العين المغضوبة من المغضوب منه
 او وهبها وسلمها وقع من المستحق ولغاها صرح به قوله وتسليم
 البيع الى المشتري قوله وليس قضا بخلاف الفرض على ما سيجي
 لان اقرب الطرق فيه رد عين المقبوض فرد مثله قضا محض
 قوله ولذا لم يكن قبضه الخ والاستدلال فيها حرام شرا لمقوله عليه
 الصلوة والسلام لا تأخذ الا سلك او رأس مالك ولقوله عليه
 الصلوة والسلام الا هاء وهاء فجعل كان المقبوض عين ما يتناول
 العقد حكاهم انه غير حقيقة لانه يتناول الدين والمقبوض
 عين والعين غير الدين وذلك لان فيه ثمننا قال الفراء الثمن عند
 العرب ما يكون ديننا في الذمة قوله ومنه اطعام المغضوب فان
 اخذت فيه ما يقطع حقه بان كان دقيقا فخره ولما نشوا
 ثم اطعمه لا يبرأ من الضمان قوله كأكله بنفسه ظنا انه ليس له
 قوله وكذا اعتاقه اي العبد المغضوب قوله من غير علم له اي الشاقي

تعالى قوله من غير علم له اي الشاقي رحمه الله قوله وهذا عزور الغرور
 في اصطلاح الفقهاء وما طوى عنك علمه قوله كما مر من انه لا يضمن
 اخبر بان الطريق آمن فاذا فيه لصوص يعني في تحت الخفاء من حروف
 المعاني في قوله انكفني فيصا قال نعم فقال اقطعه فقطعه لا يضمن
 وان غره بذلك قوله لا على الدنيا الصحيحة اه قيد بالصحة احترازاً
 عن ديات اهل الاهوى المنتشفة اي المتعمقة في الدين فان العادة
 المخالفة لها تعتبر واما المخالفة فلا مقتضى الاسلام ان لا يرغب
 في مال الغير وان يجب لاختيه المسلم ما يحب لنفسه قال عليه الصلاة
 والسلام والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لاختيه ما يحب
 لنفسه قوله فلو هلك اي بعد الرد قبل الدفع بموجب الحيناية والبيع
 فيه اي في الدين قوله لكونه اداء لانه ادى عين ما غضب وبيع لكنه
 قاصر لانه اداء لا على الوصف الذي وجب عليه اداء قوله واذا
 وقع او قتل للمحانة الخطأ او العمد قوله لكونه اي الاداء قاصر لا على
 الوجه الذي غضبه فكان الرد لم يوجد قوله فينقصان العيب بالثمن
 الا في رواية ذكرته في الكافي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما سيجي
 الاشارة اليه في البيعة حاملا انه يرجع بالثمن قوله وكذا رد المغضوب
 حاملا اي عند الغاصب بزنا او بزنا غيره فان الخلافة لما لوزنت
 عنده ثم ردها فجلدت فهلك منه لا يضمن هو المفهوم من الهدية
 قوله عند الامام وعندهما قال الامام عبد العزيز في شرح فخر الاسلام
 قوله وعندهما تسليم كامل اي تام اراد به ليس بموقوف كما هو عند ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى جل وعلا لانه اداء كامل اذ العيب يمنع الكمال

في الاداء واقول يعنى بذلك الفرق بين الكمال والتام بان كمال الاداء هو تسليمه كما اخذ او وجب اصلا ووصفا وتامه انه لا يكون موقوفا كما في خيار الشرط والرؤية فالعيب لا ينافي الثاني اعني تمام التسليم كما عرف بل الرد بالعيب لا يكون الا بعده وبنا في الاول لان التسليم اذا وجب صحيحا فسلمه معيبا لا يكون كما وجب وصفا ولا تعنى بذلك الفرق بين الاداء والتسليم قوله اداء كامل غير موقوف قوله فيرجع اي في التسليم والرد ينتقصان العيب ولا شئ في الحرمة اتفاقا بان يقوم حلال الدم وحرام او حاملا وغير حامل فيرجع يتفاوت ما بينهما لكن في المبيع من الثمن قوله في مباح الدم لان كونه مباح الدم عيب لا شك فيه لان العبد الذي حل دمه وطرفه لا يشترى بما اذا لم يكن كذلك وهذا المعنى اشد من المرض وهو عيب بالاجماع والعيب لا يمنع تمام القبض والرجوع بالثمن بالانتقاص بعد التمام وانما الشبهة في كونه استحقاقا فوق العيب والوجود الغصب في هذه المسئلة لقلنا بوجوب الحد وضمان القيمة كما في مسئلة من رضى بجارية فقتلها فانه يحمد وعليه القيمة معناه قتلها بفعل الزنا قوله وان منع كمال الاداء يعنى كما وجب اصلا ووصفا **قوله** بالادمية اه لا بالمالية لان المال لا يستحق عقوبة كالبهايم وكيف يتعلق بالمالية وانما سبب سقوط الخطا بالذي يوقف وجوب العقوبة عليه توضيحه انه صح شراؤه وان ابى الى اخره **قوله** بالاستيفاء لا بجل الدم والاستيفاء فعل انشاء المستوفى باختباره بعد ما دخل المبيع في ضمان المشتري فيقتصر الفوات على زمان وجود الاستيفاء فلا ينتقص التسليم قوله كما سلم المبيع او المفصوب الزانية بغير الغاصب فانت بالجلد

عند المفصوب منه **قوله** فانت بالجلد لم يرجع بالثمن لاقتصار الفوات على زمان الجلد **قوله** لقي المالية فنقص به قبض المشتري من الاصل **قوله** وبخلاف الغصب غصب عبدا فرد حلال الدم فانت **قوله** كما غصب واجب لان الرد لا يتم مع قيام سبب العقوبة لان الرد على سبيل الخروج عن عهدة الغصب انما هو باعادة يده كما كانت قبل الغصب فكان سقوط الضمان بهذا الرد موقوفا على سقوط هذا السبب الطاري عند الغاصب فاذا لم يسقط عدم الرد المستحق عليه الذي يسري عن عهدة الضمان فاما التسليم لحكم الشراء فقد تم مع السرقة والقصاص لانه عيب قبل الاستيفاء بالاجماع والعيب لا يمنع تمام القبض والرجوع بالثمن انما بالانتقاص بعد التمام وذلك بالفوات والفوات كاذب بسبب بعض القبض فلا ينتقص به القبض **قوله** لا الى الانعلاق الذي كان في يد الغاصب كما لو حمت وزنت في يده ثم ردها فجلدت فهلك منه هذا به قوله لان هلاكها فصار رد المفصوبة حاملا كسليم المبيعة حاملا وفيها الرجوع بالنقصان **قوله** لما بعده لان يد المشتري زالت عن المبيع بسبب كان ازالته به مستحقه في يد البائع فيرجع بالثمن كالمواصفة مالك او مرتبة او صاحب لان قبض المشتري ينتقص به من الاصل وذلك لان القتل بالردة مستحق لا يجوز تركه وبالقصاص يستحق في حق من عليه الا ان يعفو من له والبيع وان قدر على المالية لكن استحقاق النفس بالقتل المثل للمالية جعل كان المستحق المالية اذ لا تصور لبقاء المالية بدون النفسه الا ان استحقاق النفس

يعنى بخلاف ما اذا

يكون

في حكم الاستيفاء فقط وانعقاد البيع صحيحا ام وراة ذلك فاذا
 مات في يد المشتري ولم يتم الاستحقاق هلك في ضمان المشتري
 واذا قيل فقد تم الاستحقاق نظيره لمالك الزوج في زوجته وملاك
 من له القصاص في من عليه القصاص لا يظهر في حكم الاستيفاء
 حتى اذا وطئت المنكوحة بشبهة كان المعقر لها واذا قتل من عليه
 القصاص خطأ كانت لدية لورثته قوله والجسد ليس بثلث جواب
 عن قياسهما على المبيع التالف بالجسد بعد التسليم او المفضوبة
 الزانية مع غير الغاصب لبالغة بالجسد بعد الرد اي المستحق على الزا²
 ضرب مو لم واستيفاءه لا ينافي المالية والتلف لا يخرج قوله غايته
 ما ذكرناه جواب عن قوله ولذا صح شراؤه وان ابي قوله ولين سلم^{عليه}
 الرواية الاخرى قوله فعلمه جعل مانعا عن رجوع الثمن قوله فليين
 سلم اشارة الى قولنا ذكره في الكافي بقوله عند الكلام في الحامل
 من طرف الامام قيل فصل الشراءم ووجهه ان الحمل يوجب انفصال
 الولد وهو يوجب الولادة فاكاد به ايضا فاليه بخلاف المحي حيث
 لا يوجب الموت والزنا حيث لا يوجب الموت بل الضرب لم ولم قوله عدم
 رجوع الثمن عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى جل وعلا كما ذكرنا لمؤلفه

الله تعالى جل وعلا

فقفي رد جان او بدن رجوعه بغيره ان فاته في ذلك الشغل
 كذا ان تعدى في زناها فردها فماتت بجسد باتفاق من الحمل
 كذا عنده تسليمه بجناية ورد لها بكل ماتت كذا الاجل
 وعندها عيب فقتلها له كتسليمها محبوبة او مع الحمل

ويمن زنت بالغير غصبها سبعة ففهيها رجوع النقص وتفاضل
 كايما يتسلم المبيع بدنيه ففنع رجوعا المصطفى لدى الكل
 كما اتفقوا فيم استحققت مبيعة فذا اصله في اخذه غايته العدل
 قوله لا بد من فسخه ولم يوجد الرد بالوجه الذي اخذها بل غصبها
 وليس فيها سبب لتلف وردت وفيها سبب لتلف فصار كما اذا
 جنت عند الغاصب فقتلت بها او دفعت بها في الجناية الخطأ يرجع
 على الغاصب بكل القيمة بخلاف الحر لانها لا تضمن بالغصب لبقى
 ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فضل الشراء الواجب ابتداء
 التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد هداية قوله عند الفأيدة كما لا يم
 مع الشخص من نفسه عند الفأيدة قوله عليهم اضمير التنبيه يعود
 الى رده حالة القيام والى شراى الشئ من نفسه ولا تضمن بينهما
 قوله الفرق بينه قضاء الدين بما يختلف جودة وردارة قوله ثم
 ان ملكه المتزوج له لو تزوج على عبد الغير ثم ملكه المتزوج بوجهه كان
 كسكتا تسليمه اذ يشبهه لقضاء فالاول لانه عين المعقود
 عليه والثاني لانه مملوك قبل التسليم فللاول يجبر على التسليم ويجبر
 على القبول والثاني تنفيذ بيعه واعتاقه قبل التسليم لا اعتاقها
 قوله بعد دفعه بغيره كلاهما والفقهاء فيه ان العقد لم يقع تمليكها
 لنفسه لبعده لانه تمليك ملك الغير بل يمثل ما لبيته الا ان مالية العبد
 مثل ما في ذمته ومالية غيره ليست كذلك لان مشلية الغير بالحرز
 والظن فمهما امكن تسليم عين العبد لا يبرأ الى غيره لانه اعدل
 من القيمة قوله وقيام النكاح لانه لا يفسخ النكاح باستحقاق المهر

فينع رجوعا بجميع كل

كما لا يفسخ بهلاكه **قوله** لما علم ان عايشة رضي الله تعالى عنها قالت
دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور بلم فغرب اليه
خبزاً وادم من ادم البيت فقال صلى الله عليه وسلم الم ابرمة فيها
قالوا بلى ولكن لم تصدق به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة فقال
صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية فجعل اختلاف
السبب بمنزلة اختلاف العين وبريرة كانت مولاة لعايشة رضي
الله تعالى عنها وهي من بني تميم لا بني هاشم او كان التصديق تطوعاً
بدليل كونه لهما وحرمة مختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم **قوله** لا من حيث
هو كعلق الحرمة بالخمر ولذا يحل اذا تخللت وبالتصرف في ملك الغير
ولذا يحل اذا يملكه **قوله** والالم يتغير كلهم الخنزير لا يتغير بخلاف الخمر
قوله لئلا يفوت حقه ومع انه يفوت حق المرأة الى خلف **قوله** في
التصرف والابطال الى خلف اهون فكان اولى بالتحل **قوله** فلا يعود
الى العين فلو ملكه لا يجبر الزوج على التسليم ولا المرأة على القبول **قوله**
يقول الفاصب مع ثمنه ايه يعود حقه فيه ولو كان للعبد بعد الدخول
في ملك الزوج حكم عين المسمى من كل وجه لعاد حقه فيه اذا كان
القضاء بالقيمة يقول الزوج مع اليمين كما في المغصوب اذا عاد من
اباقه **قوله** ههنا اي في حقوق العباد ولم يكن صحيحاً في حقوق
الله تعالى جل وعلا **قوله** كالاعادة لان القرض يتبرع ابتداءً ولذا لا يصح
من الصبي والوصي ولا تاجيل فيه كالاعادة وبيع انتهائه وبيع صرف
نسبة لا يجوز فلا يجوز التأجيل فيه بخلاف ان يوصى بالا قراضاً الى
اجل فيجوز اذا الوصية بالمنافع مغيرة لا على القياس **قوله** خلاف الذي

قائه اعطاء مثل المقبوض فيها اذ لا قضاء لعدم احكام الاداء فيها
باقرب منه **قوله** شبيهها به ولما لم يقدر القضاء بالمحض صح جعله
بمثل معقول مطلقاً وعده منه كذا قبل وفيه بحث لان ذكره القضاء
الشبيه بالاداء قسيماً لا يقتضي عدم تناوله اياه ويكون تقييداً
له بذلك معنى فالاولى ان يقال ذكر العرض هنا لكونه قسماً من الكمال
وان لم يكن قسماً من القضاء المحض ويجوز كون قسم القسم غير قسم
من المقسم الاول لكون قسيماً اعم من وجهه ولكونه كذلك فصلة من
المثال الاول الذي هو قضا محضاً **قوله** بكلا الوجهين صورة ومعنى
اماً ترجيح الاول فلان الجبر فيه كمال لانه تدارك الغائت بمثله صورة
ومعنى فكان سابقاً في الاعتبار وكاملاً في ذلك والمثل المطلق ^{ينفرض}
الى الكامل وبذلك يظهر فساد مذهب نقاة القياس من ان الواجب
عند تعذر رد العين هو دفع القيمة في جميع الاحوال لان الضمان
تعلق بالعين والمالية ولما استنع رد العين تعلق بالمالية وهي
القيمة وما يحقق ان المثل صورة ومعنى لكل حديث الاشياء ^{السنة}
في الربو فان المثل فيه رهوما ذكرنا لا ذكره اجمالاً **قوله** فرعان آ
احدهما لكون المثل الكامل سابقاً والثاني لانتقاله الى القاصر عند
تعذر الكامل قيل الاول ليس من امثلة القضاء لان القطع او القتل
قصاص نفس الواجب بالفعل لا مثله فانما ذكره هنا استطراداً
من حيث انه داخل تحت قولنا لا يصحار الى المثل القاصر لا عند تعذر
الكامل وكذا ما سيبيح من امثلة القضاء بمثل معقول من القود
ومن العبد من هذا القدر من ان سلم اندراجهم تحت قولهم يصحار الى المثل القاصر تعذر
للقفل العبد لا التخيير وبمثل غير معقول من المال للخطأ وكذا ضمات

الكامل ولم يسلم كونه تسليم المثل منه

الأطراف والأموال والمنافع ونحن لم نلتفت إلى هذه الشبهة ^{سببا}
 في ذلك بأجله المشايخ من نحو الإمام شمس الأئمة وفخر الإسلام وصدور
 الإسلام وغيرهم في التصريح تارة بأنها من أمثلة القضاء والتلويح
 أخرى بعد ها بصدرها لنكتة لطيفة كان تعويلهم كان عليها هي أن
 تسميته لشارع ضمانات النفس والأموال والأجزاء ضمانا ^{جها} وأدرا
 تحت قوله تعالى جل وعلا فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 وجزاء سيئه سيئة مثلها ينبت على أن الواجب فيها شيء مضمون
 بهذه الأمثلة لتعذر تسليم أنفسها إذ لو كان للعبد أن يوجد ^{الإنسان}
 المقتول مثلا أو الطرق المقطوع أو عين المال المستهلك المتلف كان من
 مقتضى الحكمة والعدل أن يوجب في الجزاء ذلك فكان الواجب في
 الحقيقة ذلك لكن الشرع لتعذرا وجب هذه الأمثال بدله مثلا
 معقولا بعضها وغير معقول بعضها وفيما لم يعقل يعتبر أن لم ينص
 كضمان المنافع وغيره هذا ما اعتدى في هذا الموضع والله تعالى جل وعلا
 اعلم وأحكم قوله إلا أن يكفي بالمقصود فيه إشارة إلى جواب ما يقال
 لما كان القطع ثم القتل مثلا كاملا وجبت رعايته لا التخيير كما في قود
 العمد عندنا فأجاب بأن الأمرين هنا جهة الاتحاد من حيث المقصود
 وجهة التعدد من حيث صورة الفعل ولما سيجي من أن لها جهة
 الاتحاد من حيث القتل محقق لا أثر القطع وجهة التعدد من حيث
 أنه مباح فخير بين رعاية المقصود فقط أو رعاية صورة الفعل معه
 فالواجب هنا أحد الأمرين بخلاف القود فإنه كل الواجب ثم كما عرفت
 فتسبب له بالمال تغيير به للمشروع بخلاف تركه قوله عند السراية ولذا

ان نص عليه كالدية في الخطا
 ولا يعتبر

كان حكمه حكم السراية قوله كما بتعدد المحال أي كما يختلف بتعدد
 المحل بأن قطع يده ورجله مثلا قوله وفاقا بينهما فبقى الواحد ^{تختلفا}
 فيها قوله لا كضمان المحل إذ المعتبر في الخطأ صيانة المحل عن الإضرار
 لا صعب الفعل لأن الخطأ موضوع مختار من الشرع علينا قوله
 قال أي الإمام رح الواجب عند ضمان المضموب والمستهلك قوله
 وليس نفس العجز فتعين أن يكون سببه هو الغضب والاستهلا
 لكن الأصل هو رد العين والخلف أحد الأمرين رد المثل أن وجد
 ورد القيمة إذ لم يوجد قطعا وعدم الوجدان قطعا بالعجز عند
 القضاء إذ قبله احتمال أن يوجد فقد تحقق إيجاب الخلف ^ب
 الأصل وإن كان بعينه بالتحويل فاندفع قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى جل وعلا وتحقق أيضا أن ليس ثم بدل وبدل بدله بدل
 أحد الأمرين فاندفع قول محمد رحمه الله وإن القول لما قالت حذام
 قوله عند القضاء لأن ضمان المنافع لو أمكن بالمنافع كان قضاء
 بمثل كامل قبل الأعيان قضا بمثل قاصر عند الحضم معقول مثلثتها
 باعتبار المالبة والقيمة أما عندنا فليس الأموال مثلا بالمنافع أصلا
 فالمعتبر في التمثيل مذهب الحضم لا مذهبنا الوجهين الأول أن اثبات
 المثلية باعتبار القيمة له ولنا نفيه واللازم للتمثيل الإثبات لا
 النفي والثاني أن الواقع عندنا أن المنافع ليست مثلا لأعيان
 فلا يقضى بها إلا معقولا ولا غير معقول فلا يكون مثلا لاهنا ولا
 ثم قوله هنا لا بعد أي في القضاء بمثل غير معقول لأن الكلام في
 أنه مثل معقول معني لا قوله وهو تصرفها بأن يستخدم العبد ويركب

الدابة اويكن الدار قوله واتلاف الزوايد التي ليست بمنافع ^{للقدرة} بضم
 على المثل قوله ليس مبنيا وهو القدرة على المثل وعدمها كما قيل **قوله**
 لعدم ازالة اليد في الزوايد لحد وثباتها في يد الغاصب فكذلك المنافع
 اذهى زوايد تجدد في العين شيئا فشيئا وبها يتحقق الغصب ^{عندنا}
قوله وظلما عن الاتلاف بالعقد فان المذكور كانت استدعاء العقد
 لانفسه **قوله** كما لو تزوج امرأة آه تزوج خراماة على ان يرعى غنمها
 يجوز عندنا ايضا لانه قيام بمصالح الزوجية كما يجوز عند الشافعي
 رحمه الله تعالى جل وعلا تزوجه على خدمته سنة وعلى تعليم القرآن
 ويلزم الخدمة والتعليم وعندنا في حنفية والي يوسف رحمه الله تعالى
 جل وعلا يلزم مهر المثل وعند محمد رحمه الله يلزم قيمة الخدمة ^{للشأن}
 القياس على رعي الغنم وعلى تزوج العبد على الخدمة وعلى خدمة
 خراخ فلا يصل عنده ما يصلح اخذ العوض عنه يصلح مهر اذا تحقق
 المعاوضة ولنا ان ابتغاء النكاح ليس الا بالمال وخدمة العبد
 مال حكما لتضمنه بتسليم رقبته وان خدمة الزوج قلب موضوع
 المالكية فيمن قضى بخلاف خدمة خراخ لا منافضة وبخلاف
 خدمة العبد لانه خدمة لمولاه معنى اذهى باذنه ورعي الغنم قيام
 بمصالح الزوجية الكل مفهوم من الهداية فليتامل قوله والاعنام
 جواب اشكال واريد جواب اشكال اخر **قوله** معينة ^{بفسد} منها اي باجر
 متى او يكون لي اجيرا او تيسيني من اجر ك الله تعالى جل وعلا ثانيا
 جمع طرف على ومنقول به على الثالث بانضمار مضاف اي رعية ثانيا
 جمع فاضى مضاف الى قوله فدل انها في نفسها اموال مستقومة آه والو ^{جهان}

الاولان كما يفيدان عدم ضمان المنافع بالاموال يفيدان عدم
 ضمان المنافع بالمنافع ايضا كما فيما بين الحجج المسه على تقطيع واحد
 وذلك اجماعي لان مالا وجود له محرزا اذا لم يكن له مالية او تقوم
 كيف يعتبر مضمونا او مضمونا بالامر ان فرع التقويم والجراب
 الثالث اعم من الاولين من وجه لا فادته امتناع الضمان وان كان
 اموالا مستقومة دونها وافادتهما امتناع ضمان المنافع بالمنافع
 دونها واجتماعهما معه في افادة امتناع الضمان اذا لم يكن المنافع
 اموالا مستقومة **قوله** ما ينتفع به بالهون والادخار اذ به القول
 لا بالاتلاف **قوله** بانها سفسطة كما ظن بعض الشافعية لانها ههنا
 اي في المنافع غير طارة لا كالسواد **قوله** فلا يتصور فيها فساد عن
 الانتفاع بالاتلاف وذلك لان الاتلاف اعدام لا يقارن الوجود
 لانا اجتماع الوجود والعدم بل يعاقبه ويصل بتعدد الوجود
 قائما يتصور فيما لوجوده بقاء ما والاعراض ولا سيما الغير لقارة
 ليست كذلك **قوله** واما احرازها جواب سوال قوله كما زعم قاله النقاش
 قوله فليست مثلا للاعيان وضمان العدوان مقدر بالمثل بالضرر
 ولذا لا يضمن للاعيان بالمنافع اتفاقا **قوله** بالملك والطلاق ^{التصرف}
 قوله لا بكثرة البقا فان ذلك التفات هو المهدر فان تفادتها
 مهدر في البياعات **قوله** كما بين الجرد حيث صح بيع الجرد والبطيخ
 بالدرهم **قوله** لا ثبات اصل المدعى وهو ضمان المنافع **قوله** لا ثبات ^{مقدمة}
 الدليل وهي ان المنافع مستقومة قوله غير لال وهو المنافع وكذا تقويمها
 ثم اى في العقود مثلا **قوله** قضاء الخواج الناس دفع لما يقال الخا

بعضها ايضا ما ستر الى اهدار التفاوت وسد باب العدوان
 فاجاب بان مسائل الحاجة فيما يكثر وجوده لا فيما يندر وسبيله
 ان لا يوجد **قوله** وهذا الصح من الطريق الآخر في تصحيحه **قوله** من
 جعل المنفعة ^{بها} من جعل الشافعي رحمه الله كما فعله رحمه الله تعالى
 جلد وعلا من جعل المنافع المعدومة كالموجودة حكما كما يجوز النكاح
 لسببها المنافع البضغ بالعين فقومت عند الدخول في الملك **قوله**
 على ان جعل المعدوم كالمنفعة علاوة للاضحية **قوله** استمرار بخلاف
 اقامة السبب مقام السبب فان لها استمرارا فيه كاقامة السفر
 مقام المشقة والنوم مقام الحدث والبلوغ مقام اعتدال العقل
 وحدوث الملك مقام شغل الرحم في الاستبراء **قوله** اذ في التميز دليل
 على عدم اختصاص تقوم المنافع بالعقود الصحيحة وضرورة الحاجة
 عامة للعامة والخاصة ففي التخصيص حرج وهو مدفوع **قوله** في
 نحو الخلع والصلح غير دم العدم مع ان البضغ حالة الخروج والدم غير
 مستقوم **قوله** كبيع عبده فاعتبار التفاوت في العقود يبطلها لان
 وضعها التخصيص اولى البديلين عنده وهذا لا يبطله بل يوزعه الى
 دار الجزاء **قوله** ولا رضا في العدوان اذ اللزوم فيه يجبر القاضى
 لا بالراضى **قوله** على العقود الفاسدة لان النكته الاولى وهي اثبات
 التقوم بضرورة قضاء حاجة الناس فيما يكثر وجوده انما يكون
 في العقد الجائز دون الفاسد فلزم منه ان لا يتقوم المنافع في
 الفاسد كما في الاتلاف والغصب وايضا ذلك الاثبات انما يكون
 في عقد يحتاج الى التقوم لا في نحو الخلع والصلح عن دم العمد مثلها

يصح بمجرد الاستبدال من غير تقوم مع انهم قالوا بحوضته المنافع
 فيها اتفاقا فكذا في الاتلاف **قوله** غير ما لم يتقوم كمنافع البضغ حال
 الخروج وان كان العوض الآخر متقوما لتحقيق الرضا فيها **قوله** ^{الجزء}
 واستقوم لف ونشروا ان كانا على خلاف القياس **قوله** اذ خلاف القياس
 آه اما خصوصية كونه خلاف القياس بابطال القياس بين المتقومين
 فلمشمله التزام المال بما ليس بمشقوم لان شرعية ^{المعاشرة} على مماثلة العوضين
 في الاصل مطلقا وفي القدر فيما القدر كالاصل فيه كالاموال الربو
 والانتفاع في الجملة لا يكفي في صحته كشرى الجزاء درهم فاذا وحطت
 في قدرهما ففي اصل ما ليهما التي منوط الانتفاع من حيث الوضع
 به اولى واما خصوصية اعتبار الرضا بابطال الفرق بين المتقابلين
 فلمشمله تقوم بما ليس بمشقوم ايضا في الجملة الا يرى ان لزوم القيمة
 في الجزاء المبعول ^{بما} مبني على الرضا وما لا يعتبر تقويمه اصلا كيف
 يجعل ثمنه كالميتة والريح **قوله** بعد تحقيق الانتفاع فيهما بل ذلك
 قياس لان المقصود من المعاملات الانتفاعات الحاصلة ^{بالتخصيص} بالمال
 وهي متحققة فالرد بان خلاف القياس لا يبطال قياس تقوم المنافع
 في الغصب على بقومها في العقد ليس الا **قوله** والرضا لا يؤثر الفرق
 بالرضا لا يؤثر في ابطال القياس بين المتقومين **قوله** ما ليس بمشقوم
 فذا لا يبطال القياس بين المتقابلين **قوله** وحق الظالم فيما ورأ
 ظلمه معصوم ولذا قدر بالمثل **قوله** بحق الشتم والاذى الذي
 ليس له في الشرع عقوبة مقدرة **قوله** صورة ومعنى لان معنى المال
 ما خلق وهو اقامة المصالح ومعنى الاذى ما خلق من عبادة ربه

والخلافة في ارضه لا قامة حقوقه وتحمل امانته ولا مشابته بينهما
 قوله لا للبديلة والمماثلة كما زعم الشافعي رحمه الله قوله اصل سلف
 وهو قولنا كل ما لا يعقل له مثل في معناه لا يقتضي الا ينص فغدت قوته
 يسقط وقيل الاصل ان المتلف اذا لم يكن ما لا يتقوما لا يكون مضمونا
 الا بالاثم لان ضمان العدو ان مقدار المتلف فيها فمال ليس متقوما لا يكون
 مثلا للمتقوم فلا يضمن ومن فروعه ان غير الزوج لو جامع زوجته
 لا يضمن للزوج شيئا وقيل ان ما ليس بمال لا يكون المال مثالا له كالأهلي
 فلا يضمن به الا ينص قوله وهو ان النفس بالنفس الذي تسلك به
 الشافعي رحمه الله وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا
 فاهله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الدية قال
 الشافعي رحمه الله خير وفي القتل بين القود وبين اخذ الدية رضي
 به القاتل ولم يرض قوله وهذه اذ له جواب عما يقال عدم ادلة الخطر
 حالة الانكاف لا يقتضي عدم الضمان فانه لو اتلف ما لا يتقوما
 بلا شهادة بان ياكله او يلقيه في البحر صح مع هذا لو اتلفه عليه
 انسان ضمن فالجواب ان ذلك لنقوم الذاتي فالاحتياج الى الاستدلال
 في التقوم للخطر والى عدم تاتا الادلة في عدم التقوم للخطر لا مطلقا
 قوله وقت محدود يترتب عليه احدي الحثيتين اما حثيته ان
 لا يكون الاثنيان به في غير ذلك الوقت اذ بل قضاء كما في الصلاة
 واما حثيته ان لا يكون الاثنيان به خارجه مشروع عاكس الصوم في الليل
 كذا ذكر في تحقيق محدودية الوقت وموقفية الواجب وهو المذكور
 في شرح اصول فخر الاسلام وشرح التفتيح ومنه يعلم وجه عدم

قوله في الوسط شروع في بيان ان قضاء رتبة
 قوله في بيان ان الأصل في
 القضاء ان لا يترتب عليه احدي الحثيتين
 وقت يكون عليه لها مقتضى في بيان ان
 وقت يكون عليه لها مقتضى في بيان ان
 وقت يكون عليه لها مقتضى في بيان ان
 وقت يكون عليه لها مقتضى في بيان ان

الصوم

الصوم من الوقت مطلقا سواء كان سببا للوجوب ايضا كصوم
 رمضان او لا يكون سببا على زعم القوم كصوم قضائية وصوم النذر
 والكفارة اذ سبب القضاء هو الموجب للاداء وسبب الاخيرين
 النذر والحنث وسواء عين له وقت آخر غير النهار كصوم رمضان
 والنذر المعين والا كالاداء الآخر اما ما ذهب اليه صاحب الميزان
 من ان النهار للصوم جزء المفهوم وليس قيد ايد فلا يكون موقفا
 فبناء على انه يفسر الوقت بما يكون وفيه المحذور خارجا عن مفهومه
 لا بما يكون له وقت محدود مطلقا والاصطلاح ان لم يكن فيه مشاخة
 لكن الظاهر المطبق على اطلاق قوله او ليس بسبب كالمندور المعين
 من الصلوة والصوم ما على زعم المتأخرين فالوقت سبب لنفس
 الوجوب مطلقا كما سيجي قوله على زعم القوم يعني ان السبب للقضاء
 هو السبب للاداء والمندور والنذر والكفارة الحنث مثلا او الافظار
 او الظهار وسيجي ان لنا فيه بحثا معمدا فنحن المحقق صاحب
 الكشف رحمه الله وهو ان النذر ونحو الحنث والافطار والظهار في
 اقتضاء الوجوب ليس اقوى من اقتضاء الخطاب الالهي المتعلق بوقت
 عينه تعيينا نوعيا كدول الشمس وشهر رمضان ففهم منه انه
 جعل الوقت لنفس الوجوب وكذا النهار الذي عين تعيينا نوعيا
 بالنذر المعين او بكونه نهاء في الجملة صادقة النية المخصوصة
 بالنذر والكفارة او غيرها فلا شك في كل من ذلك تعيينا نوعيا
 وجهين من حيث انه نهار وهو يفيد تحديد الأول والآخر ومن حيث
 انه صادقة النية المخصوصة لكونه حقيقة او حكما بخلاف صلاة

قوله الا لغير القضاء كالصيام في الجوارح
 قوله انما سبب الوجوب كصلاة الظهر وصوم رمضان
 قوله انما سبب الوجوب كصلاة الظهر وصوم رمضان
 قوله انما سبب الوجوب كصلاة الظهر وصوم رمضان
 قوله انما سبب الوجوب كصلاة الظهر وصوم رمضان

ص

القضاء فان وقتها وان صادقة الهيئة الموصوفة لكن ليس فيها حشية
تحدد الاول والاخر فيمكن ان يعتبر ذلك المعين سببا ملائمة بينه
وبين الشكر الذي فيه قوله صحة في وقته الكامل وفساد في غير وقته
وكرهه في وقته المكروه وكأنه يريد بالفساد معنى اعم من الكراهة
وشاملا لها قوله فان الاصل انما قال فان الاصل ان يختلف الحكم
لا اعتراض السمرقندي رحمه الله بان كمال الاداء او نقصانه قد يتبع الطرف
كما في صوم الخمر فلا يلزم من هذه السببية توجيه الجواب ان المعبر في
وجود اثر كفي وصفة ايضا وصف المورث هو الاصل فيتبع ما يتبع
فالواجب رعاية الاصل ما امكن ويوم الخمر صومه ليس طرفا اصطلا
بل معيار له ومعرف وحز الحقيقه فذلك النقصان لتركيبه من النقص
لا لكونه مطروفا له بخلاف الصلوة فما ابعد وروده وافسد منه
ما اجاب به القاعاني بان ما فرضناه مسببا ليس منظر وقاله
فكيف يكون اختلافا من طرفه فانا فرضنا الوقت سببا لنفس الوجوب
الذي هو امر معقول موجود في ذمة العبد منفك عن الاداء ثم قال
وهذا كلام دقيق المسلك قد تفردت به وذلك لانا لانم ان الوقت
ليس طرفا للوجوب فان المعاني يصح تفهيمها بالظروف الزمانية
ولاشك ان الوجوب وان كان وصفا في الذمة فانما يتصف بالذمة
في ذلك الوقت ويتوقف على حصوله فكيف لا يتقيد به وكأنه طلب
الظرفية الحسية واي معنى يقتضي ذلك ولين سلم فليس استدلالا
باختلاف الوجوب الواجب وهو المودى ولا ريب ان الوقت طرف له
حسا وهو سبب المسبب فلذا استدلال باختلافه قوله لكن وجوب

قرب السيرة

كما هو الموضح
المعقول الكثير النظائر لان
شان الوصف ان يتبع الاصل

الوجوب بل باختلاف

اللازم فان وجوب الحيوان لا يقتضي وجوب الانسان وبذلك لا يندفع
ما اورده التقنازي من طرف المشافعية من ان اشتغال الذمة
بعبادة لا معنى له وان الزم وجود الهيئة باختيار المكلف وفيه
ليس في التام وجودها مطلقا هو عين الاداء وكل ذلك
اذ لاشك ان المعذور حال عذره يجب عليه ان يفعل بعد زوال
عذره فهذا الوجوب ليس طلبا بل استحقاق الطلب وذلك في غاية
الوضوح قوله وحصول العلم جواب ما يقال لولا الخطاب لما فهم
السببية فهي به فكذا هو به ايضا قوله قد اكره في الاسلام المتقدمون
على ان سبب العبادات نعم الله تعالى جل وعلا واختلافها باختلاف
الحق ما عليه المتأخرون لان البحث هو السبب الظاهري لا الحقيقي
فانه حكم الله تعالى القديم والداعي الحكمة التي عنده بالنسبة اليه وفي
نفس الامر وما عينا من السبب هو الظاهري الذي فهمناه انه
يعمل امارا للوجوب ولا شك ان الظاهر المتجدد هو الوقت فمختص
والبقاء اليه هو الداعي ظاهرا لا النعم الاخر قوله لكفاية الجواز
وكما في الزكوة وهذا اولى قال التقنازي من انه يجب بالشروع
فلذا يقع من الواجب كما لا يخفى قوله فنفس الوجوب واما تفسير
نفس الوجوب بلزوم الايقاع في زمان بعد تقرر السبب وجوب
الاداء بلزومه في زمن مخصوص فبعد في الغاية اما الاول فلان
زمان ما بعد تقرر السبب زمان القضاء في نحو المعنى عليه فلو
تعلق نفس الوجوب به لازما زمان الاداء لم يتعلق به وجوب الاداء
ايضا لعكس نقيض ان الثاني سيلزم الاول اجماعا فلم يتعلق وجوب

القضاء ايضا لانه حاكمه واذا لا تفويتح واما الثاني فاذ يلزم وجوب
الاداء على مثل النائم والغف على سببه وليس اجماعا قوله على سببه وذلك
لان الوقت سبب الوجوب وبواسطته سبب وجوب الاداء
وسبب نفس الاداء ايضا فيكون الاداء مسببا عنه فلا يتقدم
عليه ولذا لا يتقدم وجوب الاداء على نفس الوجوب ايضا قوله ولا
الوقت انما فسر سببية مطلق الوقت بسببية اي وقت كان الى
سببية وقت ما اي لعموم السببية لا باطلاق السببية لان سببية
ما يصدق بسببية في جزء من الوقت فذلك هو القسم الباقي الذي
قلنا انه لا يتخطى عن القليل بلاد ليل **قوله** وفيه خلاف الشافعي
فان المذهب عند الشافعي في قول وعند الجاهل ان السببية
منقولة على الجزء الاول لكن على سبيل التوسيع لا التضييق لا
الخطاب انما توجه بالاداء في احد اجزاء الوقت وعندنا انما توجه
الخطاب في الجزء الاخير فالماصل ان الجزء الاول سبب للوجوب في
الذمة فان اتصل الاداء به كان سببا في حق الاداء ايضا وكذا
الباقي ان اتصل بالشروع واما الجزء الذي يسع فيه الفرض في حق
الاخر فهو سبب لوجوب الاداء حتى لو اقره يا نعم والجزء الاخير متعين
لوجوب الاداء حتى لو اقره صار قضاء الشرح البرهان قوله وهو ان
يتضيق اي في حق الصحيح لمتبناه في حق النائم والغف عليه في تراخي
وجوب الاداء الى حال الانتباه والفهم لان خطاب من لا يفهم لغو
فبيح كذا المفهوم من اصول فخر الاسلام ههنا وفي الامور المفترضة
قوله ايضا فيه اي في اول الوقت يعني قدر امنه يسع فيه فرضه

قوله اي وقت كان من حيث هو لا من حيث هو
جزء ولا كل

فلا يفسد

فلا يسقط بعروض العوارض المسقطه بعده وعند الشافعي ان ادركت
المرأة من اول الوقت مقدار ما يتصل فيه ثم حاصت يلزمها قضاء وهاتوا
واحد وان ادركت اقل من ذلك اختلف اصحابه في ذلك وفرق بين العباد
المالية والبدنية بالبدنية افعال فوجوبها وجوب الاخراج
من العدم الى الوجود وهو بعينه وجوب الاداء اما وجوب المال فثبت
دين في الذمة والمال قبل وجوبه شيء معلوم وجوب ادائه وجوب
تسليمه وتفرغ الذمة عنه قلنا اشتغال الذمة غير وجوب
تفريقه فيها فان الثاني يقتضي سبق الاول بلا عكس ملتقط من
الشرح البرهاني لاصول فخر الاسلام قوله لكونه اولى هذا جواب عما
يقال لا ضرورة الى نقل السببية وجعل المقام حلفا عن الغائبة
اذ الغوات لا يمنع من تقرر السببية كما اذا فات الوقت توجيه الجواب
ان تقرر السببية في الجزء الاول حتى يعز به الاحكام وان فات الوقت
كان لعدم ما يعارضه بعده واما ههنا فالجزء الثاني يعارض الاول
الغايه وهو اولى لوجوده فينتقل اليه قوله فلا منافاة جواب عما
يقال ان اتصل الاداء بالجزء الاول فقد تقرر عليه السببية من غير
انتقال والا فلا سببية فلا انتقال عنه يا ما كان فلا انتقال قوله
لا اصلها فان قيل حصول الوجوب في الذمة بالجزء الاول وجوب
الاداء بالخطاب فاي حاجة الى نقل السببية للاداء لا يجاب بانه
لولا لكان الاداء بعده قضاء كالجاء الاخير وانه اداء اجماعا وذلك
لان الاداء باعتبار وجود الشرط وهو الوقت ولا بان وجوب الاداء
وان كان بالخطاب بناء على صحة الوجوب وهو بالسبب فالاداء الحكم

قوله فاذا نفس الوجوب يكون الجزء الاول سببا

قوله ويحقق الطالب في وجوبه واثبت فيه وجوب الاداء وقوله
وان لم يتقرر السببية اي على وقت لا يسع فيه الاداء
فرض الوقت منت

قوله تقرر السببية لما ان الوجوب مفضل الى الوجوب
الاداء فمفضل الى الوجوب فمفضل الى الوجوب
في كونه اعطى العقود الشرعية البتة حكمها حكمها في الانتقال
لعدم شيء اخر يصلح للسببية بعده وههنا كل شيء من الوقت
يصلح لها بعد اوله فينتقل السببية لذلك من العدم
الى الوجوب لكونه اولى
قوله والمتفق عن الاول فانه اذا لم يتصل به
الاداء لا يقرر فيه فلا ينتقل التقرر لان
الانتقال بعد الوجود محتم

للسبب والاصل لا تقبل بين الحكم وسببه وذلك لان وجود الآداء
هنا متراخ عن وجود السبب الى وقت الطلب بل يجب بان المقصود
الكل من السبب والوجوب ووجوب الآداء هو وجود الآداء لان
السبب يفضي الى الوجوب المفضي الى الوجود فوجب بقاء السبب
الى زمان الوجود ما امكن لئلا يصير الوجوب مقصودا ولذا سقط
الوجوب عن من سقط عنه الآداء مع وجود الاسباب وصلاحيته
الذمة كالحايض لكن البقاء قد يكون حكما كما في البيع وقد يكون
حقيقيا كما في القبلة بطريق الانتقال الى الجزء الذي يلي الشروع
فان قيل الجزء الاول كان سببا قد انقضى حقيقة وحكما فلا بقاء له
قلنا الجزء الذي يلي الشروع حليفه وبقاء الحلف ببقاء الاصل
فان قيل فيكون للحلف خلف قلنا لا بل كل واحد حلف عن الاصل
تو له استقرت فيه بحيث بقي من الوقت ما يسع كلمة الله تعالى جل وعلا
عندها وعندنا في يوسف الله اكبر والمشهور ان يسع التحريم ~~تو له~~ ان شاء
الله تعالى بامرين الاول ان توهم السعة بامتداد الوقت بطريق الكرامة
كأن كان سليمان عليه السلام والثاني ان الوجوب لا يقصد لعين
الآداء بل يترك تكليف بما لا يطابق بل الحلف وهو العفصاء قوله ولحديث في
هريز وهو من ادراك ركعة من المصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
المصبح ومن ادراك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
تو له وباباه رواية وهو ما روي في رواية اخرى عن ابي هريز رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ادرك احدكم سجدة من
العصر قبل ان يغرب الشمس فليتم صلوته واذا ادرك احدكم سجدة من

تو له ان قوله بقاء انقضاء ان يقال استقر السبب فيه
تو له انقضاء العفصاء انقضاء الوقت وليس الى ان الزمان
بالجزء الاخير ما يصح ان يجرى من المصلي فليس بالجزء
بعضه جزءا اخر بل جزءا واحدا بعد ان يجرى
بعضه جزءا اخر بل جزءا واحدا بعد ان يجرى
وهذا القول مذکور في مختلفات الفقهاء
علاء الدين رحمه الله تعالى جل وعلا المعروف
بالعيني ونقد الامام عبد العزيز رحمه الله
متمم

المصبح قبل ان يطلع الشمس فليتم صلوته قوله فلا يشكل شروع في
بيان الفرق بين العصر والفجر في ان الفساد البنائي بطلوع الشمس
ابطل الفجر وان فرض للمقبل على العزيمة ولم يبطل الفساد البنائي
بغروب الشمس عصر المقبل على العزيمة وذلك لان الفساد في العصر لازم
من الاخذ بالعزيمة فان الاخذ بها يقتضي ستغراق وقت العصر
المفروضة فيه وابتداء الفساد من اجزاء وقته فمن ضرورة
وقوع بعض بعض القبلة في ذلك الجزء لفساد من وقته فقد
اغترفت لان الفساد لتحصيل العزيمة وحين اغترفت ذلك بني ما بعد
من الاجزاء الفاسدة على مثلها ذلك والجنسية على صحة الانضمام
فصح بناؤها عليه بخلاف الفجر ليس شئ من اجزاء وقته فاسدا
ليصح الآداء فيه لتحصيل العزيمة ثم يصح بناؤها الجزء الملاقي للطلوع
على ذلك قوله ولا فساد فيه اي من حيث انه وقت لا من حيث انه
كل قوله الضرورة المصارفة وكان الاصل سببه الكل لان الظاهر عبارة
عن كل الوقت فالاضافة في صلوات الظاهر الى الكل فهو لسبب قوله لو
يثبت انه لا يجوز انما قال كذلك لان هذا لا يروى عن السلف فزعا يجوز
نظرا الى هذا الدليل وهو ان ما وجب ناقصا يتاخر ناقصا قوله ولذا
لا يجب جواب عما يقال ان صاحب الهداية حكم على سجدة التلاوة بانها
قربة مقصودة في مواضع من كتابه كما في باب التيمم وفي باب الاوقات التي
يكبر فيها المصلون وتوضيحه ان المنع هنا كون هنة السجدة مقصودة
بالعبادة ولذا لم يكن مشروعة بطريق الاستبادة بل المقصود منها
التواضع والمنتهى في الهداية كونها غير وسيلة الى صحة عبادة اخرى

تو له جعل عفو الاحكام من افعال هذا الفساد مع الاجتناب
على العزيمة متقدرا قوله تجوز الابتداء اي ابتداء العزيمة
بعد العصر وقوله لا يجب ان لا يبتدأ اي لا يبتدأ العزيمة
بالفساد قوله والباقي مني على مثله اي بعد الابتداء
من الآداء الفاسد كما لقارن بالغروب قوله كما قلنا
انقضاء التفاضل في جهاته تعالى
متمم

كالطهارة قوله كل وقت ومعناه لمدخل السببية الوقت في تغيير
 الأحكام ومنه القصر لأن التغيير في الجزء الأخير يرتب على سببية
 ولتقرر عليها ولين انتقلت السببية إلى الكل بعد القوات وهذا
 مقرر السببية على الجزء الأخير في حق الأحكام المتفرعان لم يقرر في
 حق نقصان الواجب بعد القوات قوله في القصر والكمال ثبتا شرعا
 على حال المصلحة من السفر والحضر لا على الوقت لا لكمال والنقصان ^{المكروه}
 والفساد فلم يؤثر في تحصيل التفاوت قصر أو كمالا سببية كل الوقت
 وبعضه وقيل لأن الترخص بالقصر باعتبار السفر والسفر بعد خروج
 الوقت بأن وفيه بحثا لونه في الإقامة بعيدة بقصر أيضا والصحيح
 أن يقال لما علم أن القضا بحكي الأداء سفر وحضر وعلم أن الأداء
 يقرر على المكلف باعتبار حاله في الجزء الأخير لأنه آخر الوجودات ^{المعتبرة}
 للأدوار لم يتغير ثابت بذلك الاعتبار وإن انتقلت السببية إلى كل
 الوقت إذ لو تغير لم يكن القضا حاكيا بدليل أن من سافر في جميع الوقت
 وأقام عند آخر الوقت لا يقصر بل يكمل ولو اعتبر سببية لكل ما كمل ما عرف
 أن الأصل هو القصر والتكميل عارض ولم يثبت تمام سببته ح قوله تعيين
 النية نحو نية أن أصلي فرض الظاهر قوله من سائر المحتملات كالمجتمع في
 المكان لا بصار إلا بعلمه قوله النية ^{الحق} أعلم أنه لا بد من نفس النية ومن ذكر
 الجهة ومن العدد ومن الوصف برها في قوله والجنون بأن ^{الحق} لم أوجن
 حتى ضاق الوقت ثم زالت العوارض قوله لا تعارض أي لا يغير الحكم ^{الثابت}
 بالنظر إلى النص من الشارع ولم يوجد قوله وقت معيار ومعنى المعيارية
 كونه بحيث لا يفصل من أجزاءه شيء يسع فيه غيره من جنسه وهو

قوله لا حال ولا لا فحين أداه وقضاؤه في الوقت
 المكروه أن شرع فيه مع
 قوله لا يغير الشارع حكم من ثبت ضيقه ولا يثبت
 قصد مع

عدم الزيادة والنقصان فلا يورده أن بعض أجزاءه شيء يسع وهو
 الميل يفضل عنه ومعياريته ح كونه بحيث لا يفصل من أجزاءه شيء
 يسع فيه غيره من جنسه فلا ينافيه كونه بعض أجزاء الشهر كالليالي
 فاضلا عنه قوله ومعرفة به إشارة إلى أن قول فخر الإسلام رحمه الله تعالى
 حل وعلا وإنما أنه معيار ^{قلنا} لأنه قد عرف به روى مشددا من التعريف
 وتخففا من المعرفة فوجه ما ذكره على التقديرين قوله وسببية ^{الميل}
 جواب عما يقال سببية الشهر يقتضي حوازا للأداء في كل جزء منه
 كالليل فأجاب بأنه لا يقتضيه ولو قيل بأنها ليست سببية
 محضة بل مع المعيارية فيقتضيه قلنا معنى المعيارية ما سلف
 فلا ينافيها تحلل الليالي لقوله لا يشرع غيره قال عليه الصلوة
 والسلام إذا جاء رمضان فلا صيام إلا عن رمضان قوله يوم الجمعة
 فإن صحته موقوفة حتى أن سعى إلى الجمعة وأدائها بحسب ما اختلفوا
 بطل ظهريه قوله وهو قضا دينه جواب عما يقال إذا رخص بالإفطار
 عمل بمشروعية عدم صوم رمضان فلذا جاء ما إذا أصام فقد عمل
 بمشروعية صوم رمضان فينبغي أن يصرف إليه كما قلنا وتقرير الجواب
 أن العمل بمشروعية صوم رمضان في حقه موقوف على الإتيان
 بالعزيمة وذاتية صوم رمضان أو نية النقل على هذه الطريقة
 الثانية في الأصح ما عند الأعراض عن العزيمة والعمل بالرخصة
 البدنية أو الدينية فلا قوله ولأن وجوب الأداء فالحاصل أن ^{الرخصة}
 عنده متعلقة بالفطر وما في معناه من ترقية يرجع إليه وعندنا
 بالفطر لا غير قوله تحقيقه العجز وعن هذا قيل أن الصحيح عن علي حيفه

قوله الظاهر النص وهو قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالفساد

قوله على قولين كما مر

أو يطلق النية ولو على الطريقة مع
 منى على أن الشهر كما انفرد في الكمال فيكون معنى نص
 لا ظرف وشهر بمعنى أقام كما انفرد في الكشف منكم

قوله والأصح فيه وقوعه عن رمضان رواية واحدة
 وإن وقع نية النقل عند النقل مع
 قوله فزوى الذكر في رحم أمه كالمسافر أي
 الرخص بالجزء التقدير بطلق المرض قوله
 فيعلق ترخصه ولم يشترط فيه العجز الحقيقي
 دفعا للمعرج مع

رحمه الله تعالى جل وعلا انه اذا نوى عن واجب خريق عن صوم رمضان
 مطلقا لان ابا حنيفة الفطر عند العجز عن الصوم فاما عند القدرة فهو
 والصحيح سواء ذكره ثمة لا يمتنع واقل كان الحق هو تاويل السرخسي لا
 القولان الاخران اما كونه كالمسافر مطلقا فلا نطلق المرض ليس لمرض
 ولا لم يجب الصوم على واحد من بين الالوف لان الانسان فلما يخلو عن
 مرض ما ولا شأن ان الفقهاء يجمعون على عدم جواز الترخيص بالامر
 التي لا يعبر بها بخلاف السيفر واما وقوعه عن رمضان مطلقا فلا
 المرض اذا كان بحيث يزداد بالصوم او يشق الصوم معه او يضعف
 وعلم ذلك بما اعتبره الشرع من قول الاطباء الاشهاد في جواز الترخيص
 فاذا تحمل المريض زيادة مرضه وصام لا يبطل رخصته لبقاء المرض
 كالمسافر قوله وكهية المضايقة بربعة دافعة لما يقال ان التمثيل
 بهمة المضايقة من الفقير لا يصح على مذهب رفر رحمه الله اذ لا يقع
 الزكاة عنده لان الغنى قارن الارادة قوله قلنا يعني المستحق هنا ليس
 مطلق المنافع كما في الاجارة بل هي بوصف كونها عبادة ولن يكون مجازا
 الا بمعنى القربة التي لا يحصل الا بصرف ماله الى ما عليه قوله او نقول
 فالجواب الثاني منع ان المنافع مستحقة اذ نفى الشيء يقتضي استحقات
 غيره والجواب الاول تسليم ان المنافع مستحقة لكن لا مطلقا بل مع
 وصف كونها عبادة وانما حقه والترتيب المشهور يقتضي تاخير الجواز
 التسليمي لانه اوضح واشهر وهو المذكور في اكثر وتقديم مثله وهو
 المعنادين لا يمتنع قوله والاختيار جواب عما يقال الامساك منه خیارا
 فلا حاجة الى النية ليحصل الاختيار قوله ما في المسافر والفرق لفرق

قوله فابعد التفسير بعض السلف لا يوجب الحنفية بكل حال
 والمرضى لا يزداد المرض او يشق الصوم
 قوله والرابع لما كان متعلقا بجلبه فاعلى انما
 اوقع الفعل لا يمتنع الا عند الجهة المستحقة
 قوله في عين تعلق العقد فاحذر وصفا في وقع
 من المستحق وان لم ينو
 قوله او عدم الصرف بان لا ينو فلا يكون الاشارة
 قربة قوله ولا كان جبلا لعدم اختيار العبد في فعله
 قوله فاعلم انما هو كونه عادة لا عبادة للحسنات
 لتمييز العادة عن العبادة

رحمه الله ان الاداء غير مستحق عليه في هذا الوقت فلا يتعين الا بنية
 بخلاف الصحيح المقيم قلنا انما يشترط النية ليصير الفعل قربة وهذا
 المسافر والمقيم سواء كذا في المبسوط قوله كاصله اي كاصل الامساك
 فانه متنوع الى عادة وعبادة فوجب التمييز بينهما بالنية وكذا
 فانه ما موريه يحصل به لغا على زيادة ثواب ويستحق تاركه زيادة
 تغليظ في العقاب قوله فيشرط النية له الخ اي لوقوعه فرضا لا
 لانصافه بالفرضية في نفس الامر فان المحتاج الى نية المكلف وقوع
 الفعل الذي له لا يصرف اليه وبهذا يتضح ان الجواب عن نكتة الشافعي
 رحمه الله بان الغرض اسم لما الزمنا الله تعالى جل وعلا اياه ونسب ذلك
 بطريق قطعي فهو وصف خبري الزامي لا يتوقف على قصد العبد بخلاف
 اصل العبادة فاذا وجد الامساك بالنية الذي هو للعبادة كان فرضا
 جبلا كالمولود الثاني بتصف اذ ولد بالاخوة وان لم يزل له ليس باخ
 او ان امه لم تلده وذلك لان الزام انصافه في نفس الامر بالفرضية
 لا وقوعه كذلك والمحتاج الى النية الثاني لا الاول كما في الصلوة والنية
 اشار بقوله كالصلوة ولذا لم يلتفت المشايخ الى هذا الجواب بل الى
 ان الاطلاق فيه تعيين للوصف ايضا لعدم صحة وقوع غيره
 قوله بدلالة حديث شبرمة وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه راى رجلا يلبي عن شبرمة فقال ومن شبرمة فقال اخ او صديق
 لي فقال اجبت عن نفسك قال لا فقال عليه الصلوة والسلام حج
 عن نفسك ثم عن شبرمة فامر بالحج لنفسه باجرام انعقد لغيره
 فجوزنا عن الفرض بنية النقل ايضا دلالة قوله في مكانه كالغرض

بعد وقوع فرضا

قوله كذا التعيين الشرعي يعني انه لا بد من
 تعيين الوصف كاصلا

بخلاف اصل الامسالة فانه متنوع بين العادة والعبادة وما هو متنوع لا يصاب بالاطلاق فلا بد من التمييز وذلك بالعزيزية والقول بموجب العلة هو التزام ما يترتبة المعلق بتعليقه مع بقاء الخلاف كذا ذكره وحقيقته عدم تمام التقريب وتنويره بالاستفسار مع اللزوم مرة وانتفاء اللازم اخرى كما عرف قوله والشرع جوابا لشكال ان ما يقال باسم جنسه هو الموجود والصوم ليس بموجود قوله من الاعراض جواب عما يقال نية النقل اعراض عن الفرض لما بينهما من المناقاة فيصير بمنزلة ترك النية وتقرير الجواب ان الاعراض لما ثبتت في ضمن نية النقل وقد لغت فيلغو اما في ضمنها قوله احتياطا قال الفاعل لا يخفى ان دليل الشافعي رحمه الله يتم بدون التعرض للترجيح لان الكل ينتفي بانتفاء بعض اجزائه فلا تعارض ولا ترجيح واقول هذا مع انه جواب عن ترجيحنا الكثير على القليل دافع لاعتبار ذلك البعض المنتفي موجودا بتبعية الاكثر يعني كما ان الكل ينتفي حقيقة بانتفاء بعض اجزائه كذلك ينتفي حكما اذ لم يتغير ذلك المنتفي ثابتا بقا لترجيح الثابت عليه لان الواجب ترجيح الفساد في العبارة احتياطا قوله كبقاء الصلوة في التعذر اي لم يجزها الصوم لان النية المقترنة ببقاء الصوم مقارنة بالامسالة الذي هو جميع اجزائه صوم واحد مقارنة كل جزء منه مقارنة الكل وكذلك الصلوة قوله فالعجز اذا جوز يعني ان الصوم لما لم يجز وسقط شرعا قرن النية اوله وكله مستوعبا للعجز صارا ابتداء الصوم كبقاء الصلوة اي كما بين ابتداء وانتهائها في التعذر فان كل جزء من اجزاء الصلوة مشغول بفرض

قوله ومفعولته كافية للاصابة باسم جنسه ووجوبه الخارجي له غير ملزم

اولا انتفاء الجزء يستلزم بقاء الكل

على

على حدة فلو شرط النية في بقائها الشرط مستوعبا لاركانها ولا شك في تعذره فاكفي بالنية في ادلها لعدم التعذر وصار بقاء الصوم اي ما بين ابتدائه وانتهائه كابتداء الصلوة في عدم التعذر لان كل الامسالة فيه ركن واحد ففرن النية تجزئ منه قرن به وذا ليس بمتعذر قوله لاسيما ناسيا وانما اورد النسيان لبيان جواز وجود العجز المرخض في حق الكل وعدم اختصاصه بالمعذور ولذا قرنه يوم المشك مع ان النسيان غالب في كل انسان فهذا يسقط الاراد بانح ينفي ان يحصل المعذور بهذا الترخص وليس كذلك على انه عذر كثير الوقوع في نفسه فيصح بناء الاحكام عليه قوله بكثير قائم فلما وصف الكثير بالقيام مقام الكل تنبها على ان جوازه مبني على كون الكل كالكلي في قرن النية به بخلاف بقدر الزوال على ما سيحكي من الفرقان الثلث والرابع وان قام مقام الكل في بعض المواضع للاحتياط لكنه على خلاف الدليل الا يرى ان ثلاثة الارباع اولى بان يقوم مقام الكل من الربع بخلاف اقامة الاكثر فانها مطردة في كثير من المواضع قوله داعية اي الى ترك هذا الكل التقدير اي لاصح ضرورة مثل الضرورة السابقة الكثيرة الوقوع بالنسبة الى الكل فلا يرد اليه مثل اقامة المسافر بعد الزوال وفاقاة المجنون بعد ثبوت مكانة الضرورة في الجهة له بخلاف مستحقة قال ولين وجدناهم اجزاء اي ولين سلم وجود الضرورة الداعية لكن الضرورة انما تعمل في العدول الى ما يصح خلفا والاقول لا يصح خلفا عن الاكثر فالنية المقارنة بالاقول كعدمها وتبطل النية بتبطل العبادة قوله في الوجود جواب عما يقال الكثرة صفة الموجود فالترجيح بها ايضا ترجيح بالمال

وغيره ان المتفني كمال كما ان العال لا يصدر الا كونه وايضا جاز الامسالة في اليوم الواحد من واحد فان كثر من غير منه مقترن بالكل

قوله وترجيحنا جواب عن تخصيص القول بالحد الترجيح بين النية قوله فليس له الا يكون الخلف خلفه واكثر لا يكون اكثر الكل حتى يكون خلفه من الاصل

قوله كما سيجي في باب الترجيح ان الترجيح بالذات اولى منه بالوصف لان
الذات اسبق منه وجودا واعتبارا قوله فضل تقدمها مبتداً
جواب عن اشكال وهو ان يقال لما كان الترجيح بالوجود وبقران ^{النية}
بالركن اولى كان النية المتأخرة افضل من المقدمة فاجاب بان افضلية
المقدمة لا شتم لها على الاحتياط والمسايرة الى الامثال اخره قوله
للمسارعة قوله لغوت فضيلة العبادة الفرق بينه وبين المثال الاول
قبله ان ذلك لعدم صيانة فضيلة الوقت لا قضاؤها الى ترك التوضي
وهو اولى وهذا مثال لصيانة فضيلة الوقت عند تضيق الوقت
وان افضى الى ترك الترتيب لان فضيلة الترتيب ليست اولى بالرعاية
قوله لاحتمال صحته رد لما يقال ان النية المسبوقه بالعدم في بعض
الركن ليست كالنية الغير المسبوقه به في شيء من الاركان كما بالنية
المتقدمة قوله لمعياريته ولا بد للمعيارين ان يمتلي بما يقدر به ولم يفر
الصوم قريب الا مقدرا باليوم شرعا فلو جاز صوم بعض اليوم يلزم
شرع الصوم بالراي ومقادير العبادات لا يعرف رايها قوله من طعامها
واما جواز النفل قاعداً وراكباً لانه يقع الفرض وانه يجوز هكذا ولهذا
لا يجوز النافذة اقل من الركعتين لانه خلاف الفرض وادنى المقادير في
الفرض ركعتان فكذلك صوم النفل لا يجوز على خلاف الفرض والزكوة
يجوز ادائها قليلاً وكثيراً حتى لو ادعى من الواجبات وانفاً ونصفه
يجوز فكذلك النفل والنشاط في تركه وانما لا في مقادير المشروعة
ولذا لا يجوز التنفل بالركعة ولا بالسجدة الواحدة قوله وشرط الاداء
احترار عن شرطيته للاداء بمعنى امتناع تقدم الاداء عليه كما عرف

من انه لا يمتنع عند ابي حنيفة والحنابلة رحمهم الله اصلاً وعند محمد
رحمته الله في المالنية قوله وقيل سبب كون الوقت ^{سبباً} والنوافل ^{للمطلقة}
غير المتعينة مذكور في اصول فخر الاسلام في باب النية عند الفرق بين الصلوة
في الوقت المكروه وبينها في المكان المكروه كالصلوة في الارض المقصوبة
حيث صارت الاولى نافذة دون الثانية بان الوقت سبب لا اولى
ونقصان السبب يوجب نقصان المسبب والمكان ليس سبب فلا
يوجب لنقصان بل مجرد الكراهة ولا شك ان الكلام في النفل لا في
الفرض لان الفرض في الاوقات المكروهة لا ينعقد ووجه شراحه
بما ذكرنا ان البقاء الى كل وقت نفقة تستدعي شكر فيه كما يوجد ما ذكر
في نوادر صلوة المبسوط ان من شرع في صلوة مكروهة فافسدها
في اوقات وقضاها في وقت اخر مكروه يجوز فيثبت ان الوقت يصلح
سبباً للنوافل كما يصلح سبباً للفرض قوله فله ان اجاب الله تعالى
قال في شرح الجامع الكبير السليمان يجوز تعجيل ما اوجبه الله تعالى جل
وعلا مضافاً الى الوقت كالزكوة وصدقة الفطر فكذلك ما اوجبه
العبد وكان الزكوة نفس الوجوب باول الحول وجوب الاداء عند
تمامه يتيسر فكذلك نفس وجوب المنذور بالندور وجوب الاداء بالوقت
المعين له فاذا عجله كان بعد الوجوب فجاز قوله بغير قراءة الفرق
المذكور في التمس قال فيه المختار قول محمد رحمهم الله تعالى جل وعلا قوله
لا تقوى فان الضيافة ليست في استدعاء الاقبال كالفرض فخر قوله
فزهق تتعلق بتعين الوقت المقرب فيها فيه التيسير كما مر قوله صاحب
الشرع لان مشروع الوقت هو الفرض في رمضان والندور يوم النذر ^{المعين}

قوله بالانطباع والاداء في النفل والعبادة
لما ذكرنا في صوم يوم فخر على لسانه صوم
لنتم صوم شهره في الطلاق والعنف
قوله فخر في شرحه في النفل والاداء
قوله في شرحه في النفل والاداء
قوله في شرحه في النفل والاداء

والنفل في غير ذلك والواجبات الاخر من المحتملات قوله ولا سبب لان
سبب الكفارة ما يضاف اليه من الظهار والافطار والقتل واليمين
وسبب لقضاء ما هو سبب لاداء وسبب المنذور والندبر رها في
قوله وقال محمد رحم الله وقول محمد رحم الله وان كان صحيحا في الواقع
لان تقييد لمباح بشرط فيه خطر مستقيم في الشرع كالرعي الى الصيد
مباح بشرط ان لا يصيب آدميا الا انه غير مفيد في الفتوى وهذا هو
الذي ذكره صاحب الاسرار والامامان السرخسي واليزدي رحم الله
وذكر الشيخ ابو الفضل الكرماني في اشارات الاسرار وقال محمد والشافعي
رحم الله الحج يجب موسعا يحل فيه التأخير لا اذا غلب على ظنه انه
ان آخر يفوت واذا مات قبل ان يحج فان كان الموت فجأة لم يلحظه
ان وان كان بعد طهورا ما رات يشهد قلبه بانه لو اخر يفوت لم يحل
له التأخير ويصير مضيقا عليه لقيام الدليل بان العبد ^{القلب} لا يملك
واجب عند عدم الأدلة وهذا هو الصحيح عند محمد رحم الله ذكره
القاعاني قوله بقاء الانفصال لان الانفصال عما هو آت قطعاً
ليس لفظ بقاءه بخلاف بقاء فوات ما سبق وانما حكم بالاولوية
لا بنفسه الثاني لان المقطوع اثباته في نفسه لا اثباته للمكلف حال
حيوته قوله وحديث شبرمة جواب عن اشكال هو ان يقال لو لم
يجز جرائنا وي عن نية لمعينه لم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم
في حديث شبرمة الاحرام المنعقد لغيره عن نفسه قوله ان يستأنف
اي يستأنف جعله عن نفسه بالنية لا ان يرجع الى الميقات ^{يعقد}
الاحرام لنفسه فلا ينافي ما سبق في تقرير قول الشافعي رحم الله تعالى

قوله وفيه اشكال والاشكال هو الاستنباط بين الاشكال
والهذه للدخول في الاشكال

ويمكن ان هذا منعاً لما سبق له اي لان الله لم يامر به سيقنا في الاحرام
لنفسه قوله بلا شرط اي بلا محل ككناح المحارم على احدى الروايتين
باطل لا يتعلق به الاحكام من ثبوت النسب وجوب العدة والمهر
فان المحال مشروط قوله لا يقتضي اي لان عدم وجوب القضاء لا يقتضي
وجوب المثابت بالحديث فيصهدق الاجزاء بمعنى عدم وجوبه قوله
ان يفعله وهو معنى ما في فعله خرج اي ثم ولذا قلنا ان معناه ما
العالم اي يجب ان لا يفعله ليختص بالتحريم قوله المحسول ستة هذا
سؤال اوردته المتفان في رحم الله تعالى في شرح التنقيح وهو وان
وقع بمهواة عظيم بحسب توجهنا وعن الورود بمحل بحسب ترتيبنا
لكن اردنا ان نوضح عدم وروده على سوقه ايضا فاننا اذا قلنا
يقول المكلف لا انظر حتى اعلم بوجوبه ولا اعلم به حتى اعلم بثبوت الشرع
ولا اعلم به حتى انظر لا يرد عليه ان يقال المراد بوجوبه ضرورة جزم العقل
بالصدق اذ لا يحتمل اللفظ والا كان المعنى حتى اجزم بضرورة جزم
العقل بالصدق او استحقا والثواب فتعين الوجوب بالمعنى ^{المتنازع}
قوله فذللك مسلم اي توقف ثبوت النبوة وصدق النبي صلى الله
عليه وسلم على ذلك الوجوب لمفسر بضرورة صدقه مسلم فليزمن الدور
من استفادة ذلك الوجوب من الشرع لكن هذا الوجوب غير المبحث
قوله فيجوز ثبوت النبي فلو ان ثبوت الشرع موقوف عليه حتى يلزم من
ثبوت الشرع او بنص من نصوصه ديارا الوساير المتسلسل المحال
فقوله لا بنص اخر فاطن به حتى يتسلسل مستدرك لان ثبوت النبوة
اذ لم يتوقف على ذلك الوجوب فلا محذور في ان ذلك الوجوب مستفاد

قوله كسب الملازم اي ما في اصله لا ياب
وارحام الامهات او الخلد وعمل الخلد

من نفس من نصوصه وحقيقة الجواب ان المراد بالوجوب لمتنازع فيه
وهو استحقاق الثواب بفعله والعقاب بتركه وثبوت اصل الشرع
موقوف على العلم به عند المكلف المعارض المراد الزام الشرع كما مر فكذا
ثبت كل نفس من نصوصه ومنه نفس وجوب اطاعة قوله بوجوب
اطاعته قلنا لكن اذا قال المكلف المعاند لا انظر في المعجزة التي بها ثبت
النبوته حتى اعلم بان تصديق النبي صلى الله عليه وسلم مناط الثواب
لا يمكن الزامه ذلك وهو المراد قوله وجوبه حاصل ان التزام ان المراد
بوجوب التصديق مثلا الوجوب الشرعي اعني كونه مناط الثواب اجالا قوله
ثبت الشرع غير موقوف على العلم به فيجوز ان يستفاد العلم به من ثبوت
الشرع او من نفس من نصوصه قلنا نعم لا يتوقف في نفس الامر اما
اذا قال المكلف المعاند لا انظر فيما يثبت به الشرع حتى اعرف ان تصدقه
او النظر فيه مناط الثواب لا يمكن الزامه والبحث هو هذا الا ما في نفس
الامر على ما عرف قوله ثم الحسن وبتوجيهنا هذا التقسيم يسقط
اعتراضان للقاعاني على تقسيم فخر الاسلام الاول ان ما يكون ملحقا
بما هو حسن لمعنى في نفسه ليس داخل في المقسم وهو الحسن لمعنى في نفسه
وذلك لانه حسن لمعنى في نفسه حكما وهذا ادلى من جعله شبيها
بالحسن لمعنى في غيره والا كان الملحق به ذلك وينا فيه عبارة المشايخ
والثاني ان الترديد بين ما يحتمل السقوط وما لا يحتمل ترديد بين
النفي والاثبات فلا واسطة بينهما فلا احتمال للتقسيم الثالث وذلك
لانه لا يقتضي الاخص الحسن لمعنى في نفسه حقيقة في القسمين فلا
ينا في خروج الحسن في نفسه حكما منهما وكونه واسطة قوله ما يحتمل

اشارة الى الفرق بين الحسن لنفسه والحسن لغيره في الحكم فان
الحسن لنفسه لا يسقط الا بالاثبات كاقامة الضلوة او باعتراض
ما يسقطه كالخيف والنفاس وغيرهما مما سيجي في الامور المعترضة
والحسن لغيره كما يسقط بذلك سقوط الوضوء عن المعتل اعضاءه
وضوؤه وسقوط غسل الرجل عن مقطوع الرجل وسقوط السعي
باسباب كثيرة ليسقط الوضوء سقوط الصلاة والسعي بسقوط
الجمعة ايضا قوله وحصوله جواب عما يقال الاذعان قد يحصل للمكلف
المنكر بلسانه قليل التصديق ذلك بل هو التصديق اللساني قوله
عن الاذعان اي الانقياد لثبوت النسبة الحكيمه ودفعها اولاً وثبوتها
وهو المسمى بالايقاع والانتزاع والحكم وانما وصف بقوله المعبر عنه
بالاذعان احتراز عن تفسير التصديق بالتركيب النفساني الخبرى
الشامل للظن والتخييل فان التصديق الايماني ليس الاذعان في ذاته
كان بتقليد على ما هو المختار غاية انه لا يكون المخبر في المقهور
والتصديق بهذا المعنى مطلق المقهور والذهني الجزمي قوله عند
الاخبار اي لا يكون ترك المصدق الذي لم يجد زمانا يقترفيه وان
كان نادرا ولا ترك المتمكن من الاقرار الاقرار عند الاكراه الملحق على
الانكار ولا تركه قبل الاجبار للمتمكن من الاقرار عند الاخبار وان كان
تمكنا فاسدا فان ايمان المكروه على الاقرار ايمان لانه في الاقرار اختيارا
فان الاكراه لا يعدمه بل يعسده قوله على الاقرار اما على الاقرار فلا ان
المكروه الملحق اختيارا لان الاكراه الملحق لا يعدم الاختيار بل يعسده كما سيجي
والاسلام مما يثبت بالاشبهه لانه يعلم ولا يعلى فيكفي فيه الاختيار

الفاسد في الاقرار وليلا على وجود التصديق واما على الانكار فلما
 ان قيام السيف دليل على عدم تبدل التصديق وهذا بخلاف التصديق
 في ايمان الياسين لمقتريا الايمان عند ظهور ملائكة العذاب لعدم الاختيار
 ح اصلا **قوله** وتوسط لان اولها الطهارة ستر او جهرا ثم جمع لهم
 واخلاوا السر والاضراف عمادون الله تعالى جل وعلا بالقصد اليه
 وهو البينة ثم الاشارة برفع اليدين الى بنية ما ربط به قلبه ثم
 التكبير هو النهاية في تعظيم الله تعالى ببناء لا يشوبه ذكر ما سواه ثم
 القيام مع وضع اليدين على الشمال صار فاطمة على الارض هيئة قيام
 الخدام بين يدي السلطان ثم الركوع هيئة ^{الاستسلام} التواضعا والسجود نهاية
 التذلل بوضع شرف الاعضاء على اخلا اشياء الذي هو التراب وكذا
 سائر الاذكار والحركات دليل بذل المجهود في التقدير واطهار ^{العبودية}
 وتعظيم الله تعالى حسن في ذاته **قوله** لقهر النفس التي هي عدو الله تعالى
 جل وعلا لقوله تعالى جل وعلا يا داود دعا ونفسك فانها انضمت
 لمعادني وعدو لعبد لقوله صلى الله عليه وسلم اعد عدوك ونفسك
قوله للفرار جواب عما يقال ليست النفس جاثية في صفتها فكيف
 استحققت القهر فقال ليس قهرها لاستحقاقها بل لئلا يقع المرء
 في الهلاك بسبب متابعتها هواها ويفوز بالنعيم السرمدي كما قال
 ونهى النفس عن الهوى لانه كما ان التباعد عن النار احتراز عن الاحراق
 واجب وان كانت مجبولة على الاحراق **قوله** لا تستحق العبادة اي لا
 تستحق كل منها العبادة المخصوصة المتعلقة به لذاته فان حاجة
 الفقير لخلق الله تعالى اياه كذلك قال الله تعالى جل وعلا هو اغني واقني

اي اقر في قول وكذا استهما النفس وخصيتها ولذا لا يلزم احد
 اعلى الميل الى الشهوات ولا يسأل عنه يوم القيمة وكذا شرف البيت
 كما قال ما انت يا مكة الا وادي - شرفك الله على البلاد **قوله**
 ما حسن لغيره ولتمام معرفة جهة تقسيم الحسن الى الاقسام
 الستة لا بد من مقدمات ^ا ان المراد بالحسن هنا هو الذي في
 ضمن الوجوب والتكليف لا مطلق الحسن الشامل للندب وغيره
 واليه اشار بقوله اما ان لا يقبل سقوط التكليف به بدل قول فخر
 الاسلام اما ان لا يقبل سقوط هذا الوصف يعني وصف الحسن
 فلا يرد انه لا يلزم من جواز سقوط الاقرار بالاكراه سقوط حسنه
 حتى لو صبر فقتل كان ما جواز ان التكليف الموجب لحسن المكلف
 به اعم من التكليف بنفس ذلك الموصوف بالحسن كما في الصلوة
 لانها افعال ومن التكليف بالسعي في حصوله كما في التصديق
 والايمان لمثل الآخرين فانه كيف وانفعال لا اختيار في حصول
 نفسه مع ورود الامر به ^ا ان المراد بالتقسيم مطلق الحسن العقلي
 لا المختص فيه فلا يحدور في ذكر الايمان من امثله وان سلم
 عقلية حسنه اتفا فيه ان المراد بالحسن معنى في نفسه اعم من
 الحسن لتمام ما هيته او لجزء ما هيته ان الداعي الى الحسن ان كان
 نفس الماهية او جزءها فحسن لعينه حقيقة وان كان الخارج
 فان كان داعيا الى الافعال المأمور بها من حيث انها عبادة كان ملحقا
 بالحسن لعينه كما في الركوة والصوم والحج وان كان داعيا اليها لا
 حيث هي عبادة بعد حصول الامتثال فهو حسن لمعنى في غيره فان لم

وان لم يكن كونها عبادة

يتاد المقصود في ضمنها فهو كما مل في الغيرية لانه ابعد عن العينية وان
 تادى في ضمنه فالغيرية ثابتة من وجهه فقاصرة فيه فعد شبيها
 بالحسن لعينه ٦ الحسن الشرط باعتبار ان الشرط غير المشروط عزم
 اقسام الحسن لغيره وباعتبار ان ذلك الغير ليس داعيا هنا وانه قسم
 شامل قسيم للاقسام الخمسة لسالفه ولفظ هذا المؤلف سلم الله تعالى
 يحتمل الاعتبارين قوله ولو جعلت هذا جواب عما يقال الواسطة دفع
 حاجة الفقير فهو احسان والاحسان حسن في ذاته وفي جميع الشرائع
 فجوابه ان حسنه مسلم لكن لا في ذاته لانه ايتاء ^{دكتا في الحج} وابتلاف بل الحاجة الفقير
 وهي خلقية غير اختيارية فلكون حسنه لحاجة الفقير صارا غيريا
 ولخلقيتها الحق الحسن بالذاتي وايضا جواب عما يقال دفع الحاجة ونحوها
 النفس وسير الامكنة لشريفه هي الواسطة لا الحاجة واشتهاء النفس
 وشرف المكان فالواسطة اختيارية فجوابه ان هذه الامور هي عين
 ايتاء الزكاة واداء الصوم والحج فليست وسائط بل الوسائط ما
 هو لها ولين سلم فليس حسنها لنفسها بل لمتعلقاتها فاعاد الى التوجيه
 الاول قوله لكفر المحارب اردف قوله لكفر المحارب بقوله علاء الاسلام
 وقوله لا سلام الميت بقوله قضا الحق المسلم اشارة الى لطيفة هو ان
 الواقع في عبارة المشايخ رص وان كان كون الواسطة هو كفر المحارب
 واسلام الميت لكن مرادهم اعلاء الاسلام بدفعه وقضا حق اسلام
 الميت والدليل على ذلك حكمهم بان الفقر الذي هو واسطة يتادى
 في ضمنه والمتادى هو الاعلاء والقضا لا الكفر والاسلام وبلايه
 ما سيحى من ان واسطتها عذر من خارج المحمول بخلاف الوضوء والسعي

قال القاضي الربوسي رحمه الله لان صلوة
 الجبارة بدو الميت عبث

قوله سقطت عنها اي الماصل الاضافات الى الاشياء
 الثلاثة عن الاعتبار قوله ولذا اقيس السعي والوضوء
 للجبهة والصلوة

فان واسطتها خارج غير محمول كالصلوة او صحتها لكن هذا يمكن ان يعتبر
 في وسائط الصوم والزكاة والحج فالتخلص من هذا بالتحقيق الآتي ان
 الوسائط هي الكفر والاسلام ومرادهم بتاديهما في ضمنه تادى المقصود
 من تلك العبادات وتوسط الوسائط في ضمن ادائها كما سيحى توضيحه
 فاليه الاشارة هنا في المقامين قوله ولذا لم يبق الكفر وما يلحق
 به كالسعي وقطع الطريق والنكث ولم يتعرض له لان المقصود التمثيل
 لا المحصر فلا يرد نظر القاعا على قوله الداعي اليه اي الى الحسن العيني
 فانا لا نفهم كما نفهم في التصديق والصلوة قوله في غير المأمورية
 وهو الواجب وجزءه اما لكونه مقدمة الواجب وبديل آخر ومنه القعدة
 الاخيرة في الصلوة عندنا قوله لكونها مأمورا بها فلا بد من ملاحظة
 قيد الحيشية في المفهوم الثاني للحسن قوله النسبية اي النسبة محصورة
 للفعل سواء كانت تمام ماهيته او جزاها والمراد بالمقومات الاجزاء
 والمعنى مقومات لا نواعه لان تمام ماهيته الحسن بعض ماهيته النوع
 والمراد بالنوع وما هيته عم من الحقيقة والاعتباري قوله فالنسب
 اي الحسن لجميع اجزائه او بعضها البعض الآخر واسطة قوله نسبة ما
 يقال نسبة ما مقومة للجنس ما المقومة النوع فنسبة معينة
 بالتعيين النوعي والاتصاف باعتبار ذلك التعيين كما في الضرب للتأنيب
 او التعذيب فاما المقومة هي المعينة في الاتصاف لانا نقول كان
 النوع في الضرب اعتباري من حيث نسبته الى غرضه كذلك ماهية
 النوع اعتبارية والتعيين ايضا اعتباري فهذه الامور الاعتبارية مسلم
 انها هي المعينة في الاتصاف بالحسن والتعجب لكن التمسك يكون الفعل

للتأنيب

عرضا نسبيا في التقوم بمثل هذه النسب لا وجه له ولا انتظام لان
النسبة الى الغاية والغرض ليس من الاغراض النسبية **قوله** عرضا نسبيا
فان المعبر في حسن الفعل او قبحه من حيث ماهيته الحقيقية ليس
النسبة المفهومة بل النسبة الى مقصود الفعل كما في الضرب للتأديب
او التعذيب وكما في شرب الخمر للتلذذ او المتداوى قوله فان لم يحصل
المقصود اى مقصود العبادة او مقصود توسط الواسطة فالحصل
في ضمن العبادة له لا للواسطة كما ظنه القاعاني فاعترض بالحكم ^{البحر}
قوله اختياريا ان اى ليس توسطها بمجرد جعل الله تعالى جل وعلا حتى ^{يجعل}
كالعدم قوله في شرط الضمير في شرط عايدا الى ما هو عبارة عن المأمور
به فالشرط للمأمور به وقد استفاد حسنا من حسن شرطه الذي هو
القدرة لا انها شرط الحسن كما ظنه القاعاني فاعترض بان القدرة
شرط التكليف لا اقتناع التكليف بما لا يطاق لا شرط الحسن وذلك
لان شرط التكليف وشرط المأمور به اى شرط كونه مأمورا به واحد **قوله**
كون اللفظ قال القاعاني ومنه الظلم لانه موضوع لا لاخذ ^{مطلقا} مثلا
بل باعتبار اشتماله على وضع الشئ في غير محله وفيه نظر بل لانه مفيض
الى فساد العالم فقبحة الوضعي العقلي مجاور لا عيني كما سيجي والكفر
موضوع للقول والعقد باعتبار كفران النعمة والكذب للقول باعتبار
عدم مطابقة الواقع والعبث للفعل باعتبار خلوه عن الفائدة فهذه
الاعتبارات التي نشأ منها القبح هي جزء من مفهوم اللفظ فكان فيجاء ^{لغير}
قوله والمائين اى المضامين وهي ما في اصلا بالآباء والملاقيج وهي ما في
ارحام الامهات **قوله** وغير المحمول كالظلم اورد الظلم نظير للوصف والمجاور

باعتبارين لتضرر الغير كان لازما له فيكون قبيحا لوضعه بذلك الاعتبار
ولو كان باعتبار فساد العالم كان مجاورا له لا مكانا لانفسا فساد
العالم منه من الطرفين وقد توم القاعاني انه يصلح نظير للقبح ^{العيني}
ايضا باعتبار انه وضع الشئ في غير محله وفيه بحث لان وضع الشئ
في غير محله لا يقتضي القبح من حيث هو عقلا وانما يقتضيه لو لم ^{يكن}
له فائدة وحكمة قوله لكونها ولذا قد يوجد البيع بدون الاخلاق ^{السي}
الواجب بان يتايعا في الطريقين ذاهبين قوله لتحقيق الفرق جواب عما
اورد السمرقندي رحمه الله من غير تحقيق لمقصود الخلف وتامل في كلام
السلف بان البيع الوارد وقت النداء والقبول الشاعلة للارض لمقصود
ملا زمان للاخلاق بالسي والشغل للملك الغير لزوما وقرعيا وان لم
يلزمها في الاحتمال العقلي والكلام في ذنوب الواقعيين لا في
مطلقهما وذلك لان مراد المشايخ بالملازمة في الوصف ^{عدمها}
في المجاور هي في مطلقهما لا في مشخصهما الواقعيين اذ بذل بيتهم
الفرق بين القسمين وهو **قوله** او لا باخرة الوكيل والوصي
ومتولى الوقف **قوله** لغير المتسبين وهما الحكم القديم كما يجب بالحد
والوجوب الحادث فلا يكون معلولا لما فرض سببا **قوله** العقليين
واذا لا يصح بمعنى الايجاب والتاثير ولو عند الحنفية **قوله** اماراة
للاجوب بناء على ما راد العقل ليس مطروحا بالكلية في الترتيب
قوله اقتضاؤه مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف هو ^{للا} نسب
اى اقتضاؤه العقل اياه يعني ان الاحكام على قسمين احدهما ما يعلم
اقتضاؤه العقل اياه ويظهر وان لم يرد الشرع انه كذا في نظر الشرع

ان ورد كوجوب التصديق وتعظيم الله تعالى وشكره عز وجل وطاعة
 سبحانه وتعالى وحرمة الظلم والفكر والقتل للمؤمن فلا شك
 في هذا القسم الموجب هو الله سبحانه والعقل يدرك جهة اجابته
 وحكمة حكمه فانسببت ظاهره فيه بالمعنى المذكور وانما لا يعلم
 اقتضاء العقل اياه ولا يظهر لولا ورود الشرع بل يظهر به
 كالمقدرات الشرعية في العبادات والعقوبات والمعاملات
 فبعد ورود الشرع يحصل الاقتضاء الشرعي وظهور الاقتضاء
 العقلي اما الاول فظا واما الثاني فله ترتيبان كل طاعة لله تعالى
 جل وعلا حسنة وكل معصية قبيحة عند العقل فهذا التحقيق
 يناسب مذهب الحنفية لا الاشعرية كما ظن **قوله** الاقتضاء الشرعي
 بالمعنى المذكور **قوله** التوكيد فسميت عزيمة لو كاد سيئتها وهو
 الوهيته تعالى جل وعلا حيث شرعت ابتداء الحكم انه الهنا ونحن
 عبيده وله الامر بحكم ما يشاء وبفعل ما يريد وعلينا الاسلام
 والامثال **قوله** وحقيقته انما قال وحقيقته اي حقيقة الرخصة
 وانما ذكره باعتبار المذكور او باعتبار ان تانيه غير مرتب على التذكير
 او الضمير لما في قوله ما ليس باصل لان مجازا الرخصة قد يندرج
 فيه المنسوخ كالاخر والاغلا فانه منسوخ لكن لكون نسخه
 للتخفيف وليس بعد من اقسام الرخصة مجازا كما سيحكي **قوله**
 ما اطلق المراد بالاطلاق مجزئ التجويز اعم من ان يكون بطريق التناهي
 او بدونه فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمراد بالحرمة في
 العزيمة الفعل والترك كما قلنا ان المراد بما اعم من الفعل والترك

كما ظهر الاقتضاء العقل

فيشمل كون العزيمة واجبة او حراما بل نقول المراد بالحرمة المنع لئلا
 كون العزيمة نفلا كما ان ترك السنة الصلواتية في السفر مباح وعند
 الخوف واجب **قوله** بالعوارض اعلم ان المشروعات وهو ما جعل
 الله تعالى جل وعلا شريعة لعباده اي طريقا ومسلكا يسلكونه
 على نوعين عزيمة ان لم يكن مبنية على عذار ورخصة ان كانت
 ولكل منهما معنى لغة وشريعة **قوله** لثبت الاصل والمراد ثبات الدليل
 لا مجرد الثبات المقابل للنسخ فلذا خسر لتفسير بحقيقة الرخصة التي
 لا يتحقق الا في القسمين الاولين اذ في احد القسمين الاجازين
 المجازين الاصل ينسخ وفي الاخر غير مشروع في ذلك المحل فدلله
 غير قائم اما المنقسم الى الاقسام الاربعة فما يسمى رخصة ولو مجازا
 بالما هو الرخصة حقيقة كما ظن **قوله** في صورة يعني ان ههنا
 ثلاثة اقوال 1 عدم سقوط الخطر اصلا بل فائدة الترجيح عدم
 المواخذة بذلك الحرام كالعفو وليس يصحح اذ ليس فيه كمال اليسر
 فان كماله بسقوط الخطر ايضا والا فترتب عليه احكام الفسق
 كالعاصي في الدنيا وان عفى عنه في العقبي ولو سلم بنا على سقوط
 المواخذة فهو الامر الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم للمكره على
 الكفر ان عاد واقعد اقله الاباحة 2 سقوط الحرمة لكن عن المعذور
 مع قيامها في حق غير المعذور وليس يصحح ايضا اذ ليس فيه ايضا
 كمال اليسر فان جواز فعل ما لا حرمة فيه اصلا لا يسمى سرا شرعيا
 كما في مباحات العزيمة ولذا قلنا كمال اليسر كمال العزيمة وانما تكمل العزيمة
 ببقاء حكمها من وجه في حق من له الرخصة الا يرى ان الرخصة

قوله ما ليس باصل اي سمي على اعذار المراد به ما قسم
 البعض الرخصة وهو حكم يقين من غير اليقين
قوله لثبت الاصل والمراد ثبات الدليل
 وان عدم من اقسامه المجازية اذا اشتمل على اليسر
 والتخفيف كالاخر والا عذر

التي تحصل بسقوط مشروعية ما شرع في محل اخر عدت من مجاز الرخصة
 لامن حقيقتها **قوله** سقوط الحرمة صورة ولو ان لو حطت معنى هو
 الصحيح لان فيه جمعا بين جهتي كمال الرخصة **قوله** معاملة المباح
 بسقوط المواخذة به كما لا مواخذة بالمباح فيتناول ما سبق فيه الحرمة
 الحالية كالقسم الاول من قسمي حقيقة الرخصة كاجزاء كلمة الكفر مكرها
 وما يبقى فيه حرمة ترك العزيمة في المال كالقسم الثاني منها كالفطر
 للمسافر وما لا حرمة فيه الا لغير المغذور قطعاً كقصر المسافر عندنا
قوله سقوط الخطر وبه يحصل الاباحة وليس مثل العقول للبول
 البين بين عدم ثبوت المعصية اصلاً وبين ثبوتها ثم السقوط
قوله فلا ان الفعل اعم من الكف وغيره وكذا المراد من الترك اعم من ترك
 الكف وغيره فيتناول الاقسام الاربعة من الكف ايضاً فان الكف
 ان ثبت بقطعي ففرض كالكف عن اكل الميت وشرب الخمر وبطلني فيه
 شبهة واجب كالكف عن اكل الضيب واللعب بالنرد ومادونه
 سنة او نفل كالكف عما قيل فيه لا باس به غالباً **قوله** نباح اي اذا
 كان فعل ما رخصه لا يكون تركه حراماً لان ما يكون تركه حراماً يكون
 فعله واجباً لا رخصة وكذا ما يكون تركه مكرهاً يكون فعله مندوباً
 وكذا ما يكون تركه مباهياً يكون فعله ايضاً مباهياً لكان بالحكم لاصيل
 فيكون عزيمة وكذا الكلام في عكسه **قوله** فالغرض من هذا ان ينقض
 با فطر المريض الذي يفرض صومه الى الهلا لا فان فعله كان حراماً
 فرخص فيه وقد وجب وما خير كلمة الكفر كان فعله حراماً فان
 تركه كان واجباً فرخص في فعله وايح وبكل ما له عند تلف نفسه

قوله وقوعها اي وقوعها في الفعل والرخصة
 انترك او بالعبارة

قوله واجبا اعم من الواجب على التعيين او التحجب
 والواجب الذي له بد

كان مباهياً فوجب ولا يرد شي منها اما في الاولين فلان الرخصة
 لم تعتبر في الطرف المقابل للعزيمة من الفعل والترك واما في الثالث
 فلان لا يتم انه رخصة **قوله** فيكفر جاحده بسكون الكافر من الكفر
 اذا ادعاه كافر او لالكيت يخاطب به اهل البيت وكان شيعياً
 وطائفة قد اكفروني لحكم وطائفة قالوا سني ومذهب
 واما اكفره بتشديد الفاء فقال في المغرب لم اجده الا في الاساس
 وعليه قول بشار وهو من الخوارج **قوله** اصل بن عطاء من المعزلة
 عن الزرافة ما بالي وبالكم تكفرون رجالا كفروا رجلاً
 يعني الخوارج اذا كفروا علياً فالاول اولى رواية ودراية **قوله**
 عن الزرافة من ادعى حرف ندائه محذوف اي يا عنق الزرافة **قوله**
 بضم الزاء وفتحها وتخفيف الراء دابة يقال لها بالفارسية شتر
 كاو ديلك **قوله** بدليل فيه شبهة انما قال بدليل فيه شبهة متناور
 سنداً ليناول العام المخصوص وخبر الواحد والاية المأولة والخبر
 المشهور فان الثابت بكل منها واجب لا فرض وقال البعض كالحديث
 رحمه الله ما ثبت بخبر واحد وجهها لقاعاني بان العام المخصوص
 والمأول لا يوجب ردها وعدم العمل بهما التضييل والتفسيق **اختلاف**
 العلماء في حجتها فلذا لم يذكره والخبر المشهور يوجب رده التضييل
 بلا استخفاف وفيه بحث فان خبر الواحد لا يوجب العمل عند
 البعض مع رده والاستخفاف به يوجب التضييل والتفسيق
 على ما قالوا **قوله** والوتر اما الوتر كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله
 تعالى زادكم صلوة الحديث **قوله** وهو السقوط اي سقط عمله على

نصب على النداء

بدون ان يجعله باختياره لعدم علمه **قوله** او من الوجبة هو الذي ذكره
فخر الاسلام ومن تابعه واما المذكور في اللغة فهو ان الوجوب للزوم
والوجبة السقوط واما الاضطراب فهو الوجيب قال تزي في القواعد
وجيب تحت ابرة اي اضطراب **قوله** لاعلم هذا حكم الواجب مطلقا
وتناول الواجب الذي هو فرض عمال كالوتر حيث لا يصح الفجر بنوته
وهو مع التذكرة والذي ليس بفرض عمال كالفاحة وتعديل الاركان
قوله غير ان العمل به كالكشف عن المراد بالاستحفاق وحاصله
ان راد مستحفا يضل وتارك العمل يلازم يفسق والمناول لا ^{يضل}
ولا يفسق وهو اختيار شمس الائمة رحمه الله تعالى حل وعلا فاما اختيار
صاحب التقيوم وفخر الاسلام ان الاول يفسق والثاني والثالث
لا قال صاحب التحقيق والاول اصح وقال القاعاني الثاني اصح لان
راد الخبر المشهور ايضا يضل في تساوى راد وزاد خبر
الواحد حينئذ ولا يبقى فرق بينهما قلت اطلاق حكم صواب
التحقيق على الاول بانه اصح يقتضى عرفا كونه اصح رواية اذ
لو اريد الدراية وجب بيان جهتها عرفا وهو ثقة لا يتهم
بمثله واصح دراية ايضا والا لتساوى من لا يعمل به متاولا
ومن لا يعمل به غير متاؤل في عدم التفسير ولا شان ان
كونه واجب العمل حين عدم التاويل يقتضى التفسير الا
ان يقال لا تفسير بما فيه الاساءة والذم مطلقا وهو بعيد
وعدم الفرق بين خبر الواحد والمشهور حينئذ لم يفرق بان راد
المشهور يضل مطلقا وراد خبر الواحد يضل اذا استخف اليه

قوله راد فيه شبهة اي ترد بين الفضل والفضل
حيث يات في تارة ولا يكثر

اشارتنا بالجمع بين الاستحفاق وعدم رؤية العمل به ولين سلم
فيمكن الفرق بين التضييلين فحينئذ الكفر في الاول وعدمها في
الثاني ولو سلم عدم الفرق في تضليل الراد فالفرق بان تارك
العمل به يفسد عمله كاللتابع في كفارة اليمين لا تارك العمل بخبر
الواحد كاللتابع في قضاء رمضان كاف **قوله** مبين لانه لا يتعلق
بركن من اركانها بل بنفسه لصلوة بخلاف خبر التعديل والفاحة
وطهارة الطواف وهذا هو الحرف الذي يدور عليه الفرق بين
ما اعتبر مينا لمحل الصلاة والحج والزكاة وبين ما اعتبر زيادة
على النص ونسخه كذا المقرر في شرح الجامع عن وقتها ^{عند} اما
صحة فظ واما عند كثرة الفتاوى لانها استلزم فوات وقت
الوقية ظاهرا **قوله** والسنة السنة في اللغة الطريقة مرضية
كانت او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المرضية في الدين وعبر
المشاخ عنها بالمسلوك فيه والمراد العهد الذي سلكها الرسول
او من هو علم في الدين كالقحابة رض لقوله صلى الله عليه وسلم ^{عليكم}
بسنن وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ولذا قلنا قول الراد
من السنة كذا وكذا السنة يتناول التنبية سنة الصحابة خلافا
للسا في رحمه الله تعالى حل وعلا ومبني الخلاف وجوب تقليد
الصحابة عندنا لا عنده فلما وجب عندنا وجب تعميم السنة
كل طريق متبعة بخلاف المشافعي رحمه الله تعالى حل وعلا قوله
وحكمها اي حكم السنة في الجملة او حكم السنة الكاملة وهي سنة
الهدى لقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه الاية ولقوله صلى الله

من ترك سنتي لم تنله شفاعتي قوله فيسحق اللائمة أي العتاب
 كما ان تارك الواجب يسحق العقاب أي في سنن الهدى ما في
 الزوائد فلا ملامة ولا عتاب كما يظهر بظهور قوله ثلاث اصابع
 فيزيد ارش ثلاث على ارش الاربع وهو خلاف المعقول قوله
 من سن سنة لا يقال السنة في هذا الحديث بالمعنى اللغوي ولذا
 قال في القسم الثاني من سن سنة سنينة والكلام في السنة بالمعنى
 الشرعي لا نقول التمسك في حق تينا وال سنة الحسنة لسنة غير
 الرسول لغة وتخصيصها سنة الرسول شرعا لا بد له من دليل
 وما لم يثبت الاختصاص بالدليل لا وجه للقول به مخالفا للغة
 قوله اساءة هذا اولى من قول المصير في المعنى تركها ضلالا لا
 ان يريد الاضرار على تركها والالم يكن فرق بين ترك السنة والواجب
 قوله واضروا قوتلوا قاله محمد رحمه الله تعالى جل وعلا لان ما كانت
 من اعلام الدين فالاضرار على تركه استخفاف بالدين وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى جل وعلا المقاتلة بالسلاح عند ترك الواجبات
 دون السنن هدى قوله ومنه النقل قال لبيد ان تقوى ربنا خير
 نقل وباه الله تعالى ريثي والخوف قوله مشروعا حتى في الاوقات
 الثلاثة المكروهة وكذا يزعم النوافل بالشروع فيها في الاصح
 فلو انفسدها يجب قضاؤها فقولها اليسر في مراعاة شرائط
 واركانه على التمام خرج بين شرعية على الدوام قوله لحقيقته فان
 حقيقة الشيء لا يتغير بالشروع ولذا يباح الاطوار بعد الضيافة
 قوله مسلما حتى لو مات قبل التمام او فسد بدو اختياره بان جنوا

قوله وصح ركبنا بالاجماع مع قدرته على النزول وان لم
 يكن متوجها الى القبله محتمة
 قوله لا صاراه لان قصد العبادة عبادة قال
 صلى الله عليه وسلم من عم حنيفة فله اجر واحد
 حنيفة

اعني عليه ثياب عليه قوله ولما ان الموت جواب عما يقال ان صورة الموت
 ليس موقوف على صحة الباقي كما في صورة الموت قوله للوجهين الوجهين
 الاول ان السبب الاول هو القول الاضعف من الفعل في كونه عبارة
 ولا يجب لصلاة الله على العاخر من الفعل القادر على القول والثاني
 المسبب الثاني وهو بقاء اضعف من المسبب الاول وهو الابتداء
 وهذا ما يقال ان البقاء اسهل من الابتداء ولذا يشترط الشهر
 في ابتداء النكاح دون بقائه ويمنع العدة للغير ابتداء النكاح
 دون بقائه كما اذا وطئت المنكوحة بشبهة فالمسبب الثاني اولى
 بالازوم والصيانة لوجهين قوله فالاقسام في الحقيقة تسعة
 هي الفرض والواجب وسنة الهدى وسنة الزوائد والنفل ^{المباح}
 والحرام والمكروه تنزها اما بقسمة الفرض الى العين والكفاة او
 الموسع والمضيق والخير وقسمة الواجب الى ما هو فرض عما لا يكون
 حتى ظهر في وجوب ترتيبه مع الفجر والى ما ليس بفرض عما لا يكون
 وقسمة الحرام الى ما حرمة العين وحرمة الغير فيقسم لاقسام
 ولذا لم يعتبر شي منها كما في المكروه قوله قيام المحرم في هذه
 الامثلة اما في الكفر فانه حرمة لا تنكشف ولا يحتمل الزوال
 اصلا واما في غيره فان حرمة وان احتمل الزوال لكنها لم يزل
 لعدم دليل زوالها وذلك لان المصير الى الرخصة يثبت ضرورة
 والضرورة ترتفع بزوالها أي بان لا يواخذ بفعله فبقى حراما معني
 لانعدام دليل سقوط الحرمة المعنوية اعني الثواب على تركه قوله
 والاول يقال انما كان اولى الامر ان فيه مراعاة جهتي كمال اليسر

اسهل منه

نحو ما ذكره

قوله فاربعة اقسام والنفل الى الاربعة ما يسمى
 رخصة في جملة الاما هو الرخصة حقيقة

الحرمة سقطت صورة نظر الى امر الاباحة ولذا قال هنا فخر
 الاسلام ولم يتعرض هنا ما تشبه مع قيامها وان الحرمة ^{حظة} ملا
 معنى ولذا عدا العزيمة جهاد او بذل النفس بحسبة الدين للو
 الوسطاني وهوان سقوط المواخذه في حق المعذور وقيا
 في حق غيره اما لان مجاز الرخصة كحقيقته في ذلك والكلام
 في حقيقة الرخصة واما لان القول به معلوم لكل احد فليس في
 ذكره فائدة ظاهرة او عايدة باهره قوله لذهابها وتحقيقة
 ان المنهي عنه الذي هو الحرام المعاقب على فعله والثابت على تركه
 صورة هو فعله المعاقب عليه ومعنى هو تركه الثابت عليه لان
 معنى الشئ هو المقصود منه ولا ريب ان المقصود من الحرام تركه
 اذا تحقق هذا فلما كان الثابت بالترخيص في هذا القسم جواز الاقدام
 على فعله اي ان لا يعاقب على فعله ذهب صورة الحرام ولما بقي
 الثواب على تركه لم يذهب معنى الحرام فهذا معنى كون الحرمة باقية
 معنى وذا هبة صورة وبهذا يتحقق التوفيق بين الاستباحة
 الصورية والحرمة المعنوية فليقتضهم فلا مزيد على هذا التحقيق
 قوله تعالى جل وعلا ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
 الآية لبيان ترتيب وظايف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله
 صلى الله عليه وسلم من راي منكرا فليغيره بيده ان استطاع
 وان لم يستطع فليسانه وان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف
 الايمان ليس لبيان ترتيبها بل لتعين كيفية الاقامة في كل حال من
 الاحوال الثلاثة فانما يقدم التعبير بالغنى لانه اول الوضائف

بل لانه اقوى الايمان بدلالة اخر الحديث فليس له ان يعنف
 قبل ان يلطف بل بعده ولو بذل نفسه قوله على اتلاف اعداء الجا
 لبعدا المعطوف عليه تجديد السوق العطف قوله غيره عبر سياق
 العطف هنا تنبها على ان ما بعده ليس من امثلة الاكراه ^{الاشترار} مع
 في الحكم انه يوجب اخذ العزيمة قوله لا اقامة حقه لما روي ان مسيلة
 الكذاب اخذ رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لاحدهما ما تقول في محمد قال رسول الله قال فما تقول في قال انت
 ايضا فخالة وقال لاخر ما تقول في محمد قال رسول الله قال ما تقول
 في قال انا اسم فاعاد ثلثا في جوابه فقتله فبلغ ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال اما الاول فقد اخذ برخصة الله
 تعالى واما الثاني فقد صدع بالحق فسهيئاه قوله فان اسلا
 يدعوا الى آخرة لانهم معتقدون لما يامرهم به وان كانوا يعملون
 بخلافه فصار يبذل نفسه مجاهدا بخلاف محاربة الكفار فانه
 لا يؤثر في باطنهم كما لا يؤثر في ظاهرهم اذ لا يعتقدون حقيقة
 الجهاد فلا يفيد الجهاد معهم اجلال الدين بل يودي الى اذلاله
 فلو حوزناه عاد الامر على موضوعه بالنقيض قال السمرقندي
 رحم الله وفيه بحث لان طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 غير المتعين بالعنف لجواز ان يكون بالحكمة والموعظة الحسنة
 فيحصل ذلك التأثير في قلوبهم بهما بل اولى مع سلامة النفس
 فنج لا يجوز العنف الا عند الامر من الخوف لقوله تعالى ولا تلقوا
 بأيديكم الى التهلكة واقول ليس الكلام في بيان ترتيبه بل فيما اذا

قوله تعالى ما افعله الاقدام نظر الى هذا الظاهر وان كان
 انه لا ينبغي في قلوبهم هو الخفاء ومثله

ابتداء باللفظ فلم ينفعه فتم في الى العنف قتل فثاب لانه باذل
 نفسه لاجيائه دينه لاملق اياها في الهلاك **وقوله** لا يجوز العنف
 الا عند الامن من الخوف قلت ليس الامر كذلك فقد ذكر محمد رحمه الله
 في السير الكبير لا بأس بان يجل الرجل وحده على المشركين وينظر انه
 يقتل اذا غلب على ظنه انه ينكي فيهم يقتل او جرح او هزيمته والا
 فلا والقياس ان يباح في الاحوال كلها وان علم انه يقتل قال ثم فرقوا
 بينه وبين الامر بالمعروف فيما بين المسلمين حيث يجوز له ذلك وان
 ظن انه لا ينكي فيهم قال الزاهدي به بقى وهو مذهب ابى الحسين
 البصري خلافا للقاضي عبد الجبار وسائر المتكلمين **وقوله** احدى فوايد
 والفوايد الاخر شمول مذهب من ينفي الحرمة مطلقا او معنى او
 اختيارا العبارة المتفق عليها **وقوله** في الاول اي في القسم الاول يحرم
 لفظ فخر الاسلام رحمه الله حيث قال ما استيج مع قيام المحرم والحرمة
 وقال ما سقطت المواخذه وذلك لان المباح حقيقة ما استوى
 طرفاه وهذا القسم قريب من ذلك لان اولوية الاخذ بالعزيمة ^{ليست}
 في الركادة والقوة هنا كالاولوية الاخذ بالرخصة ثم **قوله** ح
 بدلالة اي حين اذا كان شهيدا على اقام لا لترخيص لان الترخيص
 بعد الايجاب والايجاب في حق المسافر حين اذا كان بمعنى اقام فلا
 يكون ترخيصا نعم يكون تخصيصا للمريض بالحاقه بما يتناول الاجابة
 وهو لمسا فروضه اليه في الحكم **وقوله** اولى لكل انما تحقق السبب الموجب
 للصوم بحاله لم يمنع تاخر الحكم بالاجل صحة التعميل كالدين الموجد فكان
 المودى للصوم عاملا لله تعالى جل وعلا والترخص للفظ عاملا ^{لنفسه}

قوله من خالفه فخر الاسلام ومن تبعه ومن
 صاحب التخصيص **قوله** لان العدة للمسا فترخيص
 وجوب الاداء الى عدة وهذا لا يمتنع الا بغيره
 لومات قبل عدة بخلاف مسحة

فكان الاول اولى **قوله** المكروه على الفطر المكروه على افطار رمضان
 فانه ان مات قبل ادراك مدة القضاء يلزمه الامضا لتحقيق الوجوب
 وحرمة الافطار عليه **وقوله** اما القوت نفسه فيصير قاتلا لنفسه
 فياثم بذلك لتغيير المشروع اديت عليه ان يحترز عن قتل نفسه
قوله وهذا التحقيق يندفع ما يقال ان كان قوله تعالى جل وعلا ومن
 كان مريضا الى آخره للتخصيص يكون نوع المجاز للرخصة لا من ثبوت
 نوع الحقيقة لان المخصص يبين ان المخصوص غير مراد من العام كما
 عرف ولما مر من ان المخصوص ليس برخصة حقيقة وان لم يكن ^{للتخصيص}
 يكون من النوع الاول لقيام حرمة الافطار والاشابة بعموم الآية
 وذلك لا بالخيار انه ليس للتخصيص وانما يكون من النوع الاول لولم
 يكن الآية للترخيص بالتأخير الى العدة فان شأن الترخيص بالتأخير
 ان يتأخر ما ثبت بالخطاب اعني وجوب الاداء لم يجب الايضار على
 من مات قبل ادراك العدة بخلاف موت المكروه على افطار رمضان
 قبل ادراك وقت القضاء لا يقال سببية الوقت ثابتة بالخطاب
 فان تأخر حكم الخطاب تأخرت السببية ايضا لانا نقول تأخره
 وجوب الاداء الثابت بالخطاب لا يقتضي تأخر السببية الثابتة
 به ايضا كما في الصلاة فان الخطاب يثبت السببية من اول الوقت
 فتقيد نفس الوجوب مع ان وجوب الاداء يتأخر الى حين تضييق
 الوقت كما مر فكذلك **قوله** من الاخر قال في الكشاف الاخر الثقل
 الذي يلهو صاحبه بجسمه من الحراك لثقله **قوله** وغيرها نحو قطع
 الاعضاء الخاطئة وقرض الثوب والجلد اذا اصابها نجاسة او

قوله ومنه انه اي معنى قوله فخر الاسلام ان فيه
 تفصيل للشرح منه

الغنائم وتحريم العروق في اللحم وتحريم السبت واداء ربع المال للزكاة
وعدم جواز الصلاة الا في المسجد وحرمة الجماع في ايام الصوم بعد
العتمة والنوم وعدم جواز التيمم وكفاية الذم على باب دار من اذنب
بالليل فرفعت هذه الامور المشاقة من هذه الامة تكريما للنبين
ورحمة عليهم **قوله** الرابع النوع الرابع هو سقاط مشروع باخراج
السبب من ان يكون موجبا للحكمة في محل الرخصة مع بقاء ذلك
السبب موجبا لذلك الحكم في حقنا في الجملة **قوله** والمضطر فلو
حق ما يكون انما عندنا لا عندهم **قوله** بعد قوله قد فصل ما حرم
عليكم الآية لان المفهوم من سباق قوله تعالى جل وعلاه وما لكم الا
تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
اليه ان المعنى اي عرض لكم في ان لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه قد
بين لكم ما حرم عليكم فلو تأكلوا منه شيئا الا ما اضطررتم لانه
ينفيه لسوق وبابا بالذوق وفيه ضمائر لا ضرورة اليه والاستثناء
من الحرمة هنا لا يقتضي ذكر الاستثناء من حرمة الخمر مثلا في اية
اخرى سابقا بل ذكر المحرمات سابقا وان لم يذكر الاستثناء معها الا
الاستثناء قيد ويصدق ان المقيد مذکور وان لم يذكر المقيد معه
في ذلك قوله الامن اكره قلبه مطمئن بالايمان جواب عما يقال ان
استثناء اجراء كلمة الكفر في حالة الضرورة يتحقق لقوله تعالى جل
وعلاه من كفر بالله من بعد ايمانه الامن اكره الآية مع انه لم يدل
على اباحته فاجاب بمنع انه استثناء من الخطر ليدل على الاباحة
بل من القضي ان فعلهم غضب من الله الامن اكره ولا يلزم من

قوله والمضطر فلو
والعطف منه
قوله تحقيقا للعجز عن حقيقة بان لا يكون في مكانه
او تدبيل بل يجب ان يتحقق الصرف الى نفسه

هو استثناء من الغضب والعدا
اذ التقدير كفر بالله بعد ايمانه

انتفاء الغضب الاباحة المطلقة قوله فقتل وذكر الاسبيج فيهم
الله تعالى جل وعلاه انما يات ثم اذا علم بالاباحة في هذه الحالة لان
في اكتشاف الحرمة خطأ فيعذر بالجهل **قوله** عندنا رخصة وهي
اسم النوع الرابع من الرخصة اذ بها سقط حكم العزيمة في محل
الرخصة **قوله** الوجه الاول استدلال بدليل الرخصة والاخير
بالمعنى الذي شرعت الرخصة لاجله وهو الفرق واليسر **قوله**
وان تصدقوا اي تستطو حاكم من القصاص بالعفو **قوله** على ان
القصر في قوله تعالى جل وعلاه ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة
ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا **قوله** وان تصدقوا اي يستطوا ^{حقكم}
من القصاص بالعفو **قوله** على ان القصر في قوله تعالى جل وعلاه ليس
عليكم جناح ان يقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا
قوله من الحديث اما دلالة الحديث فظاهر لان الامر بالقبول في حالة
الامن دليل على ان عدم الخوف لا يقتضي عدم القصر بل وتسميته
صدقه كما مر واما دلالة سؤال عمر رضي الله تعالى عنه وكما ذكره
قوله مخرج الغالب يعني انه صلى الله عليه وسلم انما امر بالقبول
لان عدم الشرط لا يقتضي عدم المشروط اصاب بل لانه لا
يقتضيه هنا الخصوصية المحل لان التقيد بالشرط هنا لا يخرج
الكلام مخرج الغالب **قوله** فلو دل على ذلك فهذا موضع الانفاق
فلا يدل على مدعانا ولا على بطلان ما ادعاه الشافعي رحمه الله تعالى
قوله وعن الثاني وربما ذهب فخر الاسلام الى ان انتفاء الحكم عند
انتفاء الشرط لازم البتة وان لم يكن مدلول اللفظ والالكان التقيد

انتفاء

بالشرط لغوا وان في اية الكتابة المعلقة بالشروط هو استحباب الكتابة
وهو منسلف عند عدم الخير في المكاتب وفي آية القصر المراد قصر
الاحوال كالاجاز في القراءة والتحفيف في الركوع والسجود والاكتمال
بالايماء فالماحصل ان قيد الامر من الحال والشرط قيد يرجع الى المط
وقد يرجع الى الطلب فالجمهور على الاول وقول فخر الاسلام على
الثاني قوله خلاف ما تقدم لانه عدم الشرط على عدم المشروط
فانه مخالف لما علموا به وهو لقصر المشروط مع عدم الخوف الذي هو
الشرط **قوله** وثواب اداء الفرض اي الثواب الحاصل من حيث هو
اداء الفرض وبه يتدفع المنع كما قال القاعاني لان الثواب في
الركعتين والاربع واحد قال عليه الصلاة والسلام افضل الاعمال
احمزها وذلك لان الكلام في ثواب الفريضة لا في مطلق الثواب
الحاصل من التعب في العبادة **قوله** لان التخيير الفرق بين الوجهين
ان الاول استدلال بان معنى الرخصة وهو ليس لا يتحقق الا في
القصر فتبين والثاني استدلال بان القصر لم يتعين لخبره
وبين الاكمال لانه لا يصلح محال للتخيير **قوله** رخصة الصوم فري
ليست رخصة اسقاطا ما دلت الرخصة فلانه ناطق بالتاخير لا بالاسقاط
واما معنى الرخصة فلان اليسر في الرخصة ليس بتعين في الرخص
قوله فان اليسر يسر صوم لسفر مع افطاره او كما ان لكل منهما يسرا
كذلك كل منهما مشقة تعارض يسر فيسر كل منهما يتحقق من وجه
دون وجه ولا وجه لمنع القاعاني ميلا الى مذهبه ان الاختيار
المطلق الحق مسندا بان ذلك كمال ومثال بقوله صلى الله عليه وسلم

قوله وجواب ما يقال انه لم يرد الثواب منه
قوله الامونة محضة وتعبا كما علم الام من حيث الاداء
فقط واما من حيث الثواب فلان العرض الى اخره

تخلقوا باخلاق الله تعالى وذلك لما ثبت ان اختيار العبد ضروري وان
التخلق باخلاق الله تعالى جل وعلا فيما ورد الشرع بتجويزه والا
فله ملك السموات والارض ومن نازع في كبريآيه ادخله النار قوله
نصها بالصوم ولي من حيث انه لله تعالى جل وعلا فؤديه عامل لله
تعالى جل وعلا والمفطر عامل لنفسه فالاول اولى ومنه يعلم ان
مودى الصوم الحكم لله تعالى جل وعلا لتناول الحكم بالصوم اياه
فلذا لو اذاه يقع عنه عندنا وعند الخصوم وبهذا سقط ما اورده
السرقي من مودى الصوم انما يكون عاملا لله تعالى جل وعلا
لو كان موافقا للحكمة تعالى قوله في قول بظاهره وهو قول الشيعة
وسعيد بن المسيب والاوزاعي واحمد بن حنبل **قوله** لا اعتبار
بذلك يقتضي معارضة اليسرين ورجحان الصوم لاضافة
شرعيته وكون عمله لله تعالى جل وعلا قوله في ظاهر الرواية
وهي رواية الجامعين والزيادات والمبسوط الكبير كذا السماع
منه قوله مما يراى الا ان يكون دخول الدار مما لا يريد وقوعه في
زيد الثواب لانه نقل مزيد الثواب ما اذاد قوله وليس المقصد
جواب ما يقال هو في الحقيقة تأييم الكل فقال ذلك بنا في لا ابتداء
قوله وتحقيقه حاصل التحقيق ان المراد بالاجاب الواحد المذهب
وقد تقرر في العلوم لعقلية انه لا يلزم من عدم تحقيق العام
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه فيكون الواجب هو
المفهوم العام الواحد من حيث هو ويكون التخيير فيه هو ذواته
المتعددة وهي عينه من حيث الصدق والمفهوم غيره من حيث

ولا ما ذكر في باب ايراد ان لو كانت صلوة
اذن الاوولى واقام وكان مخيرا في الباقية
ان شاء اذن والا فموان شارة اقصر على
الاقامة لان في التخيير زيادة الثواب
قوله بل لجمعه جواب آخر يمنع التخيير في حقته
قوله من الارشاد من ارشاد الجنابة ونية
الحد بركة

لتعيين والذات **قوله** نقبض المدعى وهو وجوب الواحد منهم
عين وجوب الجميع بدلا ونقبضه عدمه وذا لم يرد وجوب الجميع
لاجمعا اذ لا احتمال له لغير ذلك **قوله** ترك الكل هذا على مذهب
من جواز المفارقة **قوله** في المذهبين الآخرين وهما تعيين الواجب
بحيث يختلف ولان التعيين عند الله تعالى جل وعلا على هذين
المذهبين ولم يشترط علم المأمور به بالمكلف به ولم يكن محالا
للبحث عن جواز التخيير وعدمه ولم يصح قياسه على الكفاية اذ لا
تعدد فيما يتعلق بالوجوب **قوله** ان مقدمة الواجب في الفرق
بين الواجب المطلق والمقيد بالنسبة الى كل مقدمة عقلية
كانت او عرفية او شرعية او سببا لا شرطا **قوله** النامي نماء
حقيقيا كما في السائمة الزائدة او تقدير كما يجوز ان الحول على الماء
قوله بالنسبة وان كان مقيدا بالنسبة الى غيره كالصلوة بالنسبة
الى القدرة **قوله** بامكان التحصيل مطلقا لا بامكان تركه ايضا
ولا بامكان تحصيله عند الاتيان بالواجب **قوله** ب في تفسير
المقدورية بوجهين الاعم والاحضل المعبر كل عند من ذهب الى
ما يلايم من الحكم الاعم والاحض **قوله** ومفسرها في تقسيم التوقف
حسب تقسيم المقدمة **قوله** وعن الشروط العقلية اذ لا يمكن
الاتيان بالوصوء عند عدم الماء ولا يمكن ترك الشروط العقلية
عقلا والعرفية عرفا والاسباب كالذهاب الى مكة للحج عند الاتيان
بالواجب فيتناول حكم المسئلة وهو وجوب المقدمة بايجابه
بمجموع الشرط العقلي كترك جميع الاضداد مثلا والعرفي كغسل

قوله عند ما يراه اي بالتفريق على التعجب
من التفاء الخاطبة منه
قوله بالاولى اي بالمعتبر الاولى
القائلين بوجوب الجميع منه

من الراس والسبب كالذهاب الى مكة عند الجمهور ولا يتناول حكمها
عند ابن الحاجب الا الشرط الشرعي **قوله** والتميم اذ لا يمكن تخصيصها
لعدم الماء والتراب لطيب المسجون مثلا **قوله** وجود الشروط
فوجوبه تكليف به بحسب ذلك فلا يكون مع عدم ايجابه تكليفا
بالمحال **قوله** من ذلك اي من الواجب في كل وقت بوجوه ثلاثة لان
الواجب المطلق قد لا يجب قبل الوقت كالظهور وقد لا يجب في الوقت
لعارض كالحيض والجنون المستوعب وقد يجب في الوقت لكن
لا في كل جزء منه **قوله** والكلام اذ معنى قولنا مقدمة الواجب المطلق
مقدورة واجبة انما يتوقف عليه صحة الواجب لا وجوبه
اذا كان مما يمكن تحصيله واجب واذا لم يتوقف الوجوب للواجب
عليه كان الوجوب ثابتا على تقدير عدمه ايضا والى توقفه
فلو لم يجب كان التكليف بهذه الحثية تكليفا بالمحال هذا
مراد الجمهور وقد غفل عنه الكثير **قوله** والعاوى ومناط الثؤا
فالمتمثل بواجب ثياب ترك كل حرام لانه مقدمة العقلية كما مر
وليس كذلك اجماعا **قوله** الاجماع كما في الذهاب الى مكة حيث ليس
تركه من حيث انه ذهاب مناطا للعقاب **قوله** دليل على انه يجب
السبب اذ مقدورية السبب بمقدورية لا الشرط **قوله** وان
ان اريد انه واجب بهذا الامر وباجابه فالدليل لا يثبت لجواز ان
يوجد المأمور به بدونه بالنظر الى الامر الوارد فيه لا في الواقع لدليل
شرطيته وهذا هو حاصل المنع الاول **قوله** يتوقف وحاصله ان
غاية ما غبت من دليل ابن الحاجب ان لا بد منه لصحة المأمور به الذي

هو الايمان به والمطابقة ما مور به بهذا الامر وهو غير لازم منه لجواز
كون هذا الامر مسبوقا بالشرط فلذا توقف الصحة عليه لا لكونه
ما مور به هذا الامر وما لاحظا عنده **قوله** لهذا الامر بما رخص فيكون
الاوامر الاخرا داخلية في هذه ^{هنا} الامور ومن درجة في خصوصيات ^{فهي}
المنع الاول اعتبار كل من الاوامر الواردة في الاركان والشرائط
جرا مما يعتبر في الصحة موافقته كالامر بالصلوة ومبنى المنع
الثاني اعتبار الاوامر الاخرا قيد الامر بالصلوة لا يكون الصحة موافقة
والبون بين المقيد وفيد وبين المجموع بين فحاصل المنع الثاني
اناسلنا ان الصحة موافقة امر الصلوة فقط فلا يجاب لها به
لكن لاننا ان اجابها يستدعي اجاب بالامورات بالوامر الاخرا لم لا
يجوز ان يكون اجاب الصلوة به مقيدا بوجوب الامورات الاخرا ^{مرها}
الخاصة فلا يكون وجوبها بهذا الامر فالجواب ما سلف ان الصلوة
واجبة مقيدة بوجوبها تمام وقد فرض انها مطلقة واجبة ^{لنسبة} بالان
اليها ههنا ونقول ان شرطية ^{تجوز} الوضوء شرعا انما يقتضي عدم صحة
الصلوة بدون وجوده ووجوبه في الجملة لا بدون وجوبه بهذا الامر
لجواز اجاب الصلوة بايمر بدون وجوب وجوب الوضوء بهذا الامر
بل بقوله فاعسلوا والجواب هو الجواب من ان وجوب الصلوة ^ح يكون
مقيدا بوجوب الوضوء بذلك الامر لا مطلقا والكلام فيه وتوجيه
في الصلوة والوضوء مثلا ان الوجوب بالامر بالصلوة ان تقيد بالوجوب
بالامر للوضوء فلا نزاع فيه وان لم تقيد فيثبت وجوب الصلوة على
تقدير وجوب الوضوء وعدم وجوبه وذلك مستف شرعا ومثاف

لشرعيته شرعا **قوله** شروطا وجوبه لم يكن عندنا عبادة مطلقة
بل اذا اتى به من حيث هو شرط وما مور به **قوله** فقد تعلق به في الجملة
اذا اتى به من حيث هو واجب وما مور به ومن حيث هو شرط **قوله**
في عدم الملاحظة فان الغايب تعالى وتقدس لاحاطة علمه بكل
الكائنات اجمالا وتفصيلا في كل حين واوان لا يمكن الحكم عليه بعدم
الملاحظة **قوله** على كون الشرعية فالمناسب منع ان الغايب ^{حظها} بالان
حين الامر بالصلوة لكن لا مطلقا بل من حيث كونها عبادة اي من
حيث يتعلق بفعلها الثواب وتركها العقاب الزايد على عقاب
عدم المشروط ولا يلزم من هذا ان لا يلاحظها ولا يحيط بها علمه تعالى
وتقدس عن ذلك ولا ان لا يعاقب بتركها اصلا اذ في تركها ترك
الشرط فكيف لا يعاقب بتركها **قوله** دليل في الشرط هو عدم
تعلق الامر بالمشروط الغير المقدور بشرط بل باسبابه كما مر من
جزا الرقبة **قوله** في الجملة لانه اسقاط واستقاط المجهول يصح بخلاف
النكاح فانه اثبات ويظهر في صحة التعليق وهذا جواب ما يقال
كما لا يجوز نكحت احدي ابنيك كما ينبغي ان لا يجوز طلقت احدا مني
ثم لو قيل اذا وجب تعيين محل النكاح دون محل الطلاق فينبغي
ان لا يبقى النكاح اذا اشتبهت المنكوحة بغيرها اجاب بان
محل الحرمة اي غير المنكوحة متعين في الاول في نفس الامر لم يرد
العقد عليها لامراده اولاد اخلا في الارادة ولا محتملا ^{لنكحته} فتعين
ايضا بخلاف مسئلة الطلاق والاشتباه الطاري لا يصلح
رافعا وان صلح الاشتباه في الابتداء دافعا لعدم الشهود اذ الدفع

اسهل من الرفع ثم لو قيل المتعين في نفس الامر هو المتعين في علم الله تعالى جل وعلا فربما يكون المتعين في علم الله تعالى جل وعلا هي التي لم يقع بيانها عليها اجاب بان علم الله سبحانه وتعالى تابع للمعلوم عندنا كما علم فالمتعين في علم الله تعالى عز وجل هو التي وقع بيانها عليها **قوله** فله تركة قال الفتاوى في رحمه الله الواجب ان يقال عليه تركها بما شاء وليس بشئ لان ترتيب المشية لا يناسبه ولا اراد فله بقوله لان يفعل الكل **قوله** خلافا للمعتزلة فقال جمهورهم الحرام هو الجميع وقال بعضهم معين يختلف وقال بعضهم معين لا يختلف **قوله** اقتضاه الحقيقة بانه لو اجتمع الوجوب والحرمة في الواحد بالجنس لزم اقتضاه الحقيقة الواحدة لذاتها متنافيين اي لا بواسطة الاعتبارات والاضافات **قوله** بين المتعلقين ضربا لتاديب غير ضربا لتعذيب باعتبار الشرع فبانصافا لاول بالحسن والثاني بالقبح لا يلزم اجتماع الضدين في فعل اعتبار واحد شرعا وان صدق انهما اجتماعا في الضرب من حيث هو الذي هو الواحد بالجنس في قوله في المواطن المواطن السبع الواردة في الحديث كراهة الصلوة فيها الحمام المقبرة والمجبرة ومعاطن الابل وقارعة الطريق والمزبلة وفوق ظهر بيت الله تعالى ويروي بدل المقبرة بطن الوادي اهرى **قوله** اتحاد في المفهوم اي باعتبار الجهات والاضافات انما قال هذا لئلا يورد بان الحكم باتحاد المتعلق ههنا ينافي ما مر من الحكم بعدم الاتحاد في متعلق الوجوب والكراهة **قوله** ليس كذلك اي يتضمن كل واحد منها شيئا

منعطف
حقه ويجوز ان يفتي بغيره اي يفتي
الحسن والقبح مت

واحد بالشخص هو واجب ومكروه من جهتين لا ينفك احدهما عن الاخرى في كل صلوة وصوم مكروه منعنا بطلان اللازم او ثبوت صحته حاج غير مسلم والآي وان لم يكن فيهما واحد بالشخص يتلازم فيه جهتا الوجوب والكراهة منعنا اللزوم اذ لا يلزم من عدم صحة ما يجتمع فيه المتضاد ان بسبب جهتين غير متلازمين **قوله** ومرجع الكراهة كذا علل الفقهاء كراهة الصوم في يوم الجمعة مفردا وكراهة الصلوة في ليلتها ولكن ذلك بعينه قائم فيما اذا ضمه الى صوم يوم السبت وفي الصلوة في يومها قبل صلوة الجمعة مع عدم كراهتهما فالأولى ما قال الشيخ رضي الله تعالى عنه في الفتاوى انه انما سمي يوم الجمعة بذلك لان الجمع عبارة عن اشتغال القلب عن غير الله تعالى والاشتغال به عكس لتفرق فعين الله تعالى جل وعلا في ذلك اليوم عبادة وجعله يوم الجمع فاذا افرد بالصوم والصلوة في ليلتها ادى الى الشرك في التشريع واما الصلوة في يومها فتابعة للعبادة التي بينها الشارع فيه ونذا لم يكره **قوله** اضعيف وهو الامام والفراي رحمه الله تعالى جل وعلا **قوله** والواقع فان الوقوع يوم النحر ليس عين الامساك كما ان الغضب ليس عين الصلوة لانفكا **قوله** منهي عنه قلت المنهي عنه لم يبق منها عنه حين لا تكليف له الله تعالى على ما قال عليه الصلوة والسلام من سن سنة سيئة فلم وذرهما ووزر من عمل بها **قوله** لا سبب لها من قبل العبد كالتعبد والنذر والشرع فعند الفوات غير مكروهة فيها ومكروهة اي غير صحيحة عندنا اما المنذور فيها فجازر عندنا ايضا **قوله** فهو لان

متلازمين فيه عدما بسبب جهتين

علقه ابن عينا به سلمها الله تعالى جل وعلا رحمه
قوله المندرجة وهو الامام احمد رحمه الله تعالى جل وعلا

قوله حقيقة عند القاضي والخلاف في امر لا في حقيقة
الصيغة كما سيجي الإشارة اليه منه

اعلم من الاول

قوله في جمع النقصين لا يبرم شرعا فيوجد
 الثاني والثالث لانه متمتع ويمكن عقلا
 وحرام شرعا مع عدم إمكان العمل
 قوله وان كان وجوده محال في نفسه وهو
 ان لا يحتمل او بمعنى ان يستوي طرفاه قوله وهو
 من المار لأن كل ما وبه الطريق شرعا فهو عدم
 الحرة في الطريق واختص من الثاني مطلقا لانه
 غير الحرام منه

غير الحرام قد يستوي طرفاه فيصدق على ذلك المباح وكل مباح غير حرام
 ولا ينعكس كلياً **قوله** مطلقا لان كل مباح لا يجب عدمه بدون
 العكس **قوله** عند البعض منهم الاستعارة العاتلون بأن الاصل
 في الاشياء الاباحة **قوله** لادلالة شرعية بقوله تعالى جل وعلاه
 قل لا اجد فيما اوحى الى محرما الاية اقامة الدليل على خلاف مقدر
 للمعلل اقام الدليل عليها معارضة لكن كونها في مقدمة من
 الدليل فسمى مناقضة على سبيل المعارضة ولا شك ان كل معارضة
 من اقسام المنوع ولذا عرفها المحققون بانها منع المدلول بانها على
 اقامة الدليل على خلافه ثم المدعى ههنا ان كل مباح ما مؤربه
 وقوله لان ترك حرام ما موقوف عليه مقدمة للدليل ابتها للمعلل
 باستقراء جزئياته وهذا لا يبراد معارضة لدليل مقدمة التوقف
 فيكون منع المقدمة القابلة بان كل مباح يتوقف عليه ترك حرام
 فلذا قال منع انه مقدمة الواجب وتوجيه المعارضة ان لنا دليلا
 والاعلى ان بعض المباح لا يتوقف عليه ترك حرام كالسكوت اذ
 لو صح لتوقف عليه ترك القذف مثلا لكن التالي بطل لصحة ترك
 القذف بكلام آخر فاجيب بالقول بموجب العلة باننا سلمنا انه
 ليس واجبا متعينا ومن اين يلزم ان لا يكون واجبا اصلا لا يجوز
 ان يكون واجبا مخيرا ومدعى الكعبى الوجوب في الجملة ثم القول بان لا يجوز
 ان يكون واجبا مخيرا لان التخيير لما يكون بين امور معينة كلام على
 السند لكن يمكن الحاقه باصل دليل المعارضة بان يقال اذ لو صح
 لتوقف ترك القذف عليه اما متعينا فيكون واجبا متعينا او متروكا

بينه وبين غيره فيكون واجبا مخيرا لا سبيل الى الاول لاسكان
 تركه بكلام آخر ولا الى الثاني لان التخيير لما يكون بين امور معينة
 لجواب مولانا عند الدين رحم الله بالا استفسار في التعيين ومع
 انتفاء احدا القسمين يتوجه عليه ورده الابهري تفسير التعيين
 بوجه لا يرد لمنع عليه وجوابه ان التعيين بذلك التفسير ايضا
 حاصل فيكون واجبا مخيرا **قوله** واجب الجواب لمولانا عند الدين
 رحم الله تعالى قوله ورد الرد وجوابه لمولانا سيف الدين الابهري
 رحم الله تعالى جل وعلاه **قوله** واجبا لانه لما استلزم بشغل الحرام
 الثاني كان مما يتوسل به الى الواجب بل مما يتوقف عليه الواجب
 اما متعينا او مخيرا فيكون واجبا **قوله** واجبات لان كل واجب يستلزم
 ترك واجبا فيكون فعل الواجب الثاني مستلزما للترك الاول فيكون
 ترك الاول واجبا وكل ما يكون تركه واجبا كان فعله حراما فيكون
 فعل كل واجب حراما وانما عدا العزيمة والرخصة والآراء والفضاء
 من قسم ما تقدم على فعل المكلف دون ما تاخر عنه مع انها صفتا
 الفعل وصفة الشيء متاخرة عنه لان هذه الصفات اثار الاسباب
 والفعل والخطايات المتقدمة على فعل المكلف فعدت متقدمة
 مثلها بخلاف اثار فعل المكلف فانها متاخرة باعتبار نفسها
 وباعتبار سببية اسبابها ايضا **قوله** لانه حقيقة والضمير في
 لانه اما للتخيير والمعنى ان التخيير حقيقة المباح الذي هو جنس ح
 وحقيقة الجنس لازم النوع واما الاستلزام على حذف المضاد
 لان استلزام النوع للجنس مقتضى حقيقة جنسه كما انه مقتضى حقيقة

قوله ورد بان التخيير انما يشارح المتكلم فيه

الاول ترك الحرام

كل جنس والاول اولى لعدم الاضمار **قوله** التقسيم لسابع اخترع
تقسيمها ضابطا لما يفرق من اقسام الحكم اعني خطاب الله تعالى بجملة
المشغولين بافعال المكلفين من حيث التكليف تعلقا صريحا كالنص
دلالة كالأجاء والقياس وتعلقا بنفس فعالهم وبما يتعلق ^{بافعالهم}
تعلق السوابق كالشروط والعلامات والاسباب والعلل او تعلق
بالواحق كاثارها الدينوية والايصال اليها وترتيبها على الافعال
اول لزوم ترتيبها او عدم كل منها وكاثارها الاخرية وكونها مناطا
لها ولا شك ان كلا منهما مما علم بالشرع لا بالعقل فكل منهما مما يتعلق
به خطاب الله تعالى جل وعلا من حيث التكليف صريحا او ضمنا فورد
القسم شامل للاقسام ولولم يورد الرتبة وملكان المتعة وملكان
المنفعة وقضاء الدين لا كما ظنه المفتازان انه لا يبحث لنا عنه
هنا زعمانه ان ترتيبه على البيع ونحوه ليس بالشرع بل عقلي
وسنوضح انه شرعي فورد القسمة هو خطاب الله تعالى جل وعلا
المذكور ذهابا الى ان الايجاب عين الوجوب ذاتا كما مر مرارا والامر
الثابت بخطاب الله تعالى جل وعلا من الوجوب والاباحة والسياسة
والصحة المترتبة عليها والملكان المرتب عليها بالانقضاء والنفاد
واباحة الانتفاع المرتب على الملكان الى غير ذلك وقال المفتازان
رحم الله مورد القسمة هو الحكم بمعنى اسناد الشارع امر الى امر
وليس بشئ لانه لا يلائم تسميته بخو الوجوب والاباحة والصحة
والملاك احكاما وقال ايضا الحكم يحكي بمعنى خطاب الله تعالى وبمعنى الامر
الثابت بفعل المكلف كالملاك ونحوه بالاستشراك اللفظي فلا يتناولها

وبمعنى الامر الثابت

المعنى

المعنى الواحد فيكون المورد ما يطلق عليه لفظ الحكم في الشرع كما
سيجي في تقسيم السبب والعللة وفيه ايضا نظر فاولا لما تحقق
ان تعلق خطاب الله تعالى جل وعلا بالامر الثابت به شامل للملك
كما مر وثانيا للقطع بان المعينين الاخيرين فردان لمعنى الامر الثابت
بالشئ وثالثا انه جعل المورد اولا الحكم بمعنى الاسناد ولا شك
شموله في زعمه **قوله** لا بمعنى الاسناد يعني ان المراد بالحكم الشرعي
المجهول مورد القسمة هو خطاب الله تعالى جل وعلا لان الحكم بعد
تقديمه بالشرعية لا بد من توقفه على التوقيف وقيل المراد بالحكم
الشرعي مطلق الاسناد او ما يطلق عليه لفظ الحكم في الجملة لتناول
جميع الاقسام فان نحو ثبوت الملك بعد البيع والصحة بعد الفعل
والنفاد والاثبات مما عد من الحكم الشرعي وليس موقوفا على التوقيف
بعد وجود اسبابه فاجاب بان الاسناد انما صح تفسيره لمطلق
الحكم الحكم الشرعي ومورد القسمة هو الثاني وعدم تناوله لاقسام
المذكورة ممنوع مستصحب في كل واحد ويتخذ منها تناوله **قوله** عزيم
جواب اشكال مقداره ان يقال العزيمة منقسمة الى الواجب والحرام
وغيرها وهما من الاحكام التكليفية فاجاب بان ذلك باعتبار
ذاتها كونها احكاما اصلية لاسبية عن عذر طار في حق المكلف
يناسب التحقيق عليه مع قيام المحرم وكذا كونها رخصة بذلك
الاعتبار كما يجوز انصاف جميع الاحكام المسببة بالتكليف لذاتها
وبالوضع لكونها منسوبة فليفهم **قوله** وتقسيمها اي تقسيم
العزيمة والرخصة فان الرخصة ايضا قد يكون واجبة وقد يكون

مراد ليس الاسناد مصريا في الاحكام الوضعية
فلا يعم المورد اقسامه ان اريد ذلك



لا باعتبار

قوله لا بمعنى الاسناد اي ليس المعنى ان كان جدي
بعضها سلبا بل بمعنى اعتبار الشرع نوعه في ذاته او
جنسه في نوعه وجنسه بالتفصيل لا في اقسامه

مندوبة ومباحة **قوله** والمراد الشرعيان الاداء والقضاء
 لا اللغويان ولا شك ان الشارع اعتبر فيهما خصوصية من
 تعلق مزيد الثواب وعدمه وتعلق العقاب بالنقصان وعدمه
 فبذا عُدَّ شرعيين **قوله** لوجوب الصلاة يعني ان السبب المعنوي ^{يصح}
 ان يمثل باسباب الملك كالسرى وقبول الحبة والارث مثلاً وسبب
 الضمان ان فسر بآء ما في الذمة كالغصب والكفالة واسباب
 العقوبات كالجنایات على النفس واطرافها ويصح ان يمثل بانفس
 الملك فانه سبب بآء الانتفاع والضمان ان فسر بالتزام من له
 التبرع ما لا في ذمة الغير فانه سبب لوجوب ادايه عليه والعقوبات
 ان فسرت بالجنایة على النفس المعصومة واطرافها فانه سبب
 وجوب القصاص والموافق لما في المتن هو الاول اما لو فسر الضمان
 بآء ما في الذمة والعقوبة بالقصاص وجعل سببين لبرأة
 الذمة وسقوط المطالبة فلا يصح لان الكلام في اسباب الاحكام
 الشرعية وهما ليسا منها لان ترتبهما عقلي اما لوجعها بالمعنى
 الثاني مسبين لحرمة المطالبة فيصح ايضاً مستفاد من حواشي الابرار
قوله صحة الصحة وعدمها في المعاملات لا شك في كونها من احكام
 الوضع اذ لا يستتراب في ان كون عقود المعاملات مستتبعة لثباتها
 المطلوبة منها كآء الانتفاع متوقف ^{على} توقيف على من الشارع
 ذكرنا في العبادات على اصطلاح الفقهاء حيث فسرنا الصحة ^{مسقوطة}
 القضاء ولا شك ان ابعاد ورود الشارع بالصلاة واليتم يحتاج
 الى معرفة كونها صحيحة اى مسقطه للقضاء او غير صحيحة

الى توقيف من الشارع لان بعضها لا تسقط كصلاة اليتيم المقيم
 وفاقد الطهوين والمربوط والاعمى المتجر الذي تجرى له بصران في
 ان اثنين احدهما طاهر والاخر نجس واختلف تحريمهما والبصير المتغير
 تحريمه فيهما وان كان بعضها مسقطاً ولا شك ان ذلك لا يعرف
 بمجرد العقل فلذا اورد هاتين الاصولين في احكام الوضع نعم لا يحتاج
 في معرفة كونها صحيحة ام لا بمعنى موافقة امر الشارع كما هو اصطلاح
 المتكلمين الى التوقيف لكن الاحتياج اليه من وجه كاف في عدمها
 من احكام الوضع بهري **قوله** باصله اى في عبادة المكلف لان
 الكلام منه فلا يرد ان تعريف الصحة لا يتناول صحة ^{الصحة} صلاة
 مثلاً **قوله** الى المقصود بالمقصد الاول وان كان موصلاً الى
 الاخرى ايضاً كالثواب بالمقصد الثاني **قوله** ومنه البيئونة
 يشير الى ان ابواب الملاقاة والعقاق وابواب الشهادة والقضاء
 من المعاملات كابواب الموالة والكفالة والوصاية لامر العباد
 والمزاج **قوله** نافذ فالنافذ اعم من اللازم كالبيع بالخيار نافذ
 غير لازم والمنفقد اعم من النافذ كبيع الفصولي فكذلك من اللازم
 لان الاعمال اعم قال التفتازاني رحمه الله ولا يظهر فرق بين الصحيح
 والنافذ وليس بشئ لان كونه موصلاً الى المقصود غير ترتب ^{للاثر}
 عليه اما مفهومه فظ فان النسبة في الاول الى فعل المكلف وفي
 الثاني الى ما ترتب عليه واما صدقها فلا لان الاثر اعم من سقوط
 القضاء والاختصاص للشرع كما مر **قوله** بما سمي فاسداً وبه
 يسقط اعتراض التفتازاني رحمه الله تعالى بان الصحة لما كانت

عبارة عن كون الفعل موصلا الى المقصود الذي هو في العبارة
سقوط القضاء لم يكن مقابلة للفساد لان الصلوة الفاسدة
توجب تغريم الدنة بحيث لا يجب قضاؤها وكذا البيع الفاسد
قد يوجب الملك فينبغي ان يكون صحيحا بل نافذا لمرتبة اثر عليه
وذلك اما اولاً فالان شرط القضاء ليس بجهة فساد كما علم
هنا فاصل التقسيم انه اما ساقطه القضاء من كل وجه وهو
الصحيح اذا اطلق واما غير ساقط من كل وجه وهو الباطل واما
ساقط من وجه دون آخر وهو الفاسد والصحيح باصلا دون
وصفه فلا فساد في التقسيم كما في البيع واما ثانياً فالان الصحيح
ما يترتب عليه المقصود ترتيبا لا يستكره شرعا كما هو هذا تقسيم لما
لا يترتب اصلا او ترتيبا لوجه المستكره واما القول بتخلفه عن الصحيح
ففساد لان المقصود الترتيب الامكاني لا الفعل **قوله** لضعفه من
حيث الكيفية كما في الاقرار او من حيث الكمية كما في الاقل في المركب
منه ومن الاكثر **قوله** حكم الكل كما في قولهم البقيين لا يزول بالمشكاي
حكم البقيين لا يزول به والا فزوال البقيين بالشد لا شك فيه **قوله**
كما يعطى الاكثر ان الجزء اذا كان من الضعف بحيث لا ينتفى حكم المركب
بانتفاء كان سببها بالامكان عن المركب فسمى زائدا بهذا الاعتبار
وهذا قد يكون باعتبار الكيفية كالاقرار في الايمان وقد يكون باعتبار
الكمية كالاقول في المركب منه ومن الاكثر حيث يقال للاكثر حكم الكل
قوله في الركينة لا في الزيادة لضعف الركن بل في الركينة لقوة الزائد
والقول بان ماسمى ركننا زائدا خارج شبيهه بالركن من حيث وجوب

قوله وهو جزاءه لا ما يقوم به كما ذكره صدر
الشيء بوجه

اعتباره في بعض الاحوال لانه ركن حقيقة **قوله** واما السبب
لما كانت عادة المشايخ رضي الله تعالى عنهم جارية ههنا
على تقسيم ما يطلق عليه اسم السبب حقيقة او مجازا ويعتبر في
تعدد الاقسام اختلاف الجهات والاعتبارات الى اربعة اقسام
كما فعله فخر الاسلام ومن تبعه رحمهم الله تعالى اقتفينا
اثرهم لا كما فعله صاحب التنقيح من جعله قسمين باعتبار ان
يضاف العلة المتحللة اليه ولا يضاف ثم القول بان من السبب
ما هو سبب مجازا اذ لو اراد ان المعنيين الاولين حقيقين فلا يتم
كيف وقد صرحوا عن اخرهم بان السبب الحقيقي هو الاول ليس الا
وهو لسبب المحض ولو اراد الاعم من ذلك لكان عليه ان يقسم
الى ثلاثة او اربعة **قوله** لملك المتعة وهو بالنسبة اليه سبب وان
كان بالنسبة الى ملك الرقبة علة **قوله** لم يوضع كالارضاع
الثابت به فساد النكاح ولم يوضع له بل للتربية وفساد النكاح
متحلل ثبت به لزوم ضمان المهر ولم يوضع له لان البضع غير متقوم
حالة الخروج لما عرف **قوله** طريق الحكم قال القاعاني يخرج به السبب
المجازي ذلك ليس طريقا موصلا الى الحكم وفيه نظر لما يستحق من انه
مغض بل علة باعتبار المال ولهذا حكم عليه بشبهة العلة في الحال
فلذا لم يلتفت اليه بل يخرج به العلامة اذ لا اتصال فيها فلظهوره
وظهور خروجه مما سبق ومما سياتي لم يذكره **قوله** كملحق الاقسام
الباقية من السبب ففي السبب الذي في حكم العلة والذي له شبهة
العلة تعقل حقيقة التأثير اما الاول فلا يضاف العلة المتحللة اليه

وان لم يوضع له ولد لو كان موضوعا له كان علة العلة ولذا ايضا
الحكم اليه فيما يصح فيه جريان ضمان النسب كضمان المحل بخلافه
المباشرة من الكفارة وحرمان الارث والتعصا صرنا الثاني كذلك
لا يضاف العلة المتخللة اليه لكنه امتاز عن ذلك بقصور معنى العلة
عنه باحد امرين ففي رفع المانع يتراخي وجود العلة كحفر البئر
بجلاء قطع المحل وشق الزق وفي الفعل المقضي بتوسط عدم الوضع
مرتين كارضاع الكبير بغيرها بخلاف شهادة القود ووضع الحجر واشراع
الجناح ونحوها ولذا يضاف الحكم اليه بشرط التعدي فيه وعدم التعدي
في العلة وفي السبب المجازي شبهة التأثير الحاصلة من شبهة
العلية المألوية وهو انقص الاسباب اذ لا اقتضاء في الحال شرعا كما
والتعليق لكونها موضوعين للبرلمان من الكفالة والتعدي بالشرط
اي ان لا يكون المعلق عليه الا عند المانع عن وجود الجزاء قبله
فال موضوع للمانع عن ترتيب الحكم اضعافا فصلا لم يوضع للحكم ولا
للمنع عنه ولذا خص باسم المجاز وان كان القسمان المتقدمان ايضا
مجازين وهذا هو التحقيق الذي ما حام احدوله بل يحجز عنه القول وهو
مدار التمييز بين الاقسام الاربعة والتقسيم اليها لما يقتدر ان اختلاف
الاحكام هو الداعي الى التمييز بين الاقسام قوله الدال وحقيقة الدلالة
الاعلام اي احداث العلم في اللغة فيكون الغير عالما فيجب ان لا يكون
المدلول عالما بمكان الصيد وان لا يكذب الدال في ذلك قوله كالموت
وذلك لان كون صيدا الحرم محفوظا ليس بالبعد عن الناس حتى
يكون الدلالة عليه ازالة للامن وموجبة للضمان بل هو محفوظ

بكونه

بكونه صيدا الحرم الذي جعله الله تعالى حلالا وعلنا لبقى مدة
بقاء الدنيا فتعرض الصيد فيه بمنزلة اثار الاموال المملوكة
والموقوفه ولهذا يكون ضمانه ضمان المحل **قوله** استحسانا من
المتأخرين ولا يروى عن السلف حتى قال صدر الاسلام لا يفتي
به بل يقال للقاضي ان يعزيمه حسم لامة الفساد **قوله** لا لترا
السلامة ليس دليلا على حدة قولنا بان البايع بما شرط عليه
من البذل صار كفيلا بما يلزم سببه وهذا الضمان لا يثبت في
عقد التبرع بل في المعاوضة لاقتضاء ثبات سلامة لسلامة
ويكون قوله ولا عيب فوق الاستحقاق دليل آخر ان العقد يقتضي
سلامة المعقود عليه عن العيب ولا عيب فوق الاستحقاق
بخلاف التبرع فانه لا يقتضيها بل هما معقدتان لدليل واحد
والدليل الاول سمياني **قوله** بل الى سبب ولا يقال لولا اخذه من
يد وليه لم يمت قوله صارا مستعمالا لما كان صعوده لمنفعة
الامر على الخلو صيرته بسبب المباشر لان الغرم بالغرم **قوله**
كحل قيد فان حل القيد طريق للوصول الى الاباق المفوت للمالكية
لكن قصد العبد وذهابه فعل مختار متحلل غير مضاف اليه وكذا
ذهابه لداية وطيوان الطير مختار متحلل غير مضاف قوله من فرو
كقوله للصبي اصعد الشجرة لأكل انا وكحل الصبي بلا ولاية على دابة
فسقط عنها بالارتسار فهلك وكحل بلا ولاية الى مهلكة فقطبت
وكهلا لسقوط السكين من يد صبي اعطى لميكه على نفسه فهلك
وكالتزويج بشرط انها حرة فاستولدها فاستحققت وكذا لالة الحرم

فما ان عقد المعاوضة لا يتضمن الكفالة
قد جاز من الزوج وهو الضرب باليد والسكين

على الصيد والمودع على الوديعة ان اتصل بها التلف **قوله** بعد
التقدم وانما اشترط التقدم في ترك الحايط المائل لما في غيره اذ
لا حاجة الى التقدم في كون غيره من المذكورات تعديا ولكن ميل
الحايط ربما لا يكون معلوما له ويكون تركه لعدم علمه فلا يكون
تعديا الا بعد التقدم **قوله** او ثبت به معطوف على قوله سبب
هو ايجاد شرط العلة اى سبب يثبت به ولذا عاده قوله يثبت
ولم يقل اوبه لانه يعطى على عنده في قوله ثبتونا عنده فيكون
هذا القسم ايضا مندرجا تحت ايجاد شرط العلة فان ارضاع الكسيرة
اكونه ايجاد شرط العلة غير واضح وغير مسلم قوله بالتعدي ولما كان
التعدي شرطا في القسم الثاني بل من امثلة ما كان الحكم مضافا
بلا تعد ومنه ما كان التعدي معتبرا وفي هذا القسم شرط لا
يضاف الا بالتعدي فلهذا الاختلاف ميزا لقسامين عن الآخر
قوله كحفر البئر لكن له شبهة العلة من حيث ان الحكم يضاف اليه
ثبتونا عنده ولذا لم يكن موجبا للكفارة ولا حرمان الارث لان
ذلك جزء المباشرة ولم يوجد بل يجب الدية لانه بدل المتلف ^{مقتضى}
بالتعدي لا بغيره لان ضمان التسبب لا يكون الا بالتعدي حق
لو اعترض على فعله ما يمكن اضافة الحكم اليه بخود دفع دافع اياه
يكون الضمان على الدافع لا لما فر **قوله** ثم سبب لان السبب ^{المقتضى}
الى الوقوع هو الشيء والعلة هو النقل والحفر رفع المانع فيه فهو شرط
قوله وتراخي الوقوع وتراخي الحكم من القواعد في العلية كما سيجي **قوله**
كما في الشهادة اما الشهادة فموضوعة لحكم العاصي بالقول للقول

وان لم يوضع حكم القاصي بالقول

لانك ان لا يباشرة الولي باختياره وما قلنا ان الشهادة
لم توضع للقول انما هو بهذا الاعتبار فليفهم **قوله** سمي باسمين
هذا وجه تخصيص التسمية بالمجازي بهذا القسم ذكر صريحا
والا فاعتبار التسمية لتمييز الاسم للصحة الاطلاق بخلاف
اعتبار الوصف فلا حاجة الى هذا قوله بنقصان الحقيقة ونقصان
الحقيقة السببية في هذا القسم وجهين الاول انه لا فضا
في الحال ولو من وجه كما في القسمين السابقين بل في المال الثاني
موضوع للمانع عن ترتيب الحكم صالا لا انه غير موضوع لترتبة عليه
ولا شك ان الموضوع للمانع عن الحكم ابعد في الافضا من غير الموضوع
لنفس الحكم قوله على تقدير الحنف لان الايمان موضوع للبر للمانع عنه
والتعليقات موضوعة لان يقع الجزاء اعند الشرط المانع عن وقوعه
قبلة قوله ولا للتعليقات الا يرى ان التعليق في قوله تعالى جل وعلا
وسبعة اذ ارجعتم كيف اخرج التمتع من ان يكون سببا لصيام
السبعة قبل الرجوع من متى حتى لو اده لا يجوز لانه تعلق بشرط
الرجوع فقبل وجود الشرط لا يكون التمتع سببا حقيقة فيكون
الاداء قبل انقضاء السبب وذا لا يجوز بخلاف قوله فعدة من ايام
اخر حيث لم يخرج شهودا شهر من ان يكون سببا حقيقة لانه
مضاف غير معلق والمضاف سبب في الحال فلا يمنع جواز الاداء
قبلة كتجمل الزكوة قبل الحول قوله وكذا ذكره شرح اصول الفخر الاسلام
وشرح المغني قوله شبهة اخرى جهة كونه علة حقيقة من حيث الحكم
قوله فتخرج الثلاث يعني اذ قال الامر ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا

قوله فان السبب يقتضي اليقين على خلاف ما ادعاه صاحب
التفصيل من قوله والثاني في الاصل قاله التتار في
والدعوى معتضبة ولم يجب عنه

قوله على الفتوى ذكره شرح المغني والتتار في مثله

قوله فلا حاجة الى مستصوبه في العلاقة اى
التتار في وجه الله تعالى جد وعالمه

فعمدنا يبطل اليمين بتجيز لثلاث حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر
 ثم وجد الشرط لا يقع عند زفر رحم الله تعالى حل وعلا يقع قوله
 في المحارم على القول بان نكاح المحارم بطلاناً على القول بانه فاسد ^{لفظ}
 نكاح الهائم لان المحارم محل في الجملة والقولان المذكوران في فضول
 الاستدلال ^{نقد} **قوله** طريق آخر وهو ان المعلق رد الا على تعليق ما
 لتجيزه **قوله** هذا الملك واما طلعات ملك سيوجد غير متيقن
 وجوده عند الشرط اذ الظاهر عدم ما يحدث **قوله** بالشرط لغوات
 الشرط وقد فات فلا يبقى اليمين لان فيما يرجع الى المحل يستوي البقاء
 والابتداء **قوله** او يبقى به ^{الملك القائم} **قوله** اذ لا يوجد فيه اثار الملك كالنصف في المبان
 بطلقة او بطلقين **قوله** فيحصل بحسب غالب الوجود فيصح التعليق
 وينعقد الكلام بمسنا وبعد ما صح التعليق بناء على نصب دليل
 وجود الملك عند وقوع الشرط فنوال الملك بان يطلقها مادون
 الثلاث لا يبطل التعليق بناء على احتمال حدوثه عند وجود الشرط
 اتفاقاً فكذا لا يبطله نوال المحل بان يطلقها الثلاث بناء على هذا
 الاحتمال ايضاً **قوله** الشبهة السابقة وهي شبهة حقيقة ^{ثبوت}
 العلة اي شبهة كونه علة حقيقة **قوله** بدمه الخالف فلذا صح تعليق
 طلاق المطلقة ثلاثاً بالتزوج لا بغيره **قوله** وما لم يستدع اى ^{استدع}
 ابتداءه المحل كالتعليق بالتزوج اذ لا دليل على اشتراط المحل **قوله**
 لا بد منه لامتناع نكاح المحارم ابتداءً وبقاءً **قوله** فما استدعى بقاء
 اى فحصل من ذلك ان ما استدعى وهو التعليق بغير التزوج اذ جاز
 اليمين بمجمل حالى وذا بوجود المحل فلذا قلنا فوات المحل بتجيز الثلاث

قوله يبطل تعليقها بخلافه فلو قال لعبد ان زفرت اليك
 فانت حر ثم باعه ثم اشتراه فزفرتها بعتى لان العبد
 بالعتق لم يبق اليه فان لم يفتد ذلك العتق ولو فات
 ودخلها لا يثبت ولا يفتق منه

يبطل تعليقها فيستدعى ابتداءه ايضاً فلا يصح تعليق المبانة
 بغير التزوج **قوله** كالطلاق ولهذا لا ينعقد الظهار ابتداءً لعدم
 المحل **قوله** المحلية اي تحريم للفعل الذى هو الوطى ولا تحريم للمحل
 لا نسبية للمحللة بالحرمة على التابيد فالطلقات الثلاث لا ينافيه بل
 بحقيقته **قوله** بالرضاع اى نعم ينبغي ان لا يرتفع من ذلك الوجه لكن
 انما يرتفع لثبوتها لانها بالمستلزم لثبوتها فهذا قول بموجب
 العلة **قوله** فهو لغة المقر اى معنى محل بالمحل فيستغنى حال المحل **قوله**
 لذاته عدل لا معنى انه لو عمل حكم الله تعالى حل وعلا بالعقود ذلك
 الا ان العقل كما **قوله** اذ كانت اعياناً اذ يمكن ان يقال ايجابها
 بعد وجودها والا كان المعدوم مؤثراً **قوله** ان تراخى تراخى ثبوت
 الملك بعد الاجارة مستنداً الى اول البيع الموقوف عليها **قوله**
 لاسباب اذ السبب لا يستند اليه الحكم بل يقتصر **قوله** وهذا اما
 الجواب بان امتناع التخصيص في العلة الحقيقية وهذا ليس علة
 حقيقة اذ ليست علة حكماً فليس بشئ اذ لا يعمورج القول
 بتخصيص العلة الحقيقية فيرتفع النزاع **قوله** لم يجوز وان جاز
 كلامها تعجيل النذر بالصدقة في وقت بعينه خلافاً لفرهم
 انه كتعجيل الزكوة وصدقة الفطر لانها عبادة مالية **قوله** ولذا
 صح تعجيل ^{الجزء} **قوله** يستند الى وقت العقد لان المنفعة معدومة
 فاقامتها مقام العين في حق صحة الايجاب دون الحكم فبقى العقد
 في حق المعقود عليه بمنزلة المضاف الى معدوم سيوجد كالتوضيح
 المضاف الى ما يثمر تجزئة العام والطلاق المضاف الى شهر واذ

قوله شرعاً ايضاً اليه وما لا يضاف اليه بوجه
 كالا مارة

تحقق معنى الإضافة لعدم العقود عليه في الحال ثبت فيه شبهه
السبب بقدره لأن الإضافة يوجب عدم العلية في الحال وعن
هذا يقال المضاف سبب في الحال والحال المعلق سبب في المال
قوله تسليم المنفعة تسليم المنفعة حقيقة بالاستيفاء كسكنى الدار
وركوب الدابة ولبس الثوب وتسلیمها تقدير كحفظ المستاجر ^{بعد}
الاستيجار والاستعمال **قوله** حكمه واشترطه لأنه اسقط حقه في
المساواة **قوله** ولما اقتصر بخلاف البيع الموقوف والبيع بالخيار حيث
استند الحكم فيهما **قوله** لكان النضاب سببا ولو كان النضاب سببا
محضاً لم يكن المودى قبل وجود العلة محسوباً عن الزكاة وإذا تم
الحول ونضابه غير كامل كان المودى تطوعاً حتى لو كان قائماً في يد
الأمم له أن يسترده بخلاف ما إذا رده الفقير لأنها تمت قربة
وإن لم يتم زكوة **قوله** سببا حقيقياً وليس كذلك واللام يجوز الاداء قبل
الحول عن الزكاة **قوله** حال الاداء لاستناد صيرورته زكاة إلى حين
الاداء **قوله** فصيح التجمل قبل النماء خلافاً لما لا رحم الله تعالى به
وعلا ولكن لا يصير المودى زكاة في الحال خلافاً للشافعي رحمه الله لعدم
وصف العلة **قوله** لا ينال فيه أضعافاً لا تأثير تاماً أو لا تأثير بلا
واسطة والوجه الثاني أنا ولين سلطاناً له تأثيراً لكن ليس في جز
المعلول بل في نفسه **قوله** إذ كل واحد ليس بطريق إلى ثبوت الحكم بعلة
أخرى **قوله** شبهة العلة حرم يعق أن حرمة حقيقة الفضل حرمة
قوية فيستدعي علة قوية هي مجموع الأمرين بالفضل إما حرمة شبهة
الفضل فحرمة ضعيفة كفي لها بعض علة الحرمة ليكون المعلول

بقدر العلة لا يعق أن حرمة شبهة الفضل التي في النسبة ثبتت
ببعض العلة حتى يرد أن بعض العلة لا يترتب عليه الحكم بمعنى أنها
ثبتت بتمام علة نفسها التي هي بعض علة الحرمة القوية وهذا
أولاً بإشارة قوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف الجنس انشعبوا
كيفما شئتم بعد أن يكون يدا بيد ولذا قلنا حرمة النساء شرع
ثبوتاً من حرمة الفضل وثانياً بأن المحرم راجع على المبيع فيما إذا
اجتمعا فلا يرد أن حقيقة الفضل لما لم تحرم بشبهة العلة فلا بد
لأحرم بشبهة الفضل أولى **قوله** في النسبة قيد بقوله في النسبة
ولم يقتصر على قوله حرم شبهة الفضل احترازاً عن شبهة الفضل
التي في الجودة لأنها ساقطة للاعتبار عند مقابلة الجنسين
بالحدث **قوله** والمرض المشق يعنى أن المرض متنوع إلى ما يكون
سبباً لزيادة المشقة وإلى ما لا يكون كذلك وكذا النوم متنوع
إلى ما يكون سبباً بخروج النجاسة باسترخاء المفاصل وإلى ما لا
يكون كذلك فإما هو سبب لمشقة والحدث من المرض والنوم أقيم مقام
تيسيراً وما لا يكون كذلك فلا يخالف السفر فإنه لا يتنوع إذا المسافر
وإن كان في رفاهية لا يخلو عن مشقة عادة ولذا قيل المسافر مشقة
غير أنها قد تقل وقد تكثر ولا يمكن الوقوف على قدرها فسقطت
المشقة أصلاً وعلق الحكم بمطلق السفر قوله وكالدليل الفرق
بين الداعي والدليل أن الداعي لا يخلو عن نوع تأثير في المسبب أو
افضائه إليه والدليل يخلو عن ذلك بل يحصل به العلم بالدلول لا
غير قوله على شغل الأم لكن الشغل لما كان أمراً مبطناً أقيم السبب الداعي

اليه وهو حدوث الملك مقامه بخلاف ملك النكاح لان زواله
لا يكون الا عن تربص موجب للبراءة فاطلاق الوطى للزوج
الثاني بدون الاستبراء لا يؤدي الى الخلط **قوله** دفع الضرورة
يعني ان الفرق بين دفع الحرج ودفع الضرورة والعجز ان الاول
مما يعسر الوقوف عليه مع امكانه والثاني مما يتعذر الوقوف عليه
ولا يمكن **قوله** والشروط لانها علامات دالة على التوقف والشرط
علامة نزول الجزاء **قوله** فان لم يعارضه المراد بالعلة في قوله
واذ لم يعارضه علة تصلح لاضافة الحكم اليها اعم من حقيقة
العلة بدليل ما سياتي في الامثلة انه لو امكن اضافة الحكم
الى العلة فذاك والا فان امكن اضافة الى السبب كما لو
سقط نفسه في حفرة البئر او مشى في ملك الغير حتى وقع في تر
حفرة ذلك الغير في ملكه استند التلف الى السبب لا الى الشرط
قوله المبلغ في التعريف اما لو اتى بصيغة الشرط في المنكر والمعرف
مثل ان يقول ان تزوجت امرأة او هذه المرأة فهي طالق يتعلق
الطلاق بالشرط في الوجهين جميعا **قوله** للشرط وكلام الله
تعالى بمعنى الشرط توقف نزول الجزاء عليه اي ان لا يوجد الجزاء الا
عند وجود الشرط فعند عدم الشرط يعدم الجزاء لكن لا يعدم
الشرط بل بالعدم الاصل اما على ان العدم لا يؤثر فيفظ او اما على
انه لو اثر فادعاء التوقف ان يكون عدم الشرط مستلزما لعدم
المشروط والمستلزم لا يجب ان يكون علة لما علم في علم الكلام ان
الملزوم يجوز ان يكون معلولا لازما وعلة له وان يكون كارهيا معلولا

او السبب الذي في حكم العلة

منزه عنه

علة واحدة ومنه المتضايقان وقد تر فيه هذا علم ان قولهم التعليق
بالشرط لا يوجب لعدم عند العدم لا يناقض قولهم معنى الشرط
لازم الصيغة **قوله** الايتاء من مال الصدقة وقد جاء في التفسير
ان المراد به خط بعض بدل الكتابة والاصل في الكلام ان يسرد
سردا واحدا وان كان القرآن في النظم لا يوجب لقرآن في الحكم
وكذا قوله تعالى جل وعلا فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات
المؤمنات غير مذكور على وفاق العادة بل لبيان النذبة فان نكاح
الامة مع طول الحرية وان كان مباحا الا انه غير مندوب اليه وانما
يندب اليه عند عدم طول الحرية **قوله** وكذا المراد هو القول المنسوب
الى ابن عباس من المفسرين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فلما كان
القولان واردين في التفسير حمله الائمة على القصرين في الموضعين
باعتبار القولين فلا بعد ذلك تناقضا بما سبق في تحت الغزمية
والرخصة وهذا كما اورد فخر الاسلام رحمه الله تعالى في نظيره
المشترك واخرى للجواز في الطهر والمذكور ههنا في معرض الاعتراض
ولا مذهب للسائل فلا يكون هذا التزام المذهب **قوله** احدهما
لان تقييد الحرمة بالقيدين يقتضي رفعها بعدم احدهما **قوله**
اي معنى يصلح دليلا لقوله شرط معنى وقوله لوجب تعليل
يعدم احدهما **قوله** والا اضيف اي وان لم يصلح لاضافة العلة
بالمعنى الا اعم لا الحقيقية ولا التي هي سبب حكم العلة **قوله**
واللقضاء اي ونقول انما صار علة للقضاء بوجود الشرط
يصير لمعلق علة **قوله** او كفارا لبطالان ^{الفتا} ما بشهادة الزور فلا

يبطل ولا ينقض بما عاظها واما الخلاف في نقاده باطنا وتبيل
 الفرقان معرفة القاضي يصدق الشهود لا طريق اليها فسقطت
 اما برقه وكفره فيما يمكن فلم يسقط كذا ذكره القاعاني **قوله**
 بغالبه فيكون لصاحب البره هو المذكور في المبسوط وقد روى كونه
 لصاحب الارض وهو مخالف للرواية **قوله** من صاحبها وهو ان
 ناقة لبراء بن عازب دخلت زرع انسان فاضدته فقضى
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بضمانه وقال حفظ
 الزرع على اربابها نهارا وحفظ الدابة على اربابها ليلا قلنا هو
 معارض بقوله صلى الله عليه وسلم العجا، جبار وهو حديث
 مقبول بالاجماع فذلك الحديث باول بما ذكر **قوله** من قبيل جواب
 عما يقال انه من قبيل السبب فلم ذكره في قسام الشرط **قوله** اياها
 الا يرى انه لا دلالة في الحديث على ان دخول الدابة كان في الليل **قوله**
 ايقاعه انه صالح لاضافة الحكم للاختيار **قوله** لا اسما فقط الخ قال
 السمرقندي رحم الله لام ان الاول شرط اسما ومن سماه بذلك بل
 الشرط هو المجموع قلنا لقب محمد رحم الله بابا بشرط الصلاة
 وكل من تلك الشروط كذلك ولا شك انه موقوف عليه ومخول
 لا داية شرعا **قوله** فدخلت احدهما في غير ملكة آه للمسئلة اربعة
 اوجه فان وجد شرطان في ملكه يقع اتفاقا وان وجد في غير ملكه
 او الثاني فقط فلا يقع اتفاقا وعكسه فيه الخلاف **قوله** التحقق
 صفتها آه المراد بالتحقق في الموضعين العلم **قوله** مظهره بالظهور
 بعد الخفاء في ذاتها او صفتها **قوله** والخبر محمول انما قال والخبر

قوله ايقاعه فانه صالح لاضافته

قوله لا متعدي واضح الجسد بالولاية
 وراس المال منه
 قوله بلا خطه تنبيهها بخوان دخلت هذه
 الدار فذهت الدار فكذا

محمول ولم يقل الاثر محمول مع انه اثر اشارة الى ما سيبيح من ان صحة
 التمسك بالاثار عندنا لكونه محمولا على الخبر فالمعنى الخبر الذي ينتهي
 اليه امر الاثر محمول على حق الصلابة اذ غايته ان يجعل خبرا وخبر الواحد
 وهو شهادة القابلة ليس حجة كافيته في الحقوق المالية بل في الامور
 الدينية **قوله** وهو امور سبعة آه اما كونها سبعة فلا اعتبارها
 في المتناكحين اربعة فمع الثلاثة الاخيرة سبعة **قوله** وسابق عليها
 آه انما كان سبق الاحصان على الحكم الذي هو وجوب الرجم بالوسايط
 لان وجوب الرجم متاخر عن وجود صفة عليه متاخرة عن وجود
 علته تاخر كل صفة عن موصوفها فالسابق على العلة وهو
 الاحصان المستلزم لا يتضاف العلة بصفتها الواجبة في تأثيرها
 سابق على الحكم بالوسايط **قوله** لا ان الشرط وليس معناه ان
 الشرط الغير التعليقي كلاحصان هنا يجب تأخره عن صورة
 العلة لنقض عليه بمنعه فان الطهارة لا يجب تأخرها عن صورة
 علة وجوب الصلوة وهو الوقت اذ الشرط يعتبر وجوده في الجملة
 قوله ان شروط الصلوة كما ظن ابراهيم لانها ليست معرفة للعلة
 او صفتها **قوله** كلام المشايخ رموز ولا طعن على الرمز من كلام
 سوريانوس الحكم ذكره في حكمة الاشراق في رد طعن بن سينا على
 كلام افلاطون في صدق اطرافه اسطوحيات يفضي الى الازالة **قوله**
 وقياسا في شرط التكرار في شهوده ايضا **قوله** على شهادة ذميمة
 اي صورة فلا يتاخر فيه ما سيبيح الله لا شهادة على العبد بل له
 اذ ذلك بحسب الحقيقة لا الصورة **قوله** لا يتقبل في اقامة الحد اذ لا

ها

باستاذ

من دخل

لشهادة الكفار في إيجاب الرجم على المسلم مع أنها يقبل في حق العتق
فكذا هذه الشهادة أعني شهادة النساء ثبتت بها النكاح لا التمكن
من إقامة الرجم **قوله** لا ضرر إلّا في الحقوق المالية والرضا والنكاح
قوله لأن الوجوب ولا يقال إذا امتنع الجواز بهذا الدليل إلى الوجوب
لما عرف في الطبقات والوجوب على الله تعالى جمل وعلاج لا نأقول
الوجوب بمقتضى الحكمة **قوله** والفرق بينهما تجوز الحسن والقبح الفرق
بين الدليلين أن المستفاد من الأول نفى الجواز وثبوت الوجوب
بمقتضى الحكمة والفضل وفيه قول بالحسن والقبح العقلين في
الجملة أي على معنى أن العقل يدرك جهتهما أو لا يدر بينهما وإن لم يدر
القول بهما على معنى أن العقل يحكم بهما ويوجههما وليس في الدليل الثاني
ذلك **قوله** لا قضاء حكمته لما مر في صدر الكتاب أن الغرض فائدة
لا يمكن تخصيصها إلا بذلك الذي يترتب عليه فائدة التي لا تكون
كذلك يسمى مصلحة وحكمة لا غرضاً هذا فيما يكون الفاعل مختاراً كما
هو مذهبنا أما إذا كان موجباً لغرض هي الفائدة المقصودة في الفوائد
المرتبة على أفعال الموجب ليست أغراضاً لعدم المقصد **قوله** تكليفاً
بالحال أي تكليفاً قبلتسبباً بالحال أو مع الحال ومنتحقاً بتحقيق
الحال كما يقال الحكم بالإيجاب والسلب **قوله** لأن الطلب يقتضي
طلب الحاصل ليس بطلب فيكون كاربعة ليست بزوجه ^{أظهر}
منه في الاستحالة **قوله** تكليف بالحال على أن يكون الحال منغولاً
قوله لا انتفاء فائدة التكليف وذلك لأن استحالة على ما بينها
لكونه ملزوماً للجمع بين النقيضين أو ملزوماً لعدمه فكانت استحالة

قوله الثاني والاول من الخصة أي المانع من العلة
انتفاء أو تامة

قوله وهو تكليف بحال لأن التكليف طلب ولا
فيما يكون المطلب حاصلًا فالطلب يستلزم غير
الطلب

للمروية المحال لالذاته وملزوم المحال محال لكن لالذاته بالاستلزام
فهذا منع لكون الامتناع ذاتياً **قوله** هي شرط سابق آه إنما قيد القدرة
بأن هي شرط سابق للتكليف احترازاً عن القدرة الحقيقية
المسماة بالاستطاعة أذهي مقارنة للفعل المتأخر عن التكليف
فضلاً عن أن يسبق التكليف والمتأخر عن الشيء لا يكون شرطاً
له فقيده الشرط بالسابق توضيحاً لذلك ولأن القدرة الحقيقية
مع أنها علة تامة للفعل قد يطلق عليها الشرط بمعنى أن تخفها
المقارن شرط تحقق الفعل كما يطلق على كل تحقق سبباً شرطاً
تحقق المسبب وذلك نحو ما قال فخر الإسلام رحمه الله تعالى جمل ^{علا}
ونحتاج لوجوب الاداء إلى احتمال وجود القدرة لا إلى تحقق القدرة
وجوده لأن ذلك شرط حقيقة الاداء فاما سابقاً عليه فلا لأنها
لا يسبق الفعل **قوله** سابق للتكليف أي سابق على فعل المكلف به
ومتأخر للتكليف بل سابق عليه أيضاً واحتراز بذلك عن
القدرة الحقيقية المقارنة لفعل المكلف به لا السابقة عليه
قوله والأسباب كما مره وإنما كان شرط التكليف هي القدرة
بمعنى سلامة الآلات والأسباب لأنه لما لم يصح كون الاستطاعة
شرطاً للتكليف لعدم تقدمها على الفعل وكان سلامة الآلات
والأسباب مصححة لاحتمال وجود الاستطاعة وتوهمها وكان
المعتبر في وجوب الاداء توهمها كتنفي ذلك وعلى ذلك تعارف العباد
في أوامرهم نحو استسقي غداً كما ذكره السرخسي رحمه الله تعالى عليه
قوله من غير خرج غالباً آه والمودعي مع الحرج غالباً كما لمعذور المنتفع ^{شرعاً}

قوله من غير خرج غالباً أي من سلامة الآلات وسلامة الأسباب

قوله تقدم الشرط آه فلو اشترط هذه القدرة للأداء لوجب تقدمها
 على الأداء وليس كذلك فان من لا زاد له ولا راحلة صح آؤه
 الحج ومن اشترى الماء باضعاف ثمنه صح وضوءه وكذا المفلوج
 باعانه الحروا المرأة وفي أمثلة كثيرة **قوله** فعلة تامة وان اطلق
 عليه لشرط مجازا باعتبار ان تحققه شرط تحقق الفعل كما قد
 يطلق كذلك على السبب **قوله** ولا انفصال لوجوب آه قوله لا انفصال
 الأداء يريد ان هذه القدرة التي هي شرط التكليف ليس قدرة
 معتبرة لنفس الأداء اعني الاستطاعة لان شرط التكليف لا بد
 من سبقه عليه والاستطاعة لمقارنتها للفعل متاخرة غير ان
 لم يكن معتبرا في التكليف فليس شرط التكليف اياها فان اورد
 انها غير ان يكون معتبرا في التكليف بالشرطية فلا شأن ^{باعتبار} انها
 في الفعل فلا بد ان يسبق الفعل لما قلت من وجوب تقدم الشرط
 اجاب بقوله اما القدرة الحقيقية فعلة تامة اي للفعل لا شرط
 اي اعتبارها في الفعل بالعلية لا بالشرطية ويمكن ان يقال في
 توجيه ان القدرة التي هي شرط التكليف ليست شرطا لنفس
 الأداء اي لصحة لان ما هو شرط لصحة الأداء لا بد ان يعتبر بعد
 التكليف لان صحة المكلف به بحسب ملاحظة كيفية التكليف
 وهذه لما فرضناها شرط التكليف لا بد ان يتقدم على التكليف
 ولا يتأخر عنه فلا يصح شرطا لصحة الأداء وما يؤيد انها ليست
 بشرط صحة الأداء لان الأداء لو تحقق بدونها كالحج بدون الزاد
 كان صحيحا معتبرا **قوله** بل شرط السبب آه اي شرط تحقق نفس

الوجوب تحقق السبب والاهلية فالاشتراط بين التحقيقين ^{السبب}
 بين المتحققين فليفسهم **قوله** لان المقصود الاداء المترتب اولا
 وبالذات على وجوب الاداء وبالذات على وجوب الاداء لا على نفس
 الوجوب الا بواسطة **قوله** ارادة احدا آه كقولك لعبد اسقني
 كذا فالمعتبر الاستطاعة في الغد **قوله** بل حالته ثم بشرط النفس
 الوجوب لم يشترط للقضاء **قوله** لا يقتضي اشرطها اذ اللازم
 اعم من اللازم المتقدم والعام لا يقتضي الخاص **قوله** ولان بقاءها
 اذ شرط الشيء لا يلزم ان يكون شرطا لبقائه **قوله** من اوجب القضاء
 والنفس يبقى وجوب الاداء بدون القدرة ولا يتعرض للبقاء **قوله**
 لبقاء الواجب الحاصل من قولنا لو كان بقاء القدرة الممكنة شرطا
 لبقاء الواجب فكان شرطا في القضاء ايضا لما وجب تدارك القوا
 في النفس لا خيرا لا ايضا لعدم بقاء الواجب بناء على عدم بقاء
 شرطه وهو القدرة لكنه وجب تداركها فنقول عدم بقاء الواجب
 مسلم بعد تلك الحالة لكن لا يلزم من عدم بقاء الواجب عدم بقاء
 الاثم كما في الثابت بالميسرة **قوله** لنفسه واغني آه حتى اجمعوا
 ان وجوب الطهارة بالماء لا يثبت في حال عدم الماء لانعدام هذه
 القدرة وكذلك في حال العجز عن استعمال الماء لا يخرج بان يحذف
 زيادة المرض او العطش **قوله** مقام الطهارة فيحصل دليل الا
 وان لم يحصل حقيقته **قوله** لصحة التكليف آه لانه ليس من توهم
 القدرة بل من توهم سلامة الآلة **قوله** والمفعلة والوقت للفعل
 بمنزلة الآلة الآلة كالميد للبطش كما لا يعم بناء التكليف على توهم

قد مر ان شرطها آه كقولك لعبد اسقني
 تداركها في شرح البند ووجه
 قوله قيل القابض عبد العزيز

قول صحة اسباب الاصل واعتبارها في القدرة
 لا اعتبار صحة اسباب الاصل قوله لطفه حلفه
 وجب كمنع بعد لصحة التكليف بهذا الوجه
 في هذه النظائر منه لانه ليس من توهم
 القدرة بل من توهم سلامة الآلة
 الالة منه

الحاط الى انهم وكذا خطاب المصير بالقبيل
فيستقل للبحر الحالى

حدوث الاله كما في الاعى والمقعد لكونه احتمالا بعيدا لا يصح هذا ايضا
قوله كالوضوء للتميم يتوجه او لا خطاب الوضوء ثم ينتقل للعجز الى القعود
ثم الى الايمان ثم يبرز وله نظائر كثيرة ^{قوله} كنعقد لتصوره عقلا بالكرامة
وكذا حدوث الماء بطريق الكرامة كما يحكى لايوب السجستاني في السفر
وعن لبرابا التختي فيما عتباره يتوجه خطاب فاعنوا ووجوهكم
الى من هم عليه وقت الصلاة في المفاوز بغتة وهو عادم للماء
ويجب عليه الطلب ان ظن ان بقره ما ثم ينتقل بالعجز الحالى الى
خلفه وهو التراب وحاصل هذا الجواب اننا عملنا بالقياس كما قال
رفرجه الله تعالى جل وعلا وهو اعتبار التمكن من الاداء ^{بفعل}
لا اعتبار توجههم فيما يكون المطلوب اذ هو كصوم الشيخ الفاني
وصلوة المقعد والاعى بالاركان او يكون المط خلفه لكن بحيث
يفضى الخلف الى التلف كما في الحج بدون الزاد والراحلة كما مر وعلمنا
بالاستحسان وهو اعتبار توهم التمكن فيما يكون المط خلفه ولا
يفضى الخلف الى التلف كما في الصلاة لاسيما وهي عماد الدين
وبالاية الايمان وامارة تحققة على بعض الوجوه للاحتياط
فان الاتيان بمثله وان لم يكن عليه اولى من تركه محتملا ان يكون
عليه ولذا لم يؤمنه بترك الشروع في الجزء الاخير **قوله** غير متحقق
آه نظير اعتبار توهم القدرة لنفس الوجوب لا لطلب نفسه بل لطلب
خلفه **قوله** عند العام الاصل انه الشرط المحض بعبث وجوده
في الجملة لا وجوده دائما كالشهود في التكاح اما الذي فيه
منعق العلة فهو كالعلة وهي بشرط بقاءها اذا كان المعلول

ومنه انتفاء

مقصود ان اصل المشروع عليه كاليسر فيما يشب بالقدره الميسر
فيكتفى حكمها عند انتفاؤها جواز صرف الزكوة الى المولفة قلوبهم
لانتفاء ضعف الاسلام واستغناء عن تاليف القلوب واذا لم
يكن المعلول مقصودا في اصل المشروع عليه بل ثانيا لامر عارض
زايد على المقصود لا يشترط بقاء العلة ^{بقائه} فيسبق بدون العلة
كالرمل في الحج على ما عرف **قوله** على تغييرها آه على معنى انه كان
جائزا من الله تعالى جل وعلا ان يوجب على عباده بدون هذه
القدرة فكان اشتراطها لطفاه منه بخلاف الممكنة فان
اشتراطها للتمكن لا على معنى ان يجعل القدرة الميسرة الواجب
سهلا بعد ان كان واجبا صعبا **قوله** وشرط النصاب جواب
عما يقال من طرف الشافعي رحمه الله بقاء الواجب بقدر ما يبقى
بعد هلاك بعض النصاب ينافي كون واجبه بالقدرة الميسرة
لان اشتراط كمال النصاب للتيسير ولم يبق فلا يبقى الواجب **قوله**
فلقوت اليسر جواب عما يقال لما كان اشتراط النصاب للملكية
^{وعند هلاك بعضه يبقى الباقي منه}
فينبغي ان لا يسقط بهلاك كله **قوله** فلا يجعل يقصره وينبغي
ان يكون العشر كذلك لكن ايجاب جزء من الخارج مضاف اليه بدون
الخارج غير ممكن **قوله** بل منزلة آه فجازا التكليف بدون الايمان
الذي هو شرط شرعي للمكلف به لانه وقع التكليف والوقوع
يستلزم الجواز فتحريم البحث في كتب اصولنا وان وقع بحيث يفهم
منه ان المذكور هو الخلاف في الوقوع لكن المراد هو الخلاف في الجواز
اما من طرف المجوز فلان دليله الوقوع وهو دليل الجواز واما من

قوله لا يتحقق غالبا احرازه الا في كماله

طرف المانع فلان دليله وهو عدم اعلية الكفار للاداء وحكمه
وهو الثواب دليل الامتناع لاعدم الوقوع **قوله** من الاخرين القائلين
بانهم ليسوا مخاطبين **قوله** بالعقوبات فيكون التكليف بالنواهي
والعقوبات التي فيها متفقا عليه وهو المراد بما قال شمس الامية
المرحى رحمه الله عليه لا خلاف في ان الكفار مخاطبون بالايان
والعقوبات والمعاملات والعبادات في حق المواخذة في
الآخرة لقوله تعالى جل وعلا ما سللكم في سقر قالوا معناه انهم
يواخذون في العبادات بترك الاعتقاد لان موجب الامر اعتقاد
اللزوم والاداء المذكور في الميزان من ثمة الخلاف دليل عليه
قوله بترك الاعتقاد لانه منهم كفر على كفر قال محمد رحمه الله تعالى
في السير الكبير انكروا شينا من الشرايع فقد ابطال قول لا اله الا الله
وذلك لان الاقرار به لازم التصديق وبانتفاء لازم ينفي الملزوم
فيواخذون به كما بالكفر وانكار التوحيد **قوله** جواز الاداء الذي
ذكره في ثمة الخلاف هو المذكور في الميزان نقله التفتازاني رحمه الله
في شرح التقيي **قوله** ومن يفعل ذلك يلق انا ما ايضا عطف له العذاب
الآية انما استدلت بهذه الآية هنا وان كانت من جملة النصوص
العامة المتناولة للكمالات المتكسكة بعومها في انهم مخاطبون فكان
موضعه بعد لان قوله تعالى جل وعلا ومن يفعل ذلك يلق انا ما
بضا عطف له العذاب بعد قوله تعالى جل وعلا والذين لا يدعون
مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا
يزنون يدل على ان مضاعفة العذاب بسبب الاعمال بعد الكفر كانت

واقعة في الشريعة **قوله** وجزء جزء كقوله تعالى جل وعلا والله على
الناس حج البيت بايها الناس اعبدوا والذين لا يدعون مع الله الها
اخر الى قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق انا ما قال الكردي رحمه الله
تعالى عليه وفيه بحث لاحتمال ان يراد بالناس العهد وهم المؤمنون
وجوابه انه خلاف الظاهر ان المفسرين اتفقوا في قوله بايها الناس
على قولين انه خطاب لمشركي مكة او للجميع وقريب قوله تعالى جل
وعلا فلا صدق ولا صلي ولكن كذب وتولي ولو لا ان العذاب
على كل من الامور المذكورة لما دمه على كل منها وكان ذكر الفروع
ضايعا **قوله** كما في نحو قوله تعالى ما كنا نفعل من سوء وكما في نحو قوله
تعالى جل وعلا والله ربنا ما كنا مشركين وقوله تعالى جل وعلا
يوم يبعثهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم وما كذبهم الله
تعالى فيها **قوله** سائر الفيود الجوابان المذكوران في شروح فخر الاسلام
ومتن اصول الكردي **قوله** عن قتل المصلين وقوله صلى الله عليه
وسلم ايسل الشيطان ان يعبد المصلون في جزيرة العرب ولكن في
البحر ينس بينهم اي غير ان يريد المؤمنون **قوله** يؤمنون بالغيب لان
منهم من يؤمن بالله وبوحده بل وبالآخرة والافلا ^{للتخصيص} وجه
بالقديم في قوله تعالى جل وعلا وبالآخرة هم يوقنون **قوله** لان
الاصل الحقيقة والاطلاق الصالح على الايمان والاسلام مجاز **قوله**
مع انه يعم العموم المتيقن دفع آخر الا اعتراضا باحتمال ان يراد بالمصلين
المؤمنون وهوان العموم للمصلين الى المؤمنين وغير المؤمنين
متيقن اذ عموم من نفي عنهم المصالح المؤمنين والكافرين متيقن

قوله بلغوا واللغو في كلام الله تعالى على
بطلان
انه لا يصار الى الجواز بالضرورة مست

لان الفاعل في لم تنك من المصلتين هم المجرمون السابقون في قوله تعالى
جل وعلا يتسألون عن المجرمين والمجرمون اعم من المؤمنين وغيرهم
فالعموم المتيقن هو المعتبر لا الاحتمال المرجوح فكانه اجاب ^{وجهين}
انه لا يصار الى التخصيص بالضرورة لان كل منهما خلاف الاصل قوله
الا لدليل آتى ذكره خلاف الظاهر لا يتبادر ذهن السامع الى نيك
الحملين المجرمين في الآية الاولى بالدين لا يعتقدون وجوب الصلوة
والمشركين في الآية الثانية بالدين لا يعتقدون وجوب الزكاة مع
التيقن عمومها لا يصار ولا يذهب الى نيك الحملين ^{صحيح} الا لدليل
يقضي ضرورة العدول عن الظاهر والعموم قوله مكلفون اذ فيه
خلاف لبعض علماء ما وراء النهر كثر الله تعالى جل وعلا امثالهم
كما مر مع انها ^{قوله} مشرقة فان صورة الاداء بدون النية ممكنة من
الكافر ولا غيره بها فهكذا صورة الانتها ^{قوله} بقوات مقصودة
كما لا يجب على الاب يقتل ابنه القصاص لفوات حكمه وهو سيقان
من الاب وكما لا يجب على الصبي العبادات الخالصة بدنية كانت
كالصلوة او ماليتها كالزكاة او كليتهما كالزواج وحدها ^{محلها}
لفوات حكمه وهو الاداء عن اختيار وقصد صحيح اذ ذلك لا يتصور
عن الصبي بنفسه ولا بالاداء وليه لان ثبوت الولاية عليه خبري
لا اختياري فلا يصلح طاعة الا فيما كان المقصود منه المالك
لا الاداء كضمان الممتلكات ونفقة الزوجات وسائر المثلون وذلك
بط في جنس القرب ^{قوله} بالوجهين السابقين المراد بالوجهين
السابقين محتمل ان يكون الحملين على نفي الاعتقاد وان يكون قول

الزجاج في الايتين وقول الحسن في لا يؤتون الزكاة وان يكون الوجهين
المذكورين في كل من الايتين ففي لم ينك من المصلتين معنى من المؤمنين
او معنى من المعتقدين لوجوب الصلوة وفي لا يؤتون الزكاة لا يعتقدون
وجوبها ولا يزكون انفسهم بالايان ^{قوله} عدم قبل فلا وصية قبل
الاجابة ^{قوله} بترك اعتقاد الفرع فان القول بعدم وجوب اداء
العبادات عليهم مع القول بانهم مواخذون بترك اعتقاد ^{قوله}
عليهم مما يتناهيان ^{قوله} اجمع المتناهيان لانه يصدق عليه
كافرا واسلم حينئذ يصدق عليه انه مسلم فيلزم اجتماع المقندين
في زمان واحد ووجه دفعه ان صدق زيد كافرا بالغفل لا يتناهي
صدق زيد مسلم بالامكان لانه انما يتناهي لو اخذناه ضروريا ولا
ضرورة فيه الا بشرط المحمول وهو لا يتناهي في الامكان الذاتي لصدق
قولنا زيد كافرا بالضرورة لشرط كونه كافرا وزيد ليس بكافرا بالامكان
كيف وهي ثابتة في جميع القضايا الفعلية مع امكان نقصانها
نعم انها تنافي في الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط المحمول اذ لا يمكن
عدم كفر زيد بشرط كفره كما يصدق مثلا زيد قائما بالضرورة بشرط
كونه قائما ويصدق معه زيد ليس قائما بالامكان بشرط كونه قائما
^{قوله} بشرط المحمول لان عمل اللغو عليه هو المقضي لا متناهي كونه
متناهي يسبق الايمان فهذه ضرورة بشرط المحمول بالضرورة وصنعية
كاظنة التفتازاني ينسبها الى التسامح ^{قوله} فلا يكون تفرعا فلم
يصح كليا عندنا ان كل ما خوطب به فلكونه من الايمان ^{قوله} ان دلالة
الآية وهي قوله تعالى جل وعلا فقد حبس عليه ^{قوله} على المحاطبة

فيتحقق من هذه المباحث ان المذهب المختار هو الاول **قوله** اصلاح
 فلا ينقطع بعد لفعل ايضا ومذهبه انه ينقطع بعده كما مر **قوله**
 وقصبتها يعني كانت الاعتقادات قسمة للعبادات في قولهم مدار امور
 الدين متعلق بالاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج
 والاداب وهنا جعلت الاعتقادات قسما من العبادة فكيف
 صح كون القسم قسما **قوله** خلع البيضة بيضة الاسلام عبادا بالله
 تعالى جل وعلا **قوله** فان كان يقع الشرعية المشهور بين الامة
 ان الحق مطلقا هو الثابت الموجود من كل وجه ومنه السحر حق العين
 حق اي موجود باثره وحق الله تعالى جل وعلا ما يتعلق به النفع العام
 للعباد ولا يختص به احد كحرمة الزنا فانه يتعلق به عموم النفع من
 سلامة الانساب عن الاشتباه وصيانة الاولاد عن الضياع
 وارتفاع التقابل بين الزنا وانما نسب الى الله تعالى جل وعلا ^{تعالى}
 لانه تعالى جل وعلا متعال عن ان ينفع بشئ فلا يكون له حق ^{بهذا}
 الوجه وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير
 ولهذا يباح مال الغير باحة المالك ولا يباح الزنا باحة المرأة
 ولا باحة الزوج الامار وروى عن عطاء بن ابي رباح انه قال يباح
 وطئ الامة باذن سيدها واعترض على الثاني بان حرمة مال
 الغير ايضا مما يتعلق به النفع العام وهو صيانة اموال الناس
 فاجيب بان تلك الحرمة لم تشرع لهيانه اموال الناس اجمع الا يرى
 ان الكفار يملكون اموالنا بالاستيلاء ونحن نملك اموالهم بذلك
 واموال المؤمنين تباح بالرضا منهم واعترض على الاول ايضا

بان الصلاة والصوم والحج حقوق الله تعالى جل وعلا وليست ^{منفقتا}
 عامة فقال القاعاني والحق ان يقال حق الله تعالى جل وعلا هو ما
 يكون المستحق له هو الله تعالى عز وجل حتى لا يرد عليه ^{المذكور} المنقص
 فنقد الشرعية في المتن مستفاد من الجواب الاول وراى المنقص
 الثاني اما الاول فلان في حرمة مال الغير صيانة اموال الناس لا شك
 فيه لكنها لم تشرع لذلك كما ذكرنا وما الثاني فلا يخفى الصوم
 والصلاة وسائر العبادات انما شرعت لتحقيق الثواب ورفع
 الكفران وذا منفعة عامة الى كل من له اهلية التكليف بخلاف
 حرمة المال كما مر وجوب النفقة واداء الدين **قوله** وصح النذر
 به تجاوز النذر اعتبارا بمقصوده وهو الصلاة او بشرطه وهو
 الصوم كذا في جامع الكبير **قوله** والقاصر قليل ليس لها غير هذا
 المثال وقيل يلحق به حرمان الوصية بالقبول وجوب الكفارة ^{للقصور}
 معنى العقوبة فيها **قوله** وتسمى اجزى لا عقوبة لان مطلق العقوبة
^{اداء العقوبة القاصرة} شيق ان يصرف الى الكامل **قوله** ولا المسبب المسبب فاعل التسبب
 والتسبب في اصطلاح الفقهاء التاثير لا مباشرة فتناول
 صاحب الشرط وصاحب السبب **قوله** كصاحب الشرط مثلهما
 اشعار بان المسبب ليس صاحب السبب فقط هنا **قوله** عند
 وحده ما يكون بدل المحل انما شرع للخبير **قوله** كاقامة الحد عقوبة
 وجوب عبادة اداء **قوله** فالخراج مؤنة لانها سبب بقاء
 الارض وسببها الارض النامية تقدير **قوله** ما مر اذ لا اثبات ولا
 اسقاط بالشك **قوله** ابو يوسف وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى

تنقلب خراجية **قوله** شرع للزجر المقصود من شرع الزجر اخلاص العالم
عن الفساد والشافعي رحمه الله ما لا الى تغليب حق العبد واليتام
فخر الاسلام رضي الله تعالى عنه منا تقديم الحق على حق الله تعالى
وعلا الحاجة للعبد وغنا الشرع فحق العبد يصير مرعيا باعتبار
رعاية حق الله تعالى جل وعلا لان ما للعبد ينو لا مولاه ولا كذلك
عكسه اذ لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الله تعالى جل وعلا
الانبياء عنه وفاية الخلق تظهر في المسائل الآتية فعندها
يجري الارث ويسقط بالعقر واليتام **قوله** قال الله تعالى في
العبد قال الله تعالى عز وجل ولكم في القصاص حين نصبح النسب
الى المخاطبين من العباد والتمت بظاهر واستفاق القصاص
المستدعي المساواة والمماثلة المفتضية للمماثلة المخصوصة ^{بالعباد}
ما يقتضي ترجيح حق العباد فلذا جمع عليه اما بالنظر الى حاجة
العبد وغنا الشرع فقط واما بالنظر الى ان الله تعالى جل وعلا لا
على حقوق عباده ايضا لانه مولاهم فلان هذا المعنى انما يحفظ
فيما لم يغلب الله تعالى جل وعلا حق عبده اما فيما غلبه فقد ^{ينفصل}
بتفويض التصرف والاستيفاء الى عبده وجعلهم في ذلك بمنزلة
المكاتبين لا المرقوقين فليفهم **قوله** والكل جواب ما يقال ليس
في الشرع بدل البذل **قوله** ما لم يجد حتى قال الى عشرين حج ولم يقل
في عشرين حج **قوله** اداقتضاه كما اقتضاه قوله صلى الله عليه وسلم
الولد اخير الابوين دينا كون اداء احد الابوين خلقا عن اداء الولد
قوله الا في الشاهد اي عند كون الامر من العباد **قوله** كالصبي

ينبغي

العاقلة ما سيجي ان كمال العقل بالملكة الذي هو مناط التكليف
عند البلوغ اذ يحصل التجارب ويتكامل القوى غالبا **قوله** بالهلية
الاداء على حذف المضاف اي اهلية وجوب الاداء والقربى على حذف
وصفها بالكمال **قوله** عند الجمهور منهم فخر الاسلام رحمه الله تعالى
جل وعلا **قوله** وقصصا حب الكشف حيث دل الآية على ان اخراج الذرة
من ظهور بني ادم ودل الحديث ^{عليه} من ظهور من نفس ادم عليه السلام
قوله ووقار هذا عند الأخذين بظاهر الآية وحقيقتها **قوله**
لا كالمالك لعدم القوى المخصوصة **قوله** ولذا لا ينفصل ^{ينفصل}
الولد من الأم حتى يقطع **قوله** كالشيخين فخر الاسلام واخيه صدر
الاسلام رحمهما الله تعالى جل وعلا **قوله** على تقدير الايمان اي على
فرض كونه مؤمنا لانه من الامور الممكنة فيجعل كانه واقع وهذا
غير الوجوب بشرط الايمان الذي سياق **قوله** وذا خطاب فيقتضي
وجوب الايمان ايضا لكونه مقدمة الواجب المطلق كما يقتضي خطابا
بصلوا وجوب التطهر ايضا **قوله** كخطاب المحدث يتحقق في حقهما
نفس الوجوب وجوب الاداء **قوله** وهذا غير الوجوب لان الوجوب
حال الكفر وجوب مطلق عن العقيد والوجوب على تقدير الايمان
وجوب سبني على اعتباره مؤمنا بالفعل تنزيلا لا مكان الايمان
منزلة وجوده كما يجعل النائم منبتها والمرضى صحيحا حكما لا مكانا
الوجوب بشرط تقديم الايمان فوجوب للشرائع والايمان معا لكونه شرعا
ان صح اثبات وجوده بتبعية وجوبها وهو الصحيح او وجوب للشرائع عليهم
بلا حكمة وجوب الايمان عليهم قبله ينصرونه فهذا على كل تفسير

قوله وذكر الشيرازي العلامة قطب الدين رحمه الله
قوله وذا في الآية فيكون فيها استعارة من

غير الوجوبين السابقين لكن يروى على هذا ايضا لزوم قضائها بعد الامانة
 لتحقيق نفع الوجوب كما في الجنب والمحدث جوابه ما مر في مباحث
 التكليف ان لزوم القضاء ولين سلم انه ليس بموجب بل سبب
 جد يدحتمل ان يرتفع بقوله تعالى جل وعلا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف **قوله** المقتضى بفتح الضاء يعني ان شرط المقتضى
 بفتح الضاء ان يكون المخاطب اهلا له فان المخاطب في المسئلة
 المشهورة وهي اعتق عبدا عني باللف ينبغي ان يكون اهلا لبيع
 عبده اذ هو المفروض فيها حتى لو لم يكن اهلا لذلك بان يكون
 صبيا او مجنونا لا يثبت حكم الاقتضاء اصلا فيها وفي مسئلتنا
 ليس العبد بحيث يعقد رعي على تحريره لثبته حرته بالاقتضاء ثم
 يثبت صحة تزوج الاربع ثلثه **قوله** ولا مرين هما عدم الاختيار
 وكون الصبا مظنة المرحمة **قوله** وكذا الصبي ما بعد هذا فقد
 غير العاقل العاقل كما سيوضح **قوله** كالصبي العاقل اذ العقل ^{البدن}
 قاصر ان **قوله** والمعنوة الى اخره اذ العقل قاصريه ولا مثال كما قصر
 البدن دون العقل اذ الكلام في الصحيح والمعنوة حال عدم التغير
 صحيح **قوله** احتمال وكذا عندنا خلافا لاشاعة **قوله** عن الشركة اعني
 القبح الذي لا يحتمل الحسن **قوله** بينهما اي بين المحتمل للحسن والقبح
قوله وكالا صطياري يصحان منه ويكون الحاصل ملكه **قوله** بلا
 اذن المولى اذ مع اذنه اولى بالصحة لكن لا يكون مما نحن فيه **قوله**
 لاخر مطلقا اي بمشورة الصبي العاقل وبدونها **قوله** من حيث
 احتياج رايه اي يصح بيعه من المولى ايضا في رواية بغين فاحش

قوله وذلك بمباشرة وليه آه فقط لا يحتاج الى غيره
 عليه خلاف الصبي العاقل

الدوسه من اسباب الفاعلية

ولا يصح في اخرى **قوله** لزوال راي المولى لانه دفاع احتمال الضرر
 بانضمام الراين وهو اصيل حتى صار كالبائع **قوله** بغين فاحش
 من الاجانب بغين فاحش لانه ثابت ليس صيلا اصلا **قوله**
 كما مع المولى بغين فاحش نظروا مثال لموضع التهمة قال الامام
 السفهاني رحمه الله اذ يمكن فيه تهمة ان المولى انما اذن له ليحصل
 مقصوده ولم يقصد بالاذن النظر للصبي **قوله** في غيره المذكور
 وهو امران احدهما البيع من المولى بمثل القيمة والثاني البيع من
 الاجانب مطلقا **قوله** فاندفع من الانظار المندفعة قوله
 ان الوصية مما يتردد بين النفع والضرر لانه يحصل الثواب ^{بفضل}
 المال بخلاف الصدقة وفيه ضرر باطل الارث فيلزم منه صحتها
 باذن المولى ولا رواية فيه فاندفع بان النفع اتفاق وقع باتفاق
 وانه حال الموت والا فهو تبرع محض وبان ضررها اكثر ومثل يعذر
 من الضرر المحض **قوله** الانظار اى النفع وهو الثواب لازم لوصيته
 فليس اتفاقا وان القياس على صورة نادرة لا يكاد يقع وان
 الا ايضا ليس ضررا محضا **قوله** لا يحجر الصبي لان الصبي لا يملك
 الامر المتردد بين النفع والضرر **قوله** لسبع سنين فلما بعدها
 فالقبول له قولا واحدا **قوله** كما ظن ظنه شراح اصول فخر الاسلا
 والتقيح **قوله** عكسا اذ ليسا من الحوادث فيه بل من الامور ^{الاصيلة}
قوله طردا اذ هو من الحوادث فيه ولم يعد فيها **قوله** نحو الجهل فان
 حصوله اصلي غير شرعي وبقاؤه اختياري لا حكى **قوله** سير فاندفع
 اعتراض الكشف بانها ايضا مغبرات فلا بد من ذكرها **قوله** في سببه

وفي محل العارض بخلاف مكنة لقتل المفضي إلى الموت **قوله** في القتل
 فلا يكون كالأكره لا مكنة في محل الأكره **قوله** والفرق هذا الفرق
 والتحقيق والترجيح لمذهبهما كالمولف اخذ من موارد آرائهم
 وبه يندفع جرة التقا في هذا الموضع **قوله** بتعسر القضاء
 بقضاء رمضاني في سنة ولأن مضي السنة وقت مديد سوى
 فيه الحيث والتمات فتوقف القضاء على مضيه خرج كبير **قوله**
 بلا عهدة أي ضرر فلا يطالب المعتوه في الوكالة بالبيع والشراء
 بنقد الثمن وتسليم المبيع ولا يرد بالعيب ولا يؤمر بالمضومة فيه
 ولا يصح طلاق امرأة نفسه ولا اعتاق عبده ولو باذن الولي
 ولا بيعه وشراؤه لنفسه بدون إذن الولي لأن كل ذلك عهدة
 ومضرة وإنما قيد العهدة بقوله يحتمل السقوط احترازاً عن ضمان
 المستهلكات ونفقة الأقارب والزوجات لما مر أن العذر
 لا ينافي عصمة المحل ودفع الموزن **قوله** من وجوه أحدها من حيث
 أن العرض في المجنون على وليه وفي الصبي على نفسه الثاني أنه
 بوخر الصبي إلى حين يعقل ولا يؤخر في المجنون الثالث أن في المجنون
 العارض الغير المتمد يجب قضاء العبادات بخلاف الصبي الغير
 العاقل الرابع أن في المجنون الأصلي الغير المتمد روايتان متعارفتان
 عن الإمامين أنه يقضي العبادات أولاً ولا خلاف في الصبي **قوله**
 بالتقصير لأن التقصير لا يتسبب للتخفيف **قوله** الأعطاء وخرج السكر
 بيقيد غير الاختيارى أيضاً **قوله** فخرج لأن كلامها خلاف
 مقتضى الطبيعة **قوله** بالحدث وهو قوله صلى الله عليه وسلم

قوله لا يتكدره بان يجنب حرام رمضان
 إلى رمضان متداً

فليصلها

من نام عن صلاة أو نسيها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها **قوله**
 لعنق البعض فيما إذا اعتنق أحد المشتركين في عبد نصيبه وهو
 يصير المعتق حراً ويرتب عليه أحكام الحرية عندهما لكن يصير
 مديوناً للمولى الآخر أما إذا اعتنق المولى المنفرد بالعبد نصفه **قوله**
 الكل حراً عندهما ولادين إذا لاسعاية **قوله** بدون أي بدون وقوع
 العتق إذا لوجه لعتق الكل بلا اعتناق ولا بعنق البعض لعدم
 تجزئته **قوله** فلو تجزئته فيقع الاعتناق على البعض بدون العتق
 أصلاً بناءً على أن يراد بالاعتناق ^{أي الاعتناق} لازمه وهو إزالة الملك بحازا عليه
 لأصل الاعتناق والعتق ما أمكن **قوله** بخلاف الفقهاء حيث يقع
 منه حجة الإسلام لنفسه لكون منفعتة لنفسه **قوله** وصحة تجزئته
 جواباً شكاً أن صحة التجزئ من المولى دليل أن النكاح حق المولى
قوله أنه ينافي كمال أهلية الكرامات يعني أن الرق مبني على العجز
 والمذلة فينافي انقباض كمال أهلية الكرامات البشرية الدنيوية
 من الذمة والحل والنعمه ومنه الولاية الآتية في الفرع السادس
 أما الذمة فلا نها صفة بها أهلية الإيجاب والاستيجاب أما
 الحل اعني حل الاستمتاع فلأن استغناء الحرير والسكن والأزاد
 والمجبة وتحصيل النفس والتوسعة في تكثير الشغل على وجه
 لا يلحقه ثم من باب الكرامات ولذا زاد النبي صلى الله عليه وسلم
 إلى التسع وجازله ما فوقها وأما النعمة فلأن كمالها دليل كمال
 النعمة لأن العنم بالغرم وأما الولاية فلا نها نفاذ القول على الغير
 شاء أو أبى وكل من هذه دليل على كمال الكرامة ونهاية السلطنة

قوله لا يصح إذا أتت فلا ينافي صحة أن أراد بدو
 في الفقير

واج

من نام

قوله ان امكن يعني ان امكن كما في الرقيق الكامل ولا يستعني كالمدير
 والمكاتب **قوله** لا تهمه في ثبوته اما في ثبوته مهمة كدين الاقرار
 والعقر الذي لزمه بالدخول في العقد الفاسد فيؤخر الى العتق
 كما سيجي **قوله** فيؤخر ان الى عتقه ولا يباع فيهما الرقيق ولا يضر
 كسبه اليهما اما الدين فلا نه متهم في حق المولى لا في حق نفسه
 واما العقر فلا نه قيمة البضع بنسبة العقد ولا شبهة في حق
 المولى لعدم رضاه فلا يظهر ثبوت العقر في حقه **قوله** اتساع
 المملوكية يعني ان الطلاق مشروع لثبوت الحل الذي صارت المرأة
 به محال للنكاح فحل التصرف حل المحلية ثم كان حل المرأة ازيد
 كان محلية الطلاق في حقها اوسع وظاهر ان حل الامة انقص من حل
 الحره على التناصف فيؤت حل محلية الامة بنصف ما يفوت به
 حل محلية الحره فمعنى كون الطلاق عبارة عن اتساع المملوكية
 حتى ينقص بكل طلاق شيء من المملوكية المستعنة فالمعتبر في عدده
 جانب المملوكية ومعنى المملوكية ههنا حل المرأة الذي هو من باب
 الكرامة والامة ناقصة فيه المملوكية المالية التي هي في الامة
 اقوى ثرا اتساع المملوكية وان استلزم اتساع المالكية لكنه
 لم يعتبر الثاني لكونه ضمنيا وذلك لتحقيق المقابلة كما ذكر في المتن
 وهو معنى قوله ان الاتساع قد اعتبر مرة في الزوج في حق عدده
 المنكوحه قلوا اعتبر في حق المطلقات ايضا لزم النقصان من
 النصف لان الحر يملك اثني عشر طلقة بحسب اربع زوجات
 فيجب ان يملك العبد ست طلقات بوقعها على زوجتين تحقيقا

ان تعدد الطلاق انما يحقق
 عنه اتساع المملوكية
 لا المالكية

للتنصيف قلوا تنصيف الطلاق في حقه ايضا لزم ان لا يملك الا اربع
 طلقات وهذا اقل من الست التي هي نصف اثني عشر **قوله**
 لما ذكره عن دية الحر عشرة دراهم عبدا وكذا امة في ظاهر الرواية
 وعن الحسن بن زياد ينقص في الامة عن دية الحر بخمسة دراهم
 كذا ذكره الطحاوي في شرحه **قوله** لانه قدر له اي قدر اعتبره
 الشرع في اقل ما يستوي به على الحره استمتاعا وهو المهر وفي
 اقل ما يقطع به البذل التي هي بمنزلة نصف البدن **قوله** في الافراد
 في افراد النكاحات لا في حقيقة النكاح لان الماهية كاملة في كل
 فرد كما سيجي ولو في الرقيق **قوله** والحل المبني على الكرامة والرقيق
 ناقص فيه نقصانا لا يتعين قدرة فقدره الشرع بالنقصان
 بخلاف اديه فانها باعتبار خطر النفس المبني على المالكية ونقصان
 الرقيق في ذلك اقل من النصف والحاصل ان النقصان في الشيء
 يوجب لنقصان في الحكم المترتب عليه لا في حكم الاياله فالنقصان
 في المالكية يوجب لنقصان في الدية لا في عدد المنكوحات والنقصان
 في الحل بالعكس **قوله** وليس وكيل من وجه وان كان كالوكيل من
 وجه آخر **قوله** والام ينضبط اي وان لم يعتبر المساواة في العصمتين
 بل يعتبر في جميع الكرامات لم ينضبط القصاص اذ قلما يوجد الاثنان
 المتساويان في جميع الكرامات **قوله** فخرج الكل اي جميع الامور المعترضة
 لا يملك الامة تعالى جلا وعلا
 تحقق بذلك الفرق بينه وبينها وانما قال بينها على ان هذا وان كان
 حكما له بعد تمام التعريف لكنه مما يصلح تعريفيا جامعاما فعاله **قوله**
 ما تعلق حق الغير بعينه يبقى تعلق حق المرتهن والمستاجر المنصوب
 اي لا يرد منه

قوله وان كان كالوكيل من وجه آخر
 لا يرد لان اي اثر الاعتبار بين الشبهين يظهر

منه والمودع والبالغ وولي الجناية بعينها فتقدم على حقوق الورثة
والغرماء اما التمثيل بالمستأجر فانما يصح على مذهب الشافعي
رحم الله بناء على ان الاجارة لا تنفسح عنده بموت احد المتعاقدين
ولا بموتهما لانها بمنزلة الاعيان عنده وانما مثل لما يختص بمذهبه
تبيينها على ان مذهبه فيما يتعلق حق الغير بعينه كذهبتنا **قوله**
وضم ما لينة مبتدأ خبره قوله للمولى وقوله لتمكن الاستيفاء الغرماء
الديون اذ لم يوجد كسبه لان الغرض انه محجور فيكون المراد بهذا الدين
دين الاستهلاك الثابت بالينة لا بالقرار وهذا جواب عن اشكال
مقدور هو ان ذمة العبد محجور كان كما هو المبحث او ما ذونا بالطريق
الاولى لما كانت كامله لحيوته ومكافئته كانت تحمله للدين الثابت
بالينة في الاولى وبها اقرار في الثاني في غير حاجة الى تأكيد
بضم ما ليتها الى ان ذمتها فاجاب بان ذلك الضم ليس لضعف
ذمتها ونقصانها بل للمولى اي بل لان حق المولى ما لينة لادمت
ولو لا ظهور الدين في حق المولى لم يكن استيفاء الديون حال الرق وان
ثبت بالينة او بعد الاقرار لان العبد وما في يده لمولاه فهذه
العبارة موافقة لعبارة فخر الاسلام رحمه الله من قوله في حق المولى
معنى وانما اختاره عليها اشارة ايضا الى ما في الهداية في جواب قوله
الشافعي رحمه الله في المأذون ان المولى انما اذن له لتحصيل الم يكن
لا لازالة مال قد كان خالوا بدان يستوفي دينه من كسبه لامن قيته
فاجاب صاحب الهداية رحمه الله بقوله تعلق الدين برقبته استيفاء
حامل على المعاملات فمن هذا الوجه صلح غرض المولى واقول ويمكن ان

قوله وان تعلق بالذمة باعتبار هلاكه في المقتضى
واستهلاكه في المودع **قوله** فيما يوجد بنفس
العبد كدين الاستهلاك **قوله** اي استيفاء

ان يكون اختياره اللام اشارة الى ان في تعلق الدين بما لينة منفعة
عظيمة في حق المولى من وجه آخر هو انه اذا تعلق بذمته ديون كثيرة
لا يفي بها كسب المأذون ولا رقبته بتخلص المولى ببيعها وقسم ثمنها بينهم
بالخصص ولا يجب ان يود بها كلها من ماله باعتبار ثبوتها في حق المولى
بالينة الشرعية فليفهم **قوله** فيؤخذ بها افي يؤخذ الكفيل في الحال
وان كان الاميل وهو العبد غير مطالب به في الحال **قوله** ما شرع
له لان الرق يرجى ذواله غالبا ولا يرجى زوال الموت لانا دار كما بطرق
المعجزة والكرامة في زمان عيسى لسلام وفي عزير عليه السلام **قوله**
لفقد الشرط لان شرط حرية المكاتب اداء بدل الكتابة **قوله** منزلة
باخرها لانه اذا تاخر الحرية كان في الحال متصفا بالملوكية والكتابة
قوله فيوجب حقا وهذا الحق لزومه لا ينافي صحة الرجوع ^{بطل}
اذ لم يكن حقيقة واصله لازمة والا فيغلب الحق الحقيقة
قوله وان كان تعليقا له ولا يمكن الرجوع عن تعليق العتق
بخلاف تعليق الهبة لكن يمكن ابطاله بتفويت محله لولا ^{استهلاك}
قوله وامتنع لان استخلاف مقيد بعدمه كما هو مقيد بالموت
بالنفس **قوله** بخلاف سائر التعليقات اه فكل تعليق للشيء بحال
زوال الملك يوجب انعقاد السبب حالا ويثبت الحق على سبيل
التأجيل فلذا صار استخلاف بخلاف غيره من التعليقات **قوله**
قوله واذا كان سببا في الحال فقد امتنع قياسه على سائر التعليقات
قوله وتعليقا ولان تعليق نحو الطلاق لكونه اسقاطا صحيح
ولم ين لا يصح الرجوع عنه ولا يتوقف على القبول لكن لا يصح ابطال

قوله كما لا يخفى والمطالبة الحائبة ايضا مقصورة لا يمكن ان
مبيد حق المولى فيطاله في الحال او يفتقر في الحال فطالب
قوله حتى يفيق الرق كما ينبغي فلا يجوز اذمة العبد الذي
الذمة برفق بالرق كما ينبغي فلا يجوز اذمة العبد الذي
حتى يفيق الرق كما ينبغي فلا يجوز اذمة العبد الذي
الميت بدون التاميد بالاولى مع

قوله ولا ينبغي لما اخذ في طهارة التفتا زافي رحمه الله
قوله ولذا غلبت اول بقا ما يفتنى به حاجة
الحية بعد الموت فتمت

ف

وان علق بامر كائنه لا محالة كونه الا اذا اشتل على معنى الاستحالة
 كتعليق العتاق بموته اما تعليق التملك فيصح الرجوع والابطال
 بل يفسد ايضا الا اذا كان سببا في الحال واستحالة فاك الوصية
قوله ولا زما لكونه يمينا آه العلة مجموع الثلاثة كونه يمينا فقط
 في كل من تعليلات الاستقاطات بخوان دخلت الدار فانت حر
 وطالق ولا كونه تعليفا بامر كائنه لا محالة لتحقيقه في بخوان جاد
 لغد فانت حر حيث يصح بيعه اليوم ولا كونه استحلا فاف فقط
 لتحقيقه في التوكيل بالاعتاق حيث يصح بيعه قبل اعتاق الوكيل
قوله الفروق الثلاثة احدها الفرق بين التدبير والتعليلات الاخر
 بان التدبير استحقاق وتعليق بامر كائنه لا محالة لشي لا زما لا قبل
 الفسخ اما التعليلات الاخر فاما ليس باستحقاق كتعليق
 الاستقاطات من بخوان الطلاق ولو بامر كائنه كجرح وقت موته وليس
 لشي لا يتقبل الفسخ كتعليق المال ولو بامر كائنه ومنه الوصية
 ففرق بين هذين القسمين بعدم صحة الرجوع في الاول وعدم
 توقفه على القبول لكونه استقاطا بخلاف الثاني وان اشتركا في
 جواز الابطال الثاني الفرق بين التدبير والوصية وقد ظهر مما
 ذكرنا الثالث الفرق بين التدبير المطلق والمقيد بان الثاني ليس
 تعليفا بامر كائنه لا محالة **قوله** قال الامام آه لانه استقاط للحق
 بثبوت فان الحقوق المالية ثابتة للميت ولا ثم للوارث اذ هو مقتضى
 طريق الوارث ^{بغير} القود الثابت بطريق الخلاف **قوله** الغائب ^{ويعيد} اي يعيد
 اقام الحاضر عنه عن القصاص مجلس القاتل ثم حضر الغائب **قوله**

قوله استحسانا في عنوه لكونه مستقطا
 حق الغير لكن السبب انفق له منه

كالعبرين

كالعبرين آه الغائب احدها فالكبير الحاضر لا يستوفي حقه لعدم تجزئ
 ولا الكل لاحتمال ان الغائب قد عفى العفو المندوب **قوله** كالنعم
 اي الفرق علمت بينهم احدها البينونة بين المال والقود بان المال
 يصلح لقضاء حوائج الميت ويثبت مع الشبهة والميت ممن يملكه
 بخلاف القود الثانية البينونة بين الصغير وبين الكبير الغائب
 بان الثاني ممن يعتد بعفوه دون الاول الثالثة البينونة بين القود
 وبين الدين والديه فان القود ممن لا يتجزئ فيثبت لكل واحد ^{وها}
 يتجزان وايضا ثبوت القود بطريق الخلاف وثبوتها بطريق الور
 المراد من هذه الادللة القطعية الثبوت دون الدلالة ولا فيكفر
 جاحده **قوله** مثبتة وملزمة ومتعدية من الزوجه ليه **قوله** لا عتاق ^{ها}
 يعني انهما لو كانا عتقين كان التضمين والحد مضيا فين اليها وها
 مضيا فان الى ديانتهما فكانت ديانتهما في معنى علة العلة
 ومن شأن الحكم ان يضاف الى علة العلة كما يضاف الى العلة اذا
 اضيف الحكم الى ديانتهما كانت متعدية لكنهما لما كانا شرطين
 لم يصف الحكم ان اليهما مع وجود العلة لا سيما اذا كان التعدي في العلة
 لا في الشرط **قوله** وهو الاصح وجهه الاصححة ان الاماميين لم يسلما ان
 النفقة تجب بطريق الدفع وجعلها صلة مستداة بسبب النكاح
 كالميراث بعينه **قوله** الا في طريقة البرقي فانه ذكر ان كثيرا من مشايخنا
 قالوا على قيا من قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى جل وعلا ينبغي ان
 يستحق الميراث بطريق الزوجية لان هذا النكاح عنده يحكم
 بالصحة **قوله** اصلي المراد بالاصل ههنا خلاف الضرورة الثابت

ثمة
 قوله بان ثمة فان الامام على احد بعد الترتيب عام
 كما في الاجارة ثمة

قوله اما جرح القضاء جواب عن شك الامام في الديانة الزوج لو صلح
 عليه في الاجابة لم يجز على القاضي في اجابة القضاء عليه بهذه
 الضرورة فكانت الديانة مستعديا

بالضرورة **قوله** بالتعدي لا يرى انهم لا يتوارثون بهذه الالفة
اجماعا ولو كان صحيحا في حقهم لتوارثوا بها **قوله** لا يدفع أهـ وما يكو
نبوته بطريق الدفع لا يكون بدون الحاجة الى يرى ان من حمل على
ابنه بالسلاح يحل لابن قتله دفعا ولا يحل له قتل ابنه اذا وجد
في المعركة محاربا مع المسلمين او مع اهل العدل بل يمسه ليقوله غير
لاستقامة عن قتله بنفسه **قوله** وانه بالاقدام ومن هنا يعرف
ان الجواب الثاني اصح اذ لا يحتاج معه الى اعتبار غير المحتاج محتاجا
قوله من الطرفين الحقيقة لا الاضائية كالقبيلة والمعية البعدي
للعالم ومنها التكوين الا عندنا **قوله** من الطرفين وتام تحقيق المسا
والادلة من الطرفين وتبينها مستوفى في الكلام **قوله** نحو عذاب
القبر اراد بنحو عذاب القبر سوال المنكر والنكير المبين فان المنقول
المشهور فيما بين المشايخ ان المعتزلة ينكرونها والمتأخرون منهم
ملاؤا كتبهم بحجوزها وابانها وقال نجم الدين الرازي صاحب
فتية الفتاوى وهو منهم لم ينكر احد من شيوخنا البصريين ^{والبغداديين}
عذاب القبر فمن نسب اليهم انكاره فهو مباهت انهم **قوله** كامامة
كن خرج على امامة على رضى الله عنه من المحكية وهما اهل حرورا
الذين قالوا ان الحكم الله تعالى ومن معاوية وامثاله **قوله** بالاجماع
اي باجماع اهل الحل والعقد من المهاجرين والانصار والنصوص كقوله
صلى الله عليه وسلم الخالفة بعدى ثلاثون سنة واستشهد على
رضى الله عنه على راسي ثلاثين سنة **قوله** بالمصدر آه بمعنى الحاصل
وهو هيئة العالم في المعقولة اي الاثر الحاصل في الفاعل

من انصافه بالمصدر كهيئة المتحركة المحسوسة **قوله** فيسقط اهـ
فلا يواخذ بضمان نفس ولا مال بعد التوبة كما لم يواخذ به اهل الحرب
بعد الاسلام وهذا بخلاف الاثم فانه يأنم وان كان له منعة لان
المنعة لا يظهر في حق الشارع وهذا اذا اهلك المال في يده وان كان
قايما وجب رده على صاحبه لانه يملكه بالاخذ وروى عن محمد بن
عنه انه قال افتى اهل البغداد ان يفتوا ذلك فيما بينهم وبين ربه
لا اهل العدل لانهم يحقون في قتالهم كذا في المبسوط والحاصل ان
سقوط الضمان معلل بعلة ذات وصفين المنعة والتاويل فاهما
انتفى لا يسقط الضمان **قوله** حقيقة لاحكامه انما قال حقيقة ولم
يقول صورة اشارة الى ان الاتحاد الحقيقي وهو كونهما في دارها
وموضع قرارها هو المؤثر لا اجتماعهما الصوري في دار فلا يرد ان
اختلاف الدارين وجه ولومع الاجتماع الصوري يؤثر في عدم اثر
كما في حريتين من دارين مختلفين فينبغي ان لا يتوارث العادل والباطل
وذلك لان ههنا اتحادا وصورة واختلافا حقيقة وفيما نحن فيه
عكس ذلك ومعنى ذلك ان دار الاسلام دار واحدة بخلاف ديار الكفر
فانها متعددة باختلاف المنعة كما ان نحل الاسلام ملة واحدة
بخلاف ملل الكفر فالحاصل ان الاختلاف الحكمي لا يؤثر في عدم التوارث
مع الاتحاد الحقيقي بالتفسير الذي ذكرنا فان المستأمن يرضى من
الحربي وبالعكس وكذا المؤمن الذي مات في دار الحرب يرثه اقاربه
المسلمون في دارنا بخلاف الاختلاف الحقيقي كما بين الحرب والذمي
والاختلاف الحكمي لكن مع الاتحاد الحقيقي بالتفسير المذكور بل مع الاتحاد

الصدورى كالمستأمن والذقى والخريطين من دارين مختلفين
 فلا حكم هنا بخبر بالكا فردون المسلم كما زعم القاعاني **قوله**
 اذا اثباتهما اي اثبات ملك اماله وضمائهما بالاثبات **قوله** وثبات
 احدهما وثبات ملك اماله مع عدم الضمان جعل اختلاف الدار الناقص
 كالكمال فانه حكم دار الحرب وعكسه عني اثبات ضمان اماله مع عدم
 تملكنا اياها جعل العصمة الناقصة كالكمال لانه حكم اماله الناقص
 المعصومة كاملة **قوله** خواخلاف نظير الاختلاف الكامل ولم يذكر
 نظير العصمة الكاملة لانها معلومة فينا **قوله** والحق الناس اي
 جعل النسيان ذكر بدلالة ان صاحب الحق لا يطالبه لان الامتناع
 من جهته **قوله** على عدم جواز بيعها كان بشرا لم يسي وداد لا يصفها
 ومن تابعه من اصحاب الظواهر يفتون بجواز بيع ام الولد متمسكين
 في ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله انه قال كنا نبيع امهات اولادنا
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يزول نفى هذه
 المسائل وخوها ان اعتمد الحزم على القياس فقد عمل بالاجتهاد
 في مقابلة الكتاب والسنة والاجماع فلا يجوز ان اعتمد على الخبر
 فقد عمل بالتقريب من السنة على مخالفتها ومخالفة احد ^{فكون}
 فاسد **قوله** على عدم جواز بيعها قاله في جواب الاصنفها في حين سأل
 حنفى عن بيعها فقال يجوز لان بيعها يجوز اجماعا قبل العلوق
 ونحن على هذا الاجماع حتى يعقد اجماع اخر لان ما ثبت باليقين
 لا يزول الا باليقين مثله فتخير الحنفى في جوازه واجاب ابو سعيد
 البردى رضي الله عنه بذلك **قوله** سى يعنى ما كان على خلاف الكتاب

قوله ولا ينفذ بالآراء لشبه الاختلاف في قايده
 الصمان بالثبات منه
قوله كما زعم ان زعم القاعاني وجهه انه لا يوجب
 سكاظ منه التفتت رايي وانما اشبه
قوله ان وحدوت وهو يفتى على طين القاضى
 والسامع صدق المدعى منه
قوله ان سمساهم يوزر الولد ليعين القائل
قوله عند انفا على رحمه الله وعندها يستجيب
 وانفيل خسون ثم يحكم بالدية على قاتله

وجهه يصح شبهه وراية المدد والكفارات
 الذي يقطع بالشبهة

او السنة المشهورة والاجماع لا ينعقد فيه قضاء القاضى
 وما لا يكون كذلك بنقد **قوله** للثلاثه الى الكتاب والسنة المتواترة
 والاجماع الثابت **قوله** لعدم العلم بعدم الوضوح حتى ادها وزعم ان
 ذلك جائز **قوله** خلافا لحسن بن زياد آه فهذه المسئلة الجهل فيها
 من القسم الثاني السابق وليست مستشهدا بها وانما ذكرت ^{طبعة}
 ومقدمة للمسئلة الثانية المستشهد بها **قوله** تحض الاول ^{دنا}
 بقوله طافا حله فانه اذا لم يظن حله لا يعتبر في وراة الحد ايضا
قوله والحكم علم لان الاقطاع في كل منهما لا يوجب لكفارة عندنا
 رحمه الله تعالى وفي كل منهما شبهة القياس **قوله** وبخلاف الزنا آه
 فلم يبق موضع اشتباه **قوله** عند اهل المدينة فذهب اهل المدينة
 ان القضا صرا اذا ثبت لولتين كان لكل منهما الفرد بالقتل لو
 عفى احدهما كان للآخر القتل **قوله** اذا علمت حتى اذا سكنت قبل العلم
 ما لا يكون نكاح يكون لها الا بآء اذا علمت **قوله** بلغت ولا ضرر على
 المبالغة عندنا لكن سكوتها في البكر رضا دون الثيب ودون
 سكوتها ولا يجعل السكوت في حق الصغير رضا **قوله** فنسخه
 عند ابن حنيفة ومحمد اذا بلغت ويسمى خييار البلوغ **قوله** بخلاف
 الامه لان خدمة المولى شاغلة لها عن تعلم احكام الشرع **قوله**
 غير قارح لتعذر حال بلوغها بعدم وجدان زمان التعلم حال
 وجوبه فلا يحل بجعل سكوتها حال بلوغها عالمه رضا **قوله** من
 الخيارين وانما قال الاول / ولى لا مكان ان يا اول هذا ايضا بما ذكره
 صاحب الهداية من ان الفسخ في خيار البلوغ كدفع ضرر خفي وهو يمكن

قوله وان يذكر بعد المعصية هذه المسئلة الثانية
 المستشهد بها فوله بخلاف الجهل فان قال لبيد
 في موضع الاجتهاد والاحتجاج منه
 اي في حربي اسم فرقي في دارنا وفي ذي اسم
 فرقي هنا لان الزنا حرام في جميع الاديان
قوله لان كلاهما الصغير الصغير قال ابو يوسف
 رضي الله عنه لا خيار له ولا له اعتبار بالبلوغ
 ولما الفرق بنقصان القلبية الموجب لقصور النقص
 في كلاهما لاجل هداية

الحلل ولهذا يشمل الذكر والأنثى فجعل الزاماً في حق الآخر وإن كان فيه دفع ضرر وهو في ضرر المملوكية في الأنثى وضرر لزوم حقوق النكاح في الذكر ما خيراً والعقود فدفع ضرر على وهو زيادة الملك عليها ولهذا يختص بالأنثى فاعتبر دفعاً وإن كان الزام من وجه والدفع لا يقتصر على القضاء كالدفع بخيار العيب قبل القبض **قوله** بل مخير وإنما قال في المثال الأول لأن المذكور هنا فيه خير لو كالة والإذن للعبد من نظائره خير المضاربات والرسالات أيضاً كما يستوفي في قسم لسنة نساء الله تعالى جل وعلا **قوله** غفلة سرور يخرج به الغفلة التي لا توجب السرور كالحاصلة من ثمرات الأفيون والبيع فاتها من قبيل الجنون لا السكر لكن لما كان حكمها واحداً الحق به **قوله** ما يتلوه لأنه لما كان مباحاً مطلقاً جعل عذراً ولم يبق مخاطباً ليلابودي إلى تكلف ما ليس في الوسع **قوله** معصية احتراز عن السكر بطريق مباح لأن عموم الخطاب وإن تنبأ ولها أيضاً لكن السكر بطريق المباح الحق بالإنشاء إجماعاً **قوله** وهو تبدل الاعتقاد بخلاف الأحكام الأخوان تصرفاتها صدر من أهلها مضافاً إلى محلها **قوله** كالشرب فإذا أقر أنه سكر من الخمر طابعاً لا يحد حق يصح فيقر ويقوم عليه البينة **قوله** دليل الرجوع وهو السكر فإن السكران لا يكاد يثبت على شيء **قوله** بما لا يراد به معنى بل يراد تعطيل عن العرض المطلوب وإهماله عن أخاذه المقصود **قوله** في المجازة فإن المجاز موجود في كلام الله تعالى دون الهزل **قوله** إنما يحصل في شرط سبعة لا يرتب أحكامه وإلا فلا يعتبر هزلاً

قوله أما إذا أختار الفضول أي غير صاحب الحق ويندرج فيه الولي الأبعد والقريب الغير كما إذا كان كافراً أو عبداً أو مسكناً والأجانب

قوله ما بطريق مباح كشراب الخمر والأفيون

قوله قيد الأبناء في قوله تعالى جل وعلا أو فوا بالعقود

في الهزل أيضاً

برجاء

بل جده **قوله** بعضها كالقدر والجنس في الطلاق والعقود **قوله** وإن هزل لا بقدره أنه من فيوض فاض على مولفه العلامة د اظه **قوله** هزل البيع في الأصل عنده بغير وفاق في التباين عقده كذا الجهات الست في القدرنا نسخاً كما عد الإيمان في الجنس شدة وعندها في الأصل والقدر هزل بغير اتفاق الجد يجعل وحدة لما رجح بالاعتقاد فانه بغير اتفاق الجد يوجب ردّه وقد وافقوا في الجنس ترجيح عقدة كفي كل امرئ ما به الهزل جده **قوله** فالمال في الخلع مقصود في العرض تابع في الثبوت وفي النكاح تابع في العرض مقصود وأصل في الثبوت والهزل إنما يؤثر في المال إذا كان مقصوداً وأصل في الثبوت وإن لم يكن عرضاً كما في سائر المعاول من المالية فلذا يؤثر في المهر لا في بدل الخلع **قوله** لتبعيته فلا يؤثر فيه الهزل بخلاف النكاح فإن المال فيه أصل بثبوتها وإن كان بيعاً من حيث الغرض **قوله** مبني لردّها كان يقول هازلاً المصنم آله ومحمد ليس بشيء **قوله** وهذا بتخصيص لأن أصله لم يرد بالأحسان وقد قال الله تعالى تعاونوا على البرّ إن الله يحب المحسنين **قوله** وفيه التاخير فينبط قياس الشافعي رحمه الله إياها عليه **قوله** وذلك أي بيان أنه يترتب على فعل المكر الأجر مرة والأثم أخرى **قوله** لأن المراد وقد مر أن السنة منزل معناها عبرة الرسول عليه السلام أو جبريل عليه السلام بعبارة وكذا سمي وحياً غير متلو **قوله** بالمنزل المحقق ما قد التحقّق فلا شترط التواتر في نقل لفظ القرآن إجماعاً وظهوره لم يصرح به لأنه المتفاهم في العرف وأما قيد اللفظ فلأن المراد بالكلام الملفوظ

كالخلع

قوله وفيه جباية غايته ما يجعله ولو لم يزل على الهزل عند الهزل بركة من قوله هو المخطئ وهو الذي يتعلق به منع المال والحجب **قوله** مستحب **قوله** أو فوا بالعقود إشارة إلى أن من شاتخار وبين من استقامت القضاة الذين كذا في أصول فخر الإسلام **قوله** أو فوا بالعقود إشارة إلى أن من شاتخار وبين من استقامت القضاة الذين كذا في أصول فخر الإسلام **قوله** أو فوا بالعقود إشارة إلى أن من شاتخار وبين من استقامت القضاة الذين كذا في أصول فخر الإسلام

يدل عليه ذكر الإعجاز والسورة ونظام العرف ولا يريد أن يكون
منزلا لفظا لا معنى ذلك محال فان المعنى لادنة ومقصودة
بل ان يكون منزلا لفظا ومعنى لا معنى فقط في الثاني منه على ذلك
فليتنبه **قوله** وكذا المنسوخ تلاوته لا يقال كما ان الكلام ملفوظا
كذا من الكلام ما هو معقول كالكلام لنفسه فلم لا يكون المراد ما يتنا
ايضا لا نأقول الملفوظ مراد هنا اجماعا فلا يكون المعقول مرادوا
يلزم عموم المسترل ولا نأقول المعجز سورة منه يدل على انه الملفوظ
لان الإعجاز صفته كما عرف **قوله** ان كان للبيان يعني من فيه لان
يكون جنس لسور القرآنية عينه أو بعضه أو كلها بعضها منه
أو عينه هو كل القرآن **قوله** أي ان لم يردها ما في عرف المتشعبة
والأقنعة هذا دليل على ان المراد بالسورة ما في عرف المتشعبة
لزم له وتوجيهه ان عرف المتشعبة ان يعتبر في السورة كونها
من القرآن وهذا امر نفلي وان المراد ههنا ذلك اذ لو كان اعم من ذلك
ومتنا ولا سور الانجيل كان المعنى هو الكلام المنزل المعجز سورة
مطلقة ولا يلزم منه ان يكون المعجز هو ليحترز بكونه معجزا عن سائر
الكتب السماوية واذا قيل ويكون المعجز منه حصول الاحتراز من
منه لا من المعجز بدونه وقد قال قبله ان الاحتراز عن سائر الكتب
السماوية كسور الانجيل بلفظ المعجز فذلك دليل على ان المراد بالسورة
ما في عرف المتشعبة فذكر منه ح للتوضيح لا للاحتراز **قوله** من
القرآن أي لاخراج نحو سور الانجيل عن السورة المذكورة لا عن
تعريف القرآن فان خروجها عن تعريف القرآن يفسد الإعجاز كما

قوله لان منزلة هذا الدليل يقوم على القرائات
الشاذة ايضا قوله من الإعجاز لانه عبارة عن عدم
الاتيان بثبوت قوله وان كان للتبيين بان كان
بعضا من جنسه لانه لا يخصصه متجه
قوله ليس لازما بنا الحفاء وجه إعجاز ولهذا
اختلف فيه

مرافا لحاصل ان المعرف هو الكلام المعجز الذي جميع السور القرآنية
عينه أو بعضه لان ذلك الكلام لا وجود له وقد خرج النسيانية
السورة المطلقة الشاملة لان ضمير منه للمعجز ولا معجز في سور
غير القرآن **قوله** بالمراد ولولما هيبة الاصطلاحية فالجواب الآتي
غير هذا لان بناءه على حصول تميزه لا على حصول الصورة والتميز
اعم لجواز حصوله بالإشارة أو بالأجزاء الوجودية **قوله** والجواب
وبه يعرف ان ما قاله القاعاني ان من ان الإعجاز ليس ذاتيا للقرآن
لانا نفعل الكتاب مع الذهول عن الإعجاز ليس بشئ لان الذاهل
من لم يعرف ذلك من الكلام ولم يخرج في ترتيب التحصيل على سقاة
الواجب والافقد عرف ان ذاتية التميز به في حد ذاته وأول كل
شيء هو إعجازه الذي به وجب تباعه ولا سيما وقد تحقق ان ماهيته
اعتبارية فاذا قال الثقة ان الاعتبار اعتبار الامر القلاني ذاتيا لا
المنع في ذلك لان الحكاية لا يمنع ولا حاجة الى تصحيح النقل للثقة
فيندفع نظره عن التحقيق وقال ايضا ان الآية وما دونها
بمعجز وصلا عن كونه ذاتيا وسيجي في صفحة الآية انه معجز اذ
اعتبر انتظامه مع طرفيه ولين سلم فالذاقي إعجاز سورة من
لا إعجاز كل لفظ وكلمة وذلك صادق وما دونها **قوله** الحصار
لانه جعل المشهور احد قسمه المتواتر فيكون شبهة احتراز عن
على قول غيره يكون المتواتر احتراز عنهما وبلا شبهة يكون تأكيد **قوله**
كساعات مما اختص مصنف ابن مسعود مما نقل بطريق الشهرة
قوله او كلمة من من حيث كون قيد الحيشه مراد في التعاريف يعني

لا المعجز الذي جميع سور قرآنية كانت
او انجيلية او زبورية او غير ما يكون عينه

ان يراد ان اطلاق اسم المعرفة على ما صدق عليه المعرفة انما يكون
من حيث تحقق هذا التعريف فيه وصدقه عليه فانما يكون قولنا
الحمد لله رب العالمين قرآنا لوالاعتبر فيه القيود الثلاثة المنزلة
والمكتوبة والمنقولة بالتواتر فاذا قيل ذلك شكر الم يكن القيود
الثلاثة معتبرة فيه وليس معنى اعتبار قيد الحيشية ان يكون مكتوب
او ملفوظية من حيث هو قرآن فانه عكس المقصود كما زعم القائل
فاجاب عن سوال التسمية بان مكتوبته ليست من حيث انه قرآن
بل فاصلة ومتركبها على ان الفصل والتبرك بها لا يمنع اعتبار
قرآنيته لان النزول لذلك وكذا جواب عن سوال انها لو كانت قرآنا
يجهر بها بانها انما يجهر بها لو قرئت في الصلوة على انها قرآن بل
انها مبتدأ بها للتبرك وفيه لمنع الاخير ايضا **قوله** مالك كالمروية
الثانية عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** تواتر نقله لا تواتر قرآنيته
لان نقله في القرآن يشعرا لقرآنيته عنده **قوله** على مثل اي على
مثل نقل التسمية مما ليس من القرآن فيه بعد التوصية المذكورة
قوله حديث بن عباس هذا تغليب والافالمروبان عن بن عباس
رضي الله تعالى عنهما اثران لا خبر واحد ما روى في الكشاف انه
قال من ترك التسمية فقد ترك مائة واربع عشرة آية من كتاب الله
تعالى جل وعلا وثانيهما انه قال سرق الشيطان من الناس آية
قاله حين ترك التسمية **قوله** ابي هرير رضي الله عنه روى ابو
هرير رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال فاتحة
الكتاب سبع ايات ولاهن بسم الله الرحمن الرحيم وقال ام سلمة

رضي الله تعالى عنهما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاتحة
وعند بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين آية رواها البيضا
في تفسيره **قوله** والاحاديث المراد جمعها على التبرك لانها في برادة
متركة ولان الفاتحة نزلت مرتين فكان لها اسمان اول تغليب
غير البراءة عليها او لا اعتبار ما في النمل ايضا فهذه اربع اوجه
قد قيل بها **قوله** احاد ويمكن التوفيق بين قوليه بان الآية الواحدة
المنزلة للفصل والتبرك جعلها مائة واربع عشرة باعتبار مواضع
الفصل التي انزلت له واعتبر عدد التبرك في المتروكة ووفوق الشا
بينهما بان قوله سرق الشيطان من الناس آية قال ذلك حين ترك
من سورة فمراده تسمية تلك السورة ولذا كانت آية مائة **قوله**
والاحاديث يمكن ان يكون سببها الى الفاتحة لكونها اول
سورة مبتدأ بها والتوفيق انها آية تامة ان عدم مطلق الآية
وبعض آية ان عد الآية المختصة بالفاتحة **قوله** فاقطع بها حاصل
الجواب ان القطعي المستعمل في الاعتقادات هو الذي لا احتمال
لغيره اصلا وذلك هو الموجب لتكفير الخصم ومنه القرآن المجمع على
تواتره اما القطعي المستعمل في الاصول بمعنى ان لا احتمال لغيره
احتمالا فاشيا عن الدليل فذلك لا يوجب انكاره التكفير ومنه
القطعية المجتهد فيها في البسملة من الطرفين **قوله** هذا القطعي
الذي قطعته مضمونه عند صاحبه لا مقطوعة **قوله** محال ان
شرعيان اي متفقان باجماع اهل الشرع **قوله** والوقوف الوقوع
لا يوجب وجوب الوقوع حتى يستلزم جواز عدم الوقوع منع الوقوع
المراد

قوله لا يقال السوال للردف ولا الجواب منه

قوله تنه اختلاف القرآت ومنه الوقف وعدمه في قوله تعالى عز وجل
وما يعلم تأويله الا الله فلا يندرج تحت القرآت السبع الواجبة
التواتر حتى يفترض بان الاختلاف فيه يفضي الى التناقض بين
القرآت بين المتواترين كما مر مع جوابه **قوله** لنا انه قرآن آه ولهذا
التردد او عدم التواتر لم يقطع بكونه قرآنا فلم يحير الاختلاف في القصة
عليه بخلاف العمل به لا يقال وجوب العمل بالخبر غير موقوف على ثبوتها
فمن اين اشترط الشهرة لانا نقول لم يشترط لان وجوب العمل مطلقا
يتوقف عليها بل لان الزيادة به على حكم الخاص القرآني نسخ فلا يصح
نحو الواحد **قوله** يجب العمل به فان قيل المدعى في اول المسئلة كان
جواز العمل بالقرأة الشاذة والدليل ان وجوب العمل فلم يرد على الدعوى
قلنا اذا انتج وجوبه فقد انتج جوازه او الوجوب حصل بعد تقييد
الجواز المذكور ثمة بالاشتهار فان الوجوب بعد لا ينافي الجواز قبله
او الوجوب فيما اذا لم يعارضه امتناع العمل به فالحكم في مطلقة الجواز
او المراد هنا وجوب العمل بطريق الجواز فان الجواز للجاز ضروري كما مر
وفي الاخير هنا بحث **قوله** مطلقة آه ومقيدة كالامر وسبحي حكم في
المقام الثاني ان شاء الله تعالى جل وعلا **قوله** واحتمال البيان
قيد الاحتمال بالناسي عن الدليل كالمجاز مع القرينة لان الاحتمال
الغير للناسي كمولاهما غير منقطع عن الخاص وغير قاص في خصوص
وقطعيته خلافا للمشايخ سمرقند واصحاب الشافعي رحمه الله وبين
الاحتمالين عموم وخصوص مطلق فان الاحتمال للناسي عن الدليل
لخص فنيضه اعم كما عرف قال القاعاني لان نزاع بين الفريقين معني

اقوى وفيما عارضه
قوله اوساقة من الرسول صلى الله عليه وسلم وهو القائل
قوله اقول لان الكذب فيه يفضي الى الكفر

لان الثاني للاحتمال ينفي الناسي عن الدليل كما قلنا والمثبت له ثبت
غير الناسي عن الدليل وليس بشي ولذا لم يلتفت المؤلف اليه لان
النزاع ليس في اثباته او نفيه فقط بل في ان ثبوت الاحتمال اعم
كاحتمال المجاز بلا قرينة قاص في قطعية المدلول ومورث لطنيته
ام لا يظهريه في جوار تقييد بالادلة الظنية وفي اثبات نحو الحد
والقصاص به او في المعارضات المحوجه للترجيح فالنزع حقيقي لا
توفيق بين المذهبين كما ظنه الا ترى الى تمسكنا في باب العام قبل
التخصيص في انه قطعي واحتمال المجاز لا ينفيه كالمخاص وتمسكنا في
رحمة الله بانه يحتمل للتخصيص والمجاز بخلاف الخاص المحتمل للمجاز
فقط وجوابنا ان احتمال المجاز بعد عدم اعتباره لافرق فيه بين
قلته وكثرته في حق القطع فهذه المباحث تدل على ما قلنا **قوله** كما
في المجلد آه يريد ان المنفي احتماله بيان التفسير لبيان التقرير بخوطابي
يزيد نفسه ولا بيان التغير عند قيام الدليل على سبيل المجاز نحو
انت طالق شتين اذ مقتضاء وقوع الواحدة لولا العدد لمقارن
به قال القاعاني وفيه بحث لان الخاص قد يكون بهما يحتاج الى تبين
المراد منه وليس بشي لان الاتهام ليس في مدلوله بل اوصاف
مدلوله كما علم في بحث فخر رقة كيف ارادة المعين من نحو رجل
بجاز فهو المحتاج الى البيان **قوله** الفصل الاول في الخاص الخصوص
عبارة عما يوجب الانفراد ويقطع الشك فاذا اريد خصوص الجنس
قيل انسان لانه خاص من بين سائر الاجناس واذا اريد بخصوص
النوع قيل رجل لانه خاص من بين سائر الانواع واذا اريد

قوله بقينا

قوله واكثر فانتفاها بعد كذا لا يابى على
عدمها في ذلك مفهوم العدد لا يتولى
اذا لم يراد المحل الطاهر كما لا يتولى
في الطاهر الذي واقع فيه حيث يمكن ان يبقى منه في
ذلك قوله وسير عام جواب انه كما ان الله تعالى على
شهرين وبعض الثالث في قوله تعالى في بعض الآيات
يطلق بآية قوله على قرين وبعض الثالث قوله ويا
الذين آمنوا ان الله تعالى في قوله تعالى في بعض الآيات
ان الله تعالى في قوله تعالى في بعض الآيات

العين قيل زيد لانه خاص من بين سائر الاعيان لا ظنا ولا تخميناً
فهو **قوله** بامرهما آية اي بامر الركوع والسجود إشارة الى دفع ما قاله
القاعاني معترضاً لم لا يجوز ان يكون حديث الاعرابي بياناً للجمل قوله
تعالى جل وعلا اقيموا الصلوة وذلك لان الطهارة صفة الركوع
والسجود الثابتين بامرهما فان الحق الطهارة بالصلوة بدوئها
الحقت الصفة بدون الموصوف وان الحق بعد الحاقها بامرهما
يكون هذا المحقق بامرهما ثم المجموع بامر الصلوة فهذا الكلام في
الحاق الأول واذا افسد فسد الحاق الثاني لتوقفه عليه واذا
فسد الحاق المجموع تعين الحاق مطلق الركوع والسجود الا ترى ان
الحاق في جميع ما يتعلق بالصلوة ان كان الحاقها كان متعلقاً
خبر الواحد من السنن والاداب المتعلقة بالصلوة واجبة وليس
كذلك **قوله** جاحده اذا خلا في احد في ان لا يكرر جاحده لان الحاق
لا دليل ظني **قوله** ووقعها جواباً شكاً توجيهه ان يقال انكم ^{الحق}
الفاحة بالقرأة على وجه الفرضية في صورة اقتصار القارئ عليها
قوله فلا ينافي ومن الجائز ان تصاف الفعل الواحد بالفرضية ولو
بالاعتبارين **قوله** حيث يحتمل العدد آية جواب ما يقال ان الطواف
ان كان خاصاً معلوماً معناه غير محتاج الى البيان كيف الحق به عدد
السبعة والابتداء من الحجر خير لواحد وان كان محلاً فيلحق الطهارة
قوله وان كان آية لا يقال تعين الحركة زائد على ماهيتها فيها من باب
بيان الاوصاف لبيان الذات فلا يتحقق الاجمال به والا كان الحاق
بخصوص النوع او الجنس محلاً لانا نقول الامر كذلك الا ان الاجمال هنا

يحصل

يحصل لنا بعد الاجماع على ان الابتداء من محل معين هو المراد بالقول
ولم يجوز واحد منهم لابتداء من اي موضع كان وقالوا الابتداء
من غير الحجر مكروه وفسد حيث علم به ان حقيقة الحركة من حيث
هي وكيفما تحققت غير مرادة بل حركة اعتبر تعين مبتدئها **قوله**
وتعنيها به يعرف فساد المنع الاخر للقاعاني وهو منع في الجملة بالنسبة
الى المبتدأ **قوله** وتعيين التاميم وكذا لا يلحقان بالمسح فرضاً بالاجماع **قوله**
او الاكمال آية كما في نحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضغ ^{سبعون}
شعبية افضلها قول لا آله الا الله وادناها امارة الاذي عن
طريق المسلمين **قوله** فاحد الثاني لانه وان كان قطعي النبوت
كان ظني الدلالة فلم يجب العمل بظاهره في حق الفرضية بل بما ^{يقين}
به **قوله** كما لا يقتدأ حيث لا في الركوع والسجودين بل والقيام من
وجهه ولم يبق الا القرأة بخلاف ما فاق الركوع ايضاً **قوله** والمفهوم
آية جواب عما يقال ان الحكم اذا ترتب على المس يكون الماحذ عليه ^{فذلك}
الحكم انما يقصد لتلك العلة والقصد لها نية ولذا وجبت نية تكرار
القتل في تحرير الرقبة ولا في الصيغة بين قوله تعالى جل وعلا ومن قتل
مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وبين قوله
تعالى جل وعلا اذا قتمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية **قوله** وقرئ طين
القبيلين ذكر للفرق ثلاثة طرق وانما اعتبر عن الثانيه بقوله بما تقر
وعن الثالث لقوله وقيل إشارة الى ان الأولى لان الثانيه في الحقيقة
لا يتم الا بالاول الى الاولى واتمام الثالثه محتاج الى مقدمات وهي هي
كاشباح خالية كما سيتضح منه **قوله** لا إشارة اي لاشارة النعم المذكور

في

قوله وقدرى جواب آخر عن الحاق الابتداء من المجمع
الحاق منه
مخوله كما شرط ما لان رحمه الله وهو قول ابن
والقول القديم للشافعي رحمه الله تعالى

س

في الآية فان المقصد من لوازمه وموضوعه الاصل في شرط مطلق
 المقصد بذلك و تعيينه مستفاد من السياق والادلة الاخرى
 او بانه اشتراط المقصد لا قال به الا بذلك التعيين وهذا كما يستدل
 بقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات على اشتراط المقصد
 في كل عمل مع ان الادلة الحديث الا على مطلق المقصد وبذلك
 يندفع نظر الفاعل في ان اشارة الآية الى مطلق المقصد لا المقصد
 المطلوب وهو قصد استباحة الصلاة ^{قوله بطريق التعزيز} ولذا
 نفى النبي صلى الله عليه وسلم غلاما صاحب الجلال لان النساء كثيرا
 يفتتن به والجمال ليس بفتنة ايضا تعزير مثله ^{قوله} كالرجم اي
 كما ان جمع الرجم مع الجلد في الشيب منسوخ وذلك في شرط هذا الحديث
 قوله صلى الله عليه وسلم والشيب بالشيب جلد مائة ورجم بالجماعة
 فان الجمع بينهما منسوخ اجماعا فكذا الشطر الاخير ^{قوله} القليلين اعلم
 ان المراد بالقليلين ملحقات الحسن لذاته واحسن غيره لا الواجب ^{والسنة}
 مطلقا ^{قوله} لئلا يتركوا المشروعات ^{قوله} نظره ان علماءنا جعلوا المايمة
 الاصبع او الاصبعين في مسح لراس مستعملا لانه في حق اداء المفروض
 ولم يجعلوه بمد الاصابع الثلاثة للاستيعاب مستعملا لانه في حق اداء
 المستنون رعاية لحق التبعية كادامسح الاذن بتبعيته الراس
 بما به هذا عند الموضع لنقل الماء من مكان ^{المكان} اما في مسند اذ خال
 الراس لانه لا يصير مستعملا في حق المفروض ولا في حق المستنون
 لان المصباح لا يزال العضو والاستعمال بالمزايلة ولا مد حتى يعتبر
 قصير المزايلة به ^{قوله} وساوى آه وانما قال وساوى فرض الوضوء وفيما

سبحي التساوي واجبا للصلاة ولم يقل تساوى الوضوء الصلاة في كون
 مكمله واجبا ليندفع ما قبل عليه ان المساواة بين الصلاة والوضوء
 انما يلزم لو لم يثبت الفرق بوجه آخر وهو عدم لزوم الوضوء بالندراو
 الشروع ولزوم الصلوة بهما قوله وان اريد آه لا يقال يكون اعلى
 من انتم ترك السنة لان المعلوم نوعا من الاثم بعد ترك الواجب
 المعهود هو انتم ترك السنة ولا نوع معلوم بينهما ^{قوله} ومن سوى آه
 بين المراتب الاربع او بين كل مرتبتين متفاوتتين من الاربع ^{قوله}
 وقيل آه وهذا القول اعم من الاولين لتناوله الفرق بين واجبات
 الصلوة وسننها مثلا وكذا بين واجبات الحج وسننه دون الاولين
^{قوله} من وجهين آه نظر الى الاعتبارين حيث نزل القطع منزلة
 الظني وبالعكس ^{قوله} معارض آه بما روى انه صلى الله عليه وسلم
 شمس لراس في وضوءه فتذكر بعد فراغه فمسح ببلل في كفه واما
 خبر التسمية فبقوله صلى الله عليه وسلم من توشأ وسبي كان
 ظهورا لجميع اعضائه ومن توشأ ولم يسم كان ظهورا لما اصابه الماء
^{قوله} فان استعمال آه نحو لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد ^{قوله}
 حديثها وهو قوله صلى الله عليه وسلم لاصلوة الابفاتحة
 الكتاب وسورة معها ^{قوله} والاصابع آه وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم خللوا اصابعكم قبل ان يتخللها فان جهنم ^{قوله} قرينة المجاز
 حيث ذكره في موضع التشديد والتهديد لا في موضع الترغيب
 والتقريب ^{قوله} الحديث السعي وهو ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا
 قوله ان الخلع اي عندنا وعند مالك والمزني واصحاب الشافعي رحمهم الله

قوله كما جاز الوعيد وهو من زاد على هذا ان نقص فقد
 تعدى علمه

قوله في كذا ورد في نسخة جاز لاصلوة الابفاتحة الكتاب
 بدون ذكر السورة منه

قوله ان فعلة وهو القبول اسمه ما سبق وهو الطلاق ومن دلالة الآية
سياق الآية في الطلاق وبيان انواعه واحكامه وسبب نزوله
بيان ان الخلع الواقع من اي تصرف قد ذكره بعد لشرع في بيان الطلاق
بل ابراز الكلام في جواب من يطلب حكم الخلع في صورة بيان الطلاق
وبهذا يتضح سقوط ما قال القاعا في من ان فعلة القبول بالاجماع
من اين يفهم من فعلة الطلاق اذ الكلام في ان القبول منه طلاق
ام لا فاني منافاة بين كون فعلة القبول وبين كون قوله الطلاق
سياق الآية ومقصودها **قوله** وسبب نزول الآية جوابا لشك
وهو ان يقال المذكور في الآية الطلاق على المال والبحث هو الخلع
لا ذلك فان الطلاق على المال طلاق بالاجماع لا قال بل بانه فسح قوله
ولا يلزم منه آية من جملة على الخلع او من ذكر الخلع بعد الطلقتين
وقيل المطلقة المحوجة الى التحليل **قوله** للثاني آية اول الاول وفي الجملة
تنويعا للطلاق الى ما بما ليس بما لا وانما ذكر الثاني لتقريب من الخلع
صورة والسند ليس من لوازمه اخصار المنع عليه **قوله** الطلاق آية
جواب عما يقال انما يكون تنويعا لو صدق الجنس وهو الطلاق على
الخلع فقال يصدق لانه طلاق بعوض فكان الطلاق بعوض نوعا
له قسمان الخلع والطلاق على مال **قوله** عن التعقيب آية الجزائية
والتفصيل والخروج الفاء في قوله تعالى جل وعلا فامساك بمعروف
او تسريح باحسان عن التفصيل الى التعقيب في التعداد والظاهر
العكس في الموضعين **قوله** وقال آية وهو قول احمد والصحابة رضي الله
عنهم **قوله** فسح في احد قوليه ولا ينقص به عدد الطلاق يعني ان

ظاهر في انه الطلاق

ذكره الامام البرغري رحمه الله تعالى

يخلعها

خلعها مرارا في عقد النكاح بينهما بغير تزوج بالزوج الثاني
واصح قوليه انه طلاق باين **قوله** هو آية وذلك مبني على ما مر من ان
الخلع يصدق عليه الطلاق بعوض فلا يقال احد النوعين الطلاق
على المال لا الخلع **قوله** وذلك عين آية رد ما يقال وصله بصدر الآية
كما ذكر في التفسيرين في ترتيبه على الخلع **قوله** وحديث ابو سعيد وهو
قوله عليه الصلوة والسلام المختلعة يلحقها صريح الطلاق مادامت
في العدة **قوله** ولا يقتضي آية جواب عما يقال لو كان الفاء مفيدا
لشرعيتها مرتبة على الخلع لما فهمت مشروعيةها مطلقا ولا يفهم
الامر لآية وذلك الجواز ان يفهم مشروعيةها ووقوعها من
التسريح كما في رواية ابى زرر بن اوما بعد الفاء لكن الفاء ما ترتبها
على صدر الآية وهو لطلاق المتناول للخلع لكونه احد نوعيه
ولذلك ترتبها على الخلع ايضا كما مر او الاجماع دليل يفهم منها اولا
وكذا الخبر المشهور **قوله** وكما في اشتراط آية اما اشتراط الشهوة في قوله
صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود واما حرمة الجمع في قوله
صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها وعلى غنى
ابنة اخيها وعلى ابنة اختها وشهرة الحديث الاول مذكورة في شرح
الهداية والثاني في متن الهداية فالحاق هذا الجمع بنصوص فالتكوا
كالحاق حرمة الجمع بين الاختين بقوله تعالى جل وعلا وان تتجمعوا
بين الاختين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي
وشاهدي عدل فانما لم يشترط الولي ولا العدالة به لانه فمحول
بين الادلة المجوزة للنكاح بغير الولي والعدالة وتنبه على ما اذا كان

منع من الاقتداء بحجاب عما يقال ورود الاعتراض
بين الكلامين لا نكاح في العطف بالفاء بينهما متنة

النكاح لامة او صغيرة او مجنونة فان المرأة متصرفه في خالص حقتها
وهي من اهلها وعلى اشتراط العدالة لثبوتها لا لانعقادها فان
العائت بالفسق ثمرة الاداء لا التحلل المبني على الولاية فان للفقهاء
ولاية على نفسه وكذا على غيره **قوله** ككفارة الحق ^{اليمين} النصوص المطلقة
عن قيد التتابع بالمقيدة **قوله** من حيث نفى حيث قال لامهر اقل
ولم يقل والاكثر **قوله** حتى ينكح ويستحقق ان معنى الابطال الذي ذكره
فخر الاسلام رحمه الله ههنا زيادة شئ على موجب النص بالنص ولا
دلالة للفظ الكتاب عليه بوجه واثبات ما لا دليل عليه لان المراد
بالابطال نقض ما يقتضيه النص وتغييره كما في الامثلة السابقة
فليفهم هذا الموضع هكذا **قوله** كل الاكل اه وحل الاصطبا بعد
التحلل والخروج عن الحرم وحل البيع بعد صلوة الجمعة كل ذلك حل
سابق بالسبب السابق **قوله** باشارته آه اشارة الى ان دلالة حديث
اللعن ايضا بالاشارة لا بالعبارة كما ظن اذ الكلام لم يسبق لبيان
التحليل **قوله** مغيبا به لان ذوق العسيلة منه لعدم العود ورافع
عدم العود اثبات له ولا شك ان العود امر جديد حادث ومسبب
المحدث حادث فيكون التحلل الحاصل به حلا جديدا حادثا فبذلك قلنا
بمحليته بخلاف رفع الحرمة بنكاح الزوج الثاني في الآية فان رفع
عدم الحل فيها اثبات للحل ايضا لكن الحل الثابت به ربما يكون حلا
اصليا لاحاديا ويكون معنى اثباته رفع مناهيه كما مر من امثلة عود
الحل الاصلي وبذا يظهر الفرق بين الحديث والآية **قوله** فيضنان اليه
والحاصل ان هنا واسطة وليست الآية واسطة فتأمل **قوله**

والمستند الى السبب آه جواب عن سؤال ثان **قوله** لم ثبت بالآية
فيهذا اندفع الاول لان من الاسئلة الثلاثة وبقي الثالث **قوله** بل هو الى
سبب العود اه ولكون ذوق العسيلة سببا مفضيا الى العود
المحدث علم ان انهاده باثبات ضد المغيبا حتى يغسلوا وحتى
تستأنسوا لا بمجرد الانهاده كما في الآية **قوله** وحتى تستأنسوا ايها
امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا **قوله** والزوج يعني لنا
ان نمنع كون النكاح مجازا في العقد فربما كان حقيقة شرعية
قوله اذ لا يكاد تغيل لبعد المجاز سواء كان بمعنى التمكين او لا **قوله**
ورفع الشئ جوابا لشكال هو ان انهاء الغاية للحرمة رفع لها واثبات
الحل ليس بذلك **قوله** كحتى يغسلوا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى الآية فان الاغتسال يدفع الجنابة باثبات الطهارة
والاستيذان برفع حرمة الدخول باثبات حله الجديد اذ الحل لم يكن
هنا موجودا قبل الاستيذان اصلا والدليل ضد للنهار غاية لرفع
قوله ولما ثبت شروع في الجواب عن السؤال الثالث للمحدث والشافعي رحمه
قوله فبعد الثلاث شروع في دفع السؤال بلزوم اثبات الثابت ^{والجواب}
عنه بوجه ثلاثة **قوله** واشترط دعواه جوابا لشكال وهو ان
يقال لما لم يملك لم يشترط دعواه **قوله** حرمة خالصة له قال الامام
عبد العزيز النكتان مشتركتان في الاستدلال بكمال الجنابة ^{بغير}
بان الاستدلال في الاولى باطلاقة وفي الثانية باستقافة وفيها
بحث ففي الاول انا لانم ان الاستدلال في الاولى بكمال الجنابة على كمال
الجنابة بل باطلاقة عن قيد خبر النقصان على كونه خالصا عنه

جل وعلا عرفوا واقتضاه ذلك نقل العصمة الى الله تعالى هو المفهوم
 من ظاهر عبارة فخر الاسلام رحمه الله ولا تعرف فيه لتوسط كما في الجزاء
 او كمال الجنايه وفي الثاني ان الاستدلال بالاشتقاق على انه جزاء محكم
 كاف لتلك الجنايه لا على انه كذلك في نفسه ليلزم منه كمال الجنايه
 لكن ذلك يستفاد من اطلاقه كما قلنا **قوله** فيشير الى طاهره **قوله** الخ
 قال لاطلاقه اشارة الى ان اشتقاق الجزاء بالوجهين لما اقتضى كماله
 فلا يخفى ان ان يعتبر كماله بالنسبة الى تلك الجنائنه التي تسببت للجزاء
 بمعنى ان هذا الجزاء كماله بالنسبة اليها ومن حيث انه جزاء لها وهذا
 لا يستدعي كمال الجنايه بل الجنايه كيفما وقعت يكون كمال الجزاء معتبرا
 في كونه جزاء لها او يعتبر كماله في نفسه ولا شأن ان اعظم الخطيئتين حيث
 هو غير عظيم بالنسبة الى سببه والواجب ههنا الاعتبار بالذات
 لان الفرق بين الامرين ذكر الجزاء مضى فا الى سببه او ذكره مطلقا
 ولما ذكر الجزاء هنا مطلقا علم ان الاعتبار كماله في نفسه وذلك يستدعي
 كمال سببه الذي هو الجنايه فلذا قال لاطلاقه يشير الى كمال المستدعي
 لكمال الجنايه وما قاله يشير الى كماله مطلقا فليفهم وليدفع به
 ما قاله القاعا في معترضه بقوله وفيه نظر وبينه في الحواشي بان
 كماله معتبر بحسب الجنايه فلا يستدعي كمال الجنايه **قوله** ان عصمة المالك
 آه لان النصوص اذا لم يعلم تاريخها يحل على المقارنة **قوله** ولا يترادف
 وكذا في خبر المسلم يرد للمالك ولا يضمن لعدم العصمة للعبد **قوله** صفة
 المالك اذا المالك فاعل وهو علة والمحل شرط ولا اعتبار للشرط مع وجود
 العلة والمسئلة في الجوامع **قوله** بالاستيفاء فلا يتقبل انتقالا تاما

قوله وقد اجاب الجواب بالاشارة الى قوله فانه
 منه هذا القول رحمه الله

ان كانت فائنة

قبل المقطع ويجب الضمان **قوله** بالاستيفاء فلا يتقبل انتقالا **قوله**
 من الاسولة منها ان نقل العصمة من العبد الى الله تعالى جل وعلا
 بوجوب الاباحة كما في الاحتطاب فلا يوجب المقطع ومنها ان السرقة
 لما اوجبت نقل العصمة الى الله تعالى جل وعلا فلا يسحق المسروق
 عنه الاسترداد ومنها ان موجب الانتقال هو السرقة فيجب ان لا
 يضمن وان لم يستوف المقطع لتحقيق العلة ومنها ان عدم الضمان
 لو كان مع الاستيفاء لكان المقطع علة له لا السرقة وهذا خلافا
 للمعقول والمنصوص **قوله** كطلق اللفظ وهو اللفظ المفيد فايدة
 تامة فلا يندرج المفرد تحت الانشاء **قوله** والمستعارة جواب عما
 المستعار في قوله تعالى جل وعلا والمطلقات يترتب عن والودات
 يرضعن اولادهن حيث قيل في تفسيرهما التبر بصن المطلقات
 وليرضع الولادات ان كان مجموع الجملة لم يناسب ولم يقل به احد
 يذكر ههنا ايضا وان الفعل فهو خبر مبتدأ فكيف وقع الانشاء خبرا
قوله المقدراي ان لم تستحي تضع ما شئت اذ ليس محل الطلب **قوله**
 كعكبة استعارة الامر والنهي للخبر **قوله** مقدرة اي منذر ابن زيد
 وهو حصل لكونه ظرفا بخلاف كيف **قوله** لامعة اي لامع خبر المبتدأ
 بل مع خبر قسم الانشاء **قوله** لان الدليل آه وهو ان الثبوت للغير
 فرع الثبوت في النفس ولا ثبوت للانشاء في نفسه فكيف ثبت
 للغير **قوله** من وجه ونحو وحل الله البيع وحرم الربا وكتب عليكم
 الصيام وبالجملة ما يكون المحكوم به في خبر الشارع هو الحكم الشرعي
 وانما قال من وجه لانه مبني على حقيقة خبرته من وجه اخر لا فائدة

ثبوت الحكم الشرعي من غير جعله مجازا عن الانشاء والاصل عدمه
 لكن الحق الحقيقي بالقبول هو الاول لانه اخبار عن وقوع الحكم فيستدعي
 تحقق وقوعه وحين لم يتحقق قبله اذ الفرض ان لاخطاب يقتضيه
 غيره لم يكن الاقتضاء مستفاد الا منه ولا نفى باستعارته
 عن الطلب الا ذلك **قوله** وهذا اصح فعني قولنا كيف زيد اصحيح ام
 سقيم زيد فالخبر في الحقيقة صحيح وسقيم لاهامع الهرة كما لو ذكر
 مفسره وكذا اين زيد ومتى القتال وغيرها فعلى هذا لا بد من تاويل
 الامر ونهى الواقعين خبر المبتدأ بنحو مقول فيه قول جمهور النخاعة ان
 خبر المبتدأ لا يقع انشاء لما بينهما من التنافي وظهر فساد ما ذكره
 التفنناني في تاليفه **قوله** من غير عناية العناية ان يقال المراد غير
 كف صيغتي حيث صرح هنا **قوله** لغرضنا الاصوليين لان الخاص العام
 مثلا صفة اللفظ والامر قسم من الخاص كما مر آنفا **قوله** ومنه قول
 القاضي في بكرة اى من تعريف القائلين بالكلام النفسى وهو محتمل
 للاعتبارين ولذا فصله **قوله** هو القول انما حمل القول هنا على المعنى
 المصدرى لان المعرف من الاسماء القائلين بالكلام النفسى
 بخلاف القول المذكور في تعريف المعتزلة على ما سيجي **قوله** والطاعة
 اى واخذ الطاعة فيكون دورا من ثلثة اوجه **قوله** الثلاثة اى
 المأمور والمأمور به والطاعة **قوله** عما عداه بوجه ما والفرق بينه
 وبين الجواب الاول ظاهرا المعرفة بانه كلام لا يميز عن جمع عاده
 ولين سلمناه فهو علم لشموله كل تمييز **قوله** وتركا اذ من الجابزان
 يقال في قول المولى لعبده استغنى ان السقى لا يحتمل الصدق والكذب

قوله الدال عليه اى على الاقتضاء المذكور الى اخره
 او يكون المراد من المحدود حقيقة الامر وما اخذ
 في المحدودات منه

اما ما بين

اماما يفهم منه ان ترتيب الاستحسان على سقيه والاستقباح
 على ترك سقيه فيتمثل الوقوع واللاوقوع من حيث هو **قوله** لم
 يمكنهم مطلقا بصدقه على الطلب النفسى وهم منكرون لكونه
 امرا او لوجوده ولتناوله الطلب بالقرآين بل وعرفوا بذلك لغرض
 بالطلب بالفاظة المخصوصة كما عرفوه بالارادة بالصيغة **قوله**
 ومنه قول القائل فصله عما قبله لانه مراد ايه المقول مثلا و مراد
 به المعنى المصدى يختص بالطلب بذلك اللفظ لان التعريف ^{للمعتزلة}
 وليس عندهم كلام نفسى فالامر الذى هو قسم من الانشاء لا يكون
 الالفظيا وبذلك ظهر فساد قول القاعاني ان المراد به المعنى المصدرى
 قطعاً **قوله** وما من الحاكم لما ذكره في الجامع الصغير اذ قال ان بعث
 لك ثوبا لا يحنث الا اذا قصد البيع للمخاطب **قوله** لو كانت وبعده
 لان صيغة افعل ليس رديفا للطلب عن غير المخاطب ولا للطلب
 فى سائر اللغات **قوله** من لغة العرب ما اختصا من تعريف بلغة
 العرب فالفساد فيه بل لا بد منه لان المقصود فهم مراد الالفاظ
 العربية لمعرفة احكام الشرع المستفادة من الكتاب والسنة لا غير
قوله ولا يريد اما استدلال على كونه امراد فوالما يقال انه ليس امرا
 لانه ليس بطلب وكيف يطلب ما بغضى الى هلاكه **قوله** بما ضرره
 وهو ميل ببيع اعتقاد النفع الى اخره لا ينافى علم الله تعالى جل وعلا
 بانه لا يقع منه لسوا اختياره فان العلم يطابق الواقع لا الارادة
قوله والفرق بين الارادة وجه الفرق ان ارادة الله تعالى جل وعلا
 انما يتعلق بوقوع نحو ايمان ابي لهب لا مطلقا بل ان اختار ذلك النقيض

للمعتزلة

من الفعلين الماضى والمضارع منه

٥

باختياره لئلا يلزم الخبر فاما جاز عدم وقوعه بسوء اختياره
 لعدم حسن الاختيار بخلاف ارادة العبد فانه صفة مخصوصة
 لاحد المقدورين بالوقوع فلا بد من ترتيبه عليه فلذا فسر ارادة
 الله تعالى جل وعلا بنفس الامر بالميل المذكور لئلا ^{بسبب} يتخلل
قوله من غير اي من الله تعالى جل وعلا وهي الامر والميل التابع لا اعتقدا
 النفع مثلا **قوله** لا يجوز ولان عدم الوقوع اذا لم يجوز ليس بخلفا
 لارادة الوقوع ان اختار فلا تفسرها بالامر **قوله** عدم الوقوع
 فان الله تعالى جل وعلا اذا اراد الوقوع بالاختيار يجب الوقوع
 به **قوله** والفرق بين الارادة من العبد اشارة الى ما ذكر في الكتاب
 من ان المعتزلة يفسرون ارادة العبد بانها صفة توجب للحل لا
 لاجلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه وارادة الله تعالى
 جل وعلا قيل كذلك صفة زائدة على علمه وامره وقيل ارادته
 لا فعاله علمه بها بلا اكراه ولا فعال عباد امره بها فكان الارادة
 في الله تعالى جل وعلا نفس الامر وفي العباد غيره فانما ذهب
 المعتزلة البغدادية الى هذا الفرق لثبت لهم القول لجواز تخلف
 مراد الله تعالى جل وعلا عن ارادته فان المأمور به فعل اختياري
 وكذا المراد الوقوع بالاختيار فيجوز عدم الوقوع بسوء الاختيار كما جاز
 العصيان لما ثبت عندهم من قدرة العبد بالاستقلال وهذا
 افسد من تفسير مطلق الامر بالارادة لان فساد ذلك كان بوجه
 واحد وهو تخلف الامر على الارادة في الصورة المذكورة الجارية بين
 بين العباد وفساد هذا بوجهين الاول عدم ثبوت الفرق من

٢ يعني لا يجزئها فان قدر ان يؤمن
 باختياره لا ان يؤمن ان اختار وان لم
 يختار لم يؤمن فليتامع

الثاني ان نقيض الوقوع الذي يتعلق به ارادة الله تعالى جل وعلا
 اذا فسرت بالصفة المخصصة لاحد المقدورين بالوقوع بالاختيار
 لانه يجوز الوقوع بسوء الاختيار فلم يحصل بذلك غرضهم هذا اذا
 كان الفرق من المعتزلة القائلين بان الامر هو الارادة للمقول
 بذلك ويمكن ان يجعل فرقه هذا جوابا عن استدلال ائمتنا على ان
 الامر غير الارادة بنحو يمان الى لب حيث امر به وعلم انه لا يقع فكيف
 يريد فقالوا علمه بعدم الوقوع لا ينافي ان يريد ان لا يريد وقوعه
 بالاختيار لا وقوعه قطعا واجبا وعدم الوقوع بسوء الاختيار
 لا ينافي هذا فاجاب بعدم منع الفرق يمنع عدم المناقاة فان الارادة
 اذا تعلقت بالوقوع بالاختيار لا بد من ذلك الوقوع به وليس خبر
 التحلل الاختيار فان تحلله تحققه ولا ينافيه **قوله** على كل منهما
 يعني جملة بعض شراح فخر الاسلام على هذا وبعضه على ذلك ونحن
 اردنا التفصيل **قوله** حقيقة لان الصيغة لا تفيد غير الوجوب من
 النذب وغيره فانه مقصود في البحث **قوله** بالكلام حتى يستقيم
 له اثبات الصيغة ولا يلزم ان يكون للصيغة صيغة **قوله** وليس
 بخطا كما ظن زعماء بان المراد الامر من الوجوب والنذب صيغة تخصمه
 كما وجبت ونذبت **قوله** فلان المعنى من الامر في قوله الامر هل له
 صيغة فيستقيم له اثبات الصيغة **قوله** في حقيقة المقصود اية
 كيف وكن تاما نحو كن موجودا ناقصا قوله لمشيته يناسب مذهب
 الاشعرية حيث قالوا باستناد اختيار العبد الى اختيار الله تعالى
 جل وعلا وقوله ومخلوقا بلا شعوره ان كان الاختيار امرا وجوديا

يوجب الوقوع بالاختيار

قوله فابعد من المحرث لا اقتضا فيه كيف يكون
 مقدر الجبر

كالعقل يناسب مذهب لما ترديه فان الاختيار مخلوق المختار ولا
 يعمل بعين وقته على ما هو طبيعة الاختيار او موقوف على امر عديم
 به ثم المقابلة او نفس الاختيار عديم والمراد بالخلق التجدد **قوله**
 الى الوجود اي بالنظر الى فعل ارادته بنفس الوجود لا جبر لانه مراد
 على تقدير اختيار العبد اما انظر الى فعل ارادته ومشيئته بالاختيار
 ايضا فهو مجبور لا جبر الجادات ولذا كان اختياره ضروريا لا فعلا
 لتخلل الاختيار بينه وبين الاختيار وهذا معنى قولهم الفعل باختيار
 العبد تحقق الاختيار لا ينافيه وبهذا اندفع التناقض بين قولنا
 ههنا وبين قوله فما تقدم من ان تعيد وقوع الفعل بالاختيار لا
 يجوز عدم وقوع مراد الله تعالى جل وعلا على احد التوجهين ^{فلفظهم}
قوله في ثبوت مواد تحقيق حقيقته اللغوية في الاوامر الشرعية **قوله**
 والتسلسل لانه ان كان هذا المركب الحادث كان مخلوقا فاحتاج الى
 تكوين آخر يكن وهما **قوله** فلا يستقيم التمسك بانه لولا كون الوجود
 مقصودا به لما قرن الابدان بكلمة كن **قوله** دلالة النقصان يدفع به
 ان افتقار الصفات مثلا الى الحيوق افتقار الى الشرط فليس
 ذلك كما يظن نحن فيه **قوله** بالامر فان الامر لازم الابدان والمراد بالكتابة
 الاستعارة **قوله** وكذا الامر اذا لاخيرة لم في فعل الله تعالى جل وعلا
قوله قصته بمقتضى ترتيب الحكم على المشتق **قوله** ويعني به لا الدليل
 العقلي لان البحث لغوي **قوله** غير ان شروع في الاعتذار عن جوان ^{التخلف}
 مع لزومه **قوله** ولولا فعل شروع في الاعتذار عن جوان تخلف مراد من
 لا يختلف ارادته وبيان وجه امكانه **قوله** الى الوجود اي الى الوجود ان

قوله اذا دعاهم الدعوة ربما يكون على وجه الاباحة
 قوله عن الاعمال لعدم الاحتمال الثاني عن الدليل
 قوله عنه اي عن الاباحية لا على نفس الجواب

اختاره العبد وعلى تقدير تعلق حسن اختياره به ولا يزيد ارادة الله
 والاختيار معا **قوله** قسمين قسم يجوز تخلفه وذا فيما يتخلل الاختيار
 وقسم لا يجوز وذا فيما لا يتخلله **قوله** اثبات اللفظة واما انه جواب
 عما يقال ان القول بان كلامه من الوجوب والندب يدل على رجحان
 الفعل فهو لازم لهما مشترك بينهما وحين لم يثبت احدهما بخصوصه
 موجبا للامر يكون للقدر المشترك اثبات لموضوع اللفظة بلوازم
 الماهيات وهو غير مقبول فالجواب انه ليس بذلك بل بعدم القول
 بخصوصية احدهما بل لا دليل **قوله** في مدلولات الاستدلال بالالفاظ
 وقد مر في المبادي انه اذا اريد بالنقل مقدمة القرينة نقلية
 لكون اقسام الدليل ثلاثة العقل والنقل والمركب منها والحاصل
 من تتبع موارد الاستعمال والامارات الدالة على المقصود يكون
 من القسم الثالث فالنتيجة ان يمنع الحصر ان اريد بالنقل ^{النقل}
 المحض الذي مقدمته القرينة نقلية كما ذكر وان اريد الاعم فان يمنع
 ان العلم لا بد منه فالنقل الصحيح يفيد الظن الغالب الكافي والى
 الوجهين الاشارة بالغائدين **قوله** الاباحة واما الندب والاباحة
 فمشابهتهما بالوجوب في جوار الفعل واما التهديد فلهذا لعدم
 الجواز منزلة الجواز وغير المط منزلة المطلوب لترتب ما ترتب عليه
 من المكروه وكذا في الانذار وكذا في التعجيز والافحام لكن لاظهار عجز
 المخاطب ويختلف بالمقام كما ان التاديب والارشاد والدعا والاختار
 والامتنان والالتماس قريب من الندب في طريق الانتقال وتنوعها
 بحسب اختلاف المقامات واما التكوين للوجوب لكن مخصوص بوجوب

نسخة اصل موضع الرقم الحروف من الواكاعني
 احدى وعشرين جملة

فلسفيل

الوجود ونسبة الامهانة الى الاحلال كنسبة التهديد الى النذب
قوله بان لهذا الاحتمال طعن به التفات زاني في هذا الاستدلال
 الفخر الاسلام رحمه الله تعالى **قوله** كاظن ظنه التفات زاني والامام
 عبدا العزيز وغيرهما **قوله** بمعنى لا ادري لا يقال معنى لا ادري
 ربما يكون نفى دراية تعيين معنى من هذه المعاني للارادة لاننا نقول
 ذلك معنى التردد والاستراكي فقد صرحوا بانه غير معنى لا ادري
 وان التوقف يحى بالمعنيين **قوله** لم يقل احد ولا سما لم يرد المحصر
 في تلك المعاني فربما يستعمل في غيرها ايضا الا يرى ان بعضهم
 ذكر ستة منها وبعضهم عشر **قوله** ان علق بخوان زال الخيض فصل
 واذا قضيت الصلوة فانقشروا في الارض واستغفوا **قوله** لانفس
 الازالة ولما كان لقابل ان يقول لا مانع ههنا من تعليق الامر بالذوق
 بنفس الازالة كان يقال اذا كان زال انتفا الاذن بالاذن فادخلوا
 مع ان الدخول واجب ايضا لا كما قيل النبي بقوله تعالى جل وعلا
 لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم وهو الاباحة وكأنه انما قال
 ذكر ان هذا ليس ببعيد ولم يقل هذا ليس ببعيد تلويحا بهذا **قوله**
 لان معناها وهو جواز الفعل في الاباحة ورجحانه في النذب **قوله**
 اذ جواز الترك في المقدمة الاولى منع ان معناه بعض معناها **قوله**
 وبه يبينها اي الوجوب يبين الاباحة والنذب **قوله** واذا اطلق
 الكل في المقدمة الثانية منع ان الشيء في بعضه حقيقة **قوله**
 اصله وكل ما حاز اصله وموضوعه الاصل في الارادة فهو مجاز **قوله**
 غير الامتناع وغير الشيء ما يجري الانفكاك بينهما من الطرفين **قوله**

قوله من برها السوق البرجاء التقب
قوله ولان الاسا وهذه الاجوبة

قوله فانه خطأ اذا لا يلا بالانتقال بين الخصة
 ونفسها بالاحكام الخصة كما فعل بعض تراجم
 المنهاج

قوله وهذه الاباحة هو ان يتمكوا بالنية
قوله والادعاء بالنية بعد وقوع الذباب في طعام
قوله ولهذا فهمت في الكتابة اي الاباحة من الار
 ليا يلزم كون ما شرع لنا واجبا علينا

باليس جزا بان يقال المجاز ما فيه اطلاق الملزوم على اللازم الذي
 ليس جزاء له **قوله** ليس اطلاق الكل الامر في الاباحة والنذب حق
 يجديك نفعاً **قوله** ثم الشيء شروع في تحقيق الحقيقة القاصرة على
 اصطلاحهم **قوله** اذ لا ينتقص بل المنتقص جزاء الخارجى الغير
 المحمول والحقيقة التي هي الحيوان الناطق كاملة فيه **قوله** تمام حقيقة
 فاذا اريد كان حقيقة كاملة لا قاصرة **قوله** بين النذب قال صاحب
 الكشف ان الصيغة في الاباحة مجاز بالاجماع وضمه الى النذب خطأ
 فقد خطأ المصنفين وكأنه غلط ولم يفرق بين المستثنين **قوله**
 وان قيل ههنا وهو ينافي التسوية لكنه غير صحيح **قوله** من الطرفين
 اما من طرف من قال بانه حقيقة فكقوله لانها بعض معنى الوجوب
 فان الوجوب معنى الصيغة لا معنى لفظ ام واما من طرف من قال
 بانه مجاز فكقوله لتعدى اصله اي لانه يتعدى عن موضوعه الذي
 وضع للوجوب هو الصيغة لا لفظ ام **قوله** لان مرادها اي المراد
 حين التكلم هو الكل وان انتفى البعض بدليل متراخ **قوله** لم يندرج لانه
 من قبيل العموم لا التكرار الا ان يراد بالتكرار ما يشمله وهو خلا
 الظاهر فلا يعتبر قوله ولذا لم يتكرر كما لا يتكرر غير المعلق منه منع
 يتضمن المصدر كالأمر فكذا الأمر المعلق **قوله** اما الحاق الشرط كما
 فعلوا فاوجبوا التكرير كما اوجبوا بها **قوله** لا يجمله الاخ اي لان
 يكون معلقا بشرط او مخصوصا بوصف **قوله** لا يجوز والصرف عند
 واجب فلا ينافيه وجوب جملة على التكرار لان المراد بالاحتمال
 الامكان العام فيجامع الوجوب والضرورة **قوله** موقوف عليه اي على

قوله فليس كل ما استلخا طرعا لم يكن على التفات زاني

قوله وقيل هذا عند القاضي خلافا للكرخي والرازي
 رحمه الله

قوله وقال الاستاذ انما حاز الاستغفار في راحة

اقتضاء الامر المتكرر الذي هو المدعى ففيه مصادرة على المطلوب
وفي كل مصادرة دور كما مر في المبادئ **قوله** بالسبب بعد ما فهم
السياسة بالامانة والاضافة او اللام او الباء او غير ذلك من اماراتها
المارة في المبادئ **قوله** الحديثان انه لو لم يحتمل العموم لما شألا وجوابه
ان سؤلها العلة للتردد في سببه انه الوقت او البيت **قوله** الامتنان
وفيه بحث اذ وجبا مرة بلا دليل والمزيد مع دليل ولا نغني بالموجب
والمحتمل الا ذلك **قوله** لا من الصيغة ولا شك ان المصدر المفرد من شأنه
ان يستعمل للافراد لا للتثنية والجمع وذا بالوضع كما اذا استعمل في
مقام يلاحظ فيه وحدته وتعدده فلا بد من اعتبار دلالة صيغة
على الافراد لا التثنية والجمع ويعتبر صيغة بناء على ذلك ولما كان
التكليف بالفعل لا يجاده لم يكن بد من ملاحظة وجود المصدر
ح فلا بدح من اعتبار ان المكلف به واحد منه ومتعدد فيرجع
الى دلالة صيغته **قوله** قيل وذلك لان عدم اماره العدد كعلامه
التثنية والجمع آية ارادة الافراد فيها هو مما يلحقه ومما يدل على ذلك
تجوز الامتنان بالمره حين خال عن القرينة ^{أخرازا عن من} فمحتمل ان محض الجمع
لم يمثل بها بلا قرينة ايضا **قوله** فالنكران جواب عما يقال لو ذكر العبر
بكما التكرار فيكون اليه نصب العلة **قوله** عليه الشرط اما فيما ثبت
عليه الشرط فيقتضى التكرار بالاتفاق **قوله** لا من يثبت اي ثبت التكرار
وان لم يثبت عليه الشرط **قوله** للوحدة المحضة كالغرد الحقيقي بلا
دليل قرينة وللوحدة من وجه كجميع الافراد لانه علم من وجه آخر
وذلك عند النية لان شأنه الثابت من وجه دون وجه ان يحتاج

قوله كما ظن شرح المختصر ليس دليله

فلو كانت المره

قوله لا يثبت من جواز نفيه جواب ايرادنا ان قلنا

الى الدليل والنية **قوله** عام بخولام الاستغراق في ان الانسان لم ي
خسر دليل الاستثناء او الطفل الذين لم يظهر وا على عورات النساء
وكذا الولد **قوله** بخولا كلمة الايام فانه صادر معهود عن الاسبوع ^{عندهم}
قوله والشهور فانه صادر معهود عن السنة **قوله** لانه جمع هذا
دليل وجود الوحدة فيها دلالة **قوله** بلا نية او مع نية الوحدة ولم
يذكرها الظهور **قوله** ثلاثا سواء او قعها جملة او على التفريق لكن
قبل تفريق المجلس في التوقيف ومطلقا في التوكيل **قوله** وانما الاحتياج
والا تكرار هنا لان المذكور فيما مر الامتنان بالمره عنده وههنا عدم
احتياجها الى النية **قوله** ولا يغلب هذا الدليل بان يقال جاءها
فلا يثبت التراخي لا بقرينة لانا لا نقول بوجوده بل بالتراخي بمعنى
عدم وجوب التجميع فلا قلب **قوله** والتجوز بان يكون في احدهما احتياج
قوله تناقضا من جواز كونه لتأكيد الحقيقة والآخر لتعيين المجاز
قوله الاداء فانه يخرج عن عهده بالفعل في اول الحال او في ثانيها
ولا يتوقف على تعيينه بخلافه في امتناع تأخير عنه فانه يحتاج
الى تعيينه فليست **قوله** وليس التمسك جواب اشكال هو ان يقال
كما اندفع النقص الخامس بقوله افعل متى سئيت بالفرق بينه وبين
المبحث بان فيه دلالة على التعميم بخلاف المبحث بندفع هذا النقص
ايضا والافا الفرق وتوجيه الجواب ان اندفاعه ثم كان منبيا على
ان الزام التكليف بالمحال كان ناشيا من عدم دلالة الامر على الوقت
المعين المعروف فاندفع النقص لان دلالة على التعميم تعيين الوقت
الماور به اما ههنا فالتمسك مبني على الزام التكليف بالمحال من عدم

تعيين الوقت الذي يمنع تاخير الفعل عنه على تقدير كون تعيين الوقت
شخصيا ومن عدم كون الواجب شاملا على تقدير كون تعيين الوقت
نوعيا فليفسر **قوله** وليس اتفاقا كذلك اتفاقا للصحة لا لبيان
به في ثاني الوقت وثالثته الى ان ينتهي الوقت **قوله** ولا يختص جواب
عما يقال انما يسقط المأمور به عند الاتيان بالبدل لولم يختص البدلية
باول الاوقات اما اذا اقتصت والفرض انه لم يأت بالبدل في ذلك
لم يسقط فالجواب انه لو اقتصت البدلية باول الاوقات لا ينتهي حكم
الامر في ذلك اذ الواجب المخصوص بالبدل غير الواجب لغير المخصوص
فيكون الواجب بعد اول الوقت واجبا آخر فلا يتناوله امر واحد
لان الامر لا يفيد التكرار ولا سيما بهذا التفصيل الذي لا دليل عليه
وهو ان يكون مع البدل اولا وبلا بدل ثانيا وثالثا الى ان ينتهي وقت
يصح فيه الاداء **قوله** قلنا وانما لم يتعرض لدليل الجباين وبعض
الاشاعة في وجوب التأخير ولا دليل المذهب الخامس وهو التوقف
بين وجوب الفور وجوب التأخير لظهورهما وظهور بطلانهما اما
الدليل الاول فان الامر للاستقبال واول ^{اوقات} ورود الخطاب يعود حالا
عرفا ولذا تمسك القائل بالفورية به ينبغي ان يكون للحال كما في الخبر
وسائر الانشاءات ولين سلم فوجوبه حرج وتغسر اذ لا بد لكل خط
من فهمه ولا وتحصيل مقدما ثانيا واما الدليل الثاني فانه لا اولا
محتمل وهو ان المراد باول الوقت اول اوقات امكان شئنا وله
قوله في اربعة مواضع الامر الصريح والنهاي الضمني او بالعكس ومتعلقها
قوله والاصار النزاع لفظيا ويلزم كون الامر نوعا من النهي ايضا لم يذكر

ربما للاختصار اولا لان الامر مقصود بالبحث هنا كما مر **قوله** مبني
القول اي القول بان الامر بالنهي عن الشيء من ضده وكذا النهي **قوله** وكذا
الامر بالترك طلب الكف والامر بطلب الفعل لا طلب الكف **قوله** وهذا
لا ينافي لان النهي عن الشيء لا يمكن ان يكون امرا بالاتيان بكل
الاضداد **قوله** لا ما يتوقف عليه كما هو المشهور اذ لا لازم
مقدم وهنا مؤخر فلا يكون ذلك **قوله** لمقدماته العقلية
الاول القول بان الامر مني عن ضده متحد او جميع اضداده
متعدد ^{ثاني} يستلزمه وكل من هذين اما مع طرد خلافا
هذين في النهي ولا مع طرده فيه صارت المذاهب اربعة
وكل منها اما مع القول بان امر الندب مني عن ضده ولا صارت
ثمانية والثاني عشر ^{عشر} علم الهدى والعاشر والحادي عشر والثاني
الاشارة والدلالة والاقتضاء والثالث عشر مذهب الامام
والغزالي رحمه الله تعالى عليهما وليقتل النهي على الامر ان قيل
الثلاثة التي هي الاشارة والدلالة والاقتضاء تفصيل ^{الاستلزام}
فتبقى المذاهب اثني عشر قلنا من قال بالاستلزام من لم يعين
شيئا منها وقال بمطلقه فينبغي ان يحتمل ان يريد اعم من
الوجوه الثلاثة ^{منها} فالتعميم غير التخصيص **قوله** واما الاخرات
احد الاخرين ان ^{منها} النبي طلب نفى الفعل لا طلب الكف
عنه كما هو مذهب ابى هاشم والضد هو الكف فلا يكون امرا
بالضد قلنا ان لم يكن عينه جاز ان يستلزمه والاخران النهي
طلب كف عن فعل يذم فاعله فليس مستلزما للامر لانه طلب ^{فعل}

قوله انما يقتضيه
قوله انما يقتضيه
قوله انما يقتضيه
قوله انما يقتضيه

غير كلف وهذا طلب فعل هو كلف قلنا لا نعلم انه لا يستلزمه لان طلبه
كف عن فعل ربما يستلزم طلب غير ذلك الفعل قوله استغفرها
اذ ليست مستغرقة للاوقات قوله فقد نفى كونه عينا او لازما
كالامام الغزالي رحمه الله تعالى جل وعلاه والمقر له قوله في الجملة
اي في الجملة كما اذا كان للامور به ضد واحد يفوته كالسكون
للحركة واضد يفوت كل منها كالنفاق واليهودية والنصرانية
للايمان المأمور به وكما اذا كان المنهى عنه ضد يفوت عدمه ترك
المنهى عنه كاظهار ما في الرحم يفوت عدم الاظهار ترك الكتمان
المنهى عنه في قوله تعالى جل وعلاه ولا يحل لمن ان يكتمه على
تقدير كونه نهيا بخلاف ما اذا تعددت اضداد المنهى عنه فلا
يرد الالتزام القطيع بالزنا واللواط لان لكل منهما اضداد ^{متعددة}
فلا يفوت عدم شئ منها ترك ذلك المنهى عنه فلا يكون واجبا
وكذا التباح اما انها لا يكونان في معنى سنة مؤكدة فللجواب
الثاني قوله يجوز اتصافه فيجوز ان يقال كل من الزنا واللواط
يجوز اتصافه بالوجوب والاباحة باعتبار عارض ضدية المنهى
عنه لكنه لم يعتبر في نوط الثواب وعدم العقاب اعتبارا بالما
في ذاتها وهذا الجواب انما يحتاج اليه في حق الوجوب لو كان
للمنهى عنه ضد واحد هو مباح او حرام والا فالجواب هو الاول
قوله في ذاته والمباح ليس فيه جهة نوط الثواب والعقاب في
ذاته فلا يحصل له ذلك بالعارض قوله قيل يقتضي وقيل لا
وجوب ضد المنهى عنه الا اذا كان عدم ضد ذلك الضد مقوتا

لترك المنهى عنه اي موجبا لفعله بان لا يتصور عدم ضده الا
بفعله كما اذا كان له ضد واحد في معنى النقيض مثل اظهار
ما في الرحم لكتمان المنهى عنه قوله انه يحتمل ويحتمل ان لا يقتضي
اذا كان للضد جهة حرمة او اباحة في ذاته كما مر من مسئلة
الالتزام للقطيع وبطلان المباح قوله فلم يوجب بل كان ليس الا
الاذا روي الرد آسنه قوله وجوب لترتيب الامر بالترتيب وكلف
عن الخرج والزواج قوله بل حرمة لانها المقصودة من الكف واذا
كان اقتضاها اكتفى بالمقصود قوله زوج واحد مذهب وجوب
العدة الثانية بعد تمام الاولى على من كبح في العدة فوطئها الزوج
قوله لم يثبت لحرمة الوقاع فان حرمة الوقاع فيه ثبت قصد
وصريح القول تعالى جل وعلاه ولا تبشروهن وانتم عاكفون في
المساجد فتعدت الى دواعيه كما في الاحرام احتياطا في تحقيق
المقصود خلافا للشافعي رحمه الله في الصح قوليه ان الدواعي لا تعد
ولو بالانزال وقوله لاخرانها تفسد بالانزال هو مقيس على الصو
قلنا حرمة الوقاع ليست مقصودة في الضوم بل لازمة لتحقيق
ركنه الذي هو الامسالك فيكون اقتضاها ضرورة فلا تثبت
الا بقدر ما تدفع الضرورة ولان الكف عن الدواعي لو الحق
بالكف عن الوقاع لكان ركنا مثله ولا يصح لان الركنية لا تثبت
بالشبهة بخلاف الشرطية في الاعتكاف والاحرام قوله تأييدا
لالتساد اريد بان دواعي الوقاع لو وقعت في الاعتكاف باثم
المعتكف ولا يفسد اعتكافه ما لم ينزل بها لانها ليس في معنى

الجماع من كل وجه الا حين انزل ففرق بين حقيقة الشيء والافساد
 اليه ولذا لا يعتبر صلا في الصوم لافي التائب ولا في الافساد
 الا اذا انزل والاحرام مثل الاعتكاف لان قوله تعالى جل وعلا
 فلا رفث تصرح بمنع الجماع فيتعدي الى ما عبيدنا بهما لا افساد
 غيرن فيه وجوب لدم فزوال الانتم لتحقيق الارتفاق بالتمتع
 بالمرأة ولان وجوب لدم هو جزء النتم بعد الجماع يساوي ^{الانزال}
 وعدمه فيه عندنا وان روي عن الشافعي رحمه الله انه افسد
 الاحرام عند الانزال بالجماع فيما دون الفرج والقبيلة وغيرها
 قياسا على الصوم والاعتكاف قلنا المنهي في الاحرام الرفث
 وحقيقة الرفث اذا تعلق به جزء لا يتعلق بهما وانه كالحل
 والكفارة في الصوم والفضاء في الحج جزء حقيقة فلا يتعلق
 بهما وانه لتحقيق جزاء دون جزاء حقيقة هو وجوب الدم
 في الصوم والافساد في الاعتكاف ^{منه سلم} قوله بعد الانزال هذا
 فرق بين الاحرام وبين الصوم والاعتكاف بان النهي في الاحرام
 متعلق بين الرفث والجماع لا بقضاء الشهوة اذ ليس المحفوظ
 فيه الكف عن الشهوة كما في شهوة البطن وفيها متعلق بقضاء
 لان الكف عنه هو المحفوظ فيها كما في شهوة البطن اما الصوم
 فظ واما الاعتكاف فلا اشتراط فيه وقضاء الشهوة يتحقق
 مع الانزال فيفسدهما من حيث لزوم قضاءهما حينئذ ولا يفسد
 الاحرام بل يكون الانزال فيه كعدمه لتعلق النهي الموجب للفساد
 والفضاء بحقيقة الجماع فيه قوله مطلقا ولو في ركعة كما روي ^{كفتين}
^{منه سلم} تعذر الاضطرار

على ما هو المفروض كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله قوله لو لم
 يكن عندنا الامر بالشئ عين المنهي عن ضده **قوله** فانه كون عندنا
 فاذا كان ضدا وانحدا للمنهى عنه كما في لا تحملا يكون واجبا لان
 عدمه يفوت ترك المنهي عنه ما في مثل لا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى فلا يجب السكون ولا كونه سنة مؤكدة لان اتم مباح
 طبعا والاعتبار له اولى **قوله** كليا ومن الواجب كون الكبرى
 كلية **قوله** مثلا زمين على انها ليسا غيرين **قوله** ممنوعة لان
 الامر بالشئ مع المنهي عن ضده مثلا زمنا فاذا لم يكونا غيرين
 لم يكونا خلافا ولا مثليين ولا ضدين **قوله** فلما مر من ان الضدة
 ايضا في ومن شرايطها تكافؤ المتضامين تخصيصا واطلاقا
قوله والاقضائي اي من تضمن لوجود الطلب لقصد هذا
قوله كالحج مع وجوب قضاءهما فقد جاز اجتماع فعل المأمور
 مع وجوب القضاء **قوله** وليست مكروهة اي غير مرادة ولا
 يريد الكراهة التي هي احد الاحكام الخمسة **قوله** وقيل في الدنيا
 ذكر مولانا جلال الدين رحمه الله في المشو المعنوي **قوله** يستلزم
 فان حصة الانسان من الحيوان مثلا يستلزم الانسان ^{المسئلة}
 في المطالع فليطالع **قوله** والنص والقياس جواب ما يقال
 ان ذلك النص والقياس عليهما هو الموجب للقضاء لا بسبب
 الاداء فقد وجب بسبب جد **قوله** يبطلان وصفه
 والاصل ان وصف الشئ اذا كان مقصودا منه يفوت ^{الاصل}
 بقوته كما في الواجب بالقدرة ليس به والا فلا كالواجب بالقدرة

الممكنه فوصف التكبير من القسم الاول والوقت من القسم الثاني
قوله فيلزمه بناء على ان كل اعم يلزم الاخص **قوله** قلنا بعد
 الجوابين بانه انما يعصى بالاخير لان اقتضاء ذلك على تقدير
 الفوات اولاته على تقدير خبر لفات **قوله** عروضا فيعتبر ان
 غير من شرعا فكيف لا يعتبر ان اثنين والغيران من الاقسام
 الاثنين **قوله** عرضيا بان لا يكون جزءا المعروض مثلا **قوله** ولو ا^{عتبارية}
 كما بين العدمين والاعتبارين والمجولات العدمية والاعتبارية
قوله على انه انما يتعين آ^{فترب} اعتبار الشرع القيد والمقيد ^{تقدير} المقصود
 بمعنى ان هذا الوجه ايضا انما يحتاج اليه اذا كان للقيد
 مدخل في المقصود اما اذا لم يكن كما فيما نحن فيه على ما تر في فواته
 لا يفوت الم شروع **قوله** ولذا صحت تصاف^{ها} في البيع وقت النداء
 والصلوة في الدار المغضوبه والاوقات المكروهة **قوله** بنظر واحد
 كاعضاء الغسل حتى جاز نقل الماء من البعض الى البعض بخلاف
 اعضاء الوضوء الثابتة بالاجابات متعددة **قوله** وهذا كما يعتبر
 اي كون القيد والمقيد متعددا في اعتبار الوقوع على تقدير تسليم
 وحدته في الوجود الخارجي كعكسه وهو ان يعتبر الامور المتعددة في
 الخارج شيئا واحدا شرعا فيشظها خطاب واحدا لبا على الامرين
 اختلاف المقصود في الاول اتحاد في الثاني **قوله** بالصوم ضافة
 الصفة الموصوف ثلاث مرات **قوله** لا مطلق الماهية وهذا كما
 يقال عند الفقهاء الماء المطلق مقيد بخلاف مطلق الماء **قوله**
 ويعني عنه اعتذار عن عدم النفي بذلك **قوله** وهو حسن لعينه

قال الامام على الهزدي رحمه الله تعالى عليه المأمور به نوعان في
 هذا الباب حسن لمعنى في نفسه وحسن لمعنى في غيره فالحسن
 لمعنى في نفسه ثلاثة اضرب ضرب لا يقبل سقوط هذا الوصف
 بحال وضرب يقبله وضرب منه يلحق بهذا القسم لكنه مشابه
 لما هو حسن لمعنى في غيره والذي حسن لمعنى في غيره ثلاثة اضرب
 ايضا فضرب منه ما هو حسن لغيره وذلك الغير لقيام بنفسه
 مقصودا لا يتأدى بالذي قبله بحال فضرب منه ما هو حسن
 لمعنى في غيره لكنه يتأدى بنفس المأمور به فكان شبيها بالذي
 حسن لمعنى في نفسه وضرب منه ما هو حسن لمعنى في شرطه
 بعد ما كان حسنا لمعنى في نفسه ملحقا به وهذا القسم سمي جامعاً
قوله بالاطلاق لاسبما من مغر ض الطاعة اذ لا قصور في الصيغة
قوله والا لا يقضى بحمل معنيين ان يكون المراد حقيقة القضاء
 بعد قوت الوقت وان يكون المراد ان الجمعة اذا فاتت قبل خروج
 الوقت يؤدى الظاهر لا الجمعة **قوله** قبل التمام اي تمام الجمعة باذراك
 اياها **قوله** اذ هو حرج اي فساد الجمعة المؤدات بعد الظهور وفساد
 العزيمة التي قدر عليها واتا بها بعد الترخيص بالخصة **قوله** الذي
 يقابله اشعر بقوله الذي يقابله بان البحث عن النهي من حيث انه
 مقابل الامر لا من حيث انه مقصود بالذات في مباحث الخاص
قوله وهذا لا يصح يعني ان ابن الحاجب لم يقيد الكف في حد الامر
 وهو قضاء فعل غير كف استعلاء بالصيغة فورد على جمعة ^{الامر}
 كف عن الزنا فقيدها الكف بالصيغة ليدخل القول المذكور في حد

لان فيه اقتضاء كلف مادي وهو غير الكلف الصنعي ولا يمكن ان
 يجاب ثم بانه يكون امرا باعتبار الایجاب ونهيا باعتبار تحريم
 الزنا لانا نقول في بقى قوله غير كلف زائد لان اقتضاء الفعل امر
 واجباب وح وان كان الفعل كفا بل يكون قوله غير كلف زائدا ^{مبطلا}
 وهو المراد بالزائد لانه يخرج نحو كلف الزنا عن حد الامر وكذا قولنا
 لا تكف عن الصلوة تحريم للكف عنها واجباب بالكف عن الكف
 عنها فكونه امرا باعتبار الثاني انما يصح لو لم يقيد الفعل في حد
 الامر بغير الكف فان المقتضى الموجب ههنا كلف الكف عنها
قوله وفي ان يتقدم لوجب قوله الكاين قرينة فيه مضادة
 تحذوف حال معرفته الى فهم السامع والمراد الكاين مثله قرينة
 والضمير لبطاق التقديم لان القرينة الدالة على ان اللفظ الكاين
 لا باحة في الامر ليس لعدم الوجوب بل تقدم الخطر كما مر فهو مثل
 لتقدم لوجب لا عينه **قوله** ليس كذا اي ليس تقدم الوجوب قرينة
 ههنا على ان لفظ النهي لا باحة لعدم الخطر ثم قرينة على ان الامر
 لا باحة فافتراق **قوله** صريح الاطلاق وبصحة كون اصل ما يطلق
 عليه محسوسا وركنه وان كان بعض شرايطه معقولا **قوله** كما
 انه اندفع به ما قاله الفتاوى رحمهم الله تعالى جل وعلا في شرح الشفيع
 من ان مثل القتل والزنا مما ين جنس به لفعل الحسي ليس حسيا لا اعتبار
 امور زائدة على ما هو المحسوس في تعلق الحكم الشرعي المنوط به وذلك
 لان ذلك الاعتبار ليس زائدا على ما يطلق عليه لغة على انه حقيقة
 وان لم يتعلق المحسوس ببعضها **قوله** يستعمل في الامرين فصحا استعمال
 البطلان ^{منه سلم الله}

وان كان تقدم

ايضا

ايضا في المعنيين لكن في محلين **قوله** او بقول والفرق بين التوجيهين
 ان الاول شكل ثاني والثاني اول **قوله** لا شرعا لم يكف بقوله متمنا
 واراد به بقوله لا شرعا ليضع ورود الورد على كل الوجهين
 فان الشرعي هو الماخوذ فيها والاستفسار فيه **قوله** فيتصور اي
 المنه عنه اذ قد يكون شرعا بهذا المعنى كما في العرف والحدث
قوله لانه ليس متمنا اي لا يلزم كونه متمنا لجواز كونه متمنا ^{بالشرعي}
 وان لم يكن صحيحا باصده **قوله** في النهي لانه المبحث فالبد من
 تحريم بما يناسبه **قوله** بدون المال عيب ولذا لا يثبت با ^{عنا}
 ترك الصلوة وذلك البيع وكذا لا يعاقب بفعله با اعتبار كونها
 صلوة او بيعا اللهم لا با اعتبار الصلوة الصحيحة لوانتصر ^{عليها}
قوله ففاسد للقطع فان المراد بالتصور ما مر من تصور صدور
 من العبد ووقوعه لا تعقله وخطوره بالبال اذ البحث ليس
 فيه **قوله** وهي احرامات الاربع وهي ان تحرم المرأة على اب الوالحى
 وان على وعلى ولده وان سفل وتحرم على الوالحى امها وان علت
 ونبتها وان سفلت **قوله** مشروع له انتفى سببا والحكم به مشروعا
 مع وقوع النهي **قوله** وحدودها كحقيقة النهي وحقيقة النسخ
 وحقيقة المقتضى والمقتضى **قوله** متمنا المنه ذاتا والمأمور
 وصفا كالمضى على الاحرام الفاسد واتمامه **قوله** لا يتأدى به
 اذا ما وجب كاملا لا يتأدى ناقصا **قوله** فقسمان احدهما المأمور
 به ذاتا والمنه ذاتا وثانيهما المأمور وصفا والمنه وصفا **قوله** لانه
 ينزل ملك المولى هذا الدليل باعتبار ملاء الوقبه **قوله** او يجعل ^{ضمنا}

وهذا الدليل باعتبار زوال ملك اليد **قوله** من اهليه للعان
لأنها إنما تحقق بآء الشهادة **قوله** غير أن الوقت طرفها ويكون
للظرف شبه المجاور **قوله** فعلا حيث يقال الصوم هو الامساك
عن المفطرات الثلاث **قوله** مع اليه **قوله** وتحقيقه أي تحقيق
بجيت يندفع البحث **قوله** بالتعدي وهو التصرف في ملك الغير
قوله وبه يعرف بتغير ما به ولزم جهة الكراهة **قوله** بيع الحر المان
وهو الملاحق والمضامين وقد مر تفسيرها آنفا **قوله** لا نكاح إلا
بشهود وإنما اعتاد في الجوابين كون النكاح بلا شهود باطلا لا
لما ذكر في شرح الهداية المسمى بالنهاية أن فخر الإسلام رحمه الله ذكر
في مبسوطه أن المراد من الفاسد في باب النكاح الباطل لأن ثبوت
الملك في باب ^{النكاح} مع المناقاة وإنما ثبت ضرورة تحقق المقاصد من حل
الاستمتاع للتوالت والتناسل فلا حاجة إلى عقد لا يتضمن ^{صد} المقاصد
فلا ثبت الملك فان قلت فلم حكم في الهداية على بعض الأئمة بأنه
فاسد كنكاح الكامل من السبي ونكاح الكامل من الزنا وعلى بعضها
بأنه باطل كنكاح أم الولد الكامل قلت المفهوم من النهاية أن كل نكاح
باطل يختلف الرواية أو الأقوال في بطلانه وصحته وقد اختار بطا
وذكر بلفظ الفاسد كنكاح الكامل من الزنا صحيح على رواية النوازل
ونكاح المسيبة صحيح على رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
جل وعلا وكل نكاح لا رواية في صحته سماه بالباطل تنبها على
ذلك التفاوت فان قلت فاذا كان باطلا كيف يترتب عليه
الأحكام كنبوت النسب ووجوب لعدة وسقوط الحد وغيرها

قلت لما في المتن من تحقق شبهة العقد فان هذه الأحكام مما
تبنت بالشبهات هذا والذي ذكره في فصول الاستروتنان
نكاح المحارم قبل فاسد قيمته عليه الأحكام وقبل باطل فالإتيان
دليل على مفارقة ما كان في البيع والله تعالى أعلم وأحكم **قوله** لنسب العقد
وهذه الأحكام مما تبنت بالشبهات **قوله** وضعا احتراز عما يؤيد
بواسطة التفسير كما في مسجد الملائكة كلهم إذا لا خلاف فيه
قوله عند العرايين كالكوخ والجصاص وأكثر المتأخرين
كالقاضي أبي زيد وهو مذهب المعتزلة **قوله** مطلقا المقول
في الكشف الكبير عن الفتاوى الظهيرية **قوله** وأبي هريرة رضي الله
وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . معناه والله
اعلم ولا تأكلوا مما لم يوجد فيه ما جعل ذكر أي شرعا فهذا بمؤ
المجازي يتناول الذكر عدا والتارك ناسيا لا التارك عمدا فهذا
ليس جمعا بين الحقيقة والمجاز كما ظنه القاعاني واليه الإشارة
بقوله فكان التارك لم يوجد أي بالنظر إلى المعنى المجازي المعبر عما
وهو التارك من قبل المودى لا من قبل صاحب الحق وسؤالنا أيضا
بأن هذا العام مخصوص لا محيص عن تخصيصه فان ما لم يذكر
اسم الله عليه يتناول كل طعام مما هو غير الذبيحة أيضا ولذا ذهب
عطا إلى أن كل طعام لم يسم عليه حرام غير وارد لأن العبارة في
ذلك ولا تأكلوا إنما ذكر اسم الله تعالى لا مما لم يذكر اسم الله عليه
فإن الأكل ما ذكر عليه متعارف بالذبيحة ولذا لا يتبادر إلى فهم
العارف بالتعارف غيره وكذلك عطا وإنما ذهب إلى ذلك بالقياس

لا بعموم اللفظ **قوله** وابي هريره روى عن عابشة رضى الله عنها
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله حين قالوا
 يا رسول الله ان هنا اقواما حديث عهد هم شرك يا ثونا بلحمان
 لا ندرى ايزكرون بسم الله تعالى عليها ام لا اذكر انتم اسم الله تعالى
 عليه وكلوا مصابيح **قوله** متعارف لان المفهوم من هذه العبارة
 ان الذكر وعدمه معبر فيما يرا د جعله مبدءا لا اكل انه هل هو
 متحقق فيه قبل الاكل ليصح مبدءا له ام لا ولا خلاف فيه ^{المنصف} على
قوله العامة جواب عن ان العام لم لم تقم ملته مقام الذكر
قوله خمس ضغيات مشبعات كما يقوله الشافعي رحمه الله **قوله** عابشة
 انه كان فيما انزل عشر ضغيات محرقات فتسخت بخمس وذلك مما
 بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نسخ بعده فثبت بالاول
 نفى مذهبننا وبالثاني تقرير مذهبنا او ثبت بالاول ايضا كلى
 الامرين لان المصنعة داخله في المصنين كما في والله لا اكله يوما
 يومين فعلم انه لا يحرم المصتان والاملاجات فانفتحت الحرمة
 عن اربع ضغيات قالها القاعاني وفيها نظر اما في الاول فلان
 كلام الشافعي صريح في ان الاستدلال بكل منهما على ان الثاني
 معن على الاول فانه كما يفيد تقرير مذهبنا يفيد نفى مذهبننا
 اذ لو حرم مطلق الارضاع لم يقد العدة واما في الثاني فلان المفهوم
 من ظاهرا الحديث نفى تحريم المسمى فقط اذ القطعات في مثله يرا
 به تأكيد النفي وبذا يتدرج المصنعة في المصنين فكذا عطف الاملا
 والاملاجاتين لتأكيد الاول لان المصنعة فعل الرضيع والاملاجه فعل

قوله على النجاسة
 اذ الشافعي لم يخص كنهه
 فلو قال ان هذا سون
 مخصص منه قوله غير قارح
 فقد زاد القطع بولا قوله
 المراد منه قوله ولا اكله
 عليه وسلم وآله ولا اكله
 عليه وسلم وآله ولا اكله

مدى الصبي امه تناول ثديها
 واجله ارضعه

المرصع يريد به نفى الحرمة بذلك قارنه لقصد اول لا العدد ولا
 فالظاهر ان يقال ولا اربع مصحات فانه اخصر واوضح لا يقال
 التاكيد خير من التأسيس لانا نقول نعم لولا قرينة التاكيد وهو
 العرف وبناء الكلام على التاكيد من الاول **قوله** وخبر ومغنى الاخبار
 نقاد عقد المولى عليه **قوله** لان كان بمعنى صاد قال القاعاني في هذا
 الاستدلال تجل ووجهه في الحواشي بان الامن اذا ثبت فيه ينبغي
 ان يثبت سواء كان في الداخل او في المشي وقال ايضا لو تم هذا
 الاستدلال لزم ان لا يقتل الكافر ولا الجاني بعد الخروج من الحرم
 ايضا لا يقال معناه صار اما ما دام فيه لانه تقييد بلا دليل
 وفيهما بحث ما في الاول فلان المشي فيه اعظم جناية لهتك حرمة
 ولان الداخل في الجناية مستعبد بالنسبة خطا من وجهين
 واما في الثاني فلان دليل التقييد النص من الوجبة للقصاص ^{والحدود}
 واعمال الدليلين اولى فيما لا نسخ والعرف ايضا فان المتعارف
 امن المستعبد ما دام مستعيدا **قوله** قاله الاصمعي نعم قال هذا
 تنبيه على ان نفى تخصيص جلد الميتة من حديث البراءة ليس من
 فروع ان العام القطعي لا يخص خبر الواحد اذ كل من العام ^{والخاص}
 خبر الواحد بل من فروع ان التخصص بطريق التعارض فلا يخص
 اذ لا تعارض وبهذا علم ان ما قال القاعاني زعم انه من فروع
 ان العام القطعي لا يخص خبر الواحد من الاعتراض بانه عام
 مخصص حيث حضر من قوله ايما اهاب دبع فقد ظهر جلد الخنزير
 والادى في الجواب بانها لم يخصها اذ لا يصدق على جلد غيرها الاها

لعدم إمكان دباغه جلد الخنزير طبعا الشدة شعره لبنة من لحم
 وجلده لادى شرعا بحرمه سلخه ودبغه لاحاجة اليه هذا **قوله**
 أم الاخت والنسب إلى الأباء لا إلى الأمهات **قوله** إلى العموم ويريد
 به العموم الأعم من الانتظام والاستغراق ليصح ليلا من المتكئين
 بالعموم مطلقا ولا يريد به الاستغراق دون الانتظام كما ظن
 كيف ومختارة العموم الانتظامي **قوله** وثانيا وحرمت عليكم
 أمهاتكم وبناتكم وقوله تعالى جل وعلا والمطلقات يتربصن
 وغيرها **قوله** لاسيما جواب عما يقال أن فيه احتمال النسخ أيضا
 كاحتمال التخصيص فلم يعتبر الثاني دون الأول في نفي القطعية
قوله لكن إرادة التخصيص لا يقال كثير من المعاني ليس له لفظا
 كالحال في الفعل بخلاف الاستقبال وأنواع الروايج لانا نقول بعد
 أن الأصل أن لا يقصر اللفظ عن المعنى مرادنا أن يكون له لفظ
 يخصه مفردا كان أو مركبا ولما ذكرتم من صور النقص لفاظ مركبة
 يخصها وليس اللفظ العموم والاستغراق لفظ لا مفرد ولا مركب
 عندهم كذا في المعتمد لابي الحسين البصري **قوله** إذا لم يكن العام سواء
 كان احتمال التجوز والتخصيص والنسخ **قوله** ما بطريق المجاز وإنما
 رد بينهما ولم يحكم قطعا بأنه مجاز كما ذكره أئمة العربية مما سيجي
 في العام المخصص من أن نختارنا أنه في الأفراد الباقية حقيقة من
 حيث الشهور مجاز من حيث الاقتصار فلم يكن التخصيص تجوزا
 من كل وجه **قوله** وفيل من المباح كما في قوله تعالى جل وعلا أما
 اضطررتم فإن أباحه تناول الخمر والميتة حالة الاضطرار يتناول

ما صر فيه على الهلولة وما لم يصبر فيه فإن الإباحة شاملة لهما
 وكذا قولنا لا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان يتناول من صبر على
 الهلولة ومن لم يصبر **قوله** والواقع في كبر الشك الأول جواب سؤال
 لانا ما تمسكنا بأن هذا العام عام وكل عام خضع عنه البعض
 حتى يكون غالبية لا كليته قادمة في كبروية الشكل الأول بل
 تمسكنا بقولنا هذا عام وكل عام غالب وطاهر في الخصوص فهذا
 أيضا كذلك ولا شك في كلية هذه الكبرى **قوله** لا قصر ثم أي
 الرفع لضرأ بعد التقرر أو لا **قوله** ولادور بان التخصيص
 وإن كان لغويا والأثر عين التأثير وتوقف الشيء على نفسه دور
قوله المسميات ويراد بها الإجزاء والجزينات **قوله** في سياق النفي
 فأنها عام مخصص بخوما ضربت أحدا وضربت زيدا ولا يصح تأكيد
 بكل وإجاب بأنه يصح تأكيد المعنوي بخوكل أحد **قوله** لا من حيث
 التناول ومن جانب الحقيقة جواب آخر سيجي الإشارة إليه أنا لا
 أن التناول مع الغير معقول في العام المخصص فإن المخصص الذي
 يعتبر معه لا بد من استقلاله عندنا فلا استقلال يشبه النسخ
 فكما أن العام المنسوخ متناول لجميع أفراد حقيقة هذا العام
 تبين أن الأفراد المخصوصة غير مرادة في شبه الاستثناء وإذا لم
 مرادة يكون إطلاق العام على الأفراد الباقية إطلاق اسم الكل على
 البعض من هذا الوجه فلذا قلنا حقيقة من وجه مجاز من وجه
 وعبرنا عن شبه النسخ والاستثناء بجهتي التناول والاقتصار
 وهذا لا يتأتى من جانب الإمام لأن غير المستقل إذا عده مخصصا

أي على البعض منه

قوله وربما يجلي قوله على بعض المعاني

كاستثناء لا يتحقق فيه شبه النسخ فلا يتحقق جهة الحقيقة
 فليهم قوله وقيل قال سيف الدين الأهرسي رحمه الله قوله في الثاني
 لأنه الذي صرح القول بقاء تناوله قوله بادل المحاربة فلا يقوم
 الدليل على الدعوى قوله إلى الأولين لأن كون الشمول موضوعاً للفظ
 العام فيهما قوله كما قيل بدليل تناول الجمع المعترف باللام المفرد قوله
 عن استغراق المفرد لا عن الجنس به بعضاً على قولنا الجنس به
 غير كافية في العموم قوله وثالثاً وهذه الوجوه الثلاثة تحقق
 أن الاعتراض غير مخصوص بنظره بالأولين بل ناظر إلى الثالث أيضاً
 سواء كان عمومه من اللام أو من المقام وعمومه يتناول الأفراد
 لا بالجنسية ما قوله والدليل منزل في الثالث فليس كذلك وقد علم
 من هذه الوجوه بالالتزام لأن عموم الثالث إذا كان لعموم الأولين
 بعدما حصل غاية الفرقان الحصول في الثالث من اللام والمقام
 وفي الأولين من نحو كل ومن الوضع ولا شك أن كلامها ^{مستعمل على}
 العموم ومحل الذي هو العام فيها النظر إلى مفهوم محل متناول وبالنظر
 إلى مقتصر فقد تحقق في الأقسام الثلاثة جهة الحقيقة والمجاز
 بلا فرق قاده ومؤثر قوله بل في المقدركما في صورة وقوع النكره
 في سياق النفي قوله تكرار استغراق المفرد لا عن استغراق الجنس
 بقضا على قولنا الجنس به غير كافية في العموم قوله وفي أنه مجاز
 عطف على تقدم في دليلنا أنه حقيقة في التناول قوله فظاهر
 أي ليس وضع شخص غير الأول قوله عدم لزوم لأن تناول المفهوم
 الحقيقي وصدقه على المجاز غير ملتزم في كل مجاز قوله في لفظ العا

العموم

يعني

يعني أم بمعنى أنه يطلق على الباقي أم لا قوله الاستثناء وشامل المجموع
 المشتق منه والاستثناء والمشتق قوله في نصوص الأعداد فإنها
 ليست من العام في شيء وإنها حقيقة اتفاقاً قوله بمجموع المركب لأن
 المجموع هو الموضوع بوضع واحد كما علم في قائمة والإجماع التذكير
 والتأنيث فيها والأفراد والجمع والتثنية وكذا التعريف والتكثير
 وغير ذلك قوله كذا إذا كان أي أن الموضوع والدال فيه هو
 المجموع على ذلك التقدير وليس فيه مقيد وقيد هذا يحتمل أن
 يكون تنزيلاً للجواب المذكور في نصوص الأعداد ونحو ألف سنة
 الخمسين عاماً ويحتمل أن يكون مع ذلك إشارة إلى سخافة
 رأي من فرق بين الاستثناء من العام وبين الاستثناء في نصوص
 الأعداد حيث جعل الثاني حقيقة والأول مجازاً ولا فرق بين
 الاستثنائين في أن المجموع هو الموضوع أو أن في كل جزء منه وضعاً
 قوله المخصص بالمستقل إذ ليس الموضوع هو المجموع فيه قوله
 للقاضي القائل بأنه حقيقة أن يخص بشرط أو استثناء قوله
 يخرج من أحاد فيكون في بعضها مجازاً قوله بمثل ما قالوا ضعيف
 من أن المعنى الباقي حقيقة المركب بجميع قيوده فلا يكون مجازاً فيه
 قوله من الطرف الآخر كما أن قوله العام كعدد أفراده تشبيه من
 هذا الطرف قوله لا عند الجبائي فإنه لا يحتمل القليل عنده
 قوله والقياس يصلح له وحاصله أن القياس على كل منصوص
 ثبتت حكم المقيس بوصف الأصل المنصوص فالمنصوص في التنا
 رافع فلو صح تغليله لقياس عليه لكان القياس أيضاً رافعاً

تدريجاً قبل التخصيص

الحكم المنصوص الا يجوز بخلاف القياس على المنصوص في المخصص
 فان التخصيص دافع لارافع اي مبين لعدم دخول المخصص
 من الاول تحت الحكم فكذا يكون القياس عليه مبينا والقياس يصلح
 لذلك كما في المجلد قوله ان النسخ اي من حيث اعتبار المعارضات
 فلا ينافيه ما قران التخصيص ايضا بطريق المعارضة لان ذلك
 من حيث اعتبار المعارضات من انا فانه لا يمكن الدفع والرفع
 وبهذا الاعتبار جعل الشافعية كالحاصل المنفصل مخصصا تقدم
 او تاخر وتراخي فظهر التوفيق بين قولهم **قوله** ليس رافعا لمقارنته
 بل مبينا لان الافراد المخرج ليس مراد **قوله** اعام ولذا واستحق
 احدهما كما سيجي الاشارة اليه في ضمن دليله **قوله** لانه ينبع
 اي ما نحن فيه ينبع باعتبار السبب والمحر ليس ينبع باعتبار السبب
قوله على التكاثر في احدهما تركا شبه النسخ وفي الاخر تركا شبه
 الاستثناء **قوله** ومن دخل لان معناه كل رجال فلا يستحق الا
 متعدد يكون فردا له وهو مجموع الداخلين بخلاف المفرد المعروف
 فانه بمعنى كل رجل كما عرف في علم المعاني **قوله** ولا قدر في صدر
 الكتاب تحقيق ان عدة من قبيل العام وان كان تناوله تناول
 احتمالا بناء على ان انقلاب تناوله لدلالة على التناول الاحتمالي
 انما هو بسبب عارض قيد الاوليه والثابت بالغير عدم في الذات
 ولان العارض كالمعدوم تناول المعتد ان كان دفعيا فمفعول
 فعل الشمول تناول استغراق ومع ظاهر لشمول تناول دلالة وان لم
 دفعيا بل على سبيل البديل كما في اسم الجنس المنكر تناول احتمالا

يحتل ان يراد به المتعدد ولكن لا بطريق الدلالة على المتعدد
 اذ لا يدل الاعلى احد فواحد من افراد المتعدد بدلالة عن الاول
 وهكذا اما الجنس فيدل على الماهية لا على الافراد فضلا عن
 توحدها او تعددها لكن لا بد لتحقيقه من الفرد فيقتضي
 فردا ما بلا دليل وهو الفرد الحقيقي ويتناول جميع الافراد بديل
 على الجميع جنس واحد وهو الفرد الاعتباري فالملفوظ في كل
 استعمالية الفردية لا التعدد وهذا معنى قولهم الجنس يقع
 على الواحد ويحتل الكل **قوله** المجمع المنكر عام مبني على ان المعروف
 وان كان نصبا في شمول الاحاد فالمنكر ظاهر فيه لان بعين
 بعض محتملات المجموع بلا دليل معين حكم فيحتل على الجميع دفعا
 للحكم كما قيل في المعروف **قوله** لا لاخرين المنفرد لغير السابق
 والسايق
 الغير المنفرد **قوله** ولا يطلق على ما دونها كما في **قوله** تعالى جل ولا
 واذا قالت الملائكة اي جبريل قال لهم الناس اي نعيم بن مسعود
 الحج شهر معلومات اي شهران وبعض الثالث فقد صفت قلوبكما
 اي قلبكما فاقطعوا ايديهما اي ايديهما او يمينيهما **قوله** ولا الاخر
 اما في الاخوة فلا نال ان المراد بها اخوان بل حقيقة الجمع اما
 لان الاخوين حكم الاخوة فبطريق الالتحاق لهما بهم لامن باب الملافة
 واما في الناس فبناء على ان تعريف الجمع للجنسية المصححة لتناول
 الواحد ثم كون الالام للعهد **قوله** اجماعا حيث يستحق الاخوان
 ما يستحقه الاخوة ويحجب ان من يحجب الاخوة كالأم من الثلث الى
 السدس ويستحق الفقير ما اوصى للفقراء **قوله** لكل منفرد سابق

قوله الآخر وهو حجب الإرث والوصية منه

وهذا بحسب المعنى الحقيقي للجمع المعروف بما يحسب المعنى المجازي
المتعارف بمعنى كل رجل كما سيأتي تحقيقه أنه كالمفرد المعروف
فليس من إطلاق اللفظ أنه بل من باب الحاق المثني بالجمع بالقياس
قوله فتضمنت جواب جواب عن الأول وفرعون جواب عن الثاني
والحديث جواب عن الثالث قوله ويكمل بالإمام أي باعتبار كمالها
بالإمام قوله والحديث محمول على الجماعة يعني أن الحديث وإن حكم على
الاثنتين بأنه جماعة شرعية لكنه يريد أنه جماعة ناقصة كمالها
بأنضمام الإمام ليكونوا معاً ثلاثة هذا في غير الجمعة أما فيها فاعتبر
كما لا غير للإمام لأن كل شرط على خياله فلم يتبع شئ منهما الآخر
نقول المراد بحكم الحديث على الاثنتين بالجماعة حكمه عليها لا من حيث
هما اثنتان بل باعتبار أنضمام الإمام وكما لها الامكان هذا الاعتبار
في غير الجمع بخلاف الجمعة قوله كما في قوله عليه الصلاة والسلام
أي أن كما أن قوله هذا محمول على اجتماع الرفعة لكن قبل قوة الإسلام
قوله لعالمون لأن الأفراد في أجزاء الموصوف لا في نفسه قوله أت
الأولين عنى الجمع وما في معناه قوله على الأولى كما أن حكم الجنس ذلك
اعنى في موضع لا يصلح لإرادة الكل المجموعى يقع على الواحد
ويحتمل مع النسبة أن يعنى الكل عموم المفرد قوله ويحتمل الكل وإنما قال
ويحتمل الكل مع أنه إنما يأخذ حكم الجنس ويقع على الإرادة في ذلك لم يرد
الاستغراق لأنه لما كان أحد حكم الجنس موقوفاً على عدم إرادة
الاستغراق كان إرادته مانعاً عنه ويحتمل من لفظه قوله يعنى عموم المفرد
وهذا الاستغراق للأفرادى قوله ولا مستغرق إذا ارتد عريقاً

الجنس

الجنس قوله والمملك أعم قاله بن عباس رضي الله تعالى عنهما ونقله في
الكشاف قوله على صحته أي صحة الإطلاق المذكور قوله تناول احتمال
أن يكون معنى رجال جملة من الرجال هي فوق الاثنتين بتناول
الثلاثة والأربعة وهذه الثلاثة وتلك وغيرها على الاحتمال
والبدلية قوله للمتعدد يدل عليه قول أهل العربية المجموع
ماد على أحد مقصوده بحروف مقرونة قوله والثلاثة
والثلاثة ليست أفراد للجمع بل للمفرد قوله ولا من حيث هو لا
من حيث هو جملة التي فوق الاثنتين أي الملاحظ في المتعدد المفهوم
من الجمع صدق مفهوم مقرونة لا صدق هذا المفهوم الذي هو جملة
مما فوق الاثنتين وكذا لو فرضنا أن لأفراد لمفرد الثلاثة كالطلاق
جاء أن يراد بالجمع المنكر كطلقات مجموع الثلاث فصدقها عليه
من حيث أنه أفراد الطلاق لا من حيث أنه جملة من جملة إذا جعل له
أخرى فرضاً قوله بخلاف الفاظ العدد فإن الملاحظ في الفاظ
العدد مطلق التعدد لمخصوص من غير ملاحظة حقيقة يعبر عنه
في أفرادها فلوريد بالعدد ما دونه ليطل وضعه بالكلية لما
لوريد بالجمع نفى ملاحظة صدق المفهوم فلذا جاز مجازاً فيه دون
العدد قوله ملاحظة النسبية وهذا الاعتبار قبل العام المختصر
حقيقة من وجه قوله لم يناسب بل امتنع ذلك والا لا اعتبار في إطلاق
واحد صدق حقيقة من غير اشتراط لفظي وهذا مما لا قائل به ولا
نظيره وهو المراد بالامتناع قوله جملة الجمل لأنه محلى بالإمام الاستغراق
وقد مر أن الملاحظ في الاستغراق الفردية المتحققة في الجمل فمراد

الجمل لولا المانع قوله فلا يجب الاخذ اذ لم يلاحظ في استغراق الجمع
 افراد مفردة بل افراد نفسه **قوله** وارادة جزئي قلنا نعم لكن من حيث
 جنس الفقير لما قران الملاحظ في الجنسية حقيقة مفردة لا حقيقة
 نفسه التي هي الجمل فلم يعتبر جنسية الجمل قوله لم يصح الاستغراق
 اذ يمنع ارادة كل جملة من جمل الفقراء قوله لان الاصل براءة فلا
 استحقاق ما فوق الثلاثة من الفقير وتعين براءة الذمة من
 حقوقهم قوله مراتب المجموع لما قران الملاحظ في الاستغراق الجمل قوله
 بل من كل ثلاثة انواع اذ وجبت ارادة اقل ما ينطلق عليه بعد ما
 امتنع ارادة المجموع من حيث هو مجموع على ما كان مقتضى استغراق
 الجمع كما علم في الرجال الداخلين الحصن كذا ان الجميع يستحقون نفلا
 واحدا قوله امر زايد لوجوب ارادة الجمل فيه اولا لان معنى عموم الجمع
 الكل المجموعي كما سيجي قوله ح اي حين اريد بالاموال انواعه قوله
 ما لا يجب فيه كغير النامي ونحو الجواهر ومادون الضباب قوله عند
 ابي القاسم لانه حقيقة لا تثبت بالنية وفيه تخفيف قوله
 يصدق فيهما اي يصدق قضاء وديانته لان الجمع المنكر عام عندنا
 وشامل لكل ما ينطلق عليه عند الاطلاق ان امكن العمل به وان تعذر
 فينطلق على الثلاثة لانها اقل ما ينطلق عليه فصلا راوي من غيره
 بعد انتفاء الكل لانه ثابت يتقن وفيما زاد عليه شك واحتمال فاذا
 نوى الزيادة على الثلاثة فقد نوى مرجحا للفظ فيصدق قضاء
 وديانته ولا خلاف هنا لابي القاسم لان الزيادة على الثلاثة
 كالكل مثلا حقيقة تثبت بلا نية وبذلك ايضا يفرق بين المجموع

المنكر عند من يقول بعمومه وبين الجنس كالمفرد والجمع المعروفين
 بان الكل في الجمع المعروف حقيقة لا بعد رعايتها الا عند تعذرهما
 وفي الجملة مع القرينة الكالبة او المقالية وفي الجنس انما يصار الى
 الكل لكونه فردا اعتباريا فلا يصار اليه الا مع النية والقرينة
 فرق اخر ان الجمع المنكر يتناول كل قسم من اقسام الجمع ما بين الثلاثة
 والكل لانه وضع لينطلق على كل منها فينطلق عليه بالنية جملة
 الجنس والجمع المعروف فانه لا ينطلق بلا صارف الا على الواحد ومع
 الضارف الا على الكل لكونه فردا اعتباريا اماما بينهما فلا وليه شار
 بلفظ الزيادة في قوله وان نوى الزيادة ولم يقل وان نوى الكل كما قال
 في الجمع المعروف فرق اخر ما ذكر قبل ان اقل ما يتناول الجنس واحد واقل
 ما يتناول الجمع ثلاثة والفروق الثلاثة مذكورة في الكشف الكبير وغيره
 من شروح فخر الاسلام قوله الا عندنا كما ترى مسألة ان الجمع لا يطلق
 الا على الاثنين لاحقيقة ولا مجازا عند البعض وكذا على الواحد قوله
 فانه تعميم لان معناه يتناول الكل والبعض قوله من ان جميع الافراد
 لان مفهوم الجمع ومسماه جميع الافراد وليس للجمع مسميات متعددة
 فلا يصدق انما ما انتظم جميعا من المسميات عليه قوله ليس عاما فكيف
 يتعلق حكم الجمع العام بجميع الافراد كما يتحقق قوله لان المعبر مسميات
 في عموم الجمع المنكر وصفا اي لا في استغراقه قوله ولا المجموع ولا مسميات
 مجموع مفهوم المفرد والعموم قوله قد وضع الفرق بانه يصح ارادة جميع
 الافراد بالجمع كالمفرد وان للجمع فردا يندرج سائر الافراد تحته بخلاف
 المفرد الا في الجنس قوله وافرادا كما يمكن حلف لا بشرين ما الكوزا وهذا

الطعام وهو بحيث يمكنه اكله دفعة يقع على كفه لعدم تعذر
 كذا في شرح الجامع **قوله** على الخلاف في عام خص عنه البعض انه
 حقيقة في الباقي او مجاز فيه كما مر **قوله** لكن بحسب المفهوم اى كل
 واحد من سليمان وداود عليها السلام **قوله** المسئلة السابعة
 يعنى بهاد خولهم فرادى **قوله** على المعنى وهو ان يعتبر كان ليس معه
 غيره **قوله** وقد لم يكن **قوله** يحمل الاول على الاعتبارى لا الحقيقى **قوله**
 وعدم اقتضاؤه فانه من المتناول المبهم غير متعريف لانفراد الافراد
 ينشأ ولها **قوله** على ذلك اى على الاول بالنسبة الى المتخلف **قوله** يعنى
 الكل سواء عبر عنهما بلفظ الكل ولا **قوله** من حيث الافراد نحو كل انسان
 يشبعه رقيق واحد **قوله** من حيث الاجتماع نحو كل انسان يحمل الف
 من **قوله** او اطاق نحو بنو تميم يعنى الضيف وامثاله **قوله** وهو استحقاق
 من غير اعتبار قيد الاخير وهو انفراد المستحقة الاخير بالنقل **قوله**
 بدلالة التشجيع شارة الى علة ان لم يستعير وبالعكس **قوله** بدلالة
 النص بان يقال كان ينبغي ان يستحق كل واحد تمام النقل في جميع من
 دخل هذا الحصن اولا وقد دخلوا معا بدلالة التشجيع فان التخصيص
 في ذلك اكثر فاجاب بان الجمع بطل بالكلية بواسطة الدلالة او حمل
 على كل فيما دخلوا فرادى وكذا فيما دخلوا معا فلم يبق معنى الجمع اصلا
قوله بدلالة النص كما ظن قال التفنان اى رحمه الله تعالى ولا يجوز ان
 يستعار من الكل والجميع ليكون في من دخل لكل منهم او لمجموعهم
 نقل واحد لان عموم الكل على سبيل الانفراد وعموم الجمع على سبيل
 الاجتماع قصد اعموم من انما ثبت ضرورة ايهام كالتكرار في موضع

النفي فلا مشاركة تصح الاستعارة وفيه انظارا ان العموم جامع
 ان الجميع يستعير للكل ولم يعتبر مخالفته في قيد الانفراد **قوله** ان
 عموم من وصفي لا استعالي كالتكرار في سياق النفي والحق ان يقال
 لا حجر في الاستعارة لكنها لما كانت في لفظ الجميع متعارفة مستعدة
 فيما بينهم بدلالة التشجيع ذكرها ولم تكن استعارة من الكل او
 للجميع متعارفة لانه خلاف مقتضى التشجيع لم يذكرها متساك
 الاول كل من دخل هذا الحصن اولا ومثاله الثاني كل القوم الداخلين
 للحصن اولا لهم من النقل كذا حيث يستحق في الاول كل داخل سابق
 دخلوا معا او متفرقين ففي اول المتفرقين بهارته وفي المجموعين
 بدلالة التشجيع وفي الثاني يستحق المجموع كما للقوم الداخلين من
 النقل كذا ولودخل واحد لا يستحق شيئا كما في جميع من دخل هذا الحصن
 فله من النقل كذا مثال الثالث بنو تميم لهم على الف مثال الرابع جميع
 من دخل اولا ونحو كل عبيدى يحمل هذه الخشبة فهو حر فان علم انها
 لا يحملها الا واحد يريد الاجتماع وان علم انها يحملها واحد يريد
 الانفراد وان لم يعلم فقد اطلق ففي الثاني لا عنق بجها بالاجتماع
 وفي الثالث يعترفون مجتمعاً ومنفرداً اذ المراد في الثاني اظهار الجلاء
 وفي الثالث محولة الخشبة في الجملة وفي الاول ينبغي ان يعنى عند
 الاجتماع لحقيقته وبانفراد المجازة كما في جميع من دخل هذا الحصن
قوله بل لا اعتبار بنحو كل انسان حيوان او مولود آدم او كل مسلم
 خمس فريض **قوله** والمسأوى دفع الاعتراض قطب الدين الرازى في
 شرح الكشاف **قوله** متوجدا لجعل التكرار في حيز الاثبات باقية على

ولا يلزم ان يكون الاستعارة على الجميع انها متعارفة
 في الجملة بل بعض حقايق منها

ولا يدخل الا واحد ولم يقل اولا لانه

جملة من حكم اى عبيد يحملها فهو حر

خصوصها الكاين ولا تميمه لا يقال المخصوص بالوصف العارض
 لاينا في العموم كما في من دخل هذا الحصن ولا حيث عدا ما وان
 لم يصداق الا على واحد لا نأقول مسلم اذا كان لفظ في الاصل على
 ما لا يخرج بذلك عن عمومه فلذا عد ذلك المثال من العام كما في كل
 من دخل هذا الحصن وحده ليوم قبل كل احد يعد عاما للعموم
 قبل القيد مع انه لا يصدر بعده الا على واحد بخلاف النكرة في
 الاثبات ^{منه} قوله متوحدا وما يقال ان اللفظ الواحد لا يكون عاما ^{خاصا}
 معا لكون كل منهما قسيما للآخر ومقابل له فذلك في العموم ^{والخصوص}
 الاصلين الحقيقيين لا العارضين الاعتبارين قوله وقد يكفي
 صراح فان الابهام المتهمة بجعل ما يدخل عليه في ناول الجنس
 كما علم ارجل عند الام امرأة قوله بلا واسطة نحو اي عبيدي ضربت ^{لك}
 او طئي بدانتك قوله مسألة الايلاء اذ لا يستند الى الزمان ^{حقيقة}
 لا المبني للفاعل ولا المبني للمفعول قوله ونظر فخر الاسلام حيث قال
 ان صحت هذه الحكاية عنه وفيه نظر عندنا قوله على الشهود ^{مرتين}
 قيد كالا من الاقرارين بكونه عند شاهدين لانه لو اقر بالف عند
 شاهد والف عند شاهد اخر او بالف عند شاهدين والف عند
 القاضي فاللازم اتفاقا كذا في المحيط قوله على تخرج اكثر حتى اذ تكبر التهمة
 المتغابرة اماره تاكيد الحق الاول بخلاف تكرير الشهود الاول في
 الاشهاد اذ لا يوكده الحق بما قوله في مجلسين وكذا في مجلس على
 تخرج غيره قوله الآخرين لانها تحقق التعدد قوله واثنان الاور
 بمتكررتين في مجلس ومجلسين قوله في صيغ العموم مع الهاهية منها ^{اي}

كون الصيغ عاما بخلاف في القسم الذي سبق نحو كل مثلا فانها دليل العموم
 وهو ليس عاما قوله او معناه ^{قوله} اي حنيفه رحمه الله ^{قوله} بخلاف
 مسئلتنا يعني من شأ من عبيدي قوله قيل قاله في التنقيح ^{قوله} وعده
 خاصا بعارض لاينا في عده عاما با صله برده هذا اعتراض ^{الفتن} للفتناري
 في شرح التنقيح الاول ان العلماء جعلوا مثل من دخل هذا الحصن
 او لافله كذا عاما مع انه مثل النكرة في سياق الاثبات العموم فان
 جعل عاما فكل نكرة كذلك مثل رتبة ذكره في بحث ان النكرة الغير الموصوفة
 في الاثبات لا تعم والثاني ان شمس الأئمة وفخر الاسلام رحمهما الله تعالى
 جل وعلا ذكر ان كلمة كل يحتمل المخصوص نحو كلمة من كما اذا قال كل من
 دخل هذا الحصن او لافله كذا فدخلوا على التعاقب فالنفل الاول
 خاصة ذكره لنقض قول صمد الشريعة رحمه الله تعالى جل وعلا
 ان كل والجميع محكان في العموم والتحقيق ان كل ومن عامان وضعا
 وقد يتخصصان بالقيود العارضة وقد علم في العلوم الحقيقية
 ان المخصوص بحسب الوجود لاينا في العموم بحسب المفهوم حيث قالوا
 تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بل الوحدة بحسب الوجود مجازا
 يعد كل منهما عاما بحسب الاصل والمفهوم وخاصا بحسب العارض
 والوجود فالقولان من المشايخ ناظران الى الاعتبارين بخلاف النكرة
 المنبهة اذ لا عموم لها بغيره من فضله عن اكثر بحسب الاصل ايضا
 فوضح الفرق وحصل الحق قوله وما دونهما عنده اي عند ^{زيد} اي حنيفه
 رحمه الله قوله اذ لا صار وفيه ايضا رد الكلام لتفتنازي قوله
 على احد الوجهين مصدريه ومستعارة لمن قوله اذ لا عموم نعم عند

قوله لم يعدل عن التبعض الى البيان
 قوله ورد رده التفتنازي رحمه الله

قوله قلنا الماهية الكلية ما هي واحدة وهذا
معنى قولهم عادي والجواب مبتدأ منه

عند فخر الاسلام ومن تبعه ما عند الجمهور فقام بخصوص كما قيل قوله
فالقسم الاول غير المستقل من حكم الحادثة قوله الوصف بالدلالة اي
بدلالة النص بترتيب الحكم على المشتق **قوله** والقسم الثاني منه غير
المستقل من جواب السؤال **قوله** وتلك نعمة ذكر في الكواشي انهم ^{استفهام}
محذوفة منه ومحل تمها رفع صفة نعم ومحل ان عبت رفع بيان لذلك
اي وتعبيد لا قومي نعم تمنها على حيث لم يستعبد لمثلهما وبدا من
نعم واخر ونصب على تقدير اليا والمعنى انما صارت نعم لانك اتخذت
قومي عبدا ولولا انما القيت في اليم فلا تمن على بشي انت سببه
او المعنى فكيف تمن على وقد اهنت قومي ومن اهين قومه فقد
اهين الى هذا من الكواشي وذكر في تفسير القرطبي ان الناس اختلفوا
فيه فقال السدي والطبري والفرأ هذا من موسى عليه السلام
اقرار بالنعمة فانه يقول نعم تربيتك نعم على من حيث عبت غيري
وتركتني لكن لا يدفع ذلك رسالتى وقيل على جهة الانكار اى اتمنى على
بان ريتنى وقد استعبدت قومي وقتلتهم وقال الاخفش والفرأ
ايضا فيه تقدير استفهام اى وتلك نعمة قال الفرأ وكذا على
القول بانه انكار فيه تقدير استفهام **قوله** اريد السبب وهو
السبب بعينه الذي وقع سبب النزول وورود الحديث **قوله**
واعتبر عوم الفرائش في قوله عليه الصلوة والسلام روى انه كانت
لزمعة امة يلم بها وكانت له عليها ضربته وقد طاف بها عتبة بن
ابى وقاص فظهر بها حمل وهلك عتبة كافرا فغمد الى اخيه سعد
ابن ابى وقاص وقال ان اخي كان عهدا لي فيه فقام اليه عبدالله

ان ابن وليدة زمعه منى فاقبضه ابلك
فلا كان عام الفخ اخذ محبته اى وقاص

ابن زمعه فقال له هو اخي وابن وليدة اى ولد على فراشه فقال له
صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبدالله بن زمعه الولد للفراش
الحديث فالمدكور في كتاب الحديث هو عبد بن زمعة لا عبد الله
ابن زمعة كما ظن والوليد الامة **قوله** واخرج اى ابو حنيفة رحم
قوله وان اقربا لوطى ما لم يقربا منه وولده قوله كمن الانتقاد
فنفيه فصا ركان يقول ان كان ما في بطنك ولدا فهو ليس مني
ولو قال كذلك لم يصح نفيه فكذا هذا وانما لا يصح نفيه ولا يكون
هذا ذفا لان المعلق ليس بجابا وفيه شبهة العدم والحدود
تدري بها **قوله** مع ان احكام الحمل كاللعان والحد المترين على نفى
الحمل عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله
تلاعن بنفى الحمل في حال قبل الوضع **قوله** لقيام الاحتمال اى احتمال
لا يكون حمل بل انتقاها وهو مرض يسميه اطباء الرجا ولا يفرق
بينه وبين الحمل باعراضه بل بعدم الوضع فقط **قوله** بذلك اى نفيها
لحمل وقت طواف عتبة في الثاني وبان الولد ليس من هلال بل من شريك
في الاول قوله بالوحي واخر الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال ان
جاءت به سمرغت كذا فهو لهلال وان جاءت به اسود جعدا فهو شريك
فجاءت به على النعت المكروه فقال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان
التي سبقت لكان لي ولها شأن ومثل هذا لا يعرف الا بطريق الوحي
ولا يتحقق مثله في زماننا **قوله** كما يؤده حيث لا بعد ولادتها
لولا الايمان سبقت لكان لي ولها شأن قوله في الاسلوب كقول ^{بع}
جل وعلا يسئلونك عن الاهلة **قوله** للفارق القليل بان العبرة

قوله بما خبر يكون في القصصين منه

لعموم اللفظ في حكم الحادثة دون جواب السؤال قوله فلا ينافي فيه هو
 ما ذكر في الهداية انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل مسلما
 بذمى وقال انا احق من ذمى بذمته فالفعل نض بالجزم والقول ^{تعليل} قوله
 فم في اقسامه عموم لمخرج في ان خرجت فكذا للسفر وغيره جف
 صح نية السفر ديانة وعموم المساكنة لها في بيت اوفى دار حتى صح
 نيتها في بيت لانها اكمل انواعها كما علم في اجماع بخلاف نية المخرج
 الى بغداد ونية المساكنة بوجه الاجارة او الاعارة قوله والمخالف
 جواب عما يقال نحن لانقول بعموم لا اكل فكيف نفيس عليه **قوله**
 وهذا استدلال جواب عما يقال انه قياس في اللغة **قوله** الاستواء
 فان من افراد الاستواء الاستواء من بعض الوجوه معينا كان البعض
 او مبهما **قوله** والعالم المخصوص فان التخصيص اللاحق دليل العموم ^{السابق}
قوله وهما نوعان بيان امتناع ارادتهما معا **قوله** تهكما اذ ذكر لفظا
 وارادة ثوابهم وعقابهم في الآخرة غير ذكرهم وارادة احكامهم
 الدنيوية من جريان القصاص ولا مساواة له والتمسك بالاستيلاء
 وغيرها لانها معنيان مجازيان مختلفان حقيقة واللفظ المجازي
 بالنسبة اليها مشترك لفظي في المجاز فلا يراد ان معانينا لعدم
 عموم المشترك وعنده لعدم عموم المجاز ولا سيما في المختلفة ^{جعل}
 مشتركا لان ظاهر عبارة المشايخ دعوى الاشتراك ولذا لم يلتفت
 الى ما اولويه من ان معناه انه كالمشترك ذهابا الى ان المراد بالذوات
 مطلق الاحكام وهي بعمومه تنبأ الى الدنيوية والاخرية فيكون مشتركا
 معنويا لا لفظيا فاثبت بانه في حكم المشترك وعلى ما ذهبنا اليه ^{حاجب}

الى هذا التناول الذي الاصل عدمه قوله ان العدل هو الراوى الذي
 روى فعله **قوله** كل عبد ليس للعبد نصيب لعلته لانه شركة في الشرع
قوله في السايمة فان عدم الداعي ليس داعيا لعدم بخلاف مفهوم
 الموافقة فان العلة مدار الحكم ومقتضية له **قوله** وهذا التوجيه
 يختص بمفهوم الموافقة فلها قلنا به دون المخالف **قوله** لان المقدار
 وهو بكار في قوله ولا ذوعهد في عهده اى لا يقتل هو بكار **قوله**
 ويؤدى تعبيرا لامدى يؤدى قوله عطف الجملة الناقصة على التامة
 لتشريكها اياها فيما تم به الاولى بعينه ان امكن والا فبمثله **قوله**
 مع عموم المعطوف عليه فينتقض العبارة الاولى **قوله** وصيغة في
 الثاني فينتقض العبارة الثانية **قوله** في ضربت زيدا لان اقتضاء
 التعميم الاصغى في المعطوف عليه انما يتحقق لو اقتضى نفي الاول
 بقيدا للثاني والجامع رعاية النطاق ما امكن قوله وقد في الحديث
 اى وانقول التقدير غير لازم وليس بواجب الا عند ضرورة قوله
 لا يعم كل مقال الجواز ان يكون من الامور السرية مثلا قوله لان الكل ^{الكل}
 الا ان الام فيها عوض عن المضاف اليه اى لان يبين كل واحد من
 الاحكام لكل واحد من الناس قوله بل لا فراز ^{فراز} اذ لو لم يفرز فيها
 لم يكن حاجتها الى ذكر العطف **قوله** ولما قرر لان تقرير الكذب بخلاف
 ظاهر حاله صلى الله عليه وسلم وان جوة الصغيرة على الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام قوله بمقتضاها وفيه الالتزام على الحكمي قوله وهو
 اى النبي صلى الله عليه وسلم قوله ما هو النبي صلى الله عليه وسلم
 قوله ما موروا والا كان الاسفل اعلى **قوله** داخل فيه اى في قوله تعالى ^{حاجب}

لمنع ما انزل اليك من ربك اى احك بتبليغ ما انت داخل فيه ليقول
 حكاية الرسول بتبليغ جبريل بتبليغ اخر من الرسول قوله خروج المريض
 اى كخروج المريض **قوله** من كل وجه فمن الجاز ان يكون عدم التصريح
 بالامر يقبل ليتناول الخطاب **قوله** في تقدير قل لا فلا فرق بينهما
 كما زعم **قوله** وما اردنا ان الاكافه لان هذا لا يصح خطابا الا
 للرسول صلى الله عليه وسلم **قوله** والعمومات لانها ذات مقيدة
 بالعموم **قوله** ورجح الثاني اى التعريف الثاني للمطلق **قوله** وبين علم
 الجنس انه في الافراد حقيقة وعلم الجنس في الافراد بحاج **قوله** حصونه
 الذهني بل هو من تعريف الحقيقة في الحقيقة **قوله** كقصور صدقة
 الفطر **قوله** واعن كل خرو عبدا واد واعن كل خرو عبدا من المسلمين
قوله واما في حكيم كذلك اى مع وحدة الحادثة او تعددها **قوله** صوم
 الظهار في حادثة واحدة **قوله** صيام القتل نحو لا يعتق رقبة ورتبة
 مؤمنه **قوله** صحة استعمال اللفظ وهو كل فرد للمطلق ليس فيه قيد
 المعقيد فان كل فرد للمطلق تمام ما به صحة استعماله **قوله** عاما مفعول
 الجعل **قوله** وقد سلف الفرق ان التقيد ليس بالسخ لكونه رافعا
 تمام ما به صحة استعمال اللفظ والتخفيف المتأخر رافع لبعض الثبات
 فلا يتحقق الملازمة **قوله** واتحادها حيث فيه في واحد بتمام
 السلعة والمطلق في اخرى **قوله** نظيره اى نظير المبحث **قوله** في
 المنصوص ما مطلق نظر لشهادة فكقوله تعالى واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم **قوله** تعالى جل وعلا **قوله** ثم يا ثوابا ربعة
 شهداء **قوله** واما معقده كقوله تعالى واستشهدوا عدل منكم

قوله وذكر المنع فيها آخر الى آخره كما فعلت
 الحاجب

ترضونه

ترضونه من الشهداء ومطلق بضر زكاة الابل قوله صلى الله عليه وسلم
 في خمس من الابل شاة ومقيدة قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من
 الابل السائمة **قوله** طعام اليمين حكم واحد في عادي نين **قوله** التمتع اى
 كما رضى صوم التمتع ههنا **قوله** للوجود اى لوجود الحكم **قوله** ليللا
 على ذوال المكنة القدرة على التكفير بملك الكافر **قوله** بآية النيران
قوله تعالى جل وعلا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا **قوله** من وجه
 وجهه فلا يؤدى به الواجب لثابت من كل وجه **قوله** على مولاه اى
 مولاه الاعلى وتعينه شكرا لانعام اى لانعامه عليك **قوله** منه
 ان يراد من قبيل الثالث **قوله** هذه الثلاثة المذكورة التي يراد من
 المشترك **قوله** على اعتبار قيد فمن اعتبره قال بعدم عمومته في الجمع
 ايضا ومن قال بعمومه لم يعتبر ذلك القيد **قوله** وهذا غير من
 السكاكى اما اولافلان كلاه من المعنيين مراد على خياله في حالة واحدة
 وعند السكاكى لا يجمع بينهما في الارادة واما ثانيا فلان الاحد لا
 غير الاحد المعنيين والاثنين المعنيين واما ثالثا فلان اشتراط
 عدم الجمع عنده ينافى بتجويزه عندهم **قوله** لكن اللغة وهذا قريب
 من مذهبنا وليس به لان منع اللغة اعم من عدم تجويزها مطلقا
 او بناء على الاستحالة التأسيسية من اللغة والثاني هو المذهب **قوله**
 كما ظن ظنه مولانا عاصدا الدين في شرح المختصر **قوله** كما ظن ظنه
 المتفنا زاني في شرح التقييد منع الاستحالة يعنى العقلية
 التي ظنها **قوله** ومنه اى من اعتبار الوضع لانفراد في المستعمل
 منه المعين **قوله** ايضا يفهم ان لا يتبادر احدهما لا بعينه على انه

قوله وانما الاكرام او مولانا الاسفل وتعينه انما اى
 انما ما لا يحرر املك له به

الموضوع له كما مر ولما اذ لم يجمع لهما عدم قوله وان ما يناسبه ولكن
 بلسان ملكوته اذ لسان الملكوت في كل شيء لسان آخره ولسان
 الآخرة لسان الحيوان وان الدار الآخرة لحي الحيوان كذا في التاويل
 البخمية وبذلك لسان نطق اعضاء الانسان يوم القيمة ونطق
 الارض وغيرها **قوله** لا يقال لقوله تعالى جل وعلاء ولئن سألتم
 من خلق السموات والارض ليقولن الله والقول بانهم نزلوا منزلة
 غير العارفين ومنزلة المنكرين لعدم علمهم بوجوب علمهم كما وقع
 في الكشاف وغيره مجازا انكسب المجاز آخر والاصل عدمها قوله على
 قدسه عن وجوه الامكان وسمات الحدوث كما ذكر في الكشاف
 وتوابعه **قوله** لعدم لترتيب الا لازم للتعميم بخلاف الاحاديث الاخر
 فان فيها عدم التعرض للترتيب فهي ساكنة **قوله** كالنكاح فان
 عدم الشهود وعدة الغير كالمزقوفه لا غير زوجها الاينافان بقاء
 النكاح **قوله** فبين التاويلين وهما تاويل ايما امرأة بالمدكورات
 وتاويل البطلان بالاول اليه **قوله** لا يجمع لوجود الاول في ال
 البطلان في المكلفة باحد الامرين بدون التاويل الاول **قوله**
 ولا منعه لوجودها في المذكورات **قوله** للرفيقه لا باطل فعينه ^{التاويل}
 معا **قوله** والضرفية التاويلان ايضا **قوله** مع قصور النظرنا قصات
 العقل والدين **قوله** منطنتهما اي مظنة سرعه الاعتراض وسوء الاختيار
قوله من عدم جوازه بيان ما روي الحسن عن الامام رضي الله عنهم
قوله التشبيك وشبان بين اصابعه **قوله** ان خمس الخمس وكما يختص
 بالزكاة الفقراء يختص بخمس الخمس فقرهم **قوله** وتقدمهم جواب قوله

ولما دام **قوله** ولعل جواب قوله مع انه اعطى العباس قوله والنسائي
 جواب ما يقال ان التساوي في القوة شرط التعارض فكيف يجمع
 مع المرجحية قوله ولا خلاف في ايجابه العمل على ما مر تحقيقه في صدر
 الكتاب ان ما يوجب العمل بصير قطعا بهذا الامر العارض وان لم يكن
 قطعيا في ذاته ثم هو قسمان ما يوجب العمل عند البعض كاجتنها وكل
 مجتهد بالنسبة اليه والى مقلديه وما يوجبها عند الكل كالعمل
 بخبر الواحد وظواهر النصوص والاول لا يثبت به بل يدرى بالشبهات
 كالقصاص والحد ودل يمكن شبهة الخلاف بخلاف الثاني فانه يقين
 بالنسبة الى الكل في نفس الامر لعدم الخلاف لكن بالعارض لا لذاته
 فحصل لليقين ثلاث مراتب ويحفظ هذا لدفع الواهم الفاسدة
 الاحتمال عند الطائفة الاخيرة **قوله** وعدمه عند الطائفة الاولى
قوله ثلاثون شهرا في بيان مدة الرضاع **قوله** وقال الامام رحمه الله تعالى
 ابو حنيفة **قوله** نعم ان الآية الاولى نصا فيما ذكر **قوله** كلامان بل
 كلام واحد وهو قوله است نفسي لكن باعتبارين قوله في انها كـ
 فينعقد بعبارة النساء **قوله** وان كان نصا فلا ينعقد بعبارة
قوله بالمفسر لساوي في قوة كونه كتابا او سنة **قوله** كذلك عاملا
 او خاصا يقينا **قوله** وهذه الامور الاربعة المذكورة **قوله** ومذره
 اي الاختلاف في التمثيل **قوله** فان الفرض كاف فهذا هو الجواب الموعود
 اتيانه في الفصل السابق **قوله** تفريق اسم كتاب يجعل احدهما ^{الغنى} لذلك ^{التعارض}
 والاخر لهذا التعارض **قوله** فكيف يكون اي المعاني المجازية مجازا فاليا
 يحتمل النسبة والمصدر **قوله** لانا نقول المراد ويمكن ان يكون هذا الجواب

قوله وسبناه اعتبار الاحتمال عند الطائفة الاخيرة منه

الصحيح الموعود ذكره في الظاهر قوله على ما اخترنا ووافقتنا في ذلك
 بحمد الله تعالى جل وعلا موافقة اطلعنا عليها بعد تأليف هذا الكتاب
 بسنتين استاذ الخلف مولانا سعد الملة والدين التفتازاني رحمه الله
 تعالى جل وعلا في شرح المقاصد **قوله** ولا المستحيل آية اي لا اللفظ
 الذي يفهم منه معنى مستحيل فانه وان تناوله الشيء لغة لكن ذلك
 اللفظ غير الموعود **قوله** ولا اللفظ وهو اللفظ المعق **قوله** والا اي
 لفظ لا يفهم **قوله** ففهم الشيء وهذا الفهم ليس كذلك **قوله** وكذا المجاز
 بالقرينة فيكون مجازا او لا فيكون حقيقة فمن اين الاجمال **قوله** ولا
 يختص بل بآية بل ياتي في غيره من الاقسام بعد بيان المرام **قوله**
 ثم منهم من ذهب بعد كونه مجازا **قوله** كالمسوخ اي نسخ المسوخ
قوله كالمعنى اي كمنهى **قوله** والرب ليس فيه صحة العربية **قوله** لما
 عندنا اي لاختلافهما الموجب لكونه مشتركا او في حكم المشترك **قوله**
 تمسكه اي بالحدوث الاول وقال البصريان ابو الحسين وابو عبد الله
 كما في الصبي يتحقق الضمان في الصبي وليس ههنا للزجر **قوله** فبني
 صحة تمسك الشافعية في المسائل المسألة **قوله** مسح لكل معناه
 التوكيدي لعمري **قوله** على اطلاقه فلا اجمال هنا ايضا **قوله** المراد مطلق
 البعض بل البعض المقدر فيكون مجازا **قوله** عما سلف من الوجوه في
 صدر مباحثنا الكتاب وبحجج حروف المعاني **قوله** لكل ظهور انه لم
 يبين لكل بهذا المعنى **قوله** قهرهما اليه اي الى النبي صلى الله عليه وسلم
قوله من بيته النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ليقول اي هو لا اكثر من القول
قوله فهو البيان والمتاخر موكله **قوله** فاحدهما والمتاخر موكله لاني

المؤكد كالجمل والفعل مع القول قوله وصوره ربيع لان التعدد في الفعل
 الفعل او القول وعلى التفسيرين في المتقدم والمتاخر **قوله** بل زيادة
 للتكليف وقيل اي بالغرابة للغوية والحقيقة الجديدة الشرعية او
 تساوي المعاني المحتملة **قوله** بالمنطوق اي بالقول الحكمي **قوله** باحد
 الوجه الثلاثة الثلاثة المنفية في الجمل من الغرابة والاستعارة البتة
 والاشتركة **قوله** ولو خصص كان نسخا كنفيد لمطلق على ما سيجي
قوله اما خبر جوابا لشكك لمقدر هو ان ما روى عن عدي بن حاتم
 انه قال عدت الى عتالين ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي
 فانظرا اليهما وما روى سهل بن سعد الساعدي انه كان رجلا اذا
 اراد الصوم ربطا احدهما في رجله الخيط الابيض والخيط
 الاسود فلا يزال ياكل حتى يتبين انه فنزل بعده لان من الفخر فقيه
 تاخير البيان عن وقت الحاجة **قوله** على تقدير بثبوتها اشارة الى جواب
 الكشف انه عندهم غير ثابت **قوله** يجوز مطلقا اي اجمالا وتفصيلا
 في كل قسم من البيان **قوله** اصلا لا اجمالا ولا تفصيلا **قوله** كما ظن
 ظنه التفتازاني في شرح التقيج **قوله** على ما لا يخفى لان الاجماع دليل
 قطعي في الاصول بخلاف خبر الواحد **قوله** من وقت التكليف كما في
 كل نسخ **قوله** ومذهبنا من قتل قبيلة سلبه **قوله** وحديث
 جبيب وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس لك من سلب قبيلتك
 الا ما طابت به نفسك امامك فانه محمول على ما لم يكن قبل الاحراز
 تنفيل **قوله** ان قيود الجواب بناء على ان لادلالة للعام المنطوق على
 الخاص لا مطابقة ولا تضام ولا التزاما ولذا قالوا اذ كر المطلق

قوله كاطن ظنه التفتازاني رحمه الله تعالى

المتعبد بخصوصه مجاز فقد دل على تغيره عن الموضوع له وبيات
 التغير مترجيا نسخ بيان تبديل قوله والاستدلال به جوابا لما
 انه استدلال على تغير الكتاب بخبر الواحد قوله فليس معارض حتى
 يكون تغير لظاهر الكتاب **قوله** على قدرتهم والا لما كان للذم وجه
قوله يمنع كون الذم ثم لا يجوز ان يكون الذم لتوانهم في السؤال
 والامتنال بعد البيان اجاب بان فاء التعقيب بنا فيه قوله وكذا
 عدم رضا جواب سؤال ان الرضا بكسر الميم كسر قوله من دون
 الله وقع لما في تحصيل المحصول من ان التعقيد دليل ارادة معنى
 الذي قوله باحد الطرفين بالضرورة او النظر لاحتمال ان لا يعلم ^{صلا}
 مع وقوعه قوله بدلالة انها حياية فالعذر في القليل وغير المحرز
 فلا يكون سرقه قوله وهو للوجوب يعني اذا كان للتراجيح كان لتراخي
 وجوب القراءة لا لتراخي جوازها لان الجواز اذا تراخي كانت القراءة
 عقيب الامر بمنع غير جازمه فاذا الامر بها وجوب تأخيرها ولا
 قابل بان الامر يفيد وجوب التأخير **قوله** والجواز حكم اي الجواز حكم
 من الاحكام الشرعية فلا بد من بيانه ولا سبيل الى تأخير بيانه
 لانه تأخير بيانه تأخير عن وقت الحاجة لا امتناع تأخير الجواب **قوله**
 في النسخ لان المنسوخ معلوم بصفاته **قوله** كما لم يكن اذ فيه يصدق
 العزم على فعل احد مدلولاته ولان الملوم وارد في الاعتقادات
 لا العمليات حتى تحقق فيه الطاعة او المعصية **قوله** ولما في الظ
 عطف على قوله اما في الجمل فهو من كلام الجبا في قوله عند من يقول به
 وانما قال عند من يقول به لانا نقول بتخصيص الجوس من الآية المذكورة

قوله بعد البيان كما اجاب في المناقشة

اذا ارجع

اذا اوجب في حقهم ما السيف واما الاسلام عندنا قوله والاجاب
 اي بين ائمة الشريعة لا بين مشايخ الطريقة قوله الى محتمل كما سيجي
 في الصفة من نحو فلان على الف وديعة وفي الاستدراك من نحو
 فلان اقرضني واعطاني لكني لم اقبضه **قوله** اول المقصود لان
 الكلام يتم باخيه ولا نقص لبعض المذكور بخلاف الاستثناء قوله
 من المذكور فهو بيان التبديل لو انفصل كما مر من تقييد المطلق
 مترجيا وهو النسخ كما يجي في قوله تعالى جل وعلا غير اولى العذر
 قوله لا يسمعون فيها لغوا لان اللغو لا يتناول السلام لانه عبارة
 عما خلا عن الفائد والسلام مشتمل عليها لان كان تأكيد للدخ
 بما يشبه الذم من قبيل ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم لمبيت
 فانه متصلح ولكن على التقدير لا على التحقيق ولا على ان السلام
 هو اذ عار بالسلام هو اذ السلام هي اذ السلامة عن الافاة
 واهلها عن الدعاء بالسلامة اغنياء فكان ظاهره من باب اللغو
 وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام كذا في الكشاف **قوله**
 وبدونه منقطع فالاول على مذهب ان يراد بالجميع البعض الذي
 هو غير المستثنى مجازا والثاني على مذهب ان يوضع الجميع لذلك
 والثالث على مذهب ان المراد من كل حقيقة والاستثناء بعض
 بعد الاخراج **قوله** فاتهم اي كل ما عبدتموه من الاصنام قوله ان
 كان مشتركا حيث يجعله متصلا لان المقدم كانوا يعبدون
 الاصنام مع الله تعالى جل وعلا قوله وخير الامور اوسطها
 ترجيح لمذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى جل وعلا قوله او بما قال

تمام
 بين قول من قاع الكتاب

ذكره صاحب التقييم وقال تفردت به قوله واخوانها اي احدي
 اخوانها قوله وفي الثاني واحد بما قال عطف على بالاخراج في قوله
 اولى من تعريفه بالاخراج وقوله لان دليل الاولوية قوله ولواريد
 اي لو اريد بالاخراج المنع عن الدخول اشتمل على مجازين وفيما نحن
 فيه مجاز واحد يدفع به احتراز المفتا زاني حيث قال مشترك في
 المجازية فلا ترجيح قوله كما ظن ليلا يكون التعريف لفظيا فانه غير
 مط في الاصول وذلك كما مر من قولنا هي الدلالة على المخالفة بالا
 واحد اخوانها اذ لا شك ان المراد لفظا لا فيكون تعريفا لفظيا
 قوله بانه تعريف جنس الضمير في بانه يعرف كما قال الفزالي قوله صدق
 التعريف وهو موجود في تعريفنا لا في تعريفنا الفزالي **قوله** وانه
 تعريف فهو ولي من تعريف الفزالي وصاحب التقييم قوله وانه واقع
 فكيف يشتمل على التناقض **قوله** عدد لا يراى به معدودة كما ثبت
 في النحول ان كل عدد علم **قوله** من الدراهم بخلاف عشرة ضعف خمسة
قوله الا اصولها دفع لجواب المفتا زاني من طرف ابن الحاجب فنظير
 نحن فيه رايت اسود اغابها الرماح اذ ليس المراد رايت رجالا شجاعا
 غابها الرماح لان الغاب ليس مسلم الثبوت للشجعان فلا يرجع الضمير
 الى الاسود بمعنى الشجعان بل بمعنى الهياكل المفترسة حتى اذا تم
 القرينة يكون المراد بها الشجعان نعم لو كان للاستعارة قرينة
 اخرى حتى تتم ارادة الشجعان بلفظ الاسود يقال رايت اسودا
 الغاب لا غابها الرماح فليفهم **قوله** بين المذاهب فرجع الاول
 الى انه لو لم يكن مقيدا في نفس الامر لم يكن بغيره لكن لم يلاحظ قيدا حال

الا بعد التقيد اذ لا
 يحسن ان يقال رايته شجاعا

الاعتبار كما ان الملاقي لو لم يكن مسلما ما كنا نسلم عليه لكننا لم
 نلاحظ حالة التسليم سلامه ومرجع الثاني الى ملاحظة القيد
 حال الاعتبار والحكم ومرجع الثالث الى ملاحظة المجموع جملا لا
 تفصيلا قيدا ومقيدا **قوله** ما قبل قاله في التقييم وهذا في
 غاية التوضيح **قوله** خاص لان المجموع لا صار بمعنى السبعة صا
 كانه قال لفلان على سبعة فهذا العدد بمفهوه لا في لزوم الثلاثة
 قوله لان القرينة سياقية ومنه يعلم فساد ما قال القاعان
 رج من انه لا شك ان المذهب الثالث هو بان يكون مذهب الشافعي
 رحمه الله المتعارض فيه بين المستثنى منه والمستثنى ايجابا ونفيا
 بكلامين مستقلين وذلك لان الاخراج اذا كان مقدما على
 الاسناد كان قيد المحكوم عليه لاحكام اخر وذلك في غاية الوضوح
 قوله فلو كان حاصله فيه طعن في كلام المفتا زاني في شرح التقييم
 حيث قال بثبوت بطريق الاشارة لا بوجوب الاطراد قوله غير تام لانه
 خاص فلا يلزم العام قوله كاف في ذلك **قوله** في ان لا يلزمه شيء
 قوله بثبوت الثلاثة شرعا كما قالوا انه لا يلزم به شيء قوله ليست حقيقة
 بالشكل الاول فان العشرة المقيدة باخراج الثلاثة عشر ولا شيء
 من العشرة بسبعة فليست العشرة المقيدة بذلك سبعة الا بجا
 قوله يجوز التسعة فانها الحاصلة من ضرب سبعة في سبعة فيكون
 السبعة جذرا لهما **قوله** بل الثلاثة لما ان المعلوم منها ان الثلاثة
 مرجعها واحد قوله لكان شيئا لولا ان حكم المستثنى منطوق مسوق
 له عنده ولذا قال الربيعي ولم يحرم بذلك او لعدم الرواية الصريحة عنده

قوله كما اذا علم لا يريد الحصر فيه بل التمثيل لقوله لمقدم عمر دفعنا لها سبيل
 احد من المعبودين في الوجود معبودا بالحق الله **قوله** فادتها الاثبات
 اي على ان الاستثناء عن السلب يستلزم الاثبات نحو ما جاء في الازهر
 بقرينتان تخصيصيه بالاستثناء بعد النفي المستغرق لو لم يكن
 المقصد الاثبات له لم يكن فائدة في ذكر النفي المستغرق كذلك لان
 الاصل في كل شئ انتفاؤه **قوله** وبالعكس اي طلب تحصيل النسبة
 الخارجية في النفس قوله لعام فصار هذا كقوله ما قام القاعدا
 الا عمرو **قوله** متاخرهم اي متاخرى لشاغبة **قوله** الا خمسين فلا
 يلزم كذب المستثنى او المستثنى منه قطعا **قوله** عاما كما في التخصيص
 والنسخ قوله خلاف التجوز اي تجوز الاخبار عن الانشاء او نحو الانشاء
 عن حقيقة المذكورة للخصم هنا للتكلم بالباقي بعد الشئ **قوله**
 بادائه اي باداء الاستغراق قوله التناقض فلا يجازي نسخ الكل ولم
 يجز استثناء الكل هكذا نظر القاعدا **قوله** ايضا اي كاستثناء الكل
قوله للاختلاف اي الذي يدفع التناقض قوله بصيغة بوجه بصدق
 عليه صيغة العام في الجملة على ما هو المذهب المختار قوله لدخوله في
 المبيع اي الاستثناء الذي هو تكلم بالباقي بعد الشئ **قوله** معارض
 صدر الكلام متعارض الاجاب الاول فيصير لعقد وانما للبايع
 او المشتري قوله ليس شرطا وان كان شرطا لفظا قوله مطلقا في
 كل استثناء **قوله** الا خطأ اذ ليس المراد له القتل خطأ ولا ان كل ما
 يظهره صلوق جائز قوله على ان لا آله الا الله اذ معناه ليس احد
 من المعبودين في الوجود معبودا بالحق الا الله ولانه بحث شرعي

فيثني على العرف الشرعي **قوله** عملا بظاهر الحديث وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا آله الا الله **قوله** اي جازية
 لان المراد بالثبوت الوجود الشرعي قوله في سياق الاثبات مرادهم
 بلجنس في هذه المسئلة النوع **قوله** هذا العموم الذي يكون النكرة هو
 في الاثبات فيه واقعة بعد النفي **قوله** هو شرط اي لظهور الذي هو شرط
قوله فلا نسلم لا يقال الشرط ما يتوقف عليه وجود الشئ لا يجوز
 فاللعن لا صلوق موجودة الا معتزله بظهوره فاللازم كل صلوق معتزله
 بظهوره صلوق موجودة وهذا صحيح لانا نقول ان اربابها موجودة حسا
 فليس المظ ذلك لان الشرط شرعي فيتوقف عليه وجودها الشرعي
 وان اراد انها موجودة شرعا فلم نسلم صدق كل صلوق معتزله بظهور
 موجودة شرعا لجواز النجوع عن النية او غيرها قوله في لزوم لما من
 وجهين قوله ولا ان لازم ذكره لعصده في شرحه قوله بالمبالغة
 الوجود الثلاثة للتاويل المذكورة في شرح العضد والمبالغة هي الماخوذ
 في المنهاج وهو ان يجعل حصول الطهارة كحصول جميع الشرايط والاركان
 وذلك لصحة التركيب في الاصلق الابا لنية واستقبال القبل و
 غيرها قوله المختلط على ما عليه علماء البيان قوله بخلاف جلد اذ لا
 يكفي في سقوط التوبة بل يسقط بها بالحق عن المقدور **قوله** ^{سقط}
 اي الشافعي رحمه الله **قوله** يعني لا قضاؤه فيندفع نظر القاعدا ^{حيث}
 قال فيه بحث قوله لعدم القبول فيتصل بما قبله قوله بان الرداي
 رد الاستثناء قوله والثانية هذا لف ونشر مرتب قوله زيعفون
 اي فعليكم نصف ما فرضتم في غير حاله العفو قوله كما قال الكافي في كما

المفاجأة قوله ليس بفاسق والمصدر هو الفاسق قوله وقيل قاله في
 الكشف **قوله** فاعترض عليه المتنازاع رحمه الله جل وعلا **قوله**
 ورد الرد للسيد جلال الدين الكرمانى رحمه الله تعالى جل وعلا قوله
 ولا يصح لصدقه عليه دائما **قوله** لا يقال للمولف مع جوابه **قوله**
 فخر الاسلام ان يكون مستثنى من اولى كبره عدم صحته باعتبار حكمه
قوله من اصحابنا هذا التوجيه للعلامة ناصر الدين الترمذى **قوله**
 وصفاته فان استثنائها باعتبار الدلالة اللغوية او علم شرعا
 في عدم مخلوقيتها **قوله** ولا معنى اى لا صورة وذلك نظرا ولا معنى
قوله كما وهم اى رحمه الله تعالى **قوله** لتبوع التسليط وهو اثبات اليد
 قوله على نفسه فانه بيان ان مراد المتكلم ما وراء المستثنى وهو هنا
 متحقق **قوله** على الحفظ بقوله احفظ والابداع **قوله** مستثنى مما تنسأ
 وله مطلق التسليم **قوله** لانه ضمان فعل اى لا ضمان عقد فيستوى
 فيه الصبي والمبايع **قوله** والتسليط فعل من السلط وهو نقل اليد
 الى الغير **قوله** فالامر بالحفظ وهو قوله احفظ **قوله** والتسليط الى اخره
 والتسليط دفع فيكون استثناء الدفع لغير الاستحفاظ من الامر
 بالحفظ منقطعها وكون المنقطع بطريق المعارضة اتفاقا كما يقول
 الشافعى رحمه الله عليه في المتصل المعارض كدليل المخصوص انما
 يعارض اذا صح شرعا لكن احدا المعارضين وهو الدفع او الامر
 بالحفظ لا يصح لان الصبي ليس من اهل الالتزام بالعقد الذى هو
 قيد التسليط كما لا يضمن بتضييع الوديعة بان راى من ياخذها
 او دل على اخذها بخلاف البالغ في ذلك كله وبهذا التوجيه يعرف

ان هذا الجواب موجه لانه على تسليم ان يكون استثناء من اللفظ
 فلا ورود لقوله ليس المراد ان قوله احفظ مستثنى منه الفعل بل
 انه دليل على انه استثنى غير الاستحفاظ من الفعل فليتهم
 قوله وقد انقلب في الصورة الثانية **قوله** فالحق بها اى الحق المجاز
 بها اى بالحقيقة **قوله** الا ان يعزله اصلا يحق في صورة الانفصال
 لا يسقط الاقرار باستثنائه لعدم صحته بل لعزله عن الوكالة ^{مطلقا}
 لينزل في ضمنه عن الاقرار بقوله اصلا احتراز عن عزله عن الاقرار
 فقط فلذا بينه بقوله لا عن الاقرار فقط دفعا لوجه جواز قياسا
 على التوكيل ببيع العبد من حيث لا يصح استثناء احدهما منفصلا
 ويصح العزل عن بيع احدهما والفرق ان الاقرار ثبت له حكما للوكالة
 صريحا وبيع كل من العبد من ههنا يثبت بصريح الوكالة **قوله** لكن على
 الطريق اذ الاصل في الخصومة الانكار فحيث تعذر ذلك تعذر البيع ^{منه زاد نفعه}
قوله لا دليل الاقرار لرد نظر المتنازاع في قوله مع امكان الاختصار
 بان يقول على سدس درهم **قوله** وان لا يشترك الاختلاف نوعا فقط
 اسما فقط محكوما به فقط ونوعا واسما وحكما **قوله** الاختلاف مفردا
 او مع الاثنين الآخرين او مع الكل **قوله** الاختلاف نوعا فقط
 او نوعا او حكما او نوعا وحكما **قوله** منها اربعة اى من تلك الثمانية
قوله لا اختلاف فيها اى ما لا اختلاف فيها بوجه **قوله** كما هو اى
 الشافعية كما ذكره في شرح العوض **قوله** حق العبد قال المتنازاع
 رحمه الله جل وعلا **قوله** ووضعه جواب سؤال قوله والثابت مبتدأ
قوله الاصل هذه الجملة خبره **قوله** من ان الحكم الاول اى الاشياء الاول

منه دام ظله علينا وعلى جميع المسلمين امين

ونوعا وحكما ونوعا واسما
واسما وحكما

قوله فاقسام الاختلاف آه نوعا فقط
 اسما فقط محكوما به فقط ونوعا وحكما
 ونوعا واسما واسما وحكما ونوعا واسما
 قوله وهي فيها الاختلاف آه مفردا
 او مع الاثنين الآخرين او مع الكل اسما فقط
 او نوعا او حكما او نوعا وحكما

وغير الأخيرة **قوله** لدليل وان لم يعلم بعينه **قوله** ومع الفارق ان الاستثناء
 حرقه ثابت بالضرورة من وجوه ثلثة فيقدر بقدرها بخلاف الشرط
قوله فاللفظ الضمير لخلاف اللفظ يعني ان خلاف اللفظ هو الفصل لفظا
 واللازم من تقدير تقديم الشرط المتأخر على الأخيرة هو الفصل
 تقديره ولا يتم انه خلاف الظاهر فاللفظ على تقدير رجوعه الى الأخيرة
 انما اخر لفظا عنها لئلا يلزم الفصل لفظا الذي هو خلاف
 الظاهر **قوله** ومنها الشرط اي من اقسام بيان التعبير قوله بخلاف
 جاء غدا فان مجي الغد ليس مما جعله مقتضيا اذ لا يمنع منه ولا
 حمل عليه فبا حدهما يعرف الاقتضاء المفعلي قوله ان لم يكن اي ان لم يتردد
قوله على التقدير اى على تقدير عدم الشرط قوله كبيع الخرافة ليس
 بكل للبيع قوله وشطره فان ركنه وهو القبول مثلا ليس بوجود
قوله لاحكامه وهو وقوع العتق قوله يحقق فلا ينافي في كون الاضافه
 ايجابا في الحال **قوله** فالتقيد له وما مر من ان وقوع الطلاق اثر
 التطبيق لا ينافي في كون نفس الطلاق جزءه فلا ينافي في كونه كلاما
 وذلك لان التطبيق اتباع الطلاق فالوقوع اثره والطلاق جزءه
قوله انما جاز اى جعله تابعا قوله لعدم عدم الشرط قوله الوجوه
 اى وجود الحكم **قوله** خلافا له فيها اى في المسائل الثلاث **قوله**
 والحال وهو وجود الحيضة الواحدة من المتعددة قوله بخلاف
 الحرمه والعدة فانها مختصتان بحيضها قوله كل في دارين فان
 الاتفاق على ان المعبر دخول كل في دارين قوله متن الى آخره وما
 في مسئلة ان شيئا فانما طالقان فالمعبر شرطا عند زفر مشيئة

قوله بجواب العادة من ان الغاية امر او
 او متعدد من حيث المبدأ الى الجميع او الى ان كان
 الفاعل وضرب التلاوة في التلاوة تسعة عشر مرة
 قوله واما في مسئلة ان شيئا اى في الملاقاة
 بينا وبين زفر مشيئة ان شيئا اى في الملاقاة
 قوله ان شيئا فهذه هي المشيئة
 كلاما في طلاق نفسها حكمها انما
 الحمد كما في ان دخلها دارين مشيئة

كل منهما في حق نفسها لان المتعارف في مخاطبة المرأة بالطلاق
 المعلق بالمشيئة لتعلق طلاقها بمشيئتها كقوله ان شيئا اى شيئا
قوله ومنها اى من اقسام بيان التعبير **قوله** من وجوه اربعة ان
 الاستثناء رجوعه ضروري انه معتبر جزاء من عبارة التكلم بالطلاق
 بعد التثنية الثالثة انه معتبر مقدما على الحكم الرابع ان الشرط
 يحدث في الكلام تبديل التفسير لتعليق ومعنى الحمل او المنع في اليمين
 فالظاهر عدم اختلاف المتصلات في ذلك المقصود بخلاف
قوله الاقسام التسعة السالفة في الشرط والجزاء **قوله** في جواز
 التخصيص لا يقال فلعل تخصيص خطا باتها بالاجماع المقطعي لا
 بالعقل اذ ثبوت فرضيتها بالاجماع المقطعي ولا يكفر من ينكرها لانا
 نقول كان من ينكر فرضيتها كما في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم
 مع كونها مخصصة ولا اجماع في زمنه ولا نص يقتضيه **قوله** فالفعل
قوله قيل ان اجمعا على ذلك اى التخصيص بخبر الواحد قوله ولا
 بالحديث اى بقوله صلى الله عليه وسلم حكمي على الواحد الحديث
قوله كما في تلك المسئلة وكما في لا ياكل هذه النخلة **قوله** مفهوم كفهوه
 الموافقة عندنا **قوله** والمضمر فعا اى من تخصيصه لمضمر ما يراد
 بالظاهر عام كان او خاصا ولا يحمل على معنى آخر **قوله** التخصيص
 لمن فصل اى تخصيص العام قوله قياس المعنى هو ما علمته مؤثرة
 عندنا ومجتهدة عند الشافعي رحمه الله تعالى وجل قوله نعم الا لزام
 بذلك اى بدليلكم المذكور قوله لعدم قولنا اذ لم يكن السنة مشهورة
 او متواترة قوله فيثبت باحتمال كونها راجحة قوله وكذا عكسه وبيان

نصيب رب المال فقط **قوله** حال الساكت الساكت اما النبي عليه
 الصلاة والسلام وآله والصحابه رضي الله تعالى عنهم وصاحب
 الحادثة وهذا القسم هو المسمى عند القوم ما هو بدلالة حال
 المتكلم ولما كان المراد من المتكلم انه من هو بصدد التكلم ولم يتكلم في
 الحادثة بنيه على ذلك بتسميته ساكتا والقادر احتراز عن شئين
 احدهما ان يكون الساكت اخر من الثاني ان يكون عاجزا عن النهي فان
 سكوتها ليس تقريرا **قوله** بما سبق عن البيان او عن النهي **قوله**
 بدلالة حاله فالحق في الاجارة والنكاح وغيرها شبهه
 كما في المعدل الاستغلال بان ينوي حال التملك **قوله** حال الحياة
 عن اظهار الرغبة في الرجال **قوله** فكان اضرارا ودفع الضرر واجب
 على المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام
قوله كغيره اي الرقيق كغيره **قوله** في جريانه التقسيم المحرم **قوله** وقد
 نغله لشدة كفر الاسلام وغيره **قوله** موقع اللفظ حتى يلزم من كون
 شرط دوام الحكم الشرعي سابق عدم ذلك القول الذي هو مدلول
 ان يكون قطع ذلك الدوام عين ذلك القول الذي هو مدلول نسخت
 فان مدلول نسخت عين النسخ كما توهم فان تفسير القول هنا بالكلام
 النفسي غير مناسب لوجهين **قوله** لم ينسخ اي نظر في هذا الدليل بان
 رفع المرفوع الى اخره فلم قلت ما لم يكن لا يرفع **قوله** عايدة بالزديدي
 التعليق **قوله** المتقدمة بطريق بشارتهم بشرع محمد صلى الله عليه وسلم
قوله وقد ورد في القرآن ما ننسخ من آية او ننسخها فانسخها
 او مثلها الآية **قوله** والحق رد لقول ابي مسلم الاصفهاني **قوله** فانه غني

عن العالمين دليل ان المصالح ليست لله تعالى جل وعلا ليكون
 مستكلا بالغير **قوله** وفيها اي في الجواز والوقوع **قوله** والجزء كذا
 ورد في النوادر **قوله** قبل بناءه اي بناء هذا الاستدلال **قوله**
 فكانت احكاما اي الاحكام المذكورة احكاما شرعية فيكون فيها
 نسخا **قوله** في الزمان المديد كقول موسى عليه السلام في خصية
 عاهيل قتيل بني اسرائيل بعد ذبح البقر هذه سنة لكم اباؤكم
 انقطع التعبد بها اجماعا وفي العبدانه يستخدم ست سنة ثم
 يعتق في السابعة فان ابى العتق فليشتبه اذنه ويستخدم ابدا
 وذكر في السفر الثاني قربوا الحبل يوم خرو في خروف غدوة وخروف
 عشية قربا ناديا لاحقاكم كذا في التحصيل فهذه التباينات في
 اذمنة متطاوله **قوله** والا فلا بثوت اي لو لم يكن في زمان ورود
 النسخ حسن كان الرفع لما ليس بتحقيقا ورفع المعدوم بحال **قوله**
 كون الشيء اي كونه مأمورا به وغير مأمورا به او هو منزلي نسخ
 ورد بالنهي بعد الامر **قوله** قبل التمكن نحو صم غدا ثم نسخ قبل الغد
قوله الا الحسن والقبح فاجتماعهما لكون احدهما ظاهرا والاخر حقيقيا
 مما يصح النسخ اذ الحسن ظاهر تعلق الرفع بالموجود والقبح حقيقة
 في حالة النسخ كان انتهاء الحكم الاول وابتناء الحكم الاخر والتمتع
 الحسن والقبح حقيقة وذلك غير لازم **قوله** اما الاول اي كونه حسنا
 ظاهرا **قوله** واما الثاني اي كونه قبيحا حقيقة **قوله** اما معنى بها اي ببناء
 الغاية عندهم **قوله** ونسخ الحكم المؤبد الذي ليس بجائز غير نسخ حكم
 المؤبد كنسخ الوجوب في الجملة للفعل الواجب المؤبد **قوله** ووضح مجابه

الحجاب ان ارتفاع الاخضر لا يوجب ارتفاع الاعم فكيف يلزم من
 رفع الوجوب رفع الجواز قصصه سريكتشف بتبع هذا الكتاب
 في ذلك المحل وهو ان الجواز الذي في ضمن الوجوب لا شك انه يرتفع
 بارتفاعه لما علم في موضعه ان حصة النوع من الجنس ملازمه للنوع
 فلو ثبت جواز ما لم يكن هو هذا الجواز والعرض ان لا دليل شرعا
 على جواز اخراذه هو خارج عن المبحث فلم يبق جواز شرعي وهو المظن
 قوله مخلصها اي لا يتم اختيار كون الواجب موبدا مخلصها اذ هو غير
 محل التردد بقوله من اختار بيا نيته وهو اكثر مشايخنا والاستا
 ابو اسحق الاسفرائيني وهذا الخلاف يشبهه الخلاف في بقا الاعراض
 فان من قال ببقائها قال ببقا الى طريان ضده ومن قال لا يبقى قال
 بعدم بذاته ثم يحصل ضده بعده وتلك الدلائل اتيه منها من
 الطرفين كذا في تحصيل المحصول قوله وهو حكم المراد بالحكم هنا استا
 امر الى اخراجها با وسلبها لا خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين
 بالافتقار او التخيير والوضع ولذا ذكر في اقسام اسماء الله تعالى
 جل وعلا وصفاته والامور الحسية ^{قوله} ويحتملها وهو المراد بالمبحث
 قوله اذ خلواتي وسيق الذين كفروا الايتيين والمقصود تمثيل التقييد
 بالتأنيد المراد به لدوام ما دامت دار التكليف فان ذلك المراد
 للتأنيد في الحكم الشرعي ^{قوله} وذا باعتبار تضمنه اي كونه مما يحتمل
 الوجود والعدم مع انه خير الله تعالى جل وعلا فصدقه لازم فلا
 يحتمل العدم فهو جواب عن هذا السؤال بوجهين اولها ان المحتمل
 للوجود والعدم الحكم الذي يتضمنه وثانيها انه محتمل من حيث ذاته

فلا يتم ذلك

المفوض اليه بالتأنيد

احتمال كل خبر للصدق والكذب من تلك الحينية كما عرف ^{قوله} يحتملها
 اي الوجود والعدم وان لم يحتمل العدم اي الكذب بالنظر الى انه خبر الله
 تعالى جل وعلا ورسوله عليه الصلاة والسلام قوله او كان اخبارا
 عطف على فان لحقه ^{قوله} والبدا في التأنيد والتأنيث ^{قوله}
 بخلاف الاقسام اي عن قيد التأنيد والتأنيث والخبرية ^{قوله}
 ولا يرد نبح اسمعيل عليه السلام وهو منسوخ بالفداء ^{قوله} بخلاف
 الاقسام وهي ما لا يحتمل العدم او الوجود والتأنيث والتأنيث ^{والاخبار}
^{قوله} وان اطلق الفداء بدله ^{قوله} انه ما مور به يعني حقيقة ايضا لا
 ظاهرا فقط والا لا يكون الفداء بدله ^{قوله} انه خلاف الظاهر الامر
 والاستغفار بعد مائة ^{قوله} والصحيح اي الجواب الصحيح من ايراد
 نبح اسمعيل عليه السلام ^{قوله} لانه الحكم اي هذا تكليف للحكم آه
^{قوله} لا عندهم اي قولنا الصوم يجب وواجب مستمرا بدا وهي صورة
 الاتفاق على عدم جواز النسخ ^{قوله} اذ اتيه بالفعل اي بل هذا اذا
 قيد به الوجوب ^{قوله} المتشابه فان الحكم فيه اعتقاد حقيقة ^{قوله} قبله
 اي قبل التمكن من الفعل ^{قوله} وهم لا ينكرون المعراج اي المقترله وهو
 جواب اشكال آخر ^{قوله} والحديث اي الناطق لنسخ الزايد على الخمس
^{قوله} ما التمسك جواب ^{قوله} ليس بشي وقبول الحينية لبيان ذلك قد
 للاهتمام بها ^{قوله} لانه لم يفعل اي ابراهيم عليه السلام ^{قوله} فليس بشي
 هو جواب ما التمسك ^{قوله} ان لا مصلحة واجبة في النسخ فيها ونعمت
^{قوله} لان زمن الاجماع لان الاحكام صارت موبدة بانقطاع الوحي
^{قوله} سببه وهو الاحتياج الى معاد ^{قوله} المولدة من مصداق الكثرة

قوله واما ظني اهـ اي ثابت بالكتاب والسنة اي بخبر الواحد ولم يتواتر
ما لو كان ثابتا بالقياس فيرتفع بمعارضة الاجماع لان ارتفاع الشيء
بارتفاع شرطه ليس نسخا **قوله** من الكتاب انما قال من الكتاب وضر
الواحد لان الثابت بالظني الذي هو القياس اذا كان معارضا لاجماع
فقد ارتفع من اصله لان شرط القياس عدم مخالفة الاجماع
وارتفاع الشيء لارتفاع شرطه ليس نسخا **قوله** بعدم التالى على ان
الاخيرين اخوة عندهم **قوله** فحين العقد لا انتفاء الاول لا انتفاء شرط ^{الثاني}
قوله فلا رفع لان ارتفاع الشيء بارتفاع شرطه ليس نسخا **قوله** فان
القسمين اعني ^{الاول} الاوه على المساوي **قوله** في عهده فلا نسخ في حيوة
كما زعموا **قوله** كالعدلين احدهما ما في البقرة والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والثانية
ما في سورة الطلاق واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من شاء باهله ان سورة النساء
القصرى نزلت بعد الطولي فيكون الثانية ناسخة لاولى **قوله**
بعدهما اي بعد القياس والاجماع **قوله** في رواية انما قال في روايه
اشارة الى ان فيه عنه روايتين وفي عكسه رواية **قوله** كعكسه
اي وهو نسخها **قوله** ما يدل عليها اي على هذه الاحكام فهي في
السنة **قوله** علم باخره لهن الاحتمالات **قوله** ولم يقص اي ان قص في
الكتاب يكون لكم في حكم الكتاب او في السنة فالسنة **قوله** ومنه اي
من نسخ السنة بالكتاب **قوله** ومنه ما سيجي في بحث ان المتواتر
يجوز ان ينسخ بخبر الواحد فلما جاز نسخ الاقوى بالاضعف كما في قصة

اهل قبا حيث لم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم استدارتهم
في الصلوة بخبر ابن عمر رضي الله عنه بعد ما ثبت استقبال بيت المقدس
عندهم قطعافلا يجوز نسخ الكتاب بالسنة وان كانت اضعف
اولى وليس المراد ان استقبال بيت المقدس كان ثابتا بالكتاب ^{فمن} نسخ
بالسنة لما ذكر قبل انه ثبت بالسنة فنسخ بقوله تعالى جل وعلا
قول وجهك شطر المسجد الحرام **قوله** ولا نسك لان شيئا منها ليس
متلوا وهو ادلى مما قال في التقيح من انه متيقن **قوله** على وصية
هي في قوله تعالى جل وعلا يوصيكم الله في اولادكم او في قوله من بعد
وصية يوصي بها اودين **قوله** المعهودة وهي الوصية للوالدين ^{والاقرنين}
قوله والا لوجباي ان لم يكن مترتبة على وصية منكرو لوجب ذكر
المعهودة السابقة ههنا لئلا يكون ابهاما وما كان لتايل ان يقول
انما لم يذكرها لان هذه عين تلك اجاب عنه بانها ليست عينها
وهذا كله داخل في حيز النسخ فليس ملحق **قوله** ولو سلم ان هذه المنكرة
عين الوصية للتايل **قوله** الا اليها بل على تقدم وصية الاقارب
فقط **قوله** ايجا باذكرة القاه في آخذ من الاوار **قوله** الشيخ ^{النسخ} اي المحصن
والمحصنة بالعرف العام اللغوي وبالمجازي **قوله** ما شاء وان ادعى
انه مشهور اذ خبر الواحد لا ينسخ به الكتاب بل صلا **قوله** الاصلية
لا للإباحة الشرعية الثابتة بقوله تعالى جل وعلا **قوله** ان سلم انما
قال ان سلم بثبوت لانه في كتب الاحاديث المشهورة غير موجود وانما
يوجد في الكتب الاصولية والفقهية **قوله** حتى ما نسخ اي حتى انه
نسخ متواترا لو وجد **قوله** بالمؤسط لان المتوسط ذو وجهين

قوله في الاحصان **يسمع** في حق الاحصان ولا يسمع في ثبوت الزنا
 ليرجم وان اضمق الاحصان مالا الى الرجم وكذلك قوله فالمراد
 مورد القصة ههنا **قوله** يستلزم الدخول قال المصنف رحمه الله تعالى
 على هذا الاستلزام العادي شيخ ثقة في البصرة الطيبة دمشق عمرها
 الله تعالى جل وعلا ورزقنا ثانيا لقائه بالنبى صلى الله عليه وسلم
قوله ابن مسعود رضي الله عنه وقد كانت قراءة مشهورة الى زمن
 ابي حنيفة رحمه الله وابن مسعود رضي الله عنه لاشك في عدالة
 وانقاؤه فلا وجه لذلك الا ان يقول كان ذلك مما يتلى ثم انتسخت
 تلاوته في حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف الله تعالى
 جل وعلا قلن بهم عن حفظها الا قلب ابن مسعود رضي الله تعالى
 عنه يسبق الحكم بقراءته ونقله لان قرأته لا تكون دون روايته **قوله** في نسخة
 بالحوال فان الله تعالى جل وعلا اوجب على المتوفى زوجها ان تعتد
 حوالا كما لا لقوله تعالى جل وعلا متاعا الى الحول غير اخراج ثم نسخ
 هذا الحكم وبقيت تلاوته كما هو قوله **قوله** لا يابى الى الزوم
 ووضح ثبوت **قوله** في الحالين الابتداء والبقاء **قوله** بعد بطلان
 القسح اذ لا يقع عندنا عقلا **قوله** وانكره شروع في تحرير المذهب
قوله وقوم غير مفهوم المخالفة الذي ذكره ابن الحاجب **قوله** بادراج
 ولم يكن مندرجا تحت تفسير ابي الحسين **قوله** في الاعتداد كما في زيادة
 ركعة او الاجراء كما في زيادة التقريب والعشرين او عدم الحرمه كما في
 زيادة حصلة في الواجب المخير **قوله** ولو قيل بالمفهوم جواب اعراض
 التفاتنا ان يقول وفيه بحث لان اصل الاستشهاد غير واجب انما

التقدير في الآية فليشهد رجل وامرأتان او فليشهد رجل وامرأتان
 وهذا على تقدير افادته اخصار الاستشهاد في النوعين لا ينفي
 صحة الحكم بالشاهد واليمين وتقدير الجواب ان الامر الواحد اذا ذكر
 في صدر الشريعة والايجاب مرتبا على امر كما تعين مشروعا ويكون
 كل الموجب ولا يكون العلم بان الاصل عدم شئ آخر منافيا لكونه
 شرعيا ولذا يكفر منكرو جوبه ومنكر حرمة تركه كذلك تعيين احد
 الامرين والامور بنوعه حذوا النفل بالنفل اما القول بان القسمين
 للاستشهاد ولا ينافي ان يكون للشهادة قسم اخر فليس شئ ^{السبق} لان السبق
 لبيان الشهادة وهو المقصود من ذكر الاستشهاد عرفا وشرعا
 ولانه محل بينة القسمين ^{قوله} الاستشهاد غير واجب مسلم وغير
 مفيد ههنا لان اصل الامر اذا ورد لشي لا يجيب نفسه ينصرف
 الوجوب الى قيوده فههنا انصرف الى تعيين القسمين وهو المطلق
 اما الاعتراض بان القسمين عند التدين ولا يقتضي عدم صحة
 القضاء بغرض ذلك فاسد فاولا لان هذا القسم معتبر عند الخصم
 في التدين ايضا ولان الاستشهاد في التدين ليس للاخذ والاثبات
 عند الانكار والتحاكم فيكون المعتبر فيه هو المعتبر في التحاكم والقضاء
 ولان الاجماع منعقدان هذه الآية هي المفيدة للاستشهاد في
 باب القضاء وليس مفهوما ^{قوله} منها شرعيا يعني لا بد
 ان يكون المذكور واحدا كان او متعددا مترددا كل الموجب ويكون
 كون الاصل عدم الثالث مقرر لما يفهم عرفا من مثله انه كل الموجب
 فكونه كل الموجب امر عرفي فاد هذا حكما شرعيا هو اخصار الوجوب

الشرعي ولذا كفر منكروه او منكرو حرمته تركه قوله وجوب احدهما اي في
صورة لم يرد نص مما يوجب ثالث **قوله** واليتم بالنبيذ اي مع وجود
النبيذ يكون اليتيم خلفا عن الوضوء بالنبيذ **قوله** اتفاق بيننا
وبين الشافعي **قوله** لا اجماع كالالتفازي في التلويح **قوله** المقيد
عدمه لانه يلحقه بدون القيد بالعدم الاصل والحق الجوان
الشرعي بالعدم الاصل حكم شرعي يوضحه ان المرتفع اجزا المطلق
من حيث هو مطلق وقد مر ان اثر الاجزاء حكم شرعي لكن ارتفاعه عما
لزم من دلالة المقيد على ايجاب القيد لان المقيد اقتضى رفع
الاجزاء به بدلالة لفظه ليكون قولا بمفهوم المخالفة فعلم ان لا
قول بمفهوم المخالفة وان المقيد يرفع الحكم الشرعي هو اجزاء المطلق
من حيث هو مطلق لكن لا بدلالة اللفظ بل بواسطة ايجاب القيد
فلا يرد بحث التفات زاني **قوله** ومثله اي اختلاف المشهود بهما **قوله**
معرفة فضلا عن وجوبها **قوله** ليس كذلك صورة المسئلة انه
لوجاز مسح الجميع بالدليل الشرعي الواجب معرفته لزم وجوب معرفة
النسخ والناسخ والتالي باطل لانه خلاف المفروض فكذا المقدم ثبوته
الجواب ان لزوم وجوب معرفتها دليل نسخ الجميع ابتدائي وتقدير
سقوط جميع التكليف بقائي بعد سقوط وجوب معرفتين بالوقوع
فكان اللزوم في حال وبطلان اللازم في اخرى فبطل الدليل الاستثنائي
قوله لا يسقط عن المسمى لان الحقيقة حقه فلا بد من لزوم ثبوت
ما وضع له ومعنى اللزوم معنى الاقضاء وهو ترتيب الاثر لولا المانع
كالقرينة الصارفة هنا **قوله** وعن محل الكلام وهو الركوع والقتال

من وجوب معرفة

نفاها
الاستثناء

وهما خاصان قوله الا ان يجرى التناهي من حجر العمل بالحقيقة
وتعذره فلذا علله بها واقتصر في الاستثناء على حجر التناهي بخلاف
الآتي **قوله** فمضى امكر العمل ومنه يعلم معنى البقاء **قوله** كما يعرفه
الفقهاء قال الفقهاء الحبر دم ينفضه دم بالغة لادبها والنفس
دم يتعقب الولادة مطلقا والولادة الاخيرة على المذهبين
قوله لا يوجب حكم وهذا في اليمين المنعقدة على فعل في المستقبل
قوله ويحتاج الى حينذ **قوله** فيها اي في العقد والنكاح **قوله** لا
اذا تعذر يعني هذا هو الاستثناء من القاعدة القابلة متى امكن
العمل بالحقيقة لا بعد اغنيها **قوله** مقصودا وصفه في التعريف
قوله غير مقصود وصفه في التعريف لحصول قبل الوصف **قوله** اما
بعد رادة جواب سؤال ان هجران ترمم الصبي وهجران توفير الكيس
المستهين في الحديث لزمان حين رادة الذات ايضا فيوجب الحجر
الشرعي ان لا يعتقد اليمين اصلا كما اوجب ان لا يعتبر لتقييد بالصبا
للزوم ارتكاب المنهى **قوله** اذا استعملت مرتب على حوله الا اذا تعذر
التعامل وهجر **قوله** الثاني قوله اي قول ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وقوله
روى اي الامام رضع **قوله** بيانه اي الاصل المختلف فيه **قوله** على
مضمونها ما في ضمن المنطوق **قوله** لا نقطاع نسبة بالمبدأ ^{النسبة} للشرب
قوله فلا عبرة لان المبدأ للشرب هنا الماء لا الفرات وهو متحقق
قوله الا قليلا فدل ان المراد بالشرب الذي استثنى منه الكرم **قوله** ان
يصح عبارته من حيث انه حقيقة ما وان لم يصح من حيث خصوصية
ذلك الموضوع كما سيعرف بين هذا وبين الاسن وبين نحو قوله انفق

اعتقذك قبل ان اخلق قوله هذا اخي فان هذا القول انه اثبات النسب
 على الغير قوله لصحة اي قوله للاصغر قوله لولا عارض فلما لم ينقلب
 النسب قوله فظهرها نظير قوله للاسن قوله والحلف نظر قوله
 للاصغر المعروف بالنسب قوله الحقيقة الذي شرطه الصحاح ^{والثاني} فيه
 رحمه الله تعالى جل وعلا قوله غير تصور الحقيقة الذي شرطه
 ابو حنيفة رحمه الله قوله وهما اعني التصورين قوله فهو اخص ^{لاستلزام}
 الامكان كما في اياها بدون العكس قوله الاعم وهو تصور حكم
 الحقيقة قوله كما وهم الواهم التفتازاني رحمه الله قوله تغريب اي
 لمذهب الامامين قوله عند الصحاحين لانه يعتقد لو اريد هو لا
 يعتقد لو اريد احدا الاخرين قوله ونصف الثاني لانه يعتقد لو اريد
 هو او الاول ولا يعتقد لو اريد الثالث قوله الاصابة على ذواية الجامع
 الكبير دون رواية الزيادات فانها كاحوال الحرمان متعددة عليها
 قوله لا مكان لان الاعداد مجتمع ويجمع الوجود قوله ولا اجازة
 اي من الورثة قوله اصغراى سنا منه قوله حرمة ثلاثة وهو غير
 كونه مراد من التقديرات الثلاث الاخر قوله وابوها ويعتق هو على
 التقادير قوله قبل هذه مسئلة الابناء المتناسلة المتنازلة قوله
 لاحتمالها اي الثبوت بالاقرار قوله لعدم لفعل اي الاختيارى لان
 الارث ضروري قوله وذلك اي كونه تحرير مبتدأ قوله اذ لو قال للسن
 وغيره قوله فليس تحريرا ولا لعنق قوله عنده اي الامام ابو حنيفة
 قوله وعندهما اي الامامين رحمه الله قوله بما دون الآية مع انه
 يسمي قرانه قوله ولا عليها اي الامامين رحمه الله قوله يستحيل صدق

قوله لان المتعاليين فاشترط الارض شي لا
 يقتضي اشتراط الاعم لا يرتفع عنه فان اشترط
 الحكمة الاختيارية للامشي لا يقتضي اشتراط مطلق
 الحكمة للانسان لانه قد يسكن حين لا يشي منه

نحو قال له كن على تقدير المجازية قوله كصدقة بخور رفع عن امي الحديث
 قوله عرفية اخرى لان مراعاة الاشتقاق واقتضاه الاطلاق الكمال
 امر متعارف قوله وعقلية نحو نطق لكال قوله عرفية اخرى نحو هزم الامير
 الجند قوله والخيار بين الحج والعمرة قوله مطلق من غير شرط حجة او
 عمرة قوله ازاله يتضمن ازالة الرق عنده ونفس الازالة عندهما
 قوله الموافقة وهي فيها موجودة على الكمال قوله بخلاف ذلك اي
 اللحم والبيض والجبين قوله لا ادم هو انه قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سيد ادم اهل الجنة اللحم واخذ لثمة يمينه وثمره بشماله
 فقال هذه ادم هذه قوله وقوله عطف على لا ياكل ادم اي ومثله
 قوله قوله جمعها اي جمع التوبيخين على الفعل والترك قوله كالفياط
 فانه اسم للمكان المطمين من الارض وهو خاص قوله فلا يملك اعم من
 ان يولد مثله قوله نحو الصاع وهو المنى عن بيع الدرهم بالدرهمين
 والصاع بالصاعين قوله على كون المعنى المجازي وهو كونه بمعق
 المتفرعين هنا قوله للاختصاص في الاثبات مثلا اذا قلنا جاني
 غلام زيد فنعناه جاني الغلام الذي اثبت غلاميته لزيد والذي
 اثبت معتقته لزيد فاخصها لزيد في الملوكة والمعتقية
 انما هو في اثباتي لا في ثبوتها له في نفس الامر ولاينا في هذا اثباتها
 لغيره فقط اوله ولغيره في نفس الامر وبه الفرق بين غلام زيد
 والغلام الذي ليس لزيد فالمعنى ههنا ايضا اوصيت للذوات
 لا في اخص معتقهم من بدور بما لا يختص به في نفس الامر معنى
 عدم الواسطة بل يكون اثباتي وتخصيصي فيه شاملا بالواسطة

قوله كما نحن في التفتازاني رحمه الله بقوله عاما حال عن علمه منه
 قوله قبل ولا في اشباع اي لا خلاف قاله في شرح التلويح منه
 قوله قبل هو الحق قاله في التلويح منه

وان لم يكن تخصيصه في البثوث كذلك كما لو قيل ليس هذا مولى الاثر
قوله ما مطلقة نحو وصيت للمولى والابناء او الاولاد **قوله** حقيقة
اي حقيقة عرفية وان كان مجازا لغويا اذ تناول الجمع المعروف
والاثنين انما يكون عند كونه مجازا لغويا عن معنى الجنس **قوله** ولا
اعلى له مولى وانما قال ذلك اذ لو كان له اعلى واسفل يبطل الوصية
عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى كما سيحى **قوله** لا جمع اذ لا يراد به الا
معنى الجمع اعني ما فوق الواحد ولا ينافيه استحقاق الواحد لنصف
شرعا لعدم تحقق مستحق غيره **قوله** لا ارادتهما فان المراد بالجمع المعروف
هو الجنس لا الواحد والاثنان او ما فوقهما بخصوصهما **قوله** فالفرق
لهما في الشافعي والصاحبين رحمه الله تعالى **قوله** لانه بمعنى احدهما
اشارة الى انه جعل مجازا عن معنى احدهما بقرينة وقوعه في سياق
النفي فتناول الاعلى والاسفل وذلك لان المولى متناول المعنيين على
المبدل لم يترجح احد ولا بد ان يراد احدهما ولما امكن العمل في سياق النفي
به على انها ممتنع كليهما اعل به بذلك الطريق احتراز عن الالتغاء
واحتما ط في التبريم فلا حاجة الى ان يقال انما يصح هذا على مذهب
من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في سياق النفي ولما لم يمكن ذلك
في سياق الاثبات لم يذهب اليه منه زاد **قوله** بعضهم اي عند
من لا يجوز عموم الحقيقة والمجاز وانما قال ذلك لان هذا الدليل ^{بعض}
عليهم والجواب من طرفهم **قوله** على هذا اي على هذا القول الذي هو
القول بان اللفظ حقيقة فيما بدون الوسايط ومجاز فيما بالوسايط
قوله لانه لا ينافي اي من نظير القسم الاول من الفروع وهو ما اريدت به

متعلقه كانه اي كمن القول المذكور مرتبة على اصله
قوله فهو كالتشبيه بينا والذكر هو ما يوجب سطره الاول في
عندها منه

الحقيقة

الحقيقة فلا يراد به المجاز **قوله** اي القسم الثاني من اصول الفروع
المذكورة **قوله** ولو صحت اشارة الى ان ارادة مطلق المسبحيت
يشمل الجامعة وحصول الحدث الاكبر لا يصح اذ لا يلزم من وجوب
التييم عند مطلق المسبح وجوب الحدث الاكبر بل الظاهر وجوبه عند
على وتيرة واحدة وهو حصول الحدث الاكبر **قوله** قولا بعده
وذلك لان الحكيم وهما جواز يتم الجنب وحصول الحدث بالمسبح
متغايران فلا يلزم من عدم القول باحدهما القول بعدم **قوله**
بالعدم بل المحكي عن السلف القول بالعدم في كلا الشقين **قوله**
مطلقا سواء كانت مذكورة او مستعملة **قوله** وبما قدم لبلا فيه
اشارة من بادي الرأي الى ان المعتبر مظهره لا المضاف اليه **قوله**
رواية ودراية من حيث انه علل كون المراد باليوم هو النهار يكون
المظروف ممتدا لا بامتداد المضاف اليه اذ لا امتداد فيه وهو
شيخ في رواية الدراية ودراية الرواية فتعتبر روايته بين
الائمة **قوله** هذان اي معنيهما اليوم بحسب الشرطين **قوله** قوله
اركب هذين المسلمين نقض على الاصوليين طردا وعكسا **قوله**
قال الطرفان ابو حنيفة رح ومحمد رح تعالى جل وعلا **قوله** معه او
بدونه يريدان بذكر لقوله عمن بموجبه معاني ثلاثة فسر كل منها
بعض من المشايخ **قوله** بوجه الذي ويكون المراد بالموجب اثر الذي
يعقبه **قوله** غير ان شروع في تحقيق الفرق بين ما نحن فيه وبين ما
الحق اليه وشبهه به من التصرفات الثلاثة فان الموجبات فيها لا
لا يحتاج الى التيه وهنا اليمينية محتاج اليها فيكون جوابا عما يقال

قوله الشطرين اي الامتداد وعدمه منه
قوله تسامح اركبوه مجامع الواقعة منه
قوله لازمة فاعل متصدر منه
غير اي

وطنة شرح فخر الإسلام رحمه الله

لو كان اليمين موجبا هنا كما الموجبات التي ثمة لم يجز ثبوتها الى اليمين
 قوله موجبات كالبيع في الهبة ^{بشرط} العوض والاقالة وكالعق في شري
 القريب قوله كما ظن ظنه القاعا في رحم الله تعالى جل وعلا قوله ^{نشأ}
 من الافعال بنيه بقوله زعمائمه وبقياسه للانشاء على الاخبار هنا
 على ان الانشاء قسم من الاقوال كالأخبار وان دل على فعل اليجاد
 والاثبات فلكونه قولا لفظا يجري فيه الأحكام اللفظية من الحقيقة
 والمجاز باقسامها لهذا لا يواخذ العبد المحجور بضمان التصرفات
 لكونها اقوالا لا بعد العتق كالاقوال بخلاف ضمان الاستهانة ^{منه دام ظله}
 قوله ومتعلا اي مدركا بالعقل لا واردا على خلاف القياس قوله
 لا افتقاره اليه لما كان افتقار الشيء الى آخره في الوجود يستدعي كون
 ذلك مفضيا الى وجود الشيء او مقتضيا له اعتبارا من الآخر مستلزما له
 فيجوز لفظه اطلاقا للترجم على اللازم ولما كان الافتقار في البنية
 من طرف السبب فقط تحوز لفظ السبب له بلا عكس بخلاف العلية
 فان الافتقار فيها من الطرفين فكما ان المعلول يحتاج الى العلة كذلك
 العلة محتاجة اليه لكونه مقصودا منها اذ من المقدمات الشرعية
 ان الشيء يفتوت بفوات مقصوده كما يبطل البيع فيما لا يتصور التملك
 كالخز والمينة ويبطل النكاح في المحارم فيكون المقصود الشيء يدخل
 في وجوده وموثر فيه من حيث المعنى وان كان بالعكس صورة
 فلتحقق الاثر من الطرفين بنوع ما مع العلية جري الجوز منهما وعدم
 تحقق التأثير في السببية لا بعنى ولا صورة الا من طرف السبب لم يجز
 الانحوا زاسم السبب للسبب والتحقيق ان مرادهم باللزوم التبعية ولو غفرت

كافي

كافي قوله لزم الدين المديون ولا شك في وجود الشيء تابع لما له مدخل
 في وجوده وموثر فيه بنوع ما من التأثير بالمجاز الجاز اطلاق اسم
 المتبوع على التابع قوله بالاعتاق فان حقيقة الاعتاق اثبات القوة
 والحرية محل لها قوله المنفعة من الاجارة والاعارة قوله في النكاح غير
 هذا اي غير تلك المنفعة التي في البيع قوله نحو عصر خرافها المقصود من
 عصيره قوله واسمة الابال فانها المقصودة من السجاء والمطر في زعم
 قوله ليس مقصودا فلم يكن معنى النكاح مستتبعا للمعنى البيع لعدم
 كونه مقصودا منه فبقى مسيبا محضا قوله كما اذا كان منفردا لا
 العتق غير متجزئا قافا قوله والحديث مجاز والحديث ما روى انه صلى
 الله عليه وسلم قال النكاح رقة وهو محمول على ضرب من ان يثبت بالنكاح
 لا على حقيقة الرقة قوله مسيها وهو ثبات القوة الحاصلة بسبب الملك
 قوله اسما فيه كان ابو بكر الاسكاف رضي الله تعالى عنه اذ اراد تفهيم
 المسئلة دعا بحال كان على باب مسجد فيقول يا فلان هل ملكك مائة
 درهم فيقول واهه ما ملكتها قط ثم ينظر الى اصحابه يقول ترون انه ملك
 من الدراهم متفرقا وانفق على نفسه قوله عن بزوبه اي باشرط
 اعوار الماء في رافعيته لا امر غيره لان القيد المنصوص هو لا غيره
 قوله الوضع فيكون قرينة الكناية ايضا صارفة قوله في غير المتعارف
 فان المجاز غير المتعارف كناية والمتعارف صريح ذكره في التقيح وغير
 قوله باحد هما اي بالنية او ما يقوم مقامه قوله يؤد اي يؤيد كون
 قرينة الكناية صارفة وتحقيق الاشتغال فيها والاول اي القول الاول
 هو القوي المعتبر قوله هو هو لا بما لا ثاني ايضا الحكم على سبيل القطع

قوله وكذا لفظ العتق عطف على كونه النكاح النبي صلى الله عليه وسلم منه

قوله نعم انه ذكر الضمان باعتبار الخبر منه

وكان اسمه اسحق وقوله كانه كنه اكثر الاصولين منه

لا الاحتمال قوله وجعل الفقراء يعني بتبشيرهم بالفقر وجعل بعد
 اليد من المال لعدم المال **قوله** وله حق الملك آ والفرق بين الحقين
 ان حق الملك قدرة ان يجعله ملكا له كالشفيع ولا شيء له من الملك
 في الحال اصلا وحق الملك ملك موجود في الحال ناقصا لاحد الشريكين
 وللمالك فان له حق الملك ولذا لا يحصل للمولى المكاتبه وطها **قوله**
 ملكا بالفعل لا بالقول في نحو الجارية **قوله** بخلاف الابن فانه لا يفرض
 نفقته على الاب لموسر **قوله** لثبوت الملك قدر ثبوت الملك قبيله
 لان الضرورة يندفع بولا يحتاج الى اكثر منه **قوله** في الحديث وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم لهند خذي من مال ابني سفيان ما يكفيك وولده
 بالمعروف **قوله** على نفقها المصنارة اي يجب على مطلق الوارث عدم المضار
 للقريب الذي شأنه ان يرثه **قوله** على مثله وهو قوله تعالى جل وعلا
 وعلى المولود له **قوله** من اركان الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم
 اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد **قوله** فوجب اي وجب جواز
 ترتيب ابتداء الى اخر الليل **قوله** وان جعل التراخي جواب ما يقال ان
 التراخي المستفاد من ثم انما ليس تراخيا لنية الصوم من الفجر حتى
 يلزم جواز النية من النهار بل تراخ لا تمام الصوم من ابتداء **قوله** تعالى
 فاحكم الآية فان تراخي الامامة من ابتداء الاحياء لا من انتهائهم
 لان الآية غير مترايخه من انتهائهم **قوله** ولم يجب جواب ما يقال ان
 الامر بتمام الصوم مترايخا عن الفجر دلح على وجوب النية من النهار
 ولا قابل له **قوله** وجوب كل جزء بل جوازه وجواز تقارن الجزء الاول
 من الصوم لاول النهار وتراخي اتمامه **قوله** ما شرع ككفارة الظهار

قوله فاحكم الآية فان تراخي الامامة من ابتداء الاحياء لا من انتهائهم
 ان فيه جواز

والافطار واليمين وجزاء الصيد والغذية **قوله** والائتاء كالركوة وصدقة
 القطر وصدقة الخلق عن الاذى والعشر نهايه **قوله** الى الكل التملك
 ولا شتماله على التملكين من افراد الاباحة لا من افراد الاطعام بطريق
 الاباحة **قوله** على المنصوص لا بطريق ان التملك لا شتماله على التملكين
 احد افراد الاباحة كما ظن ظنه شراح فخر الاسلام **قوله** في نفس المناط
 بان لا يتوقف فهمه على مقدمة نظرية شرعية اجتهادية وان توقف
 بعينه الى ذلك **قوله** لا في طريق من المقدمات العرفية المحتملة بخلاف
 المقصود اعني فهم مناط غير معين وذلك في الدلالات الخفية
 التي اختلفت في مناطها كما سيبحر من مناط وجوب الكفارة في حدة
 الاعراب **قوله** قلها مزية اي مزية باعثة على النسيان اذ داعية
 الاكل للمجابع والشرب للعطشان لا يكا ديفر ساعده فلا بد من
 استمرار ذكر الصوم بحيث لا يتجمل نسيان وذلك بعيد **قوله**
 ومن هنا لان في الصلوة هيئة مذكرة تمنع غلبة النسيان
 بخلاف الجماع الذي شأنه ان يغلب البشر وليس للصوم تلك
 الهيئته **قوله** ان قيل اي بالنسبة الى اجتماع النسيان السماوي
 معها وكونه عذرا فلا بنا فيها كون الاكل والشرب اولى بغير زجر
 الكفارة على مرتكبيها من الوجهين السالفين احدهما كون حرص الصائم
 عليها اشد وشوقه اليها اشد واشتد واحد وانما كون الصوم
 واجبا كما نفا الشهوة الوقاع بالحديث فان قلت لثابت ان مناط
 الوقوع فيها اكثر منها في الوقاع فليئن سلمنا ذلك ليس ما فيه منطنة
 كثرة الوقوع اليق بغير التحفيف فعا للخرج لا شرع الزاجر وليس

قوله فاحكم الآية فان تراخي الامامة من ابتداء الاحياء لا من انتهائهم
 ان فيه جواز

قوله فاحكم الآية فان تراخي الامامة من ابتداء الاحياء لا من انتهائهم
 ان فيه جواز

ان كتاب المفطرم وجوبه من البق بشرع الزجر لدلالة الله على المنع
 الداعية اليه قلت نعم ليس كذلك بل مقتضى الحكمة المباعدة في
 منع المحذور الكثير الوقوع كمثل مما قل وقوعه الا يرى انه لو لم يمتنع
 لزوم الكفارة كان اكثر الناس تركين لنقض آداء الصيام ^{مسؤولين}
 ذلك للجر بالقضاء في يوم من الايام وبشرع التخفيف لدفع الحرج انما
 يعتبر في دفع الحزمة لا في دفع وجود المشروع ^{قوله} يخرج متعلق
 بالاثبات اي يخرج بشئ وضع لتفصيل البنية كالحديد وما يشبهه
 كالخمر الجاهج والخنث الجاهج ويجوز ان يراد بالخرج الجاهج ويكون
 وما يشبهه عطفاً عليه اي بالجاهج وضماً وما يشبهه في الجرح قوله
 ووجوب الكفارة اي في القتل ونحوه بخلاف كفارة الفطر لان معنى
 العبودية فيه راجح فيندرج بالشبهة كالحدد بخلاف كفارة
 القتل وغيرها من الكفارات قوله وزيادة اي بزيادة عليه وهي
 عدم استحقاق العائد للتخفيف قوله على المختار وهو اسناد النجوم
 الى نفس الاعيان تغليظاً ومبالغة لا تقدير لمضائق اي تكاح
 امهاتكم قوله واسأل القرية فان القرية هي الجدران لا تنجم مسؤولة
 اصلاً والمتقنى من قبيل المفهوم وهو ما ثبت بنبعية المنطوق
 فيجب ان يكون كلاهما مرادين ولا يصح ان يكون سؤال نفس القرية
 مراداً وكذا في رفع الخطأ والنسيان فهذه من قبيل المحذوف ^{المقتضى}
 قوله فلا يخرج دلالة رد لما يقال ان المحذوف ان لم يكن مقتضى حرج
 عن الاقسام الاربعة وقد تقرر انحصاره فيها قوله من غير تقييد
 فلا اقتضاء عندهم دلالة الخطأ على غير المنطوق من مفهوم لازم

مفرد ليصح الكلام شرعاً نحو اعتق عبداً عنى بالقاء وعقلاً خوارم
 يقبضني القوس ويندب في كل مقدمة للوجوب شرعية او عقلية وكل
 محذوف مراد لازم لمفرد مذكور كان مفعولاً بـ او آلة او ظرفاً او غيرها
 وقيل طلب الكلام تقدير امر لا يستقيم شرعاً او عقلاً بدونه وهذا
 اخبر من الاول بوجه قوله لمعنى التطبيق لا بمعنى الوقوع وكونها
 طالقاً قوله يقتضى التيمم اما في المعرف فالتيمم ط واما في المنكر فلان
 الطلاق ازالة القيد فقيده معنى النفي كما قال ما اقبلت لك قيدا ما
 قوله من وجه الاول ان الظا تأكيد المصدر المذكور ان الظا انه
 صفة الموصوفة المذكورة قبله ان كتاباً محذوف الكثير والتقدير
 الكثير قوله وغيره جواب اشكال هو ان يقال لا نعم ان الارث لازم للشكاح
 فقد يوجد النكاح بدونه كنكاح الكافرة والامة فاجاب بان امتناع
 الارث ثم يعارض المكروه والرق كامتناع الحل يعارض الظهار والاعتكاف
 او الحيض فلا يعتبر في اقتضاء النكاح الارث الا يروا انه لو زال الكفر
 والرق ترتب الارث بالفعل على النكاح كالحاصل بلا حاجة الى تجديد
 ولم يكن موجبا لم يثبت الارث به عند زوال المانع قوله من يقول به
 اي بالاقتضاء في غير التوقيت الشرعي قوله في غير المفقود لان العموم
 المفقود هو محل التزام لا العموم المعنوي لازم الغير المنطوق وعن هذا
 يقال لا عموم للمعذور ومعناه لا يقبل العموم واللازم مراد به بعض
 متناولاته دون بعض اذ الارادة ^{بمعنى} الذكر قوله فانما ذكرها جواب
 اشكال فلما لم يكن مقتضى لم ذكرها في امثلة المقتضى قوله الواضح بين
 نفى الجنس من ان المرفوع يحتمل ان يراد به البعض لا الاستفراق ^{المفتوح}

قوله مقتضى من هذا الدين محذوف على ما هو
 مقتضى مقتضى من هذا الدين محذوف على ما هو

قوله مقتضى من هذا الدين محذوف على ما هو
 مقتضى مقتضى من هذا الدين محذوف على ما هو

يوجب الاستغراق لان نفى المجلس يستلزم نفى كل فرد بخلاف نفى
 فرد منه لا يستلزم نفى كل فرد وقد مر لمية الامر بنفى كل فرد لا يثبت
 لم يثبت عن هذا لانه قد مر جوابا باننا بقوله اما انه يثبت بكل مفعول
 ومكان وحال فالحصول المحلوف عليه لا للعموم **قوله** فوجب هذا
 الترتيب متمنع لانه انما يترتب قبول التخصيص على العموم الذي هو صفة
 اللفظ لا على معنى العموم اللازم من المنطوق وليس هو منطوقا **قوله**
 عموم لمعنى اللازم من المنطوق ولم يكن هو منطوقا **قوله** وذات
 التابع اي عدم اعتبار شروط التابع شان التابع **قوله** فقال كل في ذكره
 صدر الشريعة في اول البيوع من شرح الوقاية **قوله** على جواز اخراج
 الصيام فالحكم الغير المذكور جواز الاصباح ^{جنباً} وصاحبه المذكور هو
 الصيام المذكور بالخطاب **قوله** كحديث الحيض في الحال الغير المذكورة
 سببية المدة المدلولة الامتناع المذكور فيه **قوله** نظير الوصف نحو
 للغازي سهم الى ان كان فارسا فيكون له سهم **قوله** بصيغة صفة
 نحو للغازي المراحل سهم واستثناء نحو للغازي سهم الا اذا كان فارسا
 او غايه نحو للغازي سهم الى ان كان فارسا فيكون له سهمان **القضاء**
 لانه شغل مشوش **قوله** بل بعدم انما قال بل بعدم اثر الاهلية ليشاؤ
 عدم الاهلية كما قيل البلوغ وعدم تاثير الاهلية وان كانت موجودة
 كما في ايام الحيض والنفس بالنسبة الى نحو الصلوة **قوله** بالادنى
 اي بالاقلى فان الاكرام في عدم قول اقل منه في علم المضرب لان الادنى
 في الضرب اكثر **قوله** وقيل بالعكس تنبيه بالا على الادنى فان منع
 الاكثر من منع الضرب لان المنع مع ضعف المحذور يكون اعظم منه
 منه كماله

قور وهو غضب فالفضب
 يناسب عدم

مع قوته **قوله** والسببية اي سببية المعنى لحكم الفرع كالادنى لمنع الفرع
قوله على حكم المذكور وهو كراهية اكرام بني تميم بعد الدخول ويمكن ان يقال
 ان يقال كراهية الاكرام حكم ما بعد الدخول اعتبارا وان كان حكم
 بني تميم حال الشذ حقيقة **قوله** بنحو الليل في الصوم في اتموا الصيام
 الى الليل فان حكم ما بعد ابتداء الليل حكم لغير المذكور **قوله** او بدليل
 آخر نحو لاصدقه في العوامل والحوامل والعلوفه **قوله** المساواة
 ففرع القياس بان مساواة فرع لاصل في علة حكمه **قوله** بخوف
 عدم اقامة فان خفتهم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما
 اخذت به **قوله** ان هذا الاشتراط اي اشتراط عدم فائدة اخرى
 من الفوائد المذكورة اذ لا يتصور فيها الفوائد المذكورة **قوله**
 بيان المذكور فلا حاجة الى القول بالمفهوم لتحقيق الفائدة **قوله**
 على ان تخصيصه عن التخصيص في الاثبات **قوله** يتعين بالذکر ولا
 يكون لتخصيصه فائدة اخرى **قوله** قلنا الحكم بموجب العلة اي بطريق
 القول بموجب العلة **قوله** يتناولها اي تناول مفهوم اللقب
 والصفة **قوله** عدم العقيد لا فائدة الكلام انتفاء الحكم المذكور
 مع **قوله** مع جوابه بان المفهوم ظني فنخرج المصريح عليه **قوله** فلا
 يلزم فلذا لا يدل على انتفاء الحكم عما عدا **قوله** ودفع احتمال جواب
 عن فائدة العقيدين اللين ذكرهما **قوله** وان رواه يعني ان رواة
 النفي من محض اهل اللغة كالاخفش وغيره لا من اهل الاجتهاد
 حتى يحتمل ان يكون قولهم منبيا على اجتهادهم ويقدر ذلك الاحتمال
 في ثبوت المتنازع بقولهم كما قلنا في الشافعي واما المومنين **قوله**
 منه دام عليه

قوله فلا يجب تخصيص الحكم اعنى التخصيص في
 النبوت منه

لم يبق الاجتهاد فكذلك تقيد المنصوص بالصفة اعني لا يستوعب
 وبقى الاجتهاد مجال **قوله** لان الداعي الى ذكر اللفاظ من العمدة
 والفضلة **قوله** بين الافاديين اى قادة الاختصاص الاشتراك
قوله شبهه بها وشبهه بمفهوم المخالفة مسلم عندنا والمنوع الدلالة
قوله حينئذ اى حين انتفاء الشرط وهو ارادة التحصن **قوله** انما هو
 عندهم اى عند الاشاعرة المذكورة وهم القائلون بمفهوم الشرط
قوله هو شرط الايقاع كفى بخوان دخلت فانت طالق **قوله** يبطل ذلك
 اى كون الشرط شرط الايقاع ويقتضى كونه كون التعليق ايقاعا
 فى الحال حتى يكون التعليق المذكور طلاقا قبل النكاح **قوله** فردة الرسول
 يعنى ان الزهرى الذى هو راوى الحديث حمل رد الرسول صلى الله عليه
 وسلم وان ورد فى المعلق على ان مراده الرد فى المنجز الذى كان متعارفا
 بينهم وان كان بحسب مبرده المخصوص ظاهرا فى رد المعلق وذلك
 بطريق التاويل والصرف عن الظ فلو لا ان مذهبه جواز المعلق ^{بالنكاح}
 قبل النكاح لم يصرفه عن الظ اذ لا يجوز الصرف عنه الا لعدم صحة
 حمله عليه فلا يجوز التمسك به فيما صرح به رواية عنه ^{منه او ابيه} **قوله** من مفهوم
 الشرط قد مرفوع مفهوم الشرط على المذهبين بعضها فى المبادئ
 فى باب اقسام السبب وبعضها فى المقاصد فى باب المبين فى فصل
 بيان التغير بالشرط **قوله** بالموجب اى بطريق القول بالموجب **قوله**
 كما مر افق لان اخر اليد لا يبط **قوله** كما على المحدود فى الحدود اذ لا يحتل
 العدد المذكور فيها الزيادة والنقصان لا باللاحق ولا بغيره **قوله**
 اى فى انه يبتدئ حيث ^{الآن} لهدان القولان على ان جواز قبل القواسم

قوله ودعى الواحد هذا فائدة تقيد
 المسئلة بالبطون منه

معلل بالابتداء بالادنى وباعتباره يجوز اللاحق فلا قول بمفهوم العدد
قوله والقياس له هذا يدل على عدم جواز اللاحق والقول بمفهوم ^{العدد}
قوله بدلالة النص والمنوع الدلالة بنفسه ولذا يذكر العدد فى
 اقسام الخاص وقد ثبت ان الخصوص لا يمنع اللاحق وكثير ما جرى
 التعميم باللاحق فى الخواص **قوله** فالأيمه اى الأيمه مقصورة على صفة
 كونهم من قريش لكن من جهة الامامة لا من جهة الانسانية او
 الكرم والفضل **قوله** الجنس انما فسر بالجنس بالمعهود لذهنى لان
 الجنس من حيث هو لا يصح تميزه عنه والا كان المعنى ان حقيقة الانثى
 وماهية زيد فى قولنا الانسان زيد وليس يصحح الايرى ان القضية
 التى يراد بموضوعها نفس الحقيقة تسمى طبيعية وهو غير مستعملة
 فى العلوم والكلام فى المستعملة فيها وانما قيد المعهود بالذهنى لان
 العهد الخارجى لا يجتمع مع ارادة الحصر كما علم فى المعانى وذلك لان
 مبنى ارادة الحصر عهد الجنس باعتبار كمال فردة او الاستثناء به
 كما ستعلم ذائنا فى العهد الخارجى منافاة الكلية للجزئية ولا
 نقول منافاة الكلية للجزئية حتى نخطا فيخطا ابن اخت خالتيك **قوله**
 اذا كان المعرف الاول هو ما كان المبتدأ المعرف والاربعة الباقية
 امثلة لخبر المعرف **قوله** فى المعرف باللام والاضافة كما زعم بن الحارث
قوله بل كفى بادعاء ان لا وجود لاصل العلم فى غيره **قوله** هو الحيوان
 لانه اذا كان معرفا لا يصح ان يراد به الجنس من حيث هو لعدم صدق
 كون النوع عين حقيقة الجنس ولا جميع افراده الا باعتبار المذكور
 المفيد للحصر ولا العهد الخارجى لان المفروض عدمه ولانه اخبار ^{عن}

الاعم بالاختصاص تعين العهد الذي بالاعتبار المذكور **قوله** مفهومه
من حيث يصدق على المسند اليه لا من حيث ان مفهومه عين مفهوم
الموضوع او جزؤه **قوله** ولو صح لورد هذا السؤال هو انه لو افاد
شيئا لا فاد عكسه وهو بطل **قوله** واللفظ مجرد ساكت ومن الدليل
على ان المقام مدخلا في لزوم الحصر ما مر ان يكون المقام خطا بيا
مدخلا في ذلك كما حقق في تقرير دليل ابن الحاجب ولا يكون القضي
التي عرف موضوعها مهمل لا يستلزم الكلية وان صدق القضي
موقوف على ان لا يكون منحرفا كان المعرف هو المبتدأ والخبر وانما
لا يكون منحرفا اذا كان ورودها في المقام الخطابي كما علم ومن الدليل
على ان تاخير الخبر كقديم في حق حصول الحصر كما ذكره ائمة المعاني
ان قصد الاستغراق الادعائي يمكن في القبيلين ولا يقتضي
كون القضي منحرفا في المحول على ما زعموا الا لا يقتضي في الموضوع
ايضا كما مر وقد منعه ثمة وايضا لا يتوقف قصد الاستغراق
على امتناع قصد المعاني الاخر كما في المواضع الاخر فلا حجر للترك
اختيار احد الحائزات ولا توقف لقصد احدها على امتناع قصد
سائرهما **قوله** في عصمتهم انما اختار لفظه في مع ان صلة الجمع
على اشارة الى المسئلة اي في هذه المسئلة اجماع **قوله** كالتى فيه
لف ونشر مرتب **قوله** وهذا من عمل الشيطان حيث بين موسى عليه
الصلوة والسلام فاعله وقال هذا من عمل الشيطان اي ما فعلت
من قتل القبطي **قوله** سري فسجد لا مشاركة بل اتباع الجهة العلومة
متحققة في هذه الاقسام الثلاثة فيشبع فيما ثبت تخصيصه جهة

قوله ففناها جاصد ليدلنا الحاجب

قوله ان الحصر في الخبر ان اللفظ لا ينفك
وقلنا انه المذهب الحق قوله كما لا يشارة الحسنة
تفيد لانضمام اللفظ لمتا الثاني لا
اللفظ وحده منه

اعتقاد من جهة الاعتقاد ولقد
لا اعتبار وقع خبر ان منه

ولذا اخبرنا ان اللفظ لا ينفك
انه المذهب الحق منه

التخصيص وعدم الجواز لغيره وكذا فيما ثبت انه سهو جهة السهو
وعدم الجواز فيما عرف انه بيان نص جهة ذلك النص **قوله** وما عرف
مع خبره عطف على الجملة قبله **قوله** بالاشترائك اذ ليس محلا لا يجب
هذه دون الباقية **قوله** وغير الاقسام مما ليس بذنوب وهي الطبع
والمختصوم والسهو ومبين الجهة من المحتمل **قوله** لانها المتيقنة
ان بين اندراج بعض مذهب العلماء في هذه الخمسة وان يرى ظاهرا
انه زايد على هذه الخمسة **قوله** في الاول اي في ان ما علم جهته فامته
مثله مطلقا الحان يقوم دليل المخصوص **قوله** لا فعله اندفع به
اعتراض التفتان في التلويح **قوله** وفي الثاني وهو التفصيل الذي
اخترناه ويعود اليه مختار فخر الاسلام وقول الجصاص **قوله** ثانيا
بذلك قوله الجصاص الذي هو مختار فخر الاسلام من اعتقاد الاباحة
في حقه وفي حقنا الابد يل على الزايد كقصد القرية التي تقتضي الذنب
فيشت التفصيل ايضا **قوله** فلاولين اي المشتين بالطريق الاول
قوله وترك المدوب جواب ان ترك المدوب مكروه فلا يتصور في حقه
صلى الله عليه وسلم **قوله** فيها له اي في الاحاديث الثلاثة **قوله**
وجوابه كان من الواجب ان يفتي ثانيا بقضاء ^{الغشاء} فقط تخصصها
الا والحديث المذكورين **قوله** فهذا الى آخره اشارة الى حكم عكسه
وبان انعكاسهم يعني ان المتوضي المشكك في بعض وضوره ليس
مما ثبت حرمة الصلوة معه ولا مما كان حرمتها هو الاصل فلم يكن
موضوع التزيم الاحتياطي حكم باستحباب الوضوء كما يشك في وجود
النواقض حيث لا يحكم فيه بالاستحباب ايضا لان وجود جنس الناقض

ثبت

ههنا متيقن بخلاف ذلك وقوله والذي به يفارقه جوابا لشك
هو ان يقال الاحتياط في ايجاب الوضوء هنا كالاحتياط في ايجاب
الصوم يوم لشك في ان سبب الايجاب غير معلوم لتحقيق في
الموضعين فليس شئ منهما مما ثبت وجوبه او كان وجوبه الاصل
او كان وجوبه ارجح بان كان متناولا للدليل الثابت وكان الشك
في تخصيصه منه فكان من الواجب ان يكون حكمها على شق واحد
فلم يحكم بكونه صوم يوم لشك واستجابا لوضوء فاجاب بان ذلك
الفرق مبني على فارق هو ان صوم يوم لشك هو التشبه بالوضوء
وابهام موافقهم بخلاف الوضوء في المسئلة المذكورة **قوله** كذا
كان تخصيصه ان كان تخصيص الامر بالفعل الذي هو المتنازع وهو
احد الاقسام الخمسة والمخصص طهران الاقسام الاخر لا تصح
للايجاب والاجماع ويقال كان الايجاب عاما لكنه يختلف في الاقسام
الاخر بالاجماع **قوله** بان التمرير وهو ان المتنازع احد اقسام الفعل
قوله في الفعل لان الظاهر ان اسم الفاعل يستق من المصدر لكنه
لمجي مثل لابن وتامر بمعنى ذي لبن وذوي تمر **قوله** فيجعل عليه لان
الفعل بمعنى الشان يصدق على الاكل والشرب فيكون كل منهما
امرا لو كان الفعل بمعنى الشان امرا واذا كان كل منهما امرا كان فاعلهما
امرا بهما وليس كذلك **قوله** واجبا به فان الخلاف في امره بالفعل
واجبا به بسبب الامر به انما هو في مطلق الفعل سواء كان ذلك القسم
او الاقسام الاخر **قوله** ما علمه الرسول عليه الصلاة والسلام **قوله**
فاعرض جوابا ما **قوله** فيجوز تقرير السند هذا اذا كان الكلام في السند

فيسلم اما مطلقا فلا **قوله** والحق فالاصل الكلي ان عدم الانكار
فيما هو المقصود من الكلام تقرير لا مطلقا **قوله** وبويده كتاب
عمر كتب عمر رضي الله عنه الى شرح رضي الله عنه في مثل هذه
الحادثة ليسا الى حيث ادعياه معا فلبس عليهما ولو يتبين
هو اسمها وراثته وهو للباقي منهما وكان ذلك بحضور الضحا
رضي الله عنهم اجمعين وعن علي رضي الله تعالى عنه مثل ذلك
تهدي به **قوله** تعارض الفعل بالفعل او بالقول **قوله** الدلالة على
وجوب ما دليل وجوب التكرار فقط مثل ان يقول الرسول صلى
الله عليه وسلم بعد ما صلى الضحى مثله ان كتب على لم يكتب
عليكم صلوة الضحى وانها لا ضاقتها الى الضحى يكون سببه بها
فيتكرر بتكرره ولا دليل فيه للناسي والام يختص عليه الصلاة
والسلام ولما دليل وجوب التكرار للامة فقط بدون دليل الناسي
مثل ما قال صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى على نفسه مثلا **قوله**
على كل من ذكرت عنده واماد دليل وجوب التكرار لها فكثر منه
ادلة العبادات الموافقة المكرره فمع دليل الناسي كالصلوة حيث
تكررت بتكرار السبب وورده في صلى الله عليه وسلم صلواتها
رايتوني اصلي وبدون دليل الناسي كالصوم الفرض بتكرره حسب
تكرره شهره والشهر ولا دليل فيه يدل على الناسي كخوضه او كما رايتوني
اصوم وبالحيلة فدليل الناسي غير دليل التكرار فقد جتمعا **قوله**
في الصلاة وقد يفسر قال الناسي في بدون التكرار في الحج حيث قال
عليه الصلاة والسلام خذوا عني مناسككم وعكسه الصوم وغيره

قوله او مطلقا اي له صلى الله عليه وسلم ولا مئة قوله الثاني من
القول والفعل قوله الاولين وكلاهما اربعة وخمسون ^{التسعين} وهي
الاخرتين اثنتان وسبعون قوله وكل نسخ به اي كلما كان الفعل ^{ناسخا}
كما تقدم شرطه قوله مطلقا في حقه وحققا قوله مع تحقق الاحتمالين
فالمناسب لتوقف بالنظر اليه قوله اولاد اي اذ ليس المقصود
فيه العمل بل الاعتقاد قوله وذلك في ثمانية ثلثا الاقسام الاثنتين
والسبعين قوله ان لم يدل له دليل لان نصف الثمانية واربعين
الذي فيه دليل الناسي سواء كان مع دليل التكرار وذلك ثمانية عشر او
لم يكن وذلك سنة بساوي نصفها الاخر الذي ليس فيه دليل الناسي
سواء كان مع دليل التكرار وذلك ثمانية عشر وبدونه وذلك ثلثا
والمجموع اربعة وعشرون في كل من النصفين قوله وذلك في ثلثي
وعشرين منها لان مجهول التاريخ في اقسام كل من التسعين ^{الاوليين}
التي هي سبعة وعشرون تسعة حاصلة من ضرب ثلثا التي هي دليل
كون التكرار له صلى الله عليه وسلم ولا مئة او مطلقا في كون القول
مخصوصا به او بامته او مطلقا وفي كل من التسعين الاخيرتين
ثلاثة هي كون القول مخصوصا به او بامته او مطلقا فالمجموع اربعة
وعشرون فالباقي بعد من الاثنتين والسبعين مائة واربعون
قوله وذلك سنة من الثمانية عشرة لان ما لا دليل فيه للناسي وفيه
دليل التكرار اما ان يختص القول الذي معه بالنبي صلى الله عليه وسلم
او بالامة او اطلقا ما كان فاما ان يتقدم على الفعل او يتاخر عنه
لان مجهول التاريخ سابقا وكل من الستة اما ان يكون دليل تكراره في

حق النبي صلى الله عليه وسلم والامة او مطلقا فهذه ثمانية عشر ^{السنة}
منها هي الاقسام الثلاثة هي دليل تكرار في القول المختص بالامة
متقدما على الفعل او متاخر عنه قوله في الجملة وذلك اي في حق
النبي صلى الله عليه وسلم والامة او مطلقا قوله في ستة بافيه
وهي مما ليس فيه دليل الناسي ولا دليل التكرار اصلا القول المختص
بالنبي صلى الله عليه وسلم والامة او المطلق مقدما كل على الفعل
او متاخر عنه قوله للاصل الاول وهو لاحكم للفعل في المستقبل قوله
والرابع وهو لاحكم للقول في الماضي قوله فالباقي في حقه صلى الله عليه
وسلم مرة اثني عشرة مرة اثنتان والمجموع اربعة عشر قوله والستة ^{العام}
اي الغير المختص بالقول فيها قوله عند الجهل لان الجهل به اما مع عدم
دليل الناسي ومع وجوده فان كان مع عدمه فاما ان يوجد دليل
لتكراره صلى الله عليه وسلم ولا مئة او مطلقا والقول المختص
بالنبي عليه الصلاة والسلام ولا مئة او شامل فلهذه تسعة واما
ان لا يوجد دليل التكرار والقول المختص بالنبي صلى الله عليه وسلم او
الامة او شامل فهذه ثلاثة وان كان مع وجود دليل الناسي مع دليل
التكرار تحصل تسعة وبدونه ثلاثة والمجموع اربعة وعشرون قوله
او لم يختص لان اقسام ما ليس فيه دليل الناسي عند الجهل بالتاريخ
كانت اثني عشر كما ان اقسام ما فيه دليل الناسي كذلك تسعة
لما مع وجود دليل التكرار وثلاثة لما مع عدمه قوله في اربعة مع عدم
دليل التكرار ومع دليل التكرار في حقه صلى الله عليه وسلم ولا مئة او
مطلقا قوله لا في اربعة منها وتلك الاربعة ما يختص بالقول بالنبي صلى

صلى الله عليه وسلم اذ كان لم يوجد فيه دليل التكرار في حق
 صلى الله عليه وسلم او مطلقا اي ما هو دليل التكرار في حق صلى الله
 عليه وسلم وحقا امته وان وجد دليل التكرار في حق الامه فقط قوله
 لا في اربعة هي القول المختص بالنبي صلى الله عليه وسلم او الشامل مع
 عدم دليل التكرار او معه في امته **قوله** لا في الاثنين مع عدم دليل
 التكرار مطلقا او في حق صلى الله عليه وسلم **قوله** على المشهور ان
 في حق صلى الله عليه وسلم **قوله** وهو عدم تحمل التأويل فان الأصل
 في كل حادث عدمه **قوله** من يتقنه مبلغا وهو جبريل عليه السلام
قوله اي لها ما بان ارادة الله تعالى هو المذكور في الكشف وقيل لا
 منا ما كما اوحى الله تعالى جل وعلا الى ام موسى واحى الى ابراهيم
 السلام ذبح ولده عن مجاهد اوحى الله تعالى الى داود عليه السلام
 الزبور في صدره اي بدنه والهمه فالمراد بالوحى من وراء حجاب ان
 يخلق الصوت في شجر كما موسى عليه السلام ونحوه وقوله ويرسل رسولا
 يتناول قسما رسال الملك من جبريل عليه السلام وغيره وهو المفهوم
 من الكشف وذكر في عين المعاني ان حديث النفث من قبيل ان يكلم الله
 تعالى جل وعلا وحيا والهاما والمذكور في المتن اقرب رواية ودراية
 لان ذكر روح القدس بخالف ظاهره ويناسب لقسيم الثالث **قوله** ولا
 الاجتهاد راي الصواب والخطأ **قوله** والقياس قاسده داود عليه السلام
 على العبد الجاني وسليمان عليه السلام على المجرع **قوله** على داود كما
 سيجي في باب القياس **قوله** ولقد ظلمك قياسا على الخليط الطماع
 قوله الانبياء واذا قابل بالفصل بين الانبياء عليه السلام **قوله** خبر

المتن

المتعمية في خبر المتعمية قياسا دين الله تعالى على دين العباد وفي
 خبر عمر رضي الله تعالى عنه قياسا قبله الصائم على حج الماء من الغم
 وفي خبر ابراهيم بن اهل قيا من الثواب بتصرف الحلال على العقاب
 بتصرف الحرام وفي خبر حرمة الصدقة قياسا على الزكاة الذي
 انتقل اليه بخاسة الانام على ما الطهارة الذي انتقل اليه بخاسة
 اعضاء الانام قوله والباطن بقاء فقط لانه قبل التقرير يحتمل الخطأ
 قوله فيهما اي في الذكر والتاخير قوله ولذا يجاب اي من الخبر وغيره
 قوله والضروري جواب ما يقال لو كان ضروريا لما استدل عليه قوله
 ولا يلزم من حصول امرأة للكيفيات النفسانية ومنها الخبر النفساني
 اعتبارا ان حصول اعيانها هو الاثبات بها وحصول صورها هو
 بصورها وهما يتفاضلان ويفترقان فالاول كالمرأى الذي لا يعرف
 حقيقة الرؤية والثاني كالذي يعرف حقيقة ولا يرى قوله ولا يوجد
 اي لها قوله اي في مكان واحد اذا قيل الواحد ضعف الاثنين حيث
 لا يوجد فيه الصدق وعكسه عكسه قوله صادق لان المركب
 من الصادق والكاذب كاذب قوله تصافيهما احدهما للصدق
 والاخر للكذب قوله صادق فيه كقوله السماء تحتنا حيث لا يدخله
 الصدق حسا قوله عدم دخوله حسا اي دخول احدهما اعني الصدق
 والكذب قوله ما مرته بمعنى القابلية حتى لو صرح وقيل ما يتقبل الصدق
 في مكان او زمان والكذب في اخر او قيل ما يحتمل الصدق والكذب
 بالنظر الى انه اجاب شي شي او سلب شي عن شي ويصدق على
 جميع افراد الخبر ولم يشذ شي منها قوله وعرف في الاقسام التسعة

قوله قد سئل عن تعريفه قال لا بهي ربه الله

المصدر وذلك لان الصدق اذا عرف بالخبر والخبر بما يحتمل الصدق
 فقد عرف بالصدق بالصدق فالمراد بالحدود اما المصدر او الكلام
 او المنكلم وكذا المراد بما في الحد والثلاثة في الثلاثة تسعة ففي هذه
 ان عرف الصدق المذكور في حد الخبر بمطابقة النفس المتعلقة سواء كان
 المصدر مذكورا في نفسه او في ضمن صفة الكلام او المنكلم لا ^{عطائفة}
 الخبر يصح التعريف سواء كان الصدق المحدود بالخبر مصدرا بمعنى
 مطابقة الخبر او صفة بمعنى الخبر المطابق او المنكلم به وكذا ان عرف
 الصدق في حد الخبر بالمطابق لنفسه كان المحدود واحد الثلاثة
 فهذه تسعة وجوه للدفع والتسعة الاخرى ان يقال التعريف في
 هذه التسعة تنبيه واعادة ذكر المعرف في التبرها غير محذورة وهاتان
 التسعتان مع الثلاثة الاول احد وعشرون وجها للدفع ^{في} قوله وبذا
 يعرف اي وبان وجوه دفعه احد وعشرون قوله عدم ورود كما ذكرنا
 في دفع التخلص باختيار الابداه او بتغيير التفسير ان يبقى الثلاثة من
 وجوه الدفع الاحد والعشرين يصح كل من تلك الثلاثة دفعا وان كان
 ورود الدور الزاميا اللهم الا ان يصحوا بذلك ولم يثبت ^{قوله}
 وقد علم بكنهه كما قال المتكلمون الجسم ما يتركب من جوهرين او اكثر
 فالتركيب من جوهرين احض من الجسم وذاتيه فيعرف الجسم وكذا التركيب
 من اكثر لا يقال المعرف يجب ان يساوي المعرف فكيف يكون احض منه
 لانا نقول المساوي هو تمام المعرف وكلاهما فيما له مدخل في التعريف
 كالصدق والكذب ولذا جعل الاعمال ايضا مع فائمه التعريف بالاحض
 انما يتصور مع التريدا الذي سمي تريدا للتويع وتقسيم الحدود كما ذكرنا

قوله او قيل برهانه ببداهته الضمير للصدق
 والصادق بالاعتين منه

التركيب

شاه توفيق

احتراز عن الكلام

مثاله قوله والكلام عن النفس ويصح الاحتراز بالجنس في الماهيات
 الاعتبارية ولا شأن ان ماهية الكلام اعتبارية لتركيبها من المعروض
 وهو الحروف والعارض وهو الانتظام والتواضع عليها قوله فانه
 علم عنده لانه شيخ المعتزلة فلا يثبت الكلام لنفسه ولذا يقولون
 بخلافه قوله والصور المجردة لانها ليس بجزء ولا مجازا لان الحروف
 نوع من المسهوات قوله وعن المكتوب اي عن الكلام النفسي قوله
 الاخيرين اي المكتوبة والمختبة قوله والمطلقات اذ لزم الانشاء
 لتحقيق حقيقة الخبر قوله اعلام الوقوع لا ايجاب الوقوع قوله او
 التعليق بخوان دخلت الدار طلقك قوله لصدق حده وهو ما
 ليس له نسبة خارجية ينسب اليها الذهنية ^{التي} قوله ان لا يقبل
 كما لا يصح ان يقول من خرج امس من الدار ان جئت فخرجت لان التعليق
 انما يتصور في المستقبل ولا لا ينقل لفظ الماضي الى المستقبل قوله
 وللقرق الظاهري بين القصد المذكور وعدمه قوله وقيل اخبار
 اي على التقديرين اخبار قوله بالاعتبار يعني ان النسبة النفسية
 باعتبار كونها خارجية عن مفهوم الكلام قد سمي خارجية كما في علمت
 قوله في الحقيقة لان نفى الخارجية لا تنافي اثبات النفس فيه قوله من
 النسب لثلاث بيان النسبة الثلاثة الآتية قوله واسطة آه في
 اصطلاح شرح الايضاح لمولانا جمال الدين والملة الاقتران في
 رحمة الله تعالى جل وعلا المؤلف صاحب المفتاح والايضاح والمصنف
 صاحب المفتاح قوله دون الاعتقاد مع وجود الاعتقاد والمؤلف
 في الايضاح الواسطة ضبان مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد وعدم

مطابقته مع عدم الاعتقاد

بعد ما قال لصدق عند الجاحظ مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده
 الكذب عدم مطابقة مع اعتقاده فان كان الضمير للحكم يكون
 الكذب عدم مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاد الحكم مطابقة للاعتقاد
 دون الواقع وهذا ليس يكذب عضدي لان الكذب العمدى ما اعتقد
 عدم مطابقته للواقع وهذا قد اعتقد مطابقته ^{قوله} وقيل هو
 المفهوم من قول المؤلف في الايضاح قوله الواقع لان حاصله حينئذ
 ان الكذب عدم مطابقة الواقع طابق الاعتقاد ام لا **قوله** وهذا
 الزايم يدفع ما يقال ان مذهب النظام لا يثبت بهذا قوله والمراد
 شأنهم للكذب بقوله تعالى جل وعلا ان المنافقين لكاذبون
قوله فلم ينكره اي حصل فلم ينكره قوله لا المسرقة اي كالاخبار المقررة عن
 الاعداء **قوله** على المناهضة مصدر راح نوحا ونباحه **قوله** الاحتمال
 اي الذي كان قيل الاجتماع قوله توابع الفرس وهو معلق بعد قوله
 وجود الداعي كما في نقل الخبر وعدمه كما في الاجتماع على اكل طعام واحد
قوله بالغير وهو الاجتماع كما ان كل كلى لقمه يجوز عدم الشبع واكل الف
 لقمه مثلا لا يجوز فلا مكان في كل فرد لم ينقلب الى الامتناع بل باق على
 ما كان والامتناع انما حصل في الجميع بسبب الاجتماع فلم يلزم انقلاب
 الممكن متمنا في شيء واحد ولين سلم فلا انقلاب بالغير ليس محذورا
قوله وذلك جازي اي ابقاء الشبه مع تفسيره صلب شبيه عيسى عليه
 الصلوة والسلام **قوله** بمعنى ان دعوى تفسير شيوع الخلاف قوله
 انه منها اي من قضايها قياسا معها **قوله** فقد علم جوابه ببيات
 المراد من الضروري ههنا قوله استواء الطرفين ضمنه معنى قوله يكون

فكرة لظلم

قوله

اوله كاخذه واخره كاوله ووسطه كطرفيه قوله من المجموع المقصود
 الذي هو الشجاعة يفهم من مجموع حروب على رضى الله عنه وكذا
 الشجاعة من احاد عطايا حاتم والفرق بين التسمين ان القدر
 المشترك المتواتر في القسم الاول نفس المقصود كالايجاز وفي
 القسم الثاني محصل العلم بالمقصود اشارة له كالبذل المتواتر
 للشجاعة والغلبة في المروب المتواتر للشجاعة **قوله** سكونا اي ميلا
 قوله ولا يكثر عملا يشبه وجود الشبه صورة لامعنى قوله ابو بكر
 الخضا من اي الخبر المشهور قوله في المحدود اي دخوله لا ينفذ لظن
قوله دون موت مثله اي في غير هذه الحالة **قوله** الاربعة اي المذكور
 في المتواتر قوله بجمل الجمل اي الحاصل من اثره وكذا الوجه **قوله** بالادله
 الثلاثة اي الدالة على عدم ايجاب العلم **قوله** بعدم ايجابه لان المجموع
 موجب لا هو وحده **قوله** وهو قاطع فلا يكون من اتباع الظن
 في شيء **قوله** يوجب لعقد اي عقد القلب **قوله** انه واقع اي التيقن
 به **قوله** على الوجوب اي وجوب العمل به **قوله** بتواتر القدر وهو مطلق
 العمل بخبر الواحد **قوله** لم يبلغ اي الرسول عليه الصلوة والسلام
قوله تاليفه اذا اوجبت الخبر ان قوله واما الظواهر جواب اما
 قوله فيها الكتاب **قوله** واما في الاولى اي في السنة **قوله** واما في
 الثاني اي في الاجماع **قوله** حتى اخبره اي الرسول صلى الله عليه وآله
قوله وبالنظر الى المقدم لوضعي له معنيان الاول انه اذا كانت
 استقاء الثاني مذكورا في القياس الاستثناء فيقبل ذكر الملازمة
 كان تقديم منعه على منع الملازمة في الجواب جازا رعاية للترتيب

سنة سلم الله تعالى للمعلى السراج

الوضعي والثاني ان الملازمة اشارة اما بعينها او بعكسها الى كبرى
الشكل الاول وبطلان الثاني اشارة الى صفراء والمصغرى منه
وضعا على الكبرى فيجوز تقديم منعها على منع الكبرى في الجواب ايضا
قوله لا لقوة الا لان منع اللزوم اقوى من منع بطلان الثاني فاخر
ترقيانا في المنع لما قلنا انه انما يتوجه على بعض المذاهب وعلى بعض
التقارير فيكون اضعف **قوله** في كل اصبع عشر من الابل **قوله** وان
كان الاصل حراً اي اصل القياس **قوله** زائدة لاحتمال ان يكون نقله
بالمعنى لا باللفظ **قوله** يضاف اليه الحكم وهو المعنى الذي يحتمل ان
يكون قد فات فهمه ونقله **قوله** وان خالفه من كل وجه وانما لم
يقبل ان تلقته الامة بالقبول عليه وانما خالفه للقياس من كل
وجه والارد كما قال في المعنى لان الذي تلقته الامة بالقبول صار
في حكم المشهور والكلام في خير الواحد **قوله** القطعية ونقطة
قطعية بالنسبة الى القياس وهذا اشارة الى الفرق بين ما يرويه
الفقيه وبين ما يرويه غير الفقيه فان الاول يعمل فيما ينسب
بابا لقياس دون الثاني فكيف يلزم مخالفة الكتابية المستثورة
والاجماع لو عمل بالثاني ولا يلزم لو عمل بالاول وتقرير الفرق ان الادلة
الثلاثة انما اوجبت العمل بالقياس فيما لا يعارضه ارجح من القياس
واقوى منه لا مطلقا فيما يرويه الفقيه اقوى منه لما عرفنا ان الشبهة
في الخبر في طريق بثوره وفي القياس في اصله ولم يدخله شبهة زائدة
اما ما يرويه الفقيه فقد دخلته شبهة زائدة جعلته اضعف من
القياس فلذا صار العمل به مخالفا للقياس من كل وجه معارضا للاول

الثلاثة هنا في الاول وبهذا يندفع نظر القاعاني لعدم فقيه قوله
ولذا انكرت عليه عايشه رضي الله عنها آه على ما فهمته من معناها
اما لو كانت معنى الاول الشرعية من حيث لا ينبغي لرداؤه عرقه من كونه
ولد زينة بخلاف ابويه فربما يكونان ولد ارشدة او من حيث استكراه
الناس في امامته وغيرها ومعنى الثاني انه يعذب لكون بكاء اهله
بعد الخصال الذميمة والبكاء لغوتها كما هو عادة الجاهلية في تدائم
فيعذب بسبب ذكر تلك الخصال او انه يعذب ببكاء نهم استكراه
ابائه لان جريمه الاهل اثرت فيه وانه انما يعذب اذا اوصى بالبكاء
كما قيل فلا يكون مخالفا لمفهوم الآية **قوله** عايشه يريد انها رضي الله
منعت الحد يثين بقياس ما نفهم منها على ما يفهم من الآية فان
الآية تدل على ان الولد لا يعاقب بكبير الاب لكفره او قتله او شربه
او سرقة مثله فينبغي ان لا يعذب الميت ببكاء اهله ايضا ولا يكون
الولد شرعا مستحقا للذم والعقاب الشرعي بزا ابويه فالتمسك
بالآية لبينا حكم المقيس عليه للاثبات حكم المقيس كما قلنا في حديث
المصراة وايضا انكارها للمحد يثين على ما فهمت من معناها كافي
لصحة التمسك على جواز رد حديث غير الفقيه بالقياس اذ انسد به
باب الرأي وان كان للمحد يثين محامل اخرى لا يعارضها بها مفهوم
الآية فاندفع نظر القاعاني **قوله** وانكر ابن عباس رضي الله عنه عليه
اي على ابي هريرة رضي الله تعالى عنه **قوله** ويعني به اي بتقديم القياس
على روايتهم **قوله** ورده عمر رضي الله تعالى عنه بقوله رضي الله تعالى
عنه لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة الخزيمه فقد قال

عيني بان ان المراد بالكتاب والسنة القياس بثبوتيهما وهو
القياس على الحامل والمعتدة عن الطلاق الرجعي بجامع الاحتباس
فان النسخ جزء الاحتباس **قوله** فهو حاصل بالاصل باصالة
العدالة في القرون الثلاثة بشهادة الحديث **قوله** ولم يزل اي وما لم
يزك الخبير بجاهله **قوله** ولذا قد يعتبر عنه من باب التعبير عن السبب
بالمسبب **قوله** بالتكليف اي المنوط بالعقل الكامل **قوله** واجماع اهل
المدينة جواب اشكال **قوله** كالغاية على بعض النفا سير **قوله** بخلاف
القرآن فان فهم تمام معناه ليس بشرط في روايته **قوله** كان حجة بدون
فهم معناها **قوله** في شيء منها اي من الامور الاربعة **قوله** او مساهلة
لم يذكر المجازفة وهي التكلم من غير احتياط لان المساهلة تشملها **قوله**
وليس له اي للكامل والكمال **قوله** فخر الفاسق والمستور مردود ان لغوا
اصل العدالة في حق الفاسق وفوات كمالها في حق المستور ولذا لم يجز
المقتضا ايضا بشهادة الفاسق ولم يجب بشهادة المستور **قوله**
دون صفة مردودة اي لم يعرف ارتكابه الكبير ولا احترازه عنها **قوله**
وكذا المستور فيه يعني ان المستور في ذلك القرون مقبول كالمجهول وما
قلناه من ان المستور مردود فذلك بعد القرون الثلاثة وفيما بعد ها
المجهول ايضا مردود كما مر ما في الشهادة فالمستور والمجهول ما مر
في القسم الاخر من المجهول **قوله** وسبعين كما علم في اخر المواقف **قوله**
بتصديق جميع ويندرج فيه التصديق بالله جل وعلا وباسمائه وصفاته
وشرايعه وكتبه ورسوله وما لا يكتنه واليوم الاخر كما فسّر البعض به
قوله في الكامل ولا يقبل رواية النافذ بمانه الا ان **قوله** ولذا قال محمد

رحمة الله لعدم قبول ظاهر الاسلام **قوله** ولا نقطاع الولاية لقوله
تعالى جل وعلا ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **قوله**
فلذا نفي اي انما يقبل للذي نفي على ذي ومستامن والمستامن من على
آخر عند اتحاد دار الشاهد والمشهد عليه اما عند اختلافهما
فلا يقبل لا للذي ولا للمستامن بل ولا للمسلم على المسلم المتكلمين
في دارين مختلفين بشرطه **قوله** لتحريم الكذب الكذب حرام في الاديان
كلها **قوله** وحذ القذف لان النص لما رد شهادته ابدأ انما الجدة كما
قلنا قصر ولايته بره الشهادة التي هي بعض الولاية **قوله** عند القرب
للمشهد له **قوله** والعداوة اي للمشهد عليه **قوله** الزاماً للمشهد
عليه ولا الزام في الرواية ولذا يصح رواية الفقير في باب الزكوة
والج **قوله** ان حكم الخبرولين سلمنا ان فيه الزاماً **قوله** وما يلزم العبد
جواب اشكال **قوله** وفيه زيادة الوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم
من افترى على فليتبوء مقعده من النار **قوله** فلم يخرج نسخ الكتاب اذ لا نسخ
النص بالاجتهاد **قوله** انه وارد ويقول بروية العدل ولا يصح بذكر
قوله السالف في مجهول القرنين الثاني والثالث **قوله** ولذا لو قال
هذا في القرنين م كما مر **قوله** بلا دراية اصحاب الرواية اي السامع والراي
قوله هنا اي فيما بعدها فلذا لم يقبل فيما بعد القرون بخلافها **قوله**
لبعض ما ذكر كما قلنا ان الثقة لانهم بالعقل عن صفات من سكت
عن ذكره لا للبعض الاخر كما مر ان العادة جرت بالارسال بلا دراية اصحاب
الرواية او انه زمان لم يشهد بعد آله اهل **قوله** ولتغير عادة الارسال
من رواية موافقه وشرايطه كما ذكر الحسن البصري رحمه الله تعالى وجل

قوله الحديث تمام الحديث فاذا روى لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى جل وعلا فما وافق كتاب الله تعالى جل وعلا فاقبلوه وما خالف فردوه واعلموا اني بربى منه **قوله** واقرأوا اي في قوله تعالى جل وعلا وان كنتم اولات حمل لآية وهذا جواب اشكال **قوله** الاثر اي اقراء الى لئلا اثر **قوله** للشاهد قيد بذلك دفع توهم من يتوهم ان الاستدلال به انما هو مطلق فلا يصح على تقدير ان يكون ذلك اشارة الى ان انكبتوه ويكون ادنى بمعنى اقرب ذكره في اصول الكردى **قوله** ليس بشرع الاعتدال على رضوانه تعالى عنه ذكره في الكشف **قوله** الفضل اي بفضض الوضوء **قوله** غير النافض وهو المتس قبل الطهارة وعند الاستنجاء **قوله** ان كان الوطئ بان يكون اسما للتمرة الخارجة من الفرج من حين ينعتقد صورتها الى ان يدرك فاعراض الاحوال عليها بمنزلة اعتراض الاحوال على الانسان فكان التماس جنس كالانسان يطلق على الصغير والكبير **قوله** فقد خالفنا قال عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلاً بمنزلة يدا بيد والفضل **قوله** ليس بتمر حلف لا ياكل تمر افاكل رطباً لم يثبت **قوله** وجوب التبليغ كقوله عليه الصلوة والسلام الا قيل يبلغ الشاهد الغائب **قوله** كحديث الجهر لذي رواه ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم مع انه معارض باحاديث اقوى منه في الصحة **قوله** وحديث مسن الذكر الذي رواه بسرة فان انفرد به بروايته مع عموم الحاجة الى معرفته دليل بافته اذ القول بان النبي عليه الصلوة والسلام خصها بتعليم هذا الحكم من دون الصحابة مع شدة الحاجة اليه شبه المحال كما ذكره

قوله فقد خالفنا قوله عليه السلام اي حكمها او قولها حكمه

شمس لا يمتد رحمه الله تعالى جل وعلا **قوله** ورفع اليدين اي وحديث رفعهما **قوله** او ياول وقاويله ان ايقاع الطلاق مخصوص بالرجال **قوله** من اصحابنا كالشيخ ابو الحسن الكرخي وجميع المتأخرين من اصحابنا **قوله** فالوظيفة مع المخالفين من اصحابنا وغيرهم **قوله** فخير الصبي اي الصبي العاقل بعقوبة قوله بعد لتصور في عقلها ولذا لم يذكره اكتفاء بما في الامور المعترضة على الاهلية **قوله** بحال ضم اليه الحرى ام لا **قوله** فمثلها لا يقبل اي كالصبي والمعتوه ضرورة لازمة قوله اي الضرورة الداعية الى قبول خبر الواحد مطلقا لازمة في اشتراط وجوب العدل لان الوجدان هنا مستعذر وفي الاول متسرفا للضرورة الملازمة من تعذر وجوبهم بعد اسرارهم دعت الى القبول مطلقا **قوله** اما خيرا لمفاسق وهو المسلم الذي صدرت عنه كبيرة او والظ على صغيرة **قوله** لا يمكن العمل بالاصل كما ان الاصل في الماء الطهارة وفيما في اليد الخلق **قوله** ونحوهما من انواع الرسالات في المعاملات **قوله** للمولى مع ان الظاهر عدم الدخول بالاستصحاب ولان الاصل في حادثة عذمه وانما كان القول للمولى لانه ينكر وقوع الحرية **قوله** خبر صاحب الهوى لان بعضهم كافرو وبعضهم فاسق عند اهل السنة في حكم البعضين حكم الفريقين ففي المعاملات يقبل مطلقا للفريقين وفي الديات لا يقبل للكافر مطلقا وللناسق يجب انضمام الراي وفي الروايات والشهادات لا يقبل لهما اصلا الا للكافر على الكافر بالتفصيل الغابر **قوله** في محل الخبر اي في محل حجية الخبر يعني بيان ما يكون الخبر فيه حجة من الحوادث **قوله** نحو العباد هو والمراد بالعبادة هنا العبادة العملية لان العملية

قوله وكذلك يجب ان يكون الخبر عبارة عن خبر الاسلام كله

بمحورث عنها في الفقه الأكبر **قوله** مقصودة تفصيل الحائصة
 تسمين **قوله** من الكفارات كما قال فخر الإسلام وهذا يقتضي أن يكون
 كفارة الظهار وكسائر الكفارات في غلبة معنى العبادة وإن خالف
 وإن خالف فيه صاحب الشفيع وقد مر تحقيقه وترجيح قول فخر الإسلام
 في المبادي **قوله** ومنه الحق القائم أي من حق الله تعالى الذي لا ^{سند}
 بالشبهات **قوله** وقيل في مقامها لا فلا يقبل في الواحد في ابتداء
 نصيب لفصلان والعجايل مثلاً لأنه ابتداء عبادة ويقبل في
 النصيب الزائد على خمس وأقل لأنه فرع وبناء على الأول لأن ما هو من
 أصل الدين لا يثبت بدليل فيه شبهة أما فرعه فيثبت كما بالنياس
قوله وكفارة الفطر عندنا أما عند الشافعي رحمه الله فكسائر الكفارات
قوله وبدلالة النص وهو الخبر القائل زني ما عزم فرجم **قوله** كما ظن فطنة
 مشراح أصول فخر الإسلام **قوله** لشبهة فيه أي خبر الواحد **قوله** الغير
 الثابت قيل لا يجوز قياس الرواية على الشهادة لأن للشهادة شروطاً
 كثيرة ليست في الرواية كما مر فلا يلزم من القبول معها القبول بدونها
 قلنا مفارقة فلا يقبل ولأنه فيكون باب الرواية أوسع يقتضي القبول
 فيها بالاولى **قوله** بالمرسل أنه عليه الصلاة والسلام أقام مسلماً بكافراً
 وقال أنا الحق من ذي بزمته **قوله** لاعلمية وخبر الواحد جرح في العملياً
قوله وفي قتل جماعة بواحد لا ترغم رضى الله تعالى عنه إجماع والأثر أنه
 عليه الصلاة والسلام أقام سبعة بواحد قتلوه بمشعاع وقال
 لو تألأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم **قوله** ولا يجزها وهو ما قال عليه
 الصلاة والسلام أجموا الناعل والمفعول **قوله** ولا فائز بالتفصيل جواب

اشكال هو ان يقال اذا كان الخبر القطعي الدلالة على والمظني الدلالة
 ادنى من العام المخصوص ومثله حيث يعارضهما القياس لا الاول
 فليعمل في العقوبات بالاولد ون الخبر المظني الدلالة اجاب بانه لا
 بالتفصيل فان من قال بقبول خبر الواحد فيها قاله مطلقاً **قوله**
 وفيه بحث الخ ان اشتراط العدد ثبت غير متقول **قوله** في الخبر المظني الذي
 شجر بعد الشراء والعقب **قوله** والحق فيه تفصيلاً أي في اشتراط
 العدد في الشهادة بالرضاع **قوله** اذا اراد الزوج قيد فخر الإسلام
 بالقيدين ليتحقق موضع المسألة **قوله** ولا معارضة في الثاني اذا المنع
 الطاري بعد النكاح لا يعارض الا قدم السابق عليه **قوله** او الزوج بال
 غاب رجل عن امرأته فآخبره مسلم ثقة انها ماتت وآخبرها مسلم ثقة
 ان زوجها طلقها ثلاثاً يجوز له نكاح اختها ولها نكاح زوج آخر **قوله**
 وعلى هذا تدور المسائل أي في عدم قبول شهادة القود فيما الحرمه لازمة
 لعدم الملك وتابعه له وقبولها فيما ينفك الحرمه عنه في حق الحرمه او يقول
 بعدم عدم قبولها في ابطال الملك وقبولها في اثبات الحرمه عملاً بشهها
 او في التفصيل السابق **قوله** سائر الشروط من الحرية والبلوغ والذكورة
قوله وان لم يصرح به أي لم يذكر محمد رحمه الله تعالى جل وعلا في المبسوط
 صريحاً اشتراط سائر شرائط الشهادة من الذكورة والحرية والبلوغ
 لكن العلماء قالوا باشتراطها غير خبر الواحد والصبي والمرأة كذا في
 شرح فخر الإسلام **قوله** وفيه أي في الوجهين من الفرق **قوله**
 والاربع اثنان قرأة الشيخ وقرأة الطالب **قوله** قرأته على الشيخ وهو
 يقول **قوله** ويقول ثم وذلك بعد قول الطالب المحدث هو كما قرأت على

هذا الاتفاق **قوله** مطلق الحديث والمشافهة أي مطلق قولك حديثي فلا
يكذب أو شافهني يدل على أن التكلم صدر عنه وأنت تسمع لا على العكس
ودلالة المطلق على الكامل على ما عرف فذكر أن قرآه الشيخ عليه ^{الصلوة} السلام
قوله خلافا لأكثر أئمة الحديث الخ فإن رسائل الحديث إلى الطالب إذا ثبت
بالبنية مثل كتاب القاضي إلى القاضي بشرط ما علم الشهود بما فيها عند
الأولين لا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى جل وعلا ولا فيما اختاره من
الأصح **قوله** والمعلقة ^{أي} الإجازة **قوله** هو مذهب مشايخنا عدم جواز
الرواية بالإجازة إلا إذا كان المجاز له عالما بما فيه **قوله** الاثنى عشر
مقبول اتفاقا بأن يرى الشيخ خطه أو الراوي فيتذكر السماع يقبل اتفاقا
وكذا إذا رأى القاضي في ديوانه خطه فيتذكر القضية وكذلك إذا اشهد
في الصكوك خطوطهم فيتذكروا القضية وتحمل الشهادة وأدأوها
يصح اتفاقا **قوله** لا يقبله الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى **قوله** من الخط
كلاهما أي الخط يشبه الخط **قوله** وثانيها أيضا في باب الرواية أي الموثق
ببدنقة **قوله** لا ثالث لها أي غير الموثق ولو في الرواية **قوله** ومحمد رحمه الله
ولو في الصكوك **قوله** غير الرابع الذي بالخط المجهول **قوله** القسم الثالث
التبليغ ويسمى الأداء أيضا **قوله** فعريمة القفل باللفظ جائز عند عامة
العلماء منهم الحسن والشعبي والشافعي والشافعي رحمه الله تعالى جل وعلا
قوله وأبو بكر الرازي وعليه تعليل من أئمة اللغة **قوله** وما دونها هو
المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله **قوله** سماع الرسول صلى الله عليه وسلم
قوله في الأصح اختراجهما ذكر في القواطع بعد ما ذكر كلام الأصحاب وأقول
لجواز أن لا يسقط لانه قال ما قال بحسب ظنه وإن قال ما رويته أصلا

من المرأة

فيعارضه قول الراوي أنه سمعته منه وكل واحد منهما ثقة ولجواز أن
يكون المروي عنه رواه نفسه فلا يسقط رواية الراوي بعد أن
يكون ثقة ثم الكلام وإنما قلنا أنه أصح أما رواية فلا نه مذهب الجمهور
والمصريح عليه بالاتفاق في عامة الكتب وأما دراية فلما استشير بعض
الاجواب شبهته هذه مندرجاً عليه وحله **قوله** أما النفي الجازم من
المروي عنه بأن قال ما رأيت لك هذا الحديث قط أو كذبت على كشف
قوله فقال أبو يوسف رحمه الله الخ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
جل وعلا في المختار **قوله** عن الزهري وفي بعض نسخ فخر الإسلام روى
سليم عن الزهري والحديث إنما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها
فنكحها باطل بطل باطل فإن ابن جريح سأل الزهري عن هذا الحديث
فلم يعرفه فلم يعمل به أبو حنيفة رحمه الله تعالى جل وعلا وأبو يوسف
رحمه الله تعالى جل وعلا لا نكار الراوي وعمله به محمد والشافعي رحمه
الله تعالى جل وعلا **قوله** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله تعالى عنهم جميعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بشاهد ويمين **قوله** فلا يبحث فيه البحث للكرهى رحمه الله تعالى
جل وعلا والجواب للمؤلف **قوله** بعد روايتهما وعليه بحقيقة الأمر
قوله عن غيره غير ذلك المروي عنه **قوله** أو عدم الختم عدم الوجوب
بل التخيير **قوله** فعلم أنه أي أن النفي من عمر رضي الله تعالى عنه كان
سياسة لا عملاً بالحديث فلا ينافيه القول بالسمع كما ظنه لقاعاني
فأورد أنه لو كان نسخاً لما عمل به عمر رضي الله تعالى عنه وقد نفى
ثم أجاب بأن هذا ليس بنسخاً مصطلحاً بل معناه منزول العمل به ^{فثبت}

ليتبدل الرأي فيهما ذكرنا عنه منذ دحة قوله ^{منه زاد عليه} اذ عدم سماعها اي لا يمكن
 الزام شيء على أحد ^{منه زاد عليه} ففسق لا يتعلق به حق من الحقوق التي لا يرتفع
 بالتوبة بعد ثبوتها بخلاف حد الزنا **قوله** معنى عدم دخول لعدم
 الزام **قوله** لا يحكم به كما لا يحكم بشهادة الغير **قوله** شهادة هم اي
 الشهود الذي للمدعى عليه **قوله** كالزيادة حيث يصدق زارت
 وحدثني من غير تكرار وطول **قوله** وفهم الملازمة جواب اشكال
 جواب اشكال آخر **قوله** ومن شرط انقراض المجتفين اي شرط ان لا
 يرجعوا عند الى ان ينقض عصرهم **قوله** اكتفى به اي بالمذكور او لا ولم
 يرد شيئا **قوله** عن قاطع اي عن سند قاطع **قوله** في الدقائق اي فيما
 دق النظر فيها **قوله** لان العادة صغرى قياس ثبت به الملازمة **قوله**
 وما فيه النص كبرى ذلك الشكل **قوله** وقد اجمعوا بطلان اللازم **قوله**
 حجبة الاجماع غثت بثبوت اجماع ما **قوله** وخلاصته اي الدليل
 المذكور **قوله** لان لحظة الخالف اذ لو لم يبلغ المجمعون عدد التواتر
 كان اجماعهم في الموضوعين من الظواهر لا من القواطع فكان ثبات
 حجبة الاجماع بالظواهر ولا شك ان حجبة الظواهر انما ثبت بالاجماع
 فلزم الدور فاجاب بوجوه ثلاثة **قوله** الوعيد جواب عما يقال الوعيد
 مرتبط على مجموع مشقة الرسول واتباع غير سبيلهم فلا يدل على
 حرمة الشاذ بمجرده **قوله** والا ليعني قوله والا لكان مشقة الرسول
 مع ذلك قوله اتباع الغير ولين سلم انه مرتبط على كل قوله مشاركة المعطوف
 جواب عما يقال المعطوف عليه مقيد بقوله ما تبين له الهدى اي بدلالة
 الادلة على حقيقته ويشارة المعطوف في ذلك فانما يرتب الوعيد

بجود

على اتباع غير سبيل المؤمنين في شيء بعد وضوح الدلالة عليه
 بالكاتب ^{منه زاد عليه} الستة **قوله** لا لغير عام جواب عما يقال المراد باتباع عن
 سبيل المؤمنين هو الارتداد عباد الله بدلالة سبب نزول الآية
 ولا يدل على حرمة مخالفة الاجماع في الاحكام الشرعية **قوله** السبيل
 جواب عما يقال ولين سلم ان غير سبيل المؤمنين عام لكن المراد ^{بالسبيل}
 ما يسمونه سند الاجماع فانما يدل الآية على حجبة ذلك لا على حجبة ^{الاجماع}
 قوله ترك اتباع سبيل المؤمنين جواب عما يقال ان الحاصل من ^{منه زاد عليه}
 الآية وجوب ترك اتباع غير سبيل المؤمنين ولا يلزم منه اتباع
 سبيلهم حتى يفهم منها حجة الاجماع ^{بالسبيل} الجواب انه يلزم بدلالة البناء
 وبديل وجوب مطلق اتباع وان لم يلزم هنا عقلا **قوله** المراد
 سبيل المؤمنين جواب عما يقال بعد الكل المفهوم حجة اتباع جميع
 الامة من لدن زمن الرسول صلى الله عليه وسلم الى قيام القيمة
 من المجتهد والمقلد ولا قابل به **قوله** المراد باتباع الجواب عما يقال
 المحذور اتباع غير سبيلهم في الجملة ولا يلزم منه الحجبة ^{منه زاد عليه} الاجماع في
 موضع ما يختص بالايمان ومناصرة الرسول صلى الله عليه وسلم
 لانه اهم واحق **قوله** لشيئ منها على حجبة اي الاخبار بالاحاد **قوله**
 فردى حديثا روى عن عمر رضي الله عنه لما اشار بالصحاب في ما
 فضل عنده من الغنائم اشاروا عليه بتأخير القسمة والامساك
 الى وقت الحاجة وعلى رضي الله تعالى عنه في القوم ساكت فقال له
 ما تقول يا ابا الحسن قال لم نجعل يقينك شكاً وعلمك جهلاً واري ان
 تقسم ذلك بين المسلمين وروى فيه حديثا فلم ير عمر سكوتة دليلا

ونسليهما حتى سألته واستجاب على رضى الله تعالى عنه السكوت مع كونه
الحق عنده في خلافهم وقصة اسقاط الجنتين ان المرأة غاب عنها
زوجها فبلغ عمر رضى الله تعالى عنه انها تجلس للرجال وتقدمهم
فاستخضل لها ليمنعها عن ذلك فاملصت من هيبته اى اسقطت
ولدها فشاورا الصمايه في ذلك فقالوا لا غرم انما انت مؤذية
اردت الا الخير وعلى رضى الله عنه ساكت في القوم فقال ما تقول
يا ابا الحسن فقال ان كان هذا جهدا رايهم فقد اخطاوا وان
قاربوا اى طلبوا قربتك فقد غشوك اى خانوك ارى عليك الغيرة
فقال انت صديقتي **قوله** لا امرين وهو ان لا قول للغير ولا ينقل
قوله فبالاشهر اى فالقول بعدتها بالاشهر **قوله** واما المتعدد
انما عدها من المتعدد لتعدد محالة الموجودة فيها هذه العيوب ^{الثلاثة}
عشر وكذا الامثلة الاخر **قوله** بعيوب الستة عيوب الستة الجنون
والجذام والبرص والبهق والجرب والعنة اما الحضا فعند مالك
رحم الله تعالى جل وعلا وبعيوبها السبعة الجنون والجذام والبرص
والبهق القرن والرتق والبخر **قوله** ليس به اى ليس بالفتيح الذى
يتوجه اليه الاثبات عند الشافعي رحمه الله تعالى والنفي عندنا ^{منزاعه} لان
تفريق القاضى بهما طلاق باين عندنا لا فسخ خلافا للشافعي
قوله فسخ النكاح لم يعهد شئ منهما حكما شرعيا **قوله** وشمول
العدم جوابا لشكال على قوله لا يرفع مشركا شرعيا قوله باعتبار
وحدة حيث اجتمع في محل واحد اتفاقا **قوله** وشمول الوجود والعدم
فهذان قسمان ذكر الاول وهو الافتراق من طرف وشمول الوجود

قوله بالاشهر اى الاولى وعشر مئة

بلغ

من طرف نظيرين والثاني وهو الافتراق من طرف وشمول العدم
من طرف نظير واحد **قوله** في جميع المسائل دون خصمه اذ لو عكس
بخالف كليهما بحسب المسئلتين هذا فيما يتعرض الحضانة له اما
فيما لم يتعرض فلا نه منعها ولعله يخالف كليهما ومنه يعلم
ما اذا تعرض احدهما دون الاخر **قوله** واما لزوم المنع اشارة الى
عدم ارضاء دليل آخر ذكره على ان عدم القول بالثالث ليس قولا
بعدمه فوجهه بان لو كان قولا بعدم الثالث لزم المنع عن
الحكم في الواقعة المتجددة لان عدم قولهم بحكمها قول بعدمه
فلم يرتفع المؤلف بمنع اللزوم اذ اللزوم فيما نحن فيه ناش من
التعرض بخلاف الحكم المحدث في واقعة وليس عدم التعرض اصلا
مثله ليلزم المنع عن الحكم مع ما يضا **قوله** في الواقعة اى من القول
باحد الحكمين بناء على ان كلا او جبا لاخذ بقوله او قول صاحبه **قوله**
بزوال شرطه فلذا جازا احداث القول الثالث **قوله** لانه يجوز مخالفة
بان يقال شرط الاجماع عدم القول الاخر فيزول بزوال شرطه عند
احداثه **قوله** هذا الجواز بالاجماع بان يقال الاشتراط لعدم القول
الثالث انما هو في الاجماع المركب لا البسيط بالاجماع **قوله** لما ثبت بالاجماع
لان القول بتخصيص الاجماع بالبسيط من اشتراط عدم القول اثباتا
للمحتمل الخارج فاذا كان ذلك بالاجماع كان اثباتا للمحتمل بالاجماع
بالاجماع **قوله** والمجوزين عطف على المنصوب في قوله لان المانعين
مطلقا **قوله** ومن ادلة المجوزين كما قال المتأخرون من الشافعية
رحمهم **قوله** العدمان وهو الفصل وعدم القائل **قوله** القائل ^{بالفضل}

وهو يفيد الاستلزام في الكل **قوله** في الاخرى يعني في موضع ظهورها
 الحق **قوله** وهو يحمل المنع اي اذا كان الغرض للاستلزام **قوله** والخطأ
 اي التمسك بهذا الدليل **قوله** فان المراد اي المراد بالقرب **قوله**
 وعلل بالاستشباك اي تبنيها على النصرة **قوله** وسقط المؤلفه مع
 ان احمد بن حنبل رحمه الله على عدم سقوط المؤلفه **قوله** وهي ^{المطلبة}
 مع تحقق القرابة **قوله** وبقا الرق اي في الكفرة المعنوية **قوله** مجموع
 العلة اي في ذلك المحل **قوله** وجوده ولامه واللام يكن المجموع مجموعا
 اما تصحيح اي تصحيح هذا القسم **قوله** في احدي المنفصلتين اي
 المسئلتين او العلتين المنفصلتين **قوله** بالنص كما روي انه صلى
 الله عليه وسلم قال ولم يتوضأ **قوله** والا كفي مرتب على قوله ليس
 بحجة لا على قوله لا يقتضي علية اخرى يعني لو كان عدم المقابل ^{بالفضل}
 فيما لا يكون المنشاء واحدا حجة لا بنسب الحكم في مسئلة ما وتسكوا
 بالاجماع في الباقي مثل ان يقال اليه شرط في الوضوء لقوله صلى الله
 عليه وسلم الاعمال بالنيات فينبغي ان يجوز بيع فقير حصص بفقيرين
 منه لان احدا لم يفصل بينهما فوجب على من وافق الشافعي مثالا في
 مسئلة ان يوافق في الكل وليس كذلك فعلم انه ليس بحجة نقل
 الفاعلي ويمكن ان يترتب على قوله لا يقتضي علية اخرى ايضا
 بان يقال لما بطل علة الخصم في مسئلة ما لزم ثبوت كل علة
 لمذهبنا في جميع مسائلنا اذ لا قابل بطلان كلتا العلتين فلم
 من اثبات حكم ما اثبات جميع احكام ذلك المذهب **قوله** في احدي
 المنفصلتين مثالا يجوز ابو حنيفة رحمه الله في علة الخطأ ^{الاول} دفع

وفي نفي علة الشافعي مصيبا

كذا في علة الخطأ وفي نفي علة ابو حنيفة رحمه الله مصيبا فلا يلزم
 اجماعها على الخطأ وكذا نقول في حكميهما المتناكرين **قوله** ولين ^{سلم}
 لعرفي اي استغراق عرفي لاحققي ^{في} جوابه ما مر ان المراد بالسبيل
 مذهب الجمعين لا دليلهم ولا ما لم يذكر واخلاقه اصلا **قوله** الرابع
 بحث الرابع **قوله** واجيب بصديق اي ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم لا يزال طائفة من امتي فائمين ظاهرين على الحق حتى
 تقوم الساعة او حتى يجي المسيح الدجال **قوله** لا يصح التمسك بالاجماع
 اي الاجماع الذي في حق قول الشافعي رحمه الله **قوله** ليس فيه فسق ولا
 بدعة آه قيل ولا تعصب ولا يجوز ولا حاجة اليه لان كلاً من
 التعصب وهو عدم قبول الحق مع ظهور الدليل للميل ومن المجون
 وهو عدم المبالاة فسق وبدعة كما يظهر من الدليل **قوله** لا بمعنى ان
 احدا وقيل لو فرض خلاف بعض العوام فيه لا ينبغي الا انه غير دفع
 والاول اوجه **قوله** بل بمعنى وجوب دخولهما بالاجماع وفي الاول
 يكرر بعد الاجماع من انكره لا قبله **قوله** اثنا في اي المسئلة الثاني **قوله**
 فلا دلالة له على انتفاء آه لان المظنة لا ترفع المثنة قوله ما مر
 من الادلة المتناولة لهذه التقادير **قوله** ونهه بالحديث آه وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم اني تارك فيكم الثقلين فان تمسكتم بهما
 لن تضلوا كما يا الله تعالى وعترتي حصر التمسك بها فلا يعف قيام
 الحجة على غيرهما **قوله** دون الباقيين اعني القولي والفعل **قوله** بالخبر
 الصحيح اي الخلف بالاجماع **قوله** ثم رجع آه دليل صحة رجوعه لا ^{دليل}
 باعنه على الرجوع **قوله** اعلم لان الدليل العقلي ناهض في اجماع المسلمين

من تفهيد ولا اشتراط فانهم قدموا الاجماع على القاطع مطلقا من
غير تعرض لعدد التواتر نقل من شرح قاضي عضد **قوله** ^{لعقل} **الثابت** بال
لان مخالفة الصريح امر عرض بعد ثبوت الحجية وبذلك لا يرتفع الحجية
قوله بلازمه الاجماع القطعي الثبوت المتواتر لحصول اليقين من
غير اشتراط عدد **قوله** ليس لمحجة اي وتبقى المسئلة اجتهادية كما كانت
قوله حجة اتفاقا اي ويرتفع الخلاف السابق به **قوله** مجتهدا فيه
لان هذا الاجماع وهو اجماع الخلف في المجتهد في السلف قد اختلف
في انعقاده كما ذكر **قوله** كالسوفسطائية اي في ثبوت حقايق الاشياء
قوله بقول الاخر اي بل يقول نفسه فقط **قوله** بعدم وجوده اي
تسويغ الاخذ بكل من القولين مقيد بقوله مادام لا قاطع فيه
قوله وجوابه انه لم يبق محل ^{النزاع} اذ لم يبق النزاع ليتناول قوله تعالى
فان تنازعتم في شئ فردوه الآية **قوله** وامثاله اي كانه نظاما ^{في} **قوله** وانما
من المعتزلة **قوله** كاف في الاستدلال بمعنى نفي خلافه الغزالي
والتأخيرين **قوله** الاجماع بدونها اي انما يرجع الضمير الى الامارة لانها
اعم **قوله** لاحكم له اي لا ايجاب للعقل **قوله** بالقياس على المفترى اي
حيث قال لان من شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى فترى
فاري عليه حد المفترين وهذا من باب الحاق مقدمات الشئ به
كالحاق دواي الوطء به في الاعتكاف وقيل قياسا للشرب الذي هو
مقدمة الافتراء على نحو مقدمة الوطئ في الافضال الى ما ياخذ حكمه وفيه
تكلف لان المفسر الى ما فيه مفسدة يشتمل على مقصد تحكما غاية انه
يضعف عن فهم القياس **قوله** بقاء من حده على حده اي حيث قال
من سكر

هذا

هذا حد وقل الحد ثمانون **قوله** والحد الابانة العقلية يعني ان ما يتوقف
عليه القياس بعقل الابانة وما يتوقف على القياس وجودها او
نقول ما يتوقف على الابانة بعقل القياس وما يتوقف عليه الابانة
وجوده وفيه بحث لان هذا وان دفع الدور لكن الابانة الجزئية
لا يمكن ان يكون ثرة وغاية للابانة الكلية بل من افرادها وفرد الشئ
لا يكون غايته له والحق في الجواب ان تعريف القياس بالابانة تعريف
الشئ باعتبار الغاية كقولهم المنطق معرفة صحة الفكر من فاسده
والخاتم من زنا الصبح ولذا يقال القياس مظهر واليه الاشارة
بقوله فيما مر فالابانة لانه مظهر **قوله** فيما بين اجماعي الصحابة
لان حجية فيما لا يرد فيه الاجماع الصحابة رضوان الله عليهم
على خلا **قوله** وقال في الاساس وقد يوصل بالي واقول لان
المبني على الشئ مستلزم اليه فتضمن معنى الانتهاء **قوله** يجوز
لها من باب تسمية باسم المقصود منه **قوله** على ان الشرع
لم يأت للتنبه على ان القياس انما شرع لبناء الاحكام لا لابتدائها
وذلك معنى قوله لقياس مظهر لا مثبت **قوله** والمثبت ظاهر
لم يقل فالابانة لانه اظهر اشارة الى تعريفه بالابانة تعريف
بالغاية **قوله** دليل الاصل اي مثبت الحكم في الفرع دليل الاصل
وهو المقيس عليه يعني الكتاب والسنة **قوله** وحقيقة هو الله
تعالى لم يقتصر على الثاني كما في التقيح لئلا يرد ان الادلة الثلاثة
ايضا مظهرات لان المثبت بها في الحقيقة هو الله تعالى **قوله**
فيه شبهة اي كقولنا في شبهة **قوله** وجوده المعدومين

ك

قال في الجامع انما قال المذكورين او المعلومين دون الاصل او
الفرع او الشيء لان القياس كما يجري في القياس وفي الاثبات يجري
في السلبات كما يقال لعسر لم يجب فوجب عليه فلم يجس قياسا
على السمل وكما يقال المجنون غير مخاطب لزوال عقله فكذا الطفل
لانه عديم العقل وفيه بحث **قوله** اربع المختلفين كقياس عديم العقل
بالمجنون على الصغير في احد الحكمين وقياس الصغير على عديم العقل
بالمجنون فيه **قوله** والابانة الجزئية جواب آخر تسليمي **قوله** فضلا
على الكلية اي عن توقف الابانة الكلية يعني به الكلي الشرعي ولا
يريد به ما يقابل الشرعي **قوله** فلا دوراه اذ الموقوف على الابانة
تعقله ولان ثمة الشيء انما يتوقف على وجوده لا تعقله **قوله**
فيما لا مساواة اي في نفس الامر وان زعمها المجتهد والمتناول
على اللذين مطلقا للفاسد عند المصوبة والمخطئة **قوله**
لتناولهما اي لتناول فيه المساواة في نفس الامر وما ليست في نفس
الامر بل في نظر المجتهد الذي هو فاسد عند المخطئة فنقد المصوبة
المجتهد فيه المساواة **قوله** ما مرآه من تعريف علم الهدى ذات
الابانة المذكورة اعم مما يطابق المماثلة التي فيها الواقع وبما يعتقد
القياس مطابقا له ولا يتناول الفاسد عند المصوبة كما
يتناول عند المخطئة **قوله** ليس المساواة اي هذه ايضا حرازة
اخرى **قوله** ثم فيه ما مر من انه تعريف بالمجاز لما مر انه فيها مجازا
او تعريف بالثمة او انه يتناول دلالة النص ولا يثبت عنه **قوله**
للاولى عكس لقيضه فيرتب جهة الاقتضاء انما غير ضا

كلها قياس صحيح لو انقلب رايه
لا يكون القياس الاول فاسدا عند
بل يكون قياسا صحيحا كما كان لكن
انتهى حكمه فالفاسد عندهم ما لم يعتقد
صحة

يتميز

الردود اليه فقال الصواب ان يقال كما اصدق لما لم يجب بالندرم
يجب بغيره فسهولانه لا يفيد الملازمة الاولى فان انتفاء العلة
الشرعية لا يقتضي انتفاء المعلول لحوان تعدد الامارات والبراث
قوله كما ظن كانه ظنه صاحبا لردود يعني شمس الائمة الكرمانى رحم
الله تعالى في حواشي شرح العنقد **قوله** مساواة الاعتكاف الى الجمع
بين الاصل والفرع بالغاء الفارق بتسمية الغزالي رحمه الله تعالى
متفتح المناط وبما ستخرج الجامع تخرج المناط كذا في تحصيل المحصول
قوله كما في الضلوع الخ واما بالنسبة فان العلة ليست الاعتكاف
بالندرم لانه غير مؤثر **قوله** من كليهما اي الصوم والاعتكاف **قوله**
لم يجب بالندرم لكنه وجب **قوله** على تقدير عدم الاشتراط وان
يكن في نفس الامر **قوله** هو الثالث ولذا اختاره وعينه جوابا في تحصيل
المحصول **قوله** لا يوافق العرفاء وذلك لان المتعارف ان يكون ما
عليها الكاف صلا للحكم المطابق في الوجه لثلاثة الاخيرة لا ان يكون
اصلا لا لغاء وصف فارق ولا بطلان قسم من اقسام السبر **قوله** حرف
التشبيه هاتين اي متفقين ذاتا مختلفين بتقديرين متناقضين
قوله وذلك غير لازم آه كما في التمثيل بقول الامامين **قوله** يؤدي
على الراحة فهو نفل كصلوة الصبح لما كان فرضا لم يؤدي على
الراحة **قوله** ومعناها اعني مناط الحكم اي لعل **قوله** ومطابق
للحكم آه وهي ملازمة المعبرة بعد المناسبة الاخضر منها
قوله والقياس طالبة كالجوب بالندرم والجوب بغيره
او لعدم الجوب به وبغيره **قوله** لان موجبه العمل لانه المقصود

منه فانه لا يوجب العلم قطعا ليجعل العقد أصلا ففقد القلب
لازم ضروري لهذا المقصود فلذا قال القلب ضرورة قوله ولا
مناقاة حيث جعل القلب قاضيا ومقضيا عليه قوله فيما بقي اي
لم يبق من بيان هذا التمثيل الا الدفع عن الحضم بخلاف التمثيل الثاني
فانه ذكر فيه وجه الدفع عن الحضم ايضا قوله واما الثاني اي تمثله
بالمطابق الذي هو فرد له بخلاف المبين فانه ليس فردا له وهذا
كما يقال في تمثيل العلم انه انطباع صور المعقولات في القلب كانباع
مثل المحسوسات في المرآت فهذا تمثيل بالمبين ولو قيل كما علم بانقسام
الزوج بمساوين مثلا تكون تمثيلا له بالمطابق اذ هذا فرد للعلم
قوله مرويات آه اي موضع درك حكم الشرع قوله عقليا في الاصول
آه وهو ان قياس العقل المفسر بانه قول مؤلف من قضايها اذا سلط
لزم عنها لذاتها قول اخر المنقسم الى الاستثنا والاعتراض كذا قيل
فلا بد ان يراد بالضمير في انه مدرك مطلق القياس لا القياس
المعرف الممثل اعني التمثيل وذلك بطريق صنعة الاستحزام قوله
روايع خلافا لداود الاصفهاني واتباعه قوله ولذا اي يكون
الادلة السمعية ظنية قوله عدل الى العقلي اي في اثباته الى
الدليل العقلي وقال العقل بوجب التقيد بالاقبسية الشرعية
لان النصوص لا تنفي جميع الاحكام لتناهيها وعدم تناهي حكم
قوله اصولا لان بالكتاب والسنة غيبة عنه في الكلليات اما في الفرع
الجزئية فيضيق نطاق الموضوع فلا بد من القول بجواز القياس فيها
احكامها قوله ليس بممتنع آه فان الشارع لو قال مثلا تعبدتكم بالتبنا

المفصوم

فهمها

فهمها غلب على ظنونكم ان الحكم اذا تعلق بجملة في صورة وانها
متحققة في صورة اخرى فقيسوها عليها لا يلزم منه استحالة
ولكن الشرع لم يرد بالتعبد بل منع فكان باطلا قوله كالامامة
آه ومنهم السنية وفي الجملة هم منكرون النظر وقد مر البحث
معهم قوله والملاحدة آه الحجة عند الملاحدة والرافضة قوله
الامام اعني من كان اهلا للامامة من اولاد علي رضي الله تعالى
عنهم اجمعين وعند المشبهة ظهورها في الكتاب والسنة ولا
يجوز عندهم التاويلات وقالت الفلاسفة والباطنية والعظماء
الحجة لا يكون الا محض العقل والدليل السميعة عندهم ظنية
مشكوك فيها من جماع قوله ومنهم من لا يراه في الشرع فلا يرى
نبوت الحكم في الاصول بالدليل العقلي ولا التعبد بالقياس
الشرعي في الفروع قوله وجاوز ومن العجور ومنه سمي الدمع
عبرة ومعبر البحر ومنه تعبير الروا من وجه لانه مجاورة الى لازم
المرئي او ملزومه او غيرها قوله فيندرج تحت المأمورية كذا قاله
العبد العزيز قوله قيل عليه آه هذه اسولة ابن الحاجب قوله ويحتمل
الخطاب مع الحاضرين قوله ويحتمل الخطاب مع الحاضرين قوله وتعليل
الشيء بنفسه لا يجوز وخبر كان حقيقة فيما ذكرنا فان جعل في انحاء
ايضا حقيقة لزم الاشتراك فيجعل حقيقة في المجاورة التامة لا
وغيره قوله لغلبة فيه آه يقال فلان قليل الاعتبار اذا لم يتفكر في امر
الآخرة ويقال العبرة بالآخرة والاعتبار بالمتعال اي المواظبة
والمنعطف قليل قوله بل بالدلالة السماعية وخلاف بعض العلماء في فهم

قوله ومن من التفضل كالحالمة ويقدر بمنع اصولا
لا فروعها
قوله اي ردوا الشئ في نظره كذا قاله لعل قوله
هو اهل الذي في المعاني المتصورة كذا قاله
شبه لا يبره الله تعالى

صحة القياس منه لا يقدح في الدلالة كما ظنه شارح التنقيح لان بعض
 دلالة النص تكون خفية فيختل فيها كما مر قوله **قوله** وبالسياق انما قال
 هكذا ليندفع اعتراض شارح التنقيح بان الغاء الجزأين لا يقتضي
 سببية الشرط **قوله** انما يوجب اى يوجب الامر بالانفاظ لا لانفاظ
قوله وهذا معنى القياس هذا جواب ما يقال انه ليس عام بل مطلقا
 وما يقال ولئن سلم انه عام فعام خصص عنه البعض فليس فيه لالة
 قطعية لانه خص فيه ما ينتفى فيه شروط القياس فاجاب بان ^{عموم}
 ليس مطلقا بل في محله لكون محله سببه ولا نسلم الخصوص في محله
 وهذا اولى مما اجاب شارح التنقيح من ان خصوصه بالعقل لا ينافي
 قطعيته اذ لا نسلم ان خصوصه بالعقل ايا ما كيف ومما لا يتقاس فيه
 ما اذا عارضه نصوص وان كانت غير قطعية **قوله** وحديث الخ
 ولم يتعرض لجواب قوله ويحل الخطاب مع الحاضرين لانه مر في قوله ثم
 العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب **قوله** كحديث الخنفيه اه
 حديث الخنفيه قوله صلى الله عليه وسلم لما حين سألته عن
 الحج عن ابها ارايت لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل ^{منك}
 فقالت نعم فقال صلى الله عليه وسلم فدين الله حق وحديث القبلة
 للصائم قوله صلى الله عليه وسلم حين سألته عمر رضى الله عنه
 ارايت لو تمصمت بما ثم محجته اكان يضرك فقال عمر لا فقال صلى
 الله عليه وسلم فيم اذا اى في اى امر هذا الاسف فقاى احدى
 مقدمتى الشهوة بالآخرى وحديث ابراهيم ان اهل قوله صلى الله عليه وسلم
 ان الرجل ليؤجر في كل شئ حتى في ما صنعته اهله فقليل له يقضى احدا

شهوة ثم يؤجر على ذلك فقال ارايم لو وضع ذلك فيما لا يحل هل كان
 يا ثم قالوا نعم قال فكذلك يؤجر اذا وضع فيما يحل وحديث حرمة الصدقة
 على بنى هاشم قوله صلى الله عليه وسلم فيها ارايت لو تمصمت بما ثم
 محجته اكنت شاربه يعنى لا وهذا قياس في حرمة الا وساخ بسبب
 الاستعمال **قوله** والشهدا حديث الشهاد قوله صلى الله عليه وسلم
 فانهم يحشرون واوداجهم تشخب ما **قوله** والطواف حديث الطواف
 قوله صلى الله عليه وسلم المرة ليست بنجسه لانها من الطوافين
 عليكم والطوافات واراد بهم الصبيان والعبيد والجوار في سقوط
 حرمة الدخول عنهم بلا استئذان لعلة الحرج وشار بهذا الى قول
 الله تعالى طوافون عليكم بعضكم على بعض الآية **قوله** قتل لعلة هذه
 الاسئلة لابن الحاجب وهو البحث المذكور هنا في اصول الكردى
قوله ولذا جاز التعليل اى ولا قياس ولا تعدية فيه قوله ويصح
 تمسك اجواب عن قوله ^{الاجابة} ولانه بالنسبة **قوله** وهى مما بالقائه اجواب
 عما يقال انه غريب ومرسل فلا يقبل عند الخنفيه والمشافعية
 او ظنى لا يتمسك في مسئلة اصولية **قوله** وقد قال آه جواب
 عما يقال لادلالة على جواز القياس لغيرهم **قوله** وابن مسعود اه
 كما سيجى عند اثبات قطعية السمع فيه قوله هو الروح المحفوظ
 الخ قال الفتازانى رحم الله في شرح التنقيح عن ابن عباس رضى الله
 عنهما هو روح من درة بيضاء طوله ما بين السماء والارض وعرضه
 ما بين المشرق الى المغرب وعند الحكماء هو العقل الفعال ^{المنتقى}
 بصور الكائنات على ما هي عليه منه ينطبع العلوم في عقول الناس

وقيل هو علم الله تعالى ثم قال لكن المذكور في شرح الاشرقات
 العقل الفعال هو المسمى بحبريل في لسان الشريعة **قوله** قياسا لم
 يكن مشروعا لاقياس ما كان على ما كان اي ما كان مشروعا غير ظاهرا
 ما كان مشروعا ظاهرا **قوله** بل المعلوم وروده اشارتنا الى دليل
 آخر على صحة التعبدية وهو ما ذكر في الجامع من ان العمل بفالظن
 صحيح والقياس الصحيح يغلب للظن فيكون العمل به صحيحا اما الصعق
 فتأبته عقلا وشرعا اما عقلا فان الاحتراز عن الجدار المتداعي
 القريب من السقوط واجب عقلا وكذا الحرز عن السبع الضاري
 والحية القتالة وقطاع الطريق وركوب البحر للتجارة حال غلبة
 الموج وان كانت سلامة فيها ممكنة واما شرعا فان خبر الواحد
 والآيات المؤولة والعام الذي ^{بعض} حقه عنه ونحوها حجة بالاجماع مع
 كونها غير مفيدة اليقين **قوله** وذا يحتمل التعبدية اي ورود الشرع
 بالفرق واجمع لمذكورين **قوله** في تلك المتألات آية تنازع فيه
 المتعاندون السابقان **قوله** وبالعكس اي تفقد الموانع وتوجيها ^{تفريقا} مشروعا
قوله حكما واحدا فلذا يقع الجمع بين المختلفات **قوله** وان خطي ^{تفريقا} لا
 كالا قياسا جازفا خذاهما دون الآخر تحكم **قوله** قلنا آة قال مشا
 حكم المعارضة بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين المصير الى
 اقوال الصحابة فان لم يوجد هي قالى القياس وهذا عند من اوجب
 تقليد الصحابي مطلقا اما عند من لا يوجب فيه فيما يردك بالقياس وجب
 المصير الى ما يرجح عنده من القياس وقول الصحابي لان قوله لما كان
 بناء على الراي كان بمنزلة قياس اخر وكان بمنزلة تعارض قياسين

فيجب العمل باحدهما بشرط التحرر وحال العجز عن المصير الى دليل آخر بان لم
 يوجد بعد التعبدية دليل يعمل به او وجد التعارض في الجميع يعمل بالاحد
 اي باستصحاب الاحمال كما في سوز الحمار والحنتي والفقود وفي تعارض
 القياسين يرجح احدهما ان امكن وان تعذر يعمل المجتهد بما يشاء
 بشهادة قلبه وتعارض قول الصحابي مثل تعارض القياسين وذو النبل
 يعمل باستصحاب الاحمال **قوله** بل من حقوق العباد فيثبت بما فيه شبهة
 لعجزهم عن الاثبات بالقطعي **قوله** ولانه غاية اي عجزنا عن الاثبات
 بقطعي **قوله** بما فيه شبهة احتراز عن الاجماع **قوله** الثابت بالنبوة
 اي التي فيها شبهة **قوله** قبل آة الاحتراز للاهتراء والاهتراء للجواب
قوله وذلك فلا يقال ان الاحاد لا يتمسك بها الاصول **قوله** ودل
 لسياق ولا يقال لعل علمهم كان بالنص **قوله** ودل العادة آة فلا
 يقال لعل سكوت بعضهم كان للهيبه او الخوف ولا يقال نقل
 بعض الصحابة ليس حجة فلا يقال ربما انكروا ولم ينقل وعدم لوجوه
 لا يقتضي عدم الوجود **قوله** وعلى ان العمل بها آة فلا يقال لا يلزم
 من قبول الراي فيها قبوله في الكل **قوله** فالخلف لانه يقتضي ما
 به **قوله** القدر الشرعي وهو الكيل في الكيلات والوزن في الموزونات
قوله بحسب المماثلة ولهذا الجمعنا على جواز بيع دار بدارين وفرس
 بفرسين **قوله** في القدر والخزينة المعبر فيه التفاوت فان الفضل
 بالحببات لعدم الاعتداد به معقول لقوله تعالى واوفوا الكيل والميزان
 بالقسط الايم وقوله صلى الله عليه وسلم زن وارح مخن معا شير
 الانبياء هكذا نزن وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها

قوله اذا لا يجوز على الله تعالى اي لا يجب بان كل
 الاحكام عليه منه

قوله لا يبيعو البيع اعني بيع الخطة الطعام بالبطعام
 لا يجوز بيعه

قوله كل محدث ولم يتل كل موجود كما قال فخر الاسلام لا يدخل الواجب
قوله لم يزد اجزاؤها ويكون ذلك السقوط جزا آخر قوله اما بتصل الحديث
متعلق بقوله سقط قيمة الجودة قوله وانما لم يجز بيع الاباء جواب
ما يقال فلم اعتبر قيمة الجودة ههنا مع مقابلة الجنس بالجنس قوله
فهذا كالمثلث وهذا شروع في تشبيه اعتبار القياس بالاعتبار في
المثلاث قوله تعدل القتل لقوله تعالى اقتلوا انفسكم واخرجوا من
دياركم الآية قوله ودل آخر الآية وهو وظنوا انهم ما نعتهم حصونهم
من الله فآتيهما الله الآية الى آخره قوله بالقياس فيه كان يقول علة
سقوط النجاسة سور الهرة الطوف بجمرد قوله هذا تعبد بالقياس
سواكن البيوت كالحية والفارة على الهرة لاشتراكها في الطوف
قوله ولان العبرة وقد مر ان العموم في هذه المسئلة يتناول الاطلاق
والخصوص لتقييد قوله قلنا آه يحكي عن ابي علي بن سينا في رحم
الله انه قال فعل الربوبية لا يدرك بالاولها م العبودية والعقل
آلة اعطيت لاقامة العبودية لا لادراك الربوبية فاذا كان
العقل كذلك فالنقل بالطريق الاولى قوله والايراد في الحرمة اي
فاذا ان يراد الاستغراق قوله او يراد حرمة اخرى ولا يراد الاستغراق
قوله كما مر في مباحث المفهوم في مفهوم الحصر قوله لانه يصرح بثبوت
اي وتصحيح الاثبات لا يقتضي لثبوت قوله كل مسكر اي لا يثبت الحرمة
والعتق بذلك ما لم يحرم ولم يعتق قوله ثم بينه في كلام الشارع جواب
ثان بالفرق او جواب عما يقال فكيف بحرمة كل مسكر ثم ولا تحريم في
غير الخمر ولا يحكم بعق كل حسن الخلق هنا قوله بغير العلة اي المراد

قوله الاستغراق فيكون شبه مجازا عنه
اي عن الاستغراق

القياس لا شروط العلة قوله بنصر اخرى لا يكون المقيس عليه
منفردا يحكم بنصر اخر دال على الاختصاص قوله قابل له اي والقابل به
يتحقق بهذا الشرط قوله ثلثة اخرى والثلثة المندرجة احدها ان لا
يكون في الاصل قياس مركب ويندرج تحت قولنا اي فرع هو نظيره
اذ الحكم يجتهد كل الجهد ان لا يجعله نظيره بهذا الاعتراض فانها
ان يكون نص الاصل شاملا للفرع لا بعمومه ولا بخصوصه
ويندرج تحت قولنا ولا نص فيه وثالثها ان لا يكون حكم
الفرع متقدما على حكم الاصل والام يكن ثبوت بالقياس عليه
ويندرج تحت التعدية عاقبة لان المقدم على التعدية لا يكون فيه
تعدية قالوا اول من قاس في مقابلة النص بليس للعين جامع
قوله اكراما انما قال اكراما لان تخصيص العام اذا لم يكن للاكرام
جازا لاحاق به اما اذا كان للاكرام فالاحاق يبطله قوله ولذا
انقص بالرق فان الرق منصف قوله بطل له اي للاختصاص
اول النص او للاكرام قوله وكشهادة حزيمة ذلك اي للاكرام قوله
صلى الله عليه وسلم من شهد له حزيمة فحسبه وذلك انه شهد
للمنبي صلى الله عليه وسلم في انه ادعى في الاعرابي ثمن ناقته وانه
بايع ناقته على اختلاف الروايتين وذلك التخصيص ثبت بطريق
الكرامة او باعتبار انه فهم من بين الحاضرين جواز الشهادة
لرسول صلى الله عليه وسلم بناء على ان خبره بمنزلة المعاينة
قوله ولذا سمي ذا الشهادة ثمين لقيامه مقام شاهدين قوله من
الطرفين المبيع الموهل عن الدين يخص بالسلم والسلم يختص بالرجل

قوله من الغرر الغرر ما يخفى عاقبته **قوله** في معنى الموجل اي البيع ^{لبيع}
 الاجل مقام قدرة الاكتساب لتمكينه منه **قوله** من جهة حصول العلم
 لانه لازم الكيل او مقصوده او معناه **قوله** والخلوص بان يكون خالصه
 حالاً من الضمير ان وهبت قاعاً **قوله** ازواجه الطاهرات اي ساير
 ازواجه **قوله** في الاستعارة حيث استعيرت الهبة للعقد **قوله**
 كالمقدرات الشرعية كالركعات ومقادير الزكاة اي كاعداد الركعات
 ونصيب الزكوات ومقادير الحدود والكفارات **قوله** والعقوبة كالمعدود
 والاروش **قوله** عن سننه اي القليل والبقايا اي عن طريقته المسلوكة
 وقاعدته المستمرة كاكل الناسي فانه مستثنى عن سنن القياس وهو تحقيق
 الفطر من كل ما دخل في الجوف ^{اي حكمه انه غير مفسر منه} **قوله** اياه اي حكم عدم التغطير
 بالاكل **قوله** انه اي الناسي مخصوص من عموم اتوا الصيام اي الآية او
 الفطر اي الحديث **قوله** اشارة اي عدم اي الى ان اكل الناسي مثلاً ليس
 بافطار فلا يدخل في الحديث وذلك ظ ولا في الآية لان معنى اتوا الصيام
 لا تفطروا ولا تفعلوا الافطار وفعله لا يدخل تحت هذا الافطار ^{المتضمن}
 ايها لان الافطار مضاف اليه وفعل الناسي ليس بمضاف الى الناسي
 في الحقيقة **قوله** فيها اي في الآية والحديث لعدم اضافة الفعل اليه
 اي الى الناسي **قوله** ما تعديته هذا جواب اشكال تقريره ان يقال لما
 كان ورود قوله صلى الله عليه وسلم لا اعرابي تم على صومك فانما
 اطعمك الله وسقاه على خلاف القياس فلم تعدىتم حكمه الى غير الاعرابي
 والى الموافقة وقد كان السبب اكل الاعرابي فاجاب بما اجاب **قوله**
 متساوية فيكون النص لو ارد في احدها واذا في الاخر وهو نظير خرقة

بالخبر

بالخبر مع حرها بالسيف وان كان النص وزد في السيف حيث قال
 صلى الله عليه وسلم لا تؤد الا بالسيف وكما يجابحد القذف على
 المحصنين وان ورد النص في المحصنات اذ لا فرق بينهما في المعاني
 المؤثرة بخلاف الخطأ والاكراه والنوم فانها ليست مساوية ومن قبل
 صاحب الحق وهذا مثل فرقنا بين صلوات المريض قاعداً وصلاة ^{المقيد}
 قاعداً وقولنا يجوز لمن رعى في صلوة مع التوضي البناء عليها ^{لأن}
 شئ رأسه ومثل فرقنا في حد الذبيحة والصيد بين ترك التسمية
 ناسياً وبينه عابداً **قوله** بمن رعى حيث لا يجوز البناء فيه لكونه
 من طرف غير صاحب الحق **قوله** وكقولنا منافع فشان القياس عدم
 تقوم المعدوم وغير الباقي بالباقي **قوله** عدل به اي عن سنن النبي
 وسننه انها غير محرزة فلا يتقوم **قوله** بالنصوص كقوله تعالى حل
 وعلا واتوهن اجورهن **قوله** صلى الله عليه وسلم اعطوا
 الاجير حقه **قوله** اذ غير باقية والتقوم باعتبار التعادل والانتفاء
 بين ما سبق وما لا يبقى **قوله** لعرضتها والعرض لا يبقى زمانين فلو بقي
 بعض الاعراض لا يبقى مثل هذا العرض لانها غير قارة الذات كالمركبة
 والزمان **قوله** على المذهبين الاشاعرة والفلاسفة **قوله** لا تاف
 تطلب اي لا تطلب وجه اجماع من جواز التوضي بنبيذ التمر كالامام
 في الجملة ^{اي} رضى على عدم الجواز بنبيذ غيره **قوله** ومنه ما لا نظير له وقد
 شرع ابتداء **قوله** في فطر حار مع وجود المشقة في ذلك ايضا **قوله** وهي
 تحيل مدعى القتل مضاف الى الفاعل **قوله** ومعناه التغليظ وكفرهم
 العاقلة في الخطأ ولا جناية لهم **قوله** في حقن الزماء وكضرب الذرية

قبل ان يحف عرقه

الدية على العاقلة ولا جناية له **قوله** ولا الكل في الثاني فيه إشارة
 الى رد ما قاله التفتازاني رحمه الله تعالى جل وعلا في شرح التفتيح
 ان الشرط الثاني مضمّن عن الاول لكونه من اقسامه على ما ذكر الامد
 في الاحكام من ان المعدول به عن سنن القياس ضربان اح مالا ^{يعقل}
 معناه وهو اما ان يكون مستثنى من قاعدة عامة كقبول شهادة
 خزيمة وحده **قوله** للتعليل وذلك ترجيح بكثر الاصول وهو مقبول
قوله الى نحو الفصد الى الخارج من غير السبيلين **قوله** وقيل الخ
 قيل معقوليه كون كل البدن محدثا قول فخر الاسلام فيكون لاقتصار
 على الاعضاء الاربعة في الحدث الاصغر غير معقول عنده ظوا^{ما}
 على مذهب صاحب الهداية رحمه الله غير ظاهرا هو ليس ^{بمعقولة} قايلا
 كون كل البدن محدثا حتى يكون لاقتصار على الاربعة في الاصغر
 غير معقول فيجمل **قوله** بغير معقولة هذا الاقتصار على ان الاقتصار
 على غسل هذه الاربعة مع عدم لزوم غسل موضع النجاسة غير
 معقول سماع عن المؤلف سلم الله تعالى جل وعلا **قوله** ومنها اي ومن
 شروط القياس **قوله** وقد سمي حسبا اي لعل العلم ^{بالحسن} بالمفظة **قوله**
 ان القياس لا يجري في اللغة كقياس العالم على البيت لجامع التاليف
 والحدوث خلافا للقاضي ابى بكر وابن سريج وجماعة من الشافعية
 وقد مر في المبادئ **قوله** او وفي العقلية المحضنة من الصفات ^{والافعال}
 ولا في الظن جامع **قوله** لا يتأس عليه بل على الطاري اما الطاري اي
 القياس فيه فلا شرعي واما الاصل اي عدم القياس فيه **قوله**
 في الاصل اذا كان ثغيا ايضا **قوله** لاستعمال الفاظ الطلاق لا لتعدية

حكمها

حكمهما اليهما بالتعليل لكونهما استقطين **قوله** والتعليك لكونهما
 تملكين **قوله** في العتاق لعل وسر مرتب **قوله** في طعام اليمين اي في
 المراد من لفظ الاطعام لجامع ان الاطعام تكثير فيتضمن التملك
 كما يتضمنه الكسوة او الكسوة مطلقة على الاباحة لذلك **قوله** وايضا
 اسم الزنا الخ لا لتعدية حكمهما فانه يجوز كما فعله الشافعي رحمه الله
 ولا سيما في الحدود التي تدربا ^{بالشبهات} فكيف يثبت بها جامع **قوله**
 او التامل في معانيها اي اللغوية على الوجه لمشرح في المبادئ ^{اللغوية}
قوله لا قيا سا شرعيا كان يقال المقصود من اطلاق هذا اللفظ ^{ذلك}
 المعنى الموجود في محل اخر فيطلق عليه فانه لا يكاد يعبر ما اذا كان
 اللفظ مرتجا لا ابتداء فظ كالزنا والخزاذ لم يعتبر عليه لا اطلاقه
 ووصفه واما ان كان منقولا للمناسبة كالنسبة بالصفات
 فلا انها لترجيح الاسم لا لصحة الاطلاق على ما عرف فلا يقتضي صحة
 الاطلاق اين وجد معناه كالتقارورة على الدن واما ان كان صفة
 فانيما يصح اطلاقه حقيقة فلا يقل ولا تعدية واما المستعارات
 والمجارات فعلة لتعدية ثمة العلاقات لا علة الاطلاقات فليفرق
قوله بالمتشاركين لا بالمتشاركين في جميع الاجزاء **قوله** في الصفات
 اي في جميعها واللام للاستغراق **قوله** اي بكونها اي بثنيتها **قوله**
 عن العلم الخ والعمل ولا دليل يقصد الا احدهما **قوله** فلا بد من الفرع
 ليكون ظاهرا ان يضاد حكم الفرع الى الملة اثباتا او اظهارا وربما
 بقا يجوز ان يكون فائدة التعليل ان يضاد حكم الاصل الى العلة
 حيث هي باعثة وهذا لا ينافي اضافته الى الضمن حيث الثبوت وليس

الاسماء الثلاثة المذكورة في شرح عبد العزيز
 والخير في مختصر الحاجب منه

بشئ لان العلة عندنا معرفة والبعض بها شرط خارج كالتأثيرات
 لان معرفة الباعث بلا عرض التعدية ليست بفائدة عملية ولا يجتهد
 لذلك فان فائدة الشرعية فائدة عملية من شأنها ان يحصل التعليم
 والتوقيف كما في العلة القاصرة المنصوصة بالاستنباط ^{قوله} ^{في العبور}
 على الحكمة جواب عن الثاني والقاصرة لا يعارضها جواب عن الثالث
 ولا نقض بالقاصرة يرد على الاجوبة الثلاثة قوله فلنقص فائدة العلم
 وللشارع ذلك وليس في وسع المجتهد المستنبط ذلك بل ليس مكلفا ^{بذلك}
 قوله كما خباير الاحاد يغير العلم لولا التفسير في تحقيق سندها قوله
 او نقول الجوابان في شرح العضد قوله قيل اي في التقيح مبني هذا
 الخلاف في صحة التعليل بالقاصرة ^{قوله} وهو اعتبار الشارع وبهذا
 التفسير الحق كما سيأتي يندفع ما اعترض به في التلويح من ان كون الوصف
 قاصرا لا ينافي في اعتبار الشارع جنسه في جنس الحكم وبذا يتحقق التأثير
 تحقق اعتبار الشارع نوع الوصف في نوع الحكم باحد الوجهين في
 غير هذا المحل لا يوجد وذلك في الوصف القاصر قوله ثابتا بذلك فان
 ثبت ذلك باحد الادلة الثلاثة يسمى موثرا بالتأثير الاخص ^{عند} المصطلح
 الشافعية وان ثبت بترتيب الحكم على وفقه فان نوعه في جنسه ^{اجنسه}
 في نوعه او جنسه بالادلة الثلاثة فلا يمتثل ثلاث وان لم يثبت بها
 شئ من الاقسام الاربعة فغريب وكل من الخمسة سمي غير المرسل
 والمؤثر بالتأثير العام المصطلح عندنا ^{قوله} فنهى اعم لانها يشمل الاقسام
 الخمسة من غير المرسل واللايمات الثلاث من المرسل ايضا ^{قوله} ^{القاصر} ^{عليه}
 لا عندنا الخ وقد مر ان التعليل لا يعتد به لا يمنع بما يتعدى قوله

وذلك لانه كلما تحقق التأثير

اذ لا تأثير لها فلو كان عدم قولنا بصحة التعليل لعدم التأثير لم
 يقل بها هنا لعدم التأثير وقد قلنا بها ^{قوله} وفيها اي في البناء
 وثمرته قوله بالقاصرة حيث قلنا بها ولا تأثير قوله اجماعا حيث
 اجتمع القاصرة والمتعدية وتعارضتا قوله للاستنباط فلا يرد
 المنصوصة قوله ومنها ان لا يثبت اي حكم الاصل ^{العلتين} قوله احدي
 فبطل القياس الذي فيه العلة الاخرى قوله فبالقدر والجنس اي
 فاذا اعلل فيهما اي في القياسين قوله بطل الخ هو في قوله بطل هو
 يحتمل ان يعود الى القدر والجنس لانه اذا لم يعتبر في احد القياسين
 ولم يعتبر في الوسط بالنسبة الى ذلك القياس وجامعه بل المعتبر
 جامعوه واعتباره يمنع اعتبار العلة الاخرى ويحتمل ان يعود الى غير
 بمثل البيان المذكور ويحتمل ان يعود الى لفظ احدهما لان علة الربا
 هو القدر والجنس بالدليل المقرر في موضعه فالتعليل باثبات
 الربا بغيره بط قوله يحدث فيهما اي العلة فيكون مثالا لا لا وقوله
 في الفرع فيكون مثالا للثاني قوله حصص الحق بما يتبين الخ من لزوم
 بطلان احد القياسين الخ والمراد بما يتبين ما يتبين في موضع من الفرق
 بين الدليل والعلة وسيأتي الاشارة اليه في بحث العلة قوله فرعاً
 حكماً فرعياً او فرعاً مقيساً على اصل اخر والثاني هو الموافق للسياق
 قوله في موضع هو المقيس عليه وون موضع هو المقيس قوله لان
 دليل القسم الاول عايد لان المعلوم من سياق ترتيب هذا البحث
 على ان شرط حكم الاصل ان لا يثبت بالقياس ان هذا الخلاف فيها
 اذا كان حكم الاصل مقيساً واذا كان كذلك في ايها قيا سان فان

المحدث لعله فيها ضاع الوسط والابطال احدا القياس لعدم اعتبار
 العلة المذكورة فيه **قوله** بذلك بان الفرع ليس نظيرا للاصل في
 تلك العلة لانها ليست بعلة وليست بموجودة **قوله**
 ويسمى مركبا او نقول لاجتماع قياسيهما المتقابلتين في اصل العلة
قوله في الاصل لاجتماعها في وجود العلة وهو وصف لها **قوله**
 على متفق عليه اي حكم بين الخصمين **قوله** او التباين بناء العلة كما
 هو التحقيق في كل قياس **قوله** وعكسه لانه يظهر العلة ويحكم على طبعها
 ولذا يقول ان لم يكن العلة ما ذكرت منعت الحكم في الاصل **قوله** فان
 كان محل الاجتماع اي الاتفاق نفس الحكم الذي هو الاصل على قول من
 يسميه الاصل او لانه مبني العلة عند المستدل كما **قوله** كقول
 الشافعي في ان المحر لا يقتل قصاصا بالعبد عند **قوله** قيل قاله
 الابهرى في حواشي شرح المختصر **قوله** كما اذا قيل الاصل اي الابهرى
 اي ابنه فان سقوط القصاص فيه ليس لجهالة المستحق بل لفضيله
 المقتل **قوله** وجهالة المستحق جوابا لشكال الابهرى ان الشبهة في نفس
 القصاص لنا سببه من اختلاف العلماء لا يدور القصاص فلان لا يدور
 الشبهة في مستحقها بالاول **قوله** فعند نظائرهما ان تعاون راع
 المناظرين **قوله** انقشأ كلام تفسير للتسلسل المذكور في المختصر **قوله**
 لذلك اي الدليل المذكور وان القيد وهو الشمول للظ عند الخصمين
قوله والمغترض لا يرى لعام المخصوص والعامة المختلف فيه **قوله** بالظنية
 اي المغايرة بظنية حكم الفرع وان كان حكم الاصل قطعيا **قوله** لان
 ترخيص لشرع اياه مع الاصل بالحديث المعروف وبقوله تعالى يا ايها

لا يراه اي

يا ايها الذين آمنوا اذا نزلت عليكم آية قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنها اشهر ان هذه الآية نزلت في ترخيص لاسم وهو الربوا
 الحلال المشروع بعد ذكر تحريم الربوا الحرام في سياق هذه الآية
 لقوله تعالى جل وعلا وحرم الربوا **قوله** فكان خصصة نقل اشارة
 الى ان القول بالاسم الحال قولنا قضا لان كل اسم رخصة بالاتفاق
 وبالنظر الى معنى شرعية رخصة نقل ايضا وعند الحلول يتحقق
 معنى العزيمة فيكون رخصة ولا رخصة فيكون نقلا ولا نقلا
 والفرضان الحال اسم وجوازه مستقفا من جوازه المبني على الرخصة
 والاتقان وبذلك الاشارة يدفع ما يقال ان كمال الخلف بكونه كمالا
 واعتبار حقيقة الاصل تحقيق لذلك ولا تغيير وايضا عدل عما
 هو خلاف مقتضى العقد اعني الاجل الى مقتضاها غنى وجوب البيع
 وذلك لانه معنى السلم وسره قد يغير وان كان موجبه قد يغير
 والمراد بالتغيير تغيير معناه لا موجبه كما قلنا في جوابه والكلام
 في مقتضى الاصل الذي هو عقد السلم والاجل نفسه لا خلاف **قوله**
 بحيث يودي لكون المقصود رخصة نقل **قوله** تغيير معناه اي تغيير
 عملية المباحثة على شرعه **قوله** لبطون العدم اي عدم البيع
 البائع **قوله** قاده **قوله** ربحوا اسم **قوله** وهو اي الاجل حكم لاحق اي
 حاصل بعد تمام العقد **قوله** كمن لم ينصوم رمضان جاهلا به
 توجيهه ان الخاطى المكره والخطا بالقياس بجامع عدم المقصد انما
 يصح ان لو كان عدم المقصد مؤثرا في عدم فساد الصوم لكنه لا يصح
 مؤثرا فيه لان عدم فساد الصوم صحة الصوم ووجوده وليس

عدم القصد مؤثرا فيه مع عدم المنافي له فمع وجود المنافي له اولى
 بنحو فيه بان مدعاه ان عدم القصد الى المنافي للصوم بعد وجود
 القصد الى نفسه مؤثرا في عدم فساد الصوم ولم يبطل هذا بما ذكرنا فاجاب
 اولابان المراد منع ان عدم مؤثرا والباقي سنده فيجوز ان التعليل
 بعدم لا يجوز وثانيا باننا لو سلمنا جواز التعليل بعدم فانما يجوز
 التعليل بعدم الشيء في عدم ما كان وجود ذلك الشيء مؤثرا فيه
 فالتعليل بعدم لعدم القصد الى المنافي في عدم المنافي فيما نحن
 فيه انما يصح لو كان وجود القصد الى المنافي مؤثرا في وجود المنافي
 وليس كذلك قياسا على الكلام في الصلوة فانه مناف ^{بصحة} قصد اليه
 او لا يحققه ان زوال الركن للشي لا يجمع تحققه سواء قصد الله
 او لم يقصد كزوال التصديق للإيمان او الاقرار حال الاختيار وغير
 ذلك مما يطول تعدادهم وعمل تردده ^{سند} **قوله** والباقي سنده ان عدم
 قد يؤثر **قوله** ولين سلم شروع في الجواب الثاني ان عدم القصد
 يؤثر في عدم المنافي في صورة النسيان لكن لانم انه يؤثر بمجرد بل
 مع كونه من قبل صاحب الحق او مع عدم مكان الاحتراز عنه واحد
 القيد ليس موجودا في الخطا والاكراه فهو قياس مع الفارق
 من وجهين **قوله** لاهما اي الاكراه والخطا **قوله** على ان الاحتراز
 عنهما واما نسبته الى الشيطان في قوله تعالى وما انساني الا الشيطان
 فلكون وسوسته سببا للغفلة التي تخلق الله تعالى عنده النسيان
 لا لانه فعله **قوله** بالانجاء الى الامام لدفع الاكراه والتثبت لدفع الخطا
 قوله بالمرضى في جواز الصلوة قاعدا **قوله** فالحق انه منصوص على بقاء

المرضى لا يؤثر في الصوم الا منافاته

الصوم مع الاكل ناسيا **قوله** وهذا يناسب اي الجواب الاول او
 طريبان المنافي ويناسب الجواب الثاني **قوله** لا كما اشترى بيات
 الاحتراز القيد المخير وقيل احتراز عن تعيين المصنوعات فانه
 لا يفيد لان غيرها من المصنوعات في حكمها وزنا **قوله** وهي دون حال
قوله كالايمان مغفول يجعل **قوله** فلو تعينت لصار وجودها شرطاً
 وهي محل للبيع كالسلم والمحال شرط **قوله** انقلب الحكم شرطاً الا الحق
 وهو وجود الثمن شرطاً سابقاً كما في الاعيان المبسوطة اذا تعين
 يقتضي الوجود سابقاً **قوله** كما في المكيلات فانها ثبتت في الذمة
 ثنائياً اذا عينت صح التعيين **قوله** لان الموجب الاصل لا يتغير
 اي لا يتبدل بعينه لما ثبت ان الموجب الاصل في الايمان الدينية
 فلا يكون الغيبة موجبة اصلياً للتعين الطاري والالتزام
 الدينية والعينية حتى صار تاماً موجبين في حالتين ولا يتغير ^{اصلياً} **قوله**
 لان الغيبة اقوى فلو لا ان الدينية هي الموجب بانفرادها لما ^{صح}
 مع جواز اصابة الغيبة وحين كان الدينية صلا بانفرادها
 لم يكن المشروعية مشروعة الا بترخيص من الشارع اما المكيلات
 والموزونات والنقرة وهي المرادة بالصوم المذكورة فان فيها
 شبهة الايمان وشبهه السلع اذ شان الثمن ان يقوم به نفسه
 وغيره في الاتلافات والسلع لا تقوم الا بايمان ثم المكيلات والموزونات
 والنقرة قيم أنفسها في الشرع والعرف ولا يقوم بها غيرها عند
 الاتلاف فاشبهت الايمان والسلع بجهتين فاذا عقدتها ايماناً ^{ثبت}
 ديوناً في الذم لشبه الايمان واذا عينت او عقد العقد عليها ^{ثبت}

سلعاً لشبه السيلع **قوله** لا يتغير بالتعيين الطارئ لا يتبدل ولا
 يصير لعلية موجبا أصليا أيضا لأن العارض لا يعارض الأصل
قوله لا سيما والعين أقوى موجب للعقد في الأصل وهو كون وجود
 الثمن حكما لا يتغير ولا ينقلب إلى الشرط بالتعيين الطارئ
 لأن شأن الموجب الأصلي أن يكون أقوى مما يثبت بالعوارض
 فإن العوارض لا يعارض الأصل فلو ثبتت العينية هناك كان
 اثر العارض وهو العينية أقوى من اثر الأصل وهو الدينية وذلك
 لا يصح فإن أصالة الدينية تنفي أصالة العينية **قوله** أما في الصور
 المذكورة أي الكميات والموزونات والنقرة **قوله** يتميز لا تغير لموجبا
قوله من حيث أنها قيم لنفسها كالأثمان ولا يقوم بها غيرها كالسلعة
 والأثمان ليس فيها الأوجه الدينية إذ يقوم بها نفسها وغيرها
 ولا يقوم بغيرها **قوله** وفي الوكالة شروع في الجواب عن التصرفات
 يتعين بالتعيين فيها **قوله** لموجب العقد بل تقريره بالتعيين
 إذ موجبها العينية **قوله** الأعلى العين إذ لا يتصور إيداع الدين
 وغصبه وتمليك من غير من عليية **قوله** وضعا احتريزه عن بيع
 المقلية بغيرها وبيع الدقيق بالحنطة فإن حرمتها لا ينتهي بالكيل
 لكن ذلك بسبب صنع العباد وهو القلي والطن لا بالوضع فبطا
 الانتهاء في نحوها جعل لا وضعي **قوله** في المعيار إلى المطلقة عنه
 قيد بالمعيار لا بقوله في الكيل كما هو المشهور لئلا يرد على ظاهره
 ما أورد وأمن أن في القليل يعبر لتساوي بالوزن شرعا وهو كاف
 في انتهاء الحرمة كما أورد في شرح التنقيح وذلك لأن المعيار أعم من

الكيل والوزن فيعرض المسئلة فيما لا يدخل تحتها **قوله** فالجواب
 فيه أنه ليس بمتناول للماد والكيل **قوله** فيما يقصد المساواة الجاه
 والمجرد بدل من قوله في العلة بدل اشتمال **قوله** لضعف عدد رها
 لأنها منسوبة إلى صاحب الحق **قوله** ولا حكم اليتيم والغيبيل **قوله**
 لأنها أي التقديرة من اليتيم إلى الوضو **قوله** من جماع الأصل أي حال
 حيوتها **قوله** لأنها أي الفروع الثلاثة ليست نظاير لأصولها لأن
 القيس عليه جماع محل مشتهى ميل الطبع إليه من الطرفين ميلا
 قويا غالبا وليس جماع المرأة المبيته ولا البهيمية كذلك **قوله** ولما
 لف ونشر مرتب **قوله** لا أدى غملا يحتاج إلى ميل من الزاخر في الواسطة
 لوجود الأذى وفي البنيذ لعدم استدعاء قليله الكثير **قوله** أو
 حرم تعدت إلى الحرمة إليهما أي الواسطة والموطوء ثم إلى سببه أي
 الواسطة **قوله** بمعنى الماد وهو لتطهير لا بمعنى نفسه وهو التلوين **قوله**
 واحتياط النسب جواب عما يقال فلم يثبت نسب الذي بهذا الاعتبار
 من التقدي والنسب مما يحتاج إلى إثبات ويثبت بالشبه كالحرمة
 وهذا الاعتبار هو إقامة السبب مقام السبب وإيضاح جواب
 عما يقال قد أقيم الواسطة الحرام مقام الولد في إثبات حرمة المصاهرة
 وما أفتوه مقامه في إثبات النسب حتى لم يثبتوا النسب بالزنا
 بوجه مع أن النسب يحتاج إلى إثبات كما يحتاج في إثبات حرمة
 المصاهرة فقال هذا الأصل وهو إقامة السبب مقام السبب
 أصل متفق عليه فيما بني على الاحتياط من الحرمات مثل إقامة
 الكفاح مقام الواسطة في إثبات حرمة المصاهرة واستحداث الملك

مقام الشغل في وجوب الاستبراء والنوم مقام الحدث في الطهارة
 المتضمن لحرمة أداء الصلوة أما النسب فما بني على مثلها من
 الاحتياط لقوله تعالى جل وعلا ادعوهم لآبائهم والبنى صلى الله
 عليه وسلم قطع النسب عن الزاني بقوله صلى الله عليه وسلم وللعاهل
 الحجر فعلم انه ليس بنظير ما نحن فيه في الاحتياط ^{لشغل} قوله من الوطء
 والشغل لفظ ونشر مرتب **قوله** والحدث قطعه لا اثباته باقامة
 السبب مقام المسبب **قوله** خوفا عن الضياع اي ضياع الولد **قوله**
 ولم يتعد جوابا اشكال **قوله** بعد قدره لامع وجوده **قوله** فلا
 يفيد عدمه كما لا يفيد عندنا مطلقا **قوله** اوديته كما قال بهما
 الشافعي رضي الله تعالى عنه **قوله** في مصرف الصدقات اي للتي
 للفظ والكفارة والنافلة **قوله** اعتبارا بالخطأ في القتل ^{لذلك ونشر مرتب منه} العمد
 والمنعقدة في الغرور والكسوة في طعام الكفارة والقتل في الظهار
 واليمين والزكوة في مصرف الصدقات **قوله** ان لا يكون اي الفرع ^{متقدما}
 تقدم وجوب الوضوء على جواز التيمم **قوله** والمتقدم على ما هو العلة
 مع الشيء وهو الاصل متقدم عليه اي الاصل **قوله** ويندرج اي
 هذا الشرط **قوله** واول من طرفا الشافعية **قوله** بثبوت اي ثبوت
 الفرع **قوله** وفي خمس من الفواسق لان العدد المخصوص كالعلم لما وضع
 له لا يتناول اكثر منه فاذا الحق به شيء صار اكثر ولا يتناول النص
 فلا يوجد لما زاد عليه مثبتا اما القياس فمظهر لامثبت لان العدد
 لا يقتضي ان يكون حكم الزايد عليه على خلافه فيكون قولنا لمفهوم
 العدد فان عدم الاثبات غير اثبات لعدم **قوله** بلحاق النفي والتغيب

قوله واما غيرها غير هذه الامثلة **قوله** وبغير اشتراط الحجر وقد تقرر
 في العلوم العقلية ان تعدد المقدم لا يقتضي تعدد الشرطية فبعث
 المقدم ليس بكا في اقتضاء الثاني **قوله** اربعة من الشهاد ^{حق}
 لو شهد قبل تحقق الحجر لا تقبل شهادته ولم يذكر المقيس عليه
 هنا اكتفاء بما مر لانه هنا ايضا الحرام المبطل للشهادة قال
 القاعاني **قوله** كسائر الكبار مقيس في المسئلتين **قوله** وتغير
 التثبت في قوله تعالى جل وعلا ان جاءكم فاسق بنبأ فبينوا
 فالامر بالتبث يقتضي جواز قبول قوله بعد تبين الصدق
 والابطال لجمله **قوله** والولاية كالقضاء والامارة **قوله** فانما
 يصح ايرادها اي الامثلة لو اريد به اي بالتغيير تغيير مطلق النص
قوله عم منه بيان للاطلاق **قوله** وفي الفرع كذا ذكر الاعتذار عنه
 في شرح التقيع **قوله** غير انه طعن في اعتذاره **قوله** عند ذكرها
 اي الشروط **قوله** تحت القدر لان الدخول تحت القدر لزم من مجموع
 الاستثناء والمستثنى منه **قوله** والمعنى الى اخره اي العلة من قبيل
 المعاني الناقضة للوضوء **قوله** وقيل باقتضائه لان مثل هذه النصوص
 انما يورد ويقال في موضع يكون الباعث على ذلك دفع الحاجة فيكون
 الاذن بصرف تحصيله كالاستبدال وغيره لازما سابقا اي نص
 هكذا وادفع حاجة الفقراء **قوله** كما ورد في الحديث ان الصدقة
 تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير **قوله** وقد اسقط وليس
 الحق للعبد حتى يكون الاسقاط بحق الغير **قوله** وان ذكرها اي الزكوة
 تيسر على المودى لان الايقاد من جنس النصاب اسهل ويده اليه وصل

ولكونها معيارا لمقدار الواجب اذ بها يعرف القيمة قوله بانجاز الموات
 المختلفة منه أي من ذلك المال المسمى بشارة إلى جواب عما يورد على
 جواز ثبوت الاستبدال بدلالة النص بان مثله انما يكون اذ نابا ^{لغيره}
 التي بها يندفع الحاجات لولم يكن من جنس الواجب ما يصلح لدفع
 جميع الحاجات كالاثمان التي هي وسایل الارزاق على الاطلاق
 كما ذكره في شرح التنقيح ونوجيه الجواب انه لما جاز صرف الشاة
 إلى من حاجته غير الماكول اجماعا علم ان انجاز المواعيد المختلفة ^{يتعلق}
 بكل واجب مسمى ويلزم منه الاول قوله يكون اذ نابا كما قال اذنت
 لك بالمصرفات التي بها يندفع الحاجات الساخنة من الاستبدال
 وغيره فخذ الزكوة وادفع بها الحاجات فيكون الاذن يقتضي او
 المقصود من الامر بالزكوة دفع حاجة الفقير وذلك مفهوم لاهل
 اللسان وان لم يكن من اهل الاجتهاد وذلك المعنى موجود في كل
 تصرف يندفع به الحاجة فيكون اذ نابا كالاذن بدفع صورة الشاة
 وغيره من المنصوصات ومن ضيق القول الغطن هذا ان يعترض
 بالمواعيد المختلفة ربما يتعلق بالواجبات المختلفة من الاموال
 المختلفة ويتعلق بعضها بصرفات اخر من العشور والقناني
 وصدقات الفطر وغيرها فان اعتبار التوزيع للحاجات الساخنة
 إلى العوارض التي قلما يوجد بحسب الامكنة او لازمة لا يناسب كرم
 من له اذ في مروة فضله عن هو اكرم الاكرمين وارحم الراحمين
 قوله بالاستبدال ناظر إلى ابطال صورة الشاة قوله والدفع ^{لها}
 محتاج واحد ناظر إلى صرف طعام العشرة إلى واحد عشرة ايام وإلى

صرف الزكوة إلى صنف واحد قوله وانما عللنا جواب عما ^{يقال} تعدية
 جواز الصرف إلى القيم وسائر الاموال ليس الا بالتعليل بالتقويم
 فتحقق التغيير بذلك التعليل وليس ذلك بالدلالة او الاقتضاء
 فقد وقعتم فيما ابيتم وانما قال عللنا الشاة بعد هذا أي بعد
 ثبوت جواز استبدالها إلى شيء يصلح للصرف بالدلالة اما بدفع
 حاجة الفقير نظر إلى المصرف كما ذكر في التنقيح وبالتقويم نظر إلى
 المدفوع كما في اصول فخر الاسلام جمعا بينهما لان التعدية إلى
 القيم بالتعليل بالتقويم غير معقول فلا بد فيها من ^{للمحاجة} لتعليل
 قوله وانما عللنا الشاة جواب عما يقال لما ثبت جواز الاستبدال
 بدلالة النص فإذ فائدة التعليل قوله فعدينا حكمها للتعليل ^{للمحاجة}
 قوله وسائر الاموال للتعليل بالتقويم وهذا شيء غير جواز ^{الاستبدال}
 فان استبدال تلك الشاة بشيء يدفع مكانها غير عظام مال آخر
 من نقد او جنس مع بقاء الشاة على حالها لا سيما مع تمكن الخبث
 فيما يعطى لا في الشاة قوله وان ثبت أي جواز الاستبدال بالدلالة
 بحكم شرعي لا يتغير به المنصوص بعد جواز الاستبدال بالنقل للصالح
 الثابت قبل التعليل قوله ويمكن الخبث أي قيد به لان الصلوح ^{للمصرف}
 بدونه امر خلقي لا يجوز التعليل لتعديته ولا يكون الصرف بدونه صرف
 الزكوة قوله ولذا حوت توضيح تمكن الخبث بالوجوه الثلاثة قوله
 وهذا غير مستفاد كصلوح الميتة حالة الاضطراب قوله ولا من جواز
 الاستبدال يندفع به اعتراض القاعاني انه لا فائدة في التعليل
 بعد ثبوت الاستبدال بالدلالة الا ان يقال بجواز التعليل الموافق

للنصر وان كان مما ثبت به منصوصا قوله كلما يصلح من غير انشاء
 لا تعيين ذلك قوله لذلك لان يكون مما يصلح للصرف شرعا قوله كما ان
 تعيينها اذ محال التصرفات انما يعرف شرعا كصلاحيه للخل محلات البيع
 دون اخبرنا بما يجوز الاستبدال بما يعتبر به في دفع الحاجة حتى لو
 اسكن الفقير داره مدة بنية الزكوة او جعل دينه على الفقير
 من زكوة لم يجزه شرفا لحاصل ان ههنا احكاما ثلاثة وجوب انشاء
 وجواز الاستبدال بشئ صالح للصرف فالاول بالعبارة والثاني
 بالدلالة والثالث بالتعليل قوله واذا ثبت انها اي الزكوة حق الله
 تعالى بالابتداء وبصير الفقير بدوام اليد قوله كيف اي لا كيف
 لا يكون الام للعاقبة وقد اوجب لهم في العاقبة بعد ما صار الله
 تعالى جل وعلا صدقة بالابتداء اليد كما مر او المراد ولين سلم ان
 الام ليس للعاقبة نقول انه للاختصاص بالصرف بمعنى عدم جواز
 الصرف الى غيره بحيث يصير المودى المعين الموصوف بالمصرف صدقة
 لله تعالى جل وعلا ابتداء وذلك لا يقتضي التملك الا بعد الصرف فلا
 يقتضي التوزيع فلقوله وقد اوجب لهم توجيهان قوله بعله لما
 والمفهوم قصر فيهم لا تملكهم قوله فلا حق اي ولا ملان قوله
 واسماء الاصناف كالفقراء مثلا قوله لسائر الاعضاء فان لها
 افعالا في الصلوة هي التعظيم لا التكبير قوله والعظمة ازار فالمراد
 بالتعظيم الموصف بما يدل على عظمتها وهما فيه سواء لا اثباتهما
 حتى لا يقوم احدهما مقام الآخر قوله فليبطون فاما قسمان فكيف
 يجوز اقامة احدهما مقام الآخر قوله وهما فيه اي في الوصف وقوله

وسادسية لئلا يفر

من البدن كما في سائر الاعضاء قوله جوزتم تطهير الجنس الحقيقي
 لا الحدث قوله قلنا الواجب اي في ذلك ازالة النجاسة ولو بالاناء
 اي بالقاء الثوب المتنجس والقرض للموضع النجاسة قوله قبل السؤال
 للسلف قوله او طبيعي كحراق النار واره الماء قوله اجيب في قوله
 قوله واما الحدث شروع في الفرق بين الحدث والخبث كون الحدث
 حدثا غير معقوله انه اقيم مقام الخبث بعدم المعقولة في ذلك
 لا في تعلق التطهير بالماء معقولا قوله فلكونه مالا معقولا كون الحدث
 نجاسة غير معقول انه اقيم مقام الخبث اقامة يعيدها فعدم المعقولة
 في ذلك لا في تعلق التطهير به فيكون تعلق التطهير بالماء معقولا
 وهذا كما قلنا في هدى المنعين انه لما اريد بالمنع الضالون
 الصابرون الى الهدى بعد الضلال صار تعلق الهدى بهم حقيقة
 وكما قلنا في اعصر عمر لما اريد بالخمر العصير صار تعلق العصية
 حقيقة كما في حق تنكح زوجها اذا كان المجاز في الزوج صار النكاح
 حقيقة بمعنى العقد اذا علم هذا علم سقوط نظر القاعاني ان
 المعقول تطهير الخبث لا تطهير الحدث قوله غير معقول اي وجوده
 وازالته لفقد شرطه لان البدن طاهر فلذا يجوز صلوة حال الحدث
 قوله بل وان كان معقولا اي ولاد لالة القاعاني قوله فان زالت
 وجوده ايضا معقول قوله ان لا ينجس كل ما يصل اليه آه فان
 كون الماء القليل مطهرا مع اختلاط النجاسة في الثوب النجس
 امر غير معقول فانا اجمعنا ان لو وقع قطر دم في ثوب نجس جميع ماها
 حتى يجب نزع جميع ما فيها فكيف يجوز عقلا تطهير ثوب مملون

الدم برطل ماء ثم عديناه في ضمن الامر المعقول وهو كون الماء قاعا
طبيعا الى المايعات في جواز غسل الخبث قوله لا يقال لما كان الحدث
مزا لا غير معقول قوله في الحدث لان صحة غير المعقول بها قوله
وغير المعقولة والحاصل ان في الحدث امورا معقولة في محل جواز
الطهارة عند خروج النجاسة وقيل وغسل كل البدن بخروجها من
مخرجها لان المتصف به كلمة عرفا وشرعا اما عرفا لانه يقال المحدث زيد
لا يزه والكافض هي لا فخرجها كما يقال العالم زيد لا قلبه مع ان العلم يقوم
بالقلب بل لو قال احد المحدث فخرج زيد والعالم قلبه لاهو كذب واما
شرعا فلان المحدث لا يجوز صلوته وان غسل المحج وفي فعله لان
التطهير بالقلع معقول وفي الله التي هي المادة لانه مطهر طبعيا كما انه
مرو والنار محرق طبعيا حيث يتحققان بلا نية وامورا غير معقولة
في محله كوجود الحدث في كل البدن لاحسا ولا شرعا لجواز صلوة
حامل المحدث والاقصهار على الاعضاء الاربعة في الاصغر وفي
الله كالتراب لا في فعله كالتطهير بالماء فانه معقول فلذا اشترط
النية في التيمم لا في رفع المحدثين لانها لا صلاح للفعل او الالة
ولا احتياج فيها الى النية ولم يعد الاولان الى غير الماء من المايعات
كما في الخبث بمعنى القلع اذ لا قلع ولا ابا حة كما في الماء وانما عدينا من
السبيلين الى نحو القصد والفق بعد خروج النجاسة الموشرفي
زوال الطهارة لانها في ضمن تعديته للزومها اياه بخلاف استعمال
المايعات حيث لا يلزم زوال الطهارة اما في الخبث فنجاسة المحل
فكذا قلعه فتعدى الى المايعات ولا يشترط له النية وعدم

الماء باول الملاحظات الى وان المزايلة غير معقول تعدى في ضمن
تعدية صلاح المحل للتليس به حال المناجات الى المايعات للزوم
الصلاح المذكور اذ لولا لم يحصل الصلوح فليفهم قوله ثم لا
يعنى ان النية كما انها شرط صفة القرية لا التطهير ويستغنى
الصلوح عن القرية كذلك لتصحح التطهير والله الالهية المحل
ولذا ينوي برفع الحدث لا لاثباته فيحتاج اليها التيمم لا الوضوء لكونه
تطهيرا لا تلوينا او ليقوم التراب مقام الماء لا استعمال التراب
واما مسح الراس فانما يشترط النية له وان لم يكن تطهيرا معقولا
لانه اقيم مقام الغسل المعقول فاخذ حكمه قوله قيل اي الكردي
وفي جوابي المسئلتين يعنى مسئلتى التكبير والتطهير بحث ووجه
اي في شروحه قوله بان فيها جعل الخ يعني يلزم ان يكون المذكور
في الآية وهو التكبير مثلا بعض الالة ويدل الآية على انه كل الالة
وكذا الكلام في الالة التطهير وهو الماء قوله بين الركن والالة بانه
مقصود وهي وسيلة فالمعتبر فيها التوسل لاذاتها قوله وقيل
دليله وهو الحديث في مسألة المبر قوله والنزاع اعتباري فلا يلتفت
الى تصحيحه كما اطنبوا فيه فانه تطويل لا طائل قوله وقال في الخلا
رحمة الله تعالى ركن ركن الشئ في اللغة جانيبه الاقوى وفي اصطلاح
الاصوليين هو الذي لا يتحصل حقيقة الشئ بدونه وكلا المعنيين
موجود في الحامع لان القياس لا يتحقق حقيقة الاله وهو جانيبه
الاقوى ركن الشئ ما يقوم به من التقويم والقوام لا القيام فلا يلزم
ان يكون الفاعل ركن للفعل الجوهر للعرض والموصوف للصفة

قوله حقيقة يخرج الجنس أو تاويله ككونه دما مستقوها أو دم عرق
 أن يخرج قوله كالتقدير المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم الخطبة بالخيل
 كيلا يكيل أو مثلا بمثل يراد به الكيل قوله وفيه تنبيهات في قول فخر
 الاسلام قوله وإنما قال ركنه ما جعل علما وحكم عليه بأنه كذا قوله
 أن القياس معرفة حيث قال ركنه هو الجامع فإن ما جعل علما ليس
 إلا الجامع **قوله** شرع القصاص قيد بذلك دفعا لما يقال أن كون
 القتل العمد موجبا للقصاص لا يقول به عاقل **قوله** ومعنى تأثيرها
 أو أنه لو أضيف إليه وقيل صار كذا كذا لا للام العقل والمعنى ^{متقاربان}
قوله لكان أي لتكليف والحكم عبثا أو شرع الأحكام **قوله** لا يجوز
 عليه وح لم يكن مختارا بل موجبا **قوله** لولم يترتب عليه آة لأن العبث
 ما لا يربط عليه مصلحة لا لما لا يقصده به ترتيب مصلحة ولا يلزم من
 هذا أن يكون الله تعالى جلا وعلا موجبا لا مختارا لأن الاختيار ^{يقتضي}
 قصد الفعل وهو ملتزم ولا يلزم منه قصد ما يترتب على الفعل
 بعينه من المصلحة أيضا كما في اختيار الهارب من السبع أحد الطريقين
 المتساويين من كل وجه على الآخر ونظائره فإن فيه قصد التعيين
 بدون الداعي إليه **قوله** فقيل قال المصنف هو المسموع من الاستناد أراد
 بحال الدين الآق سرائي رحمه الله تعالى قوله وقيل قاله الأبهري لأن
 الغرض من الشيء ما لا يمكن تحصيله ليكون لفظ المصالح بها واجبا
 كما هو مذهب المعتزلة **قوله** كذلك أي من غير الطريق لجواز أن لا يفعلها
 أو لا يفعلها بهذا الطريق قوله وأيما كان من جهتي انتفاء الغرض من
 فعله تعالى فتلك المصالح أي المفهوم بيننا الناس **قوله** على الثاني حقيقة

أي على الوجه الثاني لأن المفروض جواز قصد تحصيل مصالح الجسد
 فاللام ح داخل على المصالح فيكون حقيقة وإن لم يسم تلك المصالح
 أغراضا لمخصوصية في تفسير الغرض وعلى الوجه الأول استعارة لأن
 ما دخل عليه اللام ليس من المصالح أصلا لا بالنسبة إلى الله تعالى
 جل وعلا ولا بالنسبة إلى العباد وإنما هو أمر يترتب على إيجاب الله
 تعالى جل وعلا وشرع ترتيب الغرض أو المصلحة على ما يقصد أن
 به فيدخل حرف الغرض المصلحة عليه تشبيها له بهما فاللام فيه
 كلام المعاقبة في فالتقطه آل فرعون الآية على ما هو المقرر في علم
 البيان لا يقال مقتضى هذا أن يترتب عبادة كل من الجن والإنس
 بالفعل وليس كذلك لأننا نقول بل المراد العبادة في الجملة ووجودها
 في البعض كاف كما يقال الناس صنفان طلبية وعلمية والمقصود ^{الطلبية}
 أو المراد بالعبادة الانقياد فيما خلق كل له أو أعم منها في الدنيا
 سواء كان على طبق التكليف أو لا ومنها في البرزخ **قوله** معرف الحكم
 الأصل من حيث ثبوته عند ثبوتها إنما كان وهذا معنى ما استقول
 أنها معروفة له من حيث التعدية فليفهم قال القاعاني هذا مذهب
 مشايخ العراق وأبي زيد والشيخين رحمهم الله تعالى جل وعلا
 وذهب الشيخ أبو منصور وكثير من المشايخ إلى أن الحكم وثبوته
 في الأصل والفرع مضاف إلى المعللة ويرد الدور على الأول من
 حيث أن المعللة معروفة وإن لم يكن مشتبه وعلى الثاني من حيث
 أنها منسوبة ومعروفة لتقدمها على الحكم من جهتين والحكم ^{متقدم}
 عليها في المعرفة فيجب الدور ولا يخفى عنه إلا بالأجوبة المكتوبة

قوله والا فالثبت لحكم الاصل من حيث هو حكم من الاحكام الشرعية
قوله من الحكم او المظان انقصر على ذكر الحكم لانها الاصل والمظان انما
يناسبها الحكم لاشتمالها على الحكم او اراد بالحكم المظان من قبيل اطلاق
الحكم على المحل واطلاق الشيء على ما يقوم مقامه **قوله** والدليل في ^{المحل}
قد مر تعريفه في المبادئ **قوله** فاخترنا في فخر الاسلام رحمه الله تعالى
جل وعلا **قوله** لان العلامة المحضنة وهي ما يعرف به وجود الحكم غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود **قوله** لا يصلح لذلك اي لتعريف حكم
الاصل **قوله** لان التعريف اي تعريف الحكم بالعلة المنصوصة اي
تعريف حكم الاصل اذا كان له علة منصومة بعلة وتعيينه عليه
بالنص **قوله** نفي المستنبط اي حكمها لا يقال لم لا يجوز ان يكون توقف حكم
الاصل على العلة المستنبطة من حيث الثبوت وتوقف المستنبط على
الحكم من حيث العلم بوجودها لتجهدها في استنباطها فلا يلزم الدور ^{اختلاف}
الجهة كما في كل برهان اني لا نأقول اذا فرضنا ان العلة هي المعرفة
كما ان الموقوف على معرفة المستنبطة معرفة الثبوت لان نفسه ^{الشان} هو
في كل معرف ان يتوقف معرفة المعروف على معرفة المعرف كما ان معرفة
المستنبطه موقوفه على معرفة الاستنباط الموقوف على معرفة الحكم في
الدور **قوله** لزم الدور حاصل هذا السؤال ان لا علة داخله تحت
التعريف بالمعرف لا المنصوصة ولا المجمع عليها لان تعريفها بالنص
والاجماع لا بالعلة ولا المستنبطة للزوم الدور فاجاب اما عن المنصوصة
والجمع فبان التعريف حاصل من العلة المراد في حدها على ما تفسر
غير تعريف النص والاجماع فلا يرد واما عن المستنبطة فللوجوه الاربعة

قوله بل الاول اي التعريف بمعرفة حكم الاصل عنده اي فخر الاسلام
رحمه الله تعالى **قوله** والثاني تعريف بالمؤثر انما يصلح على مذهب المعتزلة
ولذا اختاره القاعا في قوله لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو
المؤثر في نفس الامر الا ان يقيد بالنسبة اليها وهذا خلاف الظاهر
وكذا الثالث لانه باعث بالنسبة اليها وهو ايضا خلاف الظاهر **قوله**
يتناقض فيلزم في حديث الربوي تعليله بالكيل والطعم جريان الربوي
في الجبضاد الحفنة بالحفنتين وعدم جريانه معا **قوله** وبالبعض دون
البعض المعين بلا دليل ترجيح بالمرجح وبالمجهول عمل بالجهالة **قوله**
قلنا بالبعض والاحتمال كاف **قوله** بعد ثبوت حجة القياس لانها
مبينه على صحة التعليل ^{بوصف} **قوله** حكم الفرع اي حكم الفرع الذي
لا يضاف الى النص من حيث الاظهار اصلا ولا يقطع عنه من حيث
الاثبات اصلا **قوله** لا حكم الاصل الذي هو يضاف الى النص وقوله
لا المثبت والمضاف الى النص هو الاثبات **قوله** يصلح للاضافة اي
لا منافاة الحكم اليه **قوله** قد يتناقض وكذا في التعدية وعدمها فيما
اجتمع قاصروا **قوله** وقال الشافعي رحمه الله الاصل التعليل
كما تحقق في حديث الربوي للزوم حرمة الفصل في نحو الجص والتفاح
وعدمه بالنظر الى الوصفين **قوله** لزم التعدية ولقائل ان يقول
لا ثم ان التعدية بالقاصرة يوجب عدم التعدية بل غاية انه لا يوجب
التعدية ولا يدل الا على ثبوت الحكم في المنصوص فعلى تقدير التعليل
بكل وصف ثبت التعدية بالتعدية ويكون القاصرة لتأكيد الثبوت
في الاصل ويدل على ذلك ما ادعيت من ان نص الربوي في التقيدين ^{معدل}

بالثنية عند الشافعي رحمه الله تعالى جل وعلا مع تعدد وجوب التعيين
 الى المعلوم هكذا اعترض السقنازاني عليه وانما لم يلتفت اليه
 لما ان المقرر في اصول الشافعية والمنفعة ان التعليل بما لا يتعد
 انما لا يمنع التعليل بما يتعدى لخرج ما يتعدى بالتعددية والافتقار
 من لا يذهب الى الترجيح ويقول بعلية كل وصف فلا كلام في لزوم ^{التناقض}
 وهذا المذكور هنا في اصول فخر الاسلام مبنى على ذلك القول ولزومه
 منه لا على اصولهم المقررة **قوله** وعدمها وهذا شبهة اي القول فيه
 بحيث سيحى ان في مسئلة يترجح المتعدية بالتعددية اللهم الا في ^{مذهب}
 القائل بالتعليل بكل وصف **قوله** كما قال اي الشافعي رحمه الله تعالى
 ومن دليل قائم على انه اي النص معلول لا يتعدى المحال لاحتمال كونه اي
 النص من غير المعلول كالمختصة والمعدول بها عن القياس **قوله** بخلاف
 اقتداء الرسول قولا وفعلان موجه وهو رسالة المثبتة للحجة **قوله**
 وفعله قائم لاحتمال عدمه وهو كونه لما ما صادقا قائم في كل فعل ^{بفعله}
قوله وبعد خصوص البعض مع ان الدليل قائم فيه ايضا **قوله** والاحتمال
 هنا جواب سوال **قوله** في نفس الحجة لان غير المعلول لا قياس فيه ولا
 حجة **قوله** مثاله شروع في اثبات المعلولية في الجملة وفي حق بعض
 الاحكام **قوله** بل بتعددية فاذا منع الخصم معلولية في الحال لا يعول
 لانها الاصل بل نقول لانه تضمن قوله هي الوزن انما قال هي الوزن
 والجنس رعاية لما في هذا ان العلة في الموزونات والجنس في الكيل ^{الغزنوي}
 الكيل مع الجنس وقيل فيهما القدر مع الجنس وهذا اشمل وذكر في آخر
 البحث القدر مع الجنس رعاية للقولين واسارة اليها قوله كما وجب

المماثلة بقوله مثلا بمثل **قوله** لان تعيين بيان للمنا سبة اول قوله
 عن شبهة الفضل فانها منهية ايضا لانه صلى الله عليه وسلم منى
 عن بيع الربوا والربوية اي شبهة الربوا **قوله** وهذا بيان للتأثير ^{متعد}
 عنه عنده اي عند الشافعي رحمه الله تعالى قوله حالا وموجلا ^{بالطريق}
 الاولى ولان التقريب في الحال ذكر **قوله** بالحدوث والاجماع اي ثبت
 باجماعهم على تعديته وجوب التعيين الى غير السقدين ان نفس الربوا
 معلل في حق وجوب التعيين اذ لا تعدية بدون التعليل فيجب ان يكون
 معللا في حق وجوب المماثلة بطريق دلالة الاجماع حتى يتعدى الى
 سائر الموزونات لا الربوا الفضل وهو مبنى تعدية وجوب المماثلة
 اشد ثبوتا وتحققا من ربوا النسبة وهو مبنى تعدية وجوب التعيين
 لان فيه شبهة الفضل **قوله** دليل التأثير لان عموم الحكم دليل عموم
 الحكمة كما سيحى **قوله** ويتقدم على التعليل فلا يحتاج الى اجابة
 شارح التفتيح من ان هذا الاستدلال على المعلولية على مذهب
 نحو المتعدية الى ما فيه نص يوافق التعليل قوله انه معلول في حق
 وجوب التعيين بالقدر والجنس فيكون معلولا في الجملة وهو المطلق
 واذا ثبت معلولية في الجملة يصح تعليلنا بالقدر والجنس ايضا **قوله**
 في حق وجوب المماثلة وحرمة الفضل **قوله** وهذا هو حاصل الكلام
 ههنا ان حرمة الفضل المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم ^{الذهب}
 بالذهب والفضة بالفضة مثلا بمثل يد ابيد معلولة عندنا ^{بعلية}
 متعدية هي القدر والجنس والقدر هنا هو الوزن والتعبير ^{للتوضيح}
 وعند الشافعية بعلية قاصرة هي الثنية فلا يتعدى الى سائر الموزونات

فحينئذ اردنا تعليل هذا المصير ينبغي ان نثبت اول معلولية للحال
ثم نشرع في تعيين العلم لا يقال معلول بالاجماع فلا حاجة اليه لانا
نقول غرضنا اثبات معلوليته بمتعدية في الجملة وفي حق بعض الاحكام
المستفادة منه وبذلك يتم هذا المقصود لكنهم ينو عليه ان
يثبتوا معلوليته في حق الحكم المقصود ايضا بدلالة المعلولية الاولى
تصحيحا للمقصود وتوضيحا لفساد الزعم المردود بان التعليل
بالقاصرة يمنع التعدي ما اثبات معلوليته هذا النص في الجملة
وفي حق بعض الاحكام فلان قوله صلى الله عليه وسلم يد ابيد اقتضى
وجوب التعيين لانه مصيب وجوب الامر ولانه شرط حال ويلزم
منه حرمة النسبة في التقدين كما يلزم حرمة عدم التعيين في البيع
الحال ايضا وحرمة النسبة متعدية عن التقدين عند الخطم والاجماع
ومحدث ربوا النسبة فيلزم تعدي العلة ايضا لان عموم الحكم دليل
عموم الحكمة كما سيحكي ثبوتها في غير التقدين بهذه الادلة لاينا في
التعدي في الجملة الذي هو المطلب ولما كان التنبه على وجود العلة
المتعدية بتعدي الحكم مسبوقا بالتنبه على مناسبة المحل اذا التعدي
انما يطلب للتاثير والتاثير انما يطلب بعد المناسبة بينها على مناس^{سة}
الحكم لذلك المحل باشتراط تعيين احدا البديلين في مطلق البيع ويكون
العين خيرا من الدين فناسبا لا يتحمل اختلاف البديلين بذلك في
الاموال الربوية ثم يتنوا التعدي بذلك ولما بنا اثبات معلوليته
في الحكم المقصود عليه فلان النص لما كان معلولا في حق ربوا النسبة
فلان يكون معلولا في حق ربوا الفضل اولى لان ربوا النسبة شبهة

وانما في القول بها بل معلوليته
بقاصرة ثبت معلوليته للحال
المتعدية في الجملة

الفضل فاذا حرم فلان يحرم حقيقة الفضل اولى وفي النص دلالة
على حرمة حقيقة الفضل باشتراط المماثلة ايضا كما بين فيكون
معلولا في حقها ايضا بالقدر والجنس كما هو معلول في حق ربوا النسبة
بمجرد القدر وذلك بالاتفاق كما ذكرنا امثلة الاجماع او مجرد الجنس
وذلك عندنا في بيع القوي بالقوي نسبه خلافا للشافعي رحمه الله
نعم في المعارف في الهداية قوله وليس حرمة سائر اسكرات جواب
سؤال قوله لكن بدليل ظني ثبت حرمتها بدليل ظني قيل هو قوله صلى
الله عليه وسلم ما اسكر الحرة منه فالجرعة منه حرام قوله ونظير
طعنا بخلاف ما اذا لم يطعن حيث يقبل شهادته بظاهر الحرمة
فمن هذا يعلم ان الاستصحابات تتبع ويعتبر اذا لم يكن مانع وموافق
يعتبر اذا دفع وتوزع وهذا معني انه ليس حجة ملزمة بل ادلة قوله
وصف عارض اذا الدم موجود في العرق وليس بمنفجر قوله بانه غير معلول
بالقاصرة بل لا بد من كونها متعدية قوله لها اي لولاية الشهادته قوله
منطوقه بعبارة نحو كذا يكون دولة وملكيت بضعا فاختارني
واشارته كقوله صلى الله عليه وسلم في السمين الذي دفعت فارة
ان كان جامدا فالقوها وما حولها وكلوا ما بقي وان كان مائعا
فاريقوه اشار الى ان المتجنس مجاورة النجس وبدل لانه كقوله صلى
الله عليه وسلم انه دم عرق انفجر او بالاجماع كما في حديث الربوا قوله
او فحواه اي اشارته ويندرج فيه اقسام الايمان قوله واما بالتعليل
المتهم اليها نحو حديث المستحاضة دفعا للتسلسل يدفع به اعراض
الشفيع لان المعلولية انما تثبت ^{بثبوت} بالتاثير وهو النص والاجماع

آفتون ثياب بيض ق

فلا بد ان ينتهي التعليل المثبت للمعلولية الى آخره كما مر انتهى اليهما
 في اثبات معلولية حديث الصرف في حق وجوب التعيين لتعلل وجوب
 المساواة ايضا **قوله** وبذا ثبت لنا اثرى بل هو المذكورات والتاثير
 والمعلولية اثران لازمان للنص والاجماع فاذا علم احدهما علم الآخر
 باحد المعلومين على الآخر وهو طريق معروف صحيح لان كون النص
 معللا موقوف على اعتبارنا لتاثير حتى يلزم من توقف اعتبارنا لتاثير العلة
 بعد استنباطها على ان كون النص معللا عندنا لا دور فان العلم
 يكون النص معللا يتوقف على نفسنا لتاثير العلم بوجوده لا على اعتبار
 الموقف على الاول فاندفع بذلك اعتراض التلويح ايضا **قوله** كالثنية
 عديناها من الذهب والفضة المنصوصين الى الحق بعللة الثنية **قوله**
 والطعم لازم للحنطة والشعير **قوله** ويعرض بخلاف الحقنه **قوله** مملوكا
 احتراز عن المدبر لمقيد **قوله** كما في الربوا فعلة ربوا الشيء وصف
 واحد وهو احد الوصفين وعلة ربوا الفضل مجموعهما **قوله** منظوقا
 ظاهرا كالظرف وحفيا كالقدر والجنس **قوله** لا يعدم ^{اشارة}
 الى ان التعليل بما ذكره باطل فلو علل لعلة بما ذكرنا لكنه علة قاصرة
 وذلك لان حكمة الترخص ما ذكر لا ما ذكره **قوله** ثم اشتهر بخلاف انما
 قال اشتهر بخلاف اشارة الى ان لبعض خلافا في الوجه الآخر لكنه
 لم يشتهر فقد قيل لا يجوز بالوصف لعارض لانه ما ينفك فيسقى الحكم
 ح وجوابه ان العلة صالحة محله للاتصاف به كالمكيلة في
 البر الكثير ولا بالحفي وجوابه ياتي في فصل الاستحسان ان العبرة
 للقوة الباطنة ولا يعتبر المنصوص كما قال ^{لها} نفقا القياس بالعللة

المستنبط وقد مر جوابهم **قوله** وقيل فان العلة اما متقدمة او متأخرة
 اومع الحكم **قوله** فعيتهما الحكم لان كلا منهما حكم شرعي **قوله** ان حد لنا
 وجوبه هو الحكم الاول **قوله** ثم انه للبالغة هو الحكم الثاني **قوله** عدد
 اربعة **قوله** وادراكا لميل في المحلة **قوله** وشرط قدم هم الانشائية
قوله لان العلة لان الكلام فيها **قوله** ولا يلزم فيمنع عليه الوصف
 وان لم يكن متعدد او المفروض خلافه **قوله** ما مر ان الحكم والعلية
 حكم وضعي **قوله** لانهما بالجموع فينتفي لانفاد كل واحد **قوله**
 ليس علة له وقد فرض ان عدم كل جزء علة لانفاد صفة العلة
قوله تحصيل الحاصل كاجاد الموجود **قوله** ومرة اخرى دفعه ^{قوله} واحدة
 تارة اخرى **قوله** في مسائل العلوية قال المؤلف ^{الصحيحة} المسالك
 عند الحنفية ثلاثة النص والاجماع والمناسبة والفاصلة ^{قوله} كالمسألة
 والطرد وغيرها اما السبر والتقسيم فلم يذكره مشايخنا كالشخصين
 وغيرها في الصحيحة ولا في الفاسدة ولما رايتم يستعملونه كثيرا
 ذكرته في الصحيحة وبيئت وجه تركهم اياه وذلك انه بعض مقدمات
 اثبات العلية ولا يتم به صحة التعليل لان المناسبة شرطها فلا بد
 من بيان مناسبة السبق بعد الابطال وبذلك يعود الى المناسبة
 كذا قالوا وفيه بحث لان مجرد المناسبة ايضا لا يكفي مسلما في تمام
 صحة التعليل عندنا حتى يتبين تاثير المناسب بالوجه المعهود
 مع انهم ذكروه فكما ذكروه باعتبار انضمام بيان التاثير مسلما ^{صحيحا}
 كذلك هذا **قوله** لولاية المال وكما ان العلة في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يقضى لفاضي وهو غضبان شغل القلب بالاجماع ولهذا لا يجوز

كيفية الجمع

القضاء عند فوات حضور قلبه واشتغاله بامر آخر أو العطش أو
النوم أو البرد أو الحر أو المقرطين أو الخوف لغالب وما جرى مجراه طبع
قوله الثاني من المسالك الصحيحة **النفس قوله** واحتمل غيرها كالإمام ^{التعليل}
نحو كتابنا ^{عليه} إليك مبارك ليدير وإيالة والياء كقوله صلى الله
وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى معاني ثلاث وإن كونه تعالى ^{وعلا} حبل
ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وقوله صلى الله عليه وسلم إنهم
الطواغيت عليكم والفاء كقوله صلى الله عليه وسلم في حرم وقصبت
ناقته في أخاقيق جرزان لا تقربوه طيبا فإنه يكثر يوم القيمة ^{هلينا}
قوله وإن الداخل أن كنتم جنبا فاطهروا **قوله** فقد يحكي أي اللام للعا قد
لف ونشر مرتب **قوله** والشرطية نحو أن توضح فصل **قوله** والباش
والبا عث في قوله فقد عث عن الحرب جنبنا الخلاص عما يخاف منه
فهو كقولنا اقصر منه بقتله عمدا عدا وانا والباعث الانزجار ^{صالح}
عن القتل قصاص وحفظ النفس **قوله** نحو سها فنجداي لاجل
السهمو جامع قوله وهذا للتعليل أي بفيدان الوقاع علة للاعتاق
قوله مقدرة لا محقة ليكون صريحا **قوله** وفيه احتمال كما يقول العبد
طلعت الشمس فيقول المولى اسقني ماء **قوله** افسادا وهتك الحرمه الصوم
قوله اعم من فهم عليه لان المراد منه ان لا يفهم نظيره سواء كان
عينه لكونه ماء او ما يتضمنه كالافساد الذي هو جنس للوقاع ^{كل}
والشرب قوله وهو دين الا دمي فنبه على كون اداء الدين علة للنفع
والا كان غيبنا قوله فقد قيل حتى قيل لو انزل عند المماسه قبل الوطئ
لا يثبت حرمة المصاهرة **قوله** ان عدم ترتيب المقصود وهو الوقاع

أمر حقوق التنبه لجرزان اليربوع منه

عين المذكور

على

المتخصص

على المقدمة وهي القبلة علة لعدم اعطائها حكم المقصود وهو
افساد الصوم قوله ولا يلزم منه وفيه بحث اذ غايته عدم ^{اللزوم}
العقل العادي ولا مطلقا على انه تعليل بعدم ^{المتخصص} الفساده
المعين على عدم الفساد بذلك لا مطلقا قوله وجود ما يوجب عدم
الفساد لان الاعم لا يوجب الاخص بل هو نقص بالماء الذي كان
في الغم وقد جرح قوله وفيه بحث لانه استدلال بعدم ^{المفسد} المعين
على عدم الفساد بذلك لا مطلقا ولذا سيعده من امثلة ^{محق يمنع الملازم بل هو مساو له} التعليلات
المفصولة قوله ومن مراتبه أي الأيما قوله نحو القاتل لا يرت ^{القاتل} وغيره
قوله نحو لا تقربوهن أي واقربوهن اذا تطهرن قوله واما بالاستدلال
بعد قوله جل وعلا لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قوله فهم من
الصريح والأيمان قوله وحديثه زنا ما عز فرجهم قوله ومنها أي من
مراتب الأيمان **قوله** كما لوصف والحكم وهو ان عدم فرقهم بين البيع
والربوابط غير مذكور والوصف وهو الحل والحرمه مذكور قوله
على المستنبطه وهي فيما لا يكون شئ من الوصف والحكم مذلوله قوله
اشتراط ذكر الضمير وان عاد الى المناسبة لما سيحكي ان المراد بها
فهم المناسبة قوله الثالث من المسالك الصحيحة ^{السبب} ان مؤذن قوله
والحق لا أي ينقطع **قوله** وانه ما وجد غيره وهذا لا ينافي ان وجده
غيره قوله وهو الكسيل لا بالمعنى وهو القوت قوله وليس جواب ^{سؤال}
قوله نفى العكس وهو الذي يقابل الطرد قوله أي من جنس لانه اذا علم
انه من جنس ما علم الغاوه علم انه غير ملائم لان الملايمة انما اشترطت
لذفع ما علم الغاوه ودفع الغريب من المرسى ولذا لم يقل واماميات

عدم ظهور الملازمة اكتفاء بهذا قوله كالطول والقصر قوله كما مر في
 المناسبة مثله أي مثال السبر قوله إنما يذكره أي السبر والتقسيم
 قوله للحال أي في الحال قوله وتأثيرها قيد به لأن ظن العلة قبل
 التأثير لا يعمل قوله بالمسلك الصحيح من التصور والجماع الطينين أو
 تنقيح المناط أو مجريه مع التأثير قوله المعتبر شرعا فبده بذلك لا
 الظن الحاصل بالعلة لا يجب العمل به إلا إذا كان على وجه اعتبار الشرع
 ولذا شرطنا التأثير ولم يكتف بالأحالة كما ذكرنا في موضعه قوله
 الرابع أي من المسالك الصحيحة قوله ويسمى أي تنقيح ما علق الشارع
 الحكم به ونأله إلى التقسيم قاله في التلويح وهو أنسب بتنقيح المناط
 قوله والمناسب وصف تفسير المناسب هذا بما ذكره الأمدى في الأحكام
 إنما اختاره وما فسره القاضي أبو زيد ولم يذكر تفسيره المشهور المذكور
 في المحصول وغيره أنه الذي يجلب نفعا أعني للذة أو وسيلتها أو يدفع
 ضرا أعني الألم أو وسيلة لما أن ما ذهب إليه الجمهور من أن القتل
 العمد العدوان وصف مناسب لوجوب القصاص والأسكار والحرم
 الخمر ونحوها لا يستقيم إذا القتل العمد ليس مما يجلب نفعا وكذا
 الأسكار أو مما يدفع ضرا ولا هو مقصود من شرعتهما بل هو لا تزجار
 ليحفظ النفس والعقل قوله والمصلحة للذة يشمل العقلية ^{والجناية}
 والحسية وكذا الألم قوله كالمنفعة إذ لها مراتب غير مضبوطة قوله
 ما لو عرض هي المناسب عرض على العقل أن هذا الحكم إنما شرع لأجل
 هذه المصلحة يكون ذلك الحكم موصلا إلى تلك المصلحة عقلا ويكون
 تلك المصلحة أمر مقصود ^{للمناظر} عقلا قوله أو عند المناظرة فهذا يصح

تنقيح المناط

لا للمناظر قوله أن المراد بالعقل هنا ويمكن أن يقال المراد عامة العقول
 ولذا ذكر بل فقط الجمع ^{المصنفين} قوله من الكمال قيدها بهذه القيود لا دراج المناط
 المختلفة فيه قوله القسم الخامس من أقسام القسم الأول قوله في تزوج
 مشرق يعني تزوج مشرق بغربية فانت في ستة أشهر وذات النسب
 وإن لم يكن الأتيان من المشرق إلى المغرب في ستة أشهر عادة قوله
 كحفظ الدين هذا أولى مما في التنقيح من أن بعد الجهاد الحفظ الدين
 مما ثبت لمصلحة دينوية ضرورية قوله في سائر العبادات كالصلاة
 والصوم والزكوة والحج فالوصف المناسب كالدولك وشهود الشجر
 والنصاب النامي والبيت والحكمة رياضة النفس وقهرها **قوله**
 والمشراب والوصف المناسب القتل العمد العدوان ^{والسرقة} والغصب
 والزنا والقتل والشرب وقد يعبر عنها بمنزلة قتل النفس وأخذ
 المال وهتك الستور ثبت العرض وسلب العقل وإنما لم يذكر منجزة
 خلع البيضة كالقتل مع الردة لانه من باب الجهاد في أنه عايد إلى ^{حفظ}
 الدين لمصلحة دينية لا دينوية **قوله** إلى المعاملات كتزويج الصغيرة
 والوصف المناسب هو الصغير والحكم شرعية التزويج والحكمة والمصلحة
 كون المولية تحت الكفو وهذه المصلحة ليست ضرورية لكنها في محل
 الحاجة لانه يمكن أن يفوت الكفو لا إلى بدل **قوله** وكذا مكمل المكمل
 وهو دوام النكاح المكمل المقصود به قوله والأول خمسة أقسام منه
 يعلم أن المراد من اعتبار نوع الوصف في نوع الحكم اعتبار الوصف ^{المذكور}
 في الحكم المذكور في موضع آخر لكن عدولهم إلى النوع ليلا يؤولوا إلى اعتبار
 خصوصية المحل مع قوله بثبوت اتفاق آه بان دللت الأدلة الثلاثة

من قبل ما به دوام النكاح

على ثبوت الحكم وثبوت موافق لسببته من غير دلالة على تلك السببية
قوله نوعها المراد بنوعه عينه فالإضافة بيانية أما في جنسه
فهو بمعنى اللام والمراد بالجنس ما هو أعم منه وضعا كان أو حكما
أما الوصف مثلا فجرح الإنسان عن الأتيان بما يحتاج إليه ^{وصف}
هو علة الحكم فيه للنصوص دلالة على عدم كحرج والضرر فحرج البصير
الغير العاقل نوع ^{فجرح} المجنون نوع آخر جنسها العجز بسبب عدم
العقل وفوقه الجنس الذي هو العجز بسبب ضعف القوى أعم من
الطاهرة والباطنة على ما يشمل المريض وفوقه الجنس الذي هو
العجز الناشئ من الفاعل بدون اختياره على ما يشمل المجوس وفوقه
العجز الناشئ من الفاعل باختياره على ما يشمل المسافر وفوقه مطلق
العجز الشامل لما نشأ عن الفاعل وعن محل الفعل وعن الخارج وكذا
الحكم فليعتبر في أمثله **قوله** أصلا لا بين النوعين ولا في الأقسام
الثلاثة الآخر **قوله** بل علم بالترتيب أن الوصف معتبر شرعا في الحكم في
الجملة أعم من عينه في عينه أو من جنسه في عينه أو جنسه **قوله**
فهذه خمسة قال في التلويح ما ظهر تأثيرين الوصف في عين الحكم هو
الذي يقال أنه في معنى الأصل وهو المقطوع الذي ربما يفرقه منكر القياس
أذ لا فرق الابتداء المحل **قوله** على ما يشمل الخمسة وهو ما اعتبر الشارع
نوعه في نوع الحكم سواء ثبت ذلك بالدلالة الثلاثة أو بترتيب الحكم على
وفق الأصل وحسب ما ثبت أيضا الأقسام الثلاثة لا يخرج عن النوع
في الجنس والجنس في النوع أو في الجنس بالدلالة الثلاثة أو ^{هو من غير المرسل الغريب منه} بترتيب قوله ^{هو من غير المرسل المدة}
ما اعتبر الشارع أعم من أن يثبت الأقسام الأربعة بالدلالة الثلاثة أو

قوله فان ثبت ما لم يثبت بها اعتبار نوعه
قوله بالادلة الثلاثة أي سببية بالكون
الثلاثة الأقسام

بترتيب الحكم على وفق الوصف أعني الترتيب بين النوعين فحين لم
يثبت الترتيب بين النوعين شرعا لا يثبت التاثير قوله جنسه ^{أنواع}
أي الإضافة في هذه الأقسام الأربعة بمعنى اللام وليست بيانية
قوله كعلية الصباة لأن جنسه وهو العجز لعدم تعقل معتبر قوله
فالغريب منه أي ما يشمل الأقسام الخمسة من غير المرسل والغريب
من غير المرسل قوله لمنع الخلو ولا منع جمع لأن كلام الأقسام الأربعة
لا بد أن يشمل على اعتبار الشارع نوع الوصف في نوع الحكم والأماكن
مرساة كقوله فان أريد الانفصال الحقيقي يقال فاما أن يعتبر نوعه
في نوع الحكم فقط أو مع أحد الأقسام الثلاثة الآخر فليفهم **قوله**
فان علمه تقسيم لما لم يعلم الغاؤه **قوله** أمير المؤمنين على رضي الله عنه
قال رضي الله تعالى عنه من شرب سكر ومن سكر هذى ومن هذى
افترى فإني عليه حد المفترين فهذا من باب إقامة السبيل الداعي
مقام المدعوى إليه كما في الخلق مع الوطئ وانفاله والقياس لا للشرب
على القذف لعدم لجامع ولذا اختار لفظ الحمل كذا قاله الأبهري على
أن لذلك القياس أيضا وجهما سيجي الإشارة إليه **قوله** لا يكفي
ملا بما آه فالأولى أن يجعل جنس الوصف الشامل للصورتين دفع
الخروج المانع عن التطهير لمحتاج إليه الأعم من تطهير العضو عن النجاسة
بالماء وتطهير العرض عن النسبة إلى الفاحشة بالنكاح وجنس الحكم
هو الحكم الذي يندفع به الخرج المذكور كذا قاله في التلويح **قوله** لا يدرج
العتلين فهو اعتبر الشارع جنسه في جنسه بالسنة قوله لرحمان
مصلحة الدين إلى المتكليف الذي سلكه في تعيين الجنس قوله وبالوصف
^{محل في التلويح}

قوله قبل من ذكره فقط النفس قاله في التلويح قوله
فإن الجواب للوفد رحمه الله تعالى جدير بأن

قوله فان اعتبار الجنس في الجنس وان لم يوجد اعتبار
النوع في النوع اذ لم يعهد في الشرع اياه قبل المسلم
بغيره في اعتبار الضرورة في الضرر في الاستباحة
في الشرع اعتبار كل كان الجنس اقرب كان تاثيره
المحملة لانه لا يكون الا في الضرورة في الرضا
والتعليق اقرى الامان ولا يفي ذلك ملاك ما وقع
وغيرها جنس العدد ولا يفي ذلك ملاك ما وقع
في التزوج لما علم من آقا سري سني

قوله والمعارضة دفعه كإقامة المدعى عليه
على الابتداء أو الإبراء فإنه لا يدفع شهادة شهود
المدعى ولا يقطعها اعتمادا فله دويان الأربعة
من المبدأ الباقية وما علم الفاضل والتفريق ما
اعتبر دفعه في جنس الحكم وجنسه في جنسه
مكمله

من المرسلة التي في جنس
اعتبر نوعه في جنس
ملا
فوق كما ان الملاية كل فظة الشهادة لا كاهليتها من الهبة والكيلف
كما وقع في التقيع فانها صلاح الشهود فالذي ينزلها فيها من
عدم اختصار التصور وعدم العدول بها عن الدنيا كما مر
فوق وهو مستعمل اتفاقا باعترافه حيث قال الغريب فوقها
مقبول وهو الوصف الذي يوجد جنسه او نوعه في ذلك
مردود وهو الشارح اعتبر هذا الوصف ولا يفتقر الى
الحكم الغريب الاية الرابعة واجمع بدلتين الحكم على
المواد هو
ينبغي اتفاقا بين الاية الرابعة واجمع بدلتين الحكم على
ثبت اعتبار نوعه في نوعه بصل واجمع بدلتين الحكم على
وصفه والكان مؤثر خاصا الحكم

على وفق الاصل ولا الاعتبار الثالث الاخر كما علم قوله لا يناسب
تمثيل الابداء حيث قال والملائكة ان ثبتت ^{بهما} اعتبار الجنس وهو
بعيد بعد ان يكون احض من كونه متضمنا لمصلحة فانه قول بان كونه
متضمنا لمصلحة جنس بعد مع وقوعه في المرتبة الرابعة من الكبر وقد
قال في المرسل وهو الذي اعتبر الشارع جنسه الابداء وهو كونه متضمنا
لمصلحة قوله للولاية والطهارة لولاية النكاح في الصغير والصغيرة
وفي طهارة سور الهرة لان بعد ضرورة حفظ الدين في الطهارة وحفظ
البقاء والمال في الولاية ثم الولاية والطهارة قوله اختلف فيه آه
اي قبله وسماه المصالح المرسل كحفظ النفس والمال وغيرها ومطلق
الضرورة في مطلق التحفيف **قوله** والمنقولة عن السلف مؤثرة آه بمعنى
اعتبار الشارع الوصف في الحكم سواء ثبت ذلك بالادلة او بمجرد ترتيب
الحكم على وفق الاصل كما مر لا الاول فقط كما زعم التقناني فاعترض عليه
بانه غير حاصل في جميع علل السلف قوله قالوا اثر الوصف آه عبارة
شمس الائمة وصاحبها لتقوم **قوله** اي لا يقتضيه آه لا ما لا يدركه
العقل فان علمه بظهور انما هو بالعقل فكيف لا يدركه لكن لا يقتضيه
العقل لان عليه الوصف ^{نص} بفعل الشرع لا باقتضاء العقل وبالحكمة
التاثير لله تعالى سبحانه لا للعقل **قوله** ولا يعقل عبارة فخر الاسلام
قوله وفي مثله اي فيما لا يثبت حسا ولا عقلا **قوله** وترتب الاثر
جواب عن قوله اثر الوصف اي تاثيره لا يحسن ولا يعقل فالطريق
في معرفة عليه الوصف شهادة القلب لا التاثير قوله بضرورة
الطوق آه والمقيس عليه العبد والجواري والصبيان المذكورون

قوله حق ان يتكرر والظاهر ان اعتبار النعم
في النعم يتكرر في اقسام الثلاثة فمما علم ان على و
رهبان الله كما يوه عليه ما فيه اعتبارات الاربع اجمع
تتغير في مفسر الشرع فالأبد من اعتبار النعم في النوع كما في
جميع اقسام المرسل

قوله لا يحتمل ما يطول صلاحية فلا يحتاج الوصف وان
كان شهادة الى التعديل

في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين الى قوله تعالى
طوافون عليكم بعضهم الآية فالنبي صلى الله عليه وسلم قاس على
في سقوط الحرمة عن سورها للمخرج الناشئ من كثرة الطواف على
سقوط حرمة الاستئذان في غير اوقات العورات للمخرج الناشئ من
كثرة الطواف المستفاد من صيغة المبالغة وكثرة مستلزم لعدم
البلى والضرورة في مؤثره في التحفيف واسقاط الحرمة في جنس
هذا الحكم لقوله تعالى فمن اضطر في مخمصة الآية قوله وقول عمر رضي
الله عنه آه يعني ان الاخوين بمنزلة العصبين النابتين من
شجرة فالقرب بينهما اقوى من القرب بين فرع الغصن والشجرة او
الاخوان بمنزلة النهرين من الوادي والنسبة بينهما اقرب من الشبه
بين الجذول المنشعب من النهر وبين الوادي فهذان التشبهات
دليلان على قرب الاخ وقد عارضه الجزئية من جانب الحدسوي
بينهما قوله لا يضمن الاب لشريكه وللشريك العتق او السعاية بمح
قوله وعليه ثبت اي العلم باعتبار الشارع اياه والتغاية اليه لانه
سبب العلم بالعلية قوله ولا يصح آه لان ما لم يعلم مناسبتة يكون
وارد اعلى خلافا لقياس قوله بالاولى آه لانه لم يعلم مناسبتة ايضا
والا كان مناسبا لا طرد يا قوله ^{في خطي ابن} اخت خالته القول بالشبه
بهذا المعنى او عدم القول بالشبه بالمعنى الاول **قوله** ففسره بعضهم
بالدوران آه وقال بعضهم الدوران وجودا وعدماد بل عليه القول
اذا كان صالحا للعلية فيخرج دورانه مع الشرط ودوران العلة مع
معلولها ودوران الحد مع المحدود وبالعكس قلنا البيع نجبا والشرط

قوله من المثال اي مثال الطهارة للنجاسة
اي يطاردون التعديل بالعلم الظاهر

الملك والنصاب في اول الحول للزكوة صالح للعلية وليس باعلتين ولا
 دعوى الاطراد في جميع لتصور تمسك بالجهل ولو قال الاصل عدم الغير
 لم يكن تمسكه بمجراد الاطراد بل بنفي غيره من الاوصاف كما في السير نقل
 الجامع قوله مع ثقل القلب كما مع الجوع والعطش بحرم لقضاء لشغل القلب
 يا غضب قوله قد يزاحم الشرط آه اي قد يدور مع العلة والشرط
 كالرجوع مع الزنا والاحصان وتوافق الفقهاء ليس لاحصان علة
 والجوهر مدار العرض مطلقا وليس علة له قوله الا في ذلك اي في
 الدوران وجودا وعدمه او وجودا فقط قوله فانت طالق آه يدور
 الطلاق مع دخول الدار وجودا وعدمه قوله بالاصل آه اي بان اصل
 في الاشياء عدم قوله عن التجرد آه وهو ان مجرد الاطراد لا يصلح
 ميمنا قوله ان اريد به التساوي آه اي التساوي بين مدارية الوصف
 وبين مدارية غيره من لازمة وشرطه او السبب قوله على تقدير
 تسليم آه بين علية الوصف للمدار وعلية غير المدار من اللازم والشرط
 قوله عدم التساوي انما قال ذلك لانه قيل ان المدارية غير العلة احتمالا
 ومدارية العلة احتمالا واحدا فيكون غيرها راجحا فضلا عن
 قوله والثاني استدلال بالجهل آه قال اصحابنا الاحتجاج بالطرد
 احتجاج بالجهل لان حاصل كلام من يقول ان هذه الصفة الفلانية
 مطردة مع حكمها الفلاني وذلك الحكم داير معها وجودا وعدمه اني
 لم اعلم تخلف الحكم عن هذه الصفة في صورة ما وانه معارضين
 ما قال وان الخصم يقول ما ذكرت من الصفة هي المدار والمناطلة
 لم اعلم تخلف الحكم عنها قوله الهئية الاجتماعية اي من الطرد والعكس

قال الخصم قوله
 قوله قيل ليس استدلالا اي الاستدلال بالدوران
 وجودا وعدمه

قوله من عدم صلوح آه كما يعلم من دليلهما قوله الظن بالعلة آه
 اي يكون الوصف الضروري علة قوله لا يحصل الظن آه لان المجموع
 ليس شرطا في نفس للعلية لعدم شرط الانعكاس ولن سلم
 فليس صفة خاصة لوجوده في الجزء الاخير من العلة المركبة
 والشرط المتساوي وغيرها من اللازم المتساوي كالمراوحة المشقة
 قوله قلنا ذافي حق الله تعالى قلنا نعم جميع العلة العقلية والشرعية
 والحسية اما راد الموجد هو الله تعالى جل وعلا لكن في حق الله
 تعالى قوله من الثواب والعقاب في جزاء بما كانوا يعملون وان
 ليس للانسان الا ما سعى قوله وقد ماتا القليل باجله وان القليل
 يعذب في الآخرة لولم يتعد للقصاص في الدنيا قوله وليس آه
 جوابا لشكال ذكره عضد الدين قوله هذا اي القدر في افادة
 الدوران قوله كما ظن آه ظنه العضد ومن تبعه ذكر في التلويح
 قوله وليس من شرط العلم جوابا لشكال ان التجردية تفيد العلوية
 من غير ملاحظة انتفاء الغير والعلم به قوله ان الحكم اذا وجد من
 النفس وجودا وعدمه ما كثر به لعصير الشدة وسمى خيرا وزلا المحرقة
 عند زوال الشدة قوله واما بدلالة مضمرية آه زاد المضمر على فخر
 الاسلام شعرا بان مراده بالدلالة هنا اللغوية والمضمر هو قوله
 عن المضامع قوله ومنها الاحتجاج آه وربها في الذكر ترتيب فخر
 الاسلام رحمه الله فذكر منها اولا الاحتجاج بالنفي اي بنفي العلة
 المخصوصة لانه اقرب الى الطردى فانه كما قد يقبل لانه قد يكون
 حلايما ومؤثرا وان لم يبين ذلك قد يصلح ذلك ايضا حجة للدفع

قوله والامارة والاجابة الى الانتفال الحقة او النجاسة

عند انحصار المعلول في العلة المنفعية كما سيأتي ثم استقصا بالمال
لانه حجة لا بقاء ما كان على ما كان ومطلقا عند جمهور الشافعية
والمالكية ثم تعارض الاشياء لانه حجة عند البعض من الائمة المعندين
ثم يوصف يقع به الفرق لكنه يجمع عليه ثم يوصف فختلف فيه
يقع به الفرق ثم بما لا شك في فساد له لانه اثبات للدليل وان كان
فاسدا ثم بما لا دليل اذ لا ادنى من العدم **قوله** ففاقه بمرتبه آه اى
فاقا لنكاح المال بمرتبه هي ثبوت المال بالشهادة وونها قوله ولذا
ثبتت مع الهزل آه ويقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب القاض
الى القاضى بخلاف الحدود والقصاص ينقل من اجماع **قوله** ولا يستلزم
جواب سوال وهو ان يقال لا ملك مع الطلاق **قوله** احد وصفي الرب
في السلم آه انما قال في السلم اشارة الى ان ربوا النسبة انما يتحقق في
السلم بعد الصرف اذ لا بد في ذلك من كون احد البيدين دينامو جلا
مع اتحاد الجنس فلا يتصور ذلك الا في الصرف والسلم وكان تصوري في
الصرف ظاهرا مشهورا فذكر السلم جمعا لمواضعه وذلك في المكيالات
والموزونات والمزروعات والمعدودات المتقاربة ليصور بثوتها
في الذمة **قوله** وعدم ما فيه مفسده آه لكن يمكن ان يكون في عدمه
مصلحة راجحة وربما يشمل على مصلحة ايضا فيكون مقتضيا **قوله**
نقصا ومنوعا آه بالعدمى المعلن به عدى فانه جائز اتفاقا ذكرت
في شرح مختصر الحاجب **قوله** كالميسرة والليل آه نحو قوله تعالى واتوا
الصيام الى الليل وقوله تعالى وان كان ذو عسرة الى آخرة **قوله** لما تناوله
المصدر آه قيد به دفعا لان يعترض عليه بانكم فعلتم كما فعل زفرهم

في هذه الآية وفي آية الصوم فوقعتم فيما ابيتم كما هو مذكور في اول الهداية
فاجاب بالفرق بين ما فيه وبين ما نحن فيه **قوله** الا عند من آه
كما سيأتي من ان مذهب بعضهم التجويز في المستنبطه ولو بلا مانع
قوله بشرط العلة آه عند المجوز قوله وشروطها آه عند من لم يجوز قوله
فاتفق المجوزون آه كشاف الخ العراق وابي زيد جامع قوله واختلفت ^{بعض} _{اي في المستنبطه منه}
اي في المستنبطه منهم من قال بجوازه لانها كالنصر قوله فقط لان
العلة المنصوصة كالنصر فيجوز فيه التخصيص **قوله** على البيع آه
الذي هو علة لثبوت الملك اعني المقيد بالاطلاق عن الخيار ونحوه
لا بالاطلاق مطلقا اذ لا وجود له ولا المعنى الكلي الا ان لم يتحقق
في البيع بالخيار وصح قوله عدم الحرج آه فان عدم الحرج شرط في الخارج
الجنس قوله بمعنى عدم امكان مناقضة آه انما فسر بذلك ليندفع
سوال ان للقاضي رحمه الله الاول لانم انه يؤدى الى تصويبه وانما
لوم يبطل عليه بطريق غير المناقضة كالمخالفة وكالمعارضة ^{ويجوزها}
الثاني انا ولين سلمنا لكن يؤدى الى تصويبه في حق العمل لا في حق
الحكم واهابة الحق وهذا غير منكر **قوله** في تخصيص العلة آه يعني ان
العلة امر آخر غير تخصيص عام ولا يجزى فيه التجوز مقتضى كونه من
خصايص اللفظ قوله لا يفسد صاحبه بل الخاص بين ان متناوله
غير داخل تحت العام ولذا قلنا عموم العلة ليس بعموم صناعى بل عموم
مجازى باعتبار محاله الا يرى انه لا عموم يصلح للتمسك بالعموم ^{اللفظ}
قوله بدليل اقوى آه فهو عدم الحكم لعدم العلة لا تخصيص العلة لان
دليل الاستحسان ان كان نصا فلا قياس في مقابلته وكذا اجماعا بالاول

ونحوه
قوله قبل عليه الظن كذا في التلويح منه

والضعيف في مقابلة القوى معدوم حكما وكذا بالضرورة لان اعتبار
الضرورة ثبت بالاجماع وكذا بالقياس للراجح لان المروج كالعدم قوة
فيبطلها انما لم يجب عنه ولا عن دليل العكس لان في كل من دليلها
جوابا عن دليل الآخر يظهر بالتأمل وفي كل من الدليلين ابطال ^{التفصيل}
العلة في شق وبالجموع يظهر بطلانه مطلقا كما هو المختار قوله
صومه خلافا للرزم رحمه الله قوله بل لعدم العلة والعلة هي تعويت
ماهية الصوم لانه انما يكون بفعل اختياري او العلة شرب جاز
من قبل غير صاحب الحق وكلاهما منفيان في الناسي قوله فعلم من
المسئلة **الاجرة قوله** ان التفصيل آه كما زعم القاعاني وقال الحق عندي
هذا التفصيل قوله فيجوز ان يخالف آه اي على التقدير السابق الذي
نحن فيه وهو عدم جواز تعويل الحكم الواحد بعليتين قوله ثم انه واقع
اي تعويل الحكم الواحد بعليتين مستقلتين قوله لنا فيهما اي في الجواز
والوقوع قوله وبالقصاص حق العبداه ومن هنا يعلم ان ولي القتل
في القصاص اذا عفي يرتفع الائم بالكلية قوله اذا اجتمعا آه وذلك
على ان المستدل يزعم ان معنى استقلال العلة ان يثبت الحكم بها ^{بغيرها}
فاذا فرض استقلالها لزم في كل ان يثبت بها ولا يثبت بشئ ^{بغيرها}
ولزم ايضا ان يثبت بها ولا يثبت بها وهو المذكور في ^{الاول} ^{والاول} ^{والاول}
اظهر قوله واذا اجتمعا آه والجواب بان الاخير ان يناسب مذهب
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قوله بخلاف العقيلة آه واستعداد
القياس بشرط عليه العلة لا تاثرها قوله ودفع المفاسده ومنه ما
من دفع نورد الادلة الذي سلموه ولا يعنى الاجتماع على معلوم واحد

قوله والعكس اي المجوز في المستنبط فقط منه

حق يقال اذا حصل العلم باحدها فلو حصل في الآخر لزم تحصيل ^{الحاصل}
بل ان يحصل تارة باحدها والاخرى بالآخر واذا اجتمعا فالمعرف
هو المجموع كما نحن فيه قوله فهذه ثلثة اجوبة ومثلة استدلالا
وجوابا تسكهم بما روي ان عمر رضي الله تعالى عنه سمع ان فلانة
غاب عنها زوجها وهي تحالط الاجانب فبعث عمر اليها لتحضرها
عنده فلما سمعت وكانت حاملا اسقطت ولدها من شدة خوفها
من عمر رضي الله تعالى عنه فسمعه رضي الله عنه فشاور عبد الرحمن
ابن عوف في وجوب غرة ولدها فقال انك مؤدب ولا اري عليك شيئا
فقال رضي الله عنه ان يجتهد عبد الرحمن فيه فقد غشك وان اجتهد
فقد اخطا اري عليك الغرة فالحق عبد الرحمن بالتاديب المباح قول
على رضي الله تعالى عنه لا يجوز في التعزير لمصلحة المنتهية الى الانالة
فلو جاز التعويل بعليتين لما خطاه على رضي الله عنه وجوابه ان معنى
التخطية ان ما قال عبد الرحمن لا يصلح علة والقول بجواز التعدد
فيما يصلح والنزاع في النقيين قوله بامتناع عدم آه ولا شك في تعدد
الاعتباري الشرعي لكن التعدد الاعتباري لا ينافي الوحدة الشخصية
الحقيقية والاعتداد بالشخص الواحد باعتبارات المتعددة فالحكم
انه ان اريد بالحكم الواحد الشخص وحده الحقيقة الوضعيه فلا
كما قلنا وان اريد وحدته الشرعية الاعتبارية فالامر كما قال الامام
قوله ان كالأجلة آه فيسقط باء حكم واحد احكام الباقيين قوله
يتعين علة آه لترتب الحكم عليها قوله غير المبحث آه لان المبحث هو ^{عنه}
قوله ومنها لعله آه قال الشافعية تعويل الحنفية قوله صلى الله ^{عليه}

قوله لا تأكلوا مما زادكم من زيادة ولم يرفع عليه اليد

قوله وظاهره ان تناول الاطعمة الخفية

قوله وكانت كما في المفرد المعرف المسومة

قوله حديث ليس في العوام والحدود بصدق

في أربعين شاة يدفع حاجة الفقراء حتى جاوزوا القيمة ابطال
الشاة وعذرنا واضح قوله فانه تخالفهما آه وبطل التخييل الذي هو
الاصل كغيره لاصل في حديث السلم بالحاق الشافعي الحال به وتغيير
تنصيص العدد في خمس من الفواسق بالحاق السباع الغير المأكولة
قوله متنا ولا حكم الفرع آه كما اذا تمسك في نقض الرضوء بالعرف
بقياسه على الخارج من السبلين ثم اذا منع تمسك بحديث الرعاف
قوله لكن لا يراه المستدل آه كما اذا تمسك الشافعيه في حرمة الحفنة
بالحفتين في الذرة بقباسها على البر فتمنع في البر فتمسك بقوله
صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام لاسواء بسواء
لما اذا قيل الطعام بعمومه يتناول الذرة فالقياس ضايع يمكنهم
ان يقولوا كما قلنا ان استثناء المساواة اقتضي تخصيص الطعام
بالمندرج تحت الكيل فلم يتناول الحفنتان قوله لان التعليل عنده
اعم آه كما مر فيه البحث قوله تعالى واماهات نساكم فاعلم من
مفهومه ان امهات غير النساء لا يحرم فلا يثبت حرمة المصاهرة
بالزنا قوله ولا تتكوا ما نكح آه والمراد من النكاح الوطى اتفاقا وقد
اعم من ان يكون حلالا او حراما قوله تسمية الذبيحة بالنضج نض
الذبيحة قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وحديث
صوم الاعتكاف قوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالهتات
وحديث شهود النكاح قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا
بولي وشاهدي عدل قوله لا اطلاق عنده الخ اي عند الشافعي
رضي الله عنه حيث لم يلحق الصريح بالباين قوله بوضوء واحد

فلو كان

فلو كان يشترط صفة القرية في الوضوء لكان يشترط نية كل واراء
في الوضوء ولما لم يشترط علم ان صفة القرية ليست بشرط بل الشرط
كونه طاهرا ليكون أهلا لخدمة الله تعالى جل وعلا والقيام بحضرة
قوله لرواية عايشة آه انها قالت كان لال محمد عليه الصلاة والسلام
وحوش يسكنونها وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي عميرا ابا عميرما فعل
التغير وكان طيرا يسكنه وانعقاد الاجتماع على جواز دخولها بفجر الحرام
يدل على انه لا حرم بها قوله واحاديث التريمة احاديث التحريم قوله
صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة والى حرمت المدينة ما بين
لابتيها وقوله صلى الله عليه وسلم اني احرم ما بين لابتي المدينة
ان يقطع عضنها او يقتل صيدها وقوله صلى الله عليه وسلم من
قتل صيدا بالمدينة نوحب صفته فاجاب عنها بانها محمولة على اثبات
الاحرام لاعلى اثبات الاحكام قوله وكاشعار البدن سنة لما روى
انه اشعر البدن به بيده قوله لخر التخر روى عن ابن عباس رضي الله
عنه انه قال عليه الصلاة والسلام ان شئت فاشعروا ان شئت
فلا قوله مكروه عند الامام وانما اشعر النبي صلى الله عليه وسلم
منها لها ايدي المشركين فهذا لا يزيد على انها ليست بسنة ولا مستحب
مع انه مثله وتعذيب حيوان ويكون مكروها قوله وصفة العمرة آه
روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن العمرة او اجبة
هي فقال لا وان تعتمر خير لروى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سئل عن العمرة او اجبة هي انه قال الحج جهاد
والعمره تطوع فحملنا الفاظ الوجوب على التاكيد قوله ان وجد آه لا يتناول

جنس الخبير

قوله لفظ النبي آه يشير على الصلاة والسلام
عن البيت

ربما يوجد جامع يؤثر في علة الوصفين لا في الحكم الثابت بها فخصنا
 اليه في اثبات علة الوصف المحقق لا ما نقول المؤثر في علة الوصف
 للشي لا بد أن يؤثر في ذلك الشيء لأن علة العلة ^{دلالة} **قوله** بل
 آه قال في الجامع اثبات الحكم في الفرع بمعنى فرد ملازم مؤثر مستبط
 قياس واثباته بعلة ظاهرة يعرفها كل لغوي دلالة النص دلالة
 ظاهرة واثباته للمساواة بين المنصوص والفرع لجميع المعاني المؤثرة
 المستنبطة مع عدم المساواة في الاسم والصفات الاتفاقية دلالة
 النص دلالة خفية **قوله** لا تجري في الحدود وإنما يكون اثباتها بعبارة
 المنصوص وإشارتها أو دلالتها أو اقتضاها ^{جامع} **قوله** ولا نهما مما يندري
 آه أما الحدود فلقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات
 وأما الكفارات فلا نهما باعتبار أنها شرعت زواجر ملحقه بالحدود
 والعقول قاصرة عن تعيين المقادير في أصل شرعيتها **قوله** وفي غيرها
 آه وهو الحدود والكفارات **قوله** بالشبهات فكيف يجوز اثباتها ^{بدليل}
 فيه لشبهة واحتمال الخطأ في أصيله **قوله** فإن اعتبار خصوصية الخبر
 محتمل آه كما قال الحنفية بالحديث **قوله** ما يسبق آه بالنظر إلى رتبة ^{الاستحسان}
قوله والأجيرة الإيجرة قبل أن يحذف عرقه **قوله** بالاستحسان آه
 الاستحسان ترك القياس والاختصاص هو الأحسن قال تعالى فبشر
 عبادي الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه قال عليه الصلاة والسلام
 أعطوا الأجير حقه قبل أن يحذف عرقه **قوله** وأما الإجماع آه الإجماع
 أقوى من القياس القياس باثني جواز دخول الحمام بالأجرة لكون مقدار
 الاستنفاع مجهولا ولأنه عقد اجارة لاستهلاك العين وهي الماء الجاري

قال عليه السلام أعطوا
 هو في اللغة عند الشيء واعتقاده حناكة
 قوله المتروك به الاستحسان فلا يقال في مثله
 ينبغي أن يكون الاستحسان قياسا بالعكس
 منه

والبارد والاجارة شرعت للاستنفاع بالمنافع التي هي الأعراض لكن
 جواز استحساننا للتعاقل بالإجماع **قوله** صلى الله عليه وسلم ما رآه
 المؤمنون الحديث وصح أنه صلى الله عليه وسلم قال نعم البيت الحمام
 يزيل الدرن ويذكر النار والجهالة إذا لم يكن مفضية إلى النزاع
 لا يفسد العقد والاجارة لاستهلاك العين تبعاً للمنافع يجوز
 كاستيجار الكروم للسكنى واكل الثمار **قوله** عموم **قوله** لا تتبع ما ليس
 عندك آه خص عن السلم والاستصناع بالحديث والإجماع لكن
 عموم ذلك لا ينافي قياس السلم عن سائر البياعات فلا ينافي خصوص
 الاستحسان أيضا **قوله** كطهارة الحياض والأواني فإن خروج
 بعض الماء لا يؤثر في طهارة الباقي وكذا ملاقة الماء لا يقبل ^{حين رقت الخثرة القليلة جامع} الطهارة
قوله لجواز الاستنفاع به آه بل كيلا يسرى صفة التعدي وطبيعة
 الظلم إلى الإجماع **قوله** وهذا عدم الحكم لعدم العلة آه هذا جواب
 اشكالهم وطعنهم بأنه قول بتخصيص العلة **قوله** تؤدى بالركوع
 في المصلوق آه اعم من ركوع غير ركوعها ومن ركوع المصلوق إذا لم
 يتخلل بينهما فاصل **قوله** بما مع التواضع يندفع عما ذكره أسوله
 آه نية الركوع ح بالنص لا بالقياس ثم إن الاستنفاع ليست ^{تقيا}
 ثم إن التجوز لا يقتضي النية في الوجود كما في فاركعوا مع الركعين
 بعني صلوا ثم إن النائب في الآية مطلق الركوع فينبو خارجهما ^{أيضا}
 أن قوة الأثر المعلومة عند الترجيح ليست لهذا القياس بل لقياس آخر
 حين ثبت أن التأثير للتواضع لا لهيئة السجدة فيكون مقويا لوجه
 القياس أن القياس لا أصل فيه فلا يصح لأنه ركنه **قوله** قرينة مقصودة

قوله وما زال الثاني ترجيح النيات القاسد الطاهر لقوة
 أثره الباطن حقه

قوله من المقصود وغيره أي من الهيئته
 المقصودة وغير المقصودة

اه اي يقصد بشرعيته هيئته السجدة قوله ولذا لا يلزم آه اي لا يلزم
 لو نذر السجود مطلقا دل ان سجود التلاوة ليس عبادة مقصودة
 كما ان الطهارة كما لم يلزم مطلقا بالندرة لان طهارة الصلوة
 ليست قرينة مقصودة ومطلق المصوم والصلوة لما التزم بالندرة
 دل ان صوم رمضان وصلوة الصبح قرينة مقصودة لئلا يرد ان
 سجود التلاوة يلزم بنذره مقيد ذكر في القينة قوله باشارة
 سياق آه بها يتدفع الاعتراض بان المقصود لا يجوز ان يكون التوامن
 بالسجود مطلقا قوله اطلاق اللفظ حيث قال تعالى راكعا قوله رجع
 بعده آه هذا اذا لم يتواما اذا قوى فيودى قوله كراهة سجدة آه وقد
 في شرح اصول الفقه اسلام رحمه الله تعالى ان امثله لا يزيد على ست
 او سبع قوله والقياس في الثلثة اخر آه قوى اثرها او ضعف وقوى
 اثر القياس دون الاستحسان قوله وضعيفها آه وانما قال وضعيفها
 دون وفاسدها بتبينها على ان الضعف عين الفساد كما ان القوة
 عين الصحة لكن يفهم مما ذكره ههنا راجحة ضعيف الاستحسان
 على ضعيف القياس ومما ذكره المعترض في التقسيم الاول مرجوحته
 عنه حيث قال والقياس في الثلثة الاخر ويفهم ايضا من ترتيب
 كلام المصنف راجحة القياس عليه اذا كانا متساويين كما قال
 ولا في راجحة القياس في المنفقيين ففي كلامه مل قوله فصحيح الباطن
 آه القياس الصحيح الظاهر الفاسد الباطن مع الاستحسان ثابت
 الاربعة وعكسه معها قوله ولا المتفق منهما آه كما اذا كانا صحيحين
 الظاهر فاسدي الباطن او بالعكس قوله في راجحة القياس آه اذا كان

قوله في قرينة مقصودة يا ايها الذين امنوا اركعوا وسجدوا
 قوله لا الشطر كما في اركانها بتبينها صنفه منه

قوله بالعكس صحيح القياس فيها على الاستحسان

صحيح الظاهر والباطن على اربعة الاستحسان قوله في الاربعة الثانية
 آه اذا كان فاسدا الظاهر والباطن وضعيفها عن اربعة الاستحسان
 قوله ولا في راجحة الاستحسان آه اذا كان صحيح الظاهر والباطن
 على مختلفي القياس قوله ولا في راجحة القياس في المنفقيين آه اذا كانا
 صحيحين فاسدي الباطن او بالعكس قوله والمشتري يتكر زيادة فلذا
 قبلت البينة من كل واحد منهما لكون كل مدعيهما متحالفان عند
 العجز عن اقامة البينة قوله بالحديث حال قيام السلعة آه فاسد
 عليه الصديق والسلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة فائمة
 متحالفا ترادا قوله فلا يعدى الى الوارث آه ولا الى الاجارة بعد
 استيفاء المعقود عليه لكن هذا بالاجماع قوله واجرى محمد رحمه الله آه
 فتعدى عنده الى حال هلاك السلعة والى الوارثين قوله لعدم المكان
 آه فيحلف المستاجر فيها بالاجماع اذا انكر زيادة الاجرة بعد استيفاء
 لأن لو ازم المتحالف التراضي المعقود عليه او قيمته عند الهلاك والمنافع
 لا قيمة لها الا بالعقد اليقيني وقد ارتفع العقد بالتحالف لا بالعقد
 لا يوجد بدون بدله والبديل ههنا مشكوك فكذا العقد قوله وترك
 الحجم فكيف شكر الشا فعية العمل بعله اقوى وقد كان من يدن الشا فح
 ودونه في اكثر مجتهديات ترك القول القديم والاخذ بالقول الجديد وما
 ذاك الا ترك العمل بعله مجتهدا لظهور ضعف تأثيرها والعمل بالاقوى
 والمرجح في مقابلة السائح كالمشهور مع خبر الواحد قوله ان المدعى محل
 القياس آه مطلقا ولهذا القياس قوله ويستلزم آه بثبوت علة الحكم قوله
 تشمل على ثلثة آه لا يترك الحصر كما سيجي تحقيقه قوله وطائفة دونوا

على مختلفي القياس

له وانما قال دون لان الاعتراضات أكثر من هذه الثلاثة والعشرين على
 ما هو مستعمل في مناظراتهم لكن المشهور المدون المسمى بالإسماء المخصوصة
 هذه كما سنشير إلى غير المذكورات في موضعها قوله وجود المعارض عدم
 الظهور له المصلحة وهو المفسدة اذا لم يخرج المصلحة على المفسدة
 فيحرم المناسبة كما مر وهو من المعارضة في الأصل كقسم من المفارقة
 قوله فيه الفرق بضميمة آه وهو منع خصوصية العلة وماله إلى المعارض
 في الأصل والفرع قوله اختلافا الضابط أي منع اتحاد العلة قوله
 اختلاف المصلحة أي منع اتحادها على الحكم قوله وخمسة معارضتها
 آه ان اعتبر سؤال التركيب والتعدية يكون خمسة وعشرين
 قوله وخمسة معارضتها منها المعارضة في حكم الفرع وهي مقبولة
 مطلقا ومنها القلب وهو مقبول في الطردى ومنها الفرق
 وهو المعارضة في حكم الأصل والفرع والحق أنها غير مقبولة في
 الأصل والفرع والحق أنها غير مقبولة في الأصل ومنها قسمات
 من عدم التأثير ومنها وجود المفسد لمعارض في المناسبة قوله
 واثنان مناقضتان آه منع طرد العلة ومنع طرد الحكم قوله والحق
 آه البواقي من الخمسة والعشرين بعد الثمانية التي هي الاستفسار
 والمعارض الخمسة والمناقضات سبعة عشر القياس مطلقا هو
 منع صحة فساد الوضع منع حكم الأصل منع بعد التقييد منع وجود
 العلة الأصل منع العلية مجردة منع العلية بمعنى تأثيرها منع
 الأفضا منع الظهور منع الانضباط منع عدم المفسدة الراجعة
 منع وجود العلة في الفرع منع إيجاد العلة المسمى باختلاف الضابط

منع اتحاد المصلحة منع اتحاد الحكم منع القريب المسمى باختلاف
 بالقول بموجب لعدة منع ان ليس في الأصل قياس مركب وسمى
 سؤال التركيب وأما سؤال التعدية فيندرج تحت المعارضة
 قوله مما نقات أي نقوض تفصيلية قوله والتاويل أي صرفه إلى
 مرجوع بدليل نصيره راجحا قوله ومنع صحة جوابيا أشكال ان
 الإجماع دليل قاطع والقطعيان لا يتعارضان هي المعارضة في
 حكم الفرع باثبات نقيضيه أو باثبات نفسه بتغير يلزم منه نفى
 ما اثبتة الاول واثبات ما نفاه أو باثبات حكم آخر يلزم منه ذلك
 النقيض وذكرنا بخنا ان المعارضة في حكم الفرع خمسة أقسام
 منها يابى لقلب وبابى للعكس وليلا يلزم تداخل الأقسام تركهاها
 كما سيظهر عند ذكرها قوله بيع الغائب الاستفسار الخ بان المراد
 مطلق البيع أو بيع لا عز فيه قوله ثلاثة فروع صحة قوله من
 الاستفسار ان المراد بقاء النكاح الاول أو الاستفسار ان النكاح جديد
 والاول ممنوع قوله أيما امره نكحت الخ بغير إذن وليها فنكاحها باطل
 باطل باطل قوله يمنع التأثير ويندريج فيه منع انه غير مرسل بل
 ادعاء انه مرسل أو غريب أو شبهة وهذه مما نقات ثلاث قوله
 يمنع كل من الشرايط آه والشرايط العشرة عدم الاختصاص في حكم
 الأصل عدم العدول فيه التعدية وسمى منعها سؤال التعدية
 شرعيته ثبوته لا بالقياس عدم بغيره بالتعليل في الفرع كون الفرع
 نظير الأصل في المقصود من عين الوصف وجنسه عدم الفصل في الفرع
 عدم تغيره في الأصل بالتعليل والثلاثة الأخرى ان لا يكون فيه قياس

من المعارضات
 قوله أيما امره نكحت الخ
 بغير إذن وليها فنكاحها باطل

مركب ويسمى متعديا والتركيب وان لا يتأخر حكم الاصل وان لا يكون
 دليله شاملا لحكم الفرع ولا ينحصر شروط القياس في هذه الثلاثة
 عشر ايضا فيكثر قدر كثرة شروطها ان لا يكون العلة عدمية
 الا منحصرة ومنها ان لا يكون شبيها ومنها ان لا يكون مرسل او غريبا
 ومنها ان لا يكون في الاصل بمعارض راجح ومنها ان لا يكون مالا يما
 ان لا يكون مناسبا بان يكون طرديا او غير ظاهر او غير مضبوط
 ومنها ان لا يكون العلة متأخرة عن حكم الاصل ويندرج الجميع في منع
 التأثير فلذا اقتصر مشايخنا عليه في بيان هذه الاسئلة فليفهم
 قوله من التعليلات انه كالتعليل بالنفي وتعارض الاشياء وما لا
 شك في فساد **قوله** وثلاثة اصلية هي المعارضة في حكم الاصل بالالا
 يتعدى او بما يتعدى الى جميع عليه او الى مختلف فيه **قوله** اما مطلقا
 اي بجميع لوجوه الشاملة لهذه الثلاثة اعني بما لا يتعدى **قوله** كالفرق
 لان الفرق ايضا يؤول الى المعارضة في الاصل كما سيجي **قوله** مطلقا
 اي في كل موضع اي في العلة المؤثرة والطردية **قوله** وفساد الوضع
 وهو جعله مناطا لصد ما يقتضيه **قوله** باقسامها بحسب ابطه
 فان الاقسام الاربعة للمنافعة في العلة المؤثرة غيرها في العلة ^{الطردية}
 ففي المؤثرة منع انه علة ومنع انه موجود في الفرع ومنع انه يشتمل
 على شرايط العلة ومنع اثره وفي الطردية منع وجوده في محل النزاع
 ومنع انه علة للحكم فيه ومنع صلاحه لكن فحين شرط التأثير ومنع
 نسبة الحكم اليه **قوله** للمنافات المذكورة يعني ان التأثير بعد ما ثبت
 لا يجمع فساد الوضع ايضا اما في الطردية فيردد وبالجزء المعلق

قوله منع وهو الاربعة في الافساد وعدم
 والعلة والطردية منه قوله وكلا صنف
 النسبة على خلاف مقتضى قوله وكلا صنف
 وكلا صنف منه بطلت حكمه منه

الاستقار وبفوق المناقضة وهو محل المجلس كما سيجي **قوله** كاللنا
 آه اما صحتها في الطردية فلان عليتها بالذوران والنقص **قوله**
 بعد اثباته التأثير بحال آه لانه قسمان الاول ما اثبت المعلق ما يتوهم انه
 محل النزاع وليس كذا وثانيها انه اثبت بطلان ما يتوهم انه ماخذ
 الخصم وليس كذا **قوله** وكاللقب آه باقسامها اثباته فلاول منه
 هو جعل المعلق علة والعلة معلولا والثاني منه اثباته فيفضل الحكم
 المعلق بعين دليله والثالث منه يابى العكس وهو الاستدلال
 بدليل المعلق على حكم محل كما استواء الاخرين يلزم انتفاء حكمه يسمى
 التسوية وسيجي مثلتها **قوله** لا يؤثر في النقيضين حقيقة آه
 اي حقيقة ويقينا لا ظنا وظاهرا هو تخيل كان منع التأثير كما مر
 وعلم من هذه المباحث ان وجوه رفع القياس منها ما يرد على المؤثرة
 فقط كمنع المناسبة ومنع الطهور ومنع الاقضية ومنع التأثير
 ومنها ما يرد على الطردية فقط كاللنا قضية على ما قيل وفساد الوضع
 وعدم العكس والقول بموجبي لعل القلب بانواعه الثلاثة ومنها
 ما يرد عليها كالمنافعة باقسامها الاربعة والمعارضة باقسامها
 الستة ومنها ما لا يرد عليها عندنا كالمعارضة الثلاث الاصلية
 ومنها الفرق **قوله** كل منها آه ومهما يكون حالها بيان التأثير كما ذكر
 قوله والاسناد آه فان اسناد الوطى الى المرأة لا يجوز **قوله** بان ^{بعد}
 الدلالة اسمه ضمير الشأن المحذوف **قوله** الثاني الخاص آه خاص
 مقبول واراد على المؤثر والطردية **قوله** في ذلك آه المعنى المخالف
 للقياس قوله لا يعيد معارضة السائل مضادا الى الفاعل **قوله** انه

لعل اولها

غير مخصوص لان معنى ما لم يذكر اسم الله عليه ما ترك اسم الله عليه
والناس لم يتركه لكون عدم الذكر بالنسبة من قبل الله تعالى **قوله**
لا يعارضه لقياسه لكونه قطيعا بخلاف المختص **قوله** علة رخص
بنه سلمه الله تعالى بقوله وجوده اعلى ان عدم الجواز على هذا التقدير
بخلاف ما لو كان هذا التقدير مخ فانه يجوز لان المخ جاز ان يستلزم
المخ وتامه في علم الخلاف **قوله** وبعداء قياسا على الطلاق بجامع انه
امر عارض لا يتأني معه مصالح الارواح **قوله** كالماء والهوى آه في ترتيب
اشتراط التقابل في تلك المطعوم على كونه ذا خطر فساد الوضع لانه
نقيض ما يقتضيه من التوسعة والتيسير **قوله** الى بقاء النوع فاشترط
الامر الزايد فيه وعدم اشتراطه في الفرع للفارق **قوله** شئ ذو خطره
اذ يتعلق به توام النفس وبقاء الشخص **قوله** لتحريم التحكم اى الحكم الغير
على الحرمة **قوله** تاثير الحرمة اى حرمة النكاح **قوله** فلا يكون مقارنا آه بهما
ليست دفع اعتراض التفاضل في من وجهين الاول ان الشافعي رحمه الله تعالى
لا يجعل الارتداد علة لبقاء النكاح بل لا يجعله قاطعا للثاني انه اذا لم
يكن علة لا يكون مطابقا للمقام لانه ترتيبا على العلة نقيض مقتضيه
قوله من نفس العلة كما في تعليل الفرقه باسلام احد الزوجين **قوله** اوها
وهي الارتداد المقارن **قوله** سواء كان في نفس الاعتبار آه كاعتبار
بالمطلق في المثال السالف واعتبار ما فيه ليس بما فيه جرح وغير ذلك
قوله او في ترتيب الحكم آه كسائر الامثلة **قوله** من لا يجاب بحث اى
استحق الشيرازي والجنان الاخران **قوله** بالاكل وجود الوصف في الفرع
قوله لانها عقوبة تمنع السائل وجود الوصف وهو العقوبة بالجماع

ثلاثة اقراء

قوله كالتكاح يتعلق بقاء النوع

قوله داخ الضرورة فالمهملة وهو الذي لا يجزى
الاسلام

في الفرع

في الفرع وهو كفارة الفطر **قوله** ان التعدي في قوله عقوبة متعلقة
قوله اعني المجاز فتمنع وجود الوصف في الفرع لكن على احد التقادير
قوله فان تعنى اى اظهر الغنى **قوله** والا تضبطا وهو الاطراد
والانكاس **قوله** وبدونه نقض بعنى النقض المكسور او الشامل
له ولجرح المكسر كان الحكمة مفيدة والمنظنة قيدها **قوله** وضع للوازم
المختصة اى بالوصف المناسب **قوله** للنسبة اى انما اقام الام في
للمناسبة اى العلة المناسبة مقام الية المتعلقة بخص الام لا
عن تكرارها حيث اوردتها في قوله بالمناسب واما لان هذا لا
يؤدي معنى الاختصاص **قوله** في حقيقة القياس فلم يتم حد القياس
بدون اثبات عليه **قوله** لا يجرى فجزئ المنع اما للجزء عن ابطاله
او لصحة والعجز معدوم فتعين الثاني **قوله** السبر سهل اذا عقيب
التاثير **قوله** ولا طريق اثباتها ولذا لم يكن العجز عن ابطالها نصيحيا
قوله كسائر المشركين فان الحربي اذا تلف ما لا المسلم لا يضمنه وان كان
مالا معصوما **قوله** صور النزاع اى يشملها فعلم بذلك عدم تاثيره
فغير المطرد في الثالث قيد العلة وفي الرابع نفس العلة **قوله** غير
مناسب وهو المعارضة الانية بالفسدة **قوله** منع العلية هو الذي
منعها بغيره **قوله** وموجب الجزم به وهو ابداء الوصف الاخره هنا **قوله**
الى ارتفاع الحجاب مظنة حرمة المصاهرة اى المناكحة في المحارم المحرمة
اعنى القرابة المخصوصة وانما صارت المحرمية علة لانها مستقلة
على الحاجة تقيدها الى ارتفاع الحجاب لجواز التلاقي بين المحارم والتلاقي
مفضل على تقدير حل النكاح الى الطمع المفضي الى الفكر والنظر المفضين

قوله وهو هنا في الشريعة

وهو اتلاف الحربي المال مطلقا منه
قوله لان لازم المحرمية صحة التلاقي

الى الفجور فيناسب ان يوبد الحرمة ليقطع الطبع ويحصل رفع الفجور فاعلة
 الغاية التي المصلحة تحصيلها رفع الفجور والمشتل عليها على تقدير
 التحريم المحرمية وهذا كما ان السفر مشتمل على التعب فتناسب ان
 يرخض فيه ليحصل تخفيف التعب بالمحرمية المفضية الى الفجور
 يؤيد معها تحريم النكاح كالسفر المفضي الى التعب لو لم يكن معه
 الترخض ورفع الفجور الحاصل حين التحريم كرفع التعب الحاصل حين
 الترخض وقال بعض علمائنا انما حرمت المناكحة بينهما لانها تفضي
 الى الباسطة المفضية الى قطيعة الرحم فحرمت لترتفع القطيعة ^{فالمصلحة}
 ارتفاع قطيعة القرابة المصنوعة عنها والحكم التحريم والوصف
 المناسب للمحرمية وهو على تقدير حل المناكحة يفضي الى قطيعة
 ممنوعة وعلى تقدير حرمتها الى ارتفاعها قوله باءاء المفسدة ان
 اريد به منع المناسبة فيكون ابدأء المفسدة سندا وان اريد به
 بيان عدم المناسبة فدل على عارض به في بعض مقدمات القياس
 وكذا الكلام في القدح في الافضاء والظهور والانقلاب ^{ما قوله} غير ان
 الغاية انما قال غير ان الغاية اندفاع الاولين يعني المخرج والمشتقة
 وحصول الآخر يعني الزجر اشارة الى ان المصلحة والحكمة في عرف الفقهاء
 قد يطلق على ما لولا الحكم لزم ذلك فشرع الحكم ليندفع ومثل ذلك
 وجوه مفسدة واندفاعه مصلحة في الواقع كما يقال رخص في السفر
 لحكمة المشتقة اي ليندفع المشتقة ببعض الوجوه ويحصل التخفيف
 فيقال العلة هي السفر والحكمة المشتقة والحكم الرخصة ويقال
 ايضا سقطت نجاسة سور الحرة للمخرج الحاصل بالطوف والحكمة

المخرج والحكم سقوط النجاسات والمقصود في الواقع اندفاع المخرج
 وقد يطلق على ما لزم حصوله بشرع الحكم كما يقال شرع المقصود
 للزجر فاعلة القتل العمد والحكمة الانزجار والحكم المقصود ^{والانزجار}
 يحصل بالقصاص كما لا ندفعين ثمة **قوله** وجوابه فان قلت
 الاحتياج الى هذه الاجوبة اما لدفع النقص الوارد على العلة
 المؤثر وعلى الطردة لاسبيل الى الاول لما بين ان النقص لا يرد على
 المؤثر ولا الى الثاني لان منع المعنى المؤثر لا يصح في الطردة اذ
 ما التزم التاثير فيها حتى يرد منعه قلت في مطلق النقص فانه
 قد يتجمل وروده على المؤثر فلا بد من دفعه با هذا الوجه لا بد
 على ان الحق وروده على ظاهرها لما مر ان التاثير قد يشب ^{ببيل}
 ظني ربما لا يكون في الواقع كذلك فيرد عليه النقص فان اجيب
 فذلك والظاهر عدم التاثير واذا ورد على الطردة فيحتاج الى
 الاجوبة الثلاثة الاخر بل الى هذا ايضا ننبها على الطردى الذي ^{ذكر}
 لا يحتمل التاثير فلا تقبل على المذهب الحق قوله غير معقول آه
 وهو ثابت باسم المسح لغة لانه الاصابة وهي شئ عن التخفيف
 معنى آخر غير المعنى الثابت به لغة فاللغوي كالاصابة في المسح
 وهذا المعنى ككونه تطهيرا حكما قوله لازم للوصف به كالثابت
 بدلالة النص بالنسبة الى انصوص قوله معقولا ولذا لم يتأده
 ببعض المحل كالمسح قوله ان حل الاتلاف كما اذا تلف الجمل الصايل
قوله للتاثير الذي آه وهو تاثير حل الاتلاف في الضمان او في عدم
 سناقات العصمة كما ذكر في التفتيح وتلويحه ان حله غير مؤثر لاني الضمان

ولا في عدم المناقاة فلا يصح فيما ذكره ههنا قوله ولا ندفع لأن ما
 بالضرورة يتقدر بقدرها قوله وكون ابداء المانع جواب ما يقال
 بين الفعلين مناقاة **قوله** كونه دافعا عند من لم يقل بالتخصيص
 قوله بذلك الاعتبار اي باعتبار ان عدم التأثير شرط او شرط
 العلة **قوله** وفيه منع انه انتقال الى ما به يتم المط من كلام الاول
قوله يجب لان تاثيرا لكل لا يستلزم تاثيرا لكل جزء فلو كان ما لم يورث
 طرديا لكان كل جزء من اجزاء العلة المركبة طرديا ولما كان عدم
 المانع شرطاً كان جزء من العلة الموجبة المستلزمة لامحالة قوله
 بقيد لغيره حيث قال في الهداية وهذا القدر معقول **قوله** نقض المعنى
 كسئلة السفر بالجالية والحدادية **قوله** المذاهب الثلاثة ان يجب
 على المعارض بيان عدم علمه في الفرع وان لا يحب وان يحبان
 التزيم والافلا والتقدير لثلاثة ان يثبت المعلن اسقلال و
 قطعاً وان يلتزم كل منهما استقلال ما يدعيه من الوصف وان
 لا يقطع شئ من الامر بل يحتمل كل منهما الجزئية والاستقلال **قوله**
 بقصوره اذا قصور للجنانية فيه **قوله** اذا الخلف بل ولا يثبت الخلف
 الا عند تعدد الاصل فالحاصل ان قضية القياس ثابت حكم الاصل
 في الفرع وهو مقتود ههنا لان الحكم في الاصل وهو الخطأ ايجاب
 خافية لمال عن القصاص وفي الفرع وهو العمد ايجاب مزاحمة له
قوله بوجودها اي بوجود العلة المتعددة اما المعلن فواضح لانه ادعى
 استقلال علمه ليس في التقدير عليه واما المعارض فلان المعارض
 مقروء لا دافعة ويجرد احتمال عليه المجموع لا يدفع هذا الاتفاق ونذا يعلم

التوجيهان
 قوله والعقد ما دام الوقت منه
 قوله ايضا كالفصل او كالتبعية
 قوله الوجوه الثلاثة في مقدمات المعارضات
 قوله لا يصح آخرها بطالب بخلاف الاجماع منه قوله فلا
 يرد اورد التفتازاني في المدعى قوله غير ذلك ما
 الدين الكندي **قوله** كمنه في كماله بخلاف الاجماع
 قوله فلا اورد التفتازاني في التوجيه منه
قوله في العمد ولا يميل القياس منه الظاهر
 قوله في ذلك الحكم الذي لا يصلح قوله او متعديا
 ولا تضيق ولا بعد في شرح بعض الاثر على بعض
 قوله قد فعل اي دفع السائل وسنده وجود العلم في
 الفرع بهن الوجوه منه

ان دعوى حضور العلة من السائل لا يمنع التعدي من المعلن اذا لا
 تدفع بين القاصرة والمتعدية بل المتعدية راجحة اتفاقا **قوله** بدليل
 كما فعله المعلن اذا المعارضة بعد **قوله** قبولها اي قبول الاخرين من
 الثلاثة المردودة قوله في تاثيره تاثير الوصف في حكم الاصل **قوله**
 قيل يجب الايمان اه صورة الدليل ان الترجيح شئ يتوقف العمل بالدليل
 عليه وكل ما هو كذلك لا يثبت الحكم دونه وكل ما لا يثبت الحكم دونه فهو
 جز الدليل وكل جز للدليل يجب الايمان اليه وتوجيه مقتضى منعه من
 طرف المختار منع ان الترجيح جزء الدليل اشارة اليه بقوله خارج عن
 الدليل وهو منع صغير دليل المط ولكنها مبرهنة فلا بد من التعرض
 لدليلها فمنع كبرى دليلها وهو لا نسلم ان كل ما لا يثبت الحكم دونه
 جز الدليل لجواز ان يكون شرطاً في بعض الاحيان قوله والتسليم جواب
 اشكال هو يقال كيف صح من المعارض ابطال دليل المعلن وقد سلم
 دليله لان شان المعارض ان يسلمه ويمنع مدلوله كما مر فاجاب بان
 تسليمه دليل المعلن فرضي لا حقيقي ولذا يقول دليلك وان دل على ما
 ادعيت فعندي ما يناقضه ولا يقول وان صح او ثبت **قوله** واما علم
 حكم اخره ويشترك النوع الثاني من القتب ومن العكس في ان دليل المعلن
 فبما يكون للسائل بعد ما كان على السائل ولذا يقال يا اي العكس من
 باب يا اي القتب قوله والقلب قوى منه اي من العكس قوله ولذا قيل
 بانها اي العكس مني نظرا الى الخبر قوله من وجه صحيحه اي من حيث انه جاء
 بالحكم اخره بحقيقة في الفرع على خلافه بحقيقة في الاصل قوله من وجه
 اخر اي من حيث انه لو ثبت حكمه لزم منه نقيض الحكم الاول قوله في الفرع

ان الشاهد اعتباراً

أي في ثبوت لزوم قوله في الأصل أي في سقوط لزوم قوله ويسمى هذا
 العكس **قوله** للوجه الأربعة وهي الثلاثة المذكورة انفا مع ما سبق عليها
 وهو قوله ولذا قيل إلى آخره **قوله** والنوع الأول من العكس الحقيقي ^{العكس}
 في اصطلاح الأصوليين هو نفي الحكم لنفي علته وهذا إنما يوجد في النوع
 الأول فهو العكس الحقيقي وليس من المعارضات في شيء بل يذكر لتقوية
 العلة وترجيحها وأما النوع الثاني فهو ليس بعكس حقيقة لعدم
 صدق تعريفه عليه بل هو نوع من القلب لكنه لما كان نسبة العكس ^{العكس}
 من حيث هو رد للحكم الذي طرد وإن كان على خلاف سنته أو رده
 من أقسام العكس **قوله** وثانيها أي ثاني الأقسام الأربعة للمعارضة
 قوله لعدم القابل أولانها أقرب للولايات فإذا انتفت انتفى سائرهما
قوله فيقول لأن آه ذكر في أصول فخر الإسلام ومن تبعه أن المعارضة
 المحضة خمسة أقسام وذكرها القسمين الذين تركناها يا بني القلب ^{أي لا ما مبني رجبها له مقارنه}
 وبأبي العكس وبعضهم ذكر العكس بنوعيه قسمًا واحدًا ولم يح
 ذلك من نظريته تركناها واقتصرنا على ذكر الأقسام الثلاثة للمعارضة
 المحضة أما أولًا فالن القلب ليس من الواردة على المؤثرة كما سيأتي
 وأما ثانيًا فالن القلب وبأبي العكس فيهما إبطال الدليل أيضًا قليلًا
 من المعارضة المحضة كما ذكرنا وأما ثالثًا فالن بأبي العكس نوع من
 القلب ويلحق به وأوله ليس بمعارضضة أصلاً بل هو تقوية للقبائس
 لترجيحهم وما ذكر في بعض الشروح أن بأبي القلب معارضة ذاتها ^{تضمه}
 ضمنا فيصح إيراد في المحضة والتي فيها المناقضة باعتبارين وما في
 بعض نسخ الأصول لا يصح بنا أنها معارضة فيها معنى القلب ^{القلب}

بالخيار بين أن يذكره معارضة وأن يأتي به في صورة القلب لا يدفعان
 الأشكال لأن التقييد بالمحضه يدفع كونه من أقسامها **قوله** حتمية
 وقد قال وللعاشر المحر قوله في المقدسة غير أن مسايقتهما رجبهما الله تعالى
 ذكر وأنوعى القلب من الاعتراضات الواردة على العلة المؤثرة وليس
 بصحيح ولذا انظر المحققون من الحلف فيه كما لكردي رحمه الله
 وذلك لأن العلة بعدما ثبت تأثيرها بوجه مجمع على صحة لا يحتمل
 المناقضة وفساد الوضع لا يمنع تخلفها وتأثيرها في نقيض أثره
 كذلك لا يحتمل القلب ما هذا النوع فلا أن لا يؤثر في مؤثره ^{لأن}
 وأما النوع الثاني فلا أن الأمر الواحد لا يؤثر في النقيضين ^{لأن}
 ولا مع مقترنة قلنا قلنا في المقدمات أنه مما يختص بالطردية قوله
 ولا يرد وهو المراد آه أي عدم لورود إذا ذكر بطريق الاستدلال
 لا بطريق التعليل والقياس هو المراد بالخاص في قولهم والمخلص منه
 إخراج الكلام مخرج الاستدلال في نظريته أي في حكمين متساويين
 كالتموين وليس المراد أنه إذا ورد يدفع بهذا الطريق ورده بل
 معناه أنه لا يرد أصلاً **قوله** كالتموين آه فتعاقبهما كما أنه لا يلحق
 الآخر ورقه دليل رقة وذلك لأن الاستدلال يجري من الطرفين كما بين
 الدخان والنار إذ لا مانع من الاستدلال لوجود كل من المتلازمين
 على وجود الآخر بخلاف التعليل فإنه لا يجري بين الطرفين لأن العلة
 مبني فهي سابقة على المعلول رتبة فيقتضي جريان من الطرفين إلى الدواعي
 أما الدليل فمظهر لا مبني مثبت للعلم به لا لوجوده قوله كما بين لزوم
 بالندراي نقول ما يلزم بالندراي يلزم بالشروع إذا صح الشروع كالج بخل

قوله إذا صح إحداهما عن صوابه
 ولا يلزم بالشروع لعدم صحة

صوم يوم الخريف من الغفل بالشروع ايضا كما بالندور ويقول في ثبوت الولاية
التزويج على الثيب الصغيرة لولي عليها في نفسها كالذكر الصغيرة فقل
لزمه بالندور لزمه بالشروع والولاية عليها في نفسها فيجوز الاستدلال
من الطرفين لتساوي الامر في كل من المثلين اما في الاول فلان الوجوب
بالعزم فعلا كالوجوب بالاحد تولا بل اولي لوصلة بالركن وعلم في
البنا وهو اولي واسهل من الابتداء واما في الثاني فلان الولاية شرعت
للعجز والحاجة والا فالاصل ان يلى كل على نفسه والنفس مع المال
فيه وكذا الكرم مع الثيب **قوله** فأكلم الصدقة وهو النيابة بملك النكاح
دون ملك الميراث **قوله** فاحدهما ضرب آية تاديب على ظاهر البدن **قوله**
والآخر قتل آية نهاية في العقوبة ياتي على النفس **قوله** ما يتوقف عليه
الوجود آية اي شرط الوجود لا شرط المتأثير **قوله** معارضة في الفرع آية
فقط لان المانع دليل يقتضي حكما خلافاً حكم المعلن **قوله** كالاستقام آية من
القتل العمد العذر وان **قوله** بالغاء التفاوت بان يقال التفاوت في المصلحة
ليس معتبراً شرعاً **قوله** في مقابلة الاستيمان لان اسلام القاتل ودمته
غير ملقي مطلقاً عند الجواز الاقصاص من المسلم للذمي ومن الذمي
للمسلم بل كل منهما لا يقبل قصاصاً المستامن لانه مضمون الدم على
التأيد وشرط القصاص ذلك فقامت الشبهة للاربية له فيهما غير
ملفي لكن لا مطلقاً عند نابل في مقابلة الاستيمان **قوله** فقد بينا اول
عمدة آية من الصور لا يكون فيها زيادة اصلاً **قوله** ويعلم جميع الادلة
آية لا بحسب الحقيقة بل بحسب اللفظ **قوله** من الدليل اي المعلن **قوله** قيل
مدعاة آية قاله السمرقندي رحمه الله تعالى **قوله** ولو قيده آية اي بالتعيين الصحيح

فما لها فولي عليها

فما هو الولاية عليها

قوله والادوية في مثله لئلا يرد السؤال **قوله** فليس ثلثاً مسلم لكن
النزاع في ان الاستيعاب بثلثه ام لا **قوله** التفاوت في الوسيلة
لان التفاوت في انواع المرحلات لا يمنع القصاص اذا افضت اليه **قوله**
قياس الضمير اي قياس المقدمة المضرة المطوية **قوله** فهو قياس آية
رد لما في التلويح انه ليس بقياس ويراوده للتنبيه على ان القول بالوجوب
سؤال عام **قوله** فيجوز تعدده آية اي ان يتعد دكل من الاسئلة اذا كان
من نوع واحد **قوله** وسبب الفطرة آية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادوا عمر بنون وقال صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل حر وعبد
قوله شهود الشرائع اي لخوا الادلة السالفة **قوله** اول للقيام آية اي
للقيام الى الصلوة في الليل **قوله** والكبرى اي قطع الطريق **قوله** في كل دين
وهي خمسة آية وهي حفظ النفس والمال والنسب العرض والعقل
قوله ولا يحصل السعادات آية رهننا ايضا بياض مقدار خمس خطوط
قوله لان التواضع تعديل مقدم **قوله** ورفع راسه اي قرار **قوله** الاول
بالاعراض اي التحصيل الاول **قوله** كمال الحضور اي بالسين المهملة
الى الكسح اي كسبهم جاري **قوله** والقيام الى الركعة الثانية آية اشارة
الى ان النفس الحيوانية تتحد مع الناطقة عند التركيب دون السابقة
قوله لا يخاف عن التقيد آية هذا البيت الشيخ الاعظم محي الدين العربي
رضي الله عنه **قوله** الاستعدادات المتعينة اي المتنوعة **قوله** منها آية
اي شبيه **قوله** والولاية العدم آية فيكون بعد السعادة **قوله** سوى القطب
محمد مصطفى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم **قوله** وتحقيقاً مباهاة الله
قال الله تعالى تشاكوا نوالداً وتكثروا فاني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو باسقط

وقد راسلنا الكما

قوله في الضاراة خمسة ومن المصنف لم انه
ههنا بياض مقدار نصف صحيفة

فيستد منه الكسح

قوله والحق المريبه بالربوا اي ما فيه شبهة الربوا المحققة الربوا **قوله**
وليس احتمال الكذب جوابا لشك ان خير الواحد يحتمل الكذب وجوب
العمل **قوله** عليه اي على الاستدلال **قوله** كما بعد اليقين اي بطل **قوله**
لوطن به اي بالثابت **قوله** الى وقت النسخ اي خبر ان **قوله** وهو مراد
كونه حجة دافعة للتغير العارض لا ملزمة الا اذا علم اوطن وجوبه
قوله لرغمه اي اما لو زعم انه حر الاصل وفلا ولا لاحد وانما يتوقف
الولاء لان زعم كل منهما ان الولاء للآخر فيستوقف الى ان يصدق
احدهما الآخر **قوله** بطل الرجاء بالكل وهو ان يكون حجة لكل نفى
لكل ما ليس له دليل **قوله** بالعدل النفي اي ان عادل **قوله** بالتقليد فيها
اي في العقليات **قوله** فيسبح الجواب في حق السوراي سور الحار **قوله**
والثاني كطلاق معينه خلوعين يعمل تبعيته ولومات احدهما عين الح
لذلك **قوله** من المراتين اي يدور بينهما **قوله** بقوله تعالى في المسنا ثم
اذ لا يجب غير حد القذف على المستامن عند اذ حنيفة رحمه الله **قوله** في
الموارة المور الغبار مع الرج **قوله** وهو حلال بسرفاه اسم موضع **قوله**
صالحا الحرة بملكه اي تكاح الامة **قوله** على ما عرفه لان الرقا اثر الكفر الذي
هو سبب القتل **قوله** لا لضرورة اي لان له طول الحرية **قوله** لا بالرقا
مع انه جواز له تزوج الامة مع طول الحرية **قوله** في تهذيبهم اسم كتاب
في فقه الشافعية **قوله** عن الحالين الاجزئين وهما التقدم والانضمام
قوله لان مقاصد التكاح من حل الوطى والمس والتبيل **قوله** وكذا قياس
اي جواب عما يقال لو كان بطلانه بالردة للمنافاة لزم بطلانه بارتدادها
بالاولى **قوله** في سببها لفرقة اي في كسبته سببية للفرقة بان يكون كل

قوله بالجمع الصكابة والتبيل جميعا في مقابلة
الاجماع

منها سببا للفرقة حاله في غير المدخولة وبعد انقضاء العدة في المدخولة
قوله في نفس سببها اي حيث لا يصلح الاسلام سببا للفرقة ولا يصلح
الردة سببا للفرقة المضافة الى انقضاء العدة بل للفرقة الحالية
بسبب المناقاة بخلاف الطلاق **قوله** ومجلا اي اكتفى ببعض المحل المشمول
الممكن **قوله** وعرضا اي من حيث قامت مقام الغسل في مسح الجبهة
والجودب والخف واليتم **قوله** بين المنقولين اي وهذا هو المذكور في
اصول الشافعي **قوله** وفيه احتمال اي احتمال ان يكون المكتوب راجع
لتقرره **قوله** وذلك اي المذكور من الوجوه **قوله** ويتضمن وجوها
التي ذكرت **قوله** قلة رواية اي قلة الوثائق **قوله** بين العبارتين اي بين
عن وقال **قوله** احدا المجازين وعليه بنى الاصل المذكور في الجامع ان اللفظ
يحمل على البق محتمليه بالمقام **قوله** والاشهره اي سبعة اقسام احدها
راجح على الستة الباقية **قوله** هو الجواز الاصل اي فينبغي ان يورخ عن
الخطر كما يلزم ذلك **قوله** النصف الثاني من المذكورات **قوله** لو قدم
الاباحة اي على الخطر **قوله** كما قلنا اي قريب وبعد وابد **قوله** ما عشرين
لان المركب لثاني من ستة عشر يكون خمسة عشر فيضرب احدهما في الآخر
يبليح مائتين واربعين ويسقط المكر منها يبقى مائة وعشرون **قوله**
لانه ان جوناى تعليل الفساد **قوله** من معنى الترجيح لغة انه اثبات
الفضل في احدا الجانبين وصفا اي بما لا يقصد به المماثلة ابتداء
والترجيح بكثر الادلة ليس كذلك **قوله** لا في معرفة حكم اي كالعقل
قوله فغير قاج اي في كونه مكلفا به **قوله** العلوم الكسبية اي فانها ممكنة
بها مع انها صفات **قوله** لان الافتياح اي السبق والغلبة بالاول في الفتوى

قوله بين الصواب والخطأ آية قال أبو بكر في الكلاية وإن كان خطأ فمضى وحكم
 عمر رضي الله عنه بحكم فقال رجل هو والله الحق فقال عمر رضي الله عنه إن
 عمر لا يعلم أنه أصاب الحق لكن لا يبالوا بهذا وقال علي رضي الله تعالى عنه
 لعمر رضي الله عنه في المجهضة وإن اجتهدوا فقد خطوا وقال ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنهما في المفوضة وإن كان خطأ فمضى وأخطأت الأنهار
 في طلب الإمامة لقوله صلى الله عليه وسلم الإمامة من قرش وميض
 الصحابة أخطوا في المنع عن قتال مانع الزكوة لمخالفتهم النص وقضى عمر
 رضي الله تعالى عنه في الحامل المقررة بالزنا بالرجم على خلاف النص ولم
 يغضوا تحصيل **قوله** لتعدية حكم النص بتوجيه وروده على الأول
 أنكم قلتم المعدى بالتعديل هو الحكم الشرعي المنصوص والجمع عليه وهو لا
 يكون مستنعا متناقضا فانما يصح ذلك لو كان الأحكام المتناقضة
 الحاصلة بالتعليقات المختلفة معداة من نفس واحد وليس كذلك بل
 نصوص مختلفة فلا يثبت في التناقض بعد التعدية عدمه قبلها فجوابه
 أن الدليل صحيح فيما كان أصل التعليلات المختلفة واحدا كما في حديث
 الربوا فكذا في غيره إذا قايلا بالفضل وتوجيه وروده على الدليل
 الثاني أن تغير حكم النصوص من الوحدة إلى التعدد انما يلزم لو لم يكن
 كل تعدية من أصل لكنه كذلك فلا يلزم التغير وجوابه **قوله**
 في نحو الحفنة آية لأن عدة الربوا منحصرة فيما يستفاد من الحديث ^{تفاق} بالأ
قوله وإنما يحصل أي إلى ما يقع القطع **قوله** دليل آية كما وقع في شرح
 عهد رحمه الله **قوله** ومجتهد آخر أي ونك مجتهد آخر أي هاهنا **قوله**
 لا بنا نقول الأبهري رحمه الله **قوله** هذا الخطاب الأعلى أي خطاب التكليف

اجهضت المرأة أي سقطت ولما

قوله فيما لم يسبق كتاب فهو عليه أي لا شأنته إلى عدم استحقاق
 العقاب على الاجتهاد الخطأ فيما سبق فيه كتاب وبذلك يستغنى مدعاهم
 وهو كل اجتهد خطأ يستحق عليه العقاب وهذا كله انما نشأ
 من تفسير ما أخذتم فيه بالاجتهاد الخطأ أو العمل بما لو فترك
 العزيمة كما هو الحق فلا يتوجه التمسك المذكور فلا يحتاج إلى الجواب
 الفاسد **قوله** لا يعتد به لأن هذا ظني ودلائل الأصول قطعية
قوله رأى المفتي إلى آخره أي بصرف جواب فتوى إجابته مفتي آخر **قوله** فقط
 أي هذه المسئلة **قوله** كذا قيل آية قاله الأبهري **قوله** لعدم المنعول
 الثالث والمطني أنه يكون ح من باب علمت فيتعدي إلى ثلثة ولا يجوز
 الاقتصار فيها على المنعولين فلما كان المنعول الثاني موجودا لكونه
 عابدا إلى الموصول ولم يوجد الثالث دل على أنه ليس من العلم **قوله** لأن
 لا يعتد أي الرسول صلى الله عليه وسلم **قوله** ثلث لغات أي الرفع
 على تقديرها قسمي النصيب على تقدير قسم ونحو ذلك والمجرى على تقدير قسم
 بالله **قوله** أما لآية آية فيه لف ونشر مشوش **قوله** كذا في المختصر أي في
 مختصر المقويم **قوله** ولا بد من ذلك الشرط أي حتى يعلم من أين **قوله**

لا من يظن عدمهما أي فيه **قوله** ويصنع إلى آخره يعني

سيلي زده شود تمت الحاشية الشريفة على

يدان عن خلقه اسميل الحلبي غفر الله له ولوالديه

ولكافة المسلمين آمين يا رب العالمين

والحمد لله وحده أولا وآخر في ٢٠ أيام

خلف من ذلك الحين من شهر ربيع

والحمد لله وحده

تمت المقابل حسب الامكان بعون الله
 المعين المنان برسم الصدر الأعظم
 الأفخم والبحر الأعظم محمد المحض
 أبو المائر والمناف حضره محمد باشا
 الراغب اعتر الله انصاره
 وخلده في صحابا الدهر
 آثاره مجرى لك
 في غرة جمادى الأولى
 ١٢٧٧

